تمت التصويبات المطلوبة
حسب توجيهات لجنة المناقشة

تمت التصويبات المطلوبة

تمت التصويبات المطلوبة


المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
شعبة اللغويات




# شرح اللمع في النحو

تأليف
الشيخ الأستاذ أبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي النحوي الضرير
«من علماء القرن الخامس الهجري»

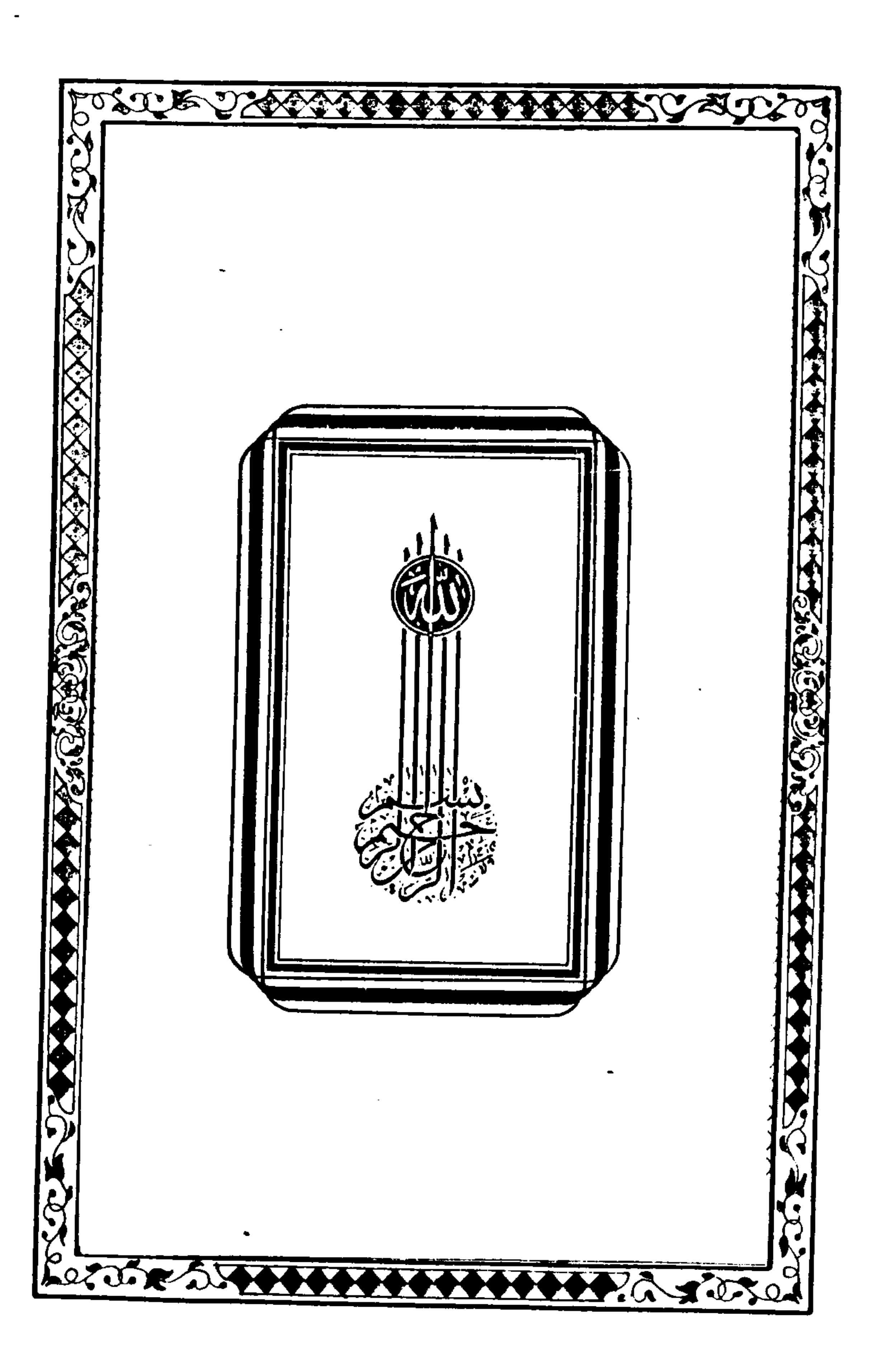
دراسة وتحقيق
محمد المهدي عبد الحي عمار

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه

إشراف
الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الله هاشم

المجلد الأول

العام الجامعي ١٤١٢هـ



# المقدمة

موضوع البحث وسبب الاختيار
حصولي على نسخ المخطوط
منهج البحث والدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

## (( المقدمــــه ))

الحمدلله رب العالمين أحمده حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على أشــرف المرسلين ، وإمام النبيين ، وأفصح الخطباء والمتكلمين سيدنا ونبينا محمد الذى أُنزل عليه القرآن بلسان عربى مبين .

وبعد فإننى اشكر الله العلي القدير على أن هيأ لى الفرصة وفتح أمامى الطريق لأن انتمى إلى هذا الصرح العظيم الذى هو كلية اللغة العربية وأشارك القائمين عليه فى خدمة اللغة التى اختارها الله لكتابه المبين نحفظها بحفظ كتابه إلى يوم الدين : (( إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنا لَهُ لَحَافِظُونَ )) .

هذا ولماكانت تجربتى الأولى فى البحوث العلمية التى حصلت بها علـى الماجستير تدور حول دراسة وتحقيق مخطوط من تراثنا العربى فقد أحببت أن اجعل التجربة الثانية فى مرحلة الدكتوراه تدور حول دراسة وتحقيق كتاب آخر، ليكون ذلك إسهاما منى فى إحياء بعض هذا الكم الضخم مـن تراثنا العربى الاسلامى الذى مازال حبيس المكتبات وسجين الرفوف ينتظـر من ينفض عنه الغبار ويخرجه من الظلمات إلى النـور .

وبناء على مارغبته وتنفيذا لما اعتزمته قد توجهت إلى فهارس المخطوطات أبحث وأفتش عن مخطوط له قيمة علمية تؤهله لأن يكون موضوعا لرسالـة علمية تستحق من الباحث بذل الجهد وتحمل المشقة من أجل البحث والدراسة ، وبينما كنت اتصفح فهارس الميكرو فلم فى مركز البحث العلمى بجامعـة أم القرى إذا بى أقف على ذكر شرح للمع منسوب إلى أبى نصر الواسطـى فعندئذ طلبت ذلك الشرح واطلعت عليه فوجدت فيه مادة علمية نفيسـة رغبتنى فى دراسته وتحقيقه .

ولكن بقيت أمامى نقطتان مهمتـــان :ـ

إحداهما : معرفة أخبار الشارح ، وهل هو من العلماء الذين لهم مكانـــة علمية تشحذ همة الباحث فى نبش بعض كنوزه ولَمِّ ماتناثر من أخباره ،

النقطة الثانية : معرفة ما إذا كان هذا الكتاب، قد سبق له أن حقـق أو لا ، وهل توجد منه عدة نسخ أو النسخة التى اطلعت عليها يتيمة ،

من أجل ذلك بدأت استنطق كتب التراجم عن صاحب الشرح فوجدتها تذكـر أنه من كبار نحاة القرن الخامس الهجرى، وأنَّ له عدة مؤلفات فى النحو من بينها شرح للمع ، فزاد ذلك من اهتمامى بالكتاب وحرصى على تحقيقه ودراسته ، لأننى بذلك أفيد أسرة اللغة العربية بفائدتين كبيرتين إحداهما إخراج نص من التراث العربى محققا تحقيقا علميـــا ٠

والثانية كشف الستار عن علم من أعلام اللغة العربية قد خفيت أخباره وغابت عن كثير من العلماء بله المتعلميـن ٠

ثم توجهت إلى المتخصصين فى إحياء التراث العربى أسالهم عن الكتـاب أهو محقق أم لا ؟ فبدأت بسؤال منسوبى كليه اللغة العربية بجامعـة أم القرى التى وجدت بها المخطوط ،فأفادونى بأنه لم يسجل عندهم ولـم يعلموا بأنه حقق فى مكان آخر ، ثم جئت إلى أساتذتى وسألتهم عنــه فأخبرونى بأنهم لم يطلعوا على مايفيد أنه قد حقق ، فمنذ ذلك عقـدت العزم على تحقيقه وتقدمت به إلى رئيس شعبة اللغويات بقسم الدراسـات العليا فاسترضاه وأحاله إلى مجلس القسم الذى أصدر موافقته على تسجيلى له موضوعا لرسالة الدكتوراه فى اللغويات ، وأكرمونى بتعيين مشرفـى السابق الاستاذ / الدكتور احمد عبدالله هاشم مشرفا على فى هذه الرسالة أيضـــا ـ

فقمت بالاتصال به لاستنير برأيه وأسأله عن الخطوة الأولى التي انطلق منها ، فكلفني بجمع مخطوطات الشرح وتصويرها فقمت بتنفيذ ذلك وأثنيت على فهارس المخطوطات افتش فيها عن نسخ الشرح وأماكنها في مكتبات العالم وقد دلتني على نسختين منه إحداهما في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية والثانية في مكتبة جوتا بالمانيا .

وقد وجدت ميكروفلما للنسخة الألمانية في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى وحصلت على صورة منه ، كما حصلت على صورة من النسخة التيمورية بواسطة استاذي ومشرفي جزاه الله خيرا ، وبعد ما أوشكت على الانتهاء من القسم الخاص بالتحقيق عثرت على نسخة ثالثة من الشرح نسبت خطأ إلى أحد شارحي اللمع هو اسعد بن نصر العبرتي (١) ، قمت بمقابلتها بالنسختين الآخريين فوجدتها مطابقة لهما ، وأصل هذه النسخة في مكتبة برلين بالمانيا الغربية ومنها ميكر وفلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

وبعد ماقضيت ثلاث سنوات في عملي وقاربت الانتهاء إذا بي أفاجأ بخبر مفاده أن الكتاب سبق له أن حقق برسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٣م قام بتحقيقه باحث يدعى : حسن عبدالكريم الشرع . فهرعت إلى مشرفي الذي هو في نفس الوقت رئيس شعبة اللغويات وأخبرته بالخبر ، فعندئذ طلب مني أن أسافر إلى القاهرة وأطلع على الرسالة المذكورة واسجل ملاحظاتي عليها وآتيه بتلك الملاحظات .

---

١) انظر ترجمته في ص ٣٠ من هذه الدراسة .

فتوكلت على الله وسافرت إلى القاهرة مصطحبا معى مايفيد تسجيلى لهذا الكتاب رسالة للدكتوراه ، ونهبت إلى الكلية التى توجد بها الرسالة وطلبت من مسئوليها السماح لى بالاطلاع على الرسالة فأخبرونى أن النظام يمنع ذلك إلا بموافقة صاحبها فسألتهم عنه فقالوا: إنهم لايعرفون أين هو، فقد فارقهم منذ سبعة عشر عاما ، وبعد الالحاح والاتيان بمن شفع لى عندهم سمحوا بأن أطلع عليها فى مكتب مديرة أمن المكتبة ولمدة ساعتين فقط .

وقد ظهر لى خلال تينك الساعتين بعض الملاحظات فقمت بتسجيلها وجئت بها إلى المشرف فلما اطلع عليها قال: إنَّ الكتاب لم يحقق تحقيقا علميا متقنا، وكلفنى بمواصلة عملى فيما كنت قد بدأته .

وفيما يلى إيجاز لتلك الملاحظات التى سجلتها على الرسالة خلال ساعتين فقط ، ولوطالت المدة لكانت الملاحظات أكثر وأعمق .

١) فى ص٣ ، من ذلك التحقيق تحدث الواسطى عن كيف فقال: (( كيف اسم من وجهين : أحدهما ماحكاه قطرب فى شوارد اللغة انظر إلى كيف يصنع)) اكتفى المحقق بالترجمة لقطرب، فلم يوثق الحكاية ، ولم يتحدث عن صحة نسبة الكتاب المذكور إلى قطرب.

٢) فى ص٣ ،٤٤ تحدث الواسطى عن بعض المسائل النحوية من مثل إذ ، وإذا والمعرب والمبنى ونعم وبئس ، وفعل التعجب وعسى ، و نحو ذلك من المسائل التى وقعت فيها خلافات نحوية .

وقد أهمل الشارح التعليق على هذه المسائل ولم ينسب الآراء التى ذكرها الشارح إلى أصحابها .

٣) قال الواسطى فى مبحث الكلام :

(( كان سيبويه حد الفعل وعدد الحروف وهى نيف وسبعون حرفـا ))

لم يعلق المحقق على هذه المقولة ولم يوثقها ·

٤) فى ص١٤ ، ١٥ من ذلك التحقيق استشهد الواسطى ببعض الآيات التـى وردت فيها بعض القراءات نحو :﴿سَلَاسِلًا﴾(١)﴿وأَغلالًا﴾(١)﴿قَوارِيرًا﴾(٢)﴿الرسولا﴾(٣) و﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾(٤)

ولم يزد المحقق على ذكر رقم الآية وسورتها ولم يتعب نفسه بالحديث عن القراءات الواردة فى هذه الآيات ونسبتها لأصحابها وتوثيقها مـن كتب القـراءات ·

٥) ذكر الشارح فى مواضع كثيرة من الكتاب بعض آراء العلماء ونسبهـا لأصحابهـا ·

وكان من عمل المحقق أن يذكر موضع هذه الآراء من كتب أصحابهـا إن وجدت ، وإلا فمن كتب أخرى وردت فيها هذه الآراء ، ولكن المحقـق لم يفعل ذلك فهو فى أكثر الأحوال يتركها بدون تعليق وتارة يحيـل إلى بعض المراجع بدون أن يذكر منها مثالا ·

---

١) سورة الانسان الآية (٤)

٢) سورة الانسان الآيه ١٦ ، ١٧

٣) الاحزاب الآية ٦٦

٤) طه الآية ٦٣

٦) وردت عبارة (( منهم وبعضهم )) فى مواضع كثيرة من الشرح فمن ذلك قوله فى ص ٨٦ : (( ومنهم من يقول : الحرف الأخير حرف الإعراب ؛ إذ لو كان فى الكلمة حرف إعراب لكان فى هذا )) وكان من تمام عمل المحقق أن يعرفنا بمن أرادهم الشارح بقوله : (( ومنهم ، وبعضهم )) ولكنه لم يفعل ذلك ولم يعلق عليه .

٧) فى ص ٤٧ قال الشارح وهو بصدد الحديث عن اسم كان وخبرها :
(( ومثله قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [1] نصب (( حجتهم )) أجود من وجهين .... ))
لم يعلق المحقق على كلام الشارح ولم يوثقه .

٨) فى ص ٢٢ ذكر الشارح أن النصب محمول على الجر ، ولم يوثق المحقق قول الشارح ولم يعلق عليه .

٩) نسب بعض الآراء وذكر بعض التعليلات فى الحاشيه ولم يذكر مراجعه فى ذلك كما فى حاشية ص ١٤ ، ٢١ .

١٠) فى ص ١٨ وغيرها ذكر الشارح بعض لغات العرب ولم ينسبها إلى أصحابها ، وكان من عمل المحقق أن ينسبها ولكنه لم يفعل ذلك .

١١) ذكر المحقق فى خطة الدراسة أنه سيقوم بعمل خاتمة وفهارس فنية ، وعند الاطلاع على الرسالة لم أجد فيها لا خاتمة ولا فهارس .

وقد جاء القسم الخاص بالدراسة فى ٤٨ صفحة والقسم الخاص بالتحقيق فى ٣٣٢ صفحة ، ولاشك أن ذلك قصور من المحقق حفزنى على أن أشمر عن ساعد الجد وأمضى قدما فى تحقيق الكتاب .

---

١) سورة الجاثية الآية ٢٥

## خطــة البحــــث

حصرت عملى فى مقدمة وقسمين وخاتمـــة .

أ) المقدمة تحدثت فيها عن طريقة اختيارى للموضوع وخطة البحث.

ب) أما القسمان فقد جعلت أولهما للدراسة وثانيهما للتحقيق.

### القسم الأول الخاص بالدراســـة

وقد جعلت هذا القسم فى خمسة فصول تحت كل فصل منها عدة مباحــــث.

الفصل الأول : ابن جنى صاحب اللمع .

وقد اختصرت الحديث عن ابن جنى لشهرته وكثرة الدراسات التى عملـــت حوله فجاء الكلام عنه فى خمسة مباحث:ـــ

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته .

المبحث الثانى : مولده ونشأته ووفاته .

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه

المبحث الرابع : ثقافته ومذهبه النحوى

المبحث الخامس : مؤلفاته

الفصل الثانى : كتاب اللمع لابن جنى ويشمل خمسة مباحث ؛

المبحث الأول : تحقيق اسمه وتوثيق نسبته .

المبحث الثانى : بيان قيمته العلمية ،

المبحث الثالث : منهج الكتاب ومحتواه ؛

المبحث الرابع : اللمع فى كتب المتأخرين ،

المبحث الخامس : شروح اللمع .

الفصل الثالث : أبو نصر الواسطى شارح اللمع وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبته

المبحث الثانى : ميلاده ونشأته ورحلاته ووفاته .

المبحث الثالث : مكانته العلمية ومذهبه النحوى .

المبحث الرابع : شيوخه وتلامذته .

المبحث الخامس : آثاره العلمية .

الفصل الرابع : شرح اللمع لأبى نصر الواسطى وفيه مبحثان .

المبحث الأول توثيق نسبته .

المبحث الثانى : تحقيق اسمه وبيان زمن تأليفه والغاية منه .

الفصل الخامس : دراسة الشرح وقد جاءت فى عشرة مباحث

المبحث الأول : منهجه

المبحث الثانى : أسلوبه

المبحث الثالث : مصادر الشرح

المبحث الرابع : شرح اللمع لأبى نصر فى كتب النحاة المتأخرين

المبحث الخامس : شواهد الشرح

المبحث السادس : موقف الشارح من السماع والقياس والشذوذ والضروره .

المبحث السابع : موقفه من العلة والعامل

المبحث الثامن : موقف الشارح من النحاة عامة وابن جنى خاصة

المبحث التاسع : موازنة بين شرح اللمع للواسطى وشرحين آخرين هما شرحه للأصفهانى وشرحه لابن برهان .

المبحث العاشر : ملاحظات واستدراكات على الشارح

أما القسم الثانى الخاص بالتحقيق فقد سرت فيه على النحو التالى :

١) قمت بتحرير النص وحاولت أن آتى به صحيحا كما وضعه صاحبه •

٢) اعتمدت إحدى النسخ أصلا ثم قمت بمقابلة النسختين الآخريين معهـــا ، وأثبت مارأيت أنه صواب فى المتن وأشرت إلى الخلافات الحاصلة بيـن النسخ فى الحاشية •

٣) استعنت فى تقويم متن اللمع ببعض نسخه المطبوعة وبعض شروحه مثل : شرحه لابن برهان وشرحه للثمانينى والاصفهانى وابن الخباز وأبى البركات العلـــوى •

٤) نسبت الآيات القرانية إلى سورها وذكرت أرقامها وبينت مافيها مـــن قراءات مع نسبة تلك القراءات إلى أصحابها وتوثيقها من كتب القراءات ،

٥) ورد فى الشرح حديث واحد فقمت بتخريجه •

٦) خرجت الأمثال العربية الواردة فى الكتاب ووثقتها من كتب الأمثال

٧) خرجت الشواهد الشعرية فنسبتها إلى قائليها إن كانوا معروفين وبينـــت موضعها من دواوينهم ما أمكننى ذلك ، وإلا فمن الكتب الأخرى التى أوردتها مع بيان مافيها من الروايات وإكمال ماوقع الاستشهادية ناقصا وشرحـــت مافيها من الغريب وذكرت بحورها وبينت موضع الشاهد منها •

٨) ترجمت للأعلام الواردة فى النص وكذلك لشعراء الشواهد الشعرية •

٩) وثقت آراء العلماء الواردة فى الكتاب منسوبة إليهم بإرجاعها إلـــى كتب أصحابها إن كانت لهم كتب وأمكنني الوصول اليها وإلا فمن أقـــرب مصدر لأصحابها وإلا فمن أى كتاب يوردها •

١٠) نسبت الآراء التى ذكرها الشارح ولم ينسبها واكتفى بقوله (( ومنهـم أو بعضهم ، أو قال بعضهم )) •

فقد بحثت عن أصحاب هذه الآراء وعرّفت بهم ووثقتها من المراجع التـى وردت فيهـــا •

-

١١) علقت على المسائل التى رأيت أنها تحتاج إلى تعليق كتلك التى فيها آراء وخلافات ولم يستوفها الشارح فذكرت تلك الخلافات ومناقشة العلماء لها وبينت مراجعها .

١٢) صوبت ماوقع فى النص من الأخطاء النحوية التى حصلت بسبب سهو الشارح أو جهل الناسخ .

١٣) تتبعت الإحالات التى ذكرها الشارح وبينت مواضعها من التحقيق .

١٤) وضعت بعض العناوين الجانبية التى رأيت أن المقام يستدعيها فى بعض المواضع ونبهت على ذلك فى الحاشية .

١٥) قمت بعمل الفهارس الفنية للآيات والأحاديث ، والأمثال والأقوال العربية والأشعار ، والأعلام الواردة فى النص ، وشعراء الشواهد الشعرية .
والقبائل والجماعات والمنسوبات والأماكن والكتب الواردة فى النص ومصادر ومراجع البحث التى استفدت منها وأعقبت ذلك كله بفهارس لموضوعات الدراسة والشرح .

أما الخاتمة فقد وضعتها بعد التحقيق وقبل الفهارس هذا ولايفوتنى هنا أن أتوجه بخالص الشكر وعميق الامتنان لشيخى ومشرفى فضيلة الاستاذ الدكتور احمد عبدالله هاشم على ماوهبنى من وقته الثمين وقدم لى من التوجيه والإرشاد مما جلب الخير الكثير لهذه الرسالة التى رعاها منذ أن كانت فكرة وتعهدها إلى أن صارت حقيقة ماثلة ، فلطالما سهر الليالى وجفا نوم القيلولة بسبب قراءة ما أقدمه له من أوراقها التى كان يقرأها حرفا حرفا، ثم يقوم بمناقشتى فيما كتبته ، ويوجهنى فيه إلى الطريقة المثلى، كل ذلك يصدر وحي يملؤه العلم والإيمان وتشع منه المحبة والوقار .

-

فاسأل الله العلى القدير أن يديم عليه الصحة والعافية وأن يبـــارك في عمره وعلمه إنّه على ذلك قدير وبالإجابة جديـــر .
كما أشكر كل من مد لى يد العون والمساعدة بإسداء رأى استنير بـه، أو إعارة مرجع استفيد منه ، واخص بالشكر الجزيل منسوبى كلية اللغـــة العربية وفى مقدمتهم عميدها السابق الدكتور / محمد بن حمود الدعجانـى وعميدها الحالى الدكتور / عائض الحارثى ، كما أشكر وكيلها الدكتـــور/ محمد عوض السهلى، وأسأل الله أن يديم على الجميع نعمه وأن يختـــم لنا ولهم بالصالحات إنّه نعم المولى ونعم النصيـــر .
وهأنذا أقدم ذلك العمل راجيا من الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريـم فإن أكن قد أصبت فمن الله وبفضله، وإن تكن الثانية فما أنا إلا بشـر خطاء وخير الخطائين التوابون ، وأرجو من الله المغفرة والحمدللـــــه رب العالميـــــن .

***************************

# القسم الأول

# الدراسة

# الفَصلُ الأوّل

# الفصل الأول : ابن جني صاحب اللمع
## وفيه خمسة مباحث (١)

## المبحث الأول : اسمه - نسبه - كنيته

### اسمه ونسبه :

أبو الفتح عثمان بن جني الرومي الأزدي الموصلي .

هذا ماذكرته المراجع عن اسمه ونسبه .

وجِنّي بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء مُعَرَّب كِنّي ومعناه : فاضل كريم نبيل جيد التفكير (٢)، وكان جني هذا روميا مملوكا لسليمان بن فهد ابن احمد الأزدي الموصلي .

---

١) لقد اختصرت الكلام في هذا الفصل بسبب شهرة ابن جني وغنائه عن التعريف،بالإضافة إلى كثرة الدراسات التي عُملت عنه .

فقد كتب عنه الدكتور السامرائي دراسة بعنوان : ابن جني النحوي، وكتب عنه الدكتور محمد علي النجار دراسة وافية في مقدمة الخصائص، كما كتب عنه حسن هنداوي دراسة في مقدمة سر صناعة الاعراب، وتوجد دراسة في مقدمة المحتسب بقلم لجنة من العلماء ، وأخرى في مقدمة اللمع بقلم حسين شرف وأخرى بقلم حامد المؤمن ، وأخرى في مقدمة شرح اللمع للأصفهاني بقلم إبراهيم أبي عباءة

٢) انظر مقدمة الخصائص ١ : ٨ ، والمحتسب ١ : ٥

أما نسبته إلى الروم فقد ورد في شعره مايؤكد أنّه يؤول إلى ملوك الروم ، وذلك في أبيات يذكر فيها أنه إذا لم يكن نسبه مشهورا فإنّ في علمه مايرفع نسبه مع أنه ينتمي إلى القياصرة ملوك الروم ، وذلك إذ يقول :ـ

فَإِن أُصْبِحْ بِلَانَسَبٍ    فَعِلْمِي فِي الْوَرَى نَسَبِي
عَلَى أَنِّي أَؤُولُ إِلَى    قُرُومٍ سَادَةٍ نُجُبِ
قَيَاصِرَةٍ إِذَا نَطَقُوا    أَرَمَّ الدَّهْرُ ذُو الْخُطَبِ
أُولَاكَ دَعَا النَّبِيُّ لَهُمْ    كَفَى شَرَفاً دُعَاءُ نَبِي (١)

---

١) انظر في ترجمته الكامل لابن الأثير حوادث سنة ٤١١ ، وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ ، ومعجم الادباء ١٢ : ٨١ ، ووفيات الاعيان ٢ : ٢٤٦ ، وإنباه الرواة ٢ : ٣٣٥ ، والبلغة ١٢٧ ، وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ ، وتاريخ الموصل ١ : ٥١ ، والكنى والألقاب ١ : ٣٣٦ والبداية والنهاية ١١ أحداث سنة ٣٩٢ والفهرست لابن خير ٣١٧ وأعيان الشيعة ٣٩ : ٣٠٩ والذريعة ١١٤ : ٤٧ وروضات الجنان ٤٤٦ ، والاعلام ٤ : ٣٠٤ ، واعلام النحو العربي ٨٧ ، وكشف الظنون ٢ : ١٥٦٢ .
وانظر مقدمة الخصائص ١ : ٨ ، والمحتسب ١ : ٥ ، وسر صناعة الاعراب ١ : ٧ والمذكر والمؤنث ص ٩ ، واللمع ص ٦ تحقيق حسين شرف ..

## كنيتـــــــه

كنيته هى (( أبو الفتح )) فقد ورد التصريح بها فى بداية بعض مؤلفاته ؛ من ذلك ماجاء فى أول اللمع :

(( قال أبو الفتح عثمان بن جنى رحمه الله : الكلام كله ثلاثة أضرب ))[١]

وفى المحتسب (( قال أبو الفتح : قد قلنا فى كتابنـــا ))[٢]

وفى المنصف (( قال أبو الفتح : ينبغى أن يكون الذى يريده الخليـــل فى هذا الموضع ))[٣] وقد وردت هذه الكنية فى أغلب الكتب التى ترجمتـــه ،[٤] ولم يذكر من بين أولاده من اسمه (( الفتح )) فلعل هذه الكنية أسبغـــت عليه قبل أن يكون له ولد .

أما أبناؤه المذكورون فهم : علي ، وعال ، وعلاء ، وكلهم علماء أدبـــاء فضلاء أدبهم والدهم وخرجهـــــم .[٥]

---

١) انظر اللمع ص ٩٠

٢) انظر المحتسب ١ : ٦٢

٣) انظر المنصف ١ : ٢٠٣

٤) انظر المراجع السابقه فى الحاشيه ١ ص ٢

٥) انظر المراجع السابقة فى الحاشية ١ ص٢

## المبحث الثاني : مولده ونشأته ووفاته

### مولده

يختلف المؤرخون في تحديد تاريخ ميلاده إلا أنّ أكثرهم يرجح أنّه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، واعتمدوا في ترجيحهم لهذا التاريخ على أمرين :-

أحدهما ماذكره ابن قاضي شهبه من أنّه توفي وهو في السبعين ، فإذا كان الراجح في تاريخ وفاته أنه سنة ٣٩٢هـ فمعنى ذلك أنه ولد سنة ٣٢٢ هـ .

والأمر الثاني هو القصة التي وقعت له مع أبي عليّ الفارسي فقد ذكروا أنّ أبا عليّ قدم الموصل سنة ٣٢٧هـ ، ودخل مسجدها فوجد فيه ابن جني جالسا مجلس العلماء يدرس العربية فوجه إليه بعض الأسئلة فعجز عنها فقال له : (( زببت وأنت حصرم . ))(١)

فلو اعتبرنا ميلاده سنة ٣٢٢ فمعنى ذلك أن سنه عندما لقي أبا عليّ لاتتجاوز خمس عشرة سنة وهي سن يصعب على صاحبها التمكن من علوم العربية .

---

١) انظر معجم الأدباء ١٢ : ١٠ ومقدمة الخصائص ١ : ١٤ ومقدمة اللمع ١١

وهو مالاحظه أبو عليّ عليه عندما قال له مقولته التى كان لها الأثـر العميق فى مسار حياة ابن جنى فيما بعد .

## نشأتـــه

ولد ابن جنى بالموصل ونشأ بها وتلقى بداية علومه فى مساجدها ، ثم جلس مجلس العلماء يدرس اللغة العربية فى جامعها ، وفيه حصلت له القصـة السابقة مع أبى عليّ الفارسى التى خرج على أثرها من الموصل طالبـا للعلم مستزيدا من المعارف ، فرحل إلى أقطار كثيرة كحلب ، وواسط وشيراز والشام وانتهى به التطواف إلى بغداد التى أقام بها إلى أن مـات . وخلال ترحاله بين الأمصار الاسلامية التقى بكثير من العلماء الذين نهـل وعل من معارفهم المختلفة(٢) ، وسنذكر بعضهم فيما بعد إن شاء الله .

---

١) انظر الفهرست لابن النديم ص١٢٨ ، ومعجم الادباء ١٢ : ٨٣ ، ووفيـات الأعيان ٢ : ٤١٢ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ وشذرات الذهب ٣ : ١٤١ .

٢) انظر معجم الادباء ١٢ : ٨٣ ، ٨٩ ، وانباه الرواة ٢ : ٣٤ وابن جنـى النحوى ٣٤ ومقدمة الخصائص ١ : ٥٧

وفاتـــــــه :

تكاد المصادر التى تحدثت عنه تجمع على أنّه توفى فى بغداد ليلة الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة[١].
ويذكر ابن الأثير أن وفاته كانت سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة[٢] والأول هو الراجح ، لكثرة من ذكره من المؤرخين[٣].

---

١) انظر معجم الادباء ٢ : ٨٣ ، ودمية العصر ٢٩٧ ، وانباه الرواة ٢ : ٣٣٦ والفهرست لابن النديم ١٢٨ ، ونزهة الألباء ٣٢٤ ، ووفيات الاعيان ٢: ٤١٢ واشارة التعيين ٢٠١ ، والمنتظم ٧ : ١٢١ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ ، والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٠٥ .

٢) انظر الكامل ٧ : ٢١٩

٣) انظر المراجع السابقه فى الحاشية (١)

## المبحث الثالث شيوخـــه وتلاميـــذه

### شيوخـــــه

مما لاشك فيه أنَّ من بلغ المكانة التى وصل إليها ابن جنى من سعة العلم وتنوع المعارف لابد أنَّه قد تتلمذ لكثير من العلماء المبرزين فى مختلف الفنون ، وهذا هو ماحصل لابن جنى بالفعل ، وفيما يلى بعض المشاهير من شيوخه تغمد الله الجميع برحمتـــه :

١) أبو إسحاق إبراهيم بن احمد القرميسينى(١).
٢) أبو على احمد بن عبدالغفار الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧(٢).
٣) أبو العباس احمد بن محمد لموصلى المعروف بالأخفش الثانى(٣).
٤) أبو صالح السليل بن احمد بن عيسى بن الشيخ(٤).

---

١) روى عنه ابن جنى فى كل من المحتسب ١ : ٣٥ ، وسر صناعة الاعراب ١ : ١٣٥ ، ١٥٥ ، وانظر طبقات ابن الجزرى ١ : ٧
٢) روى عنه ابن جنى فى أغلب كتبه وهو غنى عن التعريف به .
٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ : ٣٨٩ ومقدمة الخصائص ١ : ٢٠
٤) انظر مقدمة اللمع ص٨ تحقيق حسين محمد محمد شرف .

تلاميـــــــذه

بدأ ابن جنى يدرّس فى مسجد الموصل وهو صغير السن، وفيه حصلت له الحادثة المشهورة مع أبى علىّ الفارسى، وبعد ذلك رحل طلبا للعلم، ثم أقام فـــى بغداد التى تَصَدَّرَ فيها للتدريس فى مجلس شيخه أبى علىّ بعد وفاتـــــه، وقد تخرج على يديه عدد كبير من الأمراء والعلماء فى شتى فنون الأدب، واللغة والنحو والصرف، ومن أشهرهم :

١) أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجانى الأندلسى النحوى المتوفى سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة.(١)
٢) أبو عبدالله الحسين بن احمد بن نصر الذى أجاز له ابن جنى روايـــة مصنفاته وكتبه.(٢)
٣) عبدالسلام بن الحسن بن محمد البصري اللغوى القرميسيني.(٣)
٤) عال بن عثمان بن جنى.(٤)

---

١) انظر ترجمته فى معجم الادباء ٧ : ١٤٥ وبغية الوعاة ١ : ٤٨٢ والصلة ١:١٢٥
٢) معجم الادباء ١٠٩/١٢ ومقدمة اللمع ص٩٤
٣) معجم الادباء ٨ : ٩١
٤) ذكر أكثر المترجمين لابن جنى أنه أنجب ابناءه الثلاثة وخرجهم .

٥) علاء بن عثمان بن جنى .

٦) أبو الحسن على بن عبدالله السمسى اللغوى النحوى[(١)] .

٧) على بن عثمان بن جنى[(٢)] .

٨) على بن زيد القاشانى[(٢)] .

٩) أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينى أحد شارحى اللمع[(٣)] .

١٠) محمد بن احمد بن سهل الواسطى المعروف ببشران[(٤)] .

١١) الشريف الرضى أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الشاعر المعروف[(٥)] .

١٢) محمد بن الحسين المعروف بأبن وحشى[(٦)] .

١٣) أبو الحسين محمد بن عبدالله بن شاهويه[(٧)] .

وبالاضافة إلى هؤلاء العلماء تخرج على يديه كثير من أمراء آل بويه الذين لازمهم وكان من المقربين إليهم[(٨)] .

---

١) ياقوت ٨ : ٩١ ونزهة الألباء ٣٣٩

٢) معجم الأدباء ١٣ : ٢٨ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٦٧

٣) انظر نزهة الألباء ٣٣٩ ووفيات الاعيان ١ : ٤١٩ ومقدمة اللمع ص ١٣ تحقيق حسين محمد شرف .

٤) انظر إنباه الرواة ٣ : ٣٣٩

٥) انظر ابن جنى النحوى ٧٨ وحقائق التأويل ٥ : ٣٣٢

٦) انظر معجم الأدباء ١٣ : ٢١٨ ومقدمة اللمع ص ١٤

٧) انظر بغية الوعاة ١ : ١٢٩ ومقدمة اللمع ص ١٣

٨) إنباه الرواة ٢ : ٣٣٩

## المبحث الرابع ثقافته ومذهبه النحوى

### ثقافته

إنّ من يُمعن النظر فى الكم الهائل من المؤلفات التى خلفها ابن جنى يدرك أنّه كان عميق الثقافة واسعها متنوعها ، فقد كتب فى القراءات والنحو ،واللغة والصرف ، والعروض والأصوات والأدب واللهجات ، وغير ذلك من المعارف الأخرى، وكانت كتابته فى هذه الفنون تدل على أنّه كان يتميز بذكاء خارق ونبوغ واضح مكنه من تمحيص الآراء واستقصائها والتعمق فى كل ما يعرض له من القضايا مع الدقة فى التعبير والأخذ بالمنهج الدقيق،ولسنا هنا بصدد تفصيل هذه المسألة فقد كفانا مؤنتها من سبقنا من الباحثين[1].

### مذهبه النحوى

كانت المذاهب النحوية فى عهد ابن جنى ثلاثة : المذهب البصرى والمذهب الكوفى وهما مذهبان قديمان ، ومذهب ثالث هو المذهب البغدادى . الذى يُعد خليطا من المذهبين السابقين .

وبالنظر فيما كتبه ابن جنى يتضح لنا أنّه سار على نهج نحاة البصرة يأخذ بأصولهم وينتسب إليهم وينافح عن آرائهم . إلا أنّه مع ذلك لم يكن من المقلدين تقليدا أعمى،بل كان متحرر الفكر يقف مع الحقيقة أين كانت،والأمثلة على ميوله البصرى منتشرة فى كتبه[2].

---

١) انظر مقدمة اللمع ص٣٠ تحقيق حسين شرف وص١٠ تحقيق حامد المؤمن ومقدمة شرح اللمع للأصفهانى ص٨ ومقدمة سر صناعة الاعراب ١ : ٩

٢) انظر أمثلة من ذلك فى الخصائص١ : ١٦٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢ : ٩ ، ١٠ ، ٤٦٢، وسر صناعة الاعراب ١ : ١٦١ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، والمحتسب ١ : ٨٤ ، ٣٠٣ .

## المبحث الخامس مؤلفاتـــــه

حفلت المكتبات العالمية بكثير من مؤلفات ابن جنى مابين مطبوع ومخطـــوط في شتى العلوم العربية مما يشهد له بسعة الاطلاع وغزارة العلم .

وقد تصدى لأحصاء مؤلفاته وذكر أماكنها عدد من الباحثين من بينهـــــم محمد النجار في مقدمة الخصائص [١]، وحسين محمد شرف في مقدمـــــة اللمـــع [٢]، وحامد المؤمن في مقدمة اللمع [٣]، وابراهيم أبو عباءة في مقدمة شرح اللمع للأصفهاني [٤]، وطارق نجم في مقدمة المذكر والمؤنث [٥]، وفاضل السامرائي في كتابـه ابن جنى النحوي [٦]، فمن أراد الاطلاع على مؤلفاته فليرجع إلى هذه الكتـــب .

---

١) انظر مقدمة الخصائص ص٦٠ ، ومابعدها .

٢) انظر مقدمة اللمع ص٢٩ ومابعدها .

٣) انظر مقدمة اللمع ص٣٠ ومابعدها .

٤) انظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ص١٠ ومابعدها

٥) انظر مقدمة المذكر والمؤنث ص١٤ ومابعدها

٦) انظر ابن جنى النحوي ص ٨٤ ومابعدها .

وانظر معجم الادباء ١٢ : ١٠٩ ، ومابعدها ، والفهرست ١٢٨ ، وهدية العارفيـــــن ١ : ٦٥٢ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٤١٢ ، وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ ، وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ ، وانباه الرواة ٢ : ٣٣٦ ، وتاريخ آداب اللغة العربية ٢ : ٣٠٣ ، ونزهة الألباء ٣٣٢ ، والخزانة ٢ : ٤٧٠ ، ٤ : ٦٠ ، والجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ص١٩٨ .

# ٱلفَصلُ ٱلثّانِى

## الفصل الثاني : كتاب اللمع لابن جنـــي
ويشمل خمسة مباحث

### المبحث الأول : تحقيق اسمه وتوثيق نسبتـــه

#### تحقيق اسمـــه

صرح ابن جني نفسه باسم كتابه فقال في إجازته للشيخ أبي عبدالله الحسين ابن احمد بن نصر برواية كتبه ومصنفاته فقال : (( وكتابي اللمع فـــي العربية ))(١) • وقد ورد هذا العنوان في شرح اللمع لابن برهان،(٢) وهو الموجود على نسخ المتن المحققة(٣)•

---

١) انظر معجم الأدباء ١٢ : ١٠٩ ، وبر وكلمات ٢ : ٢٤٧ ،

٢) شرح اللمع لابن برهان مخطوط منه ميكرو فلم في جامعة أم القرى •

٣) انظر متن اللمع في العربية تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، وانظر نسخة ثانية بتحقيق الدكتور فائز فارس ، وثالثة بتحقيق حامـــد المؤمن وانظر شرح اللمع للأصفهاني تحقيق الدكتور إبراهيم أبي عباة •

وسماه بعض المترجمين لابن جنى (( اللمع فى النحو ))[١] وهذه التسمية هـى الموجودة على غلاف شرحه للواسطى نسخة دار الكتب المصرية ، التى أتخذناها أصلا ، وتوجد نسخة من المتن بهذه التسمية فى مكتبة بلدية الاسكندريـة[٢] ، ولعلهم أخذوا هذا الاسم من مضمون الكتاب حيث إنَّه يتحدث فى النحو ،

أما النسخة ج من شرحه للواسطى فقد جاء على غلافها (( شرح لمع ابن جنى فى البلاغة تأليف الشيخ الأديب أبى منصور اسعد بن نصر بن اسعد العبرتى[٣] )) ومما لاشك فيه أنَّ هذه التسمية خاطئة ، لأنَّ الكتاب ليس فى البلاغة وإنَّما هو فى النحو والصرف ، كما أنَّ نسبة هذا الشرح إلى اسعد بن نصر ابن أسعد خطأ لما سأبينه فيما بعد إن شاء الله[٤] .

وعلى ذلك فالراجح عندى أنَّ اسم الكتاب هو اللمع فى العربية كما صرح به فى الإجازة السابقة والله أعلم .

---

١) السيوطى فى بغية الوعاة ٢ : ١٣٢

٢) انظر مقدمة شرح اللمع للأصفهانى ص ٢٢

٣) يوجد منه ميكرو فلم فى مركز احياء التراث بجامعة أم القرى وقـد صورت منه نسخة .

٤) انظر ص ٣٠ من هذه الدراسـة .

-

## توثيق نسبتــــه

يكاد المترجمون لابن جنى يجمعون على أنَّ له كتابا اسمه (( اللمع )) بل إنَّ ابن جنى قدصرح بأنَّ له كتابا بهذا الاسم[١]، يضاف إلى ذلك أنَّ أكثر نسخ اللمع وشروحه المطبوعة والمخطوطة الموجود مفتتحة بما يدل على نسبته إلى ابن جنى من مثل قولهم : قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جنى وقال ابن جنى ، وقال أبو الفتح[٢]. ولم أعثر على خلاف فى نسبته إليه .

---

١) انظر معجم الادباء ١٢ : ١٩ وتاريخ العلماء النحويين ٢٤ والفهرست لابن النديم ١٢٨ ، وتاريخ بغداد ١ : ٣١١ ، وابناه الرواة ٢ : ٣٣٥ ،ونزهة الألباء ٣٣٢ ، ووفيات الاعيان ٣ : ٢٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢

٢) انظر من نسخ اللمع المطبوعة نسخة حسين محمد محمد شرف ونسخة الدكتور فائز فارس ونسخة حامد المؤمن ومن نسخه المخطوطة نسختين بدار الكتب المصريه إحداهما تحت رقم ١٧١٩ نحو الدار والثانية تحت رقم ٥٧٨٢ ، وهناك نسخه ثالثه محفوظه برواق المغاربة فى الأزهر برقم ٤٩٤٨ نحو ومن شروحه شرحه للأصفهانى تحقيق إبراهيم أبى عباه وشرحه لأبى البركات العلوى مخلوط وتوجيه اللمع لابن الخباز مخطوط .

## المبحث الثاني : بيان مكانته العلمية

يعد كتاب اللمع من الكتب التعليمية الموجزة ولكن إيجازه لم يكن ليحط من قدره ويقلل من قيمته العلمية، وذلك لما امتاز به من وضوح الأسلوب، وسلاسة العبارة، وشمول الفكرة، وحسن التقسيم، مع البعد عن التعقيد وتحاشي الخلافات النحوية ما أمكن ذلك.

وقد برزت مكانته وظهرت قيمته من خلال عناية المتقدمين به، فقد كان موضع اهتمام المعلمين والمتعلمين على السواء، يظهر ذلك من انكباب بعضهم على دراسته كما فعل ابن خلكان[١] والنووي[٢]، واختيار آخرين له منهجا للتدريس في حلقاتهم كما فعل ابن يعيش[٣]، هذا بالإضافة إلى ما حظي به من توافرهم على شرحه وتوضيح معانيه وإبراز نفائسه[٤]، فكل هذا يدل على علو قدره وعظم فائدته . وسنذكر بعض شروحه فيما بعد إن شاء الله .

---

١) انظر وفيات الأعيان ٧ : ٤٨

٢) انظر مقدمة رياض الصالحين .

٣) انظر وفيات الأعيان ٧ : ٤٨

٤) إنباه الرواة ٢ : ١٦١ . وانظر مقدمة اللمع تحقيق حسين محمد محمد شرف ص٥٠٢ وشرحه للأصفهاني تحقيق الدكتور إبراهيم أبو عباة ص ٢٤

المبحث الثالث : منهجه ومحتـــــواه

يتبين من أسلوب كتاب اللمع أنَّ ابن جنى قصد من تأليفه أن يكون كتابا تعليميا مختصرا ، ولذلك وضع له منهجا يتفق مع الغرض الذى ألفه مـــن أجله ، وقد أبرز الدكتور حسين محمد محمد شرف فى دراسته للمع أهـــم الأسس التى أقام عليها ابن جنى منــهج كتابه هذا .

ونحن هنا نكتفى بايراد ماذكره الدكتور حسين وهو قوله : (( ويقوم منهجه على الأسس الآتيـــه :

أولا : الاقتصار على علاج القضايا الهامة التى رَآها أحق بالذكر من وجهة نظره فى أبواب النحو والتصريف.(١)

ثانيا : الاقتصار على عرض الرأى الذى اقتنع بصوابه وإغفال تفصيل الآراء المختلفة والتعليل لها.(٢)

ثالثا : الأخذ بما وافق القياس وترك التمثيل لما ليس بمقيس.(٣)

رابعا : الاهتمام بدقة العبارة والحرص على أن يكون التعريف جامعا مانعـا وقد ظهر ذلك بوضوع فى تعريف المبتدأ والوصف.(٤)

---

١) انظر الأمثلة التى ضربها المحقق لذلك فى مقدمة اللمع ص٥٢ ، ٥٣

٢) انظر أمثلة ذلك فى ص ٥٣ من المرجع السابقة .

٣) انظر المرجع السابق ص ٥٤

٤) انظر أمثلة ذلك فى دراسة اللمع ص ٥٥ ، ٥٦

خامسا : الطابع الغالب على تمثيل ابن جنى فى اللمع تمثيله بما لايحتج به حتى إن الكتاب لم يحو غير ثمانين شاهدا من الشعر ، وأربعين شاهدا من القرآن والقليل النادر من كلام العرب(١)

سادسا : نهج ابن جنى منهج غيره من المؤلفين فلم يتناول بالتفصيل مسألة سبق له أن تناولها أو رأى تأخير الحديث عنها إلى موضع من الكتاب أكثر مناسبة منعا للتكرار ، وأكتفى بالاشارة إلى ذلك فى الكتاب(٢).

سابعا : الأخذ بمنهج أهل المنطق فى عرض بعض المسائل وقد تجلى هذا واضحا فى حديثه عن مراتب النكرة حيث قال : (( واعلم أنَّ بعض النكرة أعم وأشيع من بعض ، فأعم الأشياء وأبهمها شئ ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ فسماها شيئا وإن كانت معدومة(٣) .

ثامنا : التزم ابن جنى فى ترتيب أبواب الكتاب نهج النحاة المتقدمين إلا قليلا، فقد ذكر أبوابا فى أماكن من الكتاب كان الأجدر أن تذكر فى غيرها ومن ذلك عقد ابن جنى فى الأبواب الأخيرة من الكتاب بابا للموصول ولم يذكره مع المعارف جريا على تبويب الاقدمين ، وكان الأجدر أن يذكره مع المعارف، لأن الموصول يأتى بعد الاشارة(٤).

---

١) المرجع السابق ص ٥٦

٢) المرجع السابق نفس الصفحة

٣) مقدمة اللمع ص ٥٦

٤) المرجع السابق .

تاسعـــا : التجديد فى بعض الأبواب ومن ذلك جمع التأنيث ، وهى تسمية جديدة سبق بها وشاعت عنه وأصبحت الاصطلاح المستعمل الآن ، وكان المتقدمون يقولون : الجمع بألف وتاء مزيدتين )) (١) وقد انحصرت مباحثه فى ستـــة وستين بابا اشتملت على أغلب مسائل النحو والصرف ، والجمع بين النحـــو والصرف فى مؤلف واحد منهج متعارف عليه عند متقدمي النحاة (٢) .

والمطلع على كتاب اللمع يلاحظ أنّ خطة ابن جنى فى ترتيب أبواب كتابه مغايرة لما تعارف عليه المتأخرون فى تصنيف أبواب النحو والصرف وهـــو المنهج المتمثل فى ترتيب أبواب ألفية ابن مالك وشروحها .

---

١) انظر مقدمة اللمع تحقيق الدكتور حسين شرف ص٥٦ ، ٥٧ وص ٢٢ مـــن النسخة التى بتحقيق حامد المؤمن .

٢) انظر على سبيل المثال الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن الســـراج والايضاح العضدى للفارسى والجمل للزجاجى .

## المبحث الرابع : اللمع في كتب المتأخرين

يعد ابن جنى إماما مبرزا فى شتى علوم اللغة العربية، ولذلك حفلت مصنفات من جاء بعده من العلماء بآرائه وأقواله ، فلا يكاد يوجد كتاب فى النحو أو الصرف أو اللغة أو التفسير أو القراءات إلا وبه أقوال منسوبة إلى ابن جنى ، ولكن هذه الأقوال والآراء منها مايصرح بالكتاب الذى أوردها ابن جنى فيه ومنها مالايصرح بالكتاب الذى ذكرت فيه، وقد تتبعت كثيرا ، من أقواله فى المراجع التى ذكرتها وحاولت التعرف على مصادرها لعله يكون من بينها كتابه اللمع ، ولكننى لم أعثر على رأى صرح بأن مصدره هو اللمع إلا ماوقع من البغدادى فى شرحه لأبيات مغنى اللبيب فقد ذكر اللمع فى أربعة مواضع[1] ، ولكن ماسبق أن ذكرناه من حرص العلماء على هذا الكتاب وشدة عنايتهم به يجعلنا شبه متأكدين من وجود بعض المراجع التى استقت جزءا من معلوماتها منه ونسبتها إليه، وإن كنا لم نعثر عليها .

---

١) انظر شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢ : ١٩٢ ، ٣ : ١٤٣ ، ٧ : ١٨٥

كما أنه من المحتمل أنَّ قسما من آراء ابن جنى التى وردت غير منسوبة إلى مصدر معين إنَّما هى من هذا الكتاب (١) والله اعلم .

---

١) من تلك الأقوال التى نسبت لابن جنى ولم يذكر كتابه الذى وردت فيه ماجاء فى شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلى ١ : ٧٦٩ .

وهو يعرف عطف البيان إذ قال :

(( وقال أبو الفتح: هو أن تقيم الاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة منها .))

وهذا الكلام يكاد يكون مطابقا لمافى اللمع ص١٤٨ ، فقد قال فيه ابن جنى: (( ومعنى عطف البيان أن تقيم الاسماء الصريحة غيرالمأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل .))

ومنها أيضا ماذكره أبو البقاء العكبرى فى التبيين عند حديثه عن رافع الخبر حيث قال: (( وقال أبو على وابن جنى: يرتفع بالمبتدأ )) التبيين ص ٢٢٩ ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ صرح به ابن جنى فى اللمع ص ٧٢ . فقال: (( وإذا كان الخبر مفردا فهو المبتدأ فى المعنى وهو مرفوع بالمبتدأ ))

---

وقد جاء قوله في الخصائص مخالفا لما في اللمع ولما نسب له في التبيين فقد قال فيه:
((فأما المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده وإنما رافعه الابتداء والمبتدأ جميعا.)) الخصائص ٢: ٣٨٥
وهذا يرجح أن مصدر العكبري فيما نسبه لابن جني هو اللمع لموافقته لما فيه ومخالفته لما في الخصائص.

## المبحث الخامس شـــــروح اللمـــــع

سبق أن ذكرنا أنّ كتاب اللمع لقي عناية فائقة من علماء أجلاء وفـــــي عصور مختلفة ٠

فقد قام بعضهم بشرحه وبسط معانيه وتوضيحها ، وقام فريق آخر باختصـــاره، وتناول فريق ثالث أبياته ففسر معانيها وآزال غامضها ، وفيما يلي عـــرض لأولئك العلماء الذين توافروا على خدمته ٠

١) الثمانينـــــي :

وهو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة ٤٤٢ هـ وقد تقدمت ترجمته عند الحديث عن تلامذة ابن جني(١)، ويعد شرحه من أفضل شروح اللمع ٠

٢) ابن برهـــان :

هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري المتوفى سنة ٤٥٦هـ(٢) ، كان إماما في النحو والصرف واللغة، ملما بأنساب العرب وأخبار المتقدمين ، عارفا بالتنجيم(٣)، شرح اللمع شرحا متوسطا ٠

٣) أبو نصر الواسطي :

هو أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي ، وهو صاحب الشرح الـــذي نعمل على دراسته وتحقيقه وسوف نفرد للحديث عنه بابا مستقلا(٤) ٠

---

١) انظر ص ١٠ من الدراسة وإشارة التعيين ص٢٣٨

٢) انظر في ترجمته معجم الادباء ١٦ : ٥٨ ، ونزهة الألباء ص ٢٥٦ ، وابـــن خلكان ٢ : ١١٦ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢١٧ ، وكشف الظنون ١٥٦٣ ومن شرحـــه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٧٠ نحو ومنه نسخة ===

---

=== فى مكتبة عبد الله آل عبد القادر الانصارى الخاصة برقم ٦٩ ، وتوجد مصورتان من النسختين في مركز البحث العلمي واحياء التراث بمكة المكرمة وقد حقق هذا الشرح الدكتور فتحي علي وحصل به علي درجة الدكتوراة في النحو والصرف من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر الشريف عام ١٤٠١هـ

٣) قام بتحقيق هذا الشرح الدكتور فائز فارس محمد ، وحصل به على درجة الماجستير فى الآداب من كلية الاداب جامعة القاهرة عام ١٣٩٤ هـ وقد طبعت هذه الرسالة فى الكويت سنة ١٤٠٤ هـ

وانظر ترجمة ابن برهان فى تاريخ بغداد ١١ : ١٧ ونزهة الألباء ص٢٥٩ وإنباه الرواه ٢ : ٢١٣ والبداية والنهاية ١٢ : ٩٢ ،

٤) انظر ص ٣٥ من الدراسة

٤) الفـــــارقي :

وهو أبو نصر حسن بن أسد بن حسن الفارقي المتوفى سنة ٤٨٧ [(١)] كان إماما في اللغة، بارعا في النحو، شاعرا مجيدا، له تصانيف عدة منها شرحه للمع أو أبياته على الخلاف في ذلك بين المترجمين له، فمنهم من قال: إنه شـــرح اللمع [(٢)]، ومنهم من قال: إنه شرح أبيات اللمع [(٣)]، ويحتمل أن يكون له كتابـــان أحدهما شرح للمع والآخر شرح لأبياته، وذكر محقق كتاب الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب أنه أشار إلى كتابه شرح اللمع في مواضع كثيرة من الإفصاح [(٤)].

٥) الطائـــــي :

وهو أبو بكر الحسن بن علي بن محمد بن محمد بن عبدالعزيز الطائي الفقيه الشاعر، كان نحويا محققا وشاعرا مفلقا، توفي سنة ٤٩٨ هـ [(٥)] له عدة مصنفات منها شرحه للمع الذي سماه المقنع في شرح كتاب ابن جني [(٦)].

---

١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٨ : ٥٧ وهدية العارفين ١ : ٢٧٧، والبلغة ٥٤ واشارة التعيين ٨٥، وطبقات ابن قاضي شهبه ١ : ٢٩٨، وشذرات الذهب ٣ : ٣٨ وانباه الرواة ٢٩٤ وبغية الوعاة ١ : ٥٠٠ وفوات الوفيات ١ : ١٤٩، والأعلام ٢ : ١٩٨ وكشف الظنون ١٥٦٣ وبر وكلمان ١ : ٢٥٥

٢) ياقوت في معجم الأدباء ٨ : ٥٧ والقفطي في انباه الرواه ١ : ٢٩٤، وعبدالباقي اليماني في إشارة التعيين ص ٨٥

٣) البغدادي في هدية العارفين ١ : ٢٧٧

ولم أعثر في كتب الفهارس التي اطلعت عليها على مايشير الى مكـــان نسخة منه .

٤) انظر مقدمة الافصاح ص ٢٢ تحقيق سعيد الافغاني .

٥) انظر ترجمته في انباه الرواة ١ : ٣١٧ وبغية الوعاه ١ : ٥١٥ وإيضاح الكنون ٢ : ٥٤٨ .

٦) انظر المراجع السابقة .

٦) المهـا بـاذى:

وهو احمد بن عبدالله المها باذى الضرير، تلميذ عبدالقاهر الجرجانى، لـه شرح اللمع، كان حيا سنة ٥٠٠ هـ[١]

٧) الكرمانـــــي: (بعد الخمسمائة)

وهو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى النحوى، كان دقيق الفهم، حســـن الاستنباط، فقيها نبيلا، له عدة مؤلفات منها: مختصر اللمع أو شرحه كما فى كشف الظنون[٢] ويسمى كتابه (( النظامى فى النحو[٣] ))

٨) الخطيب التبريـزى:

وهو أبو زكريا يحى بن على بن محمد الشيبانى أبو الخطيب التبريزى، أحد أئمة النحو واللغة والأدب، وصاحب التصانيف الجمة المفيده، التى من ضمنها شرحـه للمع، توفى سنة ٥٠٢ هـ[٤]. وقد رجح الدكتور حسين محمد شرف محقق اللمـــع أنّ من هذا الشرح نسخة فى دار الكتب المصريه برقم ٥٤٧ نحو تيمـور تمت كتابتها سنة ٥٨٤، وبآخرها إجازه من مؤلفها[٥] الذى زعم أنّه التبريزى كتبها سنة ٤٧٧

---

١) انظر فى ترجمته معجم الأدباء ٣ : ٢١٩ وبغية الوعاة ١ : ٣٢٠ وكشـف الظنون ١٥٦٣

٢) انظر كشف الظنون ١٥٦٢

٣) انظر ترجمته فى معجم الادباء ١٩ : ١٢٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٧٧ وكشـف الظنون ١٥٦٢

٤) انظر ترجمته فى نزهة الألباء ٢٧٠ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٢٥، وهديـــة العارفين ٢ : ٥١٩ واشارة التعيين ٣٨٢ والبداية والنهاية ١٢ : ٢، والنجوم الزاهره ٥ : ١٩٧، وإنباه الرواة ٤ : ٢٢ والأعلام ٩ : ١٩٧، ومعجم المؤلفين ١١٣ : ٢١٤.

٥) انظر مقدمة اللمع ص ٣٣.

وقال إن اسم المؤلف محي من الصفحة الأولى وكتب عليها بخط حديث (( شرح اللمع في النحو تأليف الاستاذ أبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي النحوي الضرير توفي في مصر )) واستدل لرأيه بأن صاحب كشف الظنون لم يذكر أبا نصر الواسطي ضمن الذين شرحوا اللمع ، وقال أيضا : إن صاحب معجم الأدباء ، وصاحب بغية الوعاة لم يذكرا لأبي نصر الواسطي شرحا على اللمع[١]، وليس ما ادعاه الدكتور شرف صحيحا فإنَّ النسخة المذكورة صحيحة النسبة لأبي نصر الواسطي فقد قابلتها مع نسخة أخرى من شرح اللمع للواسطي فجاءت مطابقة لها ، وسنتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله .

أما وجود الاجازة عليها فليس بحجة فقد يكون التبريزي أطلع على شرح اللمع لأبي نصر الواسطي ودرسه لبعض تلامذته وأجازه عليه .

أما كون صاحب كشف الظنون لم يذكر هذا الشرح ضمن شروح اللمع فليس بحجة لأنه لم يستوف شروح اللمع[٢].

وقد أخطأ الدكتور في دعواه أنَّ صاحب معجم الادباء وصاحب البغية لم يذكرا لأبي نصر الواسطي شرحا على اللمع ، فقد صرح كل واحد منهما بأن لأبي نصر شرحا على اللمع .

قال ياقوت في معجم الأدباء (( القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي .. وله من الكتب كتاب شرح اللمع[٣] . ))

---

١) انظر مقدمة اللمع ص ٣٣

٢) لم يذكر شرح اللمع للأصفهاني وكذلك شرحه للعبرتي ، وانظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٨ فقد تنبه محققه الى الخطأ الذي وقع فيه الدكتور شرف وادحض حجته وصحح أن النسخة المذكوره من شرح اللمع لأبي نصر الواسطي .

٣) انظر معجم الادباء ١٧ : ٥

وقال السيوطي في بغية الوعاة (( القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي الضرير ... وصنف كتابا في النحو ، وشرح اللمع وجمل الزجاجي[١] ))

ولم أعثر في كتب الفهارس التي اطلعت عليها على إشارة إلى مكان نسخة من شرح اللمع للتبريزي .

٩) الشيرازي الخوبي

ناصر بن احمد بن بكر القاضي الفقيه الاديب شيخ النحو في ديار اذربيجان بلا منازع ، أخذ العربية من علي بن طاهر الشيرازي ، له مصنفات منها شرح اللمع توفي سنة ٥٠٧هـ[٢] .

١٠) أبو البركات الكوفي العلوي .

عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزيدي الكوفي أحد البارعين في النحو واللغة والحديث والفقه ، أخذ النحو عن أبي القاسم زيد بن علي الفارسي عن أبي الحسين عبدالوارث عن خاله أبي علي الفارسي ، وأخذ عنه ابن الشجري وغيره ، توفي سنة ٥٣٩ هـ[٣]

١١) ابن الشجري

أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد حمزه العلوي الحسني كان لا يجاري في النحو واللغة فصيحا له مصنفات منها شرحه للمع . توفي سنة ٥٤٢ هـ[٤]

---

١) انظر بغية الوعاه ٢ : ٢٦٢ وانظر مقدمة شرح اللمع للأصفهاني بتحقيق الدكتور إبراهيم أبي عباءه .

٢) انظر ترجمته في معجم الادباء ١٩ : ٢١١ وانباه الرواة ٣ : ٣٤١ والبغية ٢ : ٣١٠

٣) انظر في ترجمته نزهة الألباء ٣٩٩ ومعجم الادباء ١٩ : ٢١١ وانباه الرواه ٢: ٣٤٢ وبغية الوعاة ٢ : ٢١٥ ومن هذا الشرح نسخة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكـــة .

٤) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٤٠٤، ووفيات الاعيان ٦:٤٥ ومعجم الادباء ١٩ : ٢٨٣

١٢) على جامع العلوم الاصفهانى:

على بن الحسين بن على الضرير المعروف بالباقولى كانت له اليد الطولى في النحو وغيره من العلوم، استدرك على أبى على والجرجانى، له مؤلفات كثيره ومفيدة منها شرحه للمع توفى ٥٤٣هـ(١)

١٣) ابن حميدة الحلى

محمد بن على بن احمد أبو عبيدالله المعروف بابن حميده، كان ذا معرفة جيده بالنحو واللغة، قرأ على ابن الخشاب له شرح على اللمع توفى سنة ٥٥٠هـ(٢)

١٤) ابن الخشاب:

عبدالله بن احمد الخشاب كان فريد دهره وامام عصره فى النحو واللغة والشعر وغير ذلك من العلوم، تخرج به خلق كثير، وصنف تصانيف عدة منها شرحه للمع توفى سنة ٥٦٧ هـ.(٣)

١٥) ابن الدهان:

هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن على المعروف بابن الدهان، يعد من أعيان النحاة وأئمة اللغويين، شرح اللمع شرحا مطولا سماه الغرة، وهو من أفضل شروح اللمع وأطولها، توفى سنة ٥٦٩هـ.(٤)

---

١) انظر ترجمته فى انباه الرواة ٢ : ٢٤٧، والبغية ٢: ١٦٠ ومقدمة شرحه تحقيق د/ أبى عباه ص ٣٨

٢) انظر ترجمته من انباه الرواة ٣ : ١٨٥ وبغية الوعاة ٢ : ١٧٣ وكشف الظنون ١٥٦٣

٣) انظر ترجمته فى إنباه الرواه ٢ : ٩٩ وبغية الوعاه ٢ : ٢٩، وكشف الظنون ١: ١٥٦٣

٤) انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢ : ٤٧ والبلغة ٨٥ ومعجم الأدباء ١١: ٢١٩ والنجوم الزاهرة ٦ : ٧٢، ونكت الهميان ١٥٨، وخريدة القصر ١ : ٨٢ وشذرات الذهب ٤ : ٢٣٣، وبغية الوعاة ١ : ١٨٧، ومسالك الابصار ٤ : ٢٥٥ والاعلام ٣ : ١٥٣ ومعجم المؤلفين ٤ : ٢٢ ومنه نسخة مخطوطة فى مكتبة شهيد على باشا تحت رقم ٩٣٩ ومنه نسخة ناقصة بمكتبة قليج رقمها ٩١٤٩ وفى المكتبة التيموريه أجزآن منه.

١٦) العبرتـــــــي :

وهو أبو منصور اسعد بن نصر بن اسعد العبرتي المتوفى سنة ٥٨٩هـ[١].
قال عنه السيوطي (( كانت له معرفة تامة بالنحو والأدب، أخذ النحو عـــن
ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري، واللغة عن ابن القصار، وتصدر بعـــــده
بجامع العصر للاقراء[٢].)) له شرح على اللمع.

وذكر بروكلمان أن من هذا الشرح نسخة في مكتبة برلين تحت رقم ٦٤٦٧[٣] وفي مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ميكروفلم لنسخة برلين تحت رقم ٥٩٦ وبعد الإطلاع عليها ومقارنتها بشرح اللمع للواسطي تبين لي أنّ نسبتها للعبرتي خاطئة وانما هي نسخة من شرح اللمع للواسطي.

---

١) انظر في ترجمته التكملة ١ : ١٩١ وانباه الرواة ١ : ٢٣٥ وبغية الوعاه ١ : ٤٤١ ، والوافي بالوفيات ٩ : ١٦ وبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ [illegible]

[illegible]

٢) انظر بغية الوعاة ١ : ٤٤١

٣) انظر تاريخ الأدب العربي لبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ .

١٧) شميم الحلى :

هو أبو الحسن على بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشميم الحلى، قرأ النحو على ابن الخشاب وملك النحاة ،له عدة مصنفات منها ; شرح اللمع، توفى سنة ٦٠١ هـ(١)

١٨) أبو البقاء العكبرى :

وهو أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبرى، كان إماما فى النحو واللغة والأصول والحساب والفرائض، وكانت له معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض العربية، له مؤلفات كثيرة منها شرح للمع سماه : المتبع فى شرح اللمع : توفى سنة ٦١٦ هـ(٢).

---

١) انظر ترجمته فى معجم الادباء ١٣ : ٥٠ ، ٧٢ ووفيات الاعيان ٣ : ٣٢٩ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٥٦ وانباه الرواة ٢٥ : ٢٤٣ والفلاكة والمفلوكين ١١٩ وكشف الظنون ١٥٦٣ .

٢) انظر ترجمته فى نكت الهميان ١٧٨ ووفيات الأعيان ١ : ٣٢٤ وإنباه الرواة ٢ : ١١٦ وإشارة التعيين ١٦٣ وبغية الوعاة ٢ : ٣٨ ، وشذرات الذهب ٥ : ٦٧ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢٤٦ ، ومن هذا الشرح نسخة فى المكتبه البلديه بالاسكندريه تحت رقم ٢٣ ونسخة فى بطر برغ ثالث تحت رقم ٩١٣ .

١٩) أبو محمد الواسطى :

هو أبو محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطى كان مبرزا فى النحو واللغة، أديبا فاضلا ، ألف كتبا كثيرة منها : شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكى ، توفى سنة ٦٢٦ هـ (١)

٢٠) ابن الخبـــــاز :

هو شمس الدين احمد بن الحسين ابن احمد بن أبى المعالى النحوى الضرير المعروف بابن الخباز البلدى، (٢) لم يُر فى زمانه أسرع منه حفظا، بَذَّ أقرانه فى النحو واللغة والعروض والقوافى والفرائض والحساب ، وكان يحفظ متونـا كثيـرة منها : الإيضاح ، والتكملة، والمفصل، ومجمل اللغة وله عدة مؤلفات منها : شرح للمع (٣) سمـاه توجيه اللمع توفى سنة ٦٣٧ .

---

١) انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٦ : ٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٠ ، وانباه الرواه ٣ : ٣١ وكشف الظنون ١٥٦٣ .

٢) انظر فى ترجمته شذرات الذهب ٥ : ٢٠٢ ومعجم الادباء ١ : ٢٠٠ ، والنجـوم الزاهرة ٦ : ٣٤٢ ونكت الهميان ٦ وو اشارة التعيين ٢٩ وبغية الوعاة ١ :٣٠٤

٣) حقق لنيل درجة الدكتوراه فى النحو والصرف من كلية اللغة العربيـــة – جامعة الازهر الشريف .

٢١) الخفاف المالقـي :

هو أبو بكر بن عبدالله الجذامي المالقي النحوى المعروف بالخفاف ، كان نحويا بارعا ، ورجلا صالحا مباركا ، شرح كتاب سيبويه وإيضاح أبى على ، ولمع ابن جنى ، وكتب بخطه كثيرا من كتب النحو ، توفى سنة ٦٥٧هـ (١)

٢٢) ابن هشام الانصارى :

هو جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن احمد بن عبدالله بن هشام الانصارى إمام العربية وصاحب المؤلفات الكثيرة المفيده المباركة ، له شرح على شواهد اللمع ، توفى سنة ٧٦١ هـ (٢)

---

١) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ : ٤٧٣ وكشف الظنون ١٥٦٣

٢) انظر ترجمته فى الدر الكامنة ٢ : ٤٥٦ مفتاح السعاده ١ : ١٥٩ ، النجوم الزاهرة ١ : ٣٣٦ بغية الوعاة ٢ : ٦٨ ، البدر الطالع ١ : ٤٠٠ ، تاريخ آداب اللغة العربيه ٣ : ١٥٤ حسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ روضات الجنان ٣٤٦ الاعلام ٤ : ٢٩١ هدية العارفين ١ : ٤٦٥ كشف الظنون ٢ : ٤٩ ، ٢٩٦ ، ذكر محقق شرح اللمع لابن برهان أنَّ منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٧٠ ونسب الدكتور حسين شرف إلى الشيخ محى الدين القول بأنَّ منه نسخة فى برلين ، وقد نفى الدكتور أبو عباءة كـون ابن هشام شرح شواهد اللمع ، وقال إنَّه اطلع على النسخة الموجودة فـى برلين والتى يقال إنها شرح شواهد اللمع لابن هشام فوجدها نسخة من الاقتراح للسيوطى . انظر مقدمة شرح اللمع للأصفهانى ٣٦

٢٣) شرح لم يذكر مؤلفه وهو فى دار الكتب المصريه تحت رقم ٣٥١[١]

٢٤) شرح آخر لم يذكر مؤلفه وهو فى مكتبة بايزيد باستنبول فى تركيا تحت رقم ١٩٩٢[٢] .

---

١) انظر فهرس النحو للمصورات الميكرو فلميه بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى جامعة أم القرى بمكة المكرمة ص ٢٤٣ ، ومقدمة شرح اللمع لابن برهان ص ٥٢

٢) انظر تاريخ الأدب العربى لبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ .

# اَلفَصلُ الثالِث

## الفصل الثالث: أبو نصر الواسطى شارح اللمع
## وفيه خمسة مباحث

لقد أطلت البحث والتنقيب فى كتب التراجم عن أبى نصر هذا لعلى أقف على خبر عنه أو إشارة إليه ولكننى لم احصل على بغيتى، فالرجل حياته مطمورة لم تذكر المراجع منها إلا نُتَفاً موجزة، تكاد تكون مكررة يأخذها اللاحق عن السابق، وهاكم ما وقفت عليه من أخباره مصنفا حسب المباحث التاليه:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته :

اسمه ونسبه :

هو أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى، هكذا ورد اسمه ونسبه فى معجم الأدباء وبغية الوعاة وكشف الظنون ومعجم المؤلفيين.[١]

وجاء فى إنباه الرواة : القاسم بن مباشر الواسطى[٢] بحذف (( محمد )) من نسبه فلعله اختصر ونسبه إلى جده.

وخالف بروكلمان فى اسم جده فسماه (( منانر )) وقال إنَّه أرجح من مباشر؛ لأنَّه يوافق الاسماء العربية،[٣] وكلامه غير مسلم؛ لأنَّ مباشرا أيضا من الاسماء العربية وقد ذكره أقدم مرجع يترجم له وهو معجم الأدباء.[٤]

---

١) انظر معجم الادباء ١٧ : ٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٣٣ وكشف الظنون ١ : ٦٩٢

٢) انظر انباه الرواة ١ : ٧

٣) انظر تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢ : ٢٤٧

٤) انظر معجم الادباء ١٧٥ : ٥

## كنيتـــــــــــه :

أجمع المترجمون له على تكنيته بأبى نصر[١] ، ولكنهم لم يذكروا شيئا عـــن نصر هذا ، بل إنَّ كل ماورد عن حياة أبى نصر الاجتماعية هو أنَّه لمَّـــا قدم مصر استقر بها وتزوج باخت ابن بابشاذ[٢] .

## لقبه وصفاته الجسمانيـــــة :

لم يذكر المترجمون لأبى نصر لقبا اشتهر به ، كما أنَّهم لم يذكروا مـــن صفاته الجسمانية إلا أنَّه كان ضريرا[٣] ، ولكنهم لم يخبرونا عن هذا العمـــى الذى اشتهر وصفه به أهو مولود به؟ أم طارئ عليه بعد الولادة ؟
وإذا كان قد وقع له بعد الميلاد فهل كانت إصابته به فى الصغر أو فى الكبر ، وماسببه ؟ كل هذه الاستفسارات تحتاج إلى جواب ،
ولم يسعفنى البحث والتنقيب بجواب عنها ، فبقيت طى الغموض .

---

١) انظر معجم الأدباء ١٢ : ٥ وانباه الرواه ١١ : ٧ ، والبغية ٢ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفيين ٨ : ١٢٣ ، وكشف الظنون ١ : ٦٩٢

٢) انظر معجم الأدباء ١٢ : ٥

٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

نسبتـــــــــه :

اتفق المؤرخون الذين تحدثوا عن أبى نصر على نسبته إلى واسط[١]، وهذا الاسم « واسط » يطلق على عدة أماكن منها :

١) واسط الحجاج التى هى أعظمها وأشهرها ، سميت بهذا الاسم لتوسطها بين الكوفة والبصرة حيث إنها تبعد عن كل واحدة منهما خمسين فرسخا ، قال ابن الأثير : (( وهى مدينة مشهورة خرج منها خلق كثير من العلماء فى كل فن[٢] )) وتسمى واسط العراق ، وقد بدأ الحجاج فى بنائها سنة ٨٤ هجرية وفرغ منها سنة ٨٦ هـ[٣].

٢) واسط الرقة ، وأول من استحدثها هشام بن عبدالملك لما حفر الهنى والمرى، وهى قرية غربى الفرات مقابل الرقة، وينسب لها سعيد بن أبى سعيد بن ثابت الواسطى صاحب تاريخ الرقة[٤] .

---

١) انظر معجم الادباء ١٨ : ٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفيين ٨ : ١٢٣

٢) انظر اللباب فى تهذيب الانساب ٣ : ٣٧٤ ومعجم البلدان ٥ : ٣٤٧ ولب اللباب فى تحرير الانساب ٢٧١

٣) انظر المراجع السابقة .

٤) انظر معجم البلدان ٥ : ٣٥١ واللباب ٣ : ٣٧٤ ولب اللباب ٢٧١

٣) واسط نوقان وتسمى أيضا واسط اليهود ، وهى قرية على باب نوقان طوس ، منها أبو بكر محمد بن الحسين الواعظ[١]

٤) واسط مرزاباذ ، وهى قرية بالقرب من مطير أباذ ، تنسب إليها جماعة من الفضلاء منهم أبو عبدالله احمد بن على الواسطى ، وأبو النجم عيسى بن فابك الواسطى[٢].

٥) واسط بلخ وهى قرية قرب بلخ وينسب إليها محمد بن محمد بن إبراهيم الواسطى ، ونور بن محمد بن على الواسطى ، ومحمد بن الصديق الواسطى[٣].

٦) واسط نجيل وهى قرية قرب نُجيل على ثلاثة فراسخ من بغداد ينسب لهما القاضى أبو عبدالله محمد بن احمد بن شاه الأصبهانى الواسطى ، ومحمد بن بن عمرين على العطار الحربى الواسطى[٤].

هذه المواضع الستة هى المشهورة بهذا الاسم ،

---

١) المراجع السابقة فى الحاشية ٤ ص ٣٧

٢) المراجع السابقة

٣) المراجع السابقة

٤) انظر معجم البلدان ٥ : ٣٥١

وهناك مواضع أخرى تحمل هذا الاسم ، وهى واسط بحلب ، وواسط بين العذيبية والصفراء ، وواسط قريةٌ فى شرقى دجلة ، وواسط فى نواحى الموصل ، وواسط نجد ، وواسط مكة ، وواسط الحجاز ، وواسط الجزيرة وواسط اليمامة ، وواسط الأندلس بليدة من أعمال فيرة ، وواسط باليمن بسواحله زبيد قرب العنبرة. فكل هذه الأماكن النسبة إليها وَاسِطى بفتح الواو وسكون الالف وكسر السين وبعدها طاء مهملة مكسورة.(١)

ولكن من المرجح أن صاحبنا منسوب إلى إحدى الست الأول لما لها من الشهرة ولكثرة من نسب إليها من العلماء ، ولعلها واسط الحجاج لأنها أشهرها.

---

١) انظر معجم البلدان ٥ : ٣٤٧ ، ٣٥١

١

## المبحث الثاني : ميلاده ونشأته ورحلاته ووفاته

### تاريخ ميلاده ومكانه :

لم أعثر في كتب التراجم التي اطلعت عليها على ذكر لتاريخ ميلاده أو مكانه ، ولكن كان إجماعهم على نسبته إلى واسط[1] يدل على أنه كان من أهلها ، وهذا يعطي احتمالا راجحا بأنه ولد فيها أو في إحدى ضواحيها .
أما عدم تحديد تاريخ ميلاده فهو أمر طبيعي ، لأن الانسان لايكون مشهورا عند ولادته لعدم ترتب أمر عليها ، فإذا كبر وخاض غمار الحياة واشتهر بأمر ما عرفه الناس وذاع أمره بينهم .

---

١) انظر معجم الأدباء لياقوت ١٧ : ٥ وبغية الوعاة للسيوطي ٢ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفين لكحالة ٨ : ١٢٣ .

ويمكن أن يستخلص من مضمون كلام المؤرخين تاريخا تقريبيا لميلاده .
فهم يذكرون أنه دخل بغداد ولقي بها أصحاب أبي علي[1] فاتصاله بأصحاب أبي علي يدل على أن قدومه بغداد وقع بعد وفاة أبي علي إذ لو كان حيا لكان اللقاء به هو نفسه وليس مع أصحابه ، خاصة أن أبا علي أقام ببغداد إلى أن توفي بها ، فإذا كانت وفاة أبي علي حصلت في سنة ٣٧٧ هـ[2] فمعنى ذلك أن قدوم أبي نصر إلى بغداد كان بعد هذا التاريخ .
وأيضا ذكر المؤرخون أنه أخذ النحو عن علي بن عيسى الرَّبَعي[3] ، وهو من أصحاب أبي علي وكان يقيم ببغداد وقد توفي بها سنة ٤٢٠هـ[4]
فإن أخذنا في الحسبان أن النضج الفكري الذي يمكن الشخص من أخذ المعارف وفهمها فهما صحيحا لايحصل له عادة إلا إذا بلغ عمره قرابة عشرين سنة ، عرفنا أن عمر أبي نصر عند وفاة شيخه الرَّبَعي كان في حدود العشرين سنة وعلى ذلك يكون أبو نصر مولودا في آخر القرن الرابع الهجري ، ولا يمكن أن يكون قبل ذلك بكثير لما سيذكر فيما بعد من أن وفاته كانت قريبة من سنة ٤٦٩ هـ[5] والله اعلم .

---

١) انظر معجم الادباء ١٧ : ٥ وبغية الوعاة ٢ : ٣٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣
٢) انظر نزهة الألباء ص ٣٣٢ ، وانباه الرواة ١ : ٢٧٣
٣) انظر انباه الرواة ١ : ٣٥٦ وانظر ترجمة أ في ص من هذه الدراسة
٤) انظر انباه الرواة ٢ : ٢٩٧ ونزهة الألباء ٢٥٠ ، ومعجم الادباء ١٤ : ٧٨ ، والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٧
٥) انظر ص ٤٣ من هذه الدراسة .

نشأتـــــه

لم تتحدث المراجع التي تيسر لي الاطلاع عليها عن نشأة أبى نصر الأولـــى ، إلا أنه من المرجح أنه نشأ كما ينشأ الغلمان فى ذلك العصر ، إذ كانـــوا يبدأون بحفظ القرآن الكريم ، وتعلم الكتاب والقراءة فى الكتاتيب ، ثم بعـد ذلك يبدأ من كان منهم له طموح ورغبة فى العلم بارتياد المساجـــد وحضور حلقات الدرس فيها ، والقراءة على العلماء الموجودين فى بلدته ، وقد يخرج منها إلى أماكن أخرى ليلتقى بعلمائها ويأخذ عنهـــم ، وهو ما فعله أبو نصر رحمه اللـــه.(١)

رحلاته فى طلب العلـــم :

لقد كان أبو نصر من المهتمين بطلب العلم الجادين فى تحصيله ، يتضـــح ذلك من خلال ما قام به من الترحال والتنقل بين العواصم الإسلاميه فى عصره ، طلبا للعلم ، فقد خرج من واسط ودخل بغداد عاصمة الخلافة الاسلامية وموطـــن المشاهير من العلماء ، ولقى بها أصحاب أبى على الفارسى الذين هم مـــن أشهر علماء العربية بذلك البلد وفى تلك الحقبة ، ثم واصل رحيله واستمر فى تنقله إلى أن وصل به المطاف إلى مصر التى أقام بها إلى أن وافاه الأجل المحتوم(٢) ، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناتـــه .

---

١) انظر ص ٤١ من هذه الدراســة .

٢) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ والبغية ٢ : ٣٦٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٣٣ ، وتاريخ الأدب العربى ٢ : ٢٤٧

تاريخ وفاته ومكانهـــا :

ترجم له كل من الدكتور إبراهيم أبو عباة في مقدمة شرح اللمع للأصفهاني والدكتور فائز فارس في مقدمة شرح اللمع لابن برهان ، وذكرا أنه توفي سنة تسع وستين وأربعمائة هجرية[١]، ولكن بعد الاطلاع على المراجع التي اعتمدا عليها وهي معجم الأدباء ، وبغية الوعاة ومعجم المؤلفين لم أجد فيها ماذكراه من أنه توفي في هذه السنة، بل المذكور فيها هو أنه كان حيا قبل سنة تسع وستين وأربعمائة من الهجرة[٢] .

ولكن ماسبق أن قررناه من أن ولادته كانت في آخر القرن الرابع[٣] يرجح أن وفاته كانت قريبة من هذا التاريخ الذي نص على أنه كان حيا قبلـــه إذ أن الغالب في أعمار أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن تكون بيـــن الستين والسبعين ، أما مكان وفاته فهو مصر كما صرح بذلك المترجمون[٤] له .

---

١) انظر كلا من مقدمة شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٧ ، وشرحه لابن برهان ص٤٧

٢) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ والبغية ٢ : ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣

٣) انظر ص ٤١ من هذه الدراسة

٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)

## المبحث الثالث : مكانته العلميه ومنهبه النحـــــوى

### مكانته العلميــــة

كان أبو نصر رحمه الله ، إماما فى النحو خبيرا بمذاهبه حافظا لآراء أئمته ، عارفا بلغات العربيه ملما بالقراءات القرآنية، مشاركا فى الأدب.
أما علمه بالنحو فقد صرح به المترجمون له الذين اجمعوا على وصفـــه بالنحوى[(١)] ، فاقتران هذه الصفة باسمه دليل قاطع على علو المنزلة التـــى وصل إليها فى هذا الفن ، فإذا أضفنا إلى ذلك ماذُكر من أنه ألف ثلاثة كتب فى النحو كان ذلك دليلا آخر على معرفته لهذا الفن . وسأتحدث فيما بعد عن كتبه ونبين قيمة الكتاب الوحيد الذى وصلنا منها وهو شرحـــه للمع الذى نحن بصدد دراسته وتحقيقه[(٢)] .

---

١) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ ، والبغية ٢ : ٢٦٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢٣ ، وتاريخ الادب العربى ٢ : ٢٤٧ ، وكشف الظنون ١ : ٦٩٢ .

٢) انظر ص ٥٦ من هذه الدراسة . .

-

يضاف إلى الأمرين السابقين أمر ثالث أقوى منهما دلالة على علو كعبه في هذا الفن، وهو أن المصريين يعدونه حلقة في سلسلة السند العالي للنحو عندهم .

قال القفطي : (( وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، أخذ عنه أبو الأسود الدؤلي، وأخذ عن أبي الأسود نصر بن عاصم البصري، وأخذ عن نصر أبو عمرو بن العلاء البصري، وأخذ عن أبي عمرو الخليل بن احمد ، وأخذ عن الخليل سيبويه أبو بشر، وأخذ عن سيبويه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، وأخذ عن الأخفش أبو عثمان بكر بن محمد المازني الشيباني، وأبو عمر الجرمي، وأخذ عن المازني والجرمي أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأخذ عن المبرد أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن السراج، وأخذ عن ابن السراج أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، وأخذ عن الفارسي أبو الحسن علي بن عيسى الرَّبَعي ، وأخذ عن الربعي أبو نصر القاسم بن مباشر الواسطي ، وأخذ عن ابن المباشر طاهر بن احمد بن بابشاذ المصري ))(١) فوضعه في هذا السند بين أئمة النحو ورؤسائه يؤكد ماذكرناه من أنه إمام وحجة فيه .

---

(١) انظر انباه الرواة ١ : ٣٢٦

أما معرفته للغات العرب فقد تجلت في كتابه هذا فقد ذكر فيه كثيرا منها، نسب بعضه إلى أهله وترك بعضا بدون نسبة، واكتفى بأن قال: وفي لغة بعض العرب[١]

وبالنسبة للقراءات فقد ظهرت من خلال ماذكره من أوجه القراءات في كثير من الآيات التي استشهد بها على ماسأبينه فيما بعد إن شاء الله[٢].

وقلنا إنه مدارك في الأدب وعمدتنا في ذلك ودليلنا عليه هو أنه قام بشرح الحماسة، وكتاب الحماسة كتاب أدب مشهور له مكانته المرموقة عند الأدباء، ولايستطيع خوض غماره والتصدى لشرحه وبيان معانيه إلا من كان واسع الاطلاع على فنون الأدب عارفا لأغراضه يمتلك ثروة لغوية هائلة تمكنه من فهم المعاني وتفسير المفردات.

---

١) انظر امثلة ذلك في الصفحات: ١٠٢، ١٤٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٤٣٤، ٥٧٢، ٦٦٧ ص ٥٠٨

٢) انظر ص ٨٣، ٨٤ من الدراسة.

## منهبه النحوى

لم تسعفنا كتب التراجم ببيان المدرسة التى كان ينتمى إليها ولا المنهب الذى كان يختاره ، ولكن المتصفح لشرحه للمع يتضح له أنه كان ينهج نهج البصريين ويقول بقولهم، يتجلى ذلك فى الأمور التالية :

أولا : اطلق كثيرا من الأحكام التى توافق المنهب البصرى على أنها مسلمات، بدليل أنه لم يشر إلى رأى المخالفين الذين هم الكوفيون وإليكم أمثلة على ذلك:

١) قال وهو يتحدث عن تعريف الاسم وما اشتق منه :

(( وإنّما كان كذلك ، لأنهم رأوا شيئا يخبر به ويخبر عنه فسموه اسما وهو من سما يسمو ، لأنّه زاد على غيره بأن يخبر به ويخبر عنه . ))[١]

وهذا الذى ذكره إنما هو رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أنه مشتق من الوسم بمعنى العلامة[٢]

٢) وقال أيضا : (( نعم وبئس وليس وفعل التعجب وعسى أفعال، لاتصال الضمير المتصل بالأفعال بها .))[٣]

وماذكره من أن نعم وبئس وأفعل التعجب أفعال هو منهب البصريين ، أمّا الكوفيون فيرون أنّها اسما ء .[٤]

---

١) انظر التحقيق ص ١

٢) انظر اشتقاق اسما الله الحسنى للزجاجى ص ٢٥٥ والصحاح (( سمو )) والانصاف ١ : ٦ والتبيين ص ٣٢ .

٣) انظر ص ٩ من التحقيق .

٤) انظر الانصاف ١ : ١٢٥ ، ٣١١ ، وانظر بقية المراجع المذكورة الحاشيتين ١ ، ٢ وص ٢٢ ، ٥ من التحقيق

وقال وهو يتحدث عن الاعراب والبناء :

٣) (( وماعدا الاسم المتمكن والفعل المضارع فمبنى ، وهو الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع والحروف كلها .(١) ))

وبناء ماعدا المضارع من الأفعال منهب بصرى ، أما الكوفيون فيرون أنّ فعل الأمر معرب هو الآخر(٢).

والامثلة من هذا القبيل كثيرة منتشرة فى الكتاب .

ثانيا : ذكره لأقوال الفريقين ثم نحضه لرأى الكوفيين وترجيحه لرأى البصريين تارة وسكوته عنه أخرى .

١) من ذلك قوله : (( فإن قلت : قائم زيد فهو عند البصريين (( زيد )) مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه اتساعا ، والكوفيون يرفعون زيدا بقائم ، والتقدير عندهم : يقوم زيد ، وهذا غير صحيح ، لأن اسم الفاعل لضعفه لايعمل عمل الفعل أو يعتمد على كلام قبله(٣) نحو أن يكون خبرا لمبتدأ نحو : زيد قائم أبوه ، فأبوه مرتفع بقائم ارتفاع الفاعل بفعله لما اعتمد على المبتدأ قبله .

أو يكون صلة لموصول نحو قولك : قام الذى قائم غلامه .

أو صفة لموصوف كقولك : مررت برجل قائم صاحبه .

أو حالا لذى حال كقولك : جاءنى زيد ضاحكا غلامه .

أو يعتمد على (( ما )) النافية كقولك : ماقائم أبوك .

أو على همزة الاستفهام كقولك : أقائم صاحبك(٤)؟

---

١) انظر ص ١٨ من التحقيق .

٢) انظر البسيط ١ : ٢٢٤ ، والتصريح ١ : ٥٥ والاشمونى ١ : ٦٦

٣) انظر ص ٨٥ من التحقيق وانظر الحاشية (٨) منها

٤) انظر ص ٨٧ من التحقيق

٢) وقال أيضا :(( والمصدر أصل الفعل أخذ منه عند البصريين ، وعند الكوفيين أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل ، واستدلوا على ذلك بأنه يجيء بعده تقول: قام قياما ، وبأنَّ الفعل عامل فيه ، وبأنَّه يعتل باعتلاله ، واستدل البصريون بأن الاسم يفيد مع مثله والفعل لايفيد مع مثله ، وأيضا تسميتهم له بالمصدر دليل أنَّه قد صدر عنه كل شيء، كما تقول : مصدر الإبل، وأيضا فإن الواجب أن يكون في الفرع ، ما في الأصل وزيادة، فالفعل يدل على زمان مخصوص والمصدر يدل على زمان مبهم ، فالفعل أشد تخصيصا فكان الفرع )) .

ذكر أدلة الفريقين ثم بدأ يرد قول الكوفيين فقال :-

(( وأمَّا ماقالوه من أنَّه يجيء بعد الفعل فلا دليل فيه، فقد يجيء الاسم بعد الحرف وليس بأصل له .

وأمَّا قولهم : يعتل باعتلال الفعل، فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضي وليس هذا أصلا لهذا[1] . ))

٣) وقال أيضا :

(( وايمن عند البصريين اسم مفرد ، وألفه ألف الوصل، وعند الكوفيين أنه جمع يمين وألفه ألف قطع .

والذى يدل على أنه واحد أنَّ أَفْعُلاً لايكون جمعا إلا لما كان مؤنثا نحو : شِمال أَشْمُل[2] .

ويدل على أن ألف ايمن ألف وصل وصل الشاعر لها في قوله :
لَايْمُنُ اللَّهِ مَاندرى[3] . ))

والأمثلة على هذا النوع كثيرة مبثوثة في طيات الكتاب .

---

١) انظر ص ١٩٠ ، ١٩١ من التحقيق، وانظر آراء الفريقين وحججهم في المراجع المذكورة في الحاشية (١) من ص ١٩٠ من التحقيق .
٢) انظر التحقيق ص ٦٢٩ وانظر رأى الفريقين في المراجع المذكورة في الحاشية (٤) ص ٦٢٩
٣) انظر التحقيق ص ٦٢٠ وانظر الحاشية (٥) منها .

ثالثا : استعماله لمصطلحات البصريين من مثل :

١) «اسم الفاعل»

قال :

(( يرفعون زيدا بقائم .......... وهذا غير صحيح؛ لأن اسم الفاعل لضعفه لايعمل عمل الفعل أو يعتمد على كلام قبله.))[١]

و (( اسم الفاعل )) مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين (( الفعل الدائم ))[٢]

٢) (( الظـــرف ))

قال :

(( الضرب الثالث من القسم الأول من المفعولات المفعول فيه وهو الظـــرف وهو على ضربين ظـرف[٣] .... ))

والتعبير بالظرف مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين المحل أو الصفة[٤].

---

١) انظر ص ٨٥ من التحقيق ،

٢) انظر مدرسة البصرة ٣٤٦ ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .

٣) انظر التحقيق ص ٢١٠ ، ٢١١

٤) قال الانباري في الانصاف ١ : ٥١ (( ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمونه المحل، ومنهم من يسميه الصفة )) .

٣) (( المفعول معـه ))

قال :

(( باب المفعول معه .... والفرق بين هذا الفصل وبين المفعول له حيث عوض من نهاب (( مع )) الواو ولم يعوض فى المفعول له أنّ المفعول لـه أكثر فى كلامهم من المفعول معـه.[١] ))

والتعبير بالمفعول معه مصطلح بصرى[٢] يقابله عند الكوفيين شبه المفعول.[٣]

٤) (( البـدل ))

قـال :

(( البدل يجرى مجرى التأكيد فى التحقيـق.[٤] ))

والتعبير بالبدل مصطلح بصرى يقابله عند الكوفيين الترجمة والتبيين.[٥]

هذه بعض الحجج على نزعته البصرية ، ولكن مع ذلك لم يكن تقليده للبصريين تقليدا أعمى يجعله يستحسن كل ما استحسنوه، وينفر من كل ماكرهوه، بل كان يعتمد فى ترجيحاته على التدقيق فى المسائل ومناقشة الآراء مناقشة علمية خالية من التعصب والشذوذ[٦] ، وسأعرض لذلك فى مبحث مستقل إن شاء الله .

---

١) انظر التحقيق ص ٢٢٥ ، ٢٢٨

٢) انظر مدرسة البصرة ص ٣٤٦

٣) انظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠

٤) انظر التحقيق ص ٣٤٠

٥) انظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠

٦) انظر على سبيل المثال التحقيق ص ٩٩ .

## المبحث الرابـع : شيوخــه وتلامذتــه

### شيوخــه :

إنَّ مما لاشك فيه أن من يصل إلى المكانة العلمية العالية التى وصل إليها أبو نصر لابد أنَّه يكون قد تتلمذ لعلماء أجلاء فى فنون شتى، ولكنَّ غموض أخبار هذا الشيخ، وخفاء حياته حال دون التعرف على شيوخه الذين استقى منهم معارفه وآدابه، فلم تصرح المراجع التى اطلعت عليها إلا بواحد من شيوخه وإن كانت قد أشارت إلى بعضهم إجمالا بدون ذكر اسمائهم .

أما الذى صُرِّح باسمه فهو : على بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبَعِى النحوى، كان من أكابر النحويين، أخذ عن أبى سعيد السيرافى وأبى على الفارسى ولازمه نحوا من عشرين سنة فقال له أبو على: مابقى لك شئ تحتاج أن تسأل عنـه .

وكان أبو علىّ يقول له : لوسرت الشرق والغرب لم تجد انحى منك، له عدة مؤلفات منها شرح كتاب الايضاح لابى على الفارسى ، وشرح كتاب الجرمى شرحا شافيا ، وألف مقدمة صغيرة ، وصنف كتابا فى النحو حسنا جدا يقال له البديع، ويحكى أنه شرح كتاب سيبويه ثم غسله، وسبب ذلك أن بعض بنى رضوان سأله يوما فى مجلسه عن مسألة فأجابه فيها فنازعه فى الجواب فقام من فوره مغضبا ودخل البيت وأخذ الشرح وجعله فى إجانة وجعل يصب عليه الماء ويقطعه ويلطم به الحيطان ويقول : اجعل أولاد البقالين نحاة (١) . ويروى أنه كان متشيعا لآل البيت .

---

١) نزهة الألباء ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ وانظر انباه الرواة ٢ : ٢٩٧ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٧ ومعجم الادباء ١٤ : ٧٨ والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٧١ .

أما أخذ أبى نصر عنه فقد صرح به القفطى فى إنباه الرواة فقال :
(( وأخذ عن الربعى أبو نصر الواسطى ))[١]

وكذلك صرح ابن بابشاذ بمشيخة الربعى لشيخه فقال فى شرح المقدمة المحسبة :
(( وكان شيخ شيخنا ، رحمهما الله ، وهو الربعى يميل إلى هذا القول ويستحسنه ))[٢]

أما الذين أشارت المراجع إليهم ولم تصرح باسمائهم فهم أصحاب أبى على الفارسى ، فقد ذكر ياقوت أن أبا نصر قدم بغداد والتقى بأصحاب أبى على[٣] .

وأصحاب أبى على كثيرون منهم : ابن جنى صاحب اللمع[٤] ، ومنهم أبو طالب احمد بن بكر العبدى[٥] ، ومنهم الحسين الزعفرانى[٦] ومنهم على بن عيسى الربعى الذى تقدم ذكره[٧] والاشارة إلى أن أبا نصر أخذ عنه .

تلاميذه :

لم تصرح المراجع التى اطلعت عليها باسم أحد من تلامذته غير ابن بابشاذ الذى ذكروا أنه خدم أبا نصر وتخرج به ، ولكنها ـ أى المراجع ـ ذكرت أنه لما قدم مصر أخذ عنه أهلها[٨] .

وابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ ، كان من أكابر النحاة المشهورين بحسن السيرة مما رغب فى الانتفاع به ، ويعده المصريون حلقة فى سند النحو عندهم ، ألف رحمه الله عدة مصنفات منها : شرح كتاب الجمل لأبى القاسم الزجاجى ، وصنف مقدمة فى النحو سماها المقدمة المحسبة أو المحتسبة[٩] .

---

١) انظر إنباه الرواة ١ : ٧
٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٢٢
٣) انظر معجم الادبا ١٧٥ : ٥
٤) تقدم الكلام عليه فى ص ١ من الدراسة
٥) انظر نزهة الالباء ٢٤٦ ومعجم الادباء ١ : ٣٨١١
٦) انظر ترجمته فى تاريخ بغداد ١ : ٢٦٥ وانظر نزهة الألباء ٢٣٣
٧) انظر ص ٥٢ من الدراسة .
٨) انظر معجم الادباء ١٧ : ٥ والبغية ٢ : ٢٦٢ ، وانباه الروا ١ : ٦ ، ٧ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢٣ ، وتاريخ الأدب العربى ٢ : ٢٤٧
٩) انظر فى ترجمته نزهة الألباء ٢٦٣ وانباه الرواة ٢ :٩٥ وروضات الجنان ٣٣٨ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ١٧ والنجوم الزاهره ٥ : ١٠٥

## المبحث الخامس آثاره العلمية

لم تفصح كتب التراجم التى اطلعت عليها عن اسماء كثير من مؤلفات أبى نصر الواسطى ، وهذا حصر لما توفر لدى الوقوف عليه من اسماء مصنفاته ، ولا أدرى أهذا هو كل ماله من النتاج العلمى أم له مؤلفات أخرى أغفل المترجمون له ذكرها :

١) شرح جمل الزجاجى ، ذكره السيوطى فى البغية ولم يذكر شيئا من صفاته[١] ولم أجد فى فهارس المخطوطات والمصورات ذكرا لمكان نسخة منه .

٢) شرح الحماسة ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون ولم يذكر عنه شيئا[٢] ، ولم أجد ذكرا لمخطوطاته فى مكتبات العالم .

٣) شرح اللمع ذكره ياقوت فى معجم الأدباء والسيوطى فى بغية الوعاة وكحاله فى معجم المؤلفين وهو موضوع الدراسة والتحقيق وللحديث عنه مبحث مستقل[٣] .

٤) كتاب فى النحو رتبه على أبواب الجمل ، وشرح من كل باب مسألة .

ذكر هذا الكتاب ياقوت فى معجم الأدباء والسيوطى فى بغية الوعاة وبر وكلمان فى تاريخ الأدب العربى وكحاله فى معجم المؤلفين[٤] ولم اهتد إلى ذكر له فى فهارس المخطوطات التى أطلعت عليها .

ذلك ماتوفر لدى العلم به من مؤلفات أبى نصر الواسطى والذى ذكرته كتب التراجم التى اطلعت عليها.

---

١) انظر بغية الوعاة ٢ : ٢٦٢ وبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ .

٢) انظر كشف الظنون ١ : ٦٩٢

٣) انظر معجم الادباء ١٧ : ٥ والبغية ٢ : ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣ ، وبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ وانظر ص ٥٥ من الدراسة .

٤) انظر معجم الأدباء ١٧ : ٥ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٢ وتاريخ الادب العربى لبر وكلمان ٢ : ٢٤٧ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٢٣ .

# ٱلفَصلُ ٱلرَّابعُ

# الفصل الرابع شرح اللمع لابى نصر الواسطى وفيه مبحثـــــان

## المبحث الأول: توثيق نسبته

اجمع المترجمون لأبى نصر الواسطى على أن له شرحا على لمع ابن جنـــى
قال ياقوت وهو يترجم له : (( وله من الكتب كتاب شرح اللمع ))[1]
وقال السيوطى (( صنف كتابا فى النحو وشرح اللمع وجمل الزجاجى ))[2]
وقال كحاله فى معجم المؤلفين : (( من تصانيفه شرح اللمع ))[3]
كذلك وردت نسبته له على غلاف نسختـــي دار الكتب المصرية ومكتبة جوتا الألمانيه.

## المبحث الثاني تحقيق اسمه وبيان زمن تأليفـــه

لم يذكر المترجمون لأبى نصر أنه سمى شرحه للمع باسم خاص، ولم يثبت لـــه ذلك على خلاف نسخ المخطـــوط .
كذلك لم أعثر على تحديد زمن تأليفه ولا ذكر الغرض الخاص الذى صنـــف من أجلـــــه[4] .

---

١) معجم الادباء ١٧ : ٥
٢) بغية الوعاة ٢ : ٢٦٢
٣) معجم المؤلفين ٨ : ١٢٣ وانظر تاريخ الأدب العربى لبر وكلمان ٢ : ٢٤٧
٤) أنظر المراجع السابقـــــة .

# الفصل الخامس

# الفصل الخامس دراسة الشرح وفيه عدة مباحث

## المبحث الأول منهجه :

لم يشتمل شرح اللمع لأبي نصر على مقدمة ، ولذلك لانجد فيه ذكرا للمنهج الذى اتخذه فى ترتيب أبوابه وعنونتها ، ولا الطريقة التى سلكها فى الشرح، ولكن بعد دراسة الشرح . . . تبين لى أنه سار فيه على منهج ثابت واضح وهو على النحو التالى :

### أولا ترتيب الأبواب وعناوينها

التزم فى الغالب بالترتيب العام لأبواب اللمع، بل إنَّه لم يخرج عن ذلك الترتيب إلا فى بابين اثنين فقط وهما باب الإضافة وباب حبذا ، فباب الإضافة قدمه على بابى (( مُذْ ومُنْذُ ، وحَتَّى)) وهو فى المتن مذكور بعدهما . وكذلك (( باب حبذا )) وقع فى المتن بعد (( باب نعم وبئس )) أما الشرح فقد جاء فيه قبله .

وكما التزم بترتيب الأبواب كذلك حرص على التمسك بأغلب عناوين الموضوعات وإن كان قد غير بعضها وحذف بعضا واستحدث عناوين جديدة .

أما العناوين التى حصل فيها تغيير فهذا جدول يبينها قبل التغيير وبعده :

| المتن | الشرح |
|---|---|
| ١) باب إعراب الاسم المعتل | ١) باب المنقوص • باب المقصور |
| ٢) باب التثنية | ٢) باب التثنية والجمع |
| ٣) ذكر الجمع | ٣) باب الجمع |
| ٤) باب المفعول الذى جعل الفعل حديثا عنه وهو مالم يسم فاعله • | ٤) باب مالم يسم فاعله • |
| ٥) معرفة الاسماء المنصوبة | ٥) باب معرفة الاسماء المنصوبة |
| ٦) باب المفعول المطلق | ٦) باب المصدر |
| ٧) باب المفعول فيه | ٧) الضرب الثالث من القسم الاول من المفعولات وهو المفعول فيه |
| ٨) باب حروف الجر | ٨) باب الجر |
| ٩) باب العطف | ٩) باب حروف العطف |
| ١٠) باب الحروف التى تنصب الفعل | ١٠) باب الحروف التى تنصب الافعال المستقبلة • |
| ١١) معرفة ما ينصرف وما لاينصرف | ١١) باب مالاينصرف |
| ١٢) باب الموصول والصلة | ١٢) باب الموصولات |
| ١٣) باب ألفات القطع والوصل | ١٣) باب الألفات • |

وأما العناوين التى استحدثها فهى فصول تحدث فيها عن بعض الجزئيات وفيما يلى حصر لها :

فى باب الوصف زاد فصلا تحدث فيه عن انقسام النعت الى حقيقى وسببى •(١)

---

١) انظر ص ٢٢٩ من التحقيق •

وفي باب عطف البيان زاد فصلا تكلم فيه على إعراب بعض الأمثلة :
فقال : (( فصل من الصفة تقول : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ ومسلمٌ وكافرٌ ،
فالجر على البدل وإن شئت على الصفة، والرفع على القطع من الأول كأنك
قلت : أحدهما مسلمٌ والآخر كافرٌ(١) .. ))

وفي باب حروف النسق زاد فصلا قال فيه (( فصل ويعطف المظهر على المظهر
كقولك : قام زيد وعمرو ، والمضمر على المضمر كقولك : رأيتك وإيّاه .
والمظهر على المضمر : رأيتك وزيدا ، والمضمر على المظهر كقولك قام زيد وأنت(٢) ))

وفي باب المعرفة والنكرة زاد فصلا قال فيه : (( والمضمرات معارف وكلها
مبنية ، لأنك لاتضمرها إلا وقد تقدم ذكر ماهي عائدة إليه فأشبهت بعض
الاسم وذلك لايستحق إعرابا(٣) .

وقد أطال الحديث عن هذا الموضوع ثم زاد بعده فصلا تحدث فيه عن آراء
العلماء في الضمير المتصل بعسى ولولا ، وكذلك تحدث فيه عن دخول نون
الوقاية مع ياء المتكلم على إنَّ وأخواتها(٤) .

---

١) انظر ٣٤٧ من التحقيق
٢) انظر ٣٧٩ من التحقيق
٣) انظر ٣٩٥ من التحقيق
٤) انظر ٤٠٦ من التحقيق

وفى باب الشرط وجوابه زاد فصلين تحدث من خلال الأول عن أقسام أدوات الجزاء فقال: (( فصل والجزاء يكون بحروف واسماء وظروف[١] )) .

وتحدث فى الفصل الثانى عن أضرب الشرط وجوابه فقال: (( فصل الشرط وجوابه على أربعة أضرب: مستقبلين[٢]: إن تكرمنى أكرمك، وهذا هو الأصل، لانك تعده بإيقاع الفعل ... ))

وفى باب التعجب زاد ستة فصول، تحدث فى الأول عن دخول (( كان )) بين فعل التعجب وما[٣] )) .

وفى الثانى عن الفصل بين "ما" وفعل التعجب بالظرف[٤] . وقال فى الثالث (( فصل إذا كانت ما للتعجب وردت الفعل إلى نفسك قلت: ما أَحْسَنَنِى ؟ بنونين وياء، وإن كانت للنفى قلت: ما احسنت، فإن كانت للاستفهام قلت: ما أَحْسَنَنِى ؟ كأنك قلت: أى شئ منى حسن[٥] )) .

وفى الفصل الرابع قال: (( فصل فإن قيل: ما فى التعجب عندكم معناها شئ فما المعنى فى قول الناس:

(( ما أعظم الله ؟ وما الشئ ؟ قيل: الشئ هو الناس، ويجوز أن يكون الشئ هو البارى جل وعز[٦] )) .

---

١) انظر التحقيق ص ٤٩٧

٢) انظر ٤٩٨ من التحقيق

٣) انظر فى التحقيق ٥١٠

٤) انظر التحقيق ص ٥١٢

٥) انظر التحقيق ص ٥١٤

٦) انظر التحقيق ٥١٥

وقال في الخامس: (( فصل قد ذكرنا أن ماكان أكثر من ثلاثة أحـــرف لايجوز التعجب منه إلا بأشد ونحوه فنذكر الآن الألوان والعيوب[١] ،،

وقال في السادس:

(( فصل فأما أفعل به نحو أكرم به ، ﴿وأسمع بهم وأبصر﴾[٢] ومعناه: ماأسمعهم وأبصربهم . فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر .))

وزاد فصلا في باب مالاينصرف تحدث فيه عن حكم صرف اسماء البلاد فقال :

(( فصل واسماء البلاد على ثلاثة أضرب، ضرباعتزموا على صرفه كحنين وبدر، وضرب اعتزموا على ترك صرفه كعمان وأصبهان وضرب صرفوه مرة ولم يصرفوه أخرى كقباء ودابق ونحوهما ، فمن اعتقد أنه اسم بلدة لم يصرفه[٣] ... ))

وزاد بعد باب الجمع خمسة فصول قال في الأول:

(( فصل وأما الثلاثي بزيادة إن كان على فِعَال كحِمَار أو فُعَال كغُرَاب .. الخ))[٤]

وقال في الثاني :

(( فصل فأما فَاعِل فهو على ضربين اسم وصفة ،[٥]

وقال في الثالث:

(( فصل والرباعي له مثال واحد في الجمع وهو مَفَاعِل، وفَعَايِل أيهما شئت حملته عليه[٦].

---

١) انظر التحقيق ص ٥١٥

٢) انظر التحقيق ص ٥١٦

٣) انظر التحقيق ص ٥٨٥

٤) انظر التحقيق ص ٦٠٦

٥) انظر التحقيق ص ٦٠٧

٦) انظر التحقيق ص ٦٠٩

وقال في الرابع :

(( فصل إذا كان في الاسم زائدان فهو على ثلاثة أضرب :
أحدها أن يزاد لغير معنى نحو : دلنطى (١) .

وقال في الخامس :

(( فصل فإن كان الاسم على فُعْلَة وجمعته جمع السلامه فلك فيه ثلاثة أوجه :
ضم العين للاتباع وفتحها لأنها أخف الحركات وسكونها ؛ لأن السكون أخف من
الحركة ... ) (٢) .

أما العناوين التي حذفها فهي كما يلي :

١) جاء في المتن : باب جمع التذكير ، وهذا العنوان غير موجود في الشرح ،
فالشارح تحدث عن جمع التذكير تحت باب الجمع (٣) .

٢) جاء في المتن عنوان جعل توطئة للحديث عن الاسماء المجرورة والعنوان هو:
(( معرفة الاسماء المجرورة (٤) ))

وهذا العنوان لايوجد في الشرح .

٣) جاء في المتن عنوان هو : (( معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه (٥) . ))

وهذا العنوان لايوجد في الشرح .

٤) جاء في المتن (( باب الحروف الموصولة ))

وهذا العنوان لايوجد في الشرح ، فالشارح تحدث عن الحروف الموصولة تحت باب
الموصولات ولم يفرد لها بابا مستقلا (٦) .

هذه هي العناوين التي وردت في المتن ولم ترد في الشرح .

---

١) انظر التحقيق ص ٦١٢
٢) انظر التحقيق ص ٦١٩
٣) انظر المتن ص ٦٣ والشرح ص ٧٣ ومابعدها .
٤) انظر المتن ص ١٢٧
٥) انظر المتن ١٣٨
٦) انظر المتن ص ٢٥٤ والشرح ص ٦٥ من التحقيق .

## ثانيا : طريقته في الشرح

إنَّ من يتتبع مناهج العلماء وطرق شرحهم للمتون يجدهم يكونون عدة اتجاهات فمنهم من يبدأ حديثه بقطعة من المتن مسبوقة ب قال : فلان ، أو ب (( ص )) وأحيانا غير مسبوقة بشيء ،ثم يتبع ذلك بالشرح والتفسير مسبوقا ب قال ، الشارح أو المفسر . أو فلان ، أو ب ش ، وأحيانا غير مسبوق بشيء .
وقد سار على هذا المنهج الذي هو ذكر المتن أولاً ،ثم الشرح ثانياً السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، وأبو البركات العلوي في شرحه للمع -
وعبدالقاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح الايضاح .
ومنهم من يمزج الشرح بالمتن ويقطعه بكلماته ، وقد سلك هذه السبيل ابن عقيل في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ، والجامي في الفوائد الضيائية ، والسيرافي الغالي في شرحه للباب والاشموني في شرحه للألفية .
ومنهم من يشرحه بالمضمون فيتناول أبواب الكتاب ومسائله بدون أن يربط نفسه بنصوص المتن وقد أخذ بهذه الطريقة الثمانيني في شرحه للمع وابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي وابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك الذي سماه أوضح المسالك .
أما أبو نصر فلم يلتزم في شرحه بمنهج واحد من هذه المناهج بل إنه تناول المتن من جميع هذه الطرق وان كان أكثرها عنده الشرح بالمضمون
فهو يقول في أول مبحث من الكتاب وهو (( الكلام )) :
(( قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله :- الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ))
قال المفسر : الكلام كله عربيه وعجميه ...))
فهذا المبحث يمثل منهج الذين يبدأون بالمتن ثم يتبعونه بالشرح .

---

١) انظر التحقيق ص(١) ، وانظر أمثلة أخرى في ص ٥٤ ، ٨٣

وقال فى (( باب إنَّ وأخواتهـا ))

(( وهى : ( إن ولكن ) وهما يغيران اللفظ دون المعنى و (( كأن ، وليت ولعل ) وهى تغير اللفظ والمعنى )) [١]

فقوله : (( إنَّ ولكن )) من المتن ومابعدها من الشرح .

وقوله : (( كأن وليت ولعل )) من المتن ومابعدها من الشرح ، فهذه المقطوعـة تمثل منهج مزج المتن بالشرح ،

أما منهج الشرح بالمضمون فهو السائد فى الشرح وغالبية أبواب الكتـاب تصلح مثالا لـه ،

---

١) انظر التحقيق ص ١٥٤

ومما يلاحظ فى الشرح أنَّ أُبانصر لم يجعله على مستوى واحد من حيث البسط والاختصار فبعض الأبواب أوجَزَ شرحه له إيجازا يكاد يكون معه عديم الفائدة كما فعل فى باب الأفعال[١]،فعند موازنة الشرح بالمتن فى هذا الباب نجدهما متساويين أو قريبين من ذلك. بينما نجده فى أبواب أخرى قد استرسل فى الشرح وبسط الكلام وأتى بمباحث لم تكن موجودةً فى المتن، فمن ذلك مثلا فى باب (( كان، ذكر أقسامها وفسر كل قسم وذكر أحكامه[٢]، وكذلك (( ما )) تحدث عن انقسامها إلى اسمية وحرفية. ثم ذكر أنواع كل منهما وبسط القول فى ذلك[٣].

والموجود فى المتن من هذه الانواع هو : (( ما )) المشبهة بليس فقط .
وفى باب الوصف استحدث فصلا تحدث فيه عن إعراب بعض الامثلة[٤] وهى أُمثلـــة غير موجودة فى المتن .

---

١) انظر ص ٨١ من التحقيق
٢) انظر ص ١٢٧ من التحقيق
٣) انظر التحقيق ص ١٤٤
٤) انظر التحقيق ص ٣٤٧

وفي نهاية باب المعارف زاد فصلا تحدث فيه عن إعراب الضمير المتصل بعسى ولولا ، وعن النون الداخلة على "إنَّ" وأخواتها قبل ياء المتكلم.[1]

وفي باب إعراب الأفعال وبنائها تحدث عن أوزان الفعل الثلاثي والرباعي واسم الزمان والمكان والمصدر،[2] وهذه المباحث لاتوجد في المتن .

ومن الأبواب التي اتسم الشرح فيها بالطول باب الحال[3] ، وباب التعجب[4] وباب النسب[5] وباب مايدخل على الكلام فلا يغيره[6] .

أما بقية الأبواب فقد جعل الشرح فيها وسطا بين الاختصار والبسط وإن كان إلى الاختصار أقرب .

وقد نتج عن إيجاز الشارح حذفه لبعض الأبيات التي استشهد بها ابن جني في اللمع .

---

١) انظر التحقيق ص٤٠٦

٢) انظر التحقيق ص ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨

٣) انظر التحقيق ص٢٣١

٤) انظر التحقيق ص ٥٠٤

٥) انظر التحقيق ص ٦٦١

٦) انظر التحقيق ص ٣٣٦ وهذا العنوان مأخوذ بنصه من كتاب سيبويه

-

وقد حصل الحذف فى كثير من أبواب الكتاب ففى باب كان حذف عدة أبيات ذكرت فى اللمع[١]، وكذلك فى باب لا فى النفى[٢]، وباب الاستثناء[٣]، وباب النداء[٤]، وباب الحروف التى تنصب الأفعال المستقبلة[٥]، وباب القسم[٦] وباب الموصولات[٧]، وباب النونين[٨] وباب الألفات[٩].

وهناك أبواب كثيرة حذف منها البيت والبيتان .

---

١) انظر التحقيق ص٨٩ ومابعدها وانظر متن اللمع ص ٨٨ ، ٨٩

٢) انظر التحقيق ص١٧٩ ومابعدها 〃 ص٩٨ ٩٩

٣) انظر التحقيق ص٢٦٥ = 〃 ص١٢٢ ، ١٢٦

٤) انظر التحقيق ص٤٠٩ ، ومابعدها وانظر متن اللمع ص١٦٨ ، ١٧٥

٥) انظر التحقيق ص ٤٧٤ ومابعدها 〃 ١٨٦ ، ١٩٠

٦) انظر التحقيق ص ٦٢٢ = 〃 ٢٤١ ، ٢٤٥

٧) انظر التحقيق ص ٦٣٤ 〃 〃 ٢٥٤ ، ٢٥٨

٨) انظر التحقيق ص ٧٠٤ 〃 〃 ٢٥٩ ، ٢٦٤

٩) انظر التحقيق ص ٧٠٤ 〃 〃 ٢٨٧ ، ٢٩٣

وقد تجلى فى هذا الشرح مالأبى نصر من سعة الاطلاع وحدة الذهن، فقد عرض مسائله عرضا ينبىء عن توقد القريحة وتنظيم الفكرة، فما كان يخرج من باب إلى باب ولا ينتقل من مسألة إلى أخرى حتى يوفى السابقة حقها بذكر مافيها من أوجه وبيان مايتطرق إليها من احتمالات مستعينا فى ذلك بالحجج الدامغة والبراهين الواضحة[١]، مستعملا أسلوب المحاورة التى غالبا مايستعمله المعلم مع المتعلم، من مثل قوله : فإن قيل كذا، قلت كذا[٢]، أو فإن قيل : كذا . فالجواب كذا[٣].

وكل هذا يشهد على تمكنه من مادته وطول نفسه فى التأليف، ومعرفته لآراء العلماء واستشهاداتهم ومقدرته على مناقشة تلك الآراء وبيان الصحيح منها من السقيم، والقوى من الضعيف كل ذلك بأسلوب علمى مقنع واضح .

---

١) انظر على سبيل المثال ص٥

٢) انظر التحقيق ص ٤٢ ، ٨٨

٣) انظر التحقيق ص ٥٠ ، ٧٨

## المبحث الثاني أسلوبه

لقد امتاز أسلوب أبي نصر في هذا الشرح بالسهولة وعذوبة الألفاظ ووضوح العبارات .

فقد تناول المسائل تناولا سهلا واضحا لاغموض فيه بعيدا عن التعقيد ، أمّا ما أورده من التعليلات والمحاورات والحجج العقلية فإنّما جاء به لأمر يتطلبه من تثبيت قاعدة أو تقوية رأي أو تضعيف آخر ، ومع ذلك فقد صاغها صياغة واضحة جلية لالبس فيها ولا خفاء . وإليكم أمثلة على ذلك :

قال في مبحث الكلام عند حديثه عن كيف ، (( والوجه الثاني يسمى دليل التحليل وهو الجيد ، وذلك لأنه لاتخلو أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، فلاتكون فعلا ، لأنها ليست على أوزان الفعل ولأنّ فعلا لايلي فعلا ، وأنت تقول : كيف تصنع ؟

ولاتكون حرفا ، لأنّ الحرف مع الاسم لايفيد إلا في النداء وأنت تقول : كيف زيدا ؟ فتفيد ، فبقي أن تكون اسما .[1]

وقال في حديثه عن الممنوع من الصرف :ـ (( فإن قيل : حرف الجر من خواص الاسماء فألا صرفته لدخول الياء عليه ؟

ففيه أوجه : أحدها : أنّه لوفعل ذلك لم يبق في الاسماء مالاينصرف .

والثاني : أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين وحروف الجر ليست كذلك ، فإن الاسم بدخول الألف واللام والإضافة عليه منون والمنون منصرف ))[2]

---

١) انظر التحقيق ص ٥

٢) انظر التحقيق ص ٤٢

وقال فى باب جمع التأنيث : فإن قيل أنتم تقولون فى جمع حُبلَى، حُبلَيات ، فقد جمعتم تأنيثين وهو الياء والألف والتاء ، فالجواب أنَّ الألف فى حبلى للتأنيث، فَلَمَّا جمعناها انقلبت ياء لئلا يُجْمَع بين ألفين ، فألف التأنيث قد زال بقلبها ياء أن تكون للتأنيث ، فإن قال لم قلبتم الألف فى حبلى ياء إذا جمعتموها ولم تحذفوها فتقولوا : حبلات؟ قيل : كرهنا أن تلتبس بالواحد إذا أضفته (١) .))

فأنت ترى أنَّ هذه المحاورات والمجادلات لاتقلل من حسن أسلوبه لما امتازت به من الوضوح وعدم التعقيد .

---

١) انظر التحقيق ص ٧٨

## المبحث الثالث مصادر شرح اللمع

لم يصرح أبو نصر الواسطى باسم مصدر من مصادره غير كتاب واحد هو شواذ اللغة لقطرب[١]، ولكن من الواضح فى الشرح أنّه قد اطلع على مؤلفات أئمة النحوة واللغة والقراءات الذين سبقوه وأفاد منها إفادة كبيرة ، واستقى منها أغلب مادته العلمية، فقد أورد فى شرحه اسماء أكثر النحاة المتقدمين عليه، ونسب إليهم آراء وأقوالاً جمة ، وبعد العودة إلى مؤلفاتهم وجدنا أنّ أغلب مانسب إليهم موجود بها .

فمثلا أكثر من ذكر سيبويه ونسبة الآراء إليه فقد ورد اسمه فى الشرح حوالى ستين مرة .

وكذلك ذكر كلا من يونس والخليل ونسب إليهما بعض الآراء والأقوال ،

وبما أنّ الكتاب الأول الذى يتجه الذهن إلى أن يكون مصدرا لهذه الآراء هو كتاب سيبويه فقد رجعت إليه ووجدت أغلبها موجودا فيه صراحة أو ضمنا ، وفيما يلى أمثلة على ذلك :-

ذكر أنّ يونس يقف على المنقوص المنون بالياء[٢] .

وهذا الرأى ذكره سيبويه فى الكتاب منسوبا إلى يونس[٣] .

---

١) انظر التحقيق ص ٤

٢) انظر التحقيق ص ٥١

٣) انظر الكتاب ٤ : ٨٣

ونسب له أيضا القول بحذف الياء من المنقوص إذا نودى.[١]

وهذا الرأى ورد فى الكتاب منسوبا إليه.[٢]

وهناك آراء كثيرة وردت فى صفحات مختلفة من التحقيق منسوبة إلى يونس وكثير منها موجود فى كتاب سيبويه.[٣]

ونسب إلى الخليل القول بأنَّ الألف واللام مقدرة فى (( مثلك )) من قولنا : مررت بالرجل مثلك.[٤]

وما نسبه للخليل صرح سيبويه فى الكتاب بنسبته للخليل.[٥]

ونسب له أيضا القول بأنَّ أداة التعريف هى الألف واللام معا فهما كالحرف الواحد مثل هل وبل.[٦]

وهذا القول ورد فى الكتاب منسوبا إلى الخليل[٧] وهناك آراء أخرى وردت فى عدة صفحات من الشرح منسوبة إلى الخليل وبعضها مذكور فى الكتاب.[٨]

---

١) انظر التحقيق ص ٥٢

٢) انظر الكتاب ٤ : ١٨٤

٣) انظر التحقيق ص ٤٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٣٠ ، ٨٤١ ، ٦٥٨ ، وانظر حواشى تلك الصفحات لتتبين ما ذكر منها فى الكتاب والأجزاء والصفحات التى ورد فيها.

٤) انظر التحقيق ٣٥٠

٥) انظر الكتاب ٢ : ١٣

٦) انظر التحقيق ص ٣٦٣

٧) انظر الكتاب ٣ : ٣٢٤

٨) انظر التحقيق ص ٤٧٦ ، ٤٩٣ ، ٥١٦ ، ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٦٥٣ ، ٦٥٨ ، ٦٨٣ ، وانظر حواشيها لتتعرف على ما ورد منها فى الكتاب.

كذلك حفل الشرح بالأقوال والآراء المنسوبة إلى سيبويه ، فقد ورد اسمه فيه مقرونا بآراء منسوبة إليه عدة مرات وأكثر تلك الآراء والأقوال موجود في الكتاب ونكتفي هنا ببعض الأمثلة التي تؤكد ماقلناه والباقي يرجع لأرقام صفحاته في فهرس الاعلام .

قال أبو نصر : (( فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه وله علامات يعرف بها ))(١)

وسيبويه قد تكلم على الاسم في كتابه فقال : (( فالاسم رجل وفرس وحائط .))(٢)

وقال أيضا : (( وقد اختلف الناس في الياء والألف في التثنية والجمع ماهي ؟ فمذهب سيبويه أنّها حروف إعراب لا إعراب فيها ))(٣)

وهذا المذهب الذي نسبه الشارح لسيبويه موجود في كتابه .(٤)

وقال أيضا : (( فإن قلت : ألا رجل ، فإن كانت الألف للاستفهام فدخولها وخروجها واحد ، وإن كانت للتمني فسيبويه يزيل معنى الابتداء فلا يصف على الموضع ولايعطف ولايجعل له خبرا ؛ لأنّ معناها : أتمنى رجلا .))(٥)

وهذا الرأي الذي نسبه الشارح لسيبويه موجود في كتابه .(٦)

---

١) انظر التحقيق ٣
٢) انظر الكتاب ١ : ١٢
٣) انظر التحقيق
٤) انظر الكتاب ١ : ١٧ ، ١٨
٥) انظر التحقيق ١٨٥
٦) انظر الكتاب ٢ : ٣٠٦ ، ٣٠٧

وقال أيضا : (( باب حتى وهى على أربعة أقسام: قسم تكون فيه بمعنى "إلى" فتجر الاسم بعدها على معنى إلى تقول : قام القوم حتى زيدٍ، وقوله تعالى : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ هذا مذهب سيبويه [1] ))

والقول بمجئ حتى بمعنى إلى صرح به سيبويه فى كتابه [2].

وقال أيضا :

(( وإن وقفت على هذه الأشياء المذكورة فالخليل وسيبويه يريدان المحذوف وهو الواو والنون والياء والنون التى كانت للرفع .

وأما يونس فيقول : اضربى وانعبوا [3] ))

وهذه الآراء التى ذكرها الشارح موجودة فى الكتاب [4] هذه بعض الأمثلة على اعتماده على كتاب سيبويه وغيرها كثير مبثوث فى الشرح [5].

ومن مراجعه أيضا كتب الأخفش وبخاصة شرح كتاب سيبويه ومعانى القرآن ، فقد نسب الشارح إلى الأخفش كثيرا من الآراء النحوية وقد تبين لنا أنَّ أغلبها موجود فى كتابيه السالفى الذكر ومن أمثلة ذلك :

قال : إنَّه يقول : إنَّ الأفعال أدلة على المصادر وعلى الزمان وليس لها معنى فى أنفسها [6] .

---

١) انظر التحقيق ٣١٥

٢) انظر الكتاب ٢: ٣٣١

٣) انظر التحقيق ٦٥٨

٤) انظر الكتاب ٣ : ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ،

٥) انظر ارقام صفحاته فى فهرس الاعلام

٦) انظر التحقيق ص ٢٣

وهذا القول الذى نسبه إليه الشارح موجود فى تعليقاته على الكتاب[١].

وقال أيضا :

(( وقال الأخفش لاهى إعراب ولاهيا إعراب ولا انقلابها دليل الإعراب وإنّما هى دليل الإعراب ))[٢].

وكلام الأخفش هذا موجود فى تعليقاته على الكتاب فقد قال فيها :

(( ليس فى الاثنين ولا فى الجمع الياء ولا الواو ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لايكون إعراب فى غير حرف إعراب ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشئ من هذا أنّه رفع ولانصب ولاجر))[٣]

وقال أيضا وهو يتحدث عن زيادة (( مِنْ ))

(( وهى عند سيبويه تزاد فى النفى دون الايجاب تقول : ماجاءنى من أحد ولايجوز عنده : جاءنى من أحد ، والأخفش يجيزه ))[٤]

وقول الأخفش بجواز زيادة (( مِنْ )) فى الايجاب ذكره فى معانى القرآن[٥].

---

١) انظر حاشيته على الكتاب ١ : ١٥

٢) انظر التحقيق ص٦٦

٣) انظر تعليقاته على الكتاب ١ : ١٨

٤) انظر التحقيق ٢٨٩

٥) انظر معانى القرآن ص ٩٩ ، ١٠٠

ومن مصادره أيضا كتب أبى عليّ فقد ذكر الشارح اسم أبى عليّ أكثر من عشرين مرة ونسب له آراءً كثيرة وأقوالا وافرة، وقد وجدت بعض ما نسب إلى أبى عليّ فى مؤلفاته ونكتفى هنا بأمثله منها:

أورد الشارح قولهم : (( هذا بسرا أطيب منه رطبا ، ثم قال: إنَّ أبا عليّ يرى أنَّ العامل فى (( بسرا )) هو اسم الإشارة (( هذا )) لاغير.[1]

وهذا القول الذى نسبه الشارح إلى أبى عليّ موجود فى الحلبيات .[2]

وكذلك نسب إليه توجيها لقوله تعالى :﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3]

وما نسب لأبى عليّ صحيح النسبة فهو فى الايضاح.[4]

وقال أيضا إنَّ أبا على لايجعل (( إِمَّا )) من حروف العطف وذكر علة ذلك عنده.[5]

وهذا الرأى وعلته صرح بهما أبو عليّ فى الايضاح العضدى.[6]

وقال أيضا :

(( وقال أبو عليّ: لم أر على كثرة مافى القرآن مصدرا أعمل وفيه الألف واللام.))[7]

---

١) انظر التحقيق ٢٥١

٢) انظر الحلبيات ص ١٣٨

٣) انظر التحقيق ص ٢٩٦

٤) انظر الايضاح العضدى ص ٢٥٤

٥) انظر التحقيق ص ٣٧٥

٦) انظر الايضاح العضدى ٢٨٩

٧) انظر التحقيق ص ٦٥٤

وهذا الكلام الذى نسبه الشارح إلى أبى علىٍّ موجود فى الايضاح العضدى فقد جاء فيه (( ولم اعلم شيئا من المصادر بالألف واللام معملا فى التنزيل))(١)

وفى الشرح آراء أخرى منسوبة لأبى علىّ ولم أعثر عليها فى كتبه التى تحت يدى فلعلها فى بعض كتبه الأخرى التى مازالت مفقوده، وقد بينت ذلك فى التحقيق وأشرت إلى الكتب التى أوردتها ماأمكننى ذلك.(٢)

ومنها أيضا كتب أبى العباس المبرد وبخاصة المقتضب والكامل .

فقد نسب الشارح إلى أبى العباس أقوالا كثيرة وقد عثرت على أغلبها فى كتبه وفيما يلى أمثله ذلك:

ذكر قول المبرد فى قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ إنها دعاء عليهم(٣) ))

وقول المبرد هذا موجود فى المقتضب.(٤)

وذكر أيضا قول المبرد بأن المستثنى منصوب بالابتقدير استثنى .(٥)

ومانسب لأبى العباس موجود فى المقتضب والكامل.(٦)

---

١) انظر الايضاح العضدى ١ : ١٦٠

٢) انظر التحقيق ص ٢٥٥ ، ٤٧٥ ،

٣) انظر التحقيق ص ٢٥٥

٤) انظر المقتضب ٤ : ١٢٤ ، ١٢٥

٥) انظر التحقيق ص ٢٦٦ .

٦) انظر المقتضب ٤ ٣٩٠ ، والكامل ٢ : ٨٩

وذكر أيضا أنَّ أبا العباس يوافق سيبويه فى كون المضمر المتصل بعسى موضعه نصب إلا أنَّه يضمر الفاعل [١].

ورأى أبى العباس فى هذه المسألة موجود فى المقتضب [٢].

وقال أيضا :

(( فأمَّا لولاك ولولاه فموضع المضمر عند الأخفش رفع كما يكون المظهر بعد لولا وقال سيبويه هو جر بلولا ،

وقال أبو العباس المذهبان خطأ ، والأجود أن يأتى بالمنفصل كما فى التنزيل ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ ﴾ فأتى بالمنفصل [٣] )) وتخطئة المبرد لمذهبى الأخفش وسيبويه ذكرها فى الكامل والمقتضب [٤].

ومن مصادره أيضا كتب ابن السراج ، فقد نسب الشارح إليه بعض الأقوال والآراء وقد وجدت بعضها فى كتابه الأصول ، وإليكم أمثلة على ذلك :

قال وهو يتحدث عن حد الاسم : (( وقد حده ابن السراج فقال : هو لفظ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل [٥] . ))

---

١) انظر التحقيق ص ٤٠٦

٢) انظر المقتضب ٧١ ، ٧٢

٣) انظر التحقيق ص ٤٠٧

٤) انظر رغبة الآمل بشرح الكامل ٨ : ٤٨ والمقتضب ٣ : ٧٣ ، وانظر صفحات الآراء التى نسبها لأبى العباس فى فهرس الأعلام ، وانظر حواشيها للتثبت من مصادرها .

٥) انظر التحقيق ص ٣

ومانسبه الشارح مزيج من حد ابن السراج . للاسم وشرحه لذلك الحد كما في الاصـــول[١].

ونسب إليه أيضا القول بوجوب تقدير "كان" قبل المضارع الواقع بعد ربّ[٢].

ومانسبه إليه موجود في الاصْول[٣].

وقال أيضا :

(( والذي فيه خلاف (( فُعْلَلِل )) هُنْدَلِع ، فهذا مثال لايوجد عند سيبويه ، وقد ذكره ابن السراج[٤] )).

وهذا المثال الذي ذكره الشارح موجود في الأُصول[٥].

ومن مصادره أيضا شرح الكتاب للسيرافي فقد نسب للسيرافي عدة آراء وقد عثرت على بعضها في حاشية على الكتاب منها قوله :

(( فأمّا جُمَع فلاينصرف أيضا للتعريف والعدل ، وقد اختلف عن أي شيء عدلت فقال أبو سعيد : عدلت عن جُمْع كحَمْراء وحُمْر[٦]

وهناك آراء أخرى منسوبة إليه فلعلها في شرحه للكتاب الذي لم اطلع عليه كاملا لعدم وجود بعض أجزائـــه .

---

١) انظر الاصول ١ : ٣٧

٢) انظر التحقيق ص ٢٩٦

٣) انظر الاصول ١ : ٤١٩

٤) انظر التحقيق ص ٦٠٢

٥) انظر الاصول ٣ : ٢٢٥

٦) انظر التحقيق ص ٣٣٥ ، وانظر مانسب لابي سعيد في حاشية على الكتاب ٣ : ٢٢٤ الحاشيه (١)

ومن مصادره أيضا معانى القرآن للفراء ، فقد ذكر الشارح بعض الأرا' منسوبة إلى الفرا' وقد عثرت على بعضها فى معانى القرآن له.

قال الشارح :

(( والفرا' يقول الألف فى هذان ألف هنا[١] ))

ومانسبه الشارح للفرا' صرح به الفرا' نفسه فى معانى القرآن[٢].

وقال أيضا وهو يتحدث عن قولهم : "اللَّهُمَّ"

(( وقال الفرا' معنى الميم امنا بخير[٣] ))

وهذا القول صرح به الفرا' فى معانى القرآن فقال :

(( ونرى أنَّها كانت كلمة ضم إليها أم تريد أمنا بخير )) فكثرت فى الكلام فاختلطت فالرفعة فى الها' من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ماقبلها[٤].

---

١) انظر التحقيق ص ٧٠

٢) انظر معانى القرآن للفرا' ٢ : ١٨٤

٣) انظر التحقيق ص ٤٣٣

٤) انظر معانى القرآن ١ : ٢٠٣

ومن مصادره أيضا كتب ابن جنى وبخاصة الخصائص وسر صناعة الإعراب .
والمحتسب وإن كان لم يرد فى الكتاب أى قول منسوب إلى ابن جنى غير
متن اللمع إلا أننى وجدت أكثر الآراء والخلافات التى يذكرها الشارح مذكورة
إما فى الخصائص ، وإما فى سر صناعة الإعراب ووجدت بعض القراءات التى أوردها
مذكورة فى المحتسب .

هذه بعض المصادر التى استطعت الوصول إليها بعد مطابقة الآراء التى وردت
فى الشرح منسوبة لأصحابها بما فيها .
وهناك آراء لم استطع تحديد مصادرها لعدم توفر كتب لأصحابها يمكن الرجوع
إليها .
وقد وردت نسبة بعضها إلى أصحابه فى مراجع أخرى وقد بينت ذلك فى التحقيق.[1]

---

١) انظر التحقيق ص ٦٦ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤

## المبحث الرابع : شرح اللمع لأبى نصر في كتب النحاة المتأخرين

لقد رجعت إلى كثير من كتب النحاة المتأخرين عن أبى نصر أبحث عن قول منسوب إليه ، أو رأى مَعْزوٍ إلى كتبه ، ولكننى لم أظفر بمطلبى ولم احصل على بغيتى فلم أعثر على شئ منسوب إليه عدا رأى واحد نسبه إليه ابن هشام ومن بعده السيوطى .

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب وهو بصدد الحديث عن حذف المبتدأ والخبر:
(( وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فأيّهما أولى ؟
قال الواسطى : الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر محط الفائدة .[١] ))
وما ذكره ابن هشام أورده السيوطي فى الهمع[٢]
ولعله اعتمد فيه على ما ذكره ابن هشام . وهذا القول الذى نسب للواسطى موجود فى شرحه للمع فقد قال فيه :
(( وقد أُختلف أى الحذفين أجود ؟ فقال قوم : حذف المبتدأ أولى ، لان الخبر به تقع الفائدة ، وقال قوم حذف الخبر أولى ؛ لأن المبتدأ هو الذى يخبر عنه فتبقيته أولى .[٣] ))
وكلام الشارح هنا صريح فى أنَّ هذا القول ليس له وإنَّما هو راوٍ له فقط . هذا كل ماعثرت عليه منسوبا للواسطى ، ولعل حركة إحياء التراث المعاصرة تكشف لنا عن كتب تحمل فى طياتها أقوالا وآراء منسوبة لأبى نصر الواسطى مأخوذة من شرحه للمع .

---

١) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٣
٢) انظر همع الهوامع ٢ : ٣٨ ، ٣٩
٣) انظر التحقيق ص ٩٨

## المبحث الخامس شواهد الشرح

لقد حرص أبو نصر على أن تكون شواهد شرحه فصيحة ناصعة ومتنوعة ، فشواهده تدور بين الكتاب الكريم وماصح من كلام العرب منظومه ومنثوره ، فقد استشهد بمجموعة من الآيات وعدد من الأبيات وبعض الأمثال والأقوال العربية ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

### الشواهد القرآنية

لاشك أنَّه ينبغي لمن أراد تطبيق قاعدة نحويه أو توثيق مسأله لغوية أو ترجيح رأي ارتآه أن يجعل في مقدمة أدلته وحججه القرآن الكريم الذي أُنزله الله بلسان عربي مبين .

وهذا هو مافعله أبو نصر الواسطي في شرحه هذا فقد أُورد فيه قرابة ((١٧٠)) سبعين ومائة آية . بعضها كان موجودا في المتن وبعضها الآخر زاده أبو نصر وقام ببيان مافيها من أوجه الإعراب . ومن بين تلك الآيات قسم فيه قرآءات مختلفة . نسب الشارح بعضها وترك بعضا بدون نسبة ، وقد حرص على توجيه تلك القراءات إعرابيا ، وذكر أقوال العلماء السابقين فيها وفيما يلي أمثلة ذلك :

تحدث الشارح عن حذف المبتدأ والخبر ثم قال : (( وأمّا قوله : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ وقوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ فجائز أن يكون حذف المبتدأ فيكون تقديره : أمرنا طاعة ، يدلك على أن تقديره ذلك : إظهار الشاعر له في قوله :ـ

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَـةٌ  وإِنْ كُنْتُ قَد حُمِّلْتُ مالَمْ أُعَـوَّدِ

وجائز أن يكون حذف الخبر فيكون تقديره : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما .[(١)] ))

---

(١) انظر التحقيق ص ٩٧ ، ٩٨

وقال أيضا في حديثه عن إضمار ضمير الشأن في «كان»:

(( ومنه قراءة ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ فأن يعلمه مبتدا، وآية الخبر، واسمها مضمر ))[1]

وقال أيضا (( ومثله قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ نصب حجتهم أجود من وجهين : - أحدهما أنّ النفي يتناول الاخبار وحجتهم نفي .
والثاني أنّ « أَنْ قَالُوا » جرى مجرى المضمر من قبل أنه لا يوصف والمضمر من أعرف المعارف، فلهذا جعل (( أَنْ قَالُوا )) الاسم وحجتهم الخبر ))[2]

وقال أيضا : (( وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ يقرأ البحر رفعا ونصبا ، فمن نصبه عطفه على اسم (( أنّ )) ومن رفعه جعل البحر مبتدأ ويمده خبره ، يعني والبحر هذه حاله والجملة في موضع الحال ، ولايجوز أن يكون على موضع (( أنّ )) لزوال معنى الابتداء ولا على المضمر في الخبر، لأن الأقلام ليس فيها معنى الفعل.[3]

وقال أيضا : وقد تكون إنّ بمعنى نعم فلا تحتاج إلى اسم ولاخبر كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ فهذان مبتدأ وساحران خبره .
ويجوز أن تقلب الياء ألفا من هذين على لغة بلحارث بن كعب ، ويجوز أن يكون اسمها مضمرا . وهذه الجملة خبرها.[4] ))

وقال أيضا : (( فأمّا ماجاء من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ .

---

١) انظر التحقيق ص ١٢٩

٢) انظر التحقيق ص ١٣٨

٣) انظر التحقيق ص ١٦٤

٤) انظر التحقيق ص ١٦٧

فيجوز أن يكون معناه كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون ، ولايكون معطوفا على الأول .

ويجوز أن يكون أراد يكفرون ثم اسقط حرف المضارعة تخفيفا وجاز هذا ، لأنَّ (( الذى )) فيها معنى الجزاء والجزاء يقرب الماضى إلى الاستقبال ))[1]

وقال أيضا : (( ولايجوز فى الأكثر عطف الفعل على الاسم وقد جاء فى قوله تعالى : ﴿ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ فعطف (( يَقْبِضْنَ )) على ((صَافَّات))[2] وهو اسم ، وإنَّما جاز ذلك ، لأنَّ قوله تعالى : (( وَيَقْبِضْنَ )) فى معنى ((قابضات))

وقال أيضا : (( فأمَّا قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

فالرفع الوجه ، كأنَّه قال : كن فهو يكون ، ومن نصب فهو ضعيف ، لأنَّه لايخلو أن يأمر معدوما أو موجودا .

ولايكون موجودا إذ لافائدة فى أمر الموجود ، ولايكون معدوما ، لانَّ المعدوم لا يؤمر .

---

١) انظر التحقيق ص ٣٧٧

٢) انظر التحقيق ص ٣٧٨

وإنّما نصب ابن عامر على اللفظ لأنّ لفظ (( كن )) لفظ الأمر ، وهذا لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، كما قال الله سبحانه ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ فالباري سبحانه لا يأمر نفسه ، وإنّما معناه : مَدَّ اللَّهُ لَه ،كما تقول : بعكسه غَفَرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ ، ومعناه لِيَغْفِر اللَّهُ لِزَيْدٍ ، فكما جاء لفظ الأمر ومعنـــاه الخبر كذلك جاء لفظ الخبر ومعناه الأمر في غَفَرَ اللَّهُ لِزَيْدٍ ، وجاز هذا ، لأنّ الأفعال كلها جنس واحد .[(١)] ))

ومن يُمعن النظر في موقف أبي نصر من القراءات القرآنية يجده يسلم بهـا ويستشهد بجميعها سواء عنده في ذلك ما كان منها سبعيا أو غير سبعـــي . وسواء عنده المتواتر والشاذ وإن كان قد حصلت منه بعض الهنات فهي قليلة من مثل قوله إنَّ النصب في (( يَكُونَ )) من قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونَ )) ضعيف مع أنَّ النصب قراءة سبعيه متواترة قرأ بها ابن عامر كما صرح هـــو نفسه بذلك، وكذلك قرأ بها الكسائي ، فلعل قوله بضعفها حصل منه سهوا . هذه بعض الأمثلة التي توضح طريقة تعامله مع الآيات القرآنية بصفة عامـة والتي فيها أوجه من القراءات بصفة خاصـــة .

ومن أراد الزيادة فليتصفح الكتاب ففيه بغيته ومطلوبـــــــه .

---

١) انظر التحقيق ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .

## الشـــواهد الشعريـــة

استشهد الواسطى فى شرحه بحوالى ستين بيتا من الشعر نسب بعضها إلـــى قائليه وترك بعضا بدون نسبة ، وقد توصلت إلى نسبة أكثر الباقى ، وقــد اتضح لى أنَّ الشعراء الذين استشهد بأشعارهم كانوا من فحول الشعراء الجاهليين وبعض الاسلاميين الذين اشتهروا بالفصاحة وصحة اللغة ، فلم يكن من بينهـــم مولد ولا من هو مشهور بفساد اللغة . وهذا يعطى شواهده قيمة علميـــة ترفع من منزلة هذا الشــــرح .

وأغلب شواهده من الأبيات المشهورة التى استشهد بها أئمة النحو السابقين عليه من أمثال سيبويه والمبرد والزجاج وابن السراج وأبى علىٍّ والسيرافـى ، غير أنَّ منها أبياتا قليلة لاتكاد توجد عند غيره .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه كان يهتم بذكر الأوجه والاحتمالات الممكنة فـى الشاهد ويوضح ذلك مع التعليل لكل كلمة يقولها وفيما يلى أمثلة ذلك :

أورد قول حسان بن ثابت :

كأن سلافة من بيت رأس ويكون مزاجها عسل وماء

ثم قال :

"ففى ذلك خمســـة أوجــــه :

أحدها : أنّه إنّما جاز أن يجعل اسمها نكرة وخبرها معرفة ، لأنَّ العســل والماء نوعان ولافرق بين تعريف النوع وتنكيره فلذلك جـاز .

الثانى : أنّك تضمر فى كان ضمير الشأن والقصة ويكون مزاجها مبتدأ وعسل الخبر وماء عطف على العسل .

الثالث : أنّك تضمر فى (( كان )) السلافة وترفع ما بعدها على ما مضى فـــى إضمار الشأن ، والأجود أن تقول فى تكون ضمير يرجع إلى السلافـــة .

الرابع : أنَّك ترفع مزاجها وتنصب عسلا على خبر كان وترفع ماء بفعل آخر كأنَّك قلت: وخالطها ماء .

الخامس : أن تكون كان زائدة فيكون مزاجها مبتدأ وعسل خبر المبتدأ وماء عطف على الخبر والجملة في موضع رفع (١) لأنَّها خبر (( كأنَّ )) .

وقال أيضا :

(( وأمَّا قول الشاعر :-

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

فيروى برفع النعل ونصبها وجرها ، فمن رفعها احتمل الرفع وجهين : أحدهما أن تجعل "حتى" حرفا من حروف الابتداء وترفع النعل بالابتداء ، وتكون (( ألقاها )) خبره .

والوجه الثاني أن تكون على مذهب من قال : ضربت زيدا وعمروٌ كلمته بالرفع فيكون قد عطفه على (( ألقى الصحيفة ))

ويكون قد عطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة من فعل وفاعل ولم يشاكل .

والنصب من وجهين أيضا : أحدهما أنَّه يعطفها على (( الزاد )) ويكون (( ألقاها )) توكيدا ))

والثاني : أن يكون نصبها بفعل دل عليه (( ألقاها )) وتقديره : ألقى نعله ألقاها ، ولايظهر هذا المضمر لدلالة (( ألقاها )) عليه ، ولايجوز حذف ألقاها في هذا الوجه كما جاز في الوجه الذي قبله ؛ لأنَّ ذلك تأكيد وفضلة فجاز أن يحذف ، وفي هذا الوجه هو مفسر للفعل الناصب فلم يجز حذفه .

---

١) انظر التحقيق ص ١٤١ ، ١٤٢

والجر من وجه واحد وهو على معنى (( إلى )) فتكون ألقاها تفسيراً أو تأكيداً .(١) وانظر كلامه على قول جريـــر :

فَمَازَالَتِ الْقَتْلَى تَمجّ دِمَـــاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَـــلُ(٢)

وانظر أيضا إعرابه لقول الأعشى :

وَكَأَنَّه لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّـــهُ مَاحَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَـــوَادِ(٣)

أمّا شواهده النثرية من الأمثال والأقوال العربية فهى الأخرى ليســت بالكثيرة وهى مبثوثة فى طيات الشرح(٤).

ومن الملاحظ أنَّ الشارح لم يستشهد بأى حديث فى مسائله اللغوية والنحوية وذلك يضعنا أمام احتمال أن يكون من الذين لايرون الاستشهاد بالحديـث على المسائل اللغويـة . وهو أحد رأيين للنحاة فى الاستشهاد بالحديـث النبـوى الشريف فى هذا المضمـار .(٥)

---

١) انظر التحقيق ٣١٧ ، ٣١٨

٢) انظر التحقيق ص ٣١٩ ، ٣٢٠

٣) انظر التحقيق ص ٣٥١

٤) انظر التحقيق ص ١٠٠ ، ١٤٧ ، ٢١٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣

٥) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتوره خديجه الحديثى ص٣٦٧ ، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور محمود فجال ص٩٩ .

## المبحث السادس

## موقف الشارح من السماع والقياس والشذوذ والضرورة

إنَّ المتأمل فى كلام أبى نصر يتضح له أنَّه كان يَحْذُو حَذْوَ النحاة السابقين وينهج نهجهم فى الاعتماد على ماصح من كلام العرب وقياس مالم يسمع عنهم على ماسمع، لاشتراكهما فى علة اقتضت ذلك، والحكم على ماخالف القياس بالشذوذ إن كان فى النثر والضروة إن كان فى الشعر ،

وإليكم أمثلة ذلك :

قال وهو يرد على الاخفش فى قوله: إنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف مرتفع به:

(( فإن قال الأخفش، قد اجتمع عاملان "إنَّ " والظرف فاعملت إنَّ دون الظرف. قيل له : هذا خطأ ، لأنَّه لوكان هذا لسُمِع إعمال الظرف فى بعض الأحوال، فلَمَّا لم يُسمع هذا عُلِم أنَّ الظرف لايرفع شيئا ))(١)

وقال أيضا :

(( وكان القياس فى (( سوى )) أن تكون كغير إلا أنَّهم لو أعربوها كما أعربوا غيرا لتمكنت فى الاسمية وهى لاتستعمل إلا ظرفا ))(٢) .

---

١) انظر التحقيق ٨٨

٢) انظر التحقيق ص ٢٧٩

وقال أيضا :

(( والواو توجب الجمع بين الشيئين ولاتوجب الترتيب ، وهذا مذهب الأكثر، ودليله من طريق القياس والسماع ، فمن طريق القياس أنها نظيرة التثنية فكما أنّ التثنية لاترتب فكذلك العطف لايرتب، وإنّما كان العطف نظير التثنية من قبل أنّ الاسمين إذا اتفقا لم يجز إلا التثنية كقولك : جاءني الزيدان ولاتقل جاءني زيدو زيد .

فإن اختلف الاسمان قلت جاءني زيدٌ وعمروٌ ولم يجز إلا العطف لاختلاف الاسمين فهذا دليله من طريق القياس .

وأمّا من طريق السماع فقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[١]

وقال عز وجل في موضع آخر ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً ﴾[٢] ، والقصة واحدة ، فلولا أنّ الواو لاترتب لم يجز هذا[٣] ))

وقال أيضا :

(( ولك في النسب إلى ابن واثنين واثنتين وجهان : إن شئت قلت ابْنِيٌّ وإن شئت حذفت همزة الوصل ورددت المحذوف فقلت : بَنوِيٌّ ، وإن شئت قلت : في بنت : ابْنِيٌّ وبَنَوِيٌّ ، فعلى هذا يجرى قياس ماحذفت فاؤه وعينه ولامه[٤] .

---

١) الآية ٥٨ من سورة البقره

٢) الآية ١٦١ من سورة الاعراف

٣) انظر التحقيق ص ٣٥٤ ، ٣٥٥

٤) انظر التحقيق ص ٦٧٥

وقال أيضا :

(( وَربَّما حذفت العرب من حروف الاسم الأول والثاني وركبته وجعلته اسما واحدا ، قالوا في عبدالقيس عبقسي وعبدالدار عبدري ، وفي حضرموت حضرمي وفي عبد شمس عبشمي ، وليس هذا مما يقاس عليه ، وإنما يقال فيما سمع وهي هذه الأحرف .))(١)

وقال أيضا :

(( فإن نسبت إلى بائع الخبز والبز وما أشبه ذلك صغت اسما على فَعَّال فقلت : خَبّاز وَبَزّاز وهو كثير ومع كثرته ليس بقياس ، لاتقول في بائع الدقيق دَقاق وإنّما تقول : دقيقي على القياس ))(٢)

وقال أيضا :

(( وربما جمعوا بين الألف وبين ياء النسب فقالوا يماني وشامي وتهامي وهو ضعيف ، فكل هذا مع كثرته ليس بقياس وإنّما يتبع فيه السماع وكله إنما سميت به كان على القياس ))(٣)

وقال أيضا :

(( واعلم أنَّ الشذوذ في النسب كثير ولهذا قدمه سيبويه على ماهو قياس ))(٤)

---

١) انظر التحقيق ص ٦٧٨

٢) انظر التحقيق ص ٦٧٩

٣) انظر التحقيق ص ٦٧٦ ، ٦٧٧

٤) انظر التحقيق ص ٦٨٠

وقال أيضا :

(( فإن كانت من ياء رددتها إلى الياء تقول فى ناب نُيَيْب كقولك : أنياب , وفى عاب عُيَيْب كقولك : عيبت ، وقد شذ حرف فجاء بالياء ، والزموه ذلك وهو شاذ ، قالوا فى عيد عُيَيْد وأعياد ، وكان أصله الواو لأنه من عاد يعود.))[1]

وقال أيضا :

(( فأما أن يجعل الاسم نكرة والخبر معرفة فهذا عكس مايجب ، ولايجوز ذلك إلا فى ضرورة الشعر .

قال القطامى :

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضُبَاعَا وَلَايَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوِدَاعَا[2] ))

وقال أيضا :

(( ولايجوز أن تجازى بإذ وإذا إلا أن تلحق إليهما (( ما )) إلا فى ضرورة الشعر قال :

تَرْفَعُ لِى خِنْدِفُ وَاللهُ يَرْفَعُ لِى نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِدِ[3] )

وقال أيضا :

(( فأمَّا قول الشاعر :

وَالْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

فإنما جاء هذا فى الشعر للضرورة .[4] ))

---

١) انظر التحقيق ص ٦٨٩

٢) انظر التحقيق ص ١٤٠

٣) انظر التحقيق ص ١٤٨

٤) انظر التحقيق ص ٤٨٣

## المبحث السابع : موقفه من العلة والعامل

### العلة

ظهرت العلة النحوية مصاحبة للدرس النحوى منذ نشأته ، وقد كثرت تعليلات العلماء وتنوعت وتفاوتت من حيث القوة والضعف تبعا لاختلاف معارفهم وتفاوت مداركهم وقد تجلى فى هذا الشرح شدة عناية أبى نصر بالتعليل وقوة حرصه عليه ، فهولا يكاد يذكر حكما إلا ويصطحب معه علته ولايورد قولا لعالم إلا ويرفق معه علته ، ولايدلل على صحة قول أو ضعفه إلا ويأتى بالعلة فى ضعفه أو قوته .

وقد بدأ الشارح تعليلاته من أول الكتاب واصطحبها معه إلى آخره ، وفيما يلى بعض الأمثلة من تعليلاته وهى غيض من فيض .

قال معللا تقسيم النحاة الكلام إلى اسم فعل وحرف :

(( وإنَّما كان كذلك ، لأنَّهم رأوا شيئا يخبر به ويخبر عنه فسموه اسما ..
ورأوا شيئا يخبر به ولا يخبر عنه فسموه فعلا ...
ورأوا شيئا لايخبر به ولايخبر عنه وإنَّما يُعلق هذا بهذا فسموه حرفا .(١) ))

وقال أيضا :

(( إِذَا وإِذْ اسمان لإضافتهما إلى الجمل وأنَّ معناهما زمن كذا ))(٢)

وقال أيضا :

(( وفعل الأمر لاتدخل عليه السين ولاقد ، أمَّا قد فلأنَّها تقربه من الحال وفعل الأمر مستقبل فلا يجتمعان .
وسوف والسين لايدخلانه أيضا ، لأنَّهما يختصان بالاستقبال .

---

١) انظر التحقيق ص ١ ، ٢

٢) انظر التحقيق ص ٦

وهذا مستقبل فلايجمع بين علامتى استقبال فى فعل واحد .))

وقال أيضا فى سبب اختصاص المضارع بدخول حروف أنيت عليه ،(( وإنّما خص المستقبل بهذه الأحرف ، لأنَّ أولى مازيد حروف المد واللين : الواو والياء والألف .

فالألف تمكن زيادتها لسكونها ولايبتدأ بالساكن فأُبدلوا منها الهمزة ، لأنّها من مخرجها .

والواو لم تمكن زيادتها ، لأنّه ليس فى كلامهم واو زيدت أولا فأبدلوا منها التاء ، لانّها قد تبدل منها كثيرا نحو : تراث وتخمة ، والياء لم يعرض فيها شئ فزيدت فاحتاجوا إلى حرف آخر فزادوا النون، لأنّها تشبه حروف المد لأن فيها غنة كما أنَّ فى تلك مدا ، ولأنّها تصحب حروف المد كثيرا فى نحو: الزيدين .(١)))

وقال فى تعليل كون حرف الإعراب يقع فى آخر الاسم والفعل :

(( وحرف الإعراب يقع فى آخر الاسم والفعل دون أوله ووسطه ، وإنمالم يقع فى أوله ، لأن من الإعراب مايكون بسكون والعرب لاتبتدئ بساكن ، ولايقع وسطا ، لأن الإعراب يأتى بعد تمام الكلمة وصيغتها ، وأيضا من الأسماء مالاوسط له نحو جعفر وما أشبهه، فبقى الأخير فجعل حرف الإعراب .(١)

---

٢) انظرا لتحقيق صـ ١٦

٣) انظر التحقيق ص ١٨

وقال أيضا معلا لمنع إضافة الفعل وتنوينه :

(( وإن قيل : أضف الفعل إلى اسم فقل : يضرب غلام .

قلنا لايجوز ، لأنّ المضاف إليه يقع موقع التنوين والفعل لاتنوين فيه ، وإنّما لم يدخله التنوين ، لأنّ التنوين زائد والفعل ثقيل فلا يحتمل الزائد لئلا يفصل بين الفعل والفاعل وهما كالشيء الواحد ،[١]

وقال معللا لبناء حيث :

(( وعلة بنائها لزومها الجملة المبنية لها كلزوم صلة الذى للذى فاشبهت الذى وبنيت على حركة للساكن قبل آخرها وضمت تشبيها بقبل وبعد ومن عل لقطعها عن الإضافة .[٢] ))

وقال أيضا :

(( فأمّا الوقف على مافيه التنوين فمذهب سيبويه أنّه يقف بلا ياء ، وعلته أنّه يجرى الوقف مجرى الوصل .

ومذهب الأخفش أن يقف بالياء وعلته أنّه لمّا كان الوقف لاتنوين فيه ، رد الياء ، لأنّه لم يلتق ساكنان .[٣]

---

١) انظر التحقيق ص ١٨

٢) انظر التحقيق ص ٣٢

٣) انظر التحقيق ص ٥١

وقال معللا زيادة الألف والتاء في جمع المؤنث (( وإنّما زدت حرفين؛ لأنك لو زدت ألفا وحدها لالتبس بالتثنية فاحتجت إلى حرف آخر من حروف المد؛ لأنها أولى مازيد فلم يمكن ذلك فزدت حرفا يشبه الواو وهو التاء، لأنها تبدل منها ألاترى أنك تبدلها من الواو في تراث .(١)

وأمّا الماضي فلايقع حالا لبعده من فعل الحال فإذا أدخلت عليه قد جاز أن تجعله حالا، وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولاتنطق بها؛ لأنها تقرب الماضي إلى الحال،(٢)))

وقال أيضا :

(( وإنّما استحق الماضي البناء؛ لأنه الأصل وبني على حركة؛ لأنه وقع موقع المضارع في الصفة والجزاء، فالضم نحو : مررت برجل يقوم وبرجل قام والجزاء إنْ تكرمني أُكرمك وإن أكرمتني أكرمتك، وجعلت حركته الفتح؛ لأنه لم يخل من أن يضم أو يفتح أو يكسر، فلم يضم لثقل الضمة، ولم يكسر؛ لأن الكسر الطارئ لايدخل على الفعل فأولى أن لايدخل عليه اللازم، واللازم حركة البناء والطارئ حركة الإعراب .(٣)))

---

١) انظر التحقيق ص ٧٦

٢) انظر التحقيق ص ٢٥٤

٣) انظر التحقيق ص ٤٥٢ ، ٤٥٣

وقال أيضا :

(( وإنّما حذفت حرفا من نفس الكلمة فى الجزم ، لأنّ الجازم مثله مثـــل الدواء الحاد إن وجد خلطا رديئا أخذه وإلا أخذ من نفس الذات وكذلــك الجازم إن وجد حركة حذفها وإلا حذف جزءا من الأصـــل[(١)].

وقال أيضا :

(( وإنّما انجزم الفعلان ؛ لأنّ حرف الشرط جعلهما كالشىء الواحد فطـــال الكلام فخفف بالسكون ))

هذه بعض تعليلاته ومن أراد الزيادة فليرجع إلى أى صفحة من الكتاب فسيجد فيها مطلوبه ومراده[(٢)].

العامـــل

لم يكن العامل أقل أهمية عند الواسطى من العلة ، فقد تكلم عليه فى عدة مواضع من هذا الشرح ولم يقتصر فى حديثه على نوع مخصوص من العوامـــل بل شمل العوامل المعنوية واللفظية واليكم أمثلة ذلك.

ذكر تعريف ابن جنى للمبتدأ ثم قال :

(( فهذا المعنى هو الإبتداء وهو الرافع للمبتدأ إذا قلت : زيد منطلـــق ، والذى يكون عامله معنويا شيئان بلاخلاف وهما المبتدأ والفعل المضارع[(٣)]..

---

١) انظر التحقيق ص ٤٥٥

٢) انظر التحقيق ص ٤٩٧

٣) انظر التحقيق ص ٨٣

وأمّا الصفة في قولك : مررت برجل ظريف فعند أكثر النحويين أنَّ العامل في الصفة ، هو العامل في الموصوف ؛ لأنّهما كالشئ الواحد .

وقال الأخفش : عامل الصفة معنوى كالمبتدأ .(١) »

وقال أيضا :

(( فأمّا العامل في الخبر ففيه ثلاثة أقوال : قيل الابتداء عمل في المبتدأ والخبر جميعا كما تعمل إنَّ وكان في اسمين تقتضيانهما .

وقيل : الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر ، وقيل الابتداء والمبتدأ جميعا عملا في الخبر بالشركة ، لأنَّ كل واحد يقتضيه الآخر فأشرك بينهما في العمل ))(٢)

وقال أيضا :

« والعامل في الحال على ضربين : فعل ومعنى فعل ، فالفعل قولك : جاء زيد ماشيا فيجوز تقديم الحال على الفعل لان الفعل متصرف قال تعالى : ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ فقدم (( خشعا )) على يخرجون .

والثاني من العاملين في الحال : المعنى تقول : هذا زيد قائما ، وزيد في الدار واقفا ، فالعامل في الحال (( ها )) التي للتنبيه أو (( ذا )) التي للإشارة ، ولايجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى ، لأنه لايتصرف وليس بفعل .(٣) )

وقال أيضا في ناصب المستثنى بالا .

(( والعامل فيه على قول المبرد (( إلا )) بتقدير (( استثنى(٤) ...))

وأمثلة ذكره للعامل منتشرة في طيات الشرح .

---

١) انظر التحقيق ص ٨٥

٢) انظر التحقيق ص ١٠٤

٣) انظر التحقيق ص ١٤٠ ، ١٤١

٤) انظر التحقيق ص ١٦٦

## المبحث الثامن : موقف الشارح من النحاة عامة وابن جني خاصة

أورد أبو نصر في هذا الشرح كثيرا من آراء النحاة وأقوالهم ومذاهبهم وقد نسب بعضها إلى أصحابه وترك بعضها بدون نسبه واكتفى بقوله : وقال بعضهم أو قال قوم ، أو ومنهم من قال كذا .

وقد وقف من هذه الآراء والأقوال مواقف مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ) سردها وعدم التعليق عليها بما يدل على القبول أو الرفض ومن أمثلة ذلك :

قال :

(( فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه وله علامات يعرف بها منها دخول الألف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة ونحو ذلك عليه ، وقد حده ابن السراج فقال : هو لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل .))(١)

وقال أيضا :

(( وقد قال سيبويه الإعراب ماتغير بعامل وزال بزواله والمبنى بضد ذلك))(٢)

وقال أيضا :

(( وأما الآن فقد اختلف في علة بنائه . فقال الزجاج : بنى لتضمنه معنى الإشارة .

وقال ابن السراج : إنما بنى ، لأنه لم تسمع له نكرة فخالف ماعليه الأسماء .

---

١) انظر التحقيق ص ٣

٢) انظر التحقيق ص ٢١

وقال أبو عليّ : حذفت الألف واللام منه وضمن الاسم معناها فبنى ، وزيدت ألف ولام آخرى ، وبنى على حركة لسكون ما قبل آخره ، وفتح إمّا ؛ لأنّ الفتحة أخف الحركات أو ؛ لأنّ الفتحة من الألف ))[1]

ذكر الشارح هذه الآراء ولم يعلق عليها بأى شئ .

وقال أيضا :

(( فأمّا الوقف على ما فيه التنوين فمذهب سيبويه أنّه يقف بلا ياء وعلته أنّه يجرى الوقف مجرى الوصل . ومذهب يونس أن يقف بالياء وعلته أنّه لما كان الوقف لاتنوين فيه رد الياء ؛ لأنّه لم يلتق ساكنان[2] ))

لم يعلّق الشارح على هذا الكلام :

وقال أيضا :

(( فأمّا دخلت البيت فمنهم من ينصبه على حذف حرف الجر ويحتج بالنظير والنقيض ، أمّا النظير فَغُرت ، وأمّا النقيض فخرجت وكلاهما لايتعدى الفعل إليه إلا بحرف الجر فتقول : دخلت البيتَ وغرت فيه ،

ومنهم من ينصبه نصب الظرف ويكون قد جاء شاذا كمناط الثريا[3] . ))

---

١) انظر التحقيق ٣١
٢) انظر التحقيق ص ٥١
٣) انظر التحقيق ص ٢١٨ ، ٢١٩

وقال وهو يتحدث عن تقدم التمييز المحول عن الفاعل على فعله :

(( وقد اختلف النحويون في تقديم هذا المميز على الفعل فمنهم من يجيزه؛ لأنَّهُ فعل متصرف ومنهم من لايجيز لعلتين : إحداهما أنَّه كان الأصل : تفقأ شحمي فلما نُقل من الفاعل إلى المفعول ضعف .

والثانية أنَّه كان فاعلا في الأصل والفاعل لايتقدم على الفعل ..)) [١]

وقال أيضا : وهو يتحدث عن فعلية (( عدا ))

(( وأمّا عدا فهي عند سيبويه فعل لاغير ، وغيره تجوز فيها الحرفية أيضا.)) [٢]

وقال أيضا : في حديثه عن (( رُبَّ ))

فأما قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [٣]

فأولاها المستقبل ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها ماقاله ابن السراج يقدر (( كان )) فيكون المعنى رُبَّما كان يود الذين كفروا .

والثاني : ماقاله الرماني : لما كان الله تعالى صادقا فيما وعد جرى ذلك مجرى الماضي .

والثالث : ماقاله أبو عليّ على حكاية الحال ، كأنَّه حكى كما قال الله تعالى : ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهذا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [٤] فنحن نشير الساعة إلى شئ قد مضى .

وقيل هذا كان مشارا إليه . [٥]

هذه بعض الأمثلة من ذكره للآراء والأقوال بدون أن يصرح برأيه فيها .

---

١) انظر التحقيق ص ٢٦٣

٢) انظر التحقيق ص ٢٨١

٣) الآية ٢ من سورة الحجر .

٤) الآية ١٥ من سورة القصص

٥) انظر التحقيق ص ٢٩٦

ب) يذكر الآراء ويناقشها ثم يعلن موقفه من قبولها واختيارها أو ردها وتخطئتها ، وإليكم أمثلة ذلك :

قال :

(( وقد اختلف الناس في الياء والألف والواو في التثنية والجمع ماهي فمذهب سيبويه أنَّها حروف إعراب لا إعراب فيها . وإنَّما لم يكن فيها لئلا تنقلب الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها ألفا ، فلا يفرق بين تثنية المنصوب والمرفوع (١) .

وأيضا فإنَّ هذه الحروف زيدت لمعان كما زيدت ياء النسب وتاء التأنيث وهاتان امكنت الحركة عليهما فأعربتا ، وهذه حروف علة لم تمكن الحركة عليها ، لأنَّ الحركات منها فلم تعرب ، وهذا المذهب الصحيح .

وقال الجرمي : الإنقلاب هو الإعراب والألف والواو عنده كقول سيبويه والياء نفسها إعراب وهذا غير صحيح ، لأنَّها لوكانت إعرابا لما احتاجوا أن يعوضوا النون ، لأنَّ النون عوض من الحركة والتنوين (٢) .

وقال الأخفش لاهي إعراب ولافيها إعراب ولاانقلابها دليل الإعراب ، وإنَّما هي دليل الإعراب وهذا غير صحيح .

واحتج من جعلها حرف إعراب بأنَّه لوكان في الكلمة إعراب لكان في هذا الموضع .

---

١) انظر التحقيق ص ٦٤

٢) انظر التحقيق ص ٦٥

وذهب الزيادى والفراء إلى أنَّ هذه الحروف انفسها إعراب وهذا غير صحيح من قبل أنَّ الإعراب من شأنه أنَّه إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة وهذه الحروف إذا حذفت سقط علم التثنية والجمع فيصران واحداً ،

وأيضا فإنَّ الاعراب يدل على نفسه نحو : زيد ، وهذه الحروف تدل على ذات الكلم والتثنية والجمع فلا تكون إعرابا (١) .

وقال أيضا :

والفراء يقول : الألف فى (( هذان )) ألف وليس ذلك بصحيح ؛ لأنَّها لوكانت ألف هذا لما انقلبت فى النصب والجر ياء فى قولك : مررت بهذين ، و ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (٢) ،

وقال أيضا :

(( فإن قلت : خَلْفَكَ زَيْدٌ ، وفى الدار زَيْدٌ ، رفعت زيدا عند سيبويه بالابتداء وجعلت الظرف قبله خبرا عنه ،

وقال الأخفش : (( زيد )) مرتفع بالظرف فكأنك قلت : استقر خلفك زيدٌ ، فالرافع لزيد خلفك ، وهذا غير صحيح ، لأنه لوكان هكذا لقلت إنَّ خلفك زيدٌ فترفع زيدا بالظرف .

فإن قال الأخفش قد اجتمع عاملان (( إنَّ )) والظرف فاعملت (( إنَّ )) دون الظرف .

---

١) انظر التحقيق ص ٦٦

٢) الآية ٦٣ من سورة طه وانظر التحقيق ص ٧٠

قيل له : هذا خطأ ، لأنه لوكان هذا لسمع إعمال الظرف في بعض الأحوال ، فلما لم يسمع هذا علم أنَّ الظرف لايرفع شيئا [١] .»

ورد قول الأخفش إنَّ (( ما )) في «ما أَحسَنَ زَيداً» بمعنى الذى فقال :

« فأمّا قول الاخفش إنَّ مابمعنى الذى فلايصح، لأنَّ الخبر محذوف ولم يظهر هذا الخبر في قرآن ولاشعر، ولوكان كما ذكر لظهر في بعض المواضيع [٢] .»

وقال وهو يتحدث عن معنى «أو» في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٣]

(( وقد قال قوم معنى أو ههنا معنى الواو ، وقال قوم معناها معنى (( بل)) وهذا لايجوز ، لأنَّ الحرف إذا أمكن حمله على لفظه لم يحمل على غيره [٤] ))

وقال أيضا في حديثه عن ضمير الغائب المنفصل :

(( والهاء والواو من هو بمجموعهما الاسم ، وقال الكوفيون : الاسم الهاء وحدها وهذا غير صحيح .

فإن استدلوا بحذف الواو من التثنية فإنَّما حذفت تخفيفا لأنَّها زائدة [٥] .»

هذه أمثلة على مناقشته لآراء النحاة واختياره لبعضها ورده لبعض آخر .

---

١) انظر التحقيق ص ٨٨

٢) انظر التحقيق ص ٥٠٦

٣) الآية ١٤٧ من سورة الصافات

٤) انظر التحقيق ص ٣٦٨

٥) انظر التحقيق ص ٤٠٠

ج) أن يذكر الرأى ثم يتبعه برده من قبل أحد العلماء السابقين وفيما يلى أمثلـة ذلك :

قال وهو يتحدث عن الآراء فى العامل فى المستثنى : (( والعامل فيه علـى قول المبرد (( إلا )) بتقدير : استثنى، قال أبو علىّ وهذا خطأ من وجوه :

أحدها أَنَّ معانى الحروف لاتعمل إذ لو عملت لقلت : مازيدا على تقدير : انفى زيدا .

والوجه الثانى أَنَّ الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين، وعند أبى العباس الكلام جملتان : قام القوم، جملة، واستثنى زيدا جملة أخرى، (١)

والثالث يبطل أن العامل استثنى إذا قلت : ماقام أحد إلا زيد فرفعت، فلوكان باستثنى منصوبا لكان النصب لاغير .

والوجه الرابع أَنَّك تقول : قام القوم غير زيد ، فلو قدرت ههنا استثنى لكان الكلام على غير ماوضع له .

ووجه خامس : قوله تعالى : ﴿ وَما أَهلَكنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَا وَلَها كِتابٌ مَعلُومٌ ﴾ (٢) فلو كان استثنى مقدرا لكان حرف العطف قد ثبت مع المفعول وأنت لاتقول : ضربت وزيدا ، فقد ثبت أَنَّ ماقاله أبو العباس ليس بصحيح . (٣)

---

١) انظر التحقيق ص ٢٦٦

٢) الآية ٤ من سورة الحج

٣) انظر التحقيق ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

وقال أيضا :

(( وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1] فتقديره : قوما حصرت صدورهم ، فحَصِرت صفة لقوم ، وقد حذف (( قوم )) وعند الأخفش أنّها حال على تقدير (( قد )) .

وعند أبى العباس أنَّ هذا دعاء عليهم وأبو عليّ يرد ذلك لفساد المعنى فيما بعد من قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ ونحن لاندعوا عليهم أن تضيق قلوبهم عن قتال قومهم[2] . ))

وقال أيضا :

(( وتقول : يا أيّها الرجل ، فأى منادى ، وها عوض مما مُنِعَته أى من الإضافة ، لأنّها لاتكون فى غير هذا الباب إلا مضافة والرجل صفة لأى ، ولايجوز فيه إلا الرفع . وإن جاز فى غيره من المضاف النصب والرفع ، والمازنى يجيزه وهو عند النحاة خطأ ،

---

١) الآية ٩٠ من سورة النساء

٢) انظر التحقيق ص ٢٥٥

قالوا : لأنَّ الجمل على الموضع حمل على التأويل ولايحمل على التأويل مالم يتم الكلام دونه ، وأيضا فقد صار (( أى ))و الرجل كاسم واحد ولو ناديت اسما مفردا لم يكن إلا مضموما ، وأيضا فإنَّ النداء كان يجب أن يكون للرجل إلا أنَّه منع من ذلك مانع وهو كون الألف واللا فيه ، فأدخلت (( أيا )) للتوصل إلى ندائه كما أدخلت الألف التى للوصل للتوصل إلى النطق بالساكن فلهذه الأوجه لم يجز فى صفة أى إلا الرفع .)) .

كل ماسبق بيان لموقفه من آراء النحاة بصفة عامــــة .

أمَّا موقفه من ابن جنى خاصة فيصعب التأكدمنه؛لأنَّ الشارح لم ينسب رأيا لابن جنى ولم يذكر اسمه إلا فى بداية الكتاب ، ولكن يبدو لى أنَّ آراءه كانت مقبولة عنده بدليل أنَّه لم يعترض على شىء مما ذكره ابن جنى فى المتن ولوكانت لابن جنى آراء لايرتضيها لذكرها كما فعل مع غيره من النحاة .

كذلك وجدت كثيرا من الخلافات النحوية التى يوردها الشارح مثبتة فى كتب ابن جنى ، وقد بينت ذلك فى التحقيق وأشرت إلى مواضعها من كتب ابن جنى. وذلك يدل على استفادة الشارح منها مما يرفع منزلة ابن جنى عند الواسطى .

والله اعلم .

## المبحث التاسع

## موازنة بين ثلاثة من شروح اللمع هي : شرحه للواسطي[١]، وشرحه لابن برهان[٢] وشرحه للأصفهاني[٣]

### السمات البارزه في الشروح الثلاثة[٤] :

### الحجم

يُعد شرح الأصفهاني أكبرها حجما ، أمّا الشرحان الآخران فحجمهما متقارب إذ يبلغ شرح الاصفهاني ١٦٩ ورقة من الحجم المتوسط[٥] وتبلغ إحدى نسخ شرح الواسطي ١٣٨ ورقه من الحجم المتوسط والنسختان الأخريان إحداهما تزيد عن ذلك والأخرى تنقص عنه[٦].

ويبلغ شرح ابن برهان ١٣٥ ورقة من الحجم الكبير[٧].

---

١) هو موضوع الدراسة

٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٣ من هذه الدراسة

٣) تقدمت ترجمته في ص ٢٣ من هذه الدراسة

٤) اعتمدت في المعلومات والاحصائيات التي ذكرتها عن شرح اللمع لابن برهان على ماذكره محققه الدكتور فائز فارس في دراسته له .
وكذلك اعتمدت فيما ذكرته عن شرح اللمع للأصفهاني على ماذكره محققه الدكتور إبراهيم أبو عباة في دراسته له .

٥) انظر شرح اللمع للأصفهاني مخطوطة نسخة مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٦٣ .

٦) انظر هذه الدراسة ص ١٣٣

٧) انظر شرح اللمع لابن برهان مخطوط في مكتبة الامير وزيانا بايطاليا برقم ٥٧ وفي مركز البحث العلمي ميكروفلم منها تحت رقم ٦٩٨ .

## الأسلوب

تقدم أن ذكرنا أنَّ أسلوب أبى نصر يمتاز بالوضوح والسهولة ، أمّا الشرحان الآخران فقد كان يشوب أسلوبهما شئ من الغموض والتعقيد وذلك نتيجة لتأثر صاحبيهما بأسلوب المناطقه ، ولا غرابة في ذلك فابن برهان كان إماما فى المنطق والتنجيم قبل أن يكون نحويا ،وكذلك الأصفهانى كان ملما بعلوم كثيره من بينها علم الكلام والجدل (١) .

## المنهج

حرص الثلاثة على التمسك بترتيب اللمع وساروا عليه عدا ماسبق أن ذكرناه من تقديم الواسطى لبابين عن موضعهما ، واتفق النهج الذى سلكه الواسطى والأصفهانى فى طريقة شرحهما ، فقد استعملا عدة طرق فى الشرح فتارة يشرحانه بالقول ، وتارة يمزجان المتن بالشرح وتارة أخرى يشرحانه بالمضمون بدون أن يعولا على المتن (٢) .

أمّا ابن برهان فقد شرحه شرحا حرا لم يتقيد فيه بالمتن (٣) .

---

١) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٣٣ ، ٥٨ وشرحه للاصفهانى ص ٣٩ ، ٤٦ ، ١١٦ وهذه الدراسة ص ٦٨

٢) انظر دراسة شرح اللمع للأصفهانى ص ١١٥ وهذه الدراسة ص ٥٦

٣) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٥٥ ، ٥٦

الشواهـــــــد

القرآن :

اتفقت الشروح الثلاث فى الاستشهاد بالقرآن الكريم كما حرص ثلاثتهم على ذكر بعض القراءات القرآنية وإن كان عدد الآيات فيها متفاوتاً، ففى شرح ابن برهان حوالى (٧٥٠) خمسون وسبعمائة آية وهو أكثرهم إيرادا للقراءات القرانية وذكر أصحابها ٠

وفى شرح الأصفهانى قرابة (( ٤٠٠)) أربعمائة آية ، وهو الذى يلى الاصفهانـى فى كثرة إيراد القراءات القرانية ٠ أمّا عدد الآيات فى شرح الواسطى فهـو لايتجاوز (( ١٧٠ )) سبعين ومائة آية ومن بينها آيات فيها قراءات مختلفـة وقد سبقت الإشارة إلى ذلـك٠(١)

الحديث الشريـــــف

الأصفهانى :

أورد فى شرحه حوالى خمسة عشر حديثا استشهد بها على بعض المسائل النحوية واللغويـــــة ٠(٢)

ابن برهان :

أورد فى شرحه سبعة آحاديث مستشهدا بها على بعض المسائـــــــل اللغوية ،(٣) أمّا المسائل النحوية فلم يستشهد عليها بالحديث الشريف دأبـــه فى ذلك دأب متقدمى نحاة البصرة الذين كانوا يتحاشون الاستشهاد بالحديث على المسائل النحوية لجواز روايته بالمعنى ٠

---

١) انظر شرح اللمع لابن برهان ص٧٧ ، ٧٨ وشرحه للاصفهانى ص١٢٠ وهذه الدراسة ص ٦٨

٢) انظر دراسة شرح اللمع للأصفهانى ص ١٢١

٣) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص٧٨ ، ومتنه ص ١١٥ ، ١٦٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥

الواسطى :

لم يستشهد بالحديث لا فى المسائل النحوية ولا اللغوية وقد سبق التنبيه على ذلك (١) .

## الشعر

ابن برهان :

أورد فى شرحه أكثر من (( ٤٠٠) أربعمائة بيت من الشعر نسب بعضها وترك بعضا بدون نسبة ، كما قام ببيان معانى بعضها (٢) .

الأصفهانى :

أورد فى شرحه حوالى (٣٤٠ ) أربعين وثلاثمائة بيت نسب أكثرها إلى قائليها واهتم بشرح لغتها وبيان معانيها ، وذكر أوجه إعرابها وروايتها (٣) .

الواسطى :

لم يورد فى شرحه إلا قرابة ستين بيتا نسب بعضها إلى أصحابه واعتنى ببيان أوجه الإعراب المحتملة فيها كما سبق بيانه (٤)

## الأمثال والأقوال العربية

اتفقت الشروح الثلاثة على الاستشهاد ببعض أقوال العرب وأمثالهم التى كانوا يضربونها ويتداولونها فيما بينهم (٥) .

---

١) انظر هذه الدراسة ص ٨٨

٢) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٧٨ ، ٧٩

٣) انظر دراسة شرح اللمع للأصفهانى ص ١٢٢ ومابعدها .

٤) انظر هذه الدراسة ص ٨٦

٥) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٧٩ ودراسة شرحه للأصفهانى ص١٢٦ وهذه الدراسة ص٨٨

النحاة وآرائهـــم

اشتركت الشروح الثلاثة فى ذكر اسماء كثير من النحاة المشهورين وحفلـــت بأقوالهم وآرائهم واختلافاتهم .

وقد وردت فى شرح الواسطى وابن برهان اسماء نحاة لم يرد ذكرهم فـــى شرح الأصفهانى من أمثال قطرب وابن درستويه وابن كيسان وغيرهم(١)

أصول اللغـــــة

تبرز فى الشروح الثلاثة شدة عناية أصحابها بأصول اللغة من سماع وقيـاس وعلة وعامل واستحسان واستطراد وضرورة وشذوذ، وإن كان ابن برهان يفـــوق صاحبيه فى هذا المجال بسبب تأثره بالفكر المنطقى الفلسفى(٢) .

مذاهب أصحابها النحويـــه

كثيرا ماتتفق اتجاهات مجموعة من العلماء وتتوحد أفكارهم كماهو حاصـــل لأصحاب هذه الشروح من الميل إلى المذهب البصرى وترجيحه مع المحافظة على حرية الرأى والابتعاد عن التقليد الأعمـــى .

---

١) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٣٨٢ ، ٦٨٥ ، ١٧ ، ١٧ ، ٥٤ ، ١٣٨ ، ٥٠٥ ، و ٢٨١ ، والتحقيق ص ٤ ، ٢٤٦ ، ٤٥٢

٢) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٨٣ ومابعدها ودراسة شرح اللمع للأصفهانى ص ١٢٦ ومابعدها وهذه الدراسة ص ٨٩ ومابعدها .

= فهم جميعا يرون رأى البصريين فى الغالب ولكنهم مع ذلك يذكرون آراء الكوفيين ويناقشونها مناقشة علمية ، ولربما استحسنوا بعضها وأخذوا به[1] .

نماذج من الشروح الثلاثة

سنورد هنا نصين مختلفين من كل واحد من هذه الشروح نستشف من خلالهما مافى هذه الشروح من نقاط اختلاف أو اتفاق ، وماتميز به بعضها من نقص أو زيادة أو إيجاز أو إطناب وإليكم تلك النصوص والتعليق عليها :

---

١) انظر دراسة شرح اللمع لابن برهان ص ٨٣ ومابعدها ودراسة شرح اللمع للأصفهانى ص ٩٨ ، ومابعده وهذه الدراسة ص ٤٧ .

## النـــص الاول

### باب جمع التأنيـــث :

ابن برهان :

جمع المؤنث السالـــم :

(( فأما المؤنث فتجمعه بالألف والتاء تقول : هند وهندات ومسلمة ومسلمات
وكان القياس : مسلمتات، ولكنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي تأنيث في لفظ واحـــد
فحذفوا الأولـــــى .
وتقول : حبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فتقلب الألف ياء ، والهمزة واوا
ولاتحذفهما ، لأنك لاتجمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد .
إذا رمت الرفع ضممت التاء ، وإذا رمت النصب والجر فاكسر التاء ولاتفتحها
لئلا يكون الفرع أوسع من أصله ، وتنون التاء وليس ذلك تنوين الصـــرف ،
لأنه تعالى قال : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ [1] فنون وهولا ينصرف ولكن التنوين في هذا
رسيل [2] النون في زَيْدينَ تقول : جاءني مسلماتُ زيدٍ .
ورأيت مسلماتِ زيدٍ ، فتكسر التاء وإن كانت منصوبة، والألف والتاء علامـــة
الجمع والتأنيث، والواو في "زيدون" علامة الجمع والتذكير والرفع والعقـــل
لأنك تقول حمامٌ وحماماتٌ وهو مذكر [3] . ))

---

١) الآية ١٩٨ من سورة البقرة
٢) الرسيل الموافق . اللسان " رسل " ١٢ : ٢٠٢
٣) انظر شرح اللمع لابن برهان ص ٢٦

(( باب جمع التأنيث ))

( إذا جمعت المؤنث جمع السلام زدت فى آخر الاسم ألفا وتاء ) وإنَّما زدت حرفين ، لأنك لوزدت ألفا وحدها لالتبس بالتثنية فاحتجت إلى حرف آخر من حروف المد ، لأنها أولا مازيد ، فلم يمكن ذلك ، فزدت حرفا يشبـــــه الواو وهو التاء ، لأنها تبدل منها ، ألاترى أنَّك تبدلها من الواو فـــــى (( تراث )) فإذا ثبت هذا فالتاء مضمومة فى الرفع مكسورة فى الجروالنصب ، وإنَّما حمل النصب على الجروقد وكان يمكن أن تفتح التاء فى النصب، لان هذا الجمع يشبه الزيديين ونحوه ، والياء ثمَّ علامة الجر والنصب ، فلذلك جعلـت الكسرة فى مسلمات تدل على النصب والجر .

ووجه شبه مسلمات بالزيدين من قبل أَنَّهُ جمع كما أَنَّهُ جمع ، وجمع سلامـــة كما أنَّه جمع سلامة ، والعلامة فى آخره كما أَنَّ العلامة فى آخر مسلمات .

والمؤنث فرع على المذكر فخشوا أن يعطوا المؤنث حكما ليس للمذكر مثلـــه لأنَّهَ فرع عليـــه .

فالألف والتاء والضمة عليها بمنزلة الواو فى ((الزيدون)) والتنوين فيهـــا بمنزلة النون فى (( الزيدون ))

فكما أنَّ الواو تدل على الرفع والتذكير والجمع فكذلك الألف والتاء والضمة تدل على الرفع والتأنيث والجمع .

فإن كان فى الاسم المؤنث تاء التأنيث حذفتها فى الجمع ، لئلا تجمع بيـــن تأنيثين تقول فى مسلمة : مسلمات وكان الأصل مسلمتات فحذفت التاء الأولـــى وكانت أولى بالحذف ، لأنَّ الثانية تدل على الجمع والتأنيث .

فإن قيل : أنتم تقولون فى جمع (( حُبْلَى )) حُبْلَيَات فقد جمعتم بين تأنيثين وهى الياء والألف والتاء .

فالجواب أنَّ الألف فى حبلى للتأنيث فَلَمَّا جمعناها انقلبت ياء لئلا يجمع بين ألفين ، فألف التأنيث قد زالت بقلبها ياء أن تكون للتأنيث .

فإن قال : لم قلبتم الألف فى (( حبلى )) ياء إذا جمعتموها ولم تحذفوها فتقولوا حبلات ؟

قيل له : إنَّما لم تحذف حملا على التثنية إذا قلت : حبليان ، لأنَّ المزيد فى جمعها ألف كما أنَّ المزيد فى التثنية ألف ، ولم تحذف الألف فى التثنية ، لأنَّا كرهنا أن يلتبس بالواحد إذا أضفته .

وإذا جمعت ما فى آخره همزة قبلها ألف وهى للتأنيث نحو : حمراء قلبتها واوا فقلت : حمراوات .

وإنَّما قلبتها واوا ، لأنَّه لم يخل أن تقلبها ياء أو همزة أو واوا ، فلم تقلب ياء ، لأنَّ الياء مما يؤنث بها وهى أقرب إلى الألف من الواو ، ولم تقلب همزة لئلا تجتمع الأمثال فقلبت واوا لذلك، فجمعوها بالواو دون الياء والهمزة ، وقد تجمع بالهمزة ، ولاخلاف أنَّ الواو أجود[1] . ))

الأصفهانـــــى

(( باب جمع التأنيث ))

(( اعلم أنّ الاسم المؤنث على ثلاثة أضرب مؤنث بالتاء ومؤنث بالألف المقصورة ومؤنث بالألف الممدودة .

فما كان من ذلك مؤنثا بالتاء فنحو : مسلمة وعمة ،

---

١) التحقيق ص ٧٦ ـ ٧٩

تقول : فى جمعه مسلمات وعمات ، والأصل مسلمتات وعمتات ، فحذفت التاء الأولى كيلا تجتمع فى الاسم الواحد علامتا تأنيث ، ولأنها لو أثبتت لكان علامة التأنيث حشوا وهى لاتكون الا طرفا ، ألا ترى أنّ من قال : علقات لم يحكم على ألفها بألف التأنيث كما حكم عليها فى (( علقى )) لأنّ علامة التأنيث لاتقع حشوا .

وهذه التاء تكون فى الرفع مضمومة وفى النصب والجر مكسورة تقول : هذه مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾(١) . وإنّما كسرت فى موضع النصب ولم تفتح لأنّ هذا جمع سلامة المؤنث ، والمؤنث فرع للمذكر .

وقد أثبتنا بالدليل قبل أنّ المذكر يستوى نصبه وجره إذا قلت : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، فالمؤنث تابع له ، وسوى بين نصبه وجره كما كان فى المذكر بأن كسرت التاء منه والكسرة بعض الياء ،

والتنوين الذى بعد الكسرة والضمة هاهنا بمنزلة النون هناك ، ألاترى أن عرفات من قوله تعالى : ( فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ )(٢) اسم مؤنث معرفة يجب ترك صرفها ولم تصرف ، والتنوين الذى فيها ليس التنوين التى للفرق بين الصرف وتركه وإنّما هو بإزاء النون .

---

١) الآيه ٤١ من سورة فاطر

٢) سورة البقرة الآيه ١٩٨

فإنْ قال قائل : وكيف تدعون هذا وأنتم تقولون : المسلمات فتحذفون التنوين مع الألف واللام ولايجوز حذف النون معهما ، ألاترى أنكم تقولون المسلمون ، فكيف يكون التنوين بأزاء النون ؟

فالجواب أنَّ التنوين بأزاء النون ، وإنَّما حذفت لسكونها فهي مشابهة للتنوين الذى للفرق بين الصرف وتركه ، فأما النون فتثبت مع الألف واللام ، لأنها تحركت لالتقاء الساكنين ، فتحركها قواها ، فلم تتسلط المعرفة على حذفها فالتنوين هناك كالنون .

فأماَّ إذا سميت بمسلمات قلت : هذه مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ ، فتكسر التاء وتبقى التنوين كعرفات . ))

ومنهم من يفتح التاء فى النصب والجر فيحذف التنوين فيقول : رأيت مسلمات ومررت بمسلمات .

وقد رووا بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذْرِعاتَ وأهلُها بيَثْرِبُ أدْنَى دارِها نظرٌ عالِى

ومنهم من يكسر التاء ويترك التنوين وهو قول أبى إسحاق والمبرد وليس بالصواب ، والوجه الفتح مع ترك التنوين ، قال لأنهُ كطلحة ولا اعتداد بالألف كما لا اعتداد بها فى هيهات حيث فتحت التاء .

فإن كان المؤنث بألف مقصورة قلبتها ياء فى الجمع كقولك : حُبْلَى تقول فى جمعها : حُبْلَيَات ، وسَكْرَى تقول فى جمعها سَكْرَيَات ، ولم تحذف الألف هاهنا كما حذفت التاء فى مسلمة ، لأن الألف هاهنا تغيرت صورتها إلى الياء فلم يكن ذلك مؤديا إلى جمع بين علامتى تأنيث ، فإن كان المؤنث بألف ممدودة قلبتها واوا فى الجمع ، تقول فى صحراء : صحراوات ، ولم تقلبها ياء للفرق بين المقصور والممدود ولاتدعها همزة كما كانت فى المفرد ، لأنه يجتمع ثلاث ألفات ، وكان قلبها هذا واوا أولى من قلبها ياء ، والياء المقصورة

أولى لقولهم : سَكْرى ، وحُبْلى بالإمالة ، والإمالة ممتنعة في الممدودة فاعرف ذلك .(١)

التعليـــــق

١) لم يذكر ابن برهان والأصفهاني شيئا من متن اللمع ، أمّا الواسطي فقد جاء بفذلكة من المتن ثم اتبعها بالشرح .

٢) انفرد الواسطي بذكر سبب زيادة الألف والتاء دون غيرهما من الحروف .

٣) اتفقوا على حذف التاء مما كان مختوما بها عندما يجمع ، نحو مسلمـــات قالوا إن أصله مسلمتات حذفت منه التاء الأولى لئلا يجمع بين حرفـــي تأنيث في كلمة واحدة ، زاد الأصفهاني سببا آخر وهو أنّها لو اثبتت لكانـــت علامة التأنيث حشوا .

وعلل الواسطي لحذف الأولى بأنّ السبب هو أنّ الثانية تدل على الجمع والتأنيث ، وذكر اعتراضا قد يرد عليه ثم أجابه عنه .

٤) اجمعوا على قلب الألف المقصورة ياء ، وقالوا إنّها لاتحذف ، لأنها بعد القلب لم تعد علامة للتأنيث ، وعليه فلا يحصل بها الجمع بين علامتي تأنيث .

٥) تطرق ابن برهان والواسطي عرضا إلى الحديث عن واو الجمع وقالا : إنّها تدل على الجمع والتذكير والرفع وزاد ابن برهان (( العقل )) أمّا الأصفهاني فلم يتحدث عنها في هذا الموضع .

---

١) شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٥٤ ، ٢٥٨

٦) أجمعوا على أنَّ هذا الجمع يرفع بالضمة وينصب بالكسرة وذكروا أنَّ السبب فى ذلك هو كون هذا الجمع فرعا لجمع المذكر السالم وعلامة النصب والجر فى جمع المذكر واحدة ، وقالوا إنَّ فتحها يجعل الفرع أوسع من أصله ، وانفرد الواسطى بذكر وجه الشبه ، بين (( مسلمات والزيدين ))

٧) كذلك أجمعوا على أنَّ التنوين فى هذا الجمع ليس تنوين صرف وإنَّما هو لمقابلة النون فى جمع المذكر السالم، وقد أطنب فى ذلك الأصفهانى وجاء ببعض الافتراضات ثم أجاب عنها .

٨) انفرد الأصفهانى ببيان إعراب ماسمى به من هذا القبيل فقال إنَّ الإعراب المشهور فيه هو نصبه وجره بالكسرة مع التنوين فيقول : رأيت مسلمات ومررت بمسلمات .

وقد روى بهذا بيت امرى القيس

تنورتها من اذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالى

وقال إنَّ أبا إسحاق والمبرد يكسران التاء فى النصب والجر ويحذفان التنوين وقد رد عليهما فى ذلك .

٩) أجمعوا على قلب همزة التأنيث الممدودة واوا فى الجمع وذكر الواسطى والأصفهانى السبب فى اختيار الواو عن غيرها من الحروف .

وزاد الواسطى القول بأنَّها قد تجمع بالهمزة وأنَّ قلبها واوا أجود .

## النص الثاني

### المفعول له

ابن برهان :

(( المفعول له هو غرض الفعل وعذره ، ولذلك يجاب به من يقول : لأى علة فعلت؟ فتقول : لإكرامك ،

ومن شرطه أن يكون مصدرا ، لأنّ الداعى إنّما يكون حدثا دون أن يكون عينا، وينبغى أن يكون العامل فيه فعلا من غير لفظه ، لأنّ الشئ لايتوصل به إليه وإنّما يتوصل به إلى غيره ، وينبغى أن يكون باللام نحو: جئت لإكرامك، ولك أن تحذف المصدر وتقيم ما أضيف إليه مقامه على حد :

﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾(١) فتقول : جئت لزيد ، فإن حذفت اللام لم يكن بد من إثبات المصدر فتقول : جئت إكرامَ زيدٍ،

قال حاتم :

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخاره وأُعرض عن شتم اللئيم تكرما(٢)

وقد جمع هذا البيت من مكارم الأخلاق ، لأنه قد صفح عن الكرام ليكونوا ذخيرة ، إذلا يضيع العرف فى الكريم لزكاة الطبيعة فيه :

وأصونُ نفسى عَنْ مُقانَعَةِ اللّئام(٣)

---

١) الآية ٨٢ من سورة يوسف

٢) هذا البيت من بحر الطويل وهو لحاتم الطائى ، انظره فى ديوانه ص٨١ والحماسة البحترية ١٧١ .

٣) يبدو أنه عجز بيت من الكامل ولم اعثر عليه فى غير شرح اللمع لابن برهان ص ١٢٦ ولم ينسب فيه إلى قائله .

كما قال :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثمت قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

غَضْبَانَ مُمْتَلِئاً عَلَيَّ إِهَابُهُ إِنِّي وَجِدِّكَ سُخْطُهُ يُرْضِينِي (١)

وقال الله تعالى ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (٢) ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٣) ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ (٤) وقال النبى صلى الله عليه وسلم : اصبحت يا ابن مسعود كريما على الله (٥)

وليس لك أن توالى بين حذف اللام والمصدر فتقول فى جئت لإكرا زيد ، أو جئت إكرام زيد : (( جئت زيدا )) فتنصبه نصب المفعول به .

---

١) البيت الأول من البيتين من الشواهد الشائعة وقد نسبه سيبويه إلى رجل من بنى سلول ونُسب فى الأصمعيات إلى شمر بن عمرو الحنفى ، وفى الحماسة عميرة بن جابر الحنفى وهو من بحر الكامل ،
والثانى ذكره ابن برهان فى شرحه للمع ، وانظر الكتاب ١ : ٤١٦ ، والكامل ٢ : ٨٠ ، والخصائص ١ : ٣٣٠ ، والامالى الشجريه ٢ : ٣٠٢ والاصمعيات ١٢٦ ، والحماسة ١٧١ ، وشرح اللمع لابن برهان ص ١٢٦ ، ١٢٧

٢) الآية ١٩٩ من الاعراف

٣) الاية ٥٥ من القصص

٤) الآيه ٧٢ من الفرقان

٧) ذكر محقق شرح اللمع أنه لم يهتد إلى مكانه من كتب الحديث وقد بحثت أنا أيضا عنه فلم أعثر عليه .

واعلم أنَّ الباء تقوم مقام اللام قال الله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾(١) ومن ذلك قوله سبحانه ,﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾(٢) ولافرق بين تنكير المصدر وتعريفه قال العاج :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ مخافة وزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ من تَهَوُّلِ الْهَبُورِ

وأنشد :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

واعلم أنَّ العاقل أو من يعلم علمه لايفعل فعلا إلا لغرض قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً ﴾(٣) وكى معناها الغرض ، وقد ترد حتى بذلك المعنى .

وكذلك الكاف فى قوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾(٤) ﴿ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَالَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾(٥)

وعلى هذا يكون التقدير فى قول الخليل وسيبويه : ﴿ وَيْ كَأَنَّهُ ﴾(٦) أى اعجب ؛ لأنَّهُ لايفلح الكافرون .

وحكى سيبويه : كَمَا أَنَّهُ لايعلم فتجاوز الله عنه ، والتقدير : لأنَّهُ لايعلم فتجاوز الله عنه ، ومازائدة بينَ الكاف وأنَّ .

وتقول : قمت علَّه يقوم معى ، فتكون على بمعنى كى ، قال ابن دريد : وكلمة أهل اليمن يقولون : فعلت ذاك من جفرك ، أى من أجلك .(٧)

---

١) النساء الآية ١٦٠
٢) المائدة الآية ٣٢
٣) المؤمنون الآية ١١٥
٤) البقرة الآية ١٥١
٥) البقرة الآية ٢٣٩
٦) القصص الآية ٨٢
٧) شرح اللمع لابن برهان من ص ١٢٦ الى ص ١٢٩

الواسطـــــي

(( باب المفعول له ))

(( وهو قولك : جئتك مخافة الشر ، وكراهية المأثم ، تقديره : لمخافة الشـر ولكراهية المأثـم .

ولهذا سمى المفعول له ، ثم حذفوا اللام استخفافا ، ويكون معرفة ، ولايقـام مقام مالم يسم فاعله ، لماقد لحقه من التغيير الذى قد حصل فيه مـن الحذف .

وأيضا فإنَّه غرض للفعل فإذا رُفع زال عن ذلك المعنى ويحتاج إلى أربعـة شرائـــط :

أن يكون مصدرا ، وأن يكون فعله الذى عمل فيه من غير لفظه ، وأن يكـون عذرا لوقوع الفعل جوابا لمن سألك لم فعلت؟[(١)] .

الأصفهانـــي

(( باب المفعول لـــه ))

( اعلم أنَّ المفعول له لايكون إلا مصدرا ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظه وإنَّما يذكر المفعول له ، لأنَّه عذر وعلة لوقوع الفعل قبله ، تقول : زرتـك طمعا فى برك ، وقصدتك ابتغاء لمعروفك ، أى : زرتك للطمع ، وقصدتك لابتغـاء المعروف ، قال الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ أى لحذر الموت .

---

١) التحقيق ص ٢٢١ ، ٢٢٣

قال حاتم الطائي :

وَأَغفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادّخَـــارَه     وَأعرِضُ عَن شَتمِ اللئِيمِ تكرُّمَـــــا

أي لادخاره وللتكرم ، فلما حذف اللام منه نصبه بالفعل الذى قبله[1] )

قلت : المفعول له مصدر لعلة وقوع الفعل قبله ، وسبب فى إيجاده وهو فى الحقيقة جواب : "لِمَ" وذلك لأن القائل إذا قال : جئتك كأنه قيل له : لم جئت ؟ فقال : لطمع فى برك ، فحذفت اللام فأفضى الفعل إلى مابعـــده فنصبـــــــــــه .

وقد يكون هذا المصدر معرفة ونكرة خلافا لأبى عمر ، فإنه لم يجز فيه إلا النكرة ، وقوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ حجة عليه ، وكذلك بيت حاتم :

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخَـــارَه ....

حجـــة عليـــه .

فإن قال : أكثر مافى هذا أن المصدر مضاف والإضافة قد يجوز أن تكون فى تقدير الانفصال كما هو فى اسم الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[2] وقوله : ﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[3] وقوله : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[4]

فالجواب : أنَّ هذا فى اسم الفاعل جائز ولايجوز فى المصـــدر .

---

١) مابين القوسين (  ) من متن اللمع

٢) الفاتحة الآية ٣

٣) الأحقاف الآية ٢٤

٤) الحج الآية ٩

لأن اسم الفاعل يجرى على الفعل ويشبهه فى حركاته وسكناته ، فالإضافة فيه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فى تقدير الانفصال فأما المصدر وإن كان يعمل بشبه الفعل فإنّه اسم غير جار على الفعل لافى حركاته ولافى سكناته ، ثم هذا الكلام لايصح من أبى عمر لأنه جاء :

فَلَيْتَ لِى بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا   شَدُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

فنصب الإغارة ، لأنه مفعول له ، وهو معرفة .

ولايكون منصوبا بشدوا ، لأنّ شدوا لازم ومعناه : وثبوا كقوله :

وَأنْذِرْ إنْ لَقَيتَ بِأنْ أشَدَّا .   فافهم .

والمفعول له وإن كان مصدرا فإنّه لايجوز أن يقوم مقام الفاعل كما جاز ذلك فى سائر المصادر .

لاتقول : جئ ابتغاء الخير كما تقول : سير عليه سيرٌ شديدٌ ، والأخفش يجيز ذلك وليس بالسهل لقلة تصرف هذا الباب .

فلا يجوز قياسه على سائر المصادر ولا على الظروف ، لأنّ الظروف قد اتسع فيها وأجيز فيها مالايجوز فى الأسماء الصرفية ، ألاترى أنّه فصل بها بين العامل والمعمول فى نحو قولهم : كان فيك زيد راغبا ، وإنّ فى الدار زيداً ، وقالوا : كل يوم لك ثوب .(١) ))

---

١) شرح اللمع لأصفهانى ص ٤٧٦ ، ٤٧٨

التعليــــق

١) انفرد الأصفهانى بذكر متن اللمع فى هذا الباب،

٢) صرح ابن برهان باشتراط كونه مصدرا ثم قال :

« وينبغى أن يكون العامل فيه فعلا من غير لفظه- - - - - -

وينبغى أن يكون باللام نحو جئت لإكرامك.»

أما الواسطى فقد صرح باحتياجه إلى أربعة شرائط وهى :

أن يكون مصدرا ، وأن يكون فعله من غير لفظه ،

وأن يكون عذرا لوقوع الفعل ، وأن يكون جوابا لمن سالك لم فعلت؟

وأما الأصفهانى فقد أورد متن اللمع وهو متضمن للشروط ثم شرحه وفصلـــه ،

٣) علل ابن برهان لاشتراط كونه مصدرا ، وكون العامل فيه من غير لفظـه

ولم يعلل الآخران لذلك.

٤) ذكر ابن برهان أنّه يجوز أن يحذف المصدر ويقام ما أضيف إليه مقامه

واستشهد على ذلك ببيت من الشعر ،

وقد قاده الحديث عن هذا البيت إلى الخروج عن الموضوع والدخول فى الحديث

عن مكارم الأخلاق فذكر أبياتا وآيات وحديثا تدل على مكارم الاخلاق وتحـــث

عليهـــا .

أما الشارحان الآخرآن فلم يتحدثا عن حذف ذلك المصدر .

٥) انفرد ابن برهان بذكر جواز قيام الباء ومِنْ مقام اللام ، وذكر أيضـــا

أن معنى كى هو الغرض وقد ترد بذلك المعنى (( حتى ، والكاف ، وعل ، وجنر ))

وذكر أيضا توجيها من الخليل وسيبويه لقوله تعالى ﴿ وَيْكَأَنَّهُ ﴾

-

٦) تحدث الثلاثة عن حكم تعريفه فقال ابن برهان :

(( ولافرق بين تنكير المصدر وتعريفه ))

وقال الواسطي :

(( ويكون معرفة ))

أما الأصفهاني فقد بسط القول في ذلك وذكر أنّ أبا عمر يمنع تعريفه وقد رد الأصفهاني هذا القول : وذكر بعض الاعتراضات ثم أجاب عنها ، وقد قاده ذلك إلى الحديث عن نوع الإضافة مع اسم الفاعل .

٧) صرح الواسطي والأصفهاني بمنع إقامة المفعول له مقام الفاعل وذكر كل منهما علة لم يذكرها الآخر .

وقال الأصفهاني إنّ الأخفش يجيز إقامته مقام الفاعل ، قال الأصفهاني :(( وليس ذلك بالسهل )) ثم أفاض في الموضوع .

وتطرق إلى التوسع الذي يجوز مع الظرف والمجرور .

## المبحث العاشر مآخذ وملاحظات

لقد سبق أن بينا المكانة العالية والدرجة الرفيعة التى تبوأها الشارح وأوضحنا أن كتابه هذا هو أعظم شاهد على ذلك لما اشتمل عليه من المباحث النحوية والصرفية وماتضمنه من أقوال كبار النحاة وآرائهم .

ولكننى من خلال مصاحبتى له فى هذه الحقبة الطويلة تنبهت إلى بعض الأمور الطفيفة التى يمكن أخذها عليه، ولم يكن ذلك ليحط من قدر الشارح ولا ليقلل من قيمة الكتاب، فالعمل الانسانى مهما بلغ من الجودة والاتقان محل نقص كالانسان نفسه ، فالكمال المطلق لله العلى القدير وحده .

وإليكم تلك المآخذ والملاحظات :

١) قال بضعف قراءة النصب فى قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونَ ﴾ وهى قراءة سبعية متواتره قرأ بها ابن عامر كما صرح بذلك هو نفسه (١) وكذلك قرأ بها الكسائى من السبعة (٢) . ولعل ذلك حصل منه سهوا .

٢) نسب إلى سيبويه القول بإثبات ياء المنقوص عند مناداته . فقال :

(( واختلفوا فى قاض ونحوه إذا نودى فسيبويه يثبت الياء، لأنه لاتنوين فيه فضارع مافيه اللام .

---

١) انظر التحقيق ص ٤٨٣ ، ٤٨٤

٢) انظر حجة القراءات ص ٦٠٣ والنشر ٢ : ٢١٢

وأما يونس فيحذف الياء قال : لأن النداء باب حذف وتغيير فحذفت الياء كما حذفت التنوين[١] )) .

ونسبة هذا الرأى إلى سيبويه خاطئة فصاحب هذا الرأى هو الخليل وليس سيبويه كما صرح بذلك سيبويه فى كتابه إذ يقول :

(( وسألت الخليل عن القاضى فى النداء فقال : اختار ياقاضى كما اختار هذا القاضى[٢] )) .

أما سيبويه فيرجح حذف الياء الذى هو اختيار يونس، قال فى الكتاب أيضا :

(( وأما يونس فقال : ياقاضٍ وقول يونس أقوى ؛ لأنه كما كان من كلامهم أن يحذفوا فى غير النداء كانوا فى النداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون : ياحارِ وياصاحِ وياغلامُ أقبل ))[٣] .

٣) تحدث عن ألف الاثنين وواو الجمع المتصلتين بالفعل فقال :

(( والألف فى تضربان والواو فى تضربون هما الفاعلتان بلا خلاف ))[٤] .

ونفى الخلاف فى هذه المسألة غير صحيح فقد خالف فيها أحد أبرز أئمة النحو وهو المازنى فقال إنهما حرفان يدلان على التثنية والجمع والفاعل ضمير مستتر[٥] .

---

١) التحقيق ص ٥٣

٢) انظر الكتاب ٤ : ١٨٤

٣) انظر الكتاب ٤ : ١٨٤

٤) التحقيق ص ٤٥٧

٥) نسب له القول بذلك العلوى فى شرحه للمع ق ١٥٩ ، وابن جمعه فى شرحه لألفية ابن معط ١ : ٣٦١ والدمامينى فى تعليق الفرائد ص١ : ١٦٠

٤) نسب لأبى على القول بأنّ ألف الوصل زيدت متحركة فقال :
(( فأبو على يذهب إلى أنّها زيدت متحركة قال : لأنها لو زيدت ساكنـــة لاحتاجت إلى متحرك يتوصل به إليها فكان يتسلسل فزادوها متحركة بالكسر لذلك [(١)] ،

ومانسب لأبى على لم أعثر عليه فى كتبه التى تحت يدى ، وقد نسب له فـى كتب النحو خلاف ذلك وهو القول بأنّها زيدت ساكنة [(٢)] .
٥) عطف بأم بعد هل فى موضعين من الشرح [(٣)] .
والواجب عليه أن يعطف بأو لأنّ (( أم )) لايعطف بها إلا بعد همزة التسوية أو الهمزة النائبة عن لفظ (( أى )) كما قال ابن مالك فى ألفيته :

وأم بها اعطف إثر همز التسويـة أو همزة عن لفظ أى مغنيــــة

٦) ذكر أنّ المصدر الميمى واسم الزمان والمكان من المثال يكون بفتح العين فى المصدر وبكسرها فى اسم الزمان والمكان [(٤)]
وماذكره ليس على إطلاقه فقد ذكر الصرفيون إنّ المثال الواوى يكون منـــه المصدر الميمى واسم الزمان والمكان على (( مَفْعِل )) بالكسر ومثلوا لذلك بالمَوْعِد مكسور العين فى الثلاثة قال سيبويه فى الكتاب :
(( هذا باب ماكان من هذا النحو من بَنَات الواو التى الواو فيهن فاء فكل شئ كان من هذا فَعَلَ فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مَفْعِل وذلك قولك للمكان :
المَوْعِد والمَوْضِع والمَوْرِد ، وفى المصدر المَوْجِدَة والمَوْعِدَة )) [(٥)]

---

١) التحقيق ص ٧١٣
٢) صرح بذلك المرادى فى شرحه للألفية ٥ : ٢٧٤ وخالد الازهرى فى التصريح ٢ : ٣٦٥
٣) انظر التحقيق ص ١٦٦ ، ١٧٠
٤) انظر التحقيق ٤٦٣
٥) الكتاب ٤ : ٩٢ وانظر أدب الكاتب ٥٥٤ ، وابن يعيش ٦ : ١٠٨ والتبصرة والتذكرة ٢ : ٧٧٩ وشرح الشافية للرضى ١ : ١٧٠ والمفتاح فى الصرف ٦٠

٧) قال وهو يتحدث عن إعراب قوله تعالى : ﴿ماهَذا بَشَرًا﴾ قال سيبويه : لايقرأ بالرفع إلا من جهل كيف هي في المصحف[١] ))

ومقولة سيبوية ليست هكذا فقد قال في كتابه :

(( ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ماهَذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف[٢] . ))

٨) ذكر أنّ الاسماء تبنى إذا وجد فيها أكثر من علتين[٣]،

وماقاله فيه نظر ، لأننا وجدنا بعض الاسماء فيه خمس علل ومع ذلك لم يقل أحد ببنائه نحو : ((أَذَرَ بيجان )) فيها العلمية ، والعجمة ، وزيادة الألف والنون والتأنيث المعنوى والتركيب،

فلو كان وجود أكثر من علة من موجبات البناء لكانت هذه الكلمة مبنية .

وأعود فاكرر أنّ هذه المآخذ قليله وسهلة ولاتخفض من قدر الشارح ولاتنقص من قيمة الشرح . والله اعلـــم ...

---

١) التحقيق ص ١٥٣

٢) الكتاب ١ : ٥٩

٣) انظر التحقيق ص ٥٧٢ ، ٥٧٦

# وصف النسخ

## وصـــف المخطوطـــات

لقد اعتمدت فى تحقيقى لهذا الشرح على ثلاث نسخ منه مخطوطة وهى :

### ١) نسخة دار الكتب المصريـــة

توجد هذه النسخه فى المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية بالقاهـرة تحت رقم ٥٧٦ نحو تيمور وتقع فى ١٢٥ ورقة، وفى الورقة سبعة عشر سطـــرا، وفى السطر حوالى ثمانـي عشرة كلمة ، وهى مشتملة على الشرح كاملا ، وقـد محى العنوان من غلافها واعيدت كتابته بخط مغاير للقلم الذى كتب به الشرح. والعنوان المكتوب عليها هو : (( شرح اللمع فى النحو تأليف الشيخ الأستاذ أبى نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطى النحوى الضرير توفى .. بمصر)) وهى مكتوبة بخط نسخ جيد وواضح ومشكولة ومقابلة ، وقد كتبت فى حواشيهـــا بعض التصويبات كذلك كتب فى نهاية أغلب أبوابها كلمة (( بلغ ))
وقد أثبت فى نهايتها تاريخ نسخها وهو شهر ذى القعدة من سنة أربـــع وثمانين وخمسمائة ، ولم يثبت عليها اسم الناسخ.
وفى الورقة الأخيرة منها إجازة كتبها يحى بن على الخطيب التبريـــزى لأحد تلامذته ونصهـــا :
(( قرأ على الشيخ الرئيس أبو المعالى احمد بن الحسن بن على ابـــن أبى عيسى بلغه الله محابه هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة فهم ومعرفة وتبين ، وكتب يحى بن على الخطيب التبريزى حامدا الله ومصليا على رسولـه محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربعمائة فى شهر رمضان منهـــا )).
وقد دفعت هذه الاجازة الدكتور حسين محمد محمد شرف إلى القول بأن هـذا الشرح للتبريـــزى وليس للواسطى. وقد بينت عدم صحة قوله عند حديثـــى عن شروح اللمـــــع.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلا ورمزت لها ب (أ) وجعلت عنوانها هو عنوان الرسالة.
والذى دفعنى إلى اختيارها أصلا عدة أمور منها :

١) كمالها وقلة السقط منها .
٢) كونها مشكولة ومقابلة .
٣) قدم تاريخ نسخها فزمن كتابتها ليس بعيدا من تاريخ وفاة الشارح الذى توفى فى القرن الخامسة وهى مكتوبة فى القرن السادس.
٤) وجود تلك الإجازة بها فكونها قرئت على هذا الإمام الجليل يوثقهـــا ويرفع من قيمتها ويعلى من شأنهـــا .

٢) نسخة جوتـــــا :

توجد هذه النسخة فى مكتبة جوتا بالمانيا تحت رقم ٢١٠ ومنها ميكـرو فلم فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى.
وعدد أوراقها ١٣٨ ورقة فى كل ورقة ١٥ خمسة عشر سطرا وفى كل سطـر ١٤ أربعة عشر كلمة ، وهى مكتوبة بخط نسخ عادى وقد وقع فيها سقـط فى الأول منها والوسط، وحصل تقديم بعض أوراقها الأولى على بعض.
فقد سقطت الورقة الثالثة والثامنة وقرابة نصف الثانية عشره ، هذا مـن أولها ، أما وسطها فقد حصل فيه سقط كبير شمل عدة أبواب من المنصوبات وهى : باب المصدر وباب المفعول به ، وباب ظرف الزمان ، وباب ظرف المكان وباب المفعول له ، وقد اشرت إلى ذلك فى مكانه من التحقيق .
وبعض أوراقها حصل بها طمس.
أما عنوانها فهو: كتاب شرح اللمع شرحه الشيخ الامام العالم أبو نصـر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى رحمه اللـــه .
وفى ورقة الغلاف كتابات أخرى مطموسة لم استطع قراءتهـــا .

أما الورقة الاخيرة فقد كتب عليها مايلى :

تم شرح أبى نصر رحمه الله كتبه على بن محمد نسختها من نسخة ذكر كاتبها أنه نسخها من نسخة قرأها الرئيس هبة الله بن محمد بن على ابن السراج على الشيخ الامام أبى منصور بن الجواليقى رحمه الله [ت ٥٤٠ هـ]

وكان تاريخه لواحد وعشرين وخمسمائة .

ولم أتمكن من التعرف على الناسخ لأن اسمه واسم والده من الاسماء الشائعة التى لايتميز بها أحد دون أحد .

وقد رمزت لها ب (( ب )) .

٣) نسخة برلين

وهى موجودة فى مكتبة برلين بالمانيا الغربية برقم ٥٩٦ ومنها ميكروفلم فى مركز البحث العلمى .

وقد كتب على غلافها : شرح لمع ابن جنى فى علم البلاغة تأليف الشيخ الأديب الشاعر أبى منصور اسعد بن نصر ابن اسعد العبرتى وهو بخطه رحمه الله تعالى.

وكتب فى نهاية الكتاب مايلى :

(( تم الكتاب بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين علقه الاسعد بن نصر بن اسعد ابن العرتى بخطه . ))

وفى الورقة الأخيرة كتبت ترجمة اسعد بن نصر ، وقد بينت عند حديثى عن شروح اللمع خطأ نسبة هذه النسخة لاسعد بن نصر العبرتى وأثبت أنها نسخة من شرح اللمع لأبى نصر الواسطى وذكرت أدلة ذلك.(١)

وهى مكتوبة بخط نسخ جيد ومشكولة ومقابلة وتقع في ١٤٠ أربعين ومائة ورقة فى كل ورقة ١٥ خمسة عشر سطرا وفى كل سطر ما بين ١٥ و ١٧ كلمة وقد رمزت لها ب (( ج )) .

وسنرفق مع هذا الوصف صورا لبعض أوراق النسخ الثلاثة .

---

١) انظر الدراسة ص ٣٠

تحفة الحبيب [illegible]
[illegible] القصور [illegible]
الواسطي البصري [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والعرب [illegible] وأما [illegible]

[illegible] واما [illegible]

[illegible] والآخر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لحذف الحروف ولا تمال الأسماء المبنية لا تقول إذا [illegible]

[illegible] لوا متى فأما ما قد جعلناه [illegible] الأسماء [illegible]

أسماء غير [illegible] والحجاج والعجاج وأما [illegible]

[illegible] الحجاج [illegible] الناس [illegible]

[illegible]

تم الكتاب [illegible]

والصلوة على النبي المصطفى وآله والسلام

اتفق الفراغ من نسخه

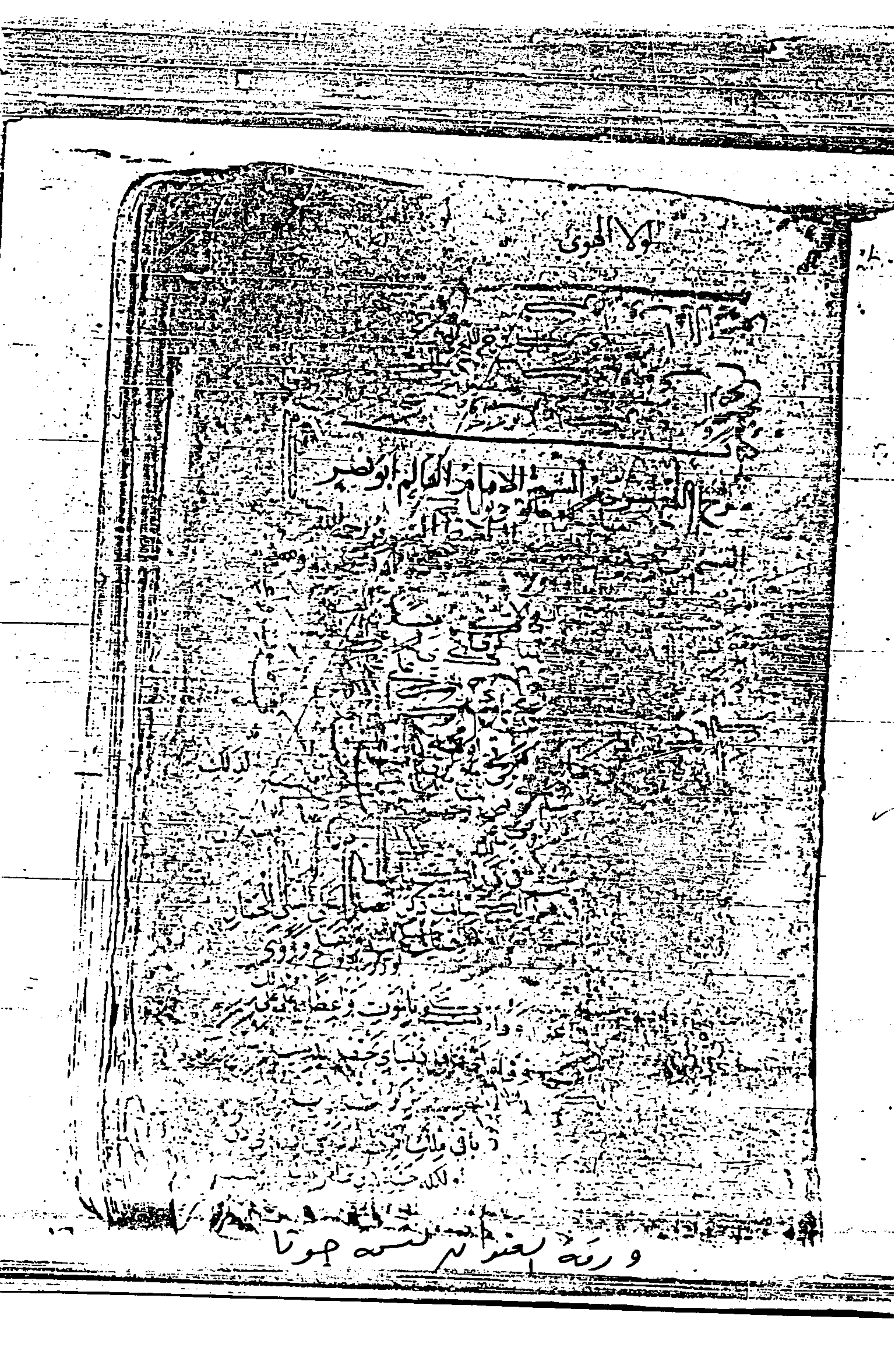
في ذي القعدة سنه اربع وثلثين وخمس مايه

[illegible]

[illegible]

[illegible] الخطيب [illegible]

[illegible] سنه سبع وعشرين وسبع مايه [illegible]

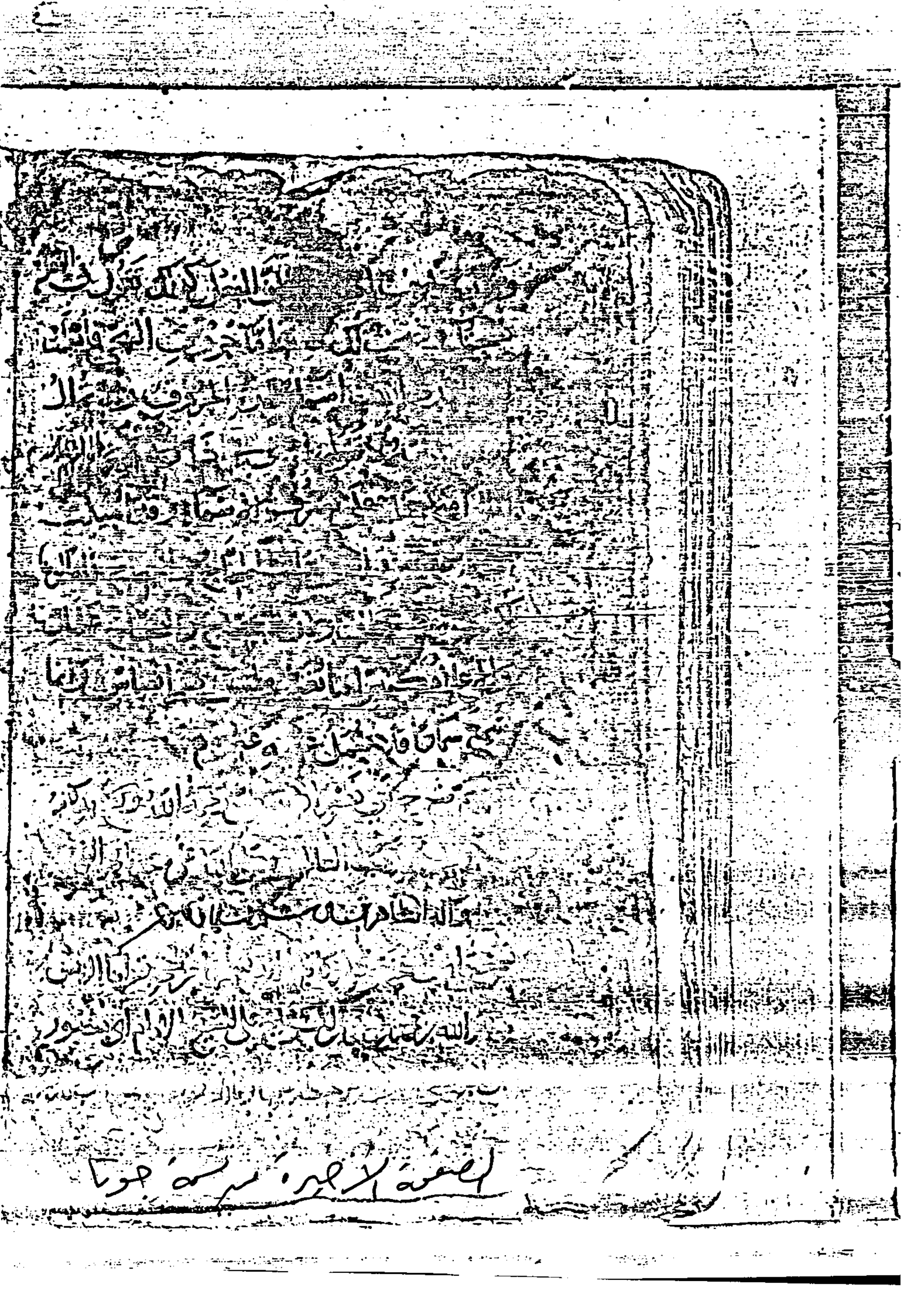

لولا القوى
الشيخ الإمام العالم أبو نصر
ورقة العنوان لنسخة جوتا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو الفتح عثمن بن جني رحمه الله الكلام كله ثلثة اضرب

اعلم ان الكلام كله عربيه وعجميه لا تخلو من ان يكون اسما او
فعلا او حرفا وانما كان ذلك لانهم راوا اشيا يخبر به ويخبر عنه
فسموه اسما وهو من سما يسمو لانه قد زاد على غيره بان اخبر
به وخبر عنه وراوا شيا اخبر به ولا يخبر عنه فسموه فعلا
وانما سموه فعلا لانه ماخوذ من المصدر والعرب تسمي المصدر
فعلا وراوا شيا لا يخبر به ولا يخبر عنه وانما تعلق هذين فسموه
حرفا ه فاما الاسم فلا حد له عند سيبويه وله علامات
يعرف بها منها دخول الالف واللام وحروف الجر والتنوين
والاضافه وقد حده ابن السراج فقال هو لفظ يدل على
معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل كيف اسم
من وجهين احدهما ما حكاه قطرب في كتاب نوادر اللغه
انظر الى كيف تصنع فادخل عليها حرف الجر والوجه الثاني
سمي حلبل التحليل وهو الجيد لانه لا يخلو ان يكون اسما

الصفحة الأولى من نسخة جوتا



الصفحة الأخيرة من نسخة جوتا

# شرح لمع ابن جني في علم العربية

تأليف الشيخ الأديب الشاعر

أبي منصور اسعد بن نصر

ابن اسعد العرتي

وهو بخطه

رحمه الله

تعالى

[illegible] وأجروه [illegible]

[illegible] أجروه [illegible] ونحوه من الجوار كما [illegible]

[illegible]

الله تحسبونها [illegible] المعنى [illegible]

تعدى تارة بنفسها وتارة بحرف [illegible]

من الفعل [illegible] وأما أجروه [illegible]

قد صارت أشباهًا لهذه الأشياء ولا [illegible]

لا تقول إذا ولا كذا إلا أنهم [illegible]

تصرف الأسماء وقد أميلت أسماء على [illegible]

الحجاج والعجاج فأما [illegible] لكثرة [illegible]

والعجاج علمان والأعلام تغير كثيرًا [illegible]

يسمع سماعًا فلا تحملها [illegible] تم الباب [illegible]

وصلى الله على سيدنا محمد [illegible] علقه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

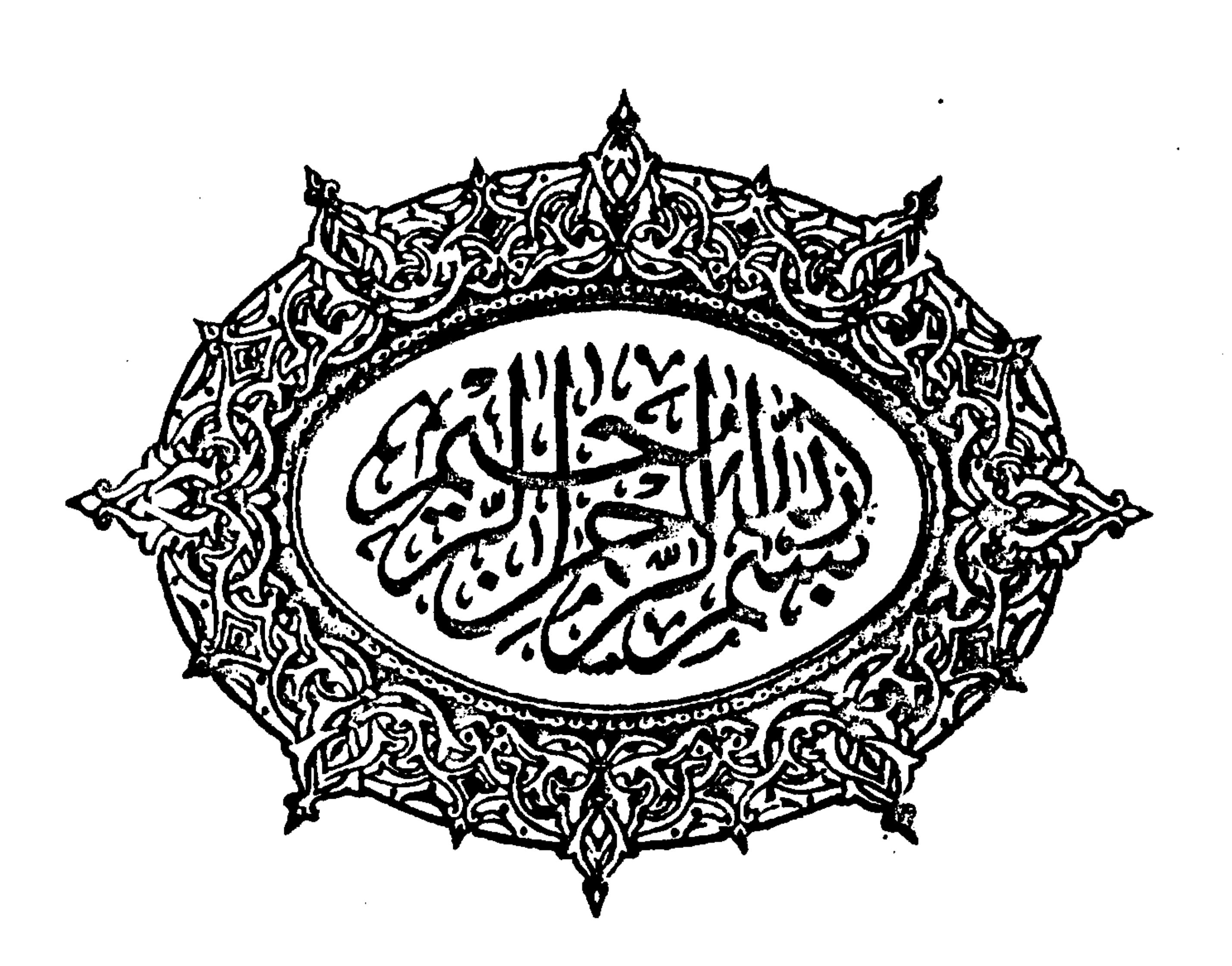
بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن

قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله الكلام كله
ثلاثة أضرب الباب قال المفسر اعلم أن الكلام
عربيه وعجميه لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا وإنما
كان كذا لأنهم رأوا شيئا يخبر به ويخبر عنه فسموه اسما
وهو من سما يسمو لأنه زاد على غيره بأن يخبر به ويخبر عنه
ورأوا شيئا يخبر به ولا يخبر عنه فسموه فعلا لأنه مأخوذ
من المصدر والعرب قد تسمي المصدر فعلا ورأوا شيئا لا يخبر
به ولا يخبر عنه وإنما يعلق هذا بذا فسموه حرفا فأما الاسم
فلا حد له عند سيبويه وله علامات يعرف بها منها دخول
الألف واللام وحروف الجر والتنوين ونحو ذلك عليه وقد
حده ابن السراج فقال هو لفظ يدل على معنى في نفسه غير
مقترن بزمان محصل ... كتبه [illegible] وجهز [illegible]
[illegible] سواد الليل [illegible]
[illegible] الحر [illegible]

وذلك

# القسم الثاني

# التحقيق


بسم الله الرحمن الرحيم

/١ب/

/ بسم الله الرحمن الرحيم

[ الكلام(١) ]

قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله :

( الكلام كله ثلاثة أضرب(٢) (( اسم وفعل وحرف جاء لمعنى(٣) )) )

قال المفسر(٤): اعلم أن(٥) الكلام (( كله(٦) : عربيه وعجميه لايخلو من أن يكون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا .

وإنما كان كذلك(٧)، لأنهم رأوا شيئا يخبر به ويخبر عنه فسموه اسما ، وهو من سما يسمو ، لأنه "قد"(٨) زاد على غيره بأن يخبر به ويخبر عنه(٩)

---

١) العنوان زدناه للتوضيح .

٢) في أ (( ثلاثة أشياء )) والمثبت هو مافي بقية النسخ ومتن اللمع

٣) مابين الاقواس (( ساقط من ب وج .

٤) قوله (( قال المفسر )) ساقط من ب

٥) قوله : اعلم أن ، ساقط من ب

٦) كلمة (( كله )) ساقة من ب // ٧- في ب "كذا"

وفي تعريف الكلام يقول ابن برهان :

(( اسم المفيد من الكلام في عرف سيبويه : الكلام ، وماكان جزءا له إما اسما ، وإما فعلا ، وإما حرفا ، فله اسمان : أحدهما كلمة والآخر قول (( شرح اللمع ق (٢) وقال العلوي : (( اعلم أن الكلام مصدر تكلمت تكليما وكلاما كما تقول : سلمت تسليما وسلاما ، والكلام عند النحويين : ما كان مفيدا ، فاذا تعرى من الفائدة لم يكن عندهم كلاما (( شرح اللمع ق (٣) . // ٨- قوله "قد" ساقط من ب

٩) اختلف النحاة في المصدر الذي اشتق منه الاسم فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو بمعنى العلو .

قال أبو البركات العلوي : (( وسموه اسما من السمو ، واشتقاقه من سما يسمو إذا علا ، فالاسم في المعنى يعلو على المسمى، ويدل عليه ، ألاترى أنهم يقولون : وقع هذا الشيء تحت هذا الاسم .

= =

ورأوا شيئا يخبر به ولايخبر عنه ، فسموه فعلا ، (( وإنّما سموه فعلا))[١] لأنّه مأخوذ من المصدر ، والعربّ تسمى[٢] المصدر فعلا[٣] ،
ورأوا شيئا لايخبر به ولا يخبر عنه ، وإنّما يعلق (( هذا[٤] بهذا فسموه حرفا[٥] ،

---

== قال شيخنا : رحمه الله ـ: واشتقاق الاسم من السمو في المعنى غير ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق ، وذلك أن السمو هو العلو والارتفاع ، والاسم لايجتمع معناه مع هذا المعنى ، إذ ليس في حده مايدل على ذلك ولكن إذا انعمت النظر وانصفت نفسك تبين لك معناه في الاسم ، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولا خاملا لايذكر ولا يعرف فيكون الاسم فيه معنى السمو )) شرح اللمع ق ـ ٢ ـ
ونهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم بمعنى العلامة ، انظر في هذا الخلاف : اشتقاق اسماء الله للزجاجي ص ٢٥٥ والصحاح ((سمو )) والانصاف ١:٦ والتبيين ٣٢ ، وابن يعيش ١: ٣٢ ، والرضى ٢ : ٢٥٨ ، والفوائد الضيائيه ١ :١٧٣

١) مابين الاقواس (( )) ساقط من جـ
٢) في جـ (( قد تسمى ))
٣) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص٤٤ ، وشرح الكافيه للرضى ١ : ٧٠٦
٤) في جـ (( يعلق هذا بذا ))
٥) الحرف في اللغة يطلق على طرف الشيء وآخره
قال أبو البركات الكوفي (( وسمي حرفا لكونه أخيرا ؛ لان حرف الشيء آخره ، ومنه حرف الجبل وحرف الرغيف .
وقيل : إنّهم سموه حرفا لدقته وقلة حروفه ، ولهذا قالوا للناقة الضامرة : حرف لدقتها وهزا لها )) شرح اللمع ق ((٢))
وانظر الفوائد الضيائيه ١ : ١٧٢ واسرار العربيه ٦

[ الاســـــم ]

فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه[١] وله علامات يعرف بها ، منها : دخـــول الألف واللام ، وحرف الجر والتنوين والإضافة[٢] ونحو ذلك عليه ))[٣]
وقد حده ابن السراج[٤] فقال :ـ
(( هو لفظ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل[٥] ))

---

١) لم يحد سيبويه الاسم وإنما مثل له فقال :
(( فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط )) الكتاب ١ : ١٢
قال الزجاجى فى الايضاح (( فقال اصحابه : ترك تحديده ظنا منه أنـــه غير مشكل وحد الفعل ، لأنه عنده أصعب من الاسم (( الايضاح فى علل النحـــو ص ٤٩
٢) كلمة (( والاضافة )) ساقطة من و ج
٣) قوله : (( ونحو ذلك عليه )) ساقط من (( ب ))
٤) هو محمد بن السرى السراج ، أخذ النحو عن المبرد وانتهت إليه رياسة النحو بعده ، تتلمذ عليه خلق كثير ، منهم ، الزجاجى والسيرافى ، والفارسى والرمانى توفى سنة ٣١٦ هـ انظر فى ترجمته اخبار النحويين البصريين للسيرافى ص١١٤ وطبقات الزبيدى ص١٢٢ ، ونزهة الألباء ص١٨٦ ، ومعجـــم الادباء ١٨ : ١٩٧ وانباه الرواة ٣ : ١٤٥
٥) هذا الكلام مزيج مما حد به ابن السراج الاسم وما شرح به ذلك الحـــد ، ففى الأصول ١ : ٣٧ (( الاسم ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص ،
وقال أيضا وهو يشرح حده للاسم (( وإنما قلت : ما دل على معنى مفـــرد لأفرق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان ))
وقال أيضا : (( وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهى فعل )) وقد اعتـــرض الزجاجى على ما حد به ابن السراج الاسم وقال إنه غير صحيح فقال فـــى الايضاح فى علل النحو ص٥٠ :
(( وهذا أيضا حد غير صحيح ، لان قوله : (( الاسم ما دل على معنـــى )) يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعانى على معنى واحد اسما ، ====

(( كيف )) اسم من وجهين :ـ
أحدهما : ماحكاه قطرب[1] فى كتاب شواذ اللغة[2]؛
((انظر إلى كيف يصنع[3])) فأولا ها حرف الجر .

---

=== نحو أن ، ولم ، وما أشبه ذلك . وليس قوله : ( وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص )) بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الالزام ؛ لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذى دل على الاسم واقعا على غير شخص فحروف المعانى داخلة معه . وهذا لازم له ))
وقد حد الاسم كثير من النحاة بحدود مختلفة الألفاظ متفقة فى بعض المعانى من ذلك حد المبرد له إذ يقول : (( أما الاسماء فما كان واقعا على معنى نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ،
وتعتبر الاسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم ( المقتضب ١ : ٣ وحده الأخفش فقال (( الاسم ماجاز لك أن تدخله حرف الجر ، أو تجعله فاعلا ، أو مفعولا نحو زيد وحائط وحمار) شرح اللمع لأبي البركات ق (٤)
وانظر فى حده أيضا الايضاح فى علل النحو ص ٤٩ ، والمقتصد ١ : ٦٩ ، والصاحبى ٤٩ ، والاشباه والنظائر ٤ : ١٣٧

١) هو محمد بن المستنير المعروف بقطرب مولى مسلم بن زياد كان إماما فى اللغة حافظا لها كثير النوادر . وهو تلميذ سيبويه توفى سنة ٢٠٦ انظر فى ترجمته طبقات النحاة للزبيدى ص ٩٩ ، ومراتب النحويين ١٠٩ وبغية الوعاة ١ : ٢٤٢ وانباه الرواة ٣: ٢١٩

٢) لم أجد اسم هذا الكتاب بين الكتب المنسوبة لقطرب مالم يكن هو المسمى بالنوادر .

٣) هذا المثال أورده الزمخشرى فى المفصل ونسبه إلى قطرب . وكيف تأتى على نوعين ١ـ تأتى اسم شرط فتقتضى فعلين متفقين فى اللفظ والمعنى ، غير مجزومين عند جمهور البصريين وأجاز الكوفيون وقطرب من البصريين مخالفة جوابها لشرطها وجزم الفعلين بها ، واشترط بعض النحاة لذلك سبقها بما . النوع الآخر : كيف الاستفهامية وهى الغالبة والكثيرة ، وفيها لغة أخرى وهى : (( كى )) انظر المفصل ١٧٥ وابن يعيش ٤: ١٠٩ والقاموس (( الكيف)) ومغنى اللبيب ١ : ٢٢٤ والتبيين ١٢٩ .

والوجه الثانى يسمى[1] : دليل التحليل[2] ، وهو الجيد، (( وذلك ))[3] لأنـه لايخلو أن تكون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا ، فلا تكون فعلا ، لأنها[4] ليست على أوزان الفعل ، ولأن فعلا لايلى فعلا ، وأنت تقول : كيف تصنع[5].
ولاتكون حرفا ، لأن الحرف مع الاسم لايفيد إلا فى النداء وأنت تقول :كيف زيد؟ فتفيد ، فبقى أن تكون اسما .

---

١) فى ج (( الدليل الثانى ))
٢) ذكر ابن برهان هذا الدليل فقال:(كيف اسم ، لأنك تقول : كيف زيـد؟ فيكون ذلك كلاما تاما ، وقد صح أنّ زيدا اسم ، فبقى الكلام فى ( كيف) فلو كانت حرف معنى كانت الجملة نداء وليست نداء ، ولو كانت فعلا انبغى أن يحسن قبلها ( قد )) أو السين أو سوف ، أو يكون امـرا أو نهيا ، وليس الأمر فيها كذلك ، فبقى أن تكون اسما ، لأن الاسم هو الأصل ، والفعل هو الفرع فردوها إلى الأصل )) شرح اللمع ق (٢)
٣) قوله : (( وذلك )) ساقط من أ ـ و ب .
٤) فى أ (( لأنه ليس ))
٥) فى ج زيادة (( فتفيد ))

( إذا[١] ، وإذ[٢] ) اسمان ؛ لإضافتهما إلى الجمل ، وأنَّ معناهما : زمن كذا ،
(( أيّان[٣] ، بمعنى : متى )

قال الله تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾[٤] .

---

١) قال ابن برهان في شرحه للمع ص٥ (( إذا اسم ؛ لأنك تقول : الرحيل إذا قدم زيد )) فيكون الرحيل مبتدأ ومابعده خبر عنه، ففي الخبر ضمير (( الرحيل )) مستكن يرجع إلى المبتدأ ، وقد تضمن ذلك الضمير (( إذا )) فلا يصح أن يكون (( إذا )) حرف معنى بمنزلة (( مِنْ )) في قولك : زيد من بني تميم )) ؛ لأن حرف الجر لايتحمل الضمير إلا وهو جار ،وإذا يليها الفعل ، وحروف الجر لايليها الفعل ، ولاتكون (( إذا )) فعلا لما ذكرناه ، ولأنَّ الفعل لايضاف إلى الفعل ، وإذا مضافة إلى الفعل بعدها بدلالة أنه مخصص زمان قدوم زيد من قدوم عمرو ، وطلوع الشمس من طلوع القمر ))

وإذا قسمان :ـ شرطية وهذه متفق على اسميتها ، وفجائية وهذه محل خلاف بين النحاة .

فالمبرد وابن السراج والزجاج وآخرون يرون أنها اسم، ظرف زمان أو مكان .

وذهب الكوفيون وابن مالك من البصريين إلى أنها حرف ، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة .

انظر المقتضب ٢ : ٥٤ ، والأضداد للأنباري ١١٨ ، وابن يعيش ٤: ٩٥ ـ والتسهيل ٩٤ ، ورصف المباني ١٤٩ والجنى الداني ٣٦٥ ، والمغني ١ : ٩٢، والهمع ١ : ٢٠٦ .

٢) في ج (( إذ وإذا ))

و (( إذ )) قريبة من (( إذا )) فهي مثلها في كونها تنقسم إلى قسمين قسم متفق على اسميته وقسم مختلف فيه ،

فالمتفق على اسميتها هي التي تكون ظرفا للزمان الماضي، أو المستقبل أمّا المختلف في اسميتها فهي التي تكون للتعليل أو المفاجأة ==

---

== أو الشرط عندما تقترن بـ (( ما ))
فهذه الأنواع محل خلاف بين النحاة ، فبعضهم يرى أنها حرف ، وبعضهم الآخر يرى أنها اسم ، ولكل فريق أدلة وحجج يضيق المقام عنها .
انظر سيبويه ٣ : ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ١١٩ ، ٤٦ : ٢٢٩ ، والمقتضب ٢ : ٥٤ وابن يعيش ٤ : ٩٥ ، وشواهد التوضيح : ٩ ، والتسهيل ٩٣ ، ورصف المباني ١٤٨ والجنى الداني ٢١٢ والمغني ١ :٨٤ .

٣) قال المبرد في المقتضب ١ : ٥٢ (( ومنها ((أَيَّانَ )) وأصله الثلاثة وان زادت حروفه ، ومعناه : متى ))
وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٤ : ١٠٦ (( وأما أَيَّانَ فظرف من ظروف الزمان مُبهم بمعنى ( متى )) والفرق بينها وبين ((متى )) أن (( متى )) لكثرة استعمالها صارت أظهر من أَيَّانَ في الزمان ،
ووجه آخر من الفرق أن (( متى )) يستعمل في كل زمان ، وأَيَّانَ لايستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره، وتعظيمه ))
وقال ابن مالك في التسهيل ص٢٣ (( ومتى وأَيَّانَ وهما ظرفا زمان ، وكسر همزة أَيَّانَ لُغَةُ سليم ، وقل مايجازى بها ، وتختص في الإستفهام بالمستقبل، بخلاف (( متى )) وربما استفهم بهما ، وانظر شفاء العليل ٣: ٩٥٢ ، والرضي ٢ : ١١٦ .

٤) من الآية ٤٢ من سورة النازعات .

[ الفعـــــــل[١] ]

وأما الفعل/ فحده : ما أخذ من مصدر ودل على زمان (٢) / ٢أ

ومن علاماته : حسن دخول ((قد ، والسين ، وسوف)) عليه ٠

وفعل الأمر لا تدخل عليه السين ولا قد[٣]

أمّا قد ، فلأنها تقربه من الحال[٤] ، وفعل الأمر مستقبل ( فلا يجتمعان )[٥]

وسوف والسين[٦] لايدخلانه أيضا[٧] ، لأنهما يختصان بالاستقبال[٨] وهذا مستقبل،

فلا يجمع بين علامتى استقبال فى فعل واحد ٠

---

١) هذا العنوان زدناه فى الحاشية للتوضيح ٠

٢) حد سيبويه الفعل فقال :(( وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع)) الكتاب١ :١٢ ٠

وحده الزجاجي فقال : (( الفعل على أوضاع النحويين : مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل )) الإيضاح فى علل النحو ص٥٢ وحده الثمانيني فقال (( الفعل ما أخبر به ولم يخبَر عنه ، وحدِّث به ولم يُحدَّث عنه ، وأسند ولم يُسند إليه (( شرح اللمع ص٧

وقد اعترض أبو البركات العلوى على حد ابن جني للفعل فقال :

(( إعلم أن هذا أيضا ليس بحد للفعل ، لأن فى الأفعال مالا يحسن قبله «قد» ولا يكون أمرا وذلك نحو: نعم وبئس،و((ليس)) على منهبه أيضا فعل ولايحسن قبلها (( قد )) ولا يكون منها أمر ، وكذلك التعجب نحو قولهم: أحسِنْ بزيد وأكرِم بعمرو ٠)) شرحه للمع ق٦

٣) فى ج (( لاتدخل عليه قد والسين"

٤) فى ب : اما قد فلا تدخل عليه ، لأنه يقربه إلى الحال وفعل الامر مستقبل)

وفى ج (( أما قد فلا تدخل عليه ، لانها تقرب إلى الحال ٠

٥) قوله (( فلا يجتمعان )) ساقط من (أ)

٦) فى ج ولا والسين وسوف ٠

٧) كلمة (( أيضا )) ساقطة من ج

٨) فى ج (( بالمستقبل ٠

نعم ، وبئس[١] ، وليس[٢] ، وفعل التعجب[٣] ، وعسى[٤] أفعال ؛ لاتصال الضمير المتصل بالأفعال بها ، كقولك : لَسْت ، ولَسْنَا ، ولَسْتُنَّ ،

---

١) نعم وبئس محل خلاف بين النحاة ، فالبصريون والكسائى من الكوفيين يرون أنهما فعلان لإنشاء المدح والذم ، وهما جامدان لايتصرفان .
أما الكوفيون فيرون أنهما اسمان ، ولكل من الفريقين أدلة مبسوطة فى أماكنها ، وليس هذا مقامها ، فسيأتى الحديث عنهما فى باب مستقل .
انظر فى هذا الخلاف وحجج كل فريق ورد الآخرين عليه الانصاف ١ : ٣١١ وشفاء الغليل فى إيضاح التسهيل ٢ : ٥٨٥

٢) خالف أبو على الفارسى فى فعلية (( ليس ، وقال إنها حرف انظر الحلبيات ٢١٠ ، ٢٢١ ، والمسائل المنثورة ٢٠٧ ، وانظر الرضى ٢ : ٢٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٨ ، والبسيط فى شرح الجمل ١ : ١٦٣ ونصف المبانى ٣٠٠ ، والجنى الدانى ٤٩٤ ، والتصريح ١ : ٤١ .

٣) اختلف النحاة فى (( أفعل التعجب )) فذهب معظم الكوفيين إلى أنها اسم ، ونهب البصريون والكسائى من الكوفين إلى القول بأنها فعل ، ولكل من الفريقين أدلته المذكورة فى مظانها . انظر أراء الفريقين وأدلتهما فى الأمالى الشجرية ٢ : ١٣١ والإنصاف ص١٢٥ وأسرار العربية ١١٣ ، والمقتضب ٤ : ١٧٣ ، ١٩٥ ، والأصول ١ : ٥٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٨٧ وشرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ١٧٤ ، وسيأتى الكلام عليهما فى باب مستقل . ص ٥٠٤

٤) اختلفت أراء النحاة حول (( عسى )) فذهب الجمهور إلى القول بفعلتيهما مطلقا ، واستدلوا على ذلك باتصالها بضمائر الرفع البارزة ، وبقبولها لتاء التأنيث الساكنة ،
ونهب ابن السراج من البصريين وثعلب وغيره من الكوفيين إلى أنها حرف فى جميع الأحوال وهي بمعنى (( لعل )) ٪
ونهب سيبوية إلى أنها تأتى حرفا وتأتى فعلا ، فتكون حرفا إذا اتصل بها ضمير نصب نحو : عساك .
وتكون فعلا جامدا دالا على الترجي فيما عدا ذلك . =

== وسيتكلم الشارح على (( عسى )) في باب مستقل انظر ص٤٢ وانظر في هذه الآراء أسرار العربية ١٢٦ ومغنى اللبيب ١٦٢ والجنى ٤٣٤ ، وأوضح المسالك ١ :٢٢١ ، والتصريح ١ :٤١٥ وانظر رأى سيبويه في الكتاب ٢ :١١ ، ٥٩٩

الحـــــــرف

( وأمّا الحرف فهو مالا[١] تحسن فيه علامات الاسم والفعل ويدل على معنى فـي غيره[٢] ))، ولايكون أحد جزأى الجملة نحو : هل زيد منطلق ؟ ، فهل لاتحسن فيها علامة الاسم والفعل ، وقد أفادت فيما بعدها الاستفهام بعد أن كانت الجملة خبرا ، (( وليست من المبتدأ ولا من الخبر[٣] فعلى هذا قيل :

(( الحرف معدود ، والفعل محدود ومابقي الاسم ))

(( كان سيبويه حد الفعل وعد الحروف ، وهى نيف وسبعون حرفا[٤] ، وجعل مابقى اسما ، فهو كالحد للاسم . ))[٥]

---

١) فى ج (( فأما الحرف فهو مالم ))

٢) نص كلام ابن جنى كما فى المتن المحقق هو (( والحرف مالم تحسـن فيه علامات الاسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى فى غيره نحو هـل وبل ، وقد ، لاتقول : من هل ولا قد هل ولا تأمر به . اللمع ٩١
حد سيبويه الحرف فقال : (( وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ))
وقال أيضا : (( وأما ماجاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف ... )) الكتاب ١ : ١٢
وقال ابن السراج (( والحروف مالا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا نحو : من وإلى )) الاصول ١ : ٣٧
وقال الزجاجي : (( الحرف مادل على معنى غى غيره )) الإيضاح فى علـل النحو ص٥٤ وقد ذكر النحويون للحرف حدودا كثيرة )) انظر بعضها فـى الايضاح فى علل النحو ص ٥٤ وابن يعيش ٢٠٨ ، والجنى الدانـى ٨٥ وشفاء الغليل ١ : ٩٧ .

٣) فى (( ب وج )) وليست من الابتداء والخبر )

٤) قال ابن الخباز فى شرحه لألفية ابن معط :(لايخلو الحرف من أن ـ ـ يكون آحاديا ، أو ثُنَائياً ، أو ثُلَاثِياً ، أو رُبَاعياً ، أو خُماسيا ، ==

= فالأحادى أربعة عشر حرفا ، يجمعها قولك : بكشف سألتمونيها، والثنائى ثلاثة وعشرون حرفا ، والثلاثى تسعة عشر حرفا ، والرباعى خمسة عشر حرفا ، والخماسى حرف واحد، وهو(( لكنَّ )) فهذه ثلاثة وسبعون حرفا ، المتفق عليه والمختلف فيه ) شرح الألفيه لابن الخباز ق ٦

وقال المرادى (( ذكر بعض النحويين أنَّ جملة حروف المعانى ثلاثة وسبعون حرفا ،وزاد غيره على ذلك حروفا أُخَر مختلفا فى حرفيتها أكثرها ، وذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا ، وقد وقفت على كلمات أُخَر مختلف فى حرفتيها ترتقى بها عدة الحروف على المائة .)) الجنى الدانى ٩٣

وقال المالقي (( اعلم أنَّ جملة الحروف فى هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفا ، منها : ثلاثة عشر مفردة ، واثنان وثمانون مركبة .)) رصف المبانى ٩٩

٥) مابين الاقواس (( )) ساقط من جـ

## (( بـــاب المعـــرب[1] والمبنـــى[2] ))

قال أبو الفتح : ( الكلام على ضربين[3] :ـ معرب ومبنـــى ،
فالمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع[4] فالمتمكن ما تغيير آخره لتغير العامل فيه[5] )

والاسماء على ثلاثة أضرب :ـ
(( أمكن ، وهو ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، و(( متمكن[6] )) وهو ما دخله
الرفع والنصب ، ولم يدخله جر ولاتنوين وهو الذى لاينصرف[7] ،

---

١) تعريف المعرب هو ماذكره ابن جنى هنا عند قولـــه :
(( فالمتمكن ماتغير آخره لتغير العامل فيه . ))
٢) المبنى : هو الذى لايتغير آخره بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه ))
٣) فى اللمع ص٩١ (( الكلام فى الاعراب والبناء على ضربين ))
٤) فى اللمع (( فالمعرب على ضربين أحدهما الاسم المتمكن ، والآخر الفعـــل المضارع ))
٥) فى ب وجـ (( لتغير العامل فى أوله ))
وفى هذا المبحث يقول الطوى فى شرحه للمع ق ٩ (( اعلم أن الاســـم المتمكن ماتغير آخره بتغير ماقبله من العوامل لفظا أو تقديرا فاللفظ نحو قولنا : هذا زيدٌ ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، ألا ترى إلى الـدال كيف تغيرت بالضم والفتح والكسر ، وأما التغير فى التقدير فنحـــو قولنا : هذه عصا ورأيت عصا ، ومررت بعصا ، فالالف فى حال الرفع عليها ضمة مقدرة وفى حال النصب عليها فتحة مقدرة وفى حال الجر عليهـــا كسرة مقدرة )) // ٦) هكذا فى جميع النسخ ولعلها " وغير أمكن "
٧) سيأتى الحديث عن موانع الصرف فى مبحث مستقل ص٥٤٧ .

وغير متمكن[1] : وهو المبنيات، ولا يخلو المبنى من أن يتضمن معنى الحرف نحو : ( أين ، وكيف )) تضمنا معنى ألف[2] الاستفهام، أو يقع موقع المبنى نحو :/((تراك[3])) وقع موقع (( اتبرك[4]،

---

١) فى أ وب (( وغير المتمكن ))
٢) فى ب حرف الاستفهام ،
٣) فى ب زيادة (( وحذار ))
٤) ذكر النحاة أن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف فى واحد من أربعة أمور ،
الاول : أن يشبهه فى الوضع وذلك بأن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين، ومن هذا القبيل جميع الضمائر المتصلة .
الثانى: أن يشبهه فى المعنى وذلك بأن يدل الاسم على معنى من المعانى التى من حقها أن تؤدى بالحروف كالاستفهام والشرط ونحوذلك، وهذا ماعناه الشارح بقوله : (( من أن يتضمن معنى الحرف ... الخ .
الثالث: أن يشبه الاسمُ الحرفَ فى نيابته عن الفعل مع عدم تأثره بالعوامل، ومن أمثلة هذا النوع اسماء الأفعال نحو شتّانَ وصَهْ وهيهات شتّانَ نائبة عن افترق وصه نائبة عن اسكت ، وهيهات نائبة عن بَعُدَ ، فهذه الأسماء قد أشبهت (( لعل" وليت" فى نيابتهما عن الأفعال وعدم تأثرهما بالعوامل ، لأن "لعل" نائبة عن (( أترجى )) وليت" نائبة عن (( اتمنى )) وهذا ماعناه الشارح بقوله: (( أو يقع موقع المبنى ))
الرابع : الشبه الافتقارى وهو أن يكون الاسم مفتقرا افتقارا متأصلا إلى جملة بعده كإذ وإذا ، وحيثُ والموصولات ، فهذه الاسماء أشبهت الحرف فى افتقارها إلى شيء بعدها يتمم معناها ، كما أنّ الحروف لايتم معناها إلا فيما بعدها . انظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :

| | |
|---|---|
| والاسم منه معرب ومبنى | لشبه من الحروف مدنى |
| كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا | والمعنوى فى متى وفى هنا |
| وكنيابة عن الفعل بلا | تأثر وكافتقار اصلا |

( والفعل المضارع) ... المشابه[1] للاسم[2] ((وهو[3] :( ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ) الياء : للغائب، والتاء : للمخاطب، وللغائبة ، والهمزة : للمتكلم، والنون : للواحد إذا كان معه غيره[4] ، وقد تكون للواحد إذا كان ملكا[5] .

---

١) في ج (( هو المشابه )) .

٢) للنحاة في شبه المضارع بالاسم آراء كثيرة ، فقال بعض البصريين : أشبهه في إبهامه وتخصيصه ،فهو يصلح للحال والاستقبال ، وينصرف إلى أحدهما بأمور مخصوصة كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ، ويتخصص بالتعريف، وقال آخرون : أشبهه في دخول لام الابتداء عليه إذا كان خبرا « لأنّ » ـ ولذلك لم تدخل على الأمر والماضي،وقال آخرون : أشبهه في جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .
وقال الكوفيون : إنّما أشبهه في كونه يصلح للمعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة من الحال والاستقبال ، والماضي ، نحو : يضرب الآن ، لن يضرب غدا ولم يضرب امس، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة .
انظر هذه الآراء في البسيط ١ : ٢٢٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩ والتصريح ٢ : ٢٢٩ ، الهمع ١ : ١٨ ، الأشموني ٣ : ٢٠٩

٣) من هنا بدأ السقط من ب .

٤) هذه الزوائد تسمى بأحرف المضارعة ، ويرى ابن جني أن سبب مجيئها في أول الفعل إنما هو اهتمام العرب بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ فهو يقول : (( ويدلك على تمكن المعنى وتقدمه عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به. فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ، إذ كنّ دلائل على الفاعلين من هم؟ ، وماهم ، وكم عدتهم )) ، الخصائص ٢٢٤ ـ ٢٢٥
وينسب إلى الكسائي القول بأن هذه الحروف هي الرافعة للمضارع ورد بأن جزء الشيء لايعمل فيه . انظر التصريح ٢٢٩:٢، والأشموني وحاشية الصبان ٣ : ٢٠٩

٥) أي: إذا كان "معظّماً" .

وإنّما خصّ المستقبل بهذه الأحرف ، لأنّ أولـــى ما زيد حروف المد واللين[١] :
الواو ، والياء ، والألف ، فالألف لاتمكن زيادتها لسكونها ، ولا يبتدأ بالساكـــن
فأبدلوا منها الهمزة ؛ لأنّها من مخرجها[٢] .
والواو لم تمكن زيادتها ؛ لأنّه ليس في كلامهم واو زيدت أولا ، فأبدلوا منهـــا
التاء ؛ لأنّها قد تبدل منها كثيرا ، نحو : تراث ، وتخمة[٣] والياء لم يعـرض
فيها شيء فزيدت فاحتاجوا إلى حرف آخر ، فزادوا النون ، لأنّها تشبه حروف المد[٤] ؛
لأنّ فيها غُنّة كما أنّ لتلك مدا ، ولأنّها تصحب حروف المد كثيرا[٥] في نحو : الزيدين[٦] .
وجميع الأفعال المضارعة معربة ، إلا أن تدخلها النون الخفيفة ، أو النون الشديدة
للتأكيد ، أو نون جماعة النساء ، فإنّه يبني[٧] نحو : لَيَقُومَنْ ، ولَيَقُومَنَّ وَيقُمْـــنَ ،
وأنما يبني مع هذه النونات لأنها زوائد في الفعل لمعنى ، فثقل وصـــار
آخر الفعل حشوا ، وحشو الكلمة لايستحق إعرابا كالفاء من جعفر ،

---

١) قال أبو البركات العلوي : (( فإن قال قائل : لم اختاروا هذه الحروف
للمضارعة دون سائر حروف الزيادة ؟ قيل له :
أولى الحروف بالزيادة في هذه الأفعال حروف المد واللين ، لانها أخذت منها
الحركات ، أو هي مأخوذة من الحركات على الاختلاف الواقع فيها )) شـــرح
اللمـــع ق ٩ .

٢) في المرجع السابق (( فأما الألف فلا سبيل إلى وقوعها أولا لسكونها ، ولا
يمكن النطق بالساكن فجعلوا مكانها أقرب الحروف منها وهي الهمزة ، ولأنّ
الهمزة تقع زائدة أولا كثيرا ، فأوقعوها موقع الألف ))

٣) قال الجوهري : (( والتراث أصل التاء فيه واو ))
وقال أيضا : (( والاسم التُّخَمَةُ بالتحريك )) الصحاح (( ورث )) و (( وخم ))
وقال العلوي : ( وأمّا الواو فإنها لاتقع زائدة أولا في حكم التصريـف
فابدل منها حرف تبدل منها كثيرا ، وهي التاء ، ألاترى أنّهم قالوا :
تُخَمَة (( والأصل فيها )) وخمة ؛ لأنه من الوخامة ، وقالوا : ـ تراث ، ـ
ـ والأصل (( وراث )) ؛ لأنه من ورث ، وقالوا : اتعد ، وهو افتعل من الوعد ،
شرح اللمع ق ٩ ـ ١٠ .

---

٤) في ج حروف المد واللين
٥) كلمة (( كثيرا )) ساقطة من ج
٦) قال أبو البركات العلوى :
((ثم احتاجوا إلى حرف رابع فجاؤوا بالنون ، لأنها تكون إعرابا في قولك: يفعلون وتفعلان وتفعلين ، كما تكون حروف المد واللين إعرابا ، وفيها غنة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين ، وتبدل منها الألف في الوقف نحو : رأيت زيدا ، فجرت مجرى حروف المد واللين .))
شرح اللمع ق ١٠
٧) في ج (( فإنه يبنى أيضا .)) وقد ذكر النحاة لبنائه حينئذ عدة علل منها : حمله على الماضي الذي اتصلت به هذه النونات ، ومنها نقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال .))
وقد نازع في بنائه بعضهم ، فقال السهيلي وبعض النحاة : إن الفعل الذي اتصلت به نون النسوة يكون معربا بإعراب منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزء منه .))
وقال بعض النحاة إن الذي تتصل به نون التوكيد يكون معربا دائما
وقال الأخفش: إنه مبنى دائما ، سواء اتصلت به النون أو انفصلت عنه .
انظر الرضى ٢ : ٢٢ ، وابن عقيل ١ : ٣٦ والتصريح ١ : ٥٦ والاشمونى ١ : ٦٧ الهمع ١ : ١٨ .

وماعدا الاسم المتمكن ، والفعل المضارع فمبني، وهو الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع[١]، والحروف كلها ،نحو : مَنْ ، وكَمْ ، وضَرَبَ ، وانطلق ، وهل ، وإنْ[٢].
وحرف الإعراب يقع آخر الاسم والفعل دون أوله ووسطه ، وإنَّما لم يقع في أوله ؛ لأنَّ من الإعراب مايكون بسكون ،والعرب لاتبتدئ بساكن[٣]، "فلذلك لم يقع حرف الإعراب أولاً"[٤]، ولايقع وسطا[٥] ؛ لأنّ الإعراب يأتي بعد تمام الكلمة وصيغتها وأيضا فمن الاسماء مالاوسط له نحو : جعفر ،وماأشبهه . فبقي الاخير فَجُعِل حرف الإعراب[٦]. ومالَيس بمعرب فليس فيه حرف إعراب[٧] ومنهم من يقول :
الحرف الأخير حرف الإعراب ، إذ لوكان في الكلمة حرف إعراب لكان في هذا.[٨]

---

١) خلافا للكوفيين والأخفش من البصريين الذين يرون أنَّ فعل الأمر معرب ،وأنَّه مجزوم بلام الأمر التي حذفت حذفا مستمرا هي والتاء لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالتاء عند الوقف ،
وقالوا:إن أول الفعل بقي بعد الحذف ساكنا فأتوا له بهمزة وصل .
انظر البسيط ١ : ٢٢٤ ، والتصريح ١ : ٥٥ ، والأشموني ١ : ٦٦
٢) في أ و ب (( نحو : من وضرب ، وان ))
٣) في ج (( بالساكن ))
٤) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ وج ...
٥) في ج (( ولم يقع في الوسط ))
٦) في ج (( حرف اعراب ))
وفي هذه المسألة يقول أبوالبركات في شرحه للمع ق (١١)
:(( فإن قال قائل : لم كانت حروف الإعراب في أواخر الكلم دون أوائلها وأوساطها ؟
قيل له : إن حركة الأول حركة بناء ، فلو غيرت لصارت حركته حركة إعراب فتغير البناء إلى غيره .
وأما الأوساط فإن حركة العين بالفتح والضم والكسر ،فارقة بين أوزان (( فَعَلَ وفَعُلَ ، وفَعِلَ فلو جعلوا العين حرف إعراب لالتبست الأوزان ،فلم يبق =

---

=== إلا الحرف الأخير فجعلوه حرف الإعراب والله اعلم.))

٧) في ج (( حرف الاعراب ))

٨) في ج إذ لوكان في الكلمة إعراب لكان هذا الحرف محلا له .

وفي شرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ١٠ (( إعلم أنّ حرف الإعراب عند سيبويه آخر الكلمة ، معربة كانت الكمة أو مبنية غير معربة ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي قال : وإنّما سميت حروف إعراب ، وإن لم تكن الكلمة معربة على كل حال ، لأن الاعراب يكون في هذه الحروف دون غيرها )) .

## بـــاب الإعـــراب(١) والبناء(٢)

الإعراب قد يخالف البناء من وجه ويوافقه من وجه، فوجه موافقته أنَّ فتحة الإعراب كفتحة البناء وضمته كضمتــه ، ووجه مخالفته إيَّاه أنَّ حركة الإعـــراب تكون بعامل وتتغير بتغيره ، والبناء لايتغير وإن تغيرت العوامل .

---

١) الإعراب في اللغة يطلق على عدة معان، منها: الإبانة ، والإفصاح ، والتحسين، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ، وأعربت الشيء حسنتــه
وفي الاصطلاح : هو كما عرفه ابن مالك حيث قال :
(( الإعراب ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكـــون أو حذف )) التسهيل ص (٧)
ويرى جمهور البصريين أنَّ الإعراب حركة تدخل على الكلام بعد تمام بنائه ، أمّا الكوفيون فيرون أنَّ الإعراب يكون حركة وحرفا ، فإذا كان حرفا قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، انظر الايضاح في علل النحو ص ٧٢
وقال السلسيلي في شفاء العليل:(( وذهب بعض المتأخرين إلى أن الإعـــراب معنوي وهو تغيــر في آخر الكلمة لعامل داخل عليها ، فالحركات دلائــل الإعراب، وهو ظاهر كلام سيبويه)) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ : ١١٣

٢) البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة بحيث لايتغير شكلها بتغيـــر العوامل الداخلة عليهـا .

٣) متن اللمع في هذه المسألة هو مايلي: ((الإعراب ضد البناء في المعنـى ومثله في اللفظ ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقالــه، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته )) متن اللمع ص٩٢
قال ابن برهان : (( والإعراب قد أشبه البناء ، فالبناء ضم وكســـر وفتح ووقف )) شرح اللمع ق (( ٣ ))

(( وقد[١] قال سيبويه[٢] : الإعراب ماتغير بعامل وزال بزواله[٣] والمبنى بضد[٤] ذلك[٥] .

---

= وقال أبو البركات الكوفى : ((إعلم أنَّه لما ذكرالمعرب والمبنى ذكر بعدهما الإعراب والبناء ، لأنَّ الاعراب يكون فى المعربات ، والبناء يكون فى المبنيات، وقد ذكرنا أنَّ الاعراب هو الحركات وأنَّ أصله البيان .
ولما كان الإعراب حركة والبناء سكونا صارا ضدين ، لانَّ الحركة ضد السكون والشيء لايكون متحركا ساكنا فى حالة واحدة ،فهذا محال، فهذه المضادة بينهما ،
وأما كون البنا ، مثل الاعراب فى الفظ ، لأن المبنى حديث فيه حركات من نفس الكلمة لا يعامل أوجب ذلك كما يجىء بيانه، فساوى الإعراب فى الصيغة وإن كان الإعراب ينتقل والبناء لاينتقل )) شرح اللمع ق ١٠ ، ١١

١) قوله (( وقد )) ساقط من حـ
٢) هنا نهاية السقط من (( ب ))
٣) فى (( ب )) (( وزال العامل بزواله ))
٤) فى (( الاصل (( يعكس ذلك ))
٥) لم أهتد فى كتاب سيبويه إلى مكان هذا القول الذى نسبه له الشارح .

( والإعراب أربعة أضرب : رفعٌ ونصبٌ، وجرٌ وجزمٌ ، )[١]
وإنّما ينقسم أربعة أقسام ، لانه ليس يمكن الاحركة أو سكون ، والحركة : ضمة أو فتحه أو كسرة ، والسكون صوت أضعف من الحركة .

فالرفع والنصب يخلان على الاسماء والأفعال ،
والجر يدخل على الاسماء ، ولا يدخل على الأفعال، وإنّما لم يدخل عليها ، لأن الجر يكون بشيئين : بحرف جر أو بالإضافة[٢] ، فحروف الجر لاتدخل الأفعال ، لأنها من خواص الاسماء .

---

١) قال سيبويه في الكتاب (( هذا باب مجاري أو اخر الكلم من العربية
وهي تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم . والفتح والضم والكسر والوقف .
وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف )) الكتاب ١ : ١٣
وقال أبو البركات الكوفي (( إعلم أن الإعراب لمّا كان ينقسم أقساما - احتاجوا أن يلقبوا كل قسم منه بلقب يتميز به من الآخر ، ولمّا كان البناء ينقسم اقساما تشابه هذه الاقسام لقبوه القابا غيرها وإن كانت مقاربة لها في المعنى ، فقال الإعراب رفع ونصب وجر وجزم ، والبناء : وقف وفتح وكسر وضم .
وإنّما بدأ بالرفع ، لأنّ الرفع لابد للكلام منه ، ولا يوجد كلام مفيد خاليا من مرفوع ظاهر أو مضمر ، فلما افتقر الكلام إليه قدم في الرتبة )) شرح اللمع ق ١٠
وقال أيضا (( فإن قال قائل لم كان الإعراب بالحركات دون الحروف ؟
قيل له : لما كان القصد من الإعراب الإيجاز ، والإيجاز في الحركات أكثر من الإيجاز بالحروف ، لأنّ الحركات أبعاض الحروف التي هي حروف المد واللين ، وبعض الشيء أقل من كله ، فلذلك جعلوا الإعراب بالحركات .)) -
شرح اللمع ق ١١
٢) في أ و ب (( أو بالإضافة ))

والإضافة تؤثر تعريفاً أو تخصيصاً . والفعل في غاية التنكير.
(( فلا يتعرف ولا يتخصص))[١] ، وأيضاً فإن المضاف إليه يقع موقع التنوين.
إذا قلت : (( غلامُ زيدٍ )) فزيد " قد وقع موقع التنوين من "غلام" ، فلو أضفنا
إلى الفعل لوقع الفعل والفاعل موقع التنوين ، والتنوين حرف فلا يقوم مقامه
شيئان[٢].
وأيضاً قال الأخفش[٣]: (( الأفعال أدلة على المصادر ، وعلى الزمان وليس
لها معنى في أنفسها ،

---

١) في ج (( فلا يعرف ولا يخصص )).
٢) قال سيبويه : (( وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الاسماء
جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه
الأفعال)) الكتاب ١ : ١٤
وقال أبو البركات: (( فأما الجر فلا يدخل الأفعال ؛ لأن الجر يكون بحروف
لايحسن دخولها على الأفعال أو بإضافة ، والإضافة لاتجوز في الأفعال ، وأيضاً
فإن الجر يتبعه التنوين ، والتنوين انما يكون في الاسماء لخفتها ، والأفعال
ثقيلة فلا يدخلها جر ولا تنوين.)) شرح اللمع ق ١٢
٣) جرت عادة النحاة أنه إذا أطلق الأخفش ، فالمراد به الأخفش الأوسط سعيد ابن
مسعدة أبو الحسن المجاشعي ولاء البلخي البصري المعتزلي العالم النحوي
الذي يعتبر أحفظ تلامذة سيبويه ، وأعلمهم بكلامه ، توفي سنة ٢١٥ ، وله عدة
مصنفات منها : معاني القرآن ، والاوسط في النحو ، والمقاييس وهو الذي زاد في
عروض الخليل بحر المتدارك .
انظر ترجمته في مراتب النحويين ص١١١ ، أخبار النحويين ص٥٠ .
إنباه الرواة ٢ : ٣٦ ، طبقات النحويين ص٧٤ نزهة الألباء ص١٠٧
قال الأخفش في تعليقه على كتاب سيبويه : (( ليس الجر في هذه الأفعال لأن
الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه ، وأما " زيد وعمرو " وأشباه
ذلك فهو الشيء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه . لا إلى ما يدل عليه
وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة.))
- وقال أيضاً : (( ولا يدخل الأفعال الجر ؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل والمضاف إليه ==

فلو أضفنا إليها ونحن نريد الزمان والمصدر لكنا قد أضفنا إلى شيء ونحن نريد غيره ،(( وذلك لايجوز[١] )) فكما[٢] لايجوز (( غلام الضارب )) وأنت تريد غلام المضروب[٣] كذلك لايجوز أن تضيف إلى الفعل وأنت تريد المصدر والزمان[٤].

فإن قيل: أضف الفعل إلى اسم فقل : يضرب غلام .

قلنا : لايجوز[٥] لأنّ المضاف إليه يقع موقع التنوين ، والفعل لاتنوين فيه ، وإنّما (( لم[٦] يدخله )) التنوين، لأنّ التنوين زائد ، والفعل ثقيل[٧] (( فلا يحتمل[٨] )) الزائد ولئلا يفصل بين الفعل والفاعل وهما كالشيء الواحد[٩] (( ولأنها[١٠] لاتقع إلا مواضع النكرات كالخبر ، نحو قولك : زيدٌ قام أبوه ، والصفة نحو قولك : مررت برجل قام أبوه . والحال نحو : هذا زيد يقوم أبوه ،

وتدليل آخر أنّها لاتضمر، ولا يخبر عنها ، ولا تجعل فاعلةً ، ولو جعلت فاعلة أضمرت فتعرفت وهي لاحظ لها في التعريف[١١] ))

---

== يقوم مقام التنوين وهو زيادة في المضاف كما أنّ التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين ، لأنه لايكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقامه إثنان ، كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع التنوين» [illegible]

حاشية الكتاب ١ : ١٥

١) قوله : (( وذلك لايجوز )) ساقط من الأصل . وفي ب (( وهذا لايجوز ))

٢) في الأصل (( كما لايجوز )) وفي ب وكما لايجوز ))

٣) في ب (( غلام زيد الضارب وأنت تريد المضروب ))

٤) انظر في هذه المسألة الايضاح في علل النحو ص١٠٧ ومابعدها فقد اطال فيه الزجاجي الحديث عنها فشرح الأقوال وبينها .
وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٣ ، ١٨٤

٥ - في الأصل وب (( فلا يجوز )) باسقاط (( قلنا ))

٦ ) في الأصل وجـ (( وإنما لايدخله ))

٧ ) يرى بعض النحاة : أنّ الفعل ثقيل لأنه يدل على الحدث والزمان ويحتاج الى الفاعل وقيل غير ذلك . انظر الكتاب ١ : ١٥ والايضاح في علل النحو ص ١٠٠ ، ١١١

٨ ) في ب (( لا يحتمل ))

٩ ) من هنا بدأ السقط من الاصل ، وجـ والمثبت من "ب" // ٩٠) أي الأفعال .

١١ ) في هذا المكان انتهى السقط من الاصل وجـ
وانظر في هذه المسألة الايضاح في علل النحو : ص١٦ ومابعدها وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٣ ، ١٨٤

( والبناء أربعة (( أضرب[١] )) : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف[٢] . )

فهذه الأربعة هي الأصول ، وحركات الإعراب فروع[٣] ، وإنَّمَا كانت فروعـــا لتغيرها من حال إلى حال .

وقد فرق بين حركات الإعراب (( وحركات )) [٤] البناء في التسمية [٥] . فسمى ماكان بناء ضما وفتحا وكسرا ووقفا ، وماكان إعرابا رفعا ونصبا وجرا وجزما .

فإذا ثبت هذا فقد بني من الاسماء ومن الأفعـال .

والحروف كلها مبنيـــة .

---

١) كلمة (( اضرب )) ساقطة من جـ

٢) قال سيبويه : (( وأمّا الفتح والكسر والضم والوقف فللاسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ماليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيره،نحو سوف وقـد وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف التي ليست باسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى . )) الكتاب ١ : ١٥

٣) اختلف النحاة في حركات الإعراب والبناء أيها أسبق ،
فقال قوم : إنَّ حركات البناء هي الأصل واحتجوا لذلك بأنَّ حركة البناء لازمـــة ، وحركة الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمنتقل وسابق عليه .
وهذا هو مارجحه الشارح هنا ، وقد ضعفه العكبري في التبيين ص ١٧٢
وذهب آخرون إلى أنَّ حركة الإعراب هي الأصل واحتجوا لذلك بعدة حجج .
وذهب فريق ثالث إلى أن كل واحد منهما أصل ، فهما متساويـان غير متسابقين ، انظر هذه الآراء تفصيلها في التبيين ١٧٠ وما بعدها .
والمحصول في شرح الفصول ق ١٨ ، والأشباه والنظائر ١ : ١٥٩

٤) كلمة (( وحركات )) ساقطة من (( ب ))

٥) قال أبوالبركات (( وإنَّما وضعوا للمعرب ألقابا وللمبني ألقابا ليفرقوا بين ما ينتقل من الحركات وبين ما لا ينتقل ، وأصل البناء أن يكون ساكنا ؛ لأنه ضد الإعراب ، والإعراب بالحركات فوجب أن يكون البناء بالسكون ))
شرح اللمـــع ق : ١٣

( فأمَّا الضم (( فإنَّه يكون )) في الاسم[1] نحو : حَيْثُ[2] وفي الحرف في (( مُنْذُ )) في لغة من جربها[3] •

والفتح يكون في الاسم[4] نحو : (( أَيْنَ ، وكَيْفَ )) (( وفي الفعل[5] نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ[6] ، وفي الحرف نحو : إِنَّ وثُمَّ ))

---

١) في متن اللمع (( فالضم يكون في الاسم )) وفي ب (( فالضم في الاسم : وفي ج (( فأما الضم في الاسم فنحو :

٢) في المتن زيادة (( ومن قبل ومن بعد ))
ولم يذكر ابن جني هنا اللغة الأخرى التي في (( حَيْثُ )) وهي فتحها بينما ذكرها سيبويه مرة في المبني على الفتح ومرة أخرى في المبني على الضم )) انظر الكتاب ١ : ١٥
وابن جني تابع في ذلك لشيخه أبي علي ، فإنَّه ذكرها في الايضاح ضمن المبنيات على الفتح • لكن الجرجاني ذكر في شرحه للايضاح أن فيها الضم وهنو أشيع بل زاد على ذلك بأن قال :
(( وقد حكى الشيخ أبو الحسين الكسر عن قطرب وليس بالأعرف •
وحكى البغداديون : حَوْثَ ، وحَوْثُ )) المقتصد ١ : ١٣٥ •
وانظر المقتضب ٣ : ١٧٨ وتهذيب اللغة واللسان (( حيث ))

٣) في ج ((وفي الحرف منذ فيمن جريها )) والكتاب ٣ : ٢٩٢ ، ٤ : ٢٨٦
ومُنْذُ ،فيها خلافٌ بين النحاة ، فالبصريون يرون أنها ليست مركبة ، وقالوا إن الاسم الواقع بعدها إذا كان مرفوعا فهي مبتدأ وهو خبر عنها ، ومعناها حينئذ : الأمر ، أمَّا في حالة جره فيرى الجمهور أنها حينئذ حرف جر بمعنى (( من )) في الزمن الماضي ، و (( في )) في الزمن الحاضر ، ومن ((وإلى)) مع المعدود ، وقال بعضهم: إنها اسم وما بعدها مجرور باضافتها إليه•
وذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبة لكنهم اختلفوا بعد ذلك فذهب أكثرهم إلى أنَّها مركبة من (( من )) ((وإذ ))
وقال الفراء : إنها مركبة من (( من )) و (( ذو )) الموصولية ===

أي أنه فرع وليس بأصل

---

== وفي حالة جر مابعدها فجمهورهم يرى أنَّها جارة باعتبار (( من )) أما في حالة رفعه فهو مرفوع بفعل محذوف تقديره (( مضى )) وذلك لأنَّ الفعل يحسن بعد (( إذ ))

وقال الفراء : إنَّ الاسم المرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف والمبتدأ المحذوف مع خبره صلة للموصول الذي تركبت منه مع (( من ))

فإن وليتها جملة فعليه ، أو اسميه فالمشهور أنَّها ظرف زمان مضاف إلى الجمله ، وقيل : إنها مبتدأ فيقدر له زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر )

انظر سيبويه ٣ : ١١٧ ، ٢٨٨ ، ٤ : ٢٢١ ، ٢٢٨ ، والمقتضب ١ : ٣١ ، والانصاف ١ : ٣٨٢ ، والمغني ١ : ٣٧٢ والرضي ٢ : ١١٠ والملخص ١ : ١٢٦ والتصريح ٢ : ٢١ والاشمون وحاشية الصبان ٢ : ١٩٨

٤) في ب (( في الاسماء ))

٥) في ب و ج (( وفي الافعال

٦) في متن اللمع (( نحو : قام وقعد .

٧) في ب و ج (( وفي الحروف ))

والكسر يكون في الاسم[١] نحو : (( أَمسِ )) وَهؤُلاءِ ،
وفي الحرف[٢] في (( جَيْرِ[٣] )) وفي باء الإضافة ، ولامها . (( ولا كسر في الفعل ))[٤]
والوقف يكون في الاسم[٥] نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وفي الفعل[٦] نحو خُذْ وكُلْ
وفي / الحرف[٧] نحو : هَلْ ، وَبَلْ . ) / ٤ أ

---

١) في ب (( في الاسماء
٢) في ب (( في الحروف ))
٣) كلمة (( جير )) ساقطة من ب . وموقعها في ج (( بعد )) باء الإضافة ولامها .
وقد اختلف النحاة في (( جَيْرِ )) فذهب بعضهم إلى أنها حرف جواب ، بمعنى (( نعم )) ورجح ابن مالك وابن هشام والمرادي هذا الرأي ،
وذهب أخرون إلى أنها اسم ، وحينئذ إما أن يكون معناها (( حقا )) فتكون مصدرا . أو يكون معناها : أبدا فتكون ظرفا ، ويجوز فيها فتح الجيم وكسرها .
ونسب البغدادي إلى أبي عليّ القول بأنها اسم فعل ،
انظر المغني ١ : ١٢٨ ، والجنى الداني ٤١٢ ، والرضى ٢ : ٣٤١
وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٣٦١ ، والخزانة ٤ : ٢٣٨
٤) قوله : (( ولا كسر في الفعل )) ساقط من أ و ب
٥) في ج (( الاسماء ))
٦) في ب وج ((وفي الافعال ))
٧) في ب (( وفي الحروف ))

ولكل شيْ من المبنيات علة إن كان على حركة أو سكون فأمّا (( أيْنَ وَكيْفَ ))
فبنيا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام ، وحركا ، لأن ماقبل آخرهما ساكن[١] ،
وبنيا على الفتح لخفته ، وأمّا (( الآنَ )) فقد اختلف في (( علة[٢] )) بنائه ،
فقال الزجاج[٣]: بني لتضمنه معنى الإشارة[٤] .
وقال ابن السراج[٥] : إنّما بني ، لأنه لم تسمع له نكرة فخالف ماعليه
الأسماء[٦] .

---

١) في أ وب (( لأن قبل آخرهما ساكنا )).
٢) ساقط من أ و ب
٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج النحوي اللغوي .
أحد تلامذة المبرد ، ومن أقدمهم قراءة عليه ، توفي سنة ٣١١ هـ انظر
ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢١ ، الفهرست ٦٠ ، معجم الادباء ١ : ١٣٠ -
إنباه الرواة ١ : ٥٩ تاريخ بغداد ٦ : ٨٩ ، نزهة الألباء ٢٤٤ ، بغية
الوعاة ١ : ٤١١ .
٤) صرح بنسبته له الرضي في شرحه للكافية ، وذكر الأنباري وابن مالك القول
منسوبا إلى البصريين )) انظر الرضي ٢ : ١٢٦ ، والإنصاف ٢ : ٥٢١ وشفاء
العليل ١ : ٤٧٥ ، وابن يعيش ٤ : ١٠٣ والتسهيل ص ٩٥
٥) تقدمت ترجمته في ص((٣)) الحاشية (( ٤ ))
٦) في الأصول ٢ : ١٣٧ (( فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله : إنما بني؛
لأنه وقع معرفة ، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته ، لأنك إذا قلت :
« الآن » فإنّما تعني به في الوقت الذي أنت فيه من الزمان ، فليس له
مايشركه ، ليس هو آن وآن فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة ، وإنّما
وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت )) وانظر الانصاف ٢٧٢ والرضي ٢ : ١٤١

وقال أبو على[1]: حذفت الألف واللام منه ، وضمن الاسم معناهما ، فبنى وزيدت ألف ولام أخرى[2] وبنى على حركة ، لسكون ماقبل آخره ، وفتح إما[3] لأنَّ الفتحة أخف الحركات ، أو لأنَّ الفتحة من الألف .

---

١) هو أبو علي الحسن بن احمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان ابن أبان الفارسى أحد أئمة النحو فى زمنه حتى قال بعض تلامذته: إنه اعلم من المبرد . له مؤلفات كثيرة منها الايضاح العضدى والتكملة والبغداديات وغيرها ، توفى سنة ٣٧٧ هـ انظر فى ترجمته بغية الوعاة ١ : ٤٩٦ طبقات القراء ١ : ٢٠٦ معجم الادباء ٧: ٢٣٢ إنباه الرواة ١ : ٢٧٣ .

٢) لم أعثر على هذا القول فى كتب أبى على التى بين يدى ،
وقد وردت نسبة هذا القول إلى أبى على فى الانصاف ٢ % ٥٢٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢ : ١٢٦
وورد بدون نسبة فى ابن يعيش ٤ : ١٠٣ ، ١٠٤
والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٥١٥ .
وقد ذكر النحاة فى سبب بنائها أوجها أخرى ، فقال السيرافى: إن سبب بنائها لزومها حالة واحدة وموضعا واحدا ، فأشبهت بذلك الحرف الذى يلزم حالة واحدة ، انظر مانسب إليه فى الانصاف ، وانظر بقية المراجع السابقة .
ورجح ابن يعيش أن علة بنائها إبهامها ووقوعها على حاضر من الأزمنة
شرح المفصل لابن يعيش الصفحة السابقة .
وقال الفراء: إن أصلها (( آنَ )) ماضى (( يئين )) دخلت عليه الألف واللام وترك على بنائه الأصلى بعد ما استعمل استعمال الاسماء ))
انظر المراجع السابقة . فى الصفحات نفسها .

٣) كلمة (( اما )) ساقطة من ب

وأمّا حَيْثُ)) فقد بنيت على الفتح والضم والكسر[1]، وبالواو[2] والياء ))[3] والضم أكثر .

وعلة بنائها : لزومها الجملةَ المبينةَ لها كلزوم صلة الذي للذي[4] فأشبهت الذي[5]

وبنيت على حركة (( للساكن[6])) قبل آخرها . وضمت تشبيها ب (( قَبْلُ ، وَبَعْدُ ومن عَلُ )) لقطعها عن الإضافة .

وأما (( أمسِ فبنى )) لتضمنه معنى الألف واللام وبنى على حركة للساكن قبل آخره وكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ))[7]

---

١) تقدم الكلام عليها فى ص [illegible] الحاشية (٢)
٢) فى ج (( وجعلت ))
٣) فى أ وب (( وبالياء والواو ))
٤) فى ب وج (( وتبيين صلة الذى للذى ))
٥) فى أ وب ( فأشبهتها ))
٦) فى أ (( لأن الساكن )) وفى ب (( الالتقاء الساكنين )) .
٧) فى أ وب (( وكسر على اصل الحركة لالتقاء الساكنين ))
ولزوم (( أمْس )) للكسر هو لغة أهل الحجاز ، أما بنو تميم فيضمونها فى حالة الرفع ، ويكسرونها فيما عدا ذلك .
انظر الكتاب ٣ : ٢٨٣ ، والمقتضب ٣ : ١٧٣ ، واسرار العربيه ٣٢ وابن يعيش ٤ : ١٠٦
ويشترط فى بناء (( أمْس )) أن تكون مجردة من الإضافة والتعريف ، فإذا دخلت عليها الألف واللام أعربت بالضمة رفعا ، والفتحة نصبا والكسرة جرا ، وكذلك إذا أضيفت إلى مفرد ،
فإذا أضيفت إلى جملة جاز إعرابها وبناؤها ، قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٨٠ (( وأخرجت بقولى : (( حتم البناء )) ما يبنى فى حال دون حال كأمْسِ وحينَ ، فإنّه إن أضيف الى جملة جاز بناؤه وإعرابه ))
ولم يمثل ابن مالك لإضافة ,, أمس وحيث ,, إلى الجمله ،

(( وأَمَّا قَبْلَ وَبَعْدُ فبنيتا لقطعهما عن الاضافة[1] ، والأصل قبل ذلك[2] ))
وبنيت على حركة ، لأنَّ لها أصلا فى التمكن ، وجعلت حركتها الضم ، لأن
الضمة[3] حركة لاتكون لها إعرابا ؛
لأن النصب والجر قد يدخلانها ، تقول : جئت قَبْلَكَ ، ومن بَعْدِكَ[4][5] .

---

١) فى ب ( فبنيت كل واحدة لقطعها ))
٢) قوله (( الاصل قبل ذلك )) ساقط من أ وج ) ومابين الاقواس وقع فى ب قبل الكلام على (( حيث ))
٣) فى ج (( لأن الضمة ))
٤) فى ج (( جئت قبلك وبعدك ، وجئت من قبلك ومن بعدك ))
٥) قال أبو البركات العلوى فى شرحه اللمع ق ١٤ (( فأما قَبْلُ ، وَبَعْدُ فظرفان من ظروف الزمان ، وأصلهما أن يكونا معربين ، تقول أتيتك قبل يوم الجمعة )) .
قال الله تعالى : (( مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِم )) ، ويدخل عليهما التنوين فتقول : جئتك قبلاً وبعداً ، إلا أنهما لما منعا الإضافة صار معناهما فيما كان مضافا إليهما ، فأشبها الحروف التى معانيها فى غيرها ، وبنيتا على الضم ليكون الضم عوضا لهما من المحذوف منهما ؛ لانهما جعلا غاية ))
وانظر فى هذه المسألة الكتاب ٣ : ٨٦ )) والمقتضب ٣ : ١٧٤ والمقتصد ١ : ١٤٥ وأسرار العربية ٣١ ، والأمالي الشجرية ١ : ٣٢٨ وابن يعيش ٤ : ٨٨ والرضى ٢ : ٩٥ وشرح الكافية الشافيه ٢ : ٦٨٠ .

وأما (( هؤلاء )) فبنى ؛ لأنه من اسماء الإشارة[١] ، وبنى على حركة وعلى الكسر كما قلنا فى (( أمسِ[٢] ))

---

١) يرى أكثر النحاة أن سبب بناء اسماء الاشارة هو شبهها بالحرف من جهة المعنى ، وفى ذلك يقول ابن مالك فى الخلاصة :

كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا    والمعنوى فى متى وفى هنا

وقد خالف عبد القاهر الجرجانى فى سبب بناء (( هَؤُلاءِ ))

فقال فى المقتصد ١ : ١٤٠ (( وسبب بناء هَؤُلاءِ أنه لايلزم المسمى ، ألاترى أنك إذا قلت : هَؤُلاءِ إخوتك فأشرت إلى جماعة حاضرين ، ثم زال عن حضرتك لم يبق عليهم الاسم :: إذلا تقول : هؤلاء إخوتك وهم غُيَّبٌ ، والاسماء أصلها أن تلزم المسميات ، ألاترى أن الرجل والفرس لازمان لما وضعا عليه فى أول الأحوال وكذا نحو : زيد وعمرو ، لأنك إذا سميت إنسانا بزيد لم تنتقل عنه هذه اللفظة .

فلما خالف هؤلاء سائر الاسماء وخرج عن موضوع الاسم غير لفظه وعدل به عن منهاج الاعراب الذى يكون للاسماء الأصلية الى منهاج الحرف وهو البناء ،

وهذا هو موجب البناء فى جميع اسماء الاشارة ))

٢) انظر ص ٣٢

وأمّا «نزالِ»[1] فبنى، لأنه وقع موقع (( انزلْ[2] )) وبنى على حركة، لأن قبل آخره ساكناً[3]،

وكسر على أصل الحركة لإلتقاء الساكنين[4]،

وأمّا «حَذَامِ وقَطَامِ»[5] فبنيا لمشابهتهما لنزالِ[6] والمشابهة من أربعة أوجه :-

اللفظ[7] كاللفظ، ومعرفة، (( ومؤنث[8] ))، ومعدول، كما أنّ «نزالِ[9]» كذلك،

---

١) فى : جـ ( نزالى ))

٢) فى أ وجـ (( انزل »

٣) فى جـ (( ساكن )) وهو خطأ من الناسخ .

٤) قال ابن مالك فى الخلاصة :

إن ساكنان التقيا اكسر ماسبق :-

وانظر الكتاب ١ : ٢٤١ ، ٣ : ٢٧٠ ومابعدها والمقتضب ٣ : ٣٦٨ والتيصرة والتذكرة ١ : ٢٥١ ، والأمالى الشجرية ٢ : ١١٠ والرضى ٢ : ٧١ ، ٧٢ .

٥) بناء ماكان على وزن (( فَعَالِ )) على الكسر مما ليس آخره راء هو لغة أهل الحجاز ، أمّا بنو تميم فيعربونه إعراب الممنوع من الصرف .
أمّا ماكان آخره راء مثل : وَبَارِ وَسَفَارِ فهو مبنى على الكسر عند الجميع .

انظر الكتاب ٣ : ٢٧٧ ، وما بعدها والمقتضب ٣ : ٣٧٣ ، والملخص ١ : ٦٢١

٦) فى أ ، جـ ( لنزال :

٧) فى (( ب )) أحدها أن اللفظ كاللفظ :

٨) فى (( أ ) ومونثا )) // ٩ - فى : جـ (( كما أن نزال:

وأمّا : (( يِزيد ، ولِزيد )) [١] فكسرت الياء واللام للزومهما الحرفية والجر[٢]،
وأمّا (( جَيْر ))[٣] فبنى على الكسر وإن كان الكسر بعد الياء متثقلاً،
لقلته ، ولم تبن عليه (( أيْنَ ، وكَيْفَ )) لكثرتهما ،
وما بنى على السكون فهو : كَمَنْ ، وكَمْ ، وخُذْ )) وجميع الحروف ،
فأمّا (( مَنْ )) فعلى ثلاثة أقسام :- استفهام وبمعنى[٤] الذى ) وللجزاء[٥]

فإذا كانت بمعنى الاستفهام والجزاء، فإنّما بنيت لتضمنها معنى حرف[٦] الاستفهام
وحرف الجزاء .
وإذا كانت بمعنى (( الذى )) فلايدلها من صلة كالذى ، فأشبهت بعض الاسم
(( وبعض الاسم[٧] )) لايستحق إعرابا ))

---

١) فى ج (( لزيد ويزيد.))
٢) قال أبو البركات العلوى فى شرحه للمع ق ٨
(( فأمّا لام الإضافة وياؤها فبنيتا على الكسر، وكان من حقهما أن يبنيا على الفتح نحو واو العطف وفائه ، وألف الاستفهام، وإنما بنيت هذه الحروف على الفتح ، لأن حكم كل حرف كان على حرف واحد أن يبنى على الفتح ، ولأنهم أرادوا الابتداء بها فلم يمكن أن يبتدأ بساكن ، فلما اضطروا إلى تحريكها حركتْ بحركة خفيفة ))
٣) تقدم الكلام عليها فى الحاشية٣ ص(٢٩)
٤) فى ب ٧ ومعنى الذى
٥) فى (ب) والجزاء .
٦) فى أ ( حروف الاستفهام ).
٧) فى ( أ ) والبعض لايستحق .

وأمّا (( كَم ))[١] فتكون استفهاما ، وخبرا ، فإذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ،

وإذا كانت خبرا فقد أشبهت (( رُبّ )) ، لأنها نقيضتها فإنّ ( رُبّ )) للتقليل و((كم )) للتكثير ، والشيء يُحْمَل على نقيضه كما يُحْمل على نظيره ،

وكلاهما حرفا[٢] وسائر الحروف مبنى ،

وكذلك سائر المضمرات ، والمبهمات (( نحو هذا وذلك وتلك ))[٣] لأنها لاتقوم بأنفسها .

وكل مبنى فأصله أن يبنى على السكون إلا أنْ يكون قبل آخره[٤] ساكن كأيْنَ[٥] ، أو يكون له أصل فى التمكن ، وإنّما كان السكون الأصل ، لأنّ الحركة زائدة فلا يقطع عليها إلا بدليل[٦] .

---

١) ذهب الكوفيون إلى أنّ (( كم )) مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف ، وسكنت ميمها لكثرة استعمالها ، وخالفهم فى ذلك البصريون فقالوا : بعدم تركيبها .
انظر رأى كل فريق وحججه فى التبيين ٤٢٣ ، والانصاف ١ : ٢٩٨ والرضى ٢ : ٩٥ ، والجنى الدانى ٢٧٥ ، والمغنى ٢٠١ والاشمونى ٤ : ٧٠ ، والهمع ٢: ٧٥ ولسان العرب (( ك م م ))

٢) فى جـ فى هذا المكان زيادة لعلها كانت حاشية وهى (( أى رب وهمزة الاستفهام ))

٣) مابين الاقواس (( ساقط من أ وب ))

٤) فى جـ (( ماقبل آخره ))

٥) فى جـ زيادة (( وكيف ))

٦) فى (( أ )) زيادة لعلها كانت حاشيه وادخلها الناسخ فى الشرح وهى:
(( قال : قوله : أو يكون لها أصل فى التمكن لقول سيبويه : ياحكم فى النداء مثل : هذا ، ولم يمثل بيازيد (( لئلا يقول قائل إن هذه الحركة لأجل التقاء الساكنين ))

وأمّا الفعل[1] الماضي فمبني[2] على الفتح ، (( لأنه[3] )) أخف الحركات[4]
وبني / على الحركة[5] ، لأنه أشبه المضارع من حيث وقع موقعه ٥/أ
في الصفة ، والجزاء[6] ، تقول : مررت برجل ضربنا ، كما تقول : مررت
برجل يضربنا ، وتقول : إنْ قمت قمت ، كما تقول : إن تقم أقم[7] ،
وحركة الماضي تشبه حركة المعرب من وجهين :-
أحدهما : أنك لاتلحقه هاء السكت كما تلحق (( كيمه[8] )) و (( لمه ))
والثاني : أنّ التشديد الذي يلحق المعرب قد يلحقه[9] كما يلحق جعفر في الوقف[10]،
[illegible]
وقد قالوا : اخصبّ[11] )) فلما شدّد (( في الوقف[12] )) ولم تلحقه هاء السكت[13]
(( كما تلحق كيمه ، ولمه[14] )) أشبه المعرب ،

---

١) في ج (( فأما ))
٢) في ج (( مابني ))
٣) في ب (( لأن الفتحة ))
٤) سيذكر الشارح في باب (( إعراب الأفعال وبنائها )) أن الماضي يبنى على الضم إذا اتصل به ضمير الجمع ويبنى على السكون إذا اتصلت به تاء الفاعل ونون جماعة النساء ، انظر ص٩٢ من التحقيق ،ومابعدها ،
٥) في ب وج (( وبني على حركة ))
٦) في أ (( لأنه وقع موقعه في الصفة ))
٧) انظر في هذه المسألة البسيط في شرح الجمل ١ : ٢٢٠ وابن يعيش٧ : ٥٠٤
٨) في أ وب (( كيفه ))
٩) في ب (( قد لحقه ))
١٠) في ب وج « فتقول: أخصبّ كما تقول جعفرّ في الوقف »
١١) كلمة « أخصبّ » وردت في شعر رؤبة حيث قال :
لقد خشيت أن أرى جدبّا في عامنا ذا بعدما أخصبّا
الكتاب ٤ : ١٧٠
١٣) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب ،
١٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب )

وفعل الأمر على ضربين : معرب، ومبنى ، فالمعرب الذى فى أوله اللام وحرف المضارعة نحو : (( لِيَقُمْ[١] )) وماليس فى أوله ذلك فمبنى نحو (( خُذْ ، وكُلْ ))

---

١) فى ج (( لنقم )) وهو تحريف.
والمعروف عند النحاة أنَّ مالحقته اللام فعل مضارع وليس فعل أمر ، والدلالة على الأمر إنَّما جاءته من اللام ، هذا عند البصريين
أما الكوفيون فيرون أنَّ جميع أفعال الأمر أصلها أفعال مضارعة داخلة عليها اللام التى قد حذفت مع حرف المضارعة ،
وقد نبهت على ذلك فى الحاشية ١ ص ١٨ فأرجع إليها .

## (( باب إعراب الاسم الواحد ))

( وهو على ضربين :ـ صحيح ، ومعتل[١]) فالمعتل ثلاثة (( أنواع[٢])) :ـ
مافى آخره ألف مفردة نحو : (( عَصا ، ورَحى[٣] )) و (( حُبلَى )) .
والثانى[٤] : ما آخره[٥] ياء خفيفة قبلها[٦] كسرة نحو : القاضى ، والداعى ،
والثالث[٧] ( ما آخره[٨] واو وهى (( الاسماء[٩] )) الستة :ـ
(( أبوك ، وأخوك ، وحموك وهنوك وفوك ، وذو مال ))
ولكل واحد من هذه (( المعتلات[١٠] )) باب يذكر فيه[١١] ))
وإنّما قال :ـ إعراب الاسم الواحد احترازا من التثنية والجمع .

---

١) فى اللمع ص ٩٤ ، وشرحه لأبى البركات العلوى ق ٨
(( الاسم المعرب على ضربين صحيح ومعتل ))
٢) فى ج (( ثلاثة أبواب ))
٣) ساقطة من أ و ج
٤) فى ج (( الثانى ))
٥) فى أ و ب (( فى آخره ))
٦) فى أ و ج (( وقبلها ))
٧) فى ج (( الثالث ))
٨) فى أ و ب ( مافى آخره ))
٩) كلمة (( الاسماء )) ساقطة من أ
١٠) فى (( أ )) (( العلامات ))
١١) سيذكر النوع الأول وهو ما آخره ألف فى باب المقصور ص ٥٤
وسيذكر الثانى وهو ما آخره ياء قبلها كسرة فى باب المنقوص ص ٤٩ .
ويذكر النوع الثالث وهو ما آخره واو فى باب إعراب الاسماء الستة ص ٥٩

وما بقي بعد هذه (( الثلاث[1] )) فهو الصحيح[2] وتدخله الحركات الثلاث، والتنوين إن كان[3] منصرفا، وإن[4] لم يكن منصرفا امتنع منه الجر والتنوين، وجميع ما لاينصرف إنما لم ينصرف لشبهه (( بالفعل[5] )) من وجهين مثل (( إبراهيم )) لم ينصرف للتعريف والعجمة[6]، لأنَّ الفعل فرع من وجهين :-

أحدهما : أنَّه لايفيد مع مثله (( كلاما[7] ))/

والثاني : أنَّه مشتق من المصدر[8].

(( فكل[9] )) اسم لاينصرف فلحدوث[10] علتين، أو علة تجري مجرى علتين، فإبراهيم[11] لا ينصرف (( للتعريف والعجمة[12] )) فإن نكرته[13] صرفته[14] ((لزوال إحدى العلتين))[15]

---

١) في ج (( المعتلات ))
٢) في ج (( صحيح ))
٣) في ج (( اذا ))
٤) (( فان ))
٥) في الأصل (( لشبه الفعل ))
٦) في ج للعجمة والتعريف ))
٧) كلمة (( كلاما )) ساقطة من ب
٨) القول باشتقاق الفعل من المصدر قول بصري،
أما الكوفيون فيرون أنَّ الفعل هو أصل المشتقات،
انظر الايضاح في علل النحو ص٥٦، والخصائص ١ : ١١٣ ولأصول ١ : ١٦٢
والانصاف ١ : ٢٣٥ وبدائع الفوائد ١ : ٢٧
٩) في أ و ب (( وكل ))
١٠) في ج (( فبحدوث ))
١١) في ب (( وابراهيم ))
١٢) قوله (( للتعريف والعجمة )) ساقط من أ وج
١٣) انظر في هذا شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١ : ١٠٦
١٤) في ب (( انصرف ))
١٥) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ ب

وإنْ أضفت جميع مالاينصرف، أو أدخلت عليه الألف، ولاماً امتنع منه التنوين ودخله الجر في موضع الجر؛ لأنّه[1] قد زال شبه الفعل منه،[2] لأنّ الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء.

فإن قيل: حرف الجر[3] ((أيضا[4])) من خواص الأسماء فألا صرفته ((لدخول[5])) الباء عليه؟

ففيه أوجه :-

أحدها أنّه لو فعل ذلك لم يبق في الأسماء مالا ينصرف.

والثاني: أنّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين.

((وحرف[6])) الجر ليس كذلك، فكأنّ الاسم بدخول الألف واللام والإضافة عليه منونٌ، والمنون منصرف.

والتنوين ((يدخل الكلام[7])) على أربعة أوجه[8]:

أحدها أنْ يدخل فرقا بين المضاف والمفرد،

الثاني[9]: فرقا بين المعرفة والنكرة[10]، نحو: صَهْ وصَهٍ[11]

---

١) في اللمع ص٩٥ ((فإن أُضيف أو دخلته الألف واللام فأحسن فيه التنوين دخله الجر في موضع الجر)) وانظر شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٠٨ وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٣٤ والمساعد ١ : ٢٣ وشروح الألفية عند قول ابن مالك: وجر بالفتحة مالاينصرف مالم يضف أو يك بعد أل ردف

٢) في ج ((قد زال عنه شبه الفعل))

٣) في ج ((فحروف الجر))

٤) كلمة ((أيضا)) ساقطة من أ و ب،

٥) في ب و ج (بدخول)

٦) في أ وج ((وحروف الجر))

٧) في أ ((يدخل في الكلام))

٨) في ج ((أقسام))

٩) في أ و ب ((والثاني))

١٠) هذا النوع يدخل الأسماء المبنية، فما كان منها منونا فهو النكرة. وماكان بدون تنوين فهو المعرفة،

١١) في ب ((صه معناه اسكت، وتأويله في التنكير افعل سكوتا - وفي التعريف)) مابعد هذا ساقطه من النسخه.

الثالث[1] : عوضا من محذوف فى ((إذٍ))[2] دخل[3] التنوين عوضا من حذفهم الجملة ((يعنى فى)) يومئذ[4] .

الرابع[5] : يدخل فى القوافى ((فيكون))[6] فى الاسم والفعل فى نحو :
((دَايَنْتُ أَرْوَى))[7] والدُّيُونُ تُقْضَى[8]
وعلى هذا حمل قوله تعالى ﴿سَلَا سِلاً﴾[9]

---

١) فى ((أ)) والثالث . ومن هذا المكان بدأ السقط من ب
٢) تنوين العوض ثلاثة أنواع :ـ
أـ عوض عن حرف فى مثل ((غواش وجوار : اصلهما غواشي وجواري
ب ـ عوض عند كلمة فى ((كل وبعض))
ج ـ عوض عن جملة . وهو ماذكره الشارح هنا ،
٣) فى جـ ((ادخل))
٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب .
ومن أمثلة ماكان فيه التنوين عوضا من جملة محذوفه .
قوله تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾
أي يوم إذ ينتصر الروم .
٥) فى أ و ب ((والرابع))
٦) كلمة ((يكون)) ساقطة من أ و ب .
٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من جـ .
٨) هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج ===

---

== كما فى ديوانه ص٧٩ وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ٤ ٢١٠
وانظره فى شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ : ١٠٧ ، والأصول ٢ : ٣٨٩ والخصائص
٢ : ٩٦ والمخصص ٧ : ١٥٥ ، وشرح شواهد الشافية ٣٣٣ ، العينى ٣ : ١٣٩ ، ــ
واللسان (( دى ن ))
و (( أروى )) اسم امرأة ، وموضع الشاهد هو تنوين (( تقضى )) وهى فعل .

٩) من الآية ((٤)) من سورة الانسان ، وقراءة التنوين قرأبها نافع وأبو بكر
والكسائي وهشام ، وقرأها بقية السبعة ﴿سَلَاسِلَ﴾ بغير تنوين، لأنها
ممنوعة من الصرف لمجيئها على صيغة منتهى الجموع .
وحجة من صرفها ثلاثة أمور :
أحدها : ماذكره الكسائى والفراء من أنَّ بعض العرب يصرفون كل مالاينصرف
إلا "أفْعَلَ منك".
الثانى : أنَّ بعض أهل العلم والنظر يقولون إن كل مايجوز فى الشعر
فهو جائز فى الكلام ، لأن الشعر أصل الكلام العربى .
ومادام كذلك فكيف نتحكم فى كلامهم ونجعل الشعر خارجا عنه ،
الثالث : أنَّه لمَّا كان بعده جمع ينصرف أتبع الأول للثانى ، يضاف إلى
ذلك أنَّها مكتوبة فى المصحف بالألف ، انظر معانى القرآن للفراء ٣ : ٢١٤
وإعراب القران للنحاس ٣ : ٥٧٣ وحجة القراءات ٧٣٧ والكشف عن وجوه
القراءات السبع ٢ : ٣٥٢ ، والتبصرة ٧١٦ .

و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾(١) و ﴿ الرَّسُولَا ﴾(٢) .

فإذا وقفت على اسم حذفت الحركة والتنوين ، إن كان فيه ، وإنّما حذفت التنوين منه ، لأنّه زائد ، لا يوقف عليه ، فكان يلتبس بالنون الأصلية .

---

١) من الآية ١٦ من سورة الإنسان ، والكلام فيها مثل الكلام فى الآية السابقة : انظر الحاشية (( ٩ )) ص٤٤ والمراجع المذكورة فيها .

٢) من الآية (( ٦٦ )) من سورة الأحزاب ،

وقراءة (( الرَّسُولَا )) بإثبات الألف فى الوصل والوقف قرأبها نافع وابن عامر وأبو بكر ، وقرأ ابن كثير والكسائى وحفص بإثباتها فى الوقف دون الوصل ، وقرأ الباقون بغير الألف فى الوصل والوقف ،

وحجة من أثبت الألف فى الوصل والوقف هى : أنّ بعض العرب يقف على المنصوب الذى فيه الألف واللام بألف .

فيقولون : ضربت الرجلا .

وأيضا فإنها تكون فاصلا بين الآية السابقه واللاحقة ،

وأيضا بها تتفق فواصل الآيات ، وهو موافق للمصحف .

قال ابن النحاس (( وأولى الأشياء فى هذا أن يوقف عليه بالالف ولا يوصل ، لأنه إنْ وصل بالألف كان لاحنا وإنْ وصل بغير الألف كان مخالفا للمصحف ، وإذا وقف بالألف كان متبعا للسواد موافقا للإعراب .

لأنّ العرب تثبت هذه الألف فى القوافى وتثبتها فى الفواصل ليتفق الكلام ،

إعراب القران ٢ : ٦٢٥ وانظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤ : ٢٣٧ والحجة فى القراءات السبع ص٢٨٩ وانظر الكشف عن وجوه القراءات ٢ : ١٩٥ وتفسير النسفى ٣ : ٢٩٦ .

فإن كان مرفوعا وقبل آخره ساكن - وهو حرف مد كزيد - ففي الوقف أربعة أوجه[3]:

السكون: وهو أجود، (لأن العرب إنَّما تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن.

ويليه: الإشمام/وهو أن تضم شفتيك ولا تتبعه صوتا)[4] (في الرفع دون الجر)[5] ٦أ/

وبعده: الروم[6]/ وهو صُوَيْت يُسْمَع. والرابع: أن تبدل من التنوين واوا[7]،

والمجرور كالمرفوع، إلا أنَّ الإشمام لايدخله[8]

---

١) في أ و ب (( قبل آخره )) بدون الواو.

٢) في ج (( هو )) بدون الواو.

٣) انظر الكتاب ١ : ٢٩، ٤ : ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، والمقتضب ٣ : ١٧ والتبصرة ص٣٣٤، والاقناع ١ : ٥٠٤ والمساعد ٤ : ٣١٢

٤) قال سيبويه (( فأرادوا أن يفرقوا بين مايلزمه التحريك في الوصل وبين مايلزمه الاسكان على كل حال )) الكتاب ٤ : ١٦٨

وانظر شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٠٤

٥) مابين الأقواس ساقط من أ و ب

٦) قال سيبويه : (( وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال مالزمه إسكان على كل حال وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ماسكن على كل حال ...

وذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيدا )) الكتاب ٤ : ١٦٨

٧) انظر الكتاب ٤ : ١٦٧، وشرح الكافية الشافيه ٤ : ١٩٨١، والمساعد ٤ : ٣٠٣ وشفاء العليل ٣ : ١١٢٩

٨) في المساعد ٤ : ٣١٤ (( وماروى عن بعض القراء من الإشارة إلى حركة الجر وتسميته إشماما محمول على الروم فهو الذى يستقيم، إلا أنه حصل تَجَوُّز في الاطلاق )) وانظر الاقناع ١ : ٥٠٥

وتبدل من التنوين ياء[١]، وأمّا النصب فعلى الألف لغير[٢]

وإنّما ضعف أنّ تبدل من التنوين واوا في الرفع، وياء في الجر[٣] وأبدل[٤] في النصب ألفا لخفة الألف، ولأنه ليس في كلامهم اسم آخره واو وقبلها ضمة[٥]، [٩] ولم يبدلوا في الجرياء، لئلا يلتبس[٦] المفرد بالمضاف إلى نفسه[٧] فإذا[٨] قلت: زيدي

فإن كان قبل آخره[١٠] ((حرف متحرك فهو مثل ما تقدم))

١) يرى جمهور النحويين أن المنصوب يدخله الروم،
قال ابن مالك في التسهيل ص٣٢٩ ((إن كان الموقوف عليه متحركا غير هاء تأنيث سكن وهو الأصل، أو ريمت حركته مطلقا))
قال ابن عقيل شارحا كلام ابن مالك ((فيكون في الحركات كلها، ويحتاج في المفتوح والمنصوب إلى زيادة لخفة الفتحه، وتناول اللسان لها بسرعة، ولذا منعه القراء في الفتحة. وأما النحويون فجمهورهم على جوازه فيها.
وقال أبو الحسن ابن البانشي: زعم أبو حاتم أنّ الروم لايكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه)) المساعد ٤ : ٣١٣، وانظر شفاء العليل ٣ : ١١٣ والإقناع لابن البانش ١ : ٥٠٤ ومابعدها، وشرح شفاء العليل ٤ : ١٩٨٩
٢) ليس على الطلاقة فربيعة تقف عليه بالسكون.
٣) في ج ((في الرفع واوا وفي الجرياء))
٤) في ج (( وابدلت: ))
٥) في ج حرف علة قبله ضمة.
٦) في ج (( يلبس ))
٧) في ج (( نفسك ))
٨) في ج (( وإذا ))
٩) لغة ازد السراة إبدال التنوين ياء في المجرور.
قال سيبويه ((وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري، جعلوه قياسا واحدا فأثبتوا الياء، والواو كما أثبتوا الألف.)) الكتاب ٤ : ١٦٧
وقال أبو البركات العلوي ((وليس عليه العمل)) شرح اللمع ق ((١٠))
وقال ابن عقيل: ((وقال المازني: هي لغة قوم من اليمن، وليسوا فصحاء)) المساعد ٤ : ٣٠٢
١٠) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

(( [١] ونزيده وجها [٢] آخر وهو : التشديد ، تقول فى خالد : خالدّ [٣]
فإن كان الاسم لاتنوين فيه وقبل آخره [٤] متحرك كعُمَرّ [٥] ، والرجل [٦]
جاز فيه السكون ، والإشمام ، والروم ، والتشديد . وفى النصب والجر [٧] ينقص الإشمام .

---

١) من هنا بدأ السقط من ج
٢) فى أ و ج (( ونريده وجه )) وهو خطأ ))
٣) قال سيبويه (( وأما التضعيف فقولك : هذا خالدّ وهو يجعلّ وهذا فرجّ ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثمّ قالت العرب فى الشعر فى القوافى : (( سَبْسَبّا )) يريد السبسب )) الكتاب ٤ : ١٦٩
وقد وضع النحاة علامة للتضعيف وهى : شين فوق الحرف
قال سيبويه : (( ولهذا علامات .... والتضعيف الشين ))
الكتاب الصفحة السابعة . وانظر المساعد ٤ : ٣١٤ ، وشفاء العليل ٣ : ١١٣١ ، وشرح الكافية الشافيه ٤ : ١٩٨٩ ،
وقال أبو البركات : وأمّا التضعيف فإنما يكون إذا كان ماقبل حرف الإعراب متحركا نحو قولك : هذا خالدّ ، وجعفرّ )) شرح اللمع ق ١٠
٤) هنا نهاية السقط من ج
٥) ممنوع من الصرف للعلمية ووزن العدل .
٦) يمتنع فيه التنوين ، لأنه محلى بأل
٧) فى أ و ج (( وفى الرفع والجر )) وما أثبتناه هو مافى ب وحاشية : أ ، وهو الصواب ، لأن الاشمام من خواص الرفع ، فالقول بأنه زائد فيه خطأ .

## بـــاب المنقـــــــوص (١)

( وهو كل اسم وقعت فى آخره ياء خفيفة (( قبلها )) (٢) كسرة نحو (٣) القاضى والداعـــى يكون فى الرفع والجر ساكنا ، وفى النصب مفتوحا .

تقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورايت قاضيا ، وإنّما لم يعرب فى الرفع والجر ، لثقل الضمة والكسرة ، فتجتمع فى الجر اربع كسرات (٤) إذا قلت : مررت بقاضٍ معك ، كسرت الضاد ، والياء تجرى مجرى كسرتين ، والكسرة التـى على الياء )) (٥)

وكذلك فى الرفع تجتمع ثلاث كسرات وضمة (٦) ، وهى أثقل من الكسرة ، (٧)

---

١) العنوان والسطر الذى بعده ساقطان من ب .
قال أبو البركات الكوفى (( اعلم أنّ المنقوص إنّما سمى منقوصا ، لأنه دخله بعض الإعراب وهو النصب ، ولم يدخله رفع ولا جر، فنقص بعضه ، فنقصته نقص إعراب لا نقص الحروف )) شرح اللمع ق ١٠

٢) فى (( أ )) (( وقبلها )) وما أثبته هو ما فى المتن المطبوع ))

٣) فى هذا المكان (( انتهى السقط من ب

٤) أى : لم يرفع بالضمة الظاهرة ، ويجر بالكسرة الظاهرة .

٥) قال أبو البركات العلوى : (( وإنّما لم تحتمل كسرة ، لأن الياء من جنس الكسرة وقبل الياء كسرة ، فكان يؤدى إلى اجتماع ثلاث كسرات ، وذلك ثقيل فى كلامهم فخففوها بحذف الكسرة )) شرح اللمع ١١
وانظر سيبويه ٣ : ٤١٤ والتبصرة والتذكرة ١ : ٨٤ ، وشرح الكافية الشافيه ١ : ٢١٢ وتعليق الفرائد ١ : ١٧٤ وشفاء العليل ١ : ١٢٧ وشرح الألفية عند قول ابن مالك :
والثانى منقوص ونصبه ظهـــر ورفعه ينوى كذا أيضا يجـــر

٦) فى ب (( وضمة هى أثقل من الكسرة ))

٧) قال أبو البركات الكوفى (( وإنّما لم تحتمل ضمة ، لأنّ الضمة فى الثقل كالكسرة ، والضمة أخت الكسرة ، ألا ترى أنّهم يجيزون اختلاف القوافـــى بالرفع والنصب ، ولا بالجر والنصب )) شرح اللمع ق ١١
وانظر المراجع السابقة فى الحاشية (( ٥ ))

وأمّا (( في[1] )) النصب فلم تستثقل الفتحة فأعرب به .

فإن قيل : الحركات كلها تستثقل على حروف المد .

ألاترى أنهم قلبوا الواو/ألفا ، وإنْ كانت مفتوحة في (( باب )) ونحوه ٦/ب

وأصله : (( بَـوَب ))

فالجواب أنَّ الفتحة على ياء (( قاضٍ )) عارضة ، وليست بلازمة[2] .

وأمّا في (( قَوَل[3] )) وَبَيَع (( فهي لازمة ، وحذفت الياء من (( قاضٍ )) في الوصل

مع التنوين ، لأنّهاَ ساكنة والتنوين ساكن فحذفت لالتقاء الساكنين ، وكانت

أولى بالحذف من التنوين لأنَّ التنوين ((دخل[4] )) لمعنى (( وهو الصرف[5] ))

ولأنَّ الياء إذا حذفت بقيت الكسرة[6] تدل عليها .

فأمّا المضاف ومافيه الألف واللام فالضمة والكسرة تستثقل عليه أيضا ، والفتحة

تستخف كما كان ذلك في (( قاض ))

تقول : هذا القاضي[7] ومررت بالقاضي (( وهذا قاضيكم )) ومررت[8] بقاضيكم ،

فالأصل فيه[9] هذا القاضيُ ، ومررت بقاضِيكم ،ورأيت قاضيَكم[10] بفتح الياء في النصب ،

---

١) كلمة (( في )) ساقطة من ب وجـ

٢) في أ عارضة ليست بلازمه ، وفي جـ (( ليس ))

٣) في ب وجـ (( وأما قول ))

٤) كلمة (( دخل )) ساقطة من أ و ب

٥) قوله : (( وهو الصرف (( ساقط من ب :

٦) في جـ (( بقيت كسرة

٧) جملة هذا القاضي )) ساقة من ب

٨) قوله : (( وهذا قاضيكم ، ومررت )) ساقط من أ و ب

٩) في جـ (( والأصل فيه )) وفي اللمع (( وكان الأصل فيه )) اللمع ص٩٨

١٠) من هنا بدأ الطمس في (( ب )) .

فأمّا الوقف على مافيه التنوين فمذهب سيبويه أنَّه يقف بلا ياء، وعلتـه أنَّه يجري الوقف مجرى الوصل(١).
ومنهب يونس(٢) (( أن(٣) يقف بالياء، وعلته أنَّه لما كان الوقف لاتنوين فيه رد الياء؛ لأنَّه لم يلتق ساكنان(٤).

هذا في الرفع والجر وأما النصب فلا خلاف في أن الوقف على الألف.

---

١) قال سيبويه : (( هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات، وذلك قولك : هذا قاضْ، وهذا غازْ وهذا عمْ، تريد العمى، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر.)) الكتاب ٤ : ١٨٣

٢) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب مولى بني ضبة أحد متقدمي النحاة، أخذ النحو عن الأخفش الأكبر، وأبي عمرو بن العلاء، له النوادر في اللغة والأمثال توفي سنة ١٨٢هـ
انظر ترجمته في أخبار النحاة البصريين للسيرافي ٢٧، ومراتب النحويين ٢١ ومعجم الأدباء ٧ : ٣١٠، ونزهة الألباء ٤٩، وطبقات الزبيدي ص٤٨ ونور القبس ٤٨،

٣) في ج (( أنه يقف ))

٤) قال سيبويه : (( وحدثنا أبو الخطاب، ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي، وغازي، وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال )) الكتاب ٤ : ١٨٣
وقال ابن عقيل في المساعد (( وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش في أحرف من القرآن.)) المساعد : ٤/ ٣٠٨

فإنْ كان (( هذا[١] )) الاسم لاتنوين فيه فالاختيار أن نقف فى الرفع والجر بالياء، لأنه قد زال التنوين[٢].

ومن العرب من يقف بلا ياء[٣]، كأنه حذف الياء قبل دخول الألف واللام ثم أدخلهما[٤] عليه، وقد وجب له[٥] الحذف،

(( فأمَّا[٦] النصب فالوقف على الياء لاغير، تقول: رأيت القاضى،

(( ومثله[٧] )) : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ[٨] ﴾

وإنَّما ثبتت هذه الياء فى النصب، لأنَّها قد تحركت فجرت مجرى الياء من (( ضارب[٩] )) ونحوه[١٠]،

---

١) كلمة (( هذا )) ساقطة من ج

٢) قال ابن يعش (( فإن كان فيه ألف ولام نحو الرامى والغازى والعمى فإنَّ إثباتها أجود فتقول فى الوقف: هذا الرامى والغازى والقاضى يستوى فيه حال الوصل ولو قف )) ابن يعش ٩ : ٧٥
وانظر التبصرة ٢ : ٧١٨، والمساعد ٤ : ٣٠٨، ٣٠٩

٣) قال ابن يعش أيضا: (( ومنهم من يحذف هذه الياء فى الوقف كأنَّهم شبهوه بماليس فيه ألف ولام ثم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف،)) الصفحة السابقة، وانظر المراجع السابقة .

٤) فى أ (( أدخلها ))

٥) كلمة (( له )) ساقطة من (( ب ))

٦) فى ب ( وأما النصب)) // ٧ ) فى ج (( ومنه ))

٨) الآية ٢٦ من سورة القيامة // ٩) فى ج (( فى ضاب ))

١٠) قال سيبويه: (( ومع هذا أنه لمَّا تحركت الياء اشبهت غير المعتل)) ٤ : ١٨٤ وقال الزجاجى فى اشتقاق إسماء الله ص ٨٥ (( ومن العرب من يترك إعراب المنصوب أيضا فيجعله ساكن الآخر كما يفعل ذلك فى المخفوض والمرفوع فيجعله فى الأحوال الثلاثة ساكن الآخر فيقول: رأيت القاضى والغازى والداعى، والكافى، وما أشبه ذلك، وأكثر مايجيء هذا فى الشعر وليس بمستعمل فى منثور الكلام ؟ -

واختلفوا فى قاضٍ (( ونحوه ))[١] إذا نودى / فسيبويه يثبت الياء ؛ ٧/أ
لأنَّه لاتنوين فيه ، فضارع مافيه الألف واللام[٢] ،
وأما يونس (( فَيَحْذف ))[٣] الياء[٤] قال : لأنَّ النداء باب حذف وتغيير ،
(( فَحَذَفْتَ الياء كما حَذَفْتَ التنوين ))[٥]

---

١) فى (( أ )) و بابه ))
٢) القول بإثبات الياء قول الخليل بن احمد روى ذلك عنه سيبويه ،
أما سيبويه فقد اختار رأى يونس الآتى، قال سيبويه فى الكتاب ٤ : ١٨٤
(( وسألت الخليل عن القاضى فى النداء فقال اختار : ياقاضى
كما اختار هذا القاضى )) وانظر التبصره ٢ : ٧١٨ والمساعد ٤ : ٣٠٨
وقال ابن يعيش ، فأما إذا ناديت فالوجه إثبات الياء وهو قول الخليل
وذلك أنَّ المنادى المعرفة لايدخله تنوين لافى حال وقف ولا وصل ،والذى
يسقط الياء هو التنوين )) ابن يعيش ٩ : ٧٥
٣) فى ج (( فحذف ))
٤) (( وقد اختار سيبويه هذا الرأى فقال فى الكتاب (( وأمّا يونس فقال :
ياقاض وقول يونس أقوى ، لأنه لماكان من كلامهم أنْ يحذفوا فى غير
النداء كانوا فى النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف ،
يحذفون التنوين ويقولون : ياحارِ وياصاح وياغلام أقبل ))
الكتاب الصفحة السابقة ، وانظر المراجع السابقة فى الصفحات نفسها
والمقرب ٢ : ٩٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ، وشرح الشافعية للرضى ٢ : ٣٠٠
٥) فى ج (( حذف الياء كما حذف التنوين ))

## (( بــــاب : المقصــــور ))

( وهو كل[1] اسم وقعت[2] فى أخره ألف مفردة[3] كعصا[4] ورحى[5] )

وهو على ضربين: منصرف وغير منصرف، فالمنصرف يدخله التنوين، وغير المنصرف لايدخله التنوين، وكله لاتدخله حركة، لخفاء الألف[6]، وكان الأصل فى (( عصا )) عَصَو )) وفى (( رحا )) رَحيٌ )) فقلبت الواو والياء ألفا: لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، وحذفت فى الوصل، لسكونها وسكون التنوين (( بعدها[7] ))

---

١) فى المتن المطبوع (( وأما المقصور فكل اسم )) اللمع ص٩٩

٢) فى أ (( وقعت آخره ))

٣) فى بعض نسخ المتن التى اعتمدعليها محققه د/ فائز زيادة (( مفتوح ماقبلها ))

٤) فى ب (( نحو عصا ))

٥) درج سيبويه فى كتابه على تسمية المقصور بالمنقوص وقد علل لتسميته بالمنقوص فقال: (( فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنّما نقصانه أنْ تبدل الألف مكان الياء والواو ولايدخلها نصب ولا رفع ولاجر )) الكتاب ٣ : ٥٣٦

وقال السيرافى فى تعليقه على الكتاب (( ويقال للمقصور أيضا منقوص فأمّا قصرها فهو حبسّها عن الهمزة بعدها، وأمّا نقصانها فنقصان الهمزة منها : حاشية الكتاب الصفحة السابقة وانظر الكتاب ٣ : ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٣

وقال ابن برهان فى سبب تسمية هذا النوع بالمقصور : . ===

---

=== (( المقصور سمى مقصورا لأنه حبس عن الإعراب، والقصر الحبس قال الله تعالى: ﴿ حُورٌ مَقْصُورَات ﴾؛ أى محبوسات غير متبرجات ولامتبذلات، قال كثير ،:

وأنت التى حببت كل قصيـــرة إلىّ ومايدرى بذاك القصائـــر
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى شر النساء البحاتر.

شرح اللمع ق ٥

وقال أبو البركات الكوفى (( إعلم أنّ هذا الاسم المعتل إنّما سمى مقصورا، لأنه قصر عن جميع الإعراب فصار على حالة واحدة، فلا يدخله رفع ولانصب ولاجر))

شرح اللمع ق ١٢

٦) قال المبرد (( إذا كان الاسم مقصورا فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا والألف لاتدخلها الحركات ))

وقال أيضا (( فهذه الألف لايدخلها إعراب ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفا ويترك تنوينها إذا كان ممالاينصرف )) المقتضب ١ : ٢٥٨

وقال ابن برهان (( فإذا قلت: قام المثنى، ورأيت المثنى، ومررت بالمثنى لم تظهر فى الألف حركة، وهذا الضرب منه منصرف وهو الذى لحقه منه التنوين

وهو قوله تعالى ﴿ يَوْمَ لَايُغْنِي مَوْلىً عَنْ مَوْلىً شَيْئا ﴾ فالأول مرفوع والثانى مجرور.

ومنه مالاينصرف نحو: ولدت حبلى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى: فهذا النحو بألف فى الوصل والوقف.

وأمّا النحو الأول فقد حذفت ألفه للقاء التنوين وبقيت الفتحة قبلها دالة عليها، فلام الكلمة تحذف فى الوصل فى الأحوال الثلاث الرفع والنصب والجر )

شرح اللمع ق ٥

وانظر كلام سيبويه فى الحاشية (( ٥) من الصفحة السابقة"

٧) كلمة (( بعدها )) ساقطة من أ و ب

فإنْ وقفت على المنون من هذا الباب فقد اختلف النحويون فيه ، فسيبويه
يحمل المعتل على الصحيح ، فيقف في الرفع والجر على الألف التي هي من
نفس الكلمة ، وفي النصب على الألف التي هي بدل من التنوين (١)
(( ويحذف الأولى لسكونها وسكون الألف بعدها (٢) ))
والمازني (٣) يقف على (٤) الألف التي هي بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ،
وعلته : أنه رأى الألف التي في (( عصا )) ما قبلها مفتوح أبدا ،
والألف المبدلة من التنوين في (( رأيت زيدا ونحوه تأتي بعد فتحة ،
فأجرى (( عصا ، ورحا )) على الصحيح (٥) .

---

١) قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٣٠٩ (( واعلم أن كل ياء أو واو كانت
لاما وكان الحرف قبلها مفتوحا فإنَّها مقصورة تبدل مكانها الألف ، ولاتحذف
في الوقف وحالُها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل
إلا أنَّ الألف تحذف لسكون التنوين ويُتموَّن الاسماء في الوقف ))
وقال أبو البركات (( الكوفي ; (( إعلم أنَّ جمهور النحويين كسيبويه وأصحابه
وابن جني يقولون إن الألف في الوقف في حالة الرفع والجر هي حرف
الإعراب ، لأنها إنَّما تسقط في درج الكلام ، لأجل التنوين فإذا زال التنوين
يثبت الألف ، فإذا صاروا إلى النصب أبدلوا من التنوين ألفا .
كما يفعلون في قولهم : رأيت رجلا ، فيجتمع ألفان الألف التي هي حرف الإعراب
والألف المبدلة من التنوين فيحذفون الألف التي هي حرف الإعراب لأجل اجتماع
الساكنين وتبقى الألف المبدلة من التنوين فيقفون عليها ، وإنَّما لم يحذفوها ؛
لأنها دخلت لمعنىً وما يدخل لمعنى لايحذف )) شرح اللمع ق ١٣
وانظر التبيين ص ١٨٦ والتسهيل ٣٢٨ وابن يعيش ٩ : ٧٦
والمساعد ٤ : ٣٠٤ ـ والهمع ٢ : ٢٠٥ والفصول الخمسون ٢٦٧
٢) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ و ج
٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني ينتمي إلى مازن بن شيبان ،
ـ أحد متقدمي النحاة وأئمة البصرة له عدة مؤلفات منها التصريف ===

وقال أبو سعيد (١) : الوقف في الأحوال الثلاث على الألف التي هي من نفس الكلمة (٢) ؛

---

= وما تلحن فيه العامة، ولألف واللام، وكتاب العروض، أخذ عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد توفي سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩ انظر في ترجمته السيرافي ٧٤ ، ومعجم الأدباء ٢ : ٣٨٠ وطبقات الزبيدي ٥٧ ، ونزهة الألباء ٤٨٢ وتاريخ بغداد ٧ : ٩٣ وإنباه الرواة ١ : ٢٤٦ وبغية الوعاة ١ : ٤٦٣

٤) في ب (( وقال المازني الوقف على الألف ((وجه" ومذهب المازني أنه يقف ،

٥) قال ابن برهان (( وقال الفراء وأبو عثمان المازني وأبو علي الفارسي: الألف التي نقف عليها في الأحوال الثلاث هي عوض من التنوين بمنزلة الألف في " رأيت زيدا" ، وبمنزلة الألف في (( لَنَسْفَعًا )) "وَلَيَكُونًا" ، لأن العلة في الكل واحدة ، لأنه تنوين قبله فتحة )) شرح اللمع ق ٥

وقال أبو البركات الكوفي (( فأما غير سيبويه فعنده أن الألف في حال الرفع والنصب والجر بدل من التنوين )) شرح اللمع ق ١٣

وقال ابن يعيش (( وقال قوم :- وهو مذهب المازني إنها بدل من التنوين.))

ابن يعيش ٩ : ٧٧

وانظر التسهيل ٣٢٨ ، والتبيين ١٨٦ والمساعد ٤ : ٣٠٤ والهمع ٢ : ٢٠٥

١) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي كان أبوه مجوسيا فاسلم وقدم بغداد وأخذ عن العلماء الموجودين بها من أمثال ابن دريد، من أشهر آثاره شرح كتاب سيبويه وأخبار النحويين البصريين توفي سنة ٣٦٨ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣/٤٨ ، ١٢٥ ونزهة الألباء ٣٢٨ الوفيات ٢ : ٧٨ ، ٧٩ البغية ١ : ٥٠٧

٢) قال ابن برهان (( فإن وقفت عليها حذفت التنوين ورددت الأصلية التي هي لام الكلمة في قول أبي عمر بن العلاء ، وأبي الحسن الكسائي ، وأبي الحسن ابن كيسان ، وأبي سعيد السيرافي في الرفع والنصب والجر وبه أقول شرح شرح اللمع ق ٥

وانظر ابن يعيش ٩ : ٧٦ ، والتبيين ١٨٦ ، والمساعد ٤ : ٣٠٤

قال : لأنى رأيت القراء قد أمالوها فى قوله تعالى :

: ﴿ سَمِعْنَا فَتَىً لا يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (١) وهم لا يميلون الألف المبدلة من التنوين فى قولهم : رأيت زيدا (٢)

وأما (٣) : كساء (( ورداء )) (٤) ، وجميع الممدود فإنه يجرى عليه الإعراب كما يجرى على الصحيح ؛ لأن آخر الاسم همزة وهى حرف صحيح . (٥)

وكذلك الياء المشددة (٦) ككرسيّ ، وصبيّ وكذلك إن كانت الياء خفيفة وقبلها ساكن كظبى ،

---

١) من الآية ٦٠ من سورة الانبياء والجزء الذى بين الاقواس ساقط من أ و ب واحتجاج السيرافى على أصالة هذه الألف بإمالتها رده بعض النحاة بقوله ؛ إنَّ الألف المعاقبة للأصلية يجرى عليها حكمها . أنظر ذلك وبعض الردود الأخرى فى التبيين ص١٩١ ، ١٩٢ والمساعد ٤ : ٣٠٤ ، ٣٠٥

٢) فى الاصل زيادة لعلها كانت حاشية فأدخلها الناسخ فى الشرح وهى (( فى الأمر العام لا تُمال الألف التى فى قولك (( زيدا ، وقد جاءت ممالة فى نحو رأيت زيدا ))

٣) فى جـ (( فأما ))

٤) كلمة (( رداء )) ساقطة من ب

٥) أهمل الشارح هنا الكلام على المهموز مع أنَّ ابن جنى ذكره فى المتن فقال : (( والمهموز كله يجرى عليه الإعراب كما يجرى على الصحيح ، تقول : هذا قارئ ، ومبتدئ ، ورأيت قارئا ، ومبتدئا ، ومررت بقارئ ، ومنشئ )) اللمع ص١٠٠ ، ١٠١ ، قال أبو البركات العلوى فى شرحه للمع ق ١٠١٣ (( والمهموز كل اسم وقع فى آخره همزة قبلها ألف فكل ممدود مهموز وليس كل مهموز ممدودا ))

وانظر سيبويه ٢ : ٢٨٦ ، والمقتضب ٣ : ٨٥ ، والأصول ٢ : ٣٧٦

٦) أ ، ب : يجرى عليه الإعراب .

## الأسمـــاء الستـــة (١)

وليس في الأسماء المفردة ما يعرب بحرف الاستة أسماء،
وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك[2] ، وهنوك[3] ، وفوك ، وذو مال[4] ،
(( رفع هذه الأسماء بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء[5] ))
وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة للتثنية والجمع[6].
وهذه الحروف دليل الأعراب وليست أعرابا في انفسها[7]

---

١) العنوان زدناه للتوضيح .
٢) الحم أبو الزوج وغيره من أقاربه ، وقد يطلق على أقارب الزوجة ،
٣) الهن يطلق على الشيء المستهجن الذكر من العورة والفعل القبيح .
٤) يشترط في " ذو " أن تكون بمعنى " صاحب " أما ذو الموصولة فهي مبنية في الغالب ، وقد تعرب كقول الشاعر :: فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا .
٥) ما بين الأقواس (( )) ساقط من ب
ويشترط في إعراب هذه الأسماء بالحروف أمور منها :
أ - أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ،
ب - أن تكون مفردة .
حـ - أن تكون مكبرة .
٦) قال ابن بابشاذ (( وإنما أعربت بالحروف وهي على هذه الحالة أعني إذا كانت مضافة لأنها أسماء حذفت لاماتها وضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها ،
وقيل : جعل إعرابها بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف ، حتى لا يستوحش من الإعراب بالحروف ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، لا بالحروف وقيل : إن إعرابها بالحروف على طريق الشذوذ ، لأنه لا يقاس على هذه الستة غيرها من نحو (( يد )) و (( دم )) ونحوه من المحذوف اللام ))
شرح المقدمة المحسبة ١ : ١١٩
٧) قوله : (( في أنفسها )) ساقط من أ و جـ .

يدلك على ذلك أنَّ منها ماهو على حرفين وهو (( فوك )) و(( ذو مال ))
ولو[1] جعلنا الواو إعرابا لبقى اسم ظاهر على حرف واحد ، وذلك غير موجود
فإذا[2] بطل أنْ تكون إعرابا ثبت أنَّها دليل الإعراب[3] ،

---

١) في ج (( فلو ))
٢) في أ (( فان ))
٣) اختلف النحاة في إعراب هذه الأسماء الستة، وهذا إجمال لبعض آرائهم
الرأى الأول : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، وهذا هو رأى سيبويه وجمهور البصريين، وهو مفهوم كلام الشارح هنا .
الثاني : أنَّ هذه الحروف انفسها علامات إعراب ، فالواو علامة للرفع والألف للنصب ، والياء علامة للجر ، وهذا مارجحه ابن مالك في التسهيل ))
الثالث : أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع وهذا هو اختيار المازني والزجاج .
الرابع : أنَّها معربة بالحركات المنقولة من حروف العلة إلى ماقبلها وممن قال بهذا الرأى واستحسنه الربعي شيخ الشارح .
الخامس : أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهذه الحركات هي التي كانت لها قبل الإضافة ، وثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء في الجر ، لاجل الكسرة ، وألفاً في النصب لأجل الفتحة .
السادس : أنَّها معربة من مكانين، فهي معربة بالحركات التي قبل الحروف وبالحروف نفسها وإلى هذا ذهب الكسائي والفراء .
السابع :- أنَّ هذه الحروف زوائد دوال على الإعراب وليست إعرابا ولا أحرف إعـراب .
الثامن : أنَّ هذه الحروف حروف إعراب ودوال على الإعراب ،
انظر الكتاب١ : ٤٣٠ ، ٢ : ٧٠٥ ، ٣٣٦ ، ٨٠٦ ، ٣٦ : ٤١٢ والمقتضب١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢ : ١٥٥ ، ٣ / ١٢ وشرح المقدمة المحسبة١ : ١٢١ ، ١٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٨٤ والملخص١ : ١٠٨ والبسيط ١ : ١٨٩ والرضى ١ : ٢٧ ، وابن يعيش ١ : ٥٢ والانصاف١ : ١٧ ، ٣٣٦ ، والتبيين ١٩٣ والمساعد ١ : ٢٥ والارتشاف ١ : ٤١٥ ، وتعليق الفرائد ١ : ١٤١ ، واللمع ١ : ٣٨

## (( باب التثنية والجمع ))[1]

( التثنية[2] للاسماء دون الأفعال والحروف )

وإنَّما لم تثنَّ الحروف، لأنه ليس لها معنى فى أنفسها[3]

ولم تثنَّ الأفعال، لأنَّها بلفظها تدل على القليل والكثير، فاستغنى عن تثنيتها وجمعها[4]

( فإذا ثنيت الاسم فى الرفع[5] زدت(( عليه[6] )) ألفا ونونا )

فالألف لشيئين : للرفع والتثنية ، وإنَّما خصوا التثنية بالألف .

والجمع بالواو[7] ، لأنَّ كل شيء يثنى فى الأكثر ، وليس كل شيء (( يجمع[8] )) جمع السلامة ، فصارت التثنية أكثر فخصَّت بالألف لخفتها / ٨ أ

---

١) كلمة والجمع (( ساقط من ب

٢) فى المتن المطوع (( اعلم أن التثنية ... الخ )) اللمع ص١٠٢
قال ابن برهان : (( المفرد عين لاضم فيها ولا اقتران ، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد ، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد وهذه معانٍ معقولة يقتضى القياس إفرادها بصيغه مفترقة )) شرح اللمع ص ٢٤

٣) قال أبو البركات الكوفى (( وإنَّما كان كذلك ، لأنَّ الحرف معناه فى غيره وما يكون معناه فى غيره لاتصح تثنيته ولا جمعه ، لأنَّهُ لايفهم معناه ، فيثنى أو يجمع . )) شرح اللمع ق ٢٨

٤) قال أبو البركات أيضا (( وأمَّا الأفعال فهى تدل على القليل وعلى الكثير بمنزلة اسماء الأجناس والتثنية والجمع هو زيادة شيء على شيء من جنسه ليكثر ، والجنس لايحتاج إلى زيادة ، لأنَّهُ يدل بصيغته على القليل والكثير .
المرجع السابق . ق ٢٨

٥) فى المتن المطبوع : فإذا ثنيت الاسم المرفوع . )) اللمع ١٠٢

٦) فى المتن المطبوع (( زدت في آخره ألفا ونونا )) اللمع ص ١٠٢

٧) فى أ و ب (( وإنَّما خصوا الألف بالتثنية ، والواو بالجمع .))

٨) كلمة (( يجمع )) ساقطة من (أ )

وجمع السلامة قليل فخف لذلك فأعطى الواو لثقلها ،
فلم يبق إلا الياء ، فجعلت فى التثنية[1] والجمع علامة للجر،[2]
ثم حمل النصب عليه[3]،
وإنما حمل النصب على الجر ، لأنه (( يشبهه[4] )) من أربعة أوجه :-
أحدها : أنهما يشتركان فى الكتابة تقول : مررت بك ، ورأيتك ،
والثانى : أن معناهما واحد ، فمعنى ((مررت بك و جزتك )) سواء
والثالث : أنهم أرادوا أن يحملوا النصب إما على الرفع أو على الجر
فلم يحملوه على الرفع ، لأن الرفع يكون فى الاسماء والأفعال ،
والجر مختص بالاسماء فحملوه على الجر ، لأنه مختص.[5]

---

١) فى جـ (( للتثنية )) // ٢ - فى أ وب (( علامة الجر))
٣) قال أبو البركات الكوفى (( وإنما جعلوا إعراب هذا الاسم المثنى والمجموع بالحروف ، لأن الحركات التى هى الضمة والفتحة والكسرة قد استوعبها الاسم المفرد لما كانت الحركات أقل وأوجز ، وكان الاسم المفرد أكثر وأورد ، فعمدوا إلى الحروف المأخوذة من الحركات والحروف التى هى أصول الحركات على الاختلاف فأقاموها مقام الحركات ، لأنها أولى من سائر الحروف فجعلوا الألف علامة الرفع فى التثنية ، والياء علامة النصب والجر .. الخ
شرح اللمع ق ١٤
وقال ابن بابشاذ (( والعلة فى إعراب التثنية بالحروف أن المثنى أكثر من الواحد فجعل إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد ، ولا أكثر من الحركة إلا الحرف ، والعلة فى اختصاص المرفوع بالألف دون الواو التى هي علامة الرفع أنهم لو أعربوا فى الرفع بالواو لالتبس بالجمع، ولو بقوا الفتحة قبل الواو فى التثنية كما بقوا الضمة قبل الواو فى الجمع لالتبس بجمع المقصور ، لأن جمع المقصور يكون ما قبل الواو مفتوحا ))
شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٢٨
وانظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٥ ، ٦٩٧ والمساعد ١ : ٤١ وتعليق الفرائد ١ : ١٨٨ / ١٥ وشروح الألفية عند قول ابن مالك ،
بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا
٤) فى ب (( يشبه :
٥) فى ب (( يختص ))

والرابع[١] : أنَّ الرفع أثقل من الجر، فحملوه على الأخف[٢] فإذا نصبت أو جررت جعلت مكان الألف ياء ، مفتوحا ماقبلها ،

وإنَّمَا فَتَحْتَ ماقبل الياء لتفرق بين ماقبل ياء التثنية وياء الجمع ، وياء الجمع ، لأنَّ ماقبل الألف لايكون إلا مفتوحا، ثم حملوا الياء[٣] في التثنية على الألف حتى لايختلف معنى[٤] التثنيـــة[٥] ،

---

١) كلمة (( الرابع )) ساقطه من ج

٢) قال أبو البركات العلوى : (( واحتاجوا أن يحملوه إمَّا على الرفـــع وإمَّا على الجر، فكان حمله على الجر أولى ، لأنَّ الجر فرع ، كما أنَّ النصب فرع ، وحمل الفرع على الفرع أولى من حمل الفــرع على الأصل ، وأيضا فإنَّ الياء التي هي علامة الجر أخف من الواو التي هـــي علامة الرفع ، فحمل النصب على الأخف إذ لاضرورة في حمله على الأثقل ))

شرح اللمع ق ١٥ وانظر الكتاب ١ : ١٧

٣) كلمة (( ياء )) ساقطة من (( أ

٤) في ب (( يختلف في معنى التثنية ))

٥) انظر الكتاب ١ : ١٧ والمقتضب ٢ : ١٥٣ وشرح المقدمه المحسبه ١ : ١٢٨ والبسيط ١ : ١٩٨

وقد[1] اختلف الناس فى الياء والألف والواو[2] فى التثنية (( والجمع[3] ))

ماهى؟

فمذهب سيبويه : أنها[4] حروف إعراب لا إعراب فيها[5] ،

وإنما لم يكن فيها لئلا تنقلب الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها ألفا ، فلا يفرق

بين تثنية المنصوب والمرفوع[6].

---

١) فى ج (( فقد ))

٢) فى ج (( فى الألف والواو والياء ))

٣) قوله (( والجمع )) ساقط من ج

٤) فى ج (( فقال سيبويه ))

٥) فى الكتاب ١ : ١٧ (( واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان

الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ،

يكون فى الرفع ألفا ، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذى

على حد التثنية ، ويكون فى الجر ياء مفتوحا ماقبلها ولم يكسر ليفصل

بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ...))

وانظر المقتضب ٢ : ١٥٣

وبقول سيبويه قال الزجاج وابن كيسان ، وابن السراج وأبو عليّ ))

انظر الخصائص ٣ : ٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٨٨ ، والرضى ١ : ٨٥

وابن يعيش ٤ : ١٣٩ ، وينسب هذا الرأى إلى عامة البصريين ،

كما فى الإنصاف ١ : ٣٣ ، ٣٩

٦) فى ج (( المرفوع والمنصوب ))

وأيضا فإنَّ هذه الحروف زيدت لمعانٍ كما زيدت ياء النسب وتاء التأنيث ،

وهاتان[١] أمكنت الحركة عليهما فأعربتا .

وهذه حروف علة[٢] لم تمكن الحركة عليها ، لأنَّ الحركات منها ، فلم تعـــرب

وهذا المذهب الصحيح[٣] .

وقال[٤] الجرمي[٥] : الإنقلاب هو الإعراب[٦] ، (( والألف[٧] )) والواو عنده كقول سيبويه ، والياء نفسها إعراب .

وهذا غير صحيح ، (( لأنها[٨] )) لو كانت إعرابا لما احتاجوا أن يعوضوا النون ، لان النون عوض من الحركة ، والتنوين .

---

١) جـ (( فهاتان ))
٢) كلمة (( علة )) ساقطة من ب // ٣) في جـ (( وهو المذهب الصحيح ))
٤) من هنا بدأ السقط في ب
٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي اخذ النحو عن الأخفش الأوسط واللغة عن الأصمعي وأبي عبيده وأبي زيد توفي سنة ٢٢٥
له موءلفات منها كتاب (( الفرخ )) وهو مختصر لكتاب سيبويه، وله مختصر يعرف باسمه (( مختصر الجرمي )) انظر ترجمته في الفهرست ٥٦ طبقات الزبيدى ٤٦ نزهة الألباء ١٩٨ إنباه الرواة ٢ : ٨٠ اخبار النحويين للسيرافي : ٥٥ بر وكلمان ٢ : ١٦٤
٦) نسب له هذا القول في المقتضب ٢ : ١٥١ ، والتبيين ٢٠٤ وشرح المقدمة المحسبة ١ : ١٢٩ ، والخصائص ٣ : ٧٣ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٥ واختار ابن عصفور هذا الرأي وقال: إنه هو الصحيح .
انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٢٤ والمغرب ١ : ٤٨ ونسب ابن أبي الربيع هذا القول إلى المازني انظر البسيط ١ : ١٩٨ وهذه النسبة خاطئة ، لأن رأي المازني في هذا المسألة موافق لرأي شيخه الأخفش وسيذكر الشارح رأي الأخفش فيما بعد ، قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه : (( وليست الألف في التثنية وماذكر معها إعرابا ، لأنَّ الإعراب حركة في حرف إعراب ، ولكنها دلائل على الإعراب وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، وأبي عثمان المازني )) انظر حاشية المقتضب ٢ : ١٥٣
٧) في جـ (( فالألف
٨) في جـ (( لأنـه ))

وقال الأخفش : لاهى إعراب ولا فيها إعراب ولا انقلابها دليل الإعراب، وإنَّما هى دليل الإعراب[1][2] )) وهذا غير صحيح .

واحتج من جعلها حرف إعراب بأنه لوكان فى الكلمة إعراب لكان فى هذا الموضع[3] ،

وذهب الزيادى[4] والفراء[5] إلى أنَّ هذه الحروف أنفسها إعراب[6] ،

وهذا غير صحيح من قبل أنَّ الإعراب من شأنه أنَّه إذا حُذِف لم يُخِلّ حذفه بمعنى الكلمة ، وهذه الحروف إذا حذفت سقط علم التثنية والجمع فيصيران واحدا .

وأيضا فإنَّ الإعراب يدل على نفسه نحو زيد ، (( وهذه الحروف ))[7] تدل على ذات الكلم ، والتثنية ، والجمع ، فلا تكون إعرابا .

---

١) كلمة (( الاعراب )) ساقطة من ج

٢) قال الأخفش فى شرحه لكتاب سيبويه (( ليس فى الاثنين ولا فى الجمع الياء ولا الواو ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنَّه لا يكون إعراب فى غير حرف إعراب ولوكان واحد منهما حرف إعراب ولا الإعراب فيه لم يعلم السامع بشئ من هذا أنَّه رفع ولا نصب ولا جر )) حاشية الكتاب ١ : ١٨ ونسب له هذا القول فى المقتضب ٢ : ١٥٥ وقال المبرد : إنه هو المختار عنده ، ونسب له أيضا فى سر صناعة الاعراب ٢ : ١٩٥ والانصاف ٣٣ والتبيين ص ٢٠٤

٣) انظر المراجع السابقة فى ص (٦٤) الحاشية (٥) .

٤) فى ج الرمانى ))

والزيادى هو : إبراهيم ابن سفيان الزيادى كان لغويا نحويا أخذ عن الأصمعى وأبى عبيده ، له مصنفات منها نكت كتاب سيبويه ، والنقط والشكل ، وكتاب الامثال ، وتنميق الأخبار توفى سنه ٢٤٩ ، انظر ترجمته فى انباه الرواة ١ : ١٦٦ ومعجم الأدباء ١ : ١٥٨ ، والوافى بالوفيات ٥ : ٣٥٦ .

===

---

٥) = هو أبو زكريا يحى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمى المعروف بالفراء ، أشهر أصحاب الكسائى ، وأحد أئمة الكوفة فى النحو، له عدة مؤلفات منها : معانى القرآن ، والمقصور والممدود ، توفى سنة ٢٠٧ انظر ترجمته فى الفهرست ١٠٠ ، معجم الأدباء ٢٠ : ١١ مرآة الجنان ٢ : ٣٨ ، وفيات الأعيان ٥ : ٢٢٥ ، نزهة الألباء ٩٨ طبقات الزبيدى ١٤٣ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣ .

٦) انظر نسبته لهما فى سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٩٥ ونسب العكبرى هذا الرأى إلى الفراء وقطرب ، انظر التبيين ص ٢٠٤ ونسبه ابن بابشاذ والرضى والأنبارى إلى عامة الكوفيين وقال الأنبارى، (( وإليه ذهب أبو علىّ وقطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنّه مذهب سيبويه وليس بصحيح)) الإنصاف ١ : ٣٣ ، وانظر شرح المقدمة المحسبه ١ : ١٢٩ وشرح الكافية للرضى ١ : ٣٠ ،

وقال السيوطى فى الهمع ١ : ٦١ ؛ (( ونسبه أبو حيان إلى الكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجى .))

وانظر هذه الآراء وحجج أصحابها وتفنيد بعضها وترجيح بعضها الآخر فى سر صناعة الاعراب الصفحة السابقه وما بعدها .

٧) قوله (( وهذه الحروف )) ساقطه من ب

وأمّا[1] النون فى التثنية والجمع فعلى ثلاثة أضرب؛ دخلت عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد[2] ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وكسرت نون الاثنين ، فرقا بينها وبين نون الجمع . وللتعديل وذلك قولك : زيدان ورجلان .

الثانى : دخلت عوضا من الحركة حَسْبُ فى قولك : العمران[3] .

الثالث : دخلت عوضا من التنوين حَسْبُ فى قولك عَصَوان

فأمّا :(( هذان )) فالنون دخلت (( فيه[4] )) عوضا من الحركة المقدرة ؛ لأنّ بالتثنية قد زال معنى البناء[5]

---

١) فى ج فأما

٢) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ١٧ :(( وتكون الزيادة الثانية كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهى النون وحركتها الكسر ))
وقال المبرد فى المقتضب ١ : ٥ (( وأمّا النون فإنّها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد ))
وقال ابن جنى بعد ماذكر المواضع الثلاثة التى ذكرها الشارح هنا : (( أمّا كونها عوضا من الحركة والتنوين ففى كل موضع لايكون الاسم المتمكن فيه مضافا ولا معرفا بلام المعرفة وذلك نحو رجلان وفرسان ))

// سر صناعة الاعراب ٢ : ٤٤٩

٣) فى ج (( الرجلان ))
قال ابن جنى (( وأمّا الموضع الذى تكون فيه نون التثنية عوضا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة وذلك نحو الرجلان الفرسان الزيدان العمران ...)) المرجع السابق الصفحة نفسها .
وانظر الصفحات التى بعدها فقد ذكر فيها بعض الاعتراضات وردها .
وقال ابن باشاذ (( فكل : مالا يكون فى واحده إلا الحركة فالنون فيه عوض من تلك الحركة مثل : يازيد ، يازيدان وجاءنى الرجل والرجلان

٤) كلمة (( فيه )) ساقطة من ج // شرحه للمقدمة المحسبة ١ : ١٢٩ ، ١٣٠

٥) قال ابن جنى (( وأمّا الموضع الذى تكون فيه نون التثنية عوضا ===

---

من التنوين وحده فمع الإضافة ، وذلك نحو : قولك : قام غلاما زيد، ومررت بصاحبى عمرو ، ألاتراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة ، ولو كانت هنا عوضا من الحركة وحدها لثبتت فقلت : هذان غلامان زيد ، كما تقول : قام غلام زيد ، فتضم الميم من " غلام ".  سر صناعة الاعراب ٢ : ٤٦٣

وقال ابن بابشاذ : (( ومالم يكن فى واحده إلا تنوين فقط مثل عصا ، ومثل فتى فالنون عوض من ذلك التنوين وحده مثل : هذا فتى ، )) وفتيان ، ورأيت فتى وفتيين))

شرح المقدمة المحسبة" ١ : ١٣٠

وقال العكبرى : النون فى التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين الذين كانا فى الواحد .

وقال بعض البصريين : هى عوض من الحركة فى موضع ، وهو مع الألف واللام ، وفيما لاينصرف ومن التنوين وحده نحو فتى ((ورحى )) .

وقال آخرون : هى بدل من الحركة وحدها ، وقال آخرون من التنوين وحده ، وقال الفراء : فرق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب فى الواحد)).

التبيين ٢١١ وانظر ابن يعيش ٤ : ١٤٠ اللمع ١ : ١٦٣

والفراء يقول : الألف في (( هذان )) ألف (( هذا ))[1] وليس ذلك بصحيح ؛ لأنها لوكانت ألف هذا : لما انقلبت في النصب والجر ياء[2] في قولك : مررت بهذين . و ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾[3] .

---

١) قال الفراء في توجيهه لقراءة ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾
(( والوجه الآخر أن تقول : وجدت الألف من (( هذا )) دعامة ، وليست بلام فعله فلما ثنيت زدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لاتزول على كل حال كما قالت العرب :ـ الذى ، ثم زادوا نونا تدل على الجماع فقالوا : الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (( هذان )) في رفعه ونصبه وخفضه )) معاني القرآن ٢ : ١٨٤ ، وانظر حجة القراءات ص٤٥٦

٢) في أ وب (( وليس بصحيح لانقلابهما في النصب .. ))

٣) من الآية ٦٣ من سورة طه ،
وهذه الآية فيها عدة قراءات :
أحدها : ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتشديد (( إِنَّ )) وبالياء في "هذين" : وهذه هي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وهي الموافقة لإعراب المثنى بالحروف ،
الثانية : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتخفيف "إنْ" والألف في "هذان" : مع تخفيف نونها وهي قراءة حفص ،
قال الأخفش (( خفيفة في معنى ثقيلة ، وهي لغة لقوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي في معنى (( ما )) ، معاني القرآن ٢ : ٤٠٨ .
وقال ابن يعيش (( وأبطل عملها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل وهو المختار في (( إنْ )) المكسورة إذا خففت )) ابن يعيش ٣ : ١٢٩
وقال ابن زنجله : (( وقرأ حفص ﴿ إِنْ هَذَانِ ﴾ بتخفيف )) "إنْ" بمعنى (( ما )) واللام بمعنى (( إلا )) التقدير : ماهذان إلا ساحران )) ، حجة القراءات ص٤٠٦

قال ابن يعيش (( وقال الكوفيون )) إنْ ، ههنا بمعنى النفي ، واللام بمعنى (( إلا )) والتقدير "ماهذان إلا ساحران )) وهو حسن على أصلهم غير أنَّ ـ أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى (( إلا )) شرح المفصل ٣ : ١٣٠
وانظر التيسير ١٥١ ==

= الثالثة : ﴿ إنْ هَذانِّ لَساحِرانِّ ﴾ بتخفيف (( إنْ )) وتشديد النون من (( هَذَانِّ )) وهى قراءة ابن كثير ، وإعرابها كإعراب سابقتها . انظر المراجع السابقة ،
الرابعة :- ﴿ إنَّ هَذانِ لَساحِرانِ ﴾ بتشديد ( إنَّ )) وتخفيف نون هذان مع الألف ، وهى قراءة الجمهور ، ولهم فى إعرابها آراء :-
الأول : أنها على لغة بنى الحارث وكنانة الذين يُلْزِمُون المثنى الألف فى جميع الحالات ، "فهذان" منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،
الثانى :- أنَّ اسم (( إنَّ )) ضمير الشأن ، أى : إنَّه ، "وهذان ساحران" مبتدأ وخبره ، واللام لام التوكيد داخلة على الخبر ،
الثالث : أنَّ أصلها (( إنَّهَا ذان لَساحِران )) فالهاء الموجودة هاء القصة وليست هاء التنبيه ، وهى اسم "إنَّ" "وذان لساحران" مبتدأ وخبر والجملة خبر " إنَّ " ،
الرابع : أنَّ (( إنَّ )) بمعنى (( نعم )) حرف جواب ، "وهذان ساحران" مبتدأ وخبره واللام للتوكيد داخلة على الخبر .
انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ١٨٤ ، وشرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٦٦
والبحر المحيط ٦ : ٢٥٥ ، وشفاء العليل ١ : ١٣٨ ، وانظر المراجع السابقة الحاشية
الخامس أنه لما كان الاعراب لا يظهر فى الواحد وهو ( هذا ) جعل كذلك فى التثنية ليكون المثنى كالمفرد ، لانه فرع عليه ، قال ابن هشام فى شرح شذور الذهب : ( وزعم أن بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه )
وقد اختار ابن تيمية هذا الرأى ، ولابن هشام رأى فى مدخول اللام فهى عنده غير داخلة على خبر المبتدأ وانما ( ساحران ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران انظر شرح الشذور ص ٤٦، ٤٩ ،

وقد شددت النون فى (( هذان))(١) وتشديدها يحمل على وجهين(٢) :-

أحدهما : أن يكون عوضا من حذف الألف فى (( هذان(٣) ))

والوجه الثانى : (( أنهم(٤) )) جعلوا ذلك عوضا من منعها الإضافة ، لأن هذه الأسماء معارف فلا تجوز إضافتها ، والدليل على أنها معارف أنها لاتتنكر(٥) .

ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث(٦) ، لأن التثنية ضم واحد إلى واحد لاغير ، فلما لم يختلف معناها لم يختلف لفظها ،

والجمع : ليس كذلك لأنه يكون قليلا وكثيرا ، فلما اختلف معناه اختلف لفظه وإذا أضفت المثنى أسقطت(٧) نونه للإضافة كما تسقط(٨) التنوين للإضافة(٩) .

والتنوين ولام التعريف لايجتمعان فى كلمة لئلا يجتمع فى اسم واحد زائدان ،

---

١) وهى قراءة ابن كثير كما سبق بيانه فى الحاشية ٣ ص ٦٩

٢) فى ج يحتمل وجهين ))

٣) فى ج (( فى هذا )) وانظر حجة القراءات ٤٠٦ ، وتنسب هذه اللغة إلى تميم وقيس ، والبصريون يجعلونها خاصة بحالة الرفع ، بينما يجعلها الكوفيون عامة ، ويقول الكوفيين قال ابن هشام ، انظر ضياء السالك ١ : ١٥٤ ، ١٥٥

٤) كلمة ( أنهم : ساقطة من أ و ب

٥) انظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٤٦٦ ومابعدها .

٦) فى ج (( المؤنث والمذكر ))

٧) فى ج (( سقطت ))

٨) فى ج (( يسقط ))

٩) قال ابن مالك :

نونا تلى الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا .

وانظر شروح الألفية عند هذا البيت .

## (( بـــاب الجمـــع ))

( وهو على ضربين : جمع سلامة[1] ، وجمع تكسير ، فجمع السلامة[2] ماسلم نضده[3] )
وأتت العلامة في آخره .

وهو[4] في الأمر العام للمذكرين من الأعلام[5] )) ممن يعقل ،
وإنما خص من يعقل بجمع السلامة تفضيلا لهم (( ولئلا تبتذل[6] )) صيغة الكلمة
بالتكسير .

وهذا الجمع يُسمى (( جمع السلامة[7] )) ، وجمعا على هجاءين[8] ، وجمعا على حد
التثنية[9] )) ، وذلك قولك في جمع زيد : " زَيْدُونَ " .

ففي الواو ثلاث علامات : الرفع ، والتذكير ، والجمع[10] ، وهي حرف الإعراب
وقد مضى الكلام فيها[11] .

---

١) في متن اللمع (( جمع تصحيح ))
٢) في المتن (( فجمع التصحيح ))
٣) في ب (( ماسلم نضده )) وفي متن اللمع (( ماسلم فيه نظم الواحد وبناؤه ))
والمراد بالنضد (( الصورة وترتيب الحروف .
٤) كلمة (( وهو )) ساقطة من أ
٥) كلمة (( الاعلام )) ساقطة من ج
٦) في أ و ب (( وأن لا تبتذل ))
٧) سمي بذلك لسلامة بنية مفرده
٨) في حاشية يس على التصريح ١ : ٦٩ (( قوله : وهو الجمع الذي على هجاءين :
قال الدنوشري : أي : على حرفين وهما الواو رفعا ، والياء في غيره ـ
وقد يقال : الهجاءان الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ))
٩) أي على حد المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحوق
حرف علة ونون بآخره .
١٠) قال ابن برهان (( والواو في (( زيدون )) علامة الجمع والتذكير والرفع
والعقل )) ق (( ٧ ))
١١) تقدم في ص ٦٤ ومابعدها .

وتجعل مكان الواو في النصب والجر ياء مكسورا ماقبلها[1] .

وقد[2] دخلت النون عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين ، وفُتحت للفرق والتعديل[3] ، ومعنى التعديل : أن الألف خفيفةٌ والواو ثقيلة ، والفتحة أخف من الكسرة ، فأُعطِيَ الأخفُّ الثقيلَ[4] الذي هو الكسرةُ[5] ، وأُعطِيَتْ الواوُ الثقيلَةُ الفَتْحَةَ[6] ، ليعتدل الكلام .

---

١) كسر ماقبلها للتفرقة بينها وبين ياء المثنى التي يفتح ماقبلها .

٢) كلمة (( قد )) ساقطة من ج

٣) الكلام في نون الجمع مثل الكلام في نون التثنية وقد تقدم في ص ٦٥ وانظر حواشيها .

٤) في ج (( الأثقل ))

٥) في ج (( الكسر ))

٦) في ج (( الفتح ))

وقد شُبِّه بهذا الجمع ثلاثةُ أشياء : اسماء العدد (١) مثل (( عشرين )) (٢)
وماشبه بمن (٣) يعقل كقوله تعالى :ـ
﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٤) لما أخبر عنهم بالسجود الذى لايكون إلا ممن يعقل جمعهم (٥) جمع من يعقل
وما حذف منه (( الهاء )) (٦) نحو (( سِنين/و ثُبين )) (٧) جمع كذلك عوضا من الهاء المحذوفة .

---

١) فى جـ (( وهى اسماء العدد ))
٢) وهى ألفاظ العقود من عشرين إلى التسعين ،
٣) فى أ و ب (( بما يعقل ))
٤) من الآية ٤ من سورة يوسف .
٥) فى جـ (( جمعها :
٦) كلمة (( الهاء )) ساقطة من أ و جـ .
٧) هذا النوع يسميه بعض النحاة : باب سنين )) ويطرد فى كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوضت منها هاء التأنيث ولم يكسر تكسيرا يجعله يعرب بالحركات الظاهرة .

وهناك أنواع أخرى من الاسماء تلحق بجمع المذكر السالم وهى :
أ ـ اسماء جموع مثل : أُولو ، وعَالَمون ، ومنها عِشْرُون التى ذكرها الشارح .
ب ـ جموع تكسير تغيرت فيها بنية الواحد ولم تعرب بالحركات نحو : بَنُونَ ، وأَرَضُون ، بفتح الراء ، جمع أرض ومنها (( سِنُونَ وبابه الذى ذكره الشارح .
جـ ـ جموع تصحيح لم تستوف الشروط التى تكون لجمع التصحيح نحو : أَهْلُون وَوَابِلُون :
د ـ ماسمى به من هذا الجمع وما ألحق به نحو : زيدون وعليون
انظر فى هذا المبحث شروح الألفيه ، عند قول ابن مالك .

| | |
|---|---|
| وارفع بواو وبيا اجروا نصب | سالم جمع عامر ومذنب |
| وشبه ذين وبه عشرونا | وبابه ألحق والأهلونا |
| أولو و عالمون عليونا | وأرضون شذ والسنونا |
| وبابه ومثل حين قدير د | ذا الباب وهو عند قوم يطرد . |

## بـاب جمـع التأنيث (١)

( إذا جمعت المؤنث (٢) جمع السلامة زدت فى آخر الاسم ألفا (٣) وتاء )

وإنما زدت حرفين ، لأنك لو زدت ألفا وحدها ، لالتبس بالتثنية ، فاحتجت إلى حرف آخر من حروف المد ، لأنها أولى مازيد ، فلم يمكن ذلك ، فزدت حرفا يشبه الواو وهو التاء ؛ لأنها تبدل منها ، ألاترى أنك تبدلها من الواو فى (( تراث )) فإذا ثبت هذا فالتاء مضمومة فى الرفع مكسورة فى الجر والنصب (٤) ،

وإنما حمل النصب على الجر وقد كان يمكن أن تفتح التاء فى النصب ، لأن هذا الجمع يشبه (( الزيدين (٥) )) ونحوه والياء ثَمَّ علامة (٦) الجر والنصب ،

---

١) يسميه بعض النحاة (( ماجمع بتاء وألف مزيدتين )) وهذه التسمية أعم من "جمع التأنيث" وأدق ، لأن بعض الاسماء التى تجمع هذا الجمع ليست مؤنثة مثل نهيرات وجبيلات مصغر نهر وجبل، وكذلك حمامات وسرادقات واصطبلات . اسماء خماسيه لم يسمع لها تكسير؛ انظر فى هذا الباب شروح الألفية عند قول ابن مالك؛

وماتبا و ألف قد جمعا يكسر فى الجر وفى النصب معا

٢) فى المتن المطبوع (( الاسم المؤنث ))

٣) فى المتن المطبوع (( فى آخره ألفا وتاء ))

٤) قال أبو حيان : (( هذا خلاف لمن زعم أنه ماجمع بالألف والتا المزيدتين مبنى حالة النصب معرب حالة الرفع والجر ، وهو مذهب الأخفش والزجاج ، وخلافا لمن أجاز نصبه بفتحة أيضا ، فيقول : رأيت الهندات ، وهم الكوفيون )) النكت الحسان ص ٣٦، أنظر اللمع ١ : ٢٢

٥) يشبهه فى عدم تغيير بنية مفرده .

٦) كلمة (( ثم )) ساقطة من أ و ب

فلذلك[1] جعلت الكسرة فى مسلمات تدل على النصب والجر ،

ووجه شبه مسلمات بالزيدين من قبل أنّه جمع كما أنّه جمع ، وجمع سلامة كما أنّه جمع سلامة ، والعلامة فى آخره كما أنّ العلامة فى آخر مسلمات والمؤنث فرع على المذكر / فخشوا أن يعطوا المؤنث حكما ليس للمذكر مثله، لأنه ١٠/أ فرع عليه .

فالألف والتاء والضمة عليها بمنزلة الواو فى (( الزيدون ))

والتنوين فيها بمنزلة النون فى (( الزيدون ))[2]

فكما أنّ الواو تدل على الرفع والتذكير والجمع ، فكذلك الألف والتاء والضمة تدل على الرفع والتأنيث والجمع .

---

١) فى ج (( ولذلك ))

٢) لذلك يسميه النحاة تنوين المقابلة أى : مقابلة النون فى جمع المذكر السالم .

((وقال الرَّبَعِى : إنه تنوين الصرف بدليل أنّه يسقط بالألف واللام وبالوقف ، فكأن ثبوته علامة للصرف كالاسم المفرد، وبهذا يبطل كونه مقابلا للنون فى (( مسلمون )) فإنّ تلك النون لا تسقط فى الألف واللام، ولا فى الوقف))

انتهى من التبيين ص ٢١٥ ، ٢١٦ بتصرف .

وانظر شرح اللمع لأبى البركات الكوفى ق ٣٥

فإن كان في الاسم المؤنث تاء التأنيث حذفتها في الجمع ،
لئلا تجمع بين تأنيثين ،تقول في جمع مسلمة : مسلمات ، وكان الأصل :
(( مسلمتات )) فحذفت التاء الأولى، وكانت أولى بالحذف ،لأنّ الثانية تدل على الجمع والتأنيث (١)
فإن قيل : أنتم تقولون في جمع (( حبلى )) : حبليات ،فقد جمعتم بين تأنيثين وهما الياء والألف والتاء (٢)
فالجواب أنّ الألف في حبلى للتأنيث فلما جمعناها انقلبت ياء لئلا يجمع بين ألفين ،
(( فألف التأنيث قد زالت (٣) )) بقلبها ياء أن تكون (( للتأنيث (٤) )) (٥) .

---

١) قال ابن برهان :(( وكان القياس (( مسلمتات )) فكرهوا أنْ يجمعوا بين حرفي تأنيث بلفظ واحد فحذفوا الأولى . )) شرح اللمع ق ٧
وقال أبو البركات الكوفي : (( فإن قال قائل فهلا حذفوا التاء الثانية وتركوا الأولى ؟ ،قيل له : لا يجوز ذلك ،لأمرين أحدهما : أنّ التاء الثانية تدل على التأنيث والجمع ،فلو حذفوها لزالت علامة الجمع ،
والثاني : أنّهم لو حذفوا الثانية واكتفوا بالأولى لوقع علامة التأنيث حشوا في الكلمة ،وذلك مالا نظير له لهذا اكتفوا بالثانية وحذفوا الأولى ))
شرح اللمع ق ٣٦
٢) في أ (( وهو الياء والألف والتاء )) وفي ب (( وهو الياء والألف ))
٣) في ب و ج (( فالألف للتأنيث قد زالت . )) والسياق يقتضي ما أثبته .
٤) في ب (( أن تكون للتأنيث ))
٥) قال ابن برهان : (( تقول في حبلى حبليات وصحراء صحراوات ،فتقلب الألف ياء والهمزة واوا ولا تحذفهما لأنك لا تجمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد )) شرح اللمع ق ٧
وقال أبو البركات الكوفي )) إعلم أنّهم لو زادوا على الألف المقصورة ألفا

فإن قال[1] : لم قلبتم[2] الألف فى (( حبلى )) ياء اذا جمعتوها ولم تحذفوها فتقولوا : حبلات ؟

قيل له : (( إنما لم تحذف حملا على التثنية إذا قلت : حبليان ، لأن المزيد فى جمعها ألف كما أن المزيد فى التثنية ألف ، ولم تحذف الألف فى التثنية لأنا[3] )) كرهنا أن يلتبس بالواحد إذا أضفته .

وإذا كان ما فى آخره همزة وقبلها ألف وهى للتأنيث نحو حمراء قلبتها واوا فقلت : حمراوات ، وإنما قلبتها واوا ، لأنه لم يخل أن تقلبها ياء ، أو همزة ، أو واوا ، فلم تقلب ياء ، لأن الياء مما يؤنث بها ، وهى أقرب إلى الألف من الواو ، ولم تقلب همزة لئلا تجتمع الأمثال[4] ، فقلبت واوا لذلك فجمعوها بالواو دون الياء والهمزة[5] . (( وقد تجمع بالهمزة[6] )) ولا خلاف[7] أن الواو[8] أجود .

---

= وتاء لاجتمع ألفان ساكنان ولابد من تحريك أحدهما أو حذفه فلما كانت علامة التأنيث لايمكن حذفها ، لأنها قد جعلت بمنزلة حرف من حروف الكلمة لبناء الاسم عليها ، ولايمكن تحريكها لما بينا أن الألف لاتتحرك قلبت ياء ، إلا أن الياء قد تكون علامة )) شرح اللمع ق ٣٧

١) فى ب و ج فان قيل :

٢) فى ج (( فلم ))

٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب ومضاف فى حاشية ج عند التصحيح مع الاشارة إليه فى الطلب .

٤) قال أبو البركات العلوى (( فأما إذا كانت الألف ممدودة قلبتها واوا لأنك لوبقيتها ، لاجتمع ثلاث ألفات ، وقلبوا إحداهن واوا تفصل بين الألفين ولم يقلبها ياء ، لأن المقصور قد قلبته ياء فكان يشتبه المقصور بالممدود وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( ليس فى الخضراوات صدقة )) فإن قيل : فهلا قلبوا ألف المقصور واوا ، وألف الممدود ياء ؟ قيل : له : الألف الممدودة هى همزة ، والهمزة يكثر إبدالها من الواو وإبدال الواو منها )) شرح اللمع ق ٣٦ .

٥) فى ج (( ولذلك يجمعونها بالواو والياء دون الهمزة ))

٦) قوله : (( وقد تجمع بالهمزة )) ساقط من ج

٧) فى ج لاخلاف (( بدون الواو ، ومابين الاقواس )) ساقط من أ

٨) فى أ (( لأن الواو ))

١٠/

## (( بـــاب جمـــع التكســـير )) /

هذا الجمع يشبه الآحاد من قبل أنَّ إعرابه جارٍ على آخره كما يجـــرى على الواحد، تقول : رجل )) فاللام حرف الإعراب، ثم تقول : رجال (( فهـــو كذلـــك ))(١)(٢)

وسمى تكسيرا (( تشبيها ))(٣) بتكسير الآنيه، لما يلحقه من التغيير،(٤)

وهذا التغيير فى جمع التكسير على ثلاثة أقسام :ـ

أحدها : أن يكون الواحد بِعِدَّةِ الجمع نحو : أَسَد ، وأُسُد :

ويكون الواحد أكثر من الجمع نحو : إِزَار ، وأُزُر ))

أو يكون الواحد أقل من الجمع نحو : دِرْهَمْ وَدَرَاهِم .

---

١) متن اللمع فى هذا الباب هو كما يلى :
(( وهو كل جمع تغيير فيه نظم الواحد، وبناؤ ه يكون لمن يعقل ولما لا يعقل وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد الصحيح تقول : هذه دور وقصور ، ورأيت دورا وقصورا ، ومررت بدور وقصور ))
المتن المطوع ١٠٧ وشرح اللمع الكوفى ق ٣٠٧
قال ابن برهان (( وهو منصرف وغير منصرف، فالمنصرف : هذه افرخ وأجبال ، ورأيت افرخا واجبالا ، ومررت بافرخ واجبال ،
ومثال غير المنصرف : هذه مساجد وقناديل، ورأيت مساجد وقناديل ، ومررت بمساجد ، وقناديل آخره غير منون وهو فى الرفع مضموم وفى النصب والجر مفتوح )) شرح اللمع ق ٧
وقال الثمانينى (( وجمع التكسير على أربعة أضرب ضرب منصرف وضرب غير منصرف وضرب مضاف وضرب فيه الألف واللام .
٢) فى ب ( وهى كذلك )) وفى جـ فهى كذلك ،
٣) كلمة (( تشبيها )) ساقطة من جـ
٤) قال أبو البركات الكوفى : (( وسمى تكسيرا تشبيها بتكسير الآنية ، لأن تكسيرها إنما هو لإزالة التئام أجزائها التى كانت لها ، وكذلك هذا الجمع أزيل التئام أجزائه وفك التضدد عما كان عليه واحده)) ق ٣٧
وقد اقتفى الشارح هنا أثر ابن جنى فى قصر حديثه عن جمع التكسير فى هذا المكان على الناحية النحوية ، وسيعودان ويتحدثان عنـــه من الناحية الصرفيـــه .

## (( بـــاب الأفعـــال ))

وهى تنقسم ثلاثة أقسام بأقسام الزمان[١] :

ماضى : وهو ماحسن معه أمس نحو : ضرب وعلم ومكث ، ومستقبل : وهو ماكان امرا ، أو نهيا ، أو شرطا وجزاء[٢] أو اقترن[٣] به (( غدا والسين أو ســـوف ))
فكل[٤] هذا مستقبل لاغير ، وما فى أوله إحدى الزوائد الأربع مشترك يصلـــح للحال والاستقبال ، إلا أنَّ الحال أولى به ، فإن أردت[٥] إخلاصه للحال أدخلت عليه الآن والساعة .

والأمر على ضربين :ــ مافى أوله لام وحرف المضارعة نحو: (ليقم))
فهـــو معرب[٦] ، وماليس فى أوله ذلك فهو مبنى[٧].

---

١) فى المتن المطوع : وهى على ثلاثة أضرب تنقسم بأقسام الزمان ماضـى وحاضر ومستقبل ))
وقال ابن برهان (( الأزمنة مساوية للأفعال فلا ينفك فعل من الزمـــان، فإذا وجد الزمان كان الفعل موجودا لوجوده وإذا عدم كان معدوما لعدمه ، والزمان منه : ماضى ومنه حاضر ومنه مستقبل ، وكذلك الأفعال ، فالماضى ماعدم بعدُ وجوده ، والمستقبل مالم يكن له وجود قط ، والحاضر هو الذى يصير إليه المستقبل ويسرى منه الماضى )) شرح اللمع ق ٧
وقال الثمانيني : ولما كانت الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثـــة يختص كل فعل منها بزمان ، والأزمنة ماضى وحاضر ومستقبل فالماضـــى أمس وماكان فى معناه ، والحاضر الآن والساعة ، والمستقبل غدا ، والأفعال ثلاثة ماضى لاغير ومستقبل لاغير ، ومشترك يصلح للحال والمستقبل ))
شرح اللمع ص

٢) فى ج (( أو جزاء)) وفى ب (( أمرا ونهيا وشرطا وجزاء))

٣) فى أ وب (( واقترن ))

٤) فى أ (( كل هذا ))

٥) فى أ (( وان أردت ))

٦) لأنه مضارع دخلت عليه لام الأمر .

٧) عند البصريين وقد تقدم الخلاف فى فعل الامر ص ١٨ والحاشية ( ١ )

## (( معرفـــة الاسمـــاء المرفوعـــة ))[١]

( هى خمسة أضرب : مبتدأ ، وخبر مبتدأ ، وفاعل .

(( ومالم يسم فاعله ))[٢] ومايشبه بالفاعل[٣] وهو اسم (( كان ))

وخبر إنَّ[٤] .

وتتبعها خمسة وهى : الصفة ، والبدل ، والتأكيد، وعطف البيان ، والنســق

وكلها تتبع الأول بلا توسط حرف إلا النســق[٥] : / ١١ أ

---

١) فى متن اللمع ص١٠٩ (( باب معرفة الاسماء المرفوعة ))

٢) فى المتن المطبوع : ومفعول جعل الفعل حد يثا عنه )) المتن ١٠٩

٣) فى المتن )) ومشبه فى اللفظ //

٤) فى المتن )) وهو قسمان اسم كان واخواتها وأخبار إن واخواتهــا ))

٥) عطف النسق هو ماوقع بعد حرف من حروف العطف وسيذكر الشارح حـــروف العطف فى باب مستقل فانظر ص/ ٢٥١

## (( بـــــاب المبتـــــدأ ))

( وهو كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية[1] وعرضته لهـــا )
فهذا المعنى هو الابتداء ، وهو الرافع للمبتدأ[2] ، إذا قلت : زيد منطلق .[3]

---

١) يفسر النحويون العوامل اللفظية فى باب المبتدأ بأنها النواسخ سواء كانت أفعالا أو حروفا ،
قال اليرافى العالى : (( وإنّما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخـــل المبتدأ والخبر من أفعال القلوب ونحو كان وأخواتها ، ولن وأخواتها ، لأنهـــا التى تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر وأمّا غيرها من العوامل اللفظيـــة لمالم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر لم يشترطوا التجريد عنهـــا لظهوره )) شرح اللباب القسم الثانى ص٢١
وانظر ابن يعيش ١ : ٨٣ وشرح اللمع لابن برهان ق ٨ والملخص ١ : ١٥٨ والرضى ١ : ٨٦ وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٢٩٠ .
٢) أى المفهوم من تعريف المبتدأ ،
٣) هذا أحد الآراء فى رافع المبتدأ ، وهو اختيار جمهور البصريين من مثـــل سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم .
ونهب الجرمى إلى أنَّ العامل فيه هو التجرد للاسناد ،
ونهب بعضهم إلى أنّه مرفوع بالابتداء وكونه أولا لثان يكون خبرا عنـــه ،
ونهب آخرون إلى أنّه مرفوع بإسناد الخبر إليه ،
وقال آخرون : إنَّ رافعه هو ما فى النفس من معنى الاخبار ،
هذه بعض آراء البصريين فى رافع المبتدأ .
أمّا الكوفيون فلهم فيه رأيان :
أحدهما : أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ويسمونهمـــا المترافعين ،
الثانى : أنه مرفوع بالعائد من الخبر ، قال السيوطى فى اللمع ١ : ١٠٩
(( ووافق الكوفيين ابن جنى وأبو حيان . )) ومانسب لابن جنى مخالف لما صرح به فى اللمع حيث قال: (( وهو مرفوع بالابتداء ، تقول : زيد قائـــم ومحمد منطلق . فزيد و محمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهمـــا ))
اللمع ص١٠٩ ، . انظر فى هذه الآراء الكتاب ٢ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ والمقتضب ٢ : ٤٨ ، ٤ : ١٢ ، ١٢٦ والخصائص ٢ : ٣٨٥ ، والأصول ١ : ٥٨ والايضاح العضدى ١ : ٢٩ والتبصرة ١ : ٩٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٧ ، وشرح اللمع للكوفى العلوى ق ٣٨ ، والتبيين ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والانصاف ١ : ٤٤ ـ ٥١ ، وابن يعيش ١ : ٨٣ والرضى ١ : ٨٧ وشرح الجمل لابن هشام وابن عقيل ١ : ١٨٩ والتصريح ١ : ١٥٨ ، والاشمونى ١ : ١٩٢ .

والذى يكون عامله (( معنويا ))[1] لا لفظيا شيئان[2] بلا خلاف ،

وهما: المبتدأ[3] والفعل المضارع[4] ،فأىّ موضع رأيتهما وليس قبلهما عامل لفظى ك ( كان وظننت ، وكأنّ ، و أنْ ولم" فارفعهما[5] ))

وأمّا[6] الصفة فى قولك : مررت برجل ظريف )) فعند أكثر النحويين أنّ العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف ، لأنّهما كالشئ الواحد ،

وقال الأخفش : عامل الصفة (( معنوى ))[7] كالمبتدأ[8] ، والدليل على ذلك قولهم فى النداء : يازيد الظريف ، فلوكان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف لم يجز نصب الصفة ، لأنها وَفقَ الموصوف أبدا ،

واستحق المبتدأ الرفع ، لأنه أول ، فأعطى أول الحركات ، ولأنّها[9] جملة مفيدة مع الخبر فاشبهت الفعل والفاعل .

---

١) فى الاصل (( معنى ))

٢) ثالثهما الخبر عند من يرى أنّه مرفوع بالابتداء انظر المساعد ١ : ٢٠٥

٣) انظر الآراء فى رافع المبتدأ فى الحاشية (٢ ) ص ٨٢

٤) اختلف النحاة فى رافع الفعل المضارع :

فقال البصريون إن رافعه وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ،

وقال جمهور الكوفيين أنّه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

وقال الكسائى من الكوفيين إنه مرفوع بأحرف المضارعة التى فى أوله .

انظر الكتاب ٣ : ١٠ ، والمقتضب ٤: ٣١٥ ، والانصاف ١ : ٥٤٩ والتصيره ١ : ٣٩٥

والرضى ١ : ٢٩٩ والتسهيل ٢٢٨ ، اللباب فى علم الاعراب ٦٣٦ ،

وشرح اللباب القسم الثالث ص٥٦٧ وشرح الفريد ١٧١

٥) فى ب (( ظننت وأن ولم )) وفى ج (( وظننت ، وان ، ولكن ، وأن ولم :

٦) فى أ (( وأما ))

٧) فى أ وج (( معنى :

٨) انظر الكلام على عامل الصفة فى شرح الكافية للرضى ١ : ٢٩٩ ،

[illegible]

٩) أى : المبتدأ ,

ولا يبتدأ إلا باسم معرفة [١]، لأنك إذا اخبرت عن معرفة نهبت النفس إلى معرفة خبره، فإن قلت: (رجل قائم) لم يستقم، لأنه لاتخلو [٢] الدنيا من رجل قائم.

(( فلذلك كان لافائدة فيه [٣] ))

فإن قلت: (( قائم زيد )) فهو عند البصرين (( زيد )) مبتدأ [٤] و (( قائم )) خبره متقدم عليه [٥] اتساعا [٦].

والكوفيون يرفعون (( زيدا )) بقائم (( والتقدير عندهم [٧] )) (( يقوم زيد [٨] ))

وهذا غير صحيح [٩]، لأن اسم الفاعل لضعفه لا يعمل عمل الفعل

(( أو يعتمد [١٠] على كلام قبله ( نحو [١١] أن يكون خبراً للمبتدأ نحو:

---

١) أو نكرة مفيدة وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله في الألفية :

ولايجوز الابتدا بالنكرة مالم تفد كعند زيد نمرة

وقد تتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فوجدوها لاتكون إلا بمسوغ، والمسوغات كثيرة ولكنها ترجع إلى شيئين هما التخصيص والتعميم، انظر الكتاب ١ : ٣٢٩، ٣٤، وشروح الألفية عند البيت السابق / : وشرح اللباب للفالي القسم الثاني ص ١٤٢

٢) في النسختين (( تخلوا )) بألف بعد الواو وهو خطأ من الناسخ

٣) في ... )) ولافائدة عنه : وفي ج (( فلذلك لافائدة فيه ))

٤) في ج فعند البصريين جائز فزيد مبتدأ ))

٥) في أ (( تقدم عليه ))

٦) ولا يجوز عندهم اعتبار قائم مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر لأنهم يشترطون لذلك اعتماد الصفة على نفي أو استفهام .

٧) في أ وج (( كانهم قالوا ))

٨) لأنهم لايشترطون الاعتماد على نفي أو استفهام

== ووافقهم فى ذلك الأخفش من البصريين ، وقال ابن مالك إنّه جائـــز بقلة . انظر الكتاب ١ : ٢٧٨ ، والملخص ١ : ١٦٢١ والتسهيل ٤٤ والمساعـــدة ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٦ ـ ١٥٧ والرضى ١ : ٨٦ ، والمقاصـــد النحوية ١ : ٥١٨ والفوائد الضيائيه ١ : ٢٧٦ وابن عقيل ١ : ١٦٩ والقطر ٢٧٢ والتصريح ١ : ١٥٧ والأشمونى ١ : ١٩٩

٩) فى الاصل و حـ : لضعفه عن الفعل لا يعمل أو يعتمد ه

١٠) فى ب (( و يعتمد ))

١١) من هنا بدأ السقط فى (( ب وجـ :

: زيدٌ قائمٌ أبوه ، فأبوه مرتفع بقائم ارتفاع /الفاعل بفعله ، لمّا اعتمد ١١/ر
على المبتدأ قبله ،
أو يكون صلة لموصول نحو قولك : قام الذى قائم غلامُه ))
أو صفة لموصول كقولك : مررت برجل قائم صاحبُه ،
أو حالا لذى حال كقولك : جاءنى زيد ضاحكاً غلامُه ،
أو يعتمد على (( ما ))[١] النافية كقولك : ما قائمٌ أبوك ،
أو على همزة الاستفهام كقولك : أقائمٌ صاحبك ؟ (وهل تجرى مجرى همزة الاستفهام[٢])

فإنْ قلت : (( أقائمٌ زيدٌ ؟ )) فقوله : (( أقائم )) مرفوع[٣] بالابتداء ، و
(( زيدٌ )) فاعل ، وقد سدّ (( زيد )) مَسَدَّ خبر المبتدأ[٤].
فإن ثنيت على هذا أو جمعت[٥] قلت : أقائم (( الزيدان ؟ )) وأقائم[٦] (( الزيدون ؟ )) ،
لاتثنى (( قائما[٧] )) ولا تجمعه ، لأنه قد (( رفع[٨] )) فاعلا ظاهرا ، فكما لايثنى الفعل[٩]
لايثنى اسم الفاعل.
فإن قلت : (( خلفَكَ زيدٌ وفى الدار زيدٌ )) رفعت (( زيدا ))
عند سيبويه بالابتداء ، وجعلت الظرف قبله خبرا عنه[١٠]

---

١) وتنوب عن ما جميع أدوات النفى سواء كانت حروفا ، أو أفعالا.
٢) فى هذا المكان انتهى السقط من ب و ج
ومثل الهمزة وهل بقية أدوات الاستفهام .
٣) فى ج (( فأقائم مرتفع ))
٤) فى ج (( مسد الخبر ))
٥ فى ج (( فإن تثنيته هذا أو جمعته ))
٦) فى ب وج (( وفى الجمع ))
٧) كلمة (( قائم )) ساقطة من ب وفى ج (( أقائم ))
٨) فى جميع النسخ (( وقع )) وهو تحريف.
٩) سمع جمع الفعل قليلا وهو مايسمى بلغة يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل والنهار )) وأكلونى البراغيث )) وهى لغة ضعيفة ،
١٠) لم اهتد إلى مكانه من كتابه ، وهو منسوب له فى كثير من كتب النحو
كالإنصاف ٥١ ، ٥٥ والتبيين ٢٣٣ ، والرضى ١ : ٩٤ والمغنى ٤٩٤
والبسيط ٥٨٥ ، وبن عقيل ١ : ١٩٢ ، ١٩٤

وقال الأخفش :((زيدٌ)) مرتفع بالظرف[١]،
فكأنك[٢] قلت : استقر خلفك زيد،(( فالرافع لزيد خلفك))[٣] وهذا غير صحيح ،
لأنهُ لوكان هكذا لقلت: إنَّ خلفَكَ زيدٌ . فترفع[٤] (( زيدا )) بالظرف[٥] .
فإن[٦] قال الأخفش : قد اجتمع عاملان (( إنَّ )) والظرف ، فأعملت[٧] (( إنَّ ))
دون الظرف .
قيل له : هذا خطأ ، لأنه[٨] لوكان هذا لسمع إعمال الظرف فى بعض (( الأحوال))[٩]
فلما لم يسمع هذا عُلِم أنَّ الظرف لايرفع شيئا .

---

١) تقدمت ترجمته فى ص ٢٢
٢) فى جـ (( كأنك ))
٣) انظر رأيه فى المراجع السابقه فى الحاشيه ١٠ص ٨٧
٤) فى جـ (( فرفعت ))
٥) كلمة (( الظرف )) ساقطه من (( أ )) .
٦) كلمة (( فإن )) ساقطة من أ و ب .
٧) فى جـ (( فأعمل ))
٨) قوله:(( لأنه )) ساقط من جـ
٩) فى أ (( الأقوال ))

## (( بــاب خــبر المبتــدأ ))

وهو على ضربين : مفرد وجملة (١) ، فإذا كان مفردا فهو الأول فى المعنى، وذلك قولك :ـ زيدٌ قائمٌ ، فزيد مبتدأ وقائم خبره . / ١٢ أ

وهذا المفرد على ضربين :ـ مشتق ، وغير مشتق ، فالمشتق مثل : قائم ، وظريف ، فإذا كان (( هكذا )) (٢) فلا بدله من ضمير يكون فيه .

وقد يكون غير مشتق مثل : زَيْدٌ غلامُ عَمْرو (٣) ، وَزَيْدٌ أخوك من النسب . فهذا كله لاضمير فيه عند البصريين (٤) وعند الكوفيين فيه ضميركالأول (٥) .

---

١) وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله فى الالفية

ومفردا يأتى ويأتى جملـــه حاوية معنى الذى سيقت لـــه

انظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت

والرضى ١ : ٩٧ ، والمقتصد ١ : ٢٧٢ والمساعد ١ : ٢٢٦ ومابعدها

٢) فى ب جـ : " كذا "

٣) فى أ (( مثل زيد وغلام ، عمرو وفى جـ مثل زيد عمرو ))

٤) وإلى مذهب البصريين أشار ابن مالك بقوله :ـ

والمفرد الجامد فارغ وإن يُشْتَقَّ فهو ذو ضمير مستكـــن

انظر شراح الألفية عند الكلام على ذلك البيت :ـ

وانظر المراجع السابقه فى الحاشية (١) من هذه الصفحة.

والانصاف ١ : ٥٥ ـ ٥٦ والتبيين ٢٣٦ وفيه نسبةُ قول الكوفيين أيضا إلى الرمانـــى .

وسواء كان فيه ضمير أو لم يكن فيه[1] (( فإذا كان مفردا[2] )) فهو كالمبتدأ ،

الضرب الثانى[3]: يكون الخبر جمله ، والجملة ثلاثة أقسام[4]:

الأول[5]: جملة من مبتدأ وخبر كقولك : زيد أبوه منطلق[6].

الثانى : جملة[7] من فعل[8] وفاعل كقولك : زيد (( قام أبوه ))

الثالث : جملة[9] من شرط[10] وجزاء[11] كقولك : زيد إنْ تكرمه يكرمك .

---

١) كلمة (( فيه )) ساقطة من جـ

٢) قوله (( فإذا كان مفردا )) ساقط من ب

٣) لم يصرح الشارح برأيه فى رافع الخبر كما فعل فى المبتدأ ، وقد يفهم من تشبيهه له بالمبتدأ أنَّه يرى رفعه بالابتداء .

ورافعّ الخبر محل خلاف بين النحويين :

فمنهم من يرى أنَّه مرفوع بالابتداء وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر المبتدأ

ومنهم من يرى أنَّه مرفوع بالابتداء وبعضهم يرى أنَّه مرفوع بالمبتدأ والإبتـــداء .

انظر فى هذه الآراء الكتاب ٢ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، والمقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ٩٢ ، ١٢٦ ، والايضاح العضدى ٢٩ ، والخصائص ٢ : ٣٨٥ ، والاصول ١ : ٥٨ . والتبصرة ١ : ٩٩ والتبيين ٢٢٩ والانصاف ١ : ٤٤ وابن يعيش ١ : ٨٣ والرضى ١ : ٨٧ ، وابن عقيل ١ : ١٨٩ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٣٢ والتصريح ١ : ١٥٨ ، والأشمونى ١ : ١٩٢ ،

٤) فى جـ على ثلاثة اضرب :

وهذا التقسيم الذى ذكره الشارح هو المتعارف عليه

وقد زاد عليه أبو على الفارسى رابعا فاعتبر الظرف من الخبر الجمله فقال فى الايضاح العضدى ص (( وأما الجملة التى تكون خبرالمبتدأ =

== فعلى أربعة أُضرب :ـ
الأول : أنْ تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .
الثانى : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .
الثالث : أن تكون شرطا وجزاء ،
الرابع : أن تكون ظرفا ))
وقال الاسفراييني فى اللباب وهو بصدد الحديث عن الخبر :
(( ويكون إحدى الجمل الأربع (١) ))ثم بعد ذلك بدأ يمثل للأنواع الأربعة
التى ذكرها أبو على (٢) انظر شرح اللباب للفالى القسم الثانى : ص ١٥٨
٥) كلمة (( الأول )) ساقطة من ب
٦) فى ب وج زيادة وهى (أوتكون صفة كقولك : مررت برجل قائم صاحبه أوحالا كقولك : جاء نى زيد ضاحكا غلامه
٧) فى ب (( والثانى ))
٨) فى ج (( أن تكون جملة ))
٩) فى ب (( والثالث ))
١٠) كلمة (( جملة )) ساقطة من أ وب
١١) قال ابن برهان (( وقد يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاء ، والشرط والجزاء
فى الأصل جملتان ، فلما أدخل عليهما حرف الشرط صارا جملة واحدة ـ
تقول : زيدإن أتانى أتيته ))
فزيد مبتدأ ، وبقية الكلام خبره )) شرح اللمع ق ٨

وإذا كان الخبر جملة فلا بد له من عائد يعود من الثاني إلى الأول[1]
ليربط الكلام الثاني بالأول .

فأمّا قولهم : (( السمنُ منوان بدرهم )) فالسمن[2] مبتدأ ، ومنوان
مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر المبتدأ الأول[3] ))
والعائد محذوف ، وجاز هنا ، لأنّه[4] سعر معلوم .

---

١) هذا أحد شروط الجملة الواقعة خبرا ، فالنحاة يشترطون لها ثلاثة شروط .
أحدها : أن تكون مشتملة على رابط ، وهذا ما أشار إليه الشارح .
ثانيها : أن لاتكون ندائية ،
ثالثها : أن لاتكون مصدرة بأحد الحروف (( لكن ، حتى بل ))
زاد ثعلب شرطا رابعا وهو أن لاتكون قسمية ،
وزاد ابن الأنباري شرطا خامسا وهو أن لاتكون إنشائية ،
والجمهور يرون صحة وقوع القسمية والإنشائية خبرا .
انظر الرضى ١ : ٩١ والتسهيل ص ٤٨ ، والمساعد ١ : ٢٣ وأوضح المسالك
١ : ١٩٧ والأشموني وحاشية الصبان عليه ١ : ٢٠٤ وشرح اللباب للسيرافي
الغالي القسم الثاني ص١٦٨ وابن يعيش ١ : ٩١
٢) في أ (( السمن )) بدون الفاء .
٣) في ب (( وبدرهم خبر ، لأن المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول
وفي ج (( خبر المبتدأين اللذين هما المبتدأ الثاني ))
٤) لحذف العائد حالتان :
أ ) حالة يكون فيها حذفه قياسيا وهي فيما إذا كان مجرورا بمن
التبعيضية ، والجملة التي وقعت خبرا اسمية والمبتدأ فيها جزء من
المبتدأ الأول ، ومثال ذلك هو ما ذكره الشارح .
ب) الحالة الثانية : هي حذفه سماعا وهو فيما عدا الحالة السابقة ،
ومن ذلك أن يكون مجرورا بفي الظرفية كقول الشاعر :
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر ، أي فيه وكذلك إذا
- كان مضافا إليه اسم فاعل نحو قول الشاعر الآخر : ======

---

سبل المعالى بنو الاعلين سالكة : والارث اجدر من يحظى به الولد
أى سالكتها .

وكذلك إذا نصب الفعل نحو قول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود
أي قتلتهن

وكذلك إذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ (( كل )) نحو قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى علىّ ذنبا كله لم اصنع
أى لم اصنعه .

ومن ذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى :

﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ٩٥ النساء : أى وعده، والفراء يجعل الحذف هنا قياسى.

انظر فى هذا الموضوع : الكتاب ٢ : ١٠٧ ولأصول ١ : ٦٨ الإيضاح العضدى ٤٤ ـ ٤٥ الرضى ١ : ٩١ ـ ٩٢، ابن يعيش ١ : ٩١ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٤٥ ، والمساعد ١ : ٢٣٤ ، وشرح اللباب للفالى القسم الثانى ص ١٧٣

واعلم أنَّ المبتدأ قد يحذف تارة[1]، ويحذف الخبر أخرى[2] وقد تحذف الجملة بـ بأسرها[3]:

فأمّا حذفهم الابتداء فنحو قوله تعالى ﴿ لايغرنك تقلبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾[4]

تقديره : تقلبهم متاع قليل ، فحذف المبتدأ .

---

١) لحذف المبتدأ حالتان :ـ حالة يكون فيها حذفه جائزا ، وهي التي أشار إليها ابن مالك بقوله :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بَعد من عند كما

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف

الحالة الثانية : يكون فيها حذفه واجبا وقد حصر النحاة ذلك في أربعة مواضع :

الموضع الأول أن يكون المبتدأ نعتا مقطوعا عن التبعية إلى الرفع في مدح أو ذم أو ترحم ، نحو : قابلت عليا الكريمُ ومررت بزيد الخبيثُ وسلمت على محمد المسكينُ ، فالتقدير في هذا كله : هو الكريمُ ، وهو الخبيثُ وهو المسكينُ .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوص (( نعم أو بئس )) نحو : نعم الرجل محمد ، وبئست المرأة حمالةُ الحطب ،

محمد وحمالة الحطب خبران لمبتدأ محذوف تقديره : هو محمد وهي حمالة الحطب .

الموضع الثالث : أن يكون الخبر مصدرا نائبا عن الفعل نحو : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ١٨ ، ٨٣ ،يوسف التقدير فصبري صبر جميل .

الموضع الرابع : في نحو (( في ذمتي لأفعلَنَّ كذا )) فالمبتدأ محذوف وقد سد مسده جواب القسم ، والخبر صريح في القسم :

انظر في حذف المبتد الكتاب ١ : ١٤١ ، ٢ : ١٣٠ ، والمقتضب ٤ : ١٢٩ والايضاح في شرح المفصل ١ : ١٩٣ ، وابن عقيل ١ : ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، والمساعد ١ : ٢٦٤ ـ ٢١٦ والتصريح ١ : ١٧٦ ، ومغني اللبيب ٢ : ٦٩٨ ====

---

٢) == الخبر مثل المبتدأ فى كونه له حالتان : حالة يكون فيها حذفه جائزا وحالة يكون فيها حذفه واجبا •

فيجوز حذفه إذا دل عليه دليل وقد مثل ابن مالك لذلك بقوله :ـ

(( تقول زيد بعد من عندكما ))

التقدير : زيد عندنا

أمّا حالة وجوب الحذف فقد لخص ابن مالك مواضعها بقوله :

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفى نص يمين ذا استقر

وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل : كل صانع وما صنع

وقيل حال لا يكون خبرا عن الذى خبره قد أضمرا

كضربى العبد مسيئا وأتم تبيينى الحق منوطا بالحكم

فهذه مواضع أربعة يجب فيها حذف الخبر وقد أشار الشارح إلى الموضوع الأول فيها •

٣) انظر ابن عقيل ١ : ٢٤٦

٤) الآية (( ١٩٦ )) من سورة آل عمران •

وأمّا حذفهم الخبر ففى قولهم : لولا زيد لأكرمتك .

فزيد مبتدأ ، ولأكرمتك ، جواب (( لولا )) / والخبر محذوف سد مسده (( لأكرمتك ))

٢١/ب

وتقديره لولا زيد عندك أو فى الوجود [1] )) .

فإن قيل : ألا كان هو الخبر ؟

(( قيل : له خبر المبتدأ )) إمّا أنْ يكون [2] مفردا هو الأول ، أو جملة فيها عائد إلى الأول [3] )) (( ولأكرمتك )) لاهو من هذا ولا هذا [4] ،

وأمّا حذفهم الجملة بأسرها فقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ [5] ﴾ أراد فعدتهن ثلاثة أشهر ، فحذف جميع الجمله ،

(( فإذا كان قد جاز [6] )) حذف المبتدأ ، والخبر بأسرهما [7] ، فحذف العائد من (( السمن منوان بدرهم )) أجود .

---

١) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ و ب

٢) فى ب (( قيل خبر المبتدأ لايخلو إمّا أنْ يكون ))

٣) فى ج (( إلى زيد ))

٤) فى ج (( ليس من هذا ولا هذا ))

٥) من الآية ((٤)) من سورة الطلاق

وانظر شرح اللباب للفالى القسم الثانى ص ١٧٣

٦) فى ب و ج (( فإذا جاز ))

٧) فى ج (( جميعا ))

فأمّا[1] قوله تعالى : [2] ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾[3] وقوله[4] : (( فصبرٌ جميلٌ ))[5] فجائز أن يكون حذف المبتدأ ، فيكون تقديره[6] : أمرنا طاعةٌ[7] ، يدلك على أن تقديره[8] ذلك إظهار الشاعر[9] له في قوله[10] ))

فقالتْ : على اسمِ اللهِ أمرُكَ طاعةٌ ... وإنْ كنتُ قد كُلِّفتُ مالم أعوَّدِ

وجائز أنْ يكون (( قد[11] )) حذف الخبر ، فيكون تقديره : (( طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ))

---

١) في أ "و أما "

٢) ساقط من أ وفي ج بدلا منه (( عز وجل ))

٣) من الآية ٢١ من سورة محمد

٤) في ج (( وقوله تعالى ))

٥) من الآية ١٨ ق الآية ٨٣ ق سورة يوسف :

٦) في التقدير

٧) في ج زيادة (( أو مذهبي طاعة صبر جميل ))

٨) في (( يدلك على ذلك

٩) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي وهو من الأبيات . التي لايكاد يخلو منها كتاب نحو أو لغة ففي حاشية ج (( الشعر لعمر ابن أبي ربيعة وقبل هذا البيت :

وناهدة الثديين قلت لها أتكي ... على الرمل في ديمومة لم توسد

وانظر البيت الشاهد في ملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٨٢ والخصائص ٢ : ٣٦٢ ، والأمالي الشجرية ومحاسن الجاحظ ٢٦١ والأغاني ١ : ٧٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٣٢١ ، ٩٢٨ ، وشرحها للبغدادي ٢ : ٣١٧ ، ٣٢٠ ، والخزانة ٢ : ١٥٠ ، وهو من بحر الطويل :

١٠) قوله : (( في قوله : ساقط (( ب وج قال :

١١) كلمة (( قد )) ساقطة من أ

وقد اختلف فى أيِّ الحذفين آجود ؟ حذف المبتدأ(١) أو حذف(٢) الخبر ،

فقال(٣) قوم : حذف(٤) المبتدأ (( أولى(٥) ، لأن الخبريه تقع الفائدة ،

وقال قوم : حذف الخبر أولى(٦) ، لأن المبتدأ هو الذى يخبر عنه فتبقيته أولى(٧)

وقد يخبر عن المبتدأ بالظرف تقول : زيد خلفك وعمرو فى الدار.(٨)

---

١) فى أ و ب (( حذف الابتداء ،

٢) كلمة (( حذف )) ساقطة من ج

٣) فى ج (( وقال :

٤) كلمة (( حذف )) ساقطة من أ وب :

٥) كلمة (( أولى )) ساقطة من أ و ب

٦) كلمة أولى ساقطة من أ و ب

٧) وقع فى ج عكس فى ترتيب القولين :

ولم أعثر فى المراجع التى بين يدى على تسمية أصحاب هذين القولين

٨) يجوز الإخبار بالظرف والجار والمجرور مع نية (( متعلقهما )) ،

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله فى الخلاصة :ـ

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقـــــــر

وقد اختلف النحاة فى هذا الظرف هل هو من قبيل الخبر الجملة أو الخبر المفرد

فذهب ابن السراج وابن جنى وابن عصفور وابن مالك :ـ

وقال : إنه وفاقا للأخفش تصريحا ولسيبويه إيماء ، إلى أنَّ من قبيل الخبر المفرد ، لأن متعلقه (( كائن )) أو (( مستقر ))

وذهب أبو عليّ وعبدالقاهر والزمخشري ـ وقال الرضى وابن يعيش : إنه اختيار جمهور البصريين ـ إلى أنَّ من قبيل الخبر الجملة ، لأنَّ تقديره (( حل )) أو (( استقر )) انظر الأصول ١ : ٦٣

والمسائل العسكريات ١٠٥ والمقتصد ١ : ٢٧٥ والرضى ١ : ٩٣ ، وابن يعيش ١ : ٨٩ ، ٩٠ والايضاح فى شرح المفصل ١ : ١٨٨ ، والتسهيل ٤٩ ===

---

== والمساعد ١ : ٢٣٦ وشفاء العليل ١ : ٢٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٥٠ والفصول الخمسون ص ١١٠ وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ١٥٩ والاشمونى ١ : ٢١١ والصبان ١ : ٢٠٩ .

وشترط فى الظرف الواقع خبرا أن يكون تاما تحصل به فائدة وهو المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير الجثة ، أو عنها مع الفائدة

انظر المراجع السابقة .

( والمبتدأ على ضربين : جثة (( كزيد[١] )) وحدث[٢] ) كالعلم، والظرف على ضربين:
ظرف زمان كاليوم وجميع ماينقضي . وظرف مكان كخلف ومالم تكن له أقطار تحده،
فإذا كان المبتدأ حدثا أخبرت عنه بظرف الزمان والمكان ؛
تقول القتال قدامك ، والصلح يوم الجمعة ،
وإذا كان المبتدأ جثة أخبرت عنه بظرف المكان لاغير[٣] تقول :
زيد خلفك ، ولاتقول/: زيد يوم الجمعة ، لأن ذلك لافائدة فيه ، إذ لا أحد ١٢/أ
حيا أو ميتا[٤] يخلو من ذلك .
فأما قولهم : الليلة الهلال ، فإنه يروى[٥] بنصب ))"الليلة" ورفعها .

---

١) كلمة (( كزيد )) لاتوجد في المتن المحقق وفي ج (( جثة وحدث كزيد والعلم))
٢) في ب (( والمبتدأ على ضربين حدث وغير حدث))
٣) أجاز ابن مالك وابن هشام الإخبار عن الجثة بالظرف الزماني إذا حصلت بذلك فائدة ، والفائدة تحصل بكون المبتدأ عاما والخبر خاصا بإضافة أو صفة نحو : نحن في شهر كذا، ونحن في زمان طيب، وفي ذلك يقول ابن مالك :
ولايكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا
انظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت . والتسهيل ٤٩
وانظر الفصول الخمسون ص ٢٠٠ ، والمساعد ١ : ٢٣٧ وفيه يقول ابن عقيل
(( واستظهر بقوله : غالبا على ماجاء فيه الإخبار باسم الزمان عن العين وليس مما سيذكره كقول امرئ القيس (( اليوم خمر وغداً أمر ))
٤) في ج (( ولا ميتا ))
٥) قوله (( يروى )) ساقط من ج وفي ب (( فقد روى ))

فمن رفعها قدر : (( اللَّيلةَ ليلةُ الهلالِ ))

ومن نصبها قدر حذف (( مضاف ، كأنه قال : اللَّيلةَ حدوثُ الهلال ، ثم حذف[1]

المضاف/الذى هو (( الحدوث )) وأقام "الهلال" مقامه[2] ))

كما قال الله تعالى[3] : ﴿ واسألِ القريةَ ﴾[4]

وعلى هذا البيت :ـ

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَـــهُ (( يُلقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجونَـــهُ[5] ))

فنعم جثة وقد أخبر عنه بكل وهو ظرف (( زمان[6] )) لإضافته[7] إلى عام ،

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط ج

٢) انظر التبصرة والتذكرة ١ : ١٠٣ والمساعد ١ : ٢٣٧ وشفاء العليل ١ :٢٩٤ والتصريح ١ : ١٦٨ ،وابن عقيل ١ : ٥١٤ والمقتصد ١ ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،

٣) فى ج (( عز وجل ))

٤) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

٥) هذا البيت من بحر الرجز وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه إلى قائلـه وكذلك لم ينسبه النحاس فى شرحه لأبيات سيبويه ولكن السيرافى نسبـه إلى قيس بن حصين بن زيد الحارث. انظر الكتاب ١ : ١٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٨٣ ، وشرحها للنحاس ٩٤ والانصاف ١ : ٦٢

وشرح شواهد الكشاف ( ٣١٧ )) وشرح التسهيل لابن مالك ق ٥٢ وفرحة الأديب ٩٨ ، وشفاء العليل ١ : ٢٩٤ والمساعد ١ : ٢٣٧ ، الخزانة ١ : ٣٦٧ ، والعينى ١ : ٥٢٩ واللسان (( أبل نعم ))

والنعم هى الإبل ، وتَحْوُونه ، من حويت الشئ إذا ضممته واستوليت عليه وملكتـــه ،

وقد جعله النحاة على تقدير مضاف ، أى : أكل عام أخذُ نَعَمٍ أو تحصيلها أو إحرازها ، أو ما أشبه ذلك . وأجاز الأخفش نصب "نعماً" بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأجاز أبو الفتح رفعه بفعل محذوف

٦) كلمة "زمان" ساقطة من ب

٧) فى ب وج "باضافته"

وحروف الجر تجرى مجرى الظروف(١) ، والظروف(٢) ، وحروف الجر تجريان مجرى المفرد إذا وقعا خبرين ، فإن وقعا صلتين قدرا بالجملة ، لأن الذي لا يوصل إلا بالجملة ، والظرف فيه مقدر (( مستقر(٣) )) وإنما قدر بذلك لشيئين :

أحدهما : ليكون هو الأول ، ومرفوعا مثله . ولا يجوز إظهار هذا ،
قال أبو عليّ : إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة(٤) ،
فأمّا قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِراً عِنْدَهُ(٥) ﴾ فالعامل (( رآه )) لا (( مستقر ))

---

١) فى (( أ )) (( الظرف :
٢) فى ج (( الظرف وحرف الجر :
٣) عند من يقدره باسم الفاعل ، وانظر الآراء فى متعلق الظرف فى الحاشية ((٥)) ص ١٠١
٤) لم استطع العثور عليه فى المراجع التى بين يدى .
٥) من الآية ٤٠ من سورة النحل ، وانظر فى هذه المسألة البسيط فى شرح الجمل ١ : ٥٤٨ ، ٥٤٩ وشفاء العليل ١ : ٢٩٣ والأصول ١ : ٦٣ .

ولايخلو الإبتداء والخبر من(١) أن يكونا معرفتين،أو نكرتين،أو معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين،أو نكرتين كنت مخيرا فيهما(٢) أيهما شئت جعلته المبتدأ و الآخر الخبـــر ،

(( فإن كانا))(٣) معرفة ونكرة : جعلت المبتدأ المعرفة والخبر النكرة، لأن بالنكرات تقع الفائدة ، لأنك تريد أن تخبر عمن يعرف(٤) بما لا يعرف(٥)،

---

١) كلمة (( من )) ساقطة من ج

٢) كلمة (( فيهما )) ساقطة من ب و ج

٣) في ب (( وان كانا ))

٤) في ج من يعرف

٥) انظر الأصول ١ : ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، والبسيط ١ : ٥٣٦ ، ٥٣٧

فأمّا العامل في الخبر ففيه ثلاثة (( أقوال ))[١]: قيل الابتداء عمل في المبتدأ والخبر[٢] جميعا كما تعمل ((إنّ)) و((كان)) في اسمين[٣] تقتضيانهما[٤].[٥]

وقيل: الابتداء عمل[٦] في المبتدأ وأعمل المبتدأ في[٧] الخبر.[٨]

---

١) في أ وج: (( أقاويل ))

٢) في ب (( في الخبر والمبتدأ ))

٣) في ج (( كما أنّ وكان وإن تعملان في اسمين ))

٤) في ب (( تقتضيهما ))

٥) نسب العكبري هذا القول إلى ابن السراج، وهو مخالف لما في الأصول ١: ٥٨ فقد قال فيها: (( وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما )) وينسب هذا القول إلى الأخفش والرماني والجزولي والزمخشري).

٦) في ج (( وقيل إنّ الابتداء ))

٧) هذا أحد قولين لابن جني فقد قال في اللمع ص ١١٠ (( وهو مرفوع بالمبتدأ ))

٨) في أ وج زيادة في هذا المكان وقد تركتها لمنافاة بعضها لما قبله. والزيادة هي: (( لما تجرد المبتدأ من عامل ظاهر رفع، فكذلك الخبر لما لم يكن قبله عامل كان تجريده هو العامل.

وقيل : الابتداء والمبتدأ جميعا عملا (١) في الخبر بالشركة (٢) ؛ لأنَّ كل واحد يقتضيه الآخر ، فأُشرك بينهما في العمل ،

فإن قيل : كيف يعمل في شيء واحد عاملان ؟

قيل : لمَّا كان الابتداء لاصورة له في اللفظ كان كلا عامل (٣) .

---

١) في أ وج (( وأيضا فإنَّ الابتداء والمبتدأ عملا جميعا ))

٢) ممن قال بذلك المبرد في المقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ١٢ ، ١٢٦ وابن السراج في الأصول ١ : ٥٨ ، وهو القول الثاني لابن جني فقد قال في الخصائص ٢ : ٣٨٥ ، (( فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده ، وإنَّما رافعهُ الإبتداء والمبتدأ معا . ))
وانظر في هذه الآراء شرح اللمع لابن برهان ق ٨ والإنصاف ٤٤ ، ٥٠ وابن يعيش ١ : ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٢٨٦ والرضي ١ : ٨٧ وأسرار العربيه ٦٧ والتبيين ٢٢٩ واللمع ٢ : ٩ ،
وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :
ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ

٣) انظر هذا الإعتراض والرد عليه في التبيين ص ٢٣٠

## (( بـــــاب الفاعـــــل ))

( إعلم أنَّ الفاعل[1] رفعٌ أبداً ، كما أنَّ المفعول نصبٌ أبداً ، فعل ذلـــــك[2] للفصل بينهما ، تقول :ـ ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، فرتبة الفاعل بعد الفعل ولايجـوز تقديمه عليه[3] ، لأنك لوقلت : زيدٌ ضربَ عمراً )) لم يكن رفع (( زيد )) بأنه فاعل ، وإنّما لم يكن فاعلا لجوازْ أنْ يدخل عليه ماينصبه وهو رفع أبدا ، ولابد للفعل من فاعل إمَّا ظاهر أو مضمر[4] ،

وإنّما أخبرَ عنه (( بأنَّه فاعل[5] )) . يريد أنَّ الفعل مسند إلى الاســم[6] مقدم عليه ، لأ أنَّه لابد (( له[7] )) مما يوقع فعلا ، ألاترى أنَّك تقول : (( ماقامَ زيدٌ )) فترفع وإنْ كنت قد نفيت عنه القيام ، ويجوز أنْ يكون لمَّا قلت فى الايجاب ؛ قامَ زيدٌ ، حملت النفى على ضده[8] .

---

١) بقية المتن هو (( إعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرتـه بعد فعل ، واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ،
وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه )) المتن ص ١١٥
قال ابن برهان : (( الفاعل هو الاسم الذى كان يجب تقدم خبره عليه لمجرد كونه خبرا )) شرح اللمع ق ٩
وقال أبو البركات العلوى (( إعلم أنَّ الفاعل عند أهل العربية هو كل اسم ذكرته بعد فعل وحدثت بالفعل عنه وبنيته له واسندته إليـه فبهذه يصير فاعلا لا لاحداث شيء فى الحقيقة . )) شرح اللمع ق ٤٠
٢) فى ب (( فعل ذلك أو لم يفعل ))
٣) عند البصريين أمّا الكوفيون فيقولون بجواز تقديمه ، انظر المساعد ١:٣٨٧ وشفاء العليل ١ : ٤١٢ والأنصاف ٢ : ٦١٦ ، اللمع ٢:٢٥٥ ، والدرر ١: ١٤١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٥٩ ، المغنى ٢ : ٣٥٧ التصريح ١ : ٢٧١
٤) فى ب (( إما مضمرا أو مظهرا ))
٥) فى ب : (( أنه فاعل :
٦) فى (( ب : مسند إليه ، يعنى إلى الاسم ، ومقدم عليه )).
٧) كلمة (( له )) ساقطة من ج
٨) قال ابن برهان (( والاستفهام والنفى فرعان على الإثبات ، ====

فأمّا وجوب الرفع له فمن أوجه :ـ

أحدها : أنّه لا يخلو أن يُرفَعَ أو يُنصَبَ أو يُجرَّ ، فلا يجوز جره ، لأنّه ليس قبله ما يجره ، (( ولاينصبه ))[1] ، لأنّ النصب لايكون إلا بعد الرفع، فبقى أنْ يُرفع .

الثانى : رفع[2]، لأنّه واحد والمفعولات كثيرة ، فأُعطِىَ القليلُ الأثقلَ وهى الضمة ، وأُعطِىَ الكثيرُ الأخفَّ وهى الفتحة .

الثالث: رفع[3]، لأنّه مع الفعل جملةٌ مفيدة ، فأشبهت المبتدأ[4] ، والخبر، وقد وجب لهما الرفع ، فرفع الفاعل تشبيها بذلك[5] ./

١٤/ م

---

=== ، لأنك تفرض الإثبات ثم تفرع عليه السلب والشك ، وناك بأنْ الإيجاب حاشية والسلب الحاشية الأخرى المقابلة لها والشك قيام النفس فى الوسط بين السلب والإيجاب ، فلذلك قلت هل قام زيد؟ وماقام زيد ، كما قلت : أَقَامَ زَيْدٌ؟)) شرح اللمع ق ٩

١) فى ب و م ((ولا ينصبه ))

٢) فى ب (( أنه رفع ))

٣) فى ب (( أنّه ))

٤) فى (( أ و ب )) (( الأبتداء ))

٥) وجوب رفع الفاعل هو الرأى الذى عليه جمهور النحاة ، وقال بعضهم بأنّه قد يجئ منصوبا فى ضرورة الشعر ، وقال ابن الطراوة : إنا فهم الكلام فأرفع ماشئت وانصب ماشئت)) انظر البسيط فى شرح الجمل ١ : ٢٦٢ والأمالى الشجريه ١ : ٢٦٧ واللمع ٣ : ٨ والتصريح ١ : ٢٧٠ ، وانظر ابن الطراوة النحوى ص ٦٨ وما بعدها .

وقد يجوز تأخير الفاعل عن المفعول[1]، لما في كلامهم من السجع والشعر (( فلو))[2] لم يجوزوا ذلك لشق عليهم[3].

ولا يثنى الفعل ولايجمع إذا تقدم ، فإن تأخر ثنى وجمع،

(( لايجوز ))[4] أن تقول : قاما الزيدان ))[5] ولا (( قاموا[6] الزيدون ))

إلا على لغة من قال : (( أكلوني البراغيث )) فجاء بالواو ليعلم أن ما بعدها مجموع ، وهي حرف لا اسم[7].

---

١) يشترط النحاة لجواز تقديم المفعول على الفاعل أمن اللبس، وعدم حصر المفعول على الفاعل بإلا وإنما فإن اختل واحد من هذين الشرطين وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفي ذلك يقول ابن مالك في الخلاصة :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر

وقد يجب تقديم المفعول على الفاعل وذلك فيما إذا حصر الفاعل على المفعول نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :-

وما بإلا أو بإنما انحصر آخر وقد يسبق إن قصد ظهر.

انظر شراح الألفية عند الكلام على هذه الأبيات.

٢) في ب (( ولو ))

٣) في جـ (( لشق ذلك عليهم ))

٤) في أ (( ولا ))

٥) تنسب هذه اللغة إلى طيء وأزد شنوءة وبلحارث، انظر توضيح المقاصد ٢ : ٧ والجنى الداني ص ١٤٩ والمساعد ١ : ٣٩٣ ، وابن عقيل ٦ : ٨٠

٦) في ب (( فجاءوا ))

٧) هذا أحد الآراء فيها، وهو اختيار سيبويه وجمهور النحاة ، وفيها إعرابان آخران، أحدهما: أنها فاعل، وجملة الفعل وفاعله خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر، وقيل: إنها فاعل والاسم الظاهر بعدها بدل منها .))

أنظر في هذه المسألة الكتاب ١ : ١٩ ، ٢ : ٤٠، معاني القرآن للأخفش ١ : ٢٦٣ إعراب القرآن للنحاس ١ : ٥١١ ، مشكل إعراب القرآن ١ : ٢٤١ ابن يعيش ٣ : ٨٧ ، رصف المباني ٤٣٤ ، الجنى الداني ١٤٩ ، الأمالي الشجرية ١٣٢ البسيط في شرح الجمل ١ : ٢٦٨ ، المساعد ١ : ٣٩٣ وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك.

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

والعامل فى الفاعل الفعل[(١)] ، فإن كان الفاعل مؤنثا وكان حقيقيا ويراد بالحقيقى ذو الفرج كناقة وامرأة فهذا لابد من ذكر علامة التأنيث فيه - تقول : قامت هند ،

وغير الحقيقى كنخلة ودار (( ونحو ذلك[(٢)] )) ، فأنت بالخيار[(٣)] فى إلحاق علامة التأنيث وتركها[(٤)] إن شئت ألحقتها وهو الأحسن ، وإن شئت حذفتها ، وتأولت تذكير المؤنث ، فتكون الدار (( بمعنى المنزل[(٥)] )) ، (( والنخلة بمعنى النبات[(٦)] ))

---

١) قال ابن برهان (( ومن حكمه أنْ يرتفع بالفعل )) شرح اللمع ق ٩
وقال أبو البركات العلوى (( والعامل فيه فعله المقدم عليه ))
والقول بأنَّ رافع الفاعل هو الفعل أو الاسم الذى يعمل عمله هو رأى الجمهور ، ونهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ رافعه هو معنى الفاعلية ،
وقال هشام بن معاوية : إنه مرفوع بالإسناد ،
وينسب إلى الكسائى القول بأنَّ رافعه كونه داخلا فى الوصف .
وقال قوم إنَّه مرفوع يشبهه بالمبتدأ حيث إنَّه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بخبره )) انظر هذه الآراء فى الانصاف ١ : ٧٨ ، ٨٣ والتبيين ٢٦٣ ، والرضى ١ : ٢٦٩ واللمع ١ : ١٥٩ والاشباه والنظائر ١ : ١٥٥
٢) ساقط من أ و ب
٣) وقعت فى ج بعد قوله (( وتركها ))
٤) انظر المراجع السابقه فى الحاشيه (١ ) وانظر شروح الالفية عند قول ابن مالك :
وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى
٥) فى أ و ج (( وهو أحسن ))
٦) فى أ :(( هى المنزل ))
٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ج

فإن تقدم المؤنث على الفعل لم يكن بدٌّ من إلحاق علامة التأنيث ، تقول : (١) هِنْدٌ قَامَتْ ، وَدارٌ سَكَنَتْ (٢) )) وإنَّما لم يجز حذفها لعلتين :ـ

إحداهما : أنَّ الفاعل مضمر فلا صورة له ، وتحذف علامة التأنيث فيكون إجحافا . (٣)

والثانية (٤) : أنَّ الضمير يشبه التثنية والجمع (( فكما لاتحذف علامة التثنية والجمع (٥) )) فكذلك لاتحذف هذه .

---

١) في ج (( نحو : ))

٢) قال ابن مالك في تحديد مكان لزوم تاء التأنيث :

وإنَّما تَلْزَمُ فعل مضمر متصل أو مُفْهِم ذات حِرِ

ويستثنى من المؤنث المتصل فاعل نعم وبئس فانَّه يجوز تذكيره وتأنيثه لدلالته على الجنس .

وفي ذلك يقول ابن مالك :ـ

والحَذْفُ في نِعْمَ الْفَتَاةُ استحسنوا لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيه بَيِّنُ .

انظر شروح الألفيه عند الكلام على هذين البيتين والبسيط ١ : ٢٦٥

٣) كلمة (( به )) ساقطة من أ و ب

٤) في جميع النسخ (( والثاني )) والصواب ماأثْبَتْنَاه ، لأنه عطف على (( إحداهما )) والمراد : العلة الثانية :ـ

٥) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب ومضاف في (( أ : عند التصحيح ))

فإنْ فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقى بكلام حسن إسقاط علامة التأنيث تقول : قام اليوم أمرأة[٢] ، ومنه قوله تعالى[١] :
﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ[٣] ﴾ فقد قامت (( لك )) مقام تاء التأنيث ،
فإن كان الفاعل جمعاً نحو قوله (( تعالى[٤] )): ﴿ وَقَالَ[٥] نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ[٦] ﴾[٧]
(( كنت[٨] )) مخيرا إنْ شئت أنّثت الفعل، وإن شئت ذكّرته ، فمن أنّثه
أراد الجماعة ، ومن ذكره أراد الجمع ، وليس هذا كالذى تقدم ولو كان[٩]
هكذا لما جاز : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا[١٠] ﴾ وواحدهم مذكر ، وإنّما هذا تأنيث ١٤/ب
الجمع وتذكيره[١١] )

---

١) فى جـ (( جل وعز ))

٢) انظر الكتاب ٢ : ٣٨ والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ص٦١٦ وابن يعيش ٥ : ٩٣ والبسيط ١ : ٢٦٥ ، وشروح الألفية عند قول ابن مالك
وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو (( أتى القاضىَ بنتُ الواقف ))
وهذا بشرط أن لايكون الفصل بـ (( إلا )) فإذا كان الفصل بها فالجمهور يوجب الحذف وغيرهم يجيزه يرجحان ، قال ابن مالك :
والحذف مع فصل بإلا فضلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا

٣) من الآية ٥٢ من سورة الاحزاب .
٤) كلمة (( تعالى )) لا توجد في أ و جـ
٥) فى أ : (( وقالت )) وهو خطأ من الناسخ
٦) كلمة (( فى المدينة )) لم تذكر فى أ و جـ .
٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .
٨) فى جـ (( فكنت ))
٩) فى جـ (( لوكان )) بدون الواو .
١٠) من الاية ١٤ من سورة الحجرات .
١١) قال ابن مالك فى الألفية :
والتاء من جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن
ومن هذا نعلم أنّ مراد الشارح جمع التكسير أمّا جمع التصحيح المذكر فتمتنع معه التاء ، انظر شروح الألفية
عند الكلام على هذا البيت ، وانظر البسيط ١ : ٢٦٧

## (( بـاب مالـم يسـم فاعلـه ))[١]

(( إنا[٢] أردت أنّ لاتسمي الفاعل[٣] عملت ثلاثة أشياء :ـ

أحدها أن تضم أول الفعل ، (( وإنما خُصَّ[٤] )) بذلك ، ليكون دالا علـــى المحذوف الذى هو الفاعل .

والثانى : أنّك تحذف الفاعل ، وإنّما حذفته[٥] ، لأنّ[٦] الفعل ههنا بنى للمفعول : لأنّ جائز أنْ تجعل العنايـــة تارة بالفاعل (( كقام زيد[٧] )) وتارة بالمفعول كقتل الخارجى[٨] )) .

---

١) فى المتن المطبوع : (( باب المفعول الذى جعل الفعل حديثا عنـــه وهو مالم يسم فاعله . )) المتن ص ١١٧

وترجمة هذا الباب بباب مالم يسم فاعله هى الشّائِعَة عند متقدمى النحاة ، أمّا المتأخرون فقد شاع عندهم ترجمته بباب نائب الفاعل )) انظـــر التصريح ١ : ٢٨٦

٢) فى الاصل : (( وإذا ))

٣) يرجع النحاة سبب حذف الفاعل وإنابة غيره عنه إلى أغراض لفظيـــة وأخرى معنوية ، والأغراض اللفظية ثلاثة هى :ـ

أ ) قصد الإيجاز.

ب) المحافظة على وزن الشعر فى الموزون .

ج) المحافظة على السجعة فى الكلام المنثور .

أمّا الاغراض المعنوية فهى كثيرة منها :

أ ) علم المخاطب بالفاعل بحيث لايحتاج إلى ذكره

ب) جهل المتكلم بالفاعل وكونه لايستطيع تبيينه.

ج) قصد المتكلم تحقير الفاعل بصونه للسانه من أن يجرى عليه اسمه .

د) رغبة المتكلم فى تعظيم الفاعل باعتباره مشهورا معلوما عند الجميع ،

هـ) قصد المتكلم الإبهام على السامعين .

ـ و) خوف المتكلم من ضرر يلحقه من الفاعل إذا كان جبارا . ====

==== ز) خوف المتكلم على الفاعل من أن يناله مكروه.

انظر التسهيل ٧٧ ، والمساعد ١ : ٣٩٧ وشفاء العليل ١ : ٤١٧ وابن يعيش ٢ : ٧١

وأوضح المسالك وعدة السالك بحاشيته ٢ : ١٣٥ وقطر الندى ص ١٨٧ والتصريح

١ : ٢٨٦ والأشموني وحاشية الصبان ٢ : ٥٧ ،

٤) في أ (( فخص بذلك )) وفي جـ (( وخص ))

٥) في جـ (( الثاني )) بدون الواو.

٦) في ب وجـ (( وإنما حذفت الفعل ))

٧) قوله (( كقام زيد )) ساقط من ب

٨) هذا أحد الأغراض التي يحذف لها الفاعل ، وانظر بقية الاغراض في الحاشية ٣ ص ( ١١٢ )

الثالث :ـ أنّك تكسر ثانيَ الفعل ، وخص بذلك ؛
لأنّهَ لوضم لكان مثله طُنُب ، ولو فتح (( لكان[1] مثله نُغَر ،
فكسر ليكون مخالفا لغيره من الأسماء والأفعال ، وذلك نحو قولك : ضُرِبَ زيدٌ[2] ))
فإن كان الفعل يتعدى إلى واحد فهذا حكمه ، وإن كان يتعدى إلى أثنين
أقمت مقام الفاعل أيّهما شئت فرفعته[3] ، ونصبت الآخر ، إن لم يلتبس ،
نحو : « أعطيت زيدا درهما » ، فإن التبس لزمك الترتيب (( مخافة أن يلتبس
الآخذ بالمأخوذ[4] )) ، وذلك قولك : (( أعطيت زيداً عمراً ))
تقول في بنائه للمفعول : أُعطِيَ زَيدٌ عَمْراً (( لاغير[5] ))
وهكذا إن تعدى إلى ثلاثة مفعولين تقيم واحدا منها مقامَ الفاعل وتنصب
الباقيين[6] هذا شأن الفعل المتعدى .

---

١) في ب (( كان ))
٢) أشار ابن مالك إلى ما يُفعل بالفعل عند إرادة بنائه للنائب بقوله :
فأول الفعل اضْمُمَنْ والمتصل بالاخر اكسر في مضى كوُصِل
واجعله من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه يُنتَحَى
والثانيَ التاليَ تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة
وثالث الذى بهمز الوصل كالأول اجعلنّه كاسْتُحلِي .
انظر شروح الألفية عند الكلام على هذه الأبيات ، والمساعد ١ : ٤٠٠ وشرح
الجمل لابن عصفور ١ : ٥٤١ ، وشفاء العليل ١ : ٤٢٠ وشرح اللباب ص ٩٠٦
٣) هذا القول ليس على إطلاقه ، لأنّ الفعل المتعدى إلى مفعولين إمّا أن يكون
مفعولاه ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، أو يكون أصلهما المبتدأ والخبر
فإن كان أصلهما ليس المبتدأ والخبر ، فالبصريون يجيزون إقامة كل واحد
منهما ، وهذا ماذكره الشارح . وإليه أشار ابن مالك في الالفية بقوله :
وباتفاق قد ينوب الثانى من باب كسا فيما التباسه أُمِن
أمّا الكوفيون فيوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة ، والثانى نكرة ،
ويوافقون البصريين فيما عدا ذلك .
- فإن كان أصل المفعولين مبتدأ وخبرا فالنحاة فيهما على ثلاث طوائف :=

---

= الطائفة الأولى: متقدمو النحاة وهؤلاء يمنعون إنابة الثانى مطلقا ، سواء أُمِنَ اللبسُ أم لم يؤمن .
الطائفة الثانية: جمهور المتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك وهؤلاء يجيزون إنابته بشرط أمن اللبس ، وفى هذا الرأى وسابقه يقول ابن مالك :
(( فى باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر ))
الطائفة الثالثه: بعض المتأخرين وعلى راسهم الرضى وهؤلاء يقولون بجواز إنابته مطلقا سواء أمِنَ اللبس أم لم يؤمن بشرط أن يلزم كل من المفعولين مركزه قبل أنْ يدخل عليه الفعل بأن يكون ماكان خبرا فى الأصل بعد ماكان مبتدأ .
انظر هذه الآراء فى شروح الألفية عند الكلام على البيتين السابقين ،
وابن يعيش ٧ : ٧٦ ، والرضى ١ : ٨٣ ، ٨٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢ : ٥٦
وشرح الكافية الشافية ٢ : ٦١٠ ، ٦١١ ، والتسهيل ٧٧ ، والمساعد ١ : ٣٩٨
وشفاء العليل ١ : ٤١٨ وشرح المجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، وشرحها لابن هشام ١٦٥ وشرح اللباب للسيرافى الغالى القسم الثانى ص ١١٧
والفوائد الضيائيه ١ : ٢٧١ ، والتصريح ١ : ٢٩٢ ، والاشمونى ٢ : ٦٥
والنكت الحسان ص ( ٥٦ ) والفصول الخمسون ١٧٦ وشرح اللمع للكوفى ق ٤٦ :
٤) مابين الاقواس (( )) ساقط من ج
٥) قوله : (( لاغير )) ساقط من أ وج
٦) كلام الشارح يدل على أنَّه يرى جواز إقامة أيٍ من المفاعيل الثلاثة وذلك غير مسلم ، لأنَّ إقامة الثانى فيها الخلاف السابق وإقامة الثالث تمتنع عند الجمهور .) انظر المراجع السابقه فى الحاشيه ٣

فإن لم يتعد الفعل إلى مفعول به كقام وجلس، لم يجز بناؤه للمفعول (( به[1] )) إلا أنْ يتصل به الظرفان (( أو المصدر[2] ))، أو حرف جر[3] فحينئذ تبنيه على أُحد هذه،

وكل فعل /متعدٍ وغير متعد فإنَّه يتعدى إلى ماذكرناه، وإلى الحال، والغرض[4]، لأبد من ذلك.  ١٥/ أ

أما[5] المصدر فإنَّه من لفظ الفعل، فإذا[6] قلت: قام زيد فقد أحدث قياما[7].

---

١) كلمة (( به )) ساقطة من ج

٢) قوله (( أو المصدر ساقط من ب وفي ج (( والمصدر))

٣) منع ابن درستويه والسهيلي والرندى إنابة المجرور وقالوا: إنَّ الفعل معه مبنى لضمير المصدر، انظر التصريح ١ : ٢٨٧

٤) المراد بالغرض (( المفعول لأجله ))

٥) في أ وب (( وأما ))

٦) في ب (( وإذا ))

٧) في ج (( القيام ))

وأمّا (( الظرفان[1] )) فإنَّ الفعل لايكون إلا فى مكان وزمان ،
وأمّا الحال فإنّك لاتفعل فعلا إلا وأنت على حال[2]، وأمّا الغرض فلا يُفعَل
فعلٌ إلا لغرض إلا أنْ يكون من عمله ساهيا ، أو مجنونا ،
ولا يجوز بناء الفعل على الحال ، لأنَّها لاتكون إلا نكرة
(( والفاعل قد يضمر فيكون معرفة ، والحال لاتكون إلا نكرة ))[3]

---

١) فى ب (( وأما الظرف ))
٢) فى ب (( إلا وأنت دال على حال ))
٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من جـ
قال أبو البركات العلوى :(( واعلم أنَّه لا يجوز أنْ يجعل الإخبار من ثلاثة أشياء فى هذا البـــاب.
أحدها : مفعول الغرض ، والثانى : الحال ، والثالث : التمييز :
وكذلك لايصح أنْ يكون الحال ، لأنَّ الحال لاتصح إلا بذى الحال فذو الحال أولي بهذا الموضع من الحال ، لأنَّ الحال لاتصح إلا بذى الحـــال فلم تقم الحال مقامَ الفاعل ، )) شرح اللمع ق ٤٧
وانظر الأصول ١ : ٨١ ، والبصريات ١ : ٢٢٤ وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٦
واللمع ١ : ١٦٤ ، والنحو الوافى ٢ : ١٢٣

والفعل لايبنى للمفعول له [١] ، لأنَّه قد حُذِفَ منه وغُيِّرَ فلا يجتمع (( عليه [٢] )) حذف وبناؤه للمفعول [٣] ، ومايتعدى إلى مفعول واحد ، إذا أثقلته بالهمزة [٤] فقلت [٥] : (( أضربت زيداً عمراً )) تعدى [٦] إلى اثنين ، ثم تقول [٧] : ضربت زيداً .

فإذا بنيته للمفعول قلت : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فقد صار [٨] لايتعدى .

---

١) فى أ (( والمفعول له لايبنى للمفعول (( وفى ج )) والمفعول له لايبنى للمفعول له ))
٢) كلمة (( عليه )) ساقطة من أ
٣) قال أبو البركات العلوى . (( فأمَّا الغرض فإنَّه لايصح أنْ يكون مخبرا عنه ؛ لأنَّهُ جواب (( لمه )) و (( لمه )) إنَّما هو الاستفهام وماكان استفهاما لم يكن قائما مقام الفاعل )) شرح اللمع ق ٤٧
وانظر شرح اللباب للفالى القسم الثانى ص١١٩ وانظر المراجع السابقه فى الحاشيـة ٣ ص ١١٧
٤) فى ب (( ومالم يسم فاعله مما يتعدى الى واحد ))
وفى ج (( ومالم يسم فاعله يعدى إلى مفعول واحد ثم تثقله بالهمزة ))
٥) فى ب وج (( تقول ))
٦) فى ج (( فتعدى ))
٧) فى (( وتقول ))
٨) فى ج (( فصار )) .

وأكثر مايتعدى الفعل إلى ثمانية[1] وأقله إلى خمسة[2] . فإن قلت: سرت بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا ، فإن أردت أن تبنيه للمفعول فإنك[3] مخير على أيهما شئت فأبنه[4] وانصب مابقي ، لأنه ليس فيه[5] مفعول صحيح .

وقد قيل : إنَّ الأحسن أنْ تقيم (( بزيد )) مقام الفاعل ، لأنهُ لولم يكن حرف جر ، لم يرفع[6] غيره[7] .

---

١) الثمانية هي : الظرف الزمانى والمكاني ، والمصدر ، والحال ، والمفعول لأجله ، والمجرور ، ثم المفاعيل الثلاثة التى تكون لمثل أعلم ، وزاد عليها ابن بابشاذ المفعول معه ، فصارت تسعة وإذا زيد عليها الأستثناء تصبح عشرة ، انظر شرح المقدمه المحسبة ٢ : ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

٢) جعلها ابن بابشاذ ستة وهى : المصدر ، والظرفان ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه والمجرور )) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٦

٣) فى ب وجـ (( فإذا بنيته للمفعول ))

٤) فى جـ (فإنك مخير فى أن ترفع أيهما شئت )

٥) فى ب وجـ (( ليس فيها ))

٦) فى جـ (( يرتفع :

٧) أختلف النحاة فى الأولى والأحسن إقامته من هذه الفضلات عند اجتماعها ، فمنهم من يختار إنابة المجرور وهو ما أشار إليه الشارح ، وهو اختيار ابن معط من المتأخرين وأختار ابن عصفور إنابة المصدر ورجح أبو حيان إقامة ظرف المكان ووافقه على ذلك السيوطى .

انظر المقتضد ١ : ٣٥٢ وابن يعيش ٧ : ٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٩،٠ والنكت الحسان ٥٤ والتصريح ١ : ٢٨٧ ، واللمع ١ : ١٦٢ والأشمونى ٣ : ٦٤ ، وشرح اللباب للفالى القسم الثانى ص١٠٧

وقد يجوز أن لاتقيم أحد هذه المذكورات[١]، مقام الفاعل وتضمر (( المصدر ))[٢]، أو الظرف، وترفعه وتنصب مابقـــى[٣].

---

١) فى ج (( الأشياء المذكورة ))

٢) فى أ وب (( وتضمر السير ))

٣) القول بجواز بناء الفعل لضمير المصدر نسبه الزجاجي فى الجمل إلى سيبويه ، ويوجد فى كتاب سيبويه مايفهم منه ذلك.
انظر الكتاب ١ : ٢٢٩ والجمل ٧٧ ))
ونفى ابن السيد البطليوسى صحة نسبة هذا القول إلى سيبويه فقال فى الحلل فى إصلاح الجمل ص١٩٦ (( والذى نسب إلى سيبويه من إجازتـــه ليس بمشهور عنه وقد أنكره أبو جعفر النحاس فى كتابه المقنع ، وقال إنه غلط على سيبويه ، وذكر أن الكسائى والفراء وهشاما أجازوه.))
وكذلك نفى نسبته إليه ابن أبى الربيع فقال فى البسيط ٢ : ٩٦٢، ٩٦٧ :
(( وقوله : وهو منهب سيبويه، لايثبت ، وقد ذكرت أنَّ كلام سيبويه يقتضى بطلان ذلك، لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره ولابد من تأويله ؛ لأنَّ الصنعة تخالفه على حسب ماذكرته )) وقال ابن الفخار فى شرح المجمل ، وزعم أبو القاسم هاهنا أن منهب سيبويه جواز إقامة الصدر المؤكـد بالفعل ، وقال الاستاذ أبو الحسين ليس ذلك منهب سيبويه ، وانما ظهر ذلك منه بعض ظهور ، قال والصحيح امتناع ذلك. ))
شرح المجمل لابن الفخار ص١٢٦ ، ١٢٧ نقلا عن حاسية البسيط .
والقول ببناء الفعل لضمير المصدر ضعيف عند الجمهور انظر الرضى ١ : ٨٥ والمساعد ١ : ٣٩٧ ، والنكت الحسان ٥٣ والتصريح ١ : ٢٨٧ واللمع ١ : ١٦٢ وشرح اللباب للفالى ١١٠ ، والصبان بحاشية الأشمونى ٢ : ٦١ ، والشـــارح فى قوله تابع لابن السراج، فقد قال فى الأصول ١ : ٧٩
(( واعلم أنه يجوز أن تقيم الصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة ، مقام الفاعل فى هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة ...
وقد يجوز نصبها على الموضح وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعـــل أعنى قولك : بزيد على أن تحذف مايقوم مقام الفاعل وتضمره ، وذلـــك المحذوف على ضربين إمَّا أن يكون الذى قام مقام الفعل مصدرا استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليـه .
وإما أن يكون مكانا دل الفعل عليه ، أيضا إذكان الفعل لايخلو من أن يكون فى مكان كما أنه لابد من أن يكون مشتقا من مصدره نحـــو قولك : سير بزيد فرسخا ، اضمرت (( السير )) ، لأن (( سير ) يدل على السير فكأنك قلت : سير السير بزيد فرسخا ....)))
الأصول ١ : ٧٩ ..

فإن/كان معك مفعول صحيح مع(١) أحد هذه الأشياء لم ترفع غير الصحيح، لأن المعنى عليه نحو: ضربتُ زيداً ضربةً(٢): فترفع (( زيدا )) لاغير(٣)،

فإن (( قلت(٤) )): سمّيتُ زيداً عمراً )) وبنيته للمفعول لم يجز عند أبي علي(٥) أن تقيم (( عمرا )) مقام الفاعل(٦)، لأنه كان يتعدى إليه بحرف الجر(٧).

وقال أبو سعيد(٨): يجوز أن يبنى الفعل على كل واحد من الاسمين(٩).

---

١) في ب (( وأجد )) // ٢) في جـ " ترفع "

٢) هذا هو مذهب جمهور البصريين وقد عللوا له بعدة علل يضيق المقام عن ذكرهـا .
أما الكوفيون فيجيزون إنابة غير المفعول به مع وجوده ووافقهم في ذلك ابن مالك في التسهيل وشرح عمدة الحافظ بينما ذكر في الخلاصة أنه نادر وقليل: حيث يقول :
(( ولاينوب بعض هذى إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد ))
وأجاز الأخفش إنابة غير المفعول به مع وجوده بشرط تقدم النائب على غيره .
انظر في هذه المسألة المقتضب ٤ : ٥٠ ، ومعاني القران للفراء ٢ : ٢١، ٣٦، ٤٦ والبصريات ١ : ٦٩٥ ، والخصائص ١ : ٣٩٧ و الأمالي الشجرية ٢ : ٢١٥ ، وابن يعيش ٧ : ٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٥٨ ، والتسهيل ٧٧ وشرح عمدة الحافظ ١٨٦ والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٩٣ وشرح الكافية الشافيه ٢ : ٦٠٩ ، والمساعد ١ : ٣٩٨ ، والبسيط ٢ : ٩٦٠ وابن عقيل ١ : ٤٣٢ وأوضح المسالك ٢ : ١٤٩ والنكت الحسان ٥٤

٤) كلمة (( قلت )) ساقطة من جـ

٥) تقدمت ترجمته في ص ٣١

٦) لم أعثر في كتب أبي عليّ التي تحت يدى على مانسبه إليه الشارح هنا ، ولم أجد نسبته له في الكتب التي اطلعت عليها وذكر الرضي هذا الحكم ونسبه للجزولي )) انظر شرح الكافية ١ : ٨٥ ونسبه ابن مالك للجمهور ، انظر التسهيل ٧٧ ، ٧٨ ، وانظر البسيط ٢ : ٩٦٨ ، واللمع ١ : ١٦٢ وشفاء العليل ١ : ٤١٩ والمساعد ١ : ٣٩٨

٧) في ب وجـ (( بحرف جر ))

٨) أبو سعيد السيرافي تقدمت ترجمته في ص ٥٧

٩) وبقوله قال الفراء وابن مالك، انظر المساعد ١ : ٣٩٨ وشفاء العليل ١ : ٤١٩ ، واللمع ١ : ١٦٢ ....

## (( بـاب كـان وأخواتها ))

( وهى : كان وصار[1] ، وأمسى ، ، وأصبح ، وبات وظل ، و((أضحى ))[2] وما برح وما انفك ، ومادام ، ومازال ، ومافتئ[3] ، وليس ، وماكان فى معناها و ((ما ))[4] تصرف من أفعالها[5] )) نحو : يكون ويصبح .

---

١) قوله (( صار )) ساقط من ج وترتيب بقية الأفعال فيها مخالف لما هنا ))
٢) كلمة (( أضحى )) ساقطة من ب وج وفى أ زيادة (( طفق )) بعدها .
٣)) أنظر شرح الكافيه الشافيه عند قول إبن مالك :

واجعل كصار ما بمعناه ورد آض رجع عاد استحال وقعد
وحار وارتد كذا تحولا وهكذا غدا وراح جعلا
والحقوا بهن جاءت حاجتك من بعدما فاصرف لها عنايتك

وانظر البسيط ٢ : ٦٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٦ وانظر المساعد ١ : ٢٤٩ ومابعدها :

٤) كلمة (( ما )) ساقطة من الاصل : وفى ج (( وماتصرف من افعالها وكان فى معناها .
٥) فى المتن المطبوع (( وماتصرف منهن )) . وترتيب الأفعال فيه يختلف عن ترتيبها هنا . انظره ص ١١٩

وهذه الأفعال بعضها يعمل بدون شرط وبعضها الآخر لايعمل إلا بشرط فالتى تعمل بدون شرط ثمانية أفعال هى : كان ، صار ، امسى ، اصبح ، بات ، ظل ، أضحى ، ليس ))

أمَا الباقى فأربعة منها يشترط فى عملها أن يتقدمها نفى أو شبهه وهى : زال ، انفك ، برح ، فتئ ، وهذه الأربعة معناها واحد ،
أما (( دام )) فيشترط لعملها أن تكون صلة ل (( ما )) المصدرية الظرفية . انظر التبصرة والتذكره ١ : ١٨٨ ومابعدها ، والإشارة إلى تحسين العبارة ٤٧٩ وشرح الكافية الشافية ١ : ٣٨٠ وما بعدها والمساعد ١ : ٢٤٨ وانظر شروح الألفية ، عند قول ابن مالك :

- ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا ====

=== فتئ وانفك وهذى الأربعة　　لشبه نفى أو لنفى متبعه

ومثل كان دام مسبوقا بما　　كأعط مادمت مصيبا درهما

وانظر اللمع ٢ : ٧٧

وهذه الأفعال تنقسم أيضا من حيث التصرف إلى أربعة اقسام :ـ

أ) أفعال متصرفة تصرفا تاما وهى : كان ، اصبح ، أمسى ، ظل ، بات ، صار ، أضحى ، فهذه الأفعال السبعة يأتى منها المضارع والأمر والمصدر والوصف .

ب) أفعال متصرفة تصرفا ناقصا وهى زال ، دام انفك فتئ )) فهذه الأفعال لايأتى منها الأمر اتفاقا والمصدر عند من يرى أنها لاتدل على الحدث .

ج) فعل واحد متفق على عدم تصرفه وهو (( ليس )) وسيتحدث عنه الشارح .

د) فعل واحد مختلف فى تصرفه وهو (( دام )) فذهب أكثر البصريين إلى أنَّها متصرفة وذهب الفراء ورجحه ابن الدهان وابن الخباز وابن مالك ، إلى أنَّها غير متصرفة .

انظر تفصيل ماسبق فى الكتاب ١ : ٤٥ ـ ٥٦ والمقتضب ٨٤ والتبصرة والتذكره ١ : ١٨٩ ، والمقتصد ١ : ٣٩٧ ، والرضى ٢ : ٢٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٦ وشرح الكافية الشافية ١ : ٣٨٠ والمساعد ١ : ٢٤٨ ومابعدها وشرح الألفية للمرادى ١ : ٢٩٥ وابن عقيل ١ : ٢٧١ ، واوضح المسالك ١ : ١٦٣ واللمع ٢ : ٦٤ وخالف الزجاجى الجمهور فأطلق على هذه الأفعال (( الحروف ))

قال ابن أبى الربيع فى البسيط ٢ : ٦٦١ )) وإنما سماها حروفا لأحد أمرين :ـ

أحدهما أن يريد بالحروف الكلم فكأنه قال : باب الكلم التى ترفع الاسم وتنصب الخبر .....

الثانى أن يكون سماها حروفا لضعفها من أمرين :

أحدهما أن كل فعل يستقل بمرفوعه وأنت بالخيار فى منصوبه .. إن شئت جئت به وإن شئت لم تأت به ،

ولا يجوز أن تقول : كان زيد وتسكت ، لابد أن تقول : كان زيد منطلقا ، وتأتى بخبره ......

الثانى : أن المبتدأ هو المسند إليه الخبر ، والفاعل هو المسند إليه الفعل .. )) وانظر الجمل ص( ٤١ ) وشرحها لابن هشام ١٣٧ وشرحها لابن عصفور ١ : ٣٧٦ والبسيط فى شرح الجمل ٢ : ٦٦١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعه ٢ : ٨٥٧ وشرح اللمع للأصفهانى ١ : ٣٤١ .

( فهذه الأشياء[1] كلها تدخل على ما أصله ابتداء[2] وخبر، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر[3] ) إما في اللفظ أوفي الموضع[4]، وأخبارها تجرى مجرى أخبار المبتدأ[5]، وتسمى أفعال العبارة[6].

---

١) قوله (( الأشياء ))ساقط من ب وفي المتن" الافعال ".

٢) في المتن المطبوع (( المبتدأ )) والشارح عبر عن المبتدأ بالابتداء في مواضع كثيرة من الكتاب.

٣) اختلف النحاة في الاسم المنصوب بعد هذه الأفعال الناسخة فذهب البصريون إلى أنه منصوب على الخبرية لها.
ونهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحاليه. انظر في ذلك الانصاف ٢: ٨٢١ والتبيين ص ٢٩٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ٢ : ٨٥٨ والمساعد ١ : ٢٤٨ واللمع ١ : ١١١، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك:
ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيدا عمـــر
والكوفيون يرون أنّ هذه الأفعال لاتعمل شيئا في الاسم فهو مرفوع بالأبتداء انظر المراجع السابقـة.

٤) في ب (( في الموضع أو في اللفظ )) وفي ج (( في اللفظ أو الموضع ))

٥) أي في أقسامها وشرائطها وأحكامها. انظر الكتاب ١ : ٤٥، ٥٦ والمقتضب ٤ : ٨٧، والمقتصد ١ : ٣٩٧ والرضى ١ : ٢٥١ والفوائد الضيائيه ١ : ٤٣٢ وشرح اللباب للسيرافي الغالي القسم الثاني ص ٦٧٧، وانظر المراجع السابقة. في الحاشية (٣) في الصفحات نفسها ومابعدها.

٦) لأنها عبارة عن الزمان فقط، قال ابن السراج : (( ما أشبه ذلك مما يجئ عبارة عن الزمان فقط )) الأصول ١ : ٨٢

وتنقص عن الأفعال[1]، لأنها ليست أفعالا حقيقية ؛ لأنها لاتدل على المصـــدر كالأفعال[2] فنقصت[3].

ومن أجل[4] هذا لم يكن[5] فاعلها ومفعولها حقيقيين (( وأيضا فإنَّ الفاعل فـــى غير هذا الباب[6] غير المفعول ، وههنا هما واحد[7] ))[8] وأيضا لاتبنى[9] لما لم يسم فاعله[10].

---

١) فى ج (( من الافعال ))

٢) قال ابن برهان (( وكان فى الأصل فعل تام لايتعدى بمعنى تجدد وحدث ووقع ، ثم إن العرب خلعت من (( كان )) الدلالة على المصدر والزمتها الخبر جبرا لكسرها ورتقا لفتقها ، فصار (( كان زيد قائما )) بمنزلة (( قام زيد )) وقام زيد بمنزلة وقع قيام زيد فى الزمـــن الماضى ، فمن كان يعلم الزمان فقط ، ومن خبرها يعلم المصدر ))
شرح اللمع ق ١٠
وقال أبو البركات العلوى :ـ اعلم أنَّ هذه الأفعال مجردة للزمان دون الحدث فاحتاجت إلى الجملة من المبتدأ أو الخبر)) شرح اللمع ق ٤٧
وانظر الأصول ١ : ٨٢ ، والايضاح والعضدى وحاشيته ١ : ٩٥ والبسيط فـــى شرح الجمل ٢ : ٦٦٤

٣) كلمة (( فنقصت )) ساقط من أ

٤) فى ج (( من أجل )) بدون واو

٥) فى ب (( فى ج (( ولم يكن ))

٦) كلمة (( الباب )) ساقطة من ب وج

٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

٨) قال ابن السراج :ـ ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول فقالوا : كان عبدالله أخاك ، كما قالوا ضرب عبدالله أخاك إلا أن المفعول فـــى (( كان )) لابد من أن يكون هو الفاعل ، لأنه أصله المبتدأ أو الخبر . (( الأصول : ١ : ٨١ ، ٨٢ ،

٩) فى ج (( فلا يبنى :

١٠) قال ابن السراج : وقد أجاز قوم فى (( كان زيدٌ قائما : أن يردوه إلى مالم يسم فاعله فيقولون : كِينَ ))
قال أبو بكر : وهذا عندى لايجوز من قبل أن (( كان )) فعل غير حقيقى وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقه ، والمفعول غير مفعول . فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل ، لأنهما غير متغايرين إذكان إلى شيء واحد ، لأن الثانى هو الأول فى المعنى الأصول ١ : ٨١ ، وقال ابن مالك فى التسهيل (( ولايجوز : كِين يقال ولاجُعِل يفعل خلافا للفراء )) انظر المساعد ١ : ٤٠٠ ـ والتسهيل ص

فأمّا نصب خبرها (( فهو ))[١] عوض من دلالتها على المصدر[٢] .

---

١) في ب فانه ))

٢) يرى جمهور النحاة أن خبر (( كان )) إنّما نصب تشبيها له بالمفعول به

قال ابن السراج في الاصول ١ : ٨٢ : ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول "

وقال الصيمري في التذكرة ١ : ١٨٥ : (( وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ))

وقال أبو البركات العلوي (( وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول بــه ))

شرح اللمع ق ٥٦ وانظر التبيين ص ٢٩٩ ومابعدها ....

## أقسام «كان» (١)

وكان على خمسة أقسام (٢) :

أحدها : المفتقرة إلى الخبر وقد ذكرت (٣)،

والثاني : التامة وهي فعل حقيقي (٤) لايطالبك (٥) بخبر كقوله تعالى (٦) :-

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (٧) - معناه (٨) : وإن حدث ذو عسرة (٩) .

---

١) العنوان زدناه للتوضيح،

٢) في ب (( اضرب ))

واقسام (( كان )) ذكر منها ابن السراج والصيمري ثلاثة ،
قال ابن السراج في الاصول ١ : ٩٢ (( ولكان ثلاثة مواضع :
الأول : التي يكون لها اسم وخبر ،
الثاني : أن تكون بمعنى" وقع وخلق" فتكتفى بالاسم وحده ولاتحتاج إلى خبر،
وذلك قولك : أنا اعرفه مذ كان زيد ، أي : مذ خلق ، وقد كان
الامر ، أي وقع ...)
الثالث : أن تكون توكيدا زائدة نحو : قولك : زيد كان منطق )
وانظر هذه الأنواع الثلاثة في التبصرة ١ : ١٩١
وقد ذكر هذه الخمسة أبو البركات العلوى ، انظر شرحه اللمع ق ٤٦،
٥٩ ، وانظر شرح اللمع للاصفهاني ٣٤٠ ومابعدها وتوجيه اللمع ق ٢٤
واسرار العربيه للانباري ١٣٣ ومابعدها .

٣) ذكرت في ص١٢٢ ومابعدها .

٤) في جـ (( الثاني ))

٥) في أ (( فلا )) وفي جـ (( ولا نطالبك ))

٦) كلمة (( تعالى )) ساقطة من (أ)

٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة ، وفي (( ب )) زيادة " فنظرة "

٨) في ب (( معناها ))

٩) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢١ : قد يكون (( لكان )) موضع آخر يقتصر
على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدالله ، أي : خلق عبدالله ، وقد كان
الامر ، أي وقع )) وقال ابن النحاس في إعراب القرآن ١ : ٢٩٤ ، ٢٩٥
(( كان بمعنى وقع .........
فهذا أحسن ماقيل فيه ، لأنه يكون عاما لجميع الناس ، ويجوز أن يكون
خبر كان محذوفا ، أي وإن كان ذو عسرة في الدين ))
وفي الآية قراءة بنصب (( ذا )) وهي منسوبة لعثمان وأبي ، وعبدالله ،
وتقديرها بإضمار الاسم أي : وإن كان المقابل ذا عسرة .

الثالث: التى يضمر[1] فيها الشأن (( والقصة[2] ولايظهر ولايكون خبرها إلا جملة ، ولا يعود من الجملة عائد إلى الأول ، لأنه هو هو ، وذلك قولك: كان زيد (( قائم )) فاسمها مضمر ، وزيد (( مبتدأ[3] ، وقائم )) خبره ، والجملة فى موضع نصب ، (( لأنها[4] )) خبر (( كان[5] ))

---

=== انظر معانى القرآن للفراء ١ : ١٨٦ ، ومختصر ابن خالويه ١٧ وإعراب مشكل القرآن للقيسي ١ : ١٤٣ ، وانظر الأصول ١ :٩١ وجمل الزجاجي ٤٨ ، والتبصره ١ : ١٩١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٢: ٨٦٥ والبسيط فى شرح الجمل ٢ : ٧٣٩ .

١) فى أ (( أن يضمر ))

٢) كلمة (( والقصة )) ساقطة من أ و ب

وضمير الشأن والقصة هو الضمير الذى يذكره المتكلم لتفخيم الأمر وتعظيم شأنه لكى يسمعه المخاطب فيتشوف إلى مابعده ، وهذا الضمير يقع فى المبتدأ والخبر ، وفى العوامل الداخلة عليهما ، وله عدة شرائط:

أحدها : أن يكون غير عائد إلى مذكور .

الثانى : أنه لايجوز إظهاره بتة ،

الثالث : أنه لايجوز أن يعطف عليه أو يبدل منه أو يؤكد ،

الرابع : أن يفسر بجملة إما من مبتدأ وخبر ، وإما من فعل وفاعل ،

الخامس : أنه يجوز أن تتقدم عليه الجمله .

السادس : أن لايكون فى الجملة عائد يعود على المبتدأ الذى هو ضمير الشأن .

ذكر هذه الشرائط الستة الأصفهانى فى شرحه للمع ص٣٥٤

٣) فى ب (( فزيد مبتدأ ))

٤) فى ب (( لأنه ))

٥) انظر المراجع السابقه فى الحاشيه٩ص ١٩٧

ومنه قراءة ابن عامر[1] ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[2]
(( فأنْ يَعْلَمَه )) مبتدأ ، و (( آيةٌ )) الخبر ، والجملة فى موضع نصب ؛
لأنها خبر (( كان )) واسمها مضمر (( فيها ))

---

١) فى ج ومنه قوله تعالى على قراءة من قرأ ،
وابن عامر هو : أبو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم شيخ القراء فى دمشق ، وإمام جامعها وأحد التابعين الأجلاء ، ولد سنة ٢١ وتوفى سنة ١١٨ هـ انظر غاية النهاية ١ : ٤٢٣ وتاريخ العلماء النحويين للمعرى ٢٣٢ ، والاقناع ١ : ١٠٣

٢) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء والمحصور منها بين الأقواس (( )) لم يذكر فى (( أ و ب )) غير اسم عامر
وقد قرأ جميع القراء بالياء فى (( يكن )) وبنصب (( آية )) وقرأها ابن عامر بالتاء فى (( تكن )) ورفع (( آية )) انظر حجة القراءات ٥٢٠ والإقناع ١ : ١٠٣ والكشف ٢ : ١٥٢ ، والقراءات السبع ٢٤٤ والتيسير ١٦٦ وتحبير التيسير ١٥٤ ،
وقد أختلف فى إعراب قراءة ابن عامر على آراء ثلاثة :ـ
الأول : أن (( آية )) اسم (( يكن )) "وأن يعلمه" خبرها ، ورد حكى القيسى هذا الرأى فقال : (( وفى هذا التقدير قبح بالعربية ، لأنه جعل اسم (( كان )) نكرة خبرها معرفة )) الكشف ٢ : ١٥٢ ،
الثانى : جعل اسم "كان" ضمير الشأن ، وجعل "آية" خبر مبتدأ مقدماً و (( أن يعلمه )) مبتدأ مؤخرا ، وهذا الوجه هو الذى ذكره الشارح هنا ، وهو تابع فيه لأبى علىّ الفارسى كما فى الإيضاح العضدى ١٠٥ والحجة ٣ : ٢٥٧ وهو مذكور فى شرح اللمع لابن برهان ق ١١ وشرحه للأصفهانى ص ٣٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤١١
وقد ضعفه ابن جمعه الموصلى فى شرحه لألفية ابن معط وعلل لذلك بأنّ (( لم تكن )) تدل على الماضى ، و (( يعلمه )) تدل على الاستقبال ولا يصح معنى أن يأتى الماضى فى المستقبل .
انظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٦٥٠

---

الرأى الثالث : هو أن تكون (( آية )) اسم (( تكن )) و (( لهم )) خبرها وأن يعلمه ، خبراً لمبتدأ محذوف . هذا هو اختيار ابن جمعة كما فى شرحه للفية ابن معط الصفحة السابقة .

٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب .

٤) قوله (( فيها )) ساقط من أ و ب ،

وانظر الحاشية ٢ ، ص١٢٩)

والرابع : أن تكون زائدة(١) ، دخولها كخروجها(٢) كقولك : زيدٌ كان قائمٌ، لاتعمل (( كان )) شيئا ، وهل يكون لها فاعل (( أولا ))(٣) فمنهم من يقول : فيها إضمار فاعل ، إذ الفعل لايخلو من ذلك(٤)، ومنهم من(٥) يقول : لماكانت زائدة(٦) لاعمل لها(٧) لم تحتج إلى فاعل(٨) ، ا

الخامس : أن تكون بمعنى صار(٩) نحو كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾(١٠)(١١) بمعنى (( صار ))(١٢)

---

١) كلمة (( أن )) ساقطة من ج

٢) يرى جمهور النحاة أنَّ (( كان )) لاتكون زائدة إلا بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والصفة والموصوف ، والجار والمجرور ونحو ذلك .

ونهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز زيادتها في أول الكلام فهما يقولان إن (( كان )) في مثل كان زيد (( قائم )) زائدة والجمهور يرى أن اسمها ضمير الشأن .

وأجاز الفراء وبعض النحاة زيادتها متأخرة نحو : مررت برجل قائم كان ، وأشار ابن مالك إلى جواز زيادتها بقوله :ـ

وقد تزاد كان في حشوكما  كان أصح علم من تقدما

انظر في رأى الكسائي وابن الطراوة الإرتشاف ٥٦١ ، والبسيط ٢ : ٧٤٠/ ٧٥٩ وابن الطراوة النحوي ١٧١ واللمع ٢ : ٥٦٥

وانظر في رأى الفراء توضيح المقاصد ١ : ٣٠٦ ، والمساعد ١ : ٢٦٨

وانظر في كامل المبحث الكتاب ١ : ٧٣ ، ٢ : ١٥٣ والمقتضب ٤ : ١١٧

وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٥٩ وشرحه للأصفهاني ص ٣٦٣ وتوجيه اللمع ق ٣٥ وشرح العوامل المائة النحوية ص ٢٨٠ وذكر الجرجاني وابن الخباز أن أكثر النحاة يشترطون لزيادتها . أن تكون ماضية ، والصحيح عدم اشتراط المضي بدليل قول أم عقيل ابن ابي طالب .

أنت تكون ماجد نبيل  إذا تهب شمأل بليل

فتكون زائدة بين المبتدأ (( أنت )) وخبره (( ماجد )) ====

== وهذه الزيداة شاذة عند الجمهور .
انظر شرح الالفية لابن الناظم ٨٥ وشرحها لابن عقيل ١ : ٦٥ وضياء السالك ١ : ١٨٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ١ : ٣٠٦ والمساعد ١ : ١٦٨ ،وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦٤ وشرحها للسيوطى ص ٣٣ والأشمونى ١ : ١١٨

٣) فى جميع النسخ (( أم )) والصواب أو ، لأن أم لايعطف بها بعد (( هل ))
٤) فى ب (( قال ))
٥) ممن قال بذلك السيرافى وأبو البركات العلوى والصيمرى، وقال ابن الخباز إنه حسن وموافق لكلام العرب: انظر شرح اللمع للعلوى ق ٦٠ وشرح الكتاب للسيرافى ١ : ١٩٧ وتوجيه اللمع ق ٣٥ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦٥ والمساعدا ١ : ٢٧٠ واللباب فى علل البناء والاعراب ١٢١ ، والحلل ١٥٨ ، والبسيط ٢ : ٧٤١ والتبصرة والتذكرة ١ : ١٩٢ والهمع ١ : ١٢٠ .
٦) فى جـ (( قال ))
٧) فى جـ (( لاتعمل ))
٨) قال بذلك المبرد وأبو على وابن السراج انظر المقتضب ٤ : ١١٦ والبصريات ٥١٠ ، ٥١١ ، وانظر المراجع السابقة فى الحاسية ((٥))
٩) كلمة (( أن )) ساقة من جـ
١٠) فى أ وجـ (( وهو قوله تعالى )) وفى ب (( وهو كقوله عز وجل ))
١١) ق الآية ٢٩ من سورة مريم
١٢) انظر شرح اللمع للعلوى ق ٥٦ ، وشرحه للأصفهانى ٣٦٢ ،وابن يعيش ٧ : ١٠٢ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨١٨ والمقتضب ٤ : ١١٧ والرضى ٢ : ٢٧٣ والبحر المحيط ٦ : ١٨٧، وكان فى الآية المستشهد بها تحتمل أن تكون زائد وصبيا حال من الظرف )) انظر المراجع السابقة والروض الانف ١ : ٢٢٧

وجميعها يتقدم خبرها على اسمها[1] وعليها[2]؛ (( أنفسها[3] )) لأنها أفعال، إلا (( مازال )) ومادام فإنه لايتقدم عليها، (( لأن ما في (( مادام )) مصدرية[4]، والمصدر لايتقدم عليه مابعده، ولأن مازال: نفي والنفي له صدر الكلام[5].

---

١) ينقسم خبر هذه الأفعال بالنظر إلى تقديمه على اسمها إلى ثلاثة أقسام:
أ) قسم يمتنع تقديمه على الاسم وذلك في عدة حالات منها:
الاولى: أن يكون الخبر مقترنا بإلا نحو: ماكان علي إلا في الدار.
الثانية: أن يخشى من اللبس نحو: كان صاحبي عدوي.
الثالثة: أن يكون الخبر ضميرا متصلا وكذلك الاسم نحو: كنتك: أي كنت مثلك.
الرابعة: أن يكون الخبر مضافا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه اسم "كان" نحو: كان غلام هند مبغضها.
ب) قسم يلزم فيه تقديم الخبر على الاسم وذلك في المواضع التالية
الاول: أن يكون الخبر ضميرا مستقلا والاسم ظاهرا نحو: كانك زيدٌ.
الثاني: أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه الخبر نحو: كان عند هند بعلها.
الثالث: أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا والاسم نكرة لامسوغ للابتداء بها إلا كون الخبر ظرفا أو مجرورا متقدمين عليها.
الرابع: أن يكون الاسم مقرونا بإلا لفظا أو معنى نحو: ماكان قائما إلا زيد، إنما كان قائما زيد.
ج) قسم يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم والعكس وهو فيما عدا المواضع السابقة: أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩١، وشرح الكافية الشافية ١: ٤٠٠، ٤٠١، وشرح ألفية ابن معط ٢: ٨٦٠، ٨٦٢.
وانظر في الجواز الكتاب ١: ٢١، والمقتضب ٤: ٨٧، والأصول ١: ٨٦ والإيضاح العضدي ١: ١٠٠، وتوجيه اللمع ق ٣٤، والتبصره ١: ١٨٧
وشرح اللمع للاصفهاني ص: ٣٤٩، والتصريح ١: ١٨٨ =

---

٢) تنقسم هذه الأفعال بالنسبة إلى تقديم خبرها عليها إلى ثلاثة أقسام :
أ ) قسم يجوز تقديم خبرها عليها عند جمهور البصريين وهى سبعة أفعال ، كان ، صار ، اصبح ، أمس ، ظن ظَـل ، بات ، وتمنع ذلك الكوفيون لأنهم يرون أنَّ الخبر هنا حال
ب) قسم يمتنع تقديم خبره عليه و ما كان فى أوله (( ما )) وهذا القسم هو الذى مثل له الشارح بـ(( مازال )) ومادام ، هذا هو منهب البصريين أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم أخبار هذه الأفعال عليها ووافقهم فى ذلك ابن كيسان من البصريين .
ج) قسم فيه اختلاف بين النحويين البصريين وهو (( ليس )) وسيأتى الكلام عليها ، فى صـــ ١٣٥
انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) ص ١٣٣ وانظر الانصاف ١ :١٠٣ ، ٩٩ ، واسرار العربية ص١٤٠ والرضى ٢ : ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦ ، ٨٧ والفصول ١٨١ والمقرب ١ : ٩٥ والاشمونى ١ : ٢٣٤ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦١ .
٣) كلمة (( انفسها )) ساقطة من أ و ب
٤) فى ب (( لأن مامصدريه فى مادام .
٥) انظر شرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦١

(( وأمّا[1] ليس )) فهى فعل ؛ لاتصال الضمير بها اتصاله بالأفعال[2] تقول : (( لست )) كما تقول : قمت[3] :

ولا تتصرف ؛ لأنها تنفى ما فى الحال ، فأشبهت (( ما ))[4] . ووزنها (( فَعِل ))

ولاتكون (( فَعُل )) ؛ لأنه ليس على هذا الوزن ماعينه معتلة .

ولاتكون (( فَعَل )) إذ لوكانت كذلك لم تُسكن[5] لخفة الفتح[6] .

---

١) فى ج (( فأما ))

٢) تقدم الكلام على الخلاف فى فعليتها فى ص ٩ الحاشية (٢)
وانظر فى ذلك الحلبيات ص ٢١٠ ، ٢٢٠ ، والكتاب١ : ٢٣٥ ، واللامات ٧٨)
وشرح اللمع للاصفانى ٣٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٨

٣) فى أ : (( لأن لست كقمت )) فى ج (( فلست كقمت ))

٤) قال الصيمرى فى التبصره ١ : ١٨٨ ( فأما ليس فلا يستعمل لها مستقبل ؛
لأنها لا تستعمل إلا فى نفى الحال والاستقبال ، ولفظ الحال والاستقبال واحد..
فلما كان عملها فيما بعدها يُعَبَّر عنه بلفظ واحد اختير لها لفظ واحد..
وانظر شرح اللمع للأصفهانى ٣٤٢ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٥٩ وشرح الجمل
لابن عصفور ١ : ٣٨٣ .

٥) بل تقلب ألفا ، انظر التبصره ١ : ١٩٩ ، واللسان (( ليس )) والبسيط
٢ : ٧٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٩ ، وشرح اللمع للاصفهانى ٣٤٣
والاشمونى ١ : ٢٣٠ .

٦) قوله (( لخفة الفتح )) ساقط من أ و ب

ويجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف،[1] وهل (( يجوز أن ))[2] يتقدم عليها أم لا ؟[3]

فمنهم من يجيزه[4] ويحتج بأنَّه لايخلوا (من)[5] أن/تكون من أخوات (( إنَّ )) ١٦/ب
أو من أخوات ((كان))[6].
فمحال أن تكون من أخوات (( إنَّ ))[7] لجواز تقديم خبرها على اسمها .
وهذا لايجوز في (( إنَّ )) .

---

١) انظر الايضاح العضدي ١ : ١٠١ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٨ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٦٠ والمساعد ١ : ٢٦٠ وشرح الكافية الشافية ١ : ٤٠٠ .

٢) قوله : يجوز أن : ساقط من ج

٣) في جميع النسخ (( أم )) وهو خطأ ، لأن العطف بأم لايجوز إلا بعد همزة التسوية أو الهمزة المغنية عن لفظه (( أي ))كما قال : ابن مالك :ـ
وأم بها أعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية

٤) أجاز ذلك قدماء البصريين والفراء من الكوفيين وبعض متأخري البصريين مثل أبي علي وابن برهان والزمخشري وابن عصفور والأصفهاني والشلوبين ،
انظر الايضاح العضدي ١ : ١٠١ والانصاف المسألة ١٨ والخصائص ١ : ١٨٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٣٤٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦ وانظر المراجع السابقــــه في الحاشية (١)

٥) كلمة (( من )) ساقطة من ج

٦) في ب (( من أخوات كان أو إن ؟))

٧) في ج زيادة (( لأنه فعل :

فبقى أن تكون من أخوات (( كان )) وكان يتقدم خبرها عليها تقول : قائما كان زيد ، ((وكذلك ليس ))[1]

(([2] فإن قيل : لايمتنع أن تكون من أخوات ((كان)) ولاتعمل عمل ((كان)) بدليل أنها لاتتصرف ، ولأن (( كان )) قد تكون ناقصة وتكون تامة ، وليس لاتكون إلا ناقصة ، وإذا كان كذلك فلا يجوز تقديم خبرها عليها ، فأشبهت (( ما )) من جهة أنها تنفى مافى الحال ، وأشبهت (( كان )) من جهة أنَّها ترفع الاسم وتنصب الخبر ويتصل بها الضمير كاتصاله بكان[3] ))

ومنهم من لا[4]يجيزه[5] ويقول[6] : لمَّا لم تتصرف فى نفسها لم تتصرف فى معمولها[7].

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب

٢) من هنا بدأ السقط من أ و ب

٣) هنا ينتهى السقط من أ و ب

٤) كلمة (( لا )) ساقطة من ب

٥) هاء الضميرة ساقطة من أ و ب

٦) فى ب (( وقال ))

٧) أصحاب هذا القول هم جمهور الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وابن الأنبارى والسهيلى وابن مالك من البصريين .
انظر المقتضب ٤ : ١٩٤ ، والانصاف ١ : ١٠٣ والمفصل ٢٦٩ والرضى ٢ : ٣٢٩ والمساعد ١ : ١٦٢ ، وابن الناظم وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٨ وشرح الألفية لابن معط وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦٦ والتوطئة ١٢٤ والهمع ١ : ١١٧ والأشمونى ١ : ٢٣٤ .

ولايخلو اسم (( كان )) وخبرها من أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو معرفة ونكرة. فإن كانا معرفتين أو نكرتين كنت مخيرا أيَّهما شئت جعلته الاسم وجعلت (١) الآخر الخبر .

تقول : كان زيد أخاك (٢)، وكان أخوك زيدا (٣) . ومثله (٤) قوله (( تعالى (٥) )) ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (٦) نصب (٧) (( حجتهم )) أجود من وجهين :

---

١) كلمة (( جعلت )) ساقطة من ب و ج

٢) فى أ و ج (( وكان زيدا أخوك ))

٣) قال المبرد فى المقتضب ٤ : ٨٩ (( فإن كان الاسم والخبر معرفتين فأنت فيها بالخيار . تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق )

وانظر الكتاب ١ : ٥٠ ، والاصول ١ : ٨٣ والايضاح ٩٩ ، والتبصرة ١ : ١٨٥ وشرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ٥٩ وتوجيه اللمع ق ٣٤ وشرح الجمل ١ : ٤٠٢ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٧٧ والبسيط ٢ : ٧١٤ والارتشاف ٢ : ٨٩

٤) فى ج (( ومنه ))

٥) فى ب (( عز وجل ))

٦) الآية ((٢٥)) من سورة الجاثية وقرأ الجمهور (( حجتهم )) بالنصب على أنها خبر (( كان )) وقرأها الحسن ورواية عن أبى بكر وابن عامر بالرفع وعلى قراءة الرفع تكون هى اسم كان . انظر النشر ٢ : ٣٧٢ وابن خالويه ١٣٨ وغيث النفع ٢٣٧ والإتحاف ٣٩٠ .

وانظر فى إعرابها إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٣٤ وإعراب مشكل القرآن ٢ : ١٦٣

٧) فى ج (( والأجود أن تنصب (( حجتهم )) ؛ لأنها خبر كان " و((أن قالوا )) الاسم وذلك لموجهين ؛ ))

أحدهما : أنَّ النفي يتناول الأخبار و(( حجتهم )) نفي .
والثاني : أنَّ[1] (( أَنْ قالُوا )) تجرى مجرى المضمر ، من قبل أنَّه لايوصف[2] والمضمر[3] أعرف المعارف ، فلهذا جعل (( أَنْ قالُوا )) الاسم و((حُجَّتَهم)) الخبر[4] .

---

١) في (( ب )) (( أن قوله تعالى : أن قالوا ))
٢) في ب زيادة (( فاشبه المضمر ))
٣) في جـ (( المضمرات ))
٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ : ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، (( وينبغي أن يعلم أنَّ (( أن ، ولن )) المصدريتين إذا تقدرتا بالمصدر عاملتهما العرب معاملة المضمر ... وإنما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشبههما به في أنَّهما لاينعتان كما أن المضمر كذلك .
ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَماكَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَنْ قالُوا ﴾ ٢ ـ ٨٢ الاعراف .
و ﴿ ماكَانَ حُجَّتَهَم إِلَا أَنْ قَالُوا ﴾ ـ ٢٥ الجاثيه .
الأفصح في (( جواب قومه )) و (( حجتهم )) النصب ))
وقال ابن جمعة الموصلي في شرحه الألفية ابن معط ، ٢ : ٨٧٧ .
(( فأن والفعل أولى بالاسم أما أُولاً فلأنَّ الاسم الواقع بعد (( إلا )) أخص بماقبلها ، لأنه إثبات بعد النفي والأخص أحق بالاسم والأعم أحق بالخبر ، وأما ثانيا : فلأن ماقبل (( إلا )) لماكان منفيا و مابعدها مثبتا كان المثبت أولى بالاسم والمنفي أولى بالخبر ، لأن النفي يتناول الخبر ))

فأمّا أن يجعل الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً فهذا عكس ما يجب، ولايُجوز ذلك[(١)] [(٢)] إلا فى ضرورة الشعر قال القطامى[(٣)]:

قِفِى قَبْلَ التَفرقِ يا ضُبَاعَــــا ولايَكُ مَوْقِفٌ منك الوَدَاعَــــا

---

١) كلمة (( ذلك )) ساقطة من ج

٢) قال المبرد فى المقتضب ٤ : ٩١ واعلم أنَّ الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وإنّما حملهم على ذلك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان الى شئ واحـد . ))
وانظر سيبويه ١ : ٤٨ : والأصول ١ : ٨٣ والايضاح العضدى ١ : ٩٨ والتبصرة ١ : ١٨١ وتوجيه اللمع ق ٣٣ وشرح اللمع لابى البركات العلوى ق ٥٨ وشـــرح اللمع للأصفهانى ص ٢٤٨ .

٣) فى الأصل (( قال الشاعر )) :
والقطامى بالفتح شاعر جاهلى من قبيلة تغلب واسمه عُمَيْر بن شُتَيْــم وهذا البيت مطلع قصيدة من بحر الوافر قالها فى مدح زُفَر بن الحارث وكان بنو أسد قد أحاطوا بالشاعر يوم الخابور فأسروه وأرادوا قتلــه فحال زفر بينه وبينهم وحماه وحمله وكساه وأعطاه مائة ناقـة فمدحـــه الشاعر بهذه القصيدة ، انظر القصيدة فى ديوانه ص ٣١ ، وانظر البيت الشاهد فى الكتاب ١ : ٤٢٨ والمقتضب ٤ : ٩٤ ، والأصول ١ : ٨٣ والإيضاح العضدى ١ : ٩٩ والتبصره ١ : ١٨١ والمحتسب ١ : ٣٢٩ ، والأمالى الشجرية ١ : ١٢٤ وتوجيه اللمع ق ٣٣ وشرح اللمع لأبى البيركات العلوى ق ٥٨ وشرح ألفيــة ابن معط ٢ : ٨٧٨ والانصاف ١ : ١٥٦ ، وابن يعيش ٧ : ١٠٦ ، والمغنى ٤٥٣ والبسيط ٢ : ٧٢١ ، والمقتصد ١ : ٤٠٣ ، وانظر الصحاح ( قطم ) وخالف ابن مالك الجمهور فأجاز الاخبار بالمعرفة عن النكرة فى بابى (( كان وإن : واستشهد على ذلك بالبيت السابق وقال: إنه لاتوجد به ضرورة ، لانه يصح أن يقول : ولايك موقفى ... وهو فى ذلك جارٍ على رأيه فى تفسير الضرورة بماليس للشاعر عنه مَنْدُوحة )) انظر المساعد ١ : ٢٦٣ وشفاء العليل ١ : ٣١٦
وقد ذكر أبن النحاس أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة لغة لبنى دارم وبنى نهشل ) انظر شرح أبيات سيبويه ٤١ .

وأمّا قول[1] (( حسان ))[2] :ـ

كأنّ سلافةً[3] من بيتِ رأسٍ[4] يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

ففي ذلك خمسة أوجه[5]:

أحدها : أنّه إنّما جاز أن يجعل اسمها نكرة وخبرها معرفة ، لأنّ العسل والماء نوعان ولافرق بين تعريف النوع وتنكيره فلذلك جاز[6].

---

١) فى أ (( فأما قوله )) وفى ج (( فأما قوله : هو حسان بن ثابت))

٢) هو أبو عبدالرحمن حسان بن ثابت النجّاري الخزرجي الانصارى القحطانى الصحابى الجليل شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى مدحه ورد على أعدائه وهجاهم ،
وهذا البيت من قصيدة له قالها فى فتح مكة ومطلعها :

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خــــلاء

وهى قصيدة طويلة من بحر الوافر . انظر الديوان ١ : ١٧ ، والكتاب ١ : ٤٩ والمقتضب ٤ : ٩٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢ ، والإفصاح ٦٢ ، والمحتسب ١ : ٢٧٩ وشرح المفصّل ٧ : ٩١ ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٤٨ ، والانتخاب ١٦ ، ومغنى اللبيب ٥٠٥ ، وشرح ابيات معنى اللبيب ٦ : ٣٩٦ ، والجمل ٥٦ ، والخزانة ٤ : ٤٠ والهمع ١ : ١١٩ والدرر ١ : ٨٨ والأصول ١ : ٦٧ وشرح أبيات سيبويه للسيرافــى ١ : ٣٨ .

٣) فى الكتاب والديوان وبعض المراجع الأخرى (سبيئةً ) وفى شرح أبيات الكتاب للنحاس ، مدامةً )) والكلمات الثلاث من اسماء الخمر . انظر المراجع السابقه

٤) (( بيتَ رأسٍ )) اسم موضع بالشام وقيل المراد بالراس رأس الخمارين .
انظر شرح أبيات الجمل لابن السّيد ٤٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٦ : ٣٥٠ والخزانه ٤ : ٤٠ :

٥) انظر هذه الأوجه الخمسة فى الافصاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب ص ( ٦٢ )

٦) اتفقت المراجع التى ورد فيها البيت على ذكر هذا الوجه وورد التعليل الذى ذكره الشارح فى شرح أبيات الجمل لابن السّيد ٤٨ ، وفى شرح ابيات سيبويه للسيرافى ١ : ٣٨ وقد ذكر ابن السيد تاويلات أخرى فى روايةِ نصب ( مزاجها) فقال :ـ
(( وقيل أراد مزاجا لها ، فأراد بالإضافة الانفصال ، فأخبر فيه بنكرة عن نكرة .
ـ وقيل بنصب مزاجها على الظرف السادّ مسد الخبر ، لاعلى الخبر نفسه كأنه قال : يكون مستقرا فى مزاجها )) الصفحة السابقة .

١١٧/ الثانى : أنَّك[1] تضمر[2] فى (( كان )) ضمير[3] الشأن والقصة ، ويكون (( مزاجها ))/ مبتدأ و (( عسل )) الخبر، و (( ماء )) عطف على (( العسل ))[4]

الثالث : أنَّك تضمر فى (( كان )) السلافة ، وترفع ما بعدها على ما مضى فى إضمار الشأن والأجود أن تقول: فى (( تكون )) ضمير يرجع إلى السُّلاَفَة[5] .

الرابع : أنَّك ترفع (( مزاجها )) وتنصب (( عسلا )) على خبر كان ، وترفع (( ماء ))[6] بفعل آخر ، كأنَّك قلت: وخالطها ماء )

الخامس : أن تكون (( كان )) زائدة فيكون (( مزاجها )) مبتدأ و (( عسل )) خبر المبتدأ ، و ((ماء )) عطف على الخبر والجملة فى موضع رفع، لأنَّها[7] خبر (كأن )[8]

---

١) فى أ (( والثانى ))
٢) فى ب (( أن تضمر ))
٣) كلمة (ضمير )) ساقطة من أ و ب
٤) انظر فى هذا التوجيه الانصاح ، ص٦٢ والانتخاب ص١٧ ، والخزانة ٤ : ٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٣٨
٥) فى أ و ب والأجود أن تقول (( يكون )) يرجع إلى السلافة .
وانظر هذا التوجيه فى الانصاح ص ٦٣ ، والانتخاب ١٧ والخزانة ٤ : ٢٠
٦) ينسب هذا التوجيه إلى المازنى كما فى المقتضب ٤ : ٩٢ والانصاح ٦٣ وشرح أبيات الجمل لابن السيد ص٤٩ وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١ : ٣٨ والانتخاب ١٧
وفى ج زيادة (( لتكون بمعنى المزاج ))
٧) فى ب : (( لأنه ))
٨) انظر هذا التوجيه فى المراجع السابقة فى الصفحات نفسها . ومن الممكن أن يكون الشارح تابعا فى هذه التوجيهات للسيرافى إذ أنه متقدم عليه وقد ذكرها فى شرحه لأبيات سيبويه ١ : ٣٨ .

وجميع أخوات (( كان )) يجوز أن تجعل لها خبرا وأن تجعلها التامة [١] ، إلا (( ليس )) فلا تكون إلا ناقصة [٢] ، فمما جاء [٣] من ذلك ناقصا [٤] أمسى زيد قائما ، إذا أتى عليه المساء وهذه حاله .

فإن قلت : أمسينا وأصبحنا ، كانت تامة ، غير مفتقرة إلى خبر ، ومعنى الكلام دخلنا في المساء والصباح ، فهذه جملة ما يحتمله [٥] هذا الباب .

---

١) انظر الكتاب ١ : ٢١ ، والأصول ١ : ٩١ ، والتبصرة ١ : ١٩١ ، والمساعد ١ : ٢٥٢ وشفاء العليل ١ ١ ٣٠ وابن عصفور ١ : ٤١٧ ، وهذا الذي ذكره الشارح من جواز تمام جميع هذه الأفعال ماعدا ليس : هو رأى الجمهور وخالفهم ابن مالك فمنع تمام زال وفتئ . فقال في الألفية :
والنقص في : فتئ ليس زال دائما قفي .
انظر في ذلك المراجع السابقه والتصريح ١ : ١٩٠ وتوضيح المقاصد ١ : ٣٠٤ والارتشاف ٢ : ٧٨ ومابعدها .

٢) في ب (( فإنها لاتكون ))

٣) انظر المراجع السابقة في الصفحات نفسها

٤) في ب (( مماجاء ))

٥) في ب (( مايحتمل الباب ))

# بـــــاب مـــــا

وهى فى الكلام على ضربين : اسم وحرف ، فكونها اسما على خمسة أقسام[1] :
تعجبا (( كقولك))[2] ما أحسن زيدا ! واستفهاما : ماعندك ؟ ، وشرطا وجزاء :
ماتفعلْ أفعلْ ، ونكرة موصوفة . كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا
مَا بَعُوضَةً ﴾[3] و ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[4] أى : هذا شىء لدىَّ عتيد ،
وبمعنى ( الذى ) ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾[5] .

---

١) أوصلها المرادى إلى سبعة أقسام ، انظر الجنى الدانى ص ٣٣٥ ، وانظر معانى الحروف للزجاجى ٥٩ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ١٥٣ ، ومغنى اللبيب ١ : ٣٢٧ والملخص ١ : ٦٠١

٢) كلمة (( كقولك )) ساقطة من ج

٣) من الآية ٢٦ من البقرة ، والموجود فى أ و ج منها إنما هو محل الشاهد ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ﴾ .

وللنحاة فى توجيه نصب (( بعوضة )) ثلاثة آراء :ـ

أ ) أن تكون ((ما )) زائدة ، و (( بعوضة )) بدل من (( مثلا ))

ب) أن تكون ((ما )) نكرة موصوفة ، و (( بعوضة )) نعتها . وهذا ماجاءت الآية هاهنا عليه هنا .

ج) أن يكون التقدير : أن يضرب مثلا ما بين بعوضة ، حذفت (( بين :وأعربت بعوضـــة :

وهذا الوجه هو اختيار الكسائى والفراء .

وحكى أنَّ رؤبة قرأها برفع (( بعوضة )) على أنَّها خبر مبتدأ محذوف تقديره (( هو )) انظر معانى القرآن للفراء ١ : ٢١ ومعانيه للأخفش ١ : ٥٢ وإعراب القرآن للنحاس ١ : ١٥٢ ومختصر ابن خالويه ٤ والبيان ١ : ٦٥ ومشكل إعراب القرآن ١ : ٨٣ ومجاز القرآن ١ : ٣٥

٤) من الآية ٢٣ من سورة ق ، وهذا المثال لايوجد فى أ و ب

٥) من الآية ٩٦ من سورة النحل ، وانظر ضياء السالك ١ : ١٦٢

-

وكونها حرفا على أربعة أقسام :ـ

كافّة (( عن العمل ))[١] : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[٢][٣] و ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٤]

(( فقد )) كفت ( إِنَّ ) و (( رُبَّ ))[٥][٦] عن العمل ٠

ومصدرية[٧] : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[٨] أى : بكذبهم[٩] ، ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[١٠] ، "وما" في قولك : ماخلا وماعدا مصدرية[١١] ٠

---

١) "ما" الكافة ثلاثة أنواع :

أ ) كافّة عن عمل الرفع ، ولاتدخل إلا على ثلاثة أفعال هى : قل ، كثر ، وطال ))

ب) كافة عن عمل النصب والرفع معا ، وهى الداخلة على "إِنَّ" وأخواتها وهى التى مثل لها الشارح هنا بالآية ٠

وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنّ (( ما )) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن ٠

ج) كافّة عن عمل الجر وهى التى تتصل بـ (( رب )) فتكفها عن العمل وقد مثل لها الشارح بآية الحجر ٠

وكذلك تدخل "ما" على الكاف فتكفها نحو ﴿ كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ وقد تدخل على الباء كقول الشاعر :ـ

لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيـــــب

وبعض النحاه يجعلها هنا مصدرية ٠

٢) قولة عن العمل : ساقط من ب

٣) الآية ١٧١ من سورة النساء

٤) من الآية (٢) من سورة الحجر قال الأخفش : (( وأدخل مع رب ما )) ليتكلم بالفعل بعدها ، وإنْ شئت جعلت (( ما )) بمنزلة (( شئ )) فكأنك قلت : ورب شئ يود ، أى رب ود يوده الذين كفروا : معانى القرآن ص٣٧٨

وهذه الآية قرأها نافع وعاصم بتخفيف الباء من رب : وقرأها بقية السبعة بالتشديد ، والتخفيف والتشديد لغتان فى (( رب )) فالحجازيون يخففونها وتميم تثقلها ٠

أما (( ما )) فتحتمل فيها عدة أوجه من الإعراب :ـ

====

=== أ) أن تكون نائبة عن اسم منكور في موضع جزء بمعنى (( شيء ))

ب) أن تكون كافة لامحل لها من الإعراب، وهذا هو محل الشاهد منها هنا.

جـ) أن تكون هي وما وصلت به بمعنى مصدر هو مجرور (( رب ))

انظر الحجة لابن خالويه ص٢٠٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨٩ وحجة القرآن ٣٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ : ٢٩ ، والتيسير ١٣٥ والنشر ٢ : ٢٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١ : ٤٠٩ ومغنى اللبيب ١٣٨ ، والإقناع ٢ : ٦٧٩ ، وزاد المسير ٤ : ٣٧٩ ، وفي ب زيادة (( لوكانوا ))

٥) قوله (( فقد )) ساقطة من جـ

٦) في جـ (( فقد كفت (( ما )) إن ))

٧) ما المصدرية نوعان : زمانية ، وغير زمانية ، فغير الزمانية هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر وهي التي مثل لها الشارح هنا .

أمّا المصدرية الزمانية فهي التي تقدر مع ما بعدها بالمصدر وتنوب عن الظرف الزماني نحو : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ أي مدة دوامي حيا ،

٨) من الآية ١٠ من سورة البقرة

٩) في جـ (( تكذيبهم ))

١٠) من الآية ٣ من سورة البقرة

١١) انظر معاني الحروف للرماني ١٥٥ ، ١٥٦ ، ورصف المباني ١٨٠ والجنى الداني ٣٣٠ - ٣٣٤ ، والمغنى ١ : ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، والمقتضب ٢ : ٥٤ ، ٥٥ ، ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣ : ١٢٣ والبسيط ، ٢ : ٨٦٦ وضياء السالك ٢ : ٢٠٤

الثالث: أن تكون[1] زائدة وهي على أربعة أقسام: عوض عن محذوف كقول[2] الناس: إمّا لا، وكان الأصل: افعل هذا إن كنت لاتفعل غيره فحذف ((كان)) ومايتصل ((بها[3])) وعوض من الجميع ((ما))[4]

الثاني: أن تلزم بدخولها الفعل النون كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[5]

الثالث: ((تدخل[6])) لِيَلِيَ ماتدخل عليه ((شيء[7])) لم يكن يليه قبل دخولها[8] نحو: حيثما تكن أكن، وإذ ما تذهب أذهب.

فإذ وحيث تليهما الجمل ويكون موضعها جرّ[9]، ولما دخلت "ما" صار موضعهما جزماً بالشرط ولولا "ما" لم يجز ذلك[10] والتقدير حيث جلوسك.

---

١) كلمة ((أن)) ساقطة من ج

٢) في ج ((نحو))

٣) في ج ((به))

٤) انظر الكتاب ١: ٢٩٣، وانظر كلام السيرافي في حاشيته، وانظر المقتضب ١: ٤٨، ٢: ٣٦٣، ومعاني الحروف للرماني ١٥٧، وابن يعيش ٢: ٩٨، والرضي ١: ٢٥٣ والايضاح في شرح المفصل ١: ٣٨٢، والجنى الداني ٣٣٣، ومغني اللبيب ١: ٣٤٥، وشرح لباب الاعراب للفالي ٢: ٦٨٦

٥) الآية ١٩ مريم، وانظر مغني اللبيب ١: ٣٤٦

٦) كلمة ((تدخل)) ساقطة من ج

٧) في ب ((شيئ))

٨) في ج ((قبل ذلك))

٩) في ب زيادة "وهما ويكون موضعها موضع الجمل"

إذ وحيث من الأسماء التي تلازم الإضافة إلى الجمل انظر المقتضب ٢: ٥٤ والمغني ٨٨، ١٤١، والجنى الداني ٢١١، ٢١٥، واختلف النحاة في ((إذ)) بعد تركيبها مع ((ما)) هل هي اسم أو حرف، فذهب سيبويه ورجحه ابن مالك إلى أنها حرف شرط كإن الشرطية وذهب ابن السراج وأبو علي وينسب للمبرد إلى أنها باقية على اسميتها. انظر الكتاب ١: ٤٣٢ والاصول ٢: ١٣٣ والرضي ٥٣٢ ومغني اللبيب ١: ٩٢ وشرح الكافية الوافية ٢: ٣٨٣ وشرح ألفية ابن معط ١: ٣٢٥ وما نسب للمبرد مخالف لما في المقتضب فكلامه فيه موافق لرأي سيبويه فقد قال في باب المجازاة وحروفها ((فمن عواملها من الظروف أين، ومن الاسماء من وما وأي ومهما ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن وإذ ما)) المقتضب ٢: ٤٦

١٠) ما بين "الأقواس" وقع في ب بعد قوله "تحدث معنى الشرط والجزاء" الآتي - ومن هنا يلا [illegible] السقط من "أ" وج.

ولايجوز أن تجازى بـ(( إِذْ وإِذَا )) إلا أنْ تلحق إليهما ((ما))[1] إلا فـــــى ضرورة الشعر قال :

تَرْفَعُ لِى خِنْدِفُ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِى نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهم تَقِـــدُ[2]

ومعنى هذا البيت أنَّها تحدث معنى الشرط والجزاء[3] )

الرابع : أن تدخل زائدة مؤكدة كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُـــم ﴾[4] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾[5] :

---

١) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ولايكون الجزاء فى "حيث" ولافى : ((إذ)) حتى يضم إلى كل واحد منهما ((ما)) ... الخ وانظر المقتضب ٢ : ٤٧ والكامل ٣ : ١٥٧

٢) هذا البيت من بحر البسيط وقائله هو الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة الدارمى التميمى شاعر اسلامى عاش فى العهد الأموى وكان النقاد يختلفون فيه وهو وجرير أيهما أشعر، وكانت بينه وبين جرير نقائض، وقد وضعه ابن سلام فى الطبقة الأولى من الإسلاميين، ولقب بالفرزدق لغلظه وقصره . انظر طبقات الشعراء حتى ١١١ والشعر والشعراء ٢٣٥ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ١٦٦

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٤ والمقتضب ٢ : ٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢١، والأمالى الشجريه ١ : ٢٢١ وشرح ألفية ابن معط ١ / ٣٢٦ ،والخزانة ٣ ٢٣، ١٦٢ والأشمونى ١٣٤ ، وديوان الفرزدق ص ٢١٦ .

وخنـــدف اسم امرأة ينتسب لها بنو تميم . وخمدت طفأت أو سكن لهبها .

٣) فى هذا المكان انتهى السقط من أ و جـ

٤) من الآية ١٥٥ من سورة النساء وكلمة (( ميثاقهم )) لايوجد فى "أ"

٥) من الآية ١٥٩ من آل عمران وهذا المثال لايوجد فى أ و جـ

وانظر فى هذا القسم رصف المبانى ٣٨٣ ، والمغنى ١ : ٣٤٦ . والمقتضب ١ : ٤٨

القسم الرابع من كونها حرفا أن تكون نافية ، وهذا القسم هو الغرض[(١)] هذا الباب ، وقد اختلفت العرب فيها ، فأهل الحجاز[(٢)] يعملونها عمل (( ليس )) إذا تقدم الاسم وتأخر الخبر ، ولم تدخل (( إلا )) بينهما[(٣)] ...

فإن تقدم الخبر رفعت ، لأنها مشبهة بـ (( ليس )) فلم تقو على ماتقوى عليه (( ليس ))[(٤)] وقد جاء في[(٥)] لغية[(٦)] نصب الخبر إذا تقدم[(٧)].

---

١) قوله (( هذا القسم )) ساقط من أ

٢) والتهاميون وبعض النحويين ، انظر رصف المبانى ٣٧٧ ومغنى اللبيب ١ : ٣٣٥

٣) في جـ زيادة (( ولم ينتقض النفي ))

٤) انظر سيبويه ١ : ٥٧ والمقتضب ٤ : ١٨٨ ، واسرار العربية ٥٩ وشرح اللمع لأبي البركات العلوى ق ٦١ وشرحه لابن برهان ق ١١ ، وتوجيه اللمع ق ٣٦ وشرح اللمع للأصفهانى ص ٣٧١ والخصائص ١/١٢٥ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٢٣٢ ، والمقرب ١ : ١٠٢ وابن يعيش ٨ : ١٠٧ والانصاف ١٠٧ ، ١١١ ، ومغنى اللبيب ٣٢٧ ورصف المبانى ٣٧٧ والجنى الدانى ١٢٩ .

ويزاد على ماذكره الشارح من شروط إعمال (( ما )) : أن لاتدخل عليها (( أن )) الزائدة . وأن لايفصل بينها وبين الاسم بفاصل غير الظرف .
وينسب إلى الرَّبَعِي القول بجواز إعمالها مع تقدم الخبر على الاسم .
انظر الرضى ١ : ٢٦٧ ، وانظر المراجع السابقة .

٥) كلمة (( في )) ساقطة من ب

٦) في جـ (( جاءت لغة بنصب ))

٧) انظر التسهيل ٥٧ ، والمساعد ١ : ٢٨٠ ، وشفاء العليل ١ : ٣٣١ ، وشرح الكافية الشافيه ١ : ٤٣٠ ، والجنى الدانى ٣٢٥ ، والهمع ٢ : ١١٣ والاشمونى ١ : ٢٥٩

وهكذا ترفع إن فصلت بإلا بين الاسم والخبر[١] ، لأنها[٢] تصير حينئذ إيجابا ، وهم إنّما أعملوها تشبيها بليس (( لأنها تدخل على المبتدأ[٣] والخبر ، ولأنها[٤] تنفى مافى الحال ، فإذا عاد الكلام[٥] إلى الإيجاب زال الشبه .

وعلى هذه اللغة لاتلى (( ما )) الأفعال[٦] ؛ لأن فعلا لايلى فعلا ، فإنّها مشبّهة[٧] بليس ، فتقول : (( مازيدٌ قائماً ولاعمرٌو منطلقا . فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر . وإن شئت رفعت (( منطلقا )) فتعطف جملة على جملة[٨] .

فإن قلت : (( مازَيْدٌ قائماً عَمْرو )) لم يجز حتى تقول : إليه ، ولهذا لم يجز (( ما أبُو زَيْنَبَ قائِماً ولاَمُقِيمَةٌ أُمُّهَا )) ؛ لأنّهُ لاعائد فى الجملة[٩] إلى اسم " ما "[١٠] وإنّما العائد فيها إلى المضاف إلى اسمها[١١]

---

١) فى ب و جـ (( وهكذا ترفع بإلا إن فصلت بين الاسم والخبر ))

٢) فى أ (( ولانها ))

٣) فى أ و جـ (( الابتداء ))

٤) فى جـ (( وأنها ))

٥) قوله : (( الكلام )) ساقط من أ و ب

٦) فى جـ زيادة (( الا )) وهو خطأ

٧) فى ب و جـ (( مشبهة ))

٨) انظر الكتاب ١ : ٥٩ ، ٦٠ ، والمقتضب ٤ : ١٩٠ ، ١٩١

٩) فى جـ (( فى المسألة ))

١٠) فى أ و ب (( الى الاسم ))

١١) فى ب (( وإنما العائد فيها إلى المضاف إلى اسمها )) وانظر الكتاب ١ : ٩١ ، ٩٣ ، والمقتضب ٤ : ١٩٣ ، ١٩٤ .

وأما[١] قول الفرزدق[٢] :

إِنْهُمْ قُرَيْش وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَـــــرْ[٣]

فتحتمل (( مِثْلَهم )) أوجهـــا :

أحدها : أن يكون نصبا على الظرف[٤] أو يكون حالا ، كأنه قال : ما في الدنيا (مثله)[٥] فيكون العامل فيه (( الخبر المقدر[٦] ، ويجوز[٧] )) أن يكون على تلك اللغة[٨] ،

---

١) في ج (( فأما ))

٢) تقدمت ترجمته في ص١٤٨ الحاشية ((٦))

٣) هذا بعض بيت من بحر البسيط والبيت بكماله :ـ

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إِنْهم قريش وإذ ما مثلهم بشـــر

وهذا البيت لايكاد يخلو منه كتاب نحو ، فهو في الكتاب ١ : ٦٠ والمقتضب ٤ : ١٩١ ، والمسائل المشكلة ٢٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١ ، وتوجيه اللمع ق ٣٧ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٣٧٤ والرضى ١ : ٢٩٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٨ ، والمساعد ١ : ٢٨١، وشرح الكافية الشافيه ١ : ٤٣٣ والمقرب١ : ١٠٢ ، ورصف المباني ٣٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٣ والتصريح ١ : ١٩٨ والهمع ١ : ١٣٤ والأشموني ١ : ٢٣٠ ، والخزانة ٢ : ١٣٠ ، والدرر اللوامع ١ : ٩٥ والديوان ١ : ٨٥ :

٤) قال بذلك الكوفيون وأبوسعيد ، انظر توجيه اللمع ق ٣٧ والاصفهاني ٣٧٥ ، وشرح الجمل ١ : ٥٩٣ وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٨٨٩

٥) في ج (( مثله ))

٦) هذا رأى المازني والمبرد انظر المقتضب ٤ : ١٩٠ والمغنى ٤٠٢

٧) ما بين الأقواس (( )) ساقط من ب

٨) في ج (( اللغية ))

أو يكون لما كان الشاعر تميميا سمع أنّ أهل الحجاز ، ينصبون الخبر (( قَطَنَّ ))[١] أنّهم يفعلون ذلك مقدما أيضا فغلط على لغة غيره ، وهذا الغلط غير معتد على الشاعـــر[٢] .

وبنو تميم يرفعون مابعدها بالابتداء والخبر ، كهل ولولا ، وهي أقيس[٣] اللغتين؛ لأنّها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان هذه صورته لم يعمل؛ لأنّ عامل الاسم غير عامل الفعل ، ومحال أن يكونا سواء[٤] .

فمن نصب الخبر أجاز[٥] أن يدخل الباء عليه فيقول : (( مازيد بقائم )) وليس (( زيد بقائم لشيئين[٦] : )) أحدهما : أنّ الخبر بَعُدَ[٧] عن النفي .

الثاني[٨] : لئلا يَتَخيّل داخل فلا يسمع النفي فَإِذَا سَمِعَ الباء في (( بقائـــم )) علم أن الكلام نفي[٩] .

---

١) في أ (( وظن ؟ ))

٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ : ٥٩٣ : (( وهذا باطل ؛ لأنّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته فيؤدي ذلك إلى فساد لغتـــه ))

وانظر في هذا الرأي المراجع السابقة .

وقد زاد ابن عصفور في توجيه البيت أوجها أخرى فانظرها في شرح الجمل الصفحة السابقة ومابعدهـــا .

٣) أي : لغتا أهل الحجاز وتميم .

٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية ٣ ص ١٥١

٥) في جميع النسخ (جاز) بدون ألف ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

٦) ما بين الأقواس (( )) ساقط من ج

٧) في ج (( قد بعد ))

٨) في ج (( والثاني ))

٩) انظر المراجع السابقة في حاشية ص ١٥١

فأما قوله تعالى : ﴿ مَاهَذَا بَشَراً[١] ﴾ فالنصب لاغير و ﴿ مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِم[٢] ﴾ بالنصب والرفع .

ولِنَّما اختلفوا فى الثانى ولم يختلفوا فى الأول لئلا يخالف خط المصحف، فإنَّها فى المصحف مكتوبة (( بَشَراً )) بألف، وليس اختلافهم فى الثانى مخالفا[٣] ))؛ لأنها حركة لاصورة لها فى الكتابة[٤] .

(( قال سيبويه : لايقرأ بالرفع إلا من/جهل كيف هى فى المصحف[٥] )) ١٨ / ب

---

١) من الآية ٣١ من سورة يوسف وقد ذكر الفراء أنَّ أهل نجد يقولون ﴿ ماهذا بشرٌ ﴾ انظر معانى القرآن ٢ : ١٣٩

٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة ، قرأها عاصم فى رواية المفضل بالرفع وقرأها الباقون بالنصب ، وقرأها عبدالله (( ماهن بأمهاتهم ))، انظر معانى القرآن للفراء ٣ : ١٣٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ : ٣٧٢ ، وحجة القراءات ٧٠٣ ، وشرح اللمع للأصفهانى ص٣٧٢ .

٣) فى ب (( ولاخلاف فى الثانى )) وفى ج وليس اختلاف فى الثانى مخالفة

٤) فى ج (( وليست لها صورة فى الكتابة ))

٥) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب .

قال سيبويه : (( فى لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلامن درى كيف هى فى المصحف )) الكتاب ١ : ٥٩

## بـــاب (( إنَّ )) وأخواتهـــا

وهى : (( إنَّ ، ولكنَّ ، وهما يغيران اللفظ دون المعنى : وكأنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، وهى تغير اللفظ والمعنى جميعا (١) وتجتمع الخمسة (٢) فى أنها تنصب الاسم وترفع الخبر (٣) ،

وإنَّما عملت ذلك (٤) تشبيها بالفعل ، ووجه شبهها بالفعل من وجهين (٥) :-

---

١) كلمة (( جميعا )) ساقطة من أ و جـ

٢) جعلها بعض النحاة ستة ، وذلك بزيادة (( أنَّ )) بفتح الهمزة ، ومن هؤلاء ابن جنى فى متن اللمع ص٩٢
وبعضهم يجعل مفتوحة الهمزة فرعا من مكسورتها ٠

٣) خلافا للكوفيين الذين يرون أنها لم تعمل فى الخبر شيئا ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها ٠
انظر مجالس العلماء للزجاجى ١٠٣ ، والانصاف ١ : ١٧٦ ٠

٤) كلمة (( ذلك )) ساقطة من أ و ب

٥) فى جـ (( من جهتين ))
وقد زاد بعض النحاة وجهين آخرين :-
أحدهما دخول نون الوقاية عليها ٠
الثانى : أنَّها تختص بالاسماء كما أنَّ الفعل يختص بالاسماء ٠ وهذين الوجهين كما هو واضح لايخرجان عن الشبه اللفظى أو المعنوى ، انظر الكتاب ٢ : ١٣١ والمقتضب ٤ : ١٠٧ وشرح اللمع للثمانينى ق ٨٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ١٢ وشرحه للأصفهانى ص ٣٨٣ ، وتوجيه اللمع ق ٣٧ والتتمة فى النحو ص/٦٨ ورصف المبانى ١٢٣ والجنى الدانى ص٣٧٩ والرضى ٢ : ٣٤٦ والجمل ٥١ وابن يعيش ١ : ١٠٢ وأسرار العربية ١٥٠ ٠

أحدهما[1] من طريق اللفظ ، والثاني[2] من طريق المعنى :ـ
فاللفظ أنها على ثلاثة أحرف فمازاد ، ومبنى (( آخرها[3] : على الفتح ك (( ضرب ))[4]
والمعنى : أن معنى (( إنَّ )) حققت ، ومعنى (( لكن )) استدركت .
ومعنى (( كأن )) شبهت ، ومعنى (( ليت )) تمنيت ، ومعنى (( لعل )) ترجيت ،

---

١) في ج (( احداهما ))
٢) في ج (( والأخرى ))
٣) كلمة آخرها )) ساقطة من أ
٤) انظر الكتاب ٣ : ٢٦٠
٥) كلمة (( معنى )) الموجود قبل كل حرف من هذه الحروف ساقطة من أ و ج
٦) في ب زيادة في هذا المكان وهي :
(( حاشية من حق الحروف أن لاتنون ، فإذا نونت خرجت من حد الحرفية إلى حد الاسمية ، إنالتنوين من علامات الاسماء قال الشاعر :ـ
ليت شعري مسافر بن أبي عمـــرو وليتٌ يقولها المحـــــزون
وقال الآخر :ـ
ليت شعري وأين مني ليـــتٌ إنَّ ليتاً وإنَّ لواً عنـــــاء
فهذا قد جعل (( ليتا ولوا )) اسمين وليس هذا مما نحن فيه بشئ ))
البيت الأول لأبي طالب انظر ديوانه ٧ والكتاب ٣ : ٢٦٠ والأغاني ٨ : ٤٨ والخزانة ٤ : ٢٨٦ .
والبيت الثاني لأبي زبيد انظر ديوانه ٢٤ والكتاب ٣ : ٢٦١ ، والمقتضب ١ : ٢٢٥ ، ٤ : ٣٢ ، وابن يعيش ٦ : ٣٠ ، ١٠ : ٥٧ .

ولا تخلوا[١] (( هذه الحروف إذا دخلت المبتدأ والخبر[٢] )) من أن ترفع الاسمين جميعا ، أو تنصبهما ، أو ترفع الأول وتنصب الثاني أو تنصب الأول وترفع الثاني ، فلم ترفعهما ؛ لأن الفعل لايكون له فاعلان[٣] .

ولم تنصبهما[٤] ؛ لأن المنصوب لايكون إلا بعد مرفوع ، ولم ترفع الأول ؛ لأنه مشبه بالفعل[٥] ، والفاعل قد يضمر في الفعل ، فكان يجئ من هنا أن يضمر الفاعل في (( إنَّ )) وهي حرف والحرف لايضمر فيه[٦] .

فلم يبق إلا أن تنصب الأول وترفع الثاني . فـ (( إنّ[٧] )) مشبهة[٨] بفعل قدم مفعوله على فاعله . كـ (( ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ))

---

١) في أ (( ولم تخل من أن ترفع )) وفي ج (( ولم تخل أنّ من أن ترفع ))
٢) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ و ج
٣) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٣٧
(( فإن قلت فهلا رفعتهما ؟ قلت : لورفعتهما لزادت على الفعل بشئ لايكون فيه ، وذلك أن الفعل لايكون له فاعلان فكيف يكون لان مشبهان بالفاعل ))
وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٣
٤) أجاز بعض الكوفيين نصب اسمها وخبرا معا ،
وخص الفراء ذلك بـ (( ليت )) ونسب له القول بذلك في (( لعل )) وقال ابن سلام إنّ نصب هذه الحروف للاسم والخبر معا لغة ))
انظر في ذلك : معاني القرآن للفراء ١ : ٤١٠ ، وطبقات الشعراء لابن سلام ص ٦٥ ، وابن يعيش ٨ : ٨٤ والرضي ٢ : ٣٤٧ والتسهيل ٤١ والمساعد ١ : ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٤ ، والجنى الداني ٣٧٩ وارتشاف الضرب ٢ : ١٣١ ، والمغني ١ : ٣١٦
٥) في (( ب : لأنه مشبة بالفاعل نسبه بالفعل ))
٦) قال ابن الخباز (( فان قلت : فلم قدم المنصوب على المرفوع ؟
قلت لوجهين :-
أحدهما أن الخبر قد يكون مضمرا فلو قدم لاتصل بإن وتغيرت صيغتها ، تقول : إنّ الكرام أنتم ، فلو قدمت المرفوع لقلت : أنتم الكرام ،
والثاني : أن إنّ حرف وهي أضعف من الفعل فاعطيت أضعف أحواله وهو لزوم تقديم المنصوب ، لأن الأصل في الفعل تقديم المرفوع )) توجيه اللمع ق ٣٧ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٤ ، وشرح اللمع للعلوي ق ٦٣ وأسرار العربية ١٢٩ ، ٥٠ ،
٧) في ج (( وان مشبهة ))
٨) في ب (( زيادة (( قد ))

والدليل على أنها مشبهة بالأفعال وليست أفعالا أن خبرها يكون جملة (( وهو فاعلها))[١] و (( الفاعل ))[٢] لايكون جملة ، لأنه قد يضمر والمضمرات كلها معارف والجمل لاتكون إلا نكرات ، لأنّ بها تقع الفائدة ، ولأن الفاعل مثل الابتداء (( فكما أنّ الابتداء لايكون جملة ))[٣] فكذلك الفاعل .

وخبر هذه الحروف كخبر المبتدأ[٤] ، ويكون اسمها وخبرها معرفتين ونكرتين (( ومعرفة ونكرة ))[٥] كالمبتدأ[٦] .

ولايجوز تقديم اسمها ولا[٧] خبرها عليها ، لأنها حروف والحروف لاتتصرف : فأما[٨] خبرها فلا يجوز أن يتقدم على اسمها لما ذكرناه[٩] ، إلا أن يكون ظرفا أو حرف جر . (( وإنّما جاز تقديمه هناك[١٠] لأنه مراد في المعنى وإن لم ينطق به فيجوز ((إنّ في الدار زيداً ، ولايجوز ، إنّ قائمٌ زيداً ))[١١] على ما مضى[١٢] .

---

١) كلمة فاعلها )) ساقطة من ب و مضافة عند التصحيح .
٢) في (( ب : وفاعل :
٣) في (( ب : فكما لايكون الابتداء جملة :
٤) في ج (( الابتداء ))
قال ابن جني (( وأخبار (( إنّ )) وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف )) اللمع ص ٩٣ ، وانظر شرح اللمع للعلوي ق ٦٤ وجمل الزجاجي ص ٥٣ والملخص ١ : ٢٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٨
٥) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ و ج
٦) قال المبرد في المقتضب ٤ : ١٠٩ (( فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ونكرة فالذي يختار أن يكون اسمها المعرفة ، لأنها دخلت على الابتداء والخبر . وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٤)
٧) كلمة (( لا )) ساقط من أ و ج
٨) في ب (( وأما ))
٩) هاء الضمير في (( ذكرناه )) ساقطة من أ و ج
١٠) في أ (( وإنّما جاز ذلك )) وفي ج (( وإنّما جاز فيه ذلك ))
١١) في ب (( ان قائما زيدا : وهو خطأ
١٢) أنظر ص ((١٥٦ الحاشية (٦)
وانظر الكتاب ٢ : ١٣١ والمقتضب ٤ : ١٠٩ ، والجمل ٥٢ ، والضوء الوهاج لابن السراج ص ٦٨ ، والايضاح العضدي ١ : ١٢٦

وقد قيل: إنَّما جاز الفصل بالظرف؛ لأنَّ (( إنَّ )) لاتعمل فيه، وإنَّما يعمل فيه الاستقرار[١] (( فإن قيل[٢] على هذا فافصل[٣] بالفعل فقل[٤]: (( إنَّ قام زيدٌ )) (( قلت ))[٥]: لايجوز ذلك؛ لأنها[٦] (( مشبهة[٧] )) بالفعل فلا تليها (( الأفعال[٨] ))

---

١) قال المبرد في المقتضب ٤ : ١١٠ (( وإنَّما جاز ذلك؛ لان الظروف ليس مما تعمل فيه إنَّ لوقوع غيرها فيه ))
وانظر الكتاب ٣ : ١٣١ والضوء الوهاج ٦٨ ، والجمل ٥٢ والايضاح ١ : ١١٦

٢) في أ (( فقالوا : وفي ج : قالوا ))

٣) في أ (( فلو فصل ))

٤) في أ (( فقيل )) وفي ب (( قول : بدون (( فاء ، و

٥) كلمة (( قلت )) ساقطة من أ و ج

٦) في أ و ج (( فلا ))

٧) في ب مشبه

٨) في (( ب )) الفعل :

قال المبرد في المقتضب ٤ : ١١٠ ، وإن قال قائل: فقل: إنَّ يقوم زيدا؛ لأن يقوم ليس مما تعمل فيه (( إنَّ )) فإنَّ هذا محال من وجهين :-
أحدهما أن (( إنَّ )) مشبهة بالفعل ولايجوز أنْ تلي الفعل ، كما لايلي فعل فعلا ، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة (( كاد يقوم زيد )) ؛ لأن مع كاد ضميرا حائلا بينها وبين الفعل .
والجهة الأخرى: أنَّ (( يقوم )) في موضع (( قائم )) فلا يجوز أنْ يفصل بها بين (( إن )) واسمها كما لايجوز أنْ يفصل بقائم ))
فإن قال قائل فقل : إنَّ قام زيدا .
فقيل له هذا أبعد وذاك أنَّ موضع الإخبار إنَّما هو للاسماء ؛ لأنَّ الخبر إنَّما هو الابتداء في المعنى ، وإنَّما دخلت (( قام )) هاهنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك: مررت برجل قائم ومررت برجل صالح فتقول : مررت برجل قام ، وبرجل صلح )) .

وقد تدخل اللام على خبر (( إن[1] )) ودخولها على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تدخل على الخبر كقولك : إنَّ زيداً لقائمٌ .

أو على فضلة قبل الخبر ، كقولك : إنَّ زيدا لفى الدار قائم )) ولوقلت : قائم (( لفى الدار )) لم يجز . إلا أن تجعله خبرا بعد خبر[2].

والثالث[3]: أن تدخل على الاسم إذا فصلت بينه وبين (( إن[4] )) كقولك : إنَّ فى الدار لزيدا ، وإنَّما لم تل (( إنَّ )) اللام

وقد كان يجب أن تليها من جهة أنَّها لام الابتداء ، فكرهوا ذلك ؛ لأنهما حرفا تأكيد فلا يجمع بين تأكيدين[5].

فإن قيل : فقد قالوا : أتونى كلهم أجمعون . قلنا[6]: إنَّما[7] جاز ذلك[8]؛ لأن فى قولك : (( أجمعون )) فائدة[9] ليست فى (( كلهم )) ، لجواز أن تريد بـ ((كلهم )) الأكثر / كما قال الله[10] تعالى[11] ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[12]. ١٩/ب

ولم تؤت مملكة سليمان ، ولا ماللرجال ، فإن قال: ((أجمعون[13] )) زال اللبس ،

---

١) انظر الكتاب ٢ : ١٣٢ ، ٣ : ١٠٩ ، ٣٦ : ١٤٦ ، والمقتضب ٢ : ٣٤٤ والمغنى ١ : ١٩٢

٢) المراجع السابقة وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٩ ومابعدها والتوضيح ١ : ٩٢ والتبصرة ١ : ٢١٣ وشرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ٢١ والمخلص ١ : ٢٣٠ والمساعد ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠

٣) فى ج (( والثانى )) وهو خطأ ؛ لأن الثانى هو دخولها على فضلة قبل الخبر .

٤) انظر المراجع السابقة

٥) المراجع السابقة ، وارتشاف الضرب ٢ : ١٤٣

٦) كلمة (( قلنا )) ساقطة من أ و ج

٧) فى أ وج (( فانما ))

٨) فى ج (( هذا ))

٩) فى أ (( لأن فى أجمعين فائدة ))

١٠) لفظ الجلالة لايوجد فى أ و ب

١١) فى (( ب : (( كقوله عز وجل ))

١٢) من الآية ٢٧ من سورة النمل

١٣) فى ج (( اجمعين ))

(( فإن قيل : أجمعون أكتعون أبصعون وقد زال اللبس بالثانى ))[١]

(( قلنا[٢] )) معنى أكتعين أبصعين كمعنى (( كلهم )) ولكنها فَضْلُ تأكيد .

ولايجوز دخول اللام على بقية أخوات (( إنَّ )) ؛ لزوال معنى الابتداء بالتشبيه والتمنى والترجى[٣].

فأمَّا (( لكنَّ )) فلا تدخل اللام عليها ، وإن كانت لاتغير المعنى ، لأن اللام تقطع مابعدها عما قبلها ، و (( لكنَّ )) لاتكون[٤] إلا بعد كلام فلو أدخلت اللام لقطعت ، لأن النية فى اللام أن تكون قبل (( إنَّ ))[٥]

---

١) فى ب و ج (( فإن قيل فقد تقول أجمعين أكتعين أبصعين فقد زال اللبس بالثانى ))

٢) فى الاصل : قيل ))

٣) قال ابن أبى الربيع فى الملخص ١ : ٢٣٢ (( ولاتقع هذه اللام فى خبر ليت ولا فى خبر (( لعل )) ولا فى خبر كأنَّ ، لأن هذه الحروف تصرف الخبر إلى غير الخبر فلعل ترد الجملة إلى الترجى أو التوقع ، وليت تصرفها إلى التمنى ، وكأنَّ تقلبها إلى التشبيه وهذه اللام لاتدخل إلا على جملة خبرية ))
وانظر شرح اللمع للعثمانين ق ٢٨ ، وشرحه لأبى البركات العلوى ق ٦٤ وتوجيه اللمع ٣٨ والايضاح العضدى ١١٩

٤) من هنا بدأ السقط من (( ب ))

٥) قال ابن الربيع (( وأمَّا (( لكنَّ )) فإنَّها لاتدخل اللام في خبرها ، لأنها لاتكون جوابا للقسم ، فلا تقول : والله لكن زيدا قائم ، وإن المكسورة تكون جوابا للقسم )) الملخص ١ : ٢٣٢
هذا هو مذهب البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا دخولها على خبر لكن انظر فى ذلك الانصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨ : ٦٢ والجنى ٥٥٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٩١١ والتصريح ١ : ١١٢ والهمع ١ : ١٤٠ ، والاشمونى ١ : ٢٨٠ والدرر ١ : ١١٦ .

فإن عطفت على اسم (( إن )) وأخواتها قبل الخبر فقلت :
(( إنَّ زيداً وعمراً قائمان )) فالنصب جيد[١]، ولابد على هذا من تثنية الخبر[٢]
والرفع جائز[٣] من وجهين :-
أحدهما أنَّ يكون (( عمرو )) مبتدأ ، و(( قائم )) خبره وقد حذفت خبر ((إنَّ))
الثاني : أن يكون (( قائم )) خبر (( إنَّ )) وعمرو معطوف عليه مقدم[٤]،
ومثله : قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[٥] فإن وصفت
قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب[٦].

---

١) مذهب البصريين فى مثل هذا وجوب النصب وعدم جواز الرفع .
قال أبو البركات العلوى ( فأما إذا عطفت على اسم (( إنَّ )) قبل الخبر
لم يكن فيه غير النصب نحو قولك : إنَّ زيدا وعمرا )) شرح اللمع ق ٦٧
وقال الأصفهانى وهو يتحدث عن المعطوف على محل إنَّ واسمها ))
(( فأمَّا إذا كان قبل الخبر فإنَّه لايجوز لاتقول : إنَّ زيدا وعمرو قائمان ))
شرح اللمع ص ٤٠٥
وانظر المساعد ١ : ٣٣٥ ، والتسهيل ص٦٦ ، والمغنى ٢٧ ، وأسرار العربية
١٥٢ والارتشاف ٢ : ١٥٩

٢) لم يسلم أبو البركات العلوى بذلك بل أجاز الافراد فقال :-
(( ويجوز أن يوحد الخبر فى هذا الموضع والاختيار مع الفاء وثم التوحيد
نحو قولك : إنَّ زيداً ثم عمراً قائم )) ويجوز التثنية فأمَّا مع (( أو ))
فالتوحيد : شرح اللمع ق ٦٧

٣) عند الكسائى مطلقا ، وعند الفراء بشرط عدم تبيين عمل إنَّ فيه
نحو : إنَّ الذى عندك وزيدٌ قائمان ))
انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

٤) فى نسخة (( مقدم ))

===

-

---

٥) == الآية ٦٩ من سورة المائدة :
قال سيبويه فى إعراب هذه الآية (( وأما قوله عز وجل:﴿والصابئون ﴾)
فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله : ﴿و الصابئون ﴾) بعد
ما مضى الخبر ﴾ الكتاب ٢ : ١٥٥ .
وقال الأنبارى: (( وما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه، وأما قوله
تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾) فلا حجة لهم فيه من
وجهين :
أحدهما أنَّا نقول في الآية تقديم وتأخير والتقدير فيه :
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ومن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم
ولاهم يحزنون والصائبون والنصارى كذلك.
والوجه الثانى : أن نجعل (( مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ )) خبر (( الصابئين ))
والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا مثل الذى أظهرت للصابئين
والنصارى )) أسرار العربية ص ١٥٣ .
وانظر الوجهين المذكورين فى التسهيل ٦٧ والمساعد ١ : ٣٣٦ والتبصره ١ : ٢١٠
والارتشاف ٢ : ١٥٩ والمغنى ٢ : ٥٢٧ ، والبحر المحيط ١ : ٢٤١ والبسيط ٢ : ٨٠٣
وانظر المحتسب ١ : ٢١٦ والبسيط ١٥٧ والنشر ١ : ٣٩٧ ، ٢ : ٢١٥
٦) خالف الفراء الجمهور فأجاز الرفع بشرط عدم ظهور الإعراب وذلك بأن يكون
مدخول (( إن )) مبنيا أو يكون إعرابه تقديريا ، وأجازه الكسائى بدون
شرط . انظر التسهيل ٦٦ والمساعد ١ : ٣٣٨ والارتشاف ٢ : ١٥٩ والبسيط ٢:٨٠٩

فإنْ عطفت بعد الخبر فلك في المعطوف وجهان : ـ الرفع والنصب ،
فأما الرفع في الخمسة فعلى المضمر في الخبر ، والأجود أن تؤكده .
والنصب في الخمسة من وجه (( واحد على اسم إنَّ وأخواتها [١]    ١٩/ أ
ويجوز الرفع [٢] في إنَّ ولكنَّ )) [٣] من وجه آخر، وهو أن يعطف/على موضع (( إن )) ٢٠/ أ
واسمها [٤] ؛ لأنهما لايزيلان معنى الابتداء ، والآخر قد زال معهن (( معنى [٥] الابتداء [٦]
بالتمني والترجي والتشبيه .

---

١) انظر جمل الزجاجي ٥٤ ، وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٦٧ والتبصرة ١ : ٢٠٨ ، وشرح الجمل لابن أبي الربيع ٢ : ٧٩٣ ، وشرح اللمع للأصفهاني في ص ٤٠٣ ، وتوجيه اللمع ق ٤٠ ، والتسهيل ٦٧ والمساعد ١ : ٣٣٥ والارتشاف ٢ : ١٥٩ وشفاء العليل ١ : ٣٧٦ .

٢) في ج (( والرفع ))

٣) مابين الاقواس (( )) ساقط من ب

٤) ويجوز فيه وجه ثالث وهو رفعه على الابتداء ، ويقدر له خبر من جنس خبر الأول ، انظر الجمل ٥٥ ، والبسيط ٢ : ٧٩٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ١٥٩

٥) كلمة (( معنى )) مضافة في ب عند التصحيح .

٦) في ج (( والآخر قد زال معنى الابتداء معهن ))

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ مَافِى الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾[١] يقرأ (( البحر )) رفعا ونصبا[٢] ، فمن نصبه عطفه على اسم (( إِنَّ ))[٣] ، ومن رفعه جعل (( البحر )) مبتدأ ، ويمده خبره (( يعنى : والبحر هذه حاله ))[٤] والجملة[٥] فى موضع الحال[٦] ، ولايجوز أن يكون على موضع (( إن )) لزوال معنى الابتداء[٧] ولا على المضمر (( فى الخبر ))[٨] ، لأن الأقلام ليس فيها معنى الفعل .

---

١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .
وهذه الآية قرأها أبو عمرو (( والْبَحْرَ )) بفتح الراء وقرأها الباقون بالرفع وقرأها ابن مسعود (( وَبَحْرٌ يَمُدُّهُ )) وقرأها أبو جعفر بن محمد (( والبحرُ مداده ) وقرأه آخرون بضم ياء (( يمده )) انظر المحتسب ٢ : ١٦٩ ، ومختصر شواذ القرآن ص ١١٥ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ : ٣٢٩ والحجة فى القراءات ٢٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٦٠٦ ، وحجة القراءات ٥٦٦ والتيصرة فى القراءات ٦٣٧
٢) فى أ (( فإنَّه يقرأ بالرفع والنصب )) وفى ج (( يقرأ )) بدون (( فإنَّه ))
٣) قال سيبويه : (( وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : ((إن زيدا منطلق وعمرا ظريف )) فحملته على قوله عز وجل :﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الأَرْضِ ....﴾ الاية الكتاب ٢ : ١٤٤ .
وقال ابن جنى فى المحتسب ٢ : ١٦٩ : (( والبحر يمده )) بالنصب فهذا عطف على ( ما )) لامحالة )) وانظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)
٤) قوله (( يعنى والبحر هذه حاله )) ساقط من أ
٥) فى أ (( جملة ))
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) و (٣)
٧) أجاز ذلك ابن جنى فى المحتسب ٢ : ١٦٩ ، وابن زنجلة فى حجة القراءات ٥٦٧ والنحاس فى إعراب القرآن ٢ : ٦٠٦ ، وقال ابن خالويه : إنَّه رد على (( ما )) قبل دخول إنَّ عليها )) الحجة ٢٨٦
٨) كلمة (( فى الخبر )) ساقطه من ب و ج
وهذا الوجه الذى منعه الشارح ذكره سيبويه ووصفه بالضعف انظر الكتاب ٢ : ١٤٤

فأمّا الوصف بعد الخبر فلك فيه وجهان أيضا : الرفع والنصب[١] ، فأما الرفع فعلى البدل من المضمر فى الخبر[٢] ، أو على خبر مبتدأ[٣] محذوف .
وأما[٤] النصب فعلى[٥] وجهين أيضا : على اسم هذه الأحرف ، وعلى تقدير ((أعنى))[٦][٧] .

---

١) فى ب زيادة (( فمن نصبه عطفه على اسم (( أن ))
٢) فى أ و ب (( خبر ابتداء ))
٣) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ١٤٧ : (( هذا باب ماتستوى فيه الحروف الخمسة ، وذلك قولك : (( إنّ زيدا منطلق العاقل اللبيب ، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين ، على الاسم المضمر فى (( منطلق ، كأنه بدل منه فيصير كقولك : مررت به زيد ، إذا أردت جواب (( بمن مررت )) فكأنه قيل له : من منطلق ) فقال : زيد العاقل اللبيب .
وإن شاء رفعه على (( مررت به زيد )) إذا كان جواب من هو ؟ فتقول: زيد ، كأنه قيل له : من هو ؟ فقال : العاقل اللبيب ))
وانظر المقتضب ٢ : ١١٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨ : ٦٨ وشرح اللمع للأصفهانى ص ٤٠٥
٤) فى جـ (( فأما ))
٥) فى جـ (( فمن وجهين ))
٦) قال سيبويه (( وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب : وقال المبرد : (( والنصب من وجهين : أحدهما أن تتبعه زيدا والآخر أن تنصبه كفعل مضمر على جهة المدح )) المقتضب ٤ : ١١٤
٧) فى ب (( ويجوز فى النصب أيضا أن تنصب على تقدير (( أعنى ))

وقد قرئت هذه الآية على وجهين أيضا ﴿ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[2] وعلامَ الغيوبِ رفعا ونصبا ))[1][3]. والتأكيد مثل الصفة إلا أنه[4] ينتقص من (( وجهى[5] النصب وجها وهو إضمار (( أعنى )) ، لأن (( أجمعين )) لاتلى العوامل . ولاتكون إلا تابعة وذلك قولك : إن إخوتك فيها أجمعين وأجمعون[6] ، فالرفع[7] من الوجهين الماضيين[8] والنصب على لفظ[9] (( إخوتك )) .

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب

٢) من الآية ٤٨ من سورة سبأ ، وقد قرأها الجمهور برفع (( علام )) وقرأها عيسى وابن أبى إسحاق ، وزيد بن على نصب (( علام )) قال سيبويه (( وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين :
﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي ... عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ وعلامَ الغيوب" الكتاب ٢ : ١٤٧ ، وانظر الشواذ لابن خالويه ١٢٢ والبحر المحيط ٧ : ٢٩٢ والكامل ٣ : ٢٠٣ والمقتضب ٤ : ١١٤ والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٩ ، والرضى ٢ : ٢٢٩ ، وشرح اللمع للأصفهانى ص ٤٠٥

٣) قوله (( رفعا ونصبا )) ساقط من أ و ج

٤) فى . حـ (( أنك ))

٥) فى ب (( من جهتين النصب )) وهو خطأ ، لأن النون والاضافة لايجتمعان .

٦) فى ج (( اجمعون واجمعين ))

٧) فى ج (( والرفع ))

٨) فى ب (( المذكورين ))
والوجهان الماضيان هما : الرفع على البدل من المضمر فى الخبر والرفع على خبر مبتدأ محذوف .

٩) كلمة (( لفظ )) ساقطة من أ و ج

وقد تكون (( إنَّ )) بمعنى (( نعم )) فلا تحتاج إلى اسم ولاخبر[١] كقوله تعالى[٢]: ﴿ إِنَّ هَذانِ لَساحِرانِ ﴾[٣] فهذان مبتدأ و (( ساحران )) خبره[٤].

ويجوز أن تقلب الياء ألفا من هذين ))[٥] على لغة بلحرث بن كعب[٦]، ويجوز أن يكون اسمها مضمرا[٧] وهذه الجملة خبرها[٨] - قال الشاعر :-

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وقَدكَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ[٩] / ٢٠ ب

بمعنى (( نعم )) والهاء للسكت.

---

١) انظر الكتاب ٣ : ١٥١ والصحاح ٥ : ٢٠٧٤ واللسان ١٣ : ٣١ والبحر المحيط ٦ : ٢٥٥ ، والمغنى ١ : ٣٧ ، والبرهان ٤ : ٢٢٩، والجنى الدانى ص ٣٨٣

٢) فى ب (( جل وعز ))

٣) الآية ٦٣ من سورة طه ، وقد قرأها أبو عمرو ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَساحِرانِ ﴾ بتشديد (( إن )) ونصب (( هذين )).
وقرأها نافع وابن عامر وأبوبكر وحمزة والكسائى وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (( إنَّ )) وهذان بالألف مع تخفيف النون.
وقرأها حفص ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتخفيف نون (( إِنْ )) وزيادة الألف فى (( هذان )) مع تخفيف نونه.
وقرأها ابن كثير كذلك إلا أنه شدد نون (( هذان )) وفيها قراءات شاذة أخرى.
انظر معانى القران للفراء ٢ : ١٨٣ ومعانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٠٨ والحجة فى القرآت السبع لابن خالويه ٢٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٤٤ وحجة القراءات ٤٥٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٥٤٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ : ٩٩ ، ١٠٠ والنشر ٢ : ٣٠٨ والخصائص ٣ : ٦٥ والبحر المحيط ٦ : ٢٥٥ وتفسير ابن كثير ٣ : ١٥٧ ومجاز القرآن لأبى عبيدة ٢ : ٢١.

٤) وكذلك فى حالة تخفيفها وإهمالها.

٥) فى ج تقلب الياء من هذين ألفا.

٦) إحدى القبائل العربية انظر نسبهم فى جمهرة انساب العرب ص ٤١٦ وهم يثبتون ألف المثنى فى حالتى النصب والجر انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) (٣).

=====

---

== وذكر الفراء توجيها آخر لإثبات الألف فقال : (( والوجه الآخر أن تقول وجدت الألف من (( هذا )) دعامة وليست بلام فعل فلما ثنيت ، زدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لاتزول على كل حال كما قالت العرب: (( الذى )) ثم زادوا نونا تدل على الجِمَاع فقالوا : الذين فى رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (( هذان )) فى رفعه ونصبه وخفضه ))
معانى القرآن ٢ : ١٨٤ .

٧) فى ب (( خبر ))
وانظر هذا الرأى وغيره من التوجيهات فى المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) و (٣) ص ( ١٦٤ )

٨) هو عبيدالله بن قيس الرقيات شاعر من بنى عامر بن لؤى والرقيات جدات له توالين مسمين رقية )) انظر طبقات الشعراء ص١٨٧

٩) هذا البيت من مجزوء الكامل وهو من الشواهد التى لايكاد يخلومنها مرجع فى اللغة والتفسير فانظره فى الكتاب ٣ : ١٥١ وشرح أبياته للنحاس ٢٣٤ ، ٢٥٣ وشرحها للسيرافى ٢ : ٣٢٣ والبغداديات ص ٤٢٩ والأصول ٢: ٤٠٦ والبيان والتبين ٢٧٩ وابن يعيش ٣ : ١٣٠ ، وتوجيه اللمع ق ٤٠ والمغنى ١ : ٣٦ ، ٢ : ١٧٥ ورصف المبانى ص ٢٠٠ ، ٢٠٤ والآمالى الشجريه ١ : ٣٢٢ والجنى الدانى ٣٨٤ ، وهو فى ديوانه ص٦٦ واللسان والتاج (( أنن )) والخزانة ٤ : ٤٨٥ ومعانى الحروف للرمانى ، والحجة لابن خالويه ٢٤٣ والرضى ٢ : ٣٨٣ وإعراب القران للنحاس ٢ : ٣٤٥ والمساعد ٢ : ٣٢٦ .
ويجوز أن تكون (( إنَّ )) فى البيت هى المؤكدة وخبرها محذوف ، وتقدير الكلام : إنَّه قد كان ذلك )) انظر المراجع السابقة .

والفرق بين (( إِنَّ )) المكسورة و (( أَنَّ )) المفتوحة أَنَّ (( إِنَّ )) ومابعدها جملة لا والدليل عليه[١] )) وصلهم (( الذى )) بها[٢] فى قوله تعالى[٣]: ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ[٤] ﴾ وصلة الذى[٥] لاتكون مفردا .

وأما المفتوحة (( فهى[٦] )) ومابعدها فى تقدير مفرد تقول : (( بلغنى أَنَّك منطلق )) أى : بلغنى انطلاقك[٧].

---

١) فى ب (( بدليل وصلهم :
٢) كلمة (( بها )) ساقطة من ب
٣) قوله (( تعالى : لايوجد فى أ وفى ب (( جل وعز ))
٤) من الآية ٧٦ من سورة القصص.
ومحل الشاهد من الآية هو مجئ (( إِنَّ )) ومعموليها صلة لاسم الموصول الذى هو (( ما ))
٥) المراد من (( الذى )) اسم الموصول مطلقا ،
٦) كلمة (( فهى )) ساقطة من ج
٧) فى الاصل و ج أريد أن تقوم وتقديره أريد قيامك .
وانظر فى الفرق بين إِنَّ وأَنَّ )) الايضاح العضدى ١ : ١٢٩ والمقتصد ١ : ٤٧١ ورصف المبانى ٢٠٥ ، والجنى الدانى ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، والكتاب ٣ : ١١٩ والمقتضب ٤ : ١٠٧ والأصول ١ : ٢٦٢ .

وأما[1] الموضع الذى تكسر فيه ((إنَّ)) وتفتح فتكسر فى ثلاثة مواضع[2] :ـ
مبتدأ ، لأن المفتوحة لايبتدأ بها : لجواز أنْ تدخل عليها[3] ((إنَّ)) وهم لايجمعون بين حرفى تأكيد لاسيما واللفظ واحد.
وتكسر إذا وقع فى خبرها[4] اللام أو دخلت على اسمها[5] إذا فصل بينه وبينها[6] فى قولك : إنَّ زيدا لقائم ((وإنَّ فى الدار لزيدا[7] .

---

١) فى جـ (( فأما ))
٢) أوصلها النحاة إلى أحد عشر موضعا .
١) أن تكون فى الابتدا نحو : إن عمرا منطلق ...
٢) إذا دخلت على اسمها أو خبرها اللام كالمثالين اللذين ذكرهما الشارح ،
٣) إذا وقعت بعد القول وقد مثل الشارح لذلك .
٤) أن تقع بعد القسم نحو : والله إن زيدا قائم ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ العصر ١-٢
٥) أن تقع صلة الموصول نحو ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ القصص ٧٦
٦) أن تقع موقع الحال مصاحبة لواوه نحو ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ الانفال (٥)
٧) أن تقع موقع خبر اسم عين نحو : زيد إنَّه قائم .
٨) أن تقع بعد حيث نحو ( من حيث إنه فاصل ) اجلس حيث إن زيدا جالس .
٩) أن تقع بعد (( ألا )) الاستفتاحية نحو (( ألا إن زيدا قائم )) ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ .
١٠) أن تقع بعد (( حتى )) نحو : قمت حتى إنَّك منطلق .
١١) أن تقع بعد (( ثم )) نحو : قمت ثم إنَّك .
انظر فى هذه المواضع الأصول ١ : ٢٦٢ ، والكتاب ٣ : ١٢٠ ، ١٤٥ ، والايضاح العضدى ١ : ١٢٩ والمقتصد ١ : ٤٧١ وجمل الزجاجى ص ٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٣ ورصف المبانى ٢٠٥ ، والجنى الدانى ٣٨٨ والمساعد ١ : ٣١٤ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :ـ

فاكسر فى الابتدا وفى بدء الصلة ... وحيث إنَّ ليمين مكملة
أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإنى ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنَّه لذو تقى

٣) فى ب و جـ (( قبلها ))
٤) فى أ (( فى آخرها ))
٥) فى ب (( أو على اسمها )) وفى جـ (( وعلى اسمها ))
٦) فى جـ (( بينها وبينه ))
٧) فى ب (( أو فى الدار لزيد ))

وتقول : (( ظننت إنَّ زيداً لقائمٌ )) ولولا اللام(١) لفتحت (( إنَّ )) وتكسر إذا وقعت حكاية بعد القول ، تقول(٢) : (( قال زيد إنَّ عمراً منطلقٌ )) قال الله تعالى(٣) : ﴿ وَإِذْ(٤) قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ ﴾

وتفتح (( أَنَّ )) في كل موضع يقع (( فيه(٥) إمّا الاسم ، أو الفعل(٦) تقول : لولا زيد لأكرمتك (( فهذا موضع(٧) )) الاسم(٨) . (( فتقول(٩) )) فيه لولا أنَّك جئتني )) فتفتح (( أن(١٠) )) وتقول : لوجئتني لأكرمتك(١١) .

---

١) في ب (( ثم لولا اللام ))
٢) في ب (( فتقول ))
٣) في ب (( عز اسمه
٤) الواو ساقطة من (( ب )) وكل من الروايتين صحيحة .
فهي بالواو الآية ٤٢ من سورة مريم . وبدون الواو الآية ٤٥ من السورة نفسها ، وانظر في هذه المواضع ص ( ١٦٧ ) الحاشيه (٣)
٥) كلمة (( فيه )) ساقطة من الاصل
٦) في ب (( وأمّا الفعل ))
قال أبو علي في الايضاح العضدي ص ١٣٠ (( فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة ))
وقال ابن برهان في شرح اللمع ق ١٤ (( وإذا رأيت الموضع يصلح فيه الاسم دون الفعل ، والفعل ، والفعل دون الاسم فليس ذلك من مواضع إنَّ المكسورة بل هو من المواضع التي يصلح أن تقع فيها أنَّ المفتوحة ))
وانظر سيبويه ٣ : ١١٩ ، ومابعدها والمقتضب ٢ : ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، وشرح اللمع لابي البركات الكوفي ق ٦٥ وتوجيه اللمع ق ٣٩ ، وشرح اللمع للاصفهاني ٣٩٧ ورصف المباني ٢٠٥ ، والجنى الداني ٣٨٧ ، والجمل ٥٧ .
٧) في ب (( فهذا لوضع الاسم ))
٨) لأن لولا لاياتي بعدها إلا الجملة الاسمية ، انظر الكتاب ٣ : ١٣٩ ، ١٤٠ ٤ : ٢٣٥ والمقتضب ٣ : ٧٦ والأمالي الشجرية ٢ : ٧٦ ، ورصف المباني ص ٣٦٢ والجنى الداني : ٥٤٢
٩) في الاصل وجـ (( ثم تقول :
١٠) كلمة (( ان )) ساقطة من ب و جـ
١١) في ب "جئتني لاكرمك "

فهنا موضع الفعل ، ثم تقول : لو أنك[1] جئتني (( فتفتحها أيضا ))[2] فكل موضع وقع (( فيه ))[3] إمّا الاسم أو الفعل[4] فهي المفتوحة[5] . وكل موضع (( جاز أن يقع فيه الأمران ))[6] الاسم والفعل جميعا ، في (( موضعها ))[7] كانت المكسورة (( تقول[8] )) إنّ زيداً قائم (( بالكسر ، لأنك لو وضعتها لجاز أن تقول : زيدٌ قائمٌ وقام زيد[9] )) .

---

١) لان لو لايليها الا الفعل ) انظر الكتاب ٣ : ١٣٩ والمقتضب ٣ : ٧٧
٢) ما بين الاقواس (( )) ساقط من أ و ج
٣) كلمة : فيه )) ساقطة من أ
٤) في ب (( وأما الفعل ))
٥) في ب و ج (( فهي مفتوحة ))
وهمزة (( أنّ )) تفتح في ثلاثة مواضع يضيق المقام عن ذكرها ، فانظرها في الكتاب ٣ : ١٢٠ ، ١٤٥ ، والمقتضب ٢ : ٣٤٠ ، ٣٥٧ ، والأصول ١ : ٢٦٢ والايضاح العضدي ١ : ١٢٩ والمقتصد ١ : ٤٧١ ، والتبصرة والتذكره ١ : ٢٠٣ وجمل الزجاجي ٥٧ . والجنى الداني ٣٨٧ ، ورصف المباني ص ٢٠٠ والمساعد ١ : ٣١٤ ، وأوضح المسالك ١ : ٣١٦ ، وانظر شروح الألفية . عند قول ابن مالك :
وهمز إن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر
٦) في أ (( وقع الأمران ))
٧) كلمة (( موضعها )) ساقطة من ب
٨) في ب (( فتقول ))
٩) في أ و ج (( ثم تحذفها فتقول : زيد قائم ، وقام زيد )) وانظر في هذه المسألة الايضاح العضدي ١ : ١٢٩ ، ورصف المباني ص ٢٠٠ ، والجنى الداني ص ٣٨٧ ، وقد أهمل الشارح ذكر المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح وهي تسعة مواضع انظرها في المراجع السابقة في الحاشية (٥)

٢٧/أ

وأما إنْ المخففةَ المكسورة فتقع/في أربعة مواضع :ـ تقع زائدة[1] نحو قوله[2] :ـ

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكِــنْ  مَنَايَانَا وَدَوْلةُ آخَرِينَـــا[3]

وبمعنى (( ما )) النافية تقول : إنْ زيدٌ إلا قائم[4] ، ومنه قوله تعالى[5] :ـ
﴿إِنْ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[6]

---

١) انظر الكتاب ٢ : ٤٢١ ، ٣ : ١٥٣ ، ٤ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ والمقتضب ١ : ٥٩، ٢ : ٣٦٣ وحروف المعاني والصفات للزجاجي ٦٢، ومعاني الحروف للرماني ٧٥ ، ٧٦ ، ورصف المباني ١٩١ والجنى الداني ٢٣١ .

٢) قائل هذا البيت هو فروة بن مُسيك المرادي صحابي جليل من أشراف قومه وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح واسلم فولاه رسول الله على مراد ومنحج وزبيد ثم استعمله عمر بعد ذلك على صدقات منحج توفـي رضي الله عنه في الكوفة انظر ترجمته في الإصابة (( ترجمة ٦٩٨٣ )) ، والخزانة ٢ : ١٢٣ ، وقيل: إنَّ البيت لعمرو بن قعاس أو الكميت والرأي الأول هو الراجح .

٣) هذا البيت من بحر الوافر وهو من الأبيات التى لايكاد يخلو منها كتاب لغة ، فهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ١٥٣وفي المقتضب١ : ٥١ ، والأصول ١ : ٢٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٠٤ والمحتسب١ : ٩٢، والخصائص ٣ : ١٠٨ والمنصف ٣ : ١٢٨ والتبصره والتذكره ١ : ٤٥٩ والصحاح طبب : ومعاني الحروف للرماني ٧٦ وسيرة ابن هشام ٢ : ٥٨٢ والبسيط ٢ : ٧٥٨، ورصف المباني ١٩٠ ، ومغني اللبيب ١ : ٣١ ، وشرح أبياته للبغدادي ١ : ١٠٢، والملخص ١ : ٣٥٠ وابن يعيش ٨ : ١١٣ ، والرضي ١ : ٢٤٦ ، والهمع ١ : ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٢ والخزانة ٢ : ١٢٢، وفي بعض المراجع (( وما إن )) وفـي سيرة ابن هشام (( وطعمة آخرينا )) والطِّب بالكسر هو العلة والسبب، ومعنـى البيت كما ذكره البغدادي هو (( أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ماجرى به القدر من حضور المنية و انتقال الحال عنا، والدولة )) . ==

---

== وليس فى الأصل من هذا البيت إلا قوله : فما إن طبنا جبن ٠
وتمامه من ب و ج وفيها (( وصايانا )) بدلا من منايانا ٠ ولعلها خطأ من الناسخ لانى لم أجد هذه الرواية فى المراجع التى ذكرته ، ومحل الشاهد من البيت هو وقوع إن زائدة كافة لما ))

٤) فى ب (( وبمعنى ما إن زيدا لقائم )) وفى ج ( بمعنى ما نحو إن زيد الاقائم

٥) فى (( ب )) عز وجل ))

٦) من الآية ٢٠ من سورة الملك ومحل الشاهد فيها هو مجئ (( إنْ )) بمعنى (( ما )) النافية وانظر فى ذلك : الكتاب ٣ : ١٥٢ ، والمقتضب ١ : ٥٠ ، ٢ : ٣٦٢ ورصف المبانى ١٩١ ٠

وللجزاء نحو[١] : (( إِنْ تُكرِمْني أُكْرِمْكَ ))[٢]

ومخففه من الثقيلة نحو[٣] [٤] ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[٥] . فإذا كانت مخففه فلك الإعمال و (( الإلغاء ))[٦] تقول : إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ وإِنْ زَيْدٌ ، فإذا أعملتها لم يلزمك إدخال[٧] اللام فى خبرها ((وإذا لم تعمل لزمك إدخال اللام للفرق بينها وبين النافية[٨] .

---

١) كلمة (( نحو )) ساقطة من الاصل

٢) قال سيبويه فى الكتاب ١٣ ، ١٥٢ (( وأما (( إن )) فتكون للمجازاة ))
وقال المبرد فى المقتضب ١ : ٤٩ (( وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه فمنهن الجزاء نحو (( إن تأتنى آتك ))
وقال الزجاجى فى الجمل ٦٢ (( إِنْ المكسورة المخففه لها أربعة أوجه ؛ تكون جزاء كقولك : ((إِنْ تكرمني أكرمك ))
وانظر معانى الحروف للرمانى ٧٤

٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (٢) فى الصفحات نفسها .

٤) كلمة نحو ساقطة من أ و ب

٥) الآية ٤ من سورة الطارق
وهذه الآية فيها قرآتان سبعيتان إحداهما بتشديد الميم فى (( لما ))
وعلى هذه القرآة يتعين أن تكون (( إن )) نافيه و (( لَمَّا )) بمعنى (( إلا))
أما قراءة تخفيف الميم من (( لما )) فتخرج على أن (( إن )) مخففه و (( ما )) زائدة ، انظر الحجة فى القرآت السبع ٣٦٨ ، وحجة القرآت ٧٥٨
والكشف عن وجوه القراءات ٢ : ٢١٥ ، ٣٦٩ والإقناع فى القراءات السبع ٢ : ٨٠٨
وإعراب القرآن للعكبرى ٢ : ١٥٢ ، والكشاف ٤ : ٢٠٢ ، والبحر المحيط ٧ : ٣٣٤ ، ٨ : ٤٥٤ .

٦) فى (( ب )) وإلا الغا ))

٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من : ب

٨) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ١٣٩ ، واعلم أنهم يقولون : إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ ، وإن
– عمروٌ لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، ======

== والزمها اللام لئلا تلتبس بان التى هى بمنزلة ما التى تنفى بها ....)
وقال المبرد فى المقتضب ١ :٥٠ (( وتكون مخففة من الثقيلة فإذا كانت كذلك لزمتها اللام فى خبرها لئلا تلبس بالنافية وذلك قولك : أن زيد لمنطلق ))
وقال الله عز وجل : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾
فإن نصبت بها لم تحتج الى اللام نحو : ان زيداً منطلق .... الخ ،
واللام الداخلة عليها تسمى اللام الفارقة .
وقد اشار ابن مالك إلى حكمها بقوله :ـ

وخففت إنَّ فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل ))

وانظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت وانظر المساعد ١ : ٣٢٦، ٣٢٧
وحروف المعانى للزجاجى ٦٢ ومعانى الحروف للرمانى ٧٥ ، ٧٦ ، والجنى الدانى ٢٣١ والملخص ١ : ٢٣٧ .
هذه هى المواضع الاربعة التى ذكرها الشارح لـ (( إِنْ )) المكسورة المخففه وقد أوصلها بعض النحاة إلى سبعة مواضع فانظرها فى الجنى الدانى ص٢٢٨، ٢٣٤ .

وأمّا[1] (( أنّ )) المفتوحة المخففة فلها أربعة مواضع[2]: زائدة مع ((لما ، ولولا )) في نحو قول الله عز وجل[3]: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ ﴾[5] و[6] (( فلولا أن كان ))

وبمعنى (( أي )) في قوله عز جل[7]: ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾[8][9]

وناصبة للفعل نحو[10]: أُرِيد أَنْ تَقُومَ .

---

١) في ج (( فأما :

٢) في ج زيادة (( تقع أيضا ))
وانظر هذه المواضع الأربعة في الكتاب ٣ : ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٤ : ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، والمقتضب ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣١ ، ٣٦١ ، ٣ : ١٠٧ ، ٦٥٦ ، وحروف المعاني للزجاجي ص ٦٣ ، ومعاني الحروف ص ٧١ ، ٣٢ ، والتبصرة والتذكر ١ : ٤٦٠ ، ورصف المباني ١٩٣ ومغني اللبيب ٢٤ والمساعد ١ : ٣٣٠ ، وشفاء العليل ١ : ٣٧١ .
وقد أوصلها المرادي إلى أكثر من العشرة ، بعضها تكون فيه اسما وبعضها تكون فيه حرفا ، انظر الجنى الداني ٢٣٥ ، ٢٤٤

٣) في ب (( نحو قوله )) وفي ج (( قوله تعالى ))

٤) هذا المثال لايوجد في أ و ب وهو جزء من الآية ( ٩٦ ) من سورة يوسف )

٥) من الآية ٣٣ سورة العنكبوت ، والآية بتمامها :
﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ .

٦) في ب زيادة (( وقوله تعالى )) وهو خطأ ، لأنّ المثال التالي ليس بآية حيث إنّه لاتوجد آية بهذه الصيغة .

٧) في قوله : (( عز وجل )) ساقط من أ و في ج (( تعالى ))

٨) محل الشاهد من الآية الذى هو ﴿ أَنِ امْشُوا ﴾ ساقط من ب

٩) الآية ٦ من سورة (ص)

١٠) كلمة (( نحو )) ساقط من أ

ومخففه من الثقيلة فى قول الشاعر[1] :ـ

فى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[2]

فإذا كانت مخففة من الثقيلة فلا بد من إعمالها من قبل أنها تطالب بما بعدها من وجهين : من حيث يطلب العامل المعمول والصلة الموصول .

(( فأمّا المكسورة فلا تطلب إلا طلب العامل المعمول، ومن طلب شيئين أقوى مِمَّنْ طَلَبَ شَيْئاً واحدا[3] )) .

---

١) فى ب (( قال الشاعر :

٢) هذا البيت من بحر البسيط وهو للأعشى ميمون بن قيس . الشاعر الجاهلى الذى أدرك الاسلام ولم يسلم خشية أن يمنع من شرب الخمر، وهذا البيت من قصيدته التى مطلعها .

ودع هريرة إنَّ الركب مرتحل وهل تطيق وَداعا أيُّها الرجل

وهذا البيت فى ديوانه ص ٥٩ وعجزه فيه :

أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل :

وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ٢ : ١٢٣ ، ١٣٧ والمقتضب ٣ : ٩ ومعانى الحروف للرمانى ١٦٢ والخصائص ٢ : ٤٤١ ، والمنصف ٣ : ١٢٩ والانصاف ١٩٩ ، والأزهية ٥٦ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٤٦١ ، وابن يعيش ٧ : ٨١، ورصف المبانى ١٩٦ والهمع ١ : ١٤٢ والعينى ٢ : ٢٨٧ ، والخزانة ٢ : ٤٦٦ ،

٣) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ

## بـــاب «لا» فـــي النفـــي

( إعلم أنَّ «لا» ) تعمل في الاسم النصب وفي الخبر الرفع ، ك (( إنَّ )) [1] ،
ووجه الشبه بينهما [2] أنَّ «لا» تنفي ما تثبته [3] (( إنَّ )) فهي توافقها من وجـــهٍ
وتخالفها من/وجهٍ ، فوجهُ الموافقة أنَّهما ينصبان الاسم ، ويرفعان الخبـــر ، ٢١/ب
ووجهُ المخالفة : أنَّ (( إنَّ تعمل في المعرفة [4] والنكرة و«لا» إنَّما [5] )) [6] تعمل في
النكرة دون المعرفة ، لأنها تنفي ماهو نكرة [7] .

---

١) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٤ (( هذا باب النفي بلا )) و«لا» تعمـــل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (( إنَّ )) لما بعدها ))
وقال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٥٧ (( اعلم أنَّ «لا» إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين )) وانظر جمل الزجاجي ص ٢٣٧ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨١ والأصول لابن السراج ١ : ٣٧٩ ، والعوامل المائة النحوية للجرجانـي ص ٦٢١ وشرحها لخالد الأزهري ص ٢٢٧ ورصف المباني ص ٣٣٣ وشرح الجمل لابن هشام ص ٣١٦ وابن يعيش ١ : ١٠٦ ، والرضي ١ : ٢٥٥ ، والمغني ١ : ٢٦٣ ، والجنى الداني ص ٣٠٠ ، والمساعد ١ : ٣٣٩ ،

٢) كلمة (( بينهما )) ساقطة من أ و ب

٣) في ب و ج (( ما أثبتته ))

٤) في ج (( أن لاتعمل ))

٥) كلمة « إنَّما » ساقطة من أ

٦) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

٧) انظر المراجع السابقة في الحاشيه ((١)) .

و(( إنَّ ))[1] تعمل بتنوين و لاتبني[2] ، و (لا ) يبنى مابعدها كخَمسةَ عَشَر ،

وإنّما[3] بنيت ، لأنّها جواب من سألك: هل من رجل ؟ فهذا سؤال عن جميع الجنس ،

فبنيت[4] على هذا الحد[5] .

وإنّا فصل بين (( إنَّ )) واسمها[6] لم يبطل عملها ،وأمّا „لا„ فإنها[7] ، إذا[8] فصل

بينها وبين ما تعمل فيه بطل[9] عملها ، لضعفها[10] .

---

١) في ج (( فان ))

٢) كلمة ( ولاتبني ) ساقط من أ و ج

٣) في ج ( ولا إنما يبنى )

٤) في ج ( فبقيت على هذه الحال )

٥) هذا هو رأى جمهور البصريين ونهب الكوفيون والزجاج و السيرافي والجرمي إلى أنه (( معرب )) ونسب أبو حيان في ارتشاف الضرب والسيوطي في الهمع القول بإعرابه إلى الرماني ومانسب للرماني مخالف، لما في معاني الحروف ص ٨١ فقد نص فيه على بنائها مع اسمها .
وانظر في هذا المبحث المراجع السابقة في الحاشية ( قم (١) في ص ( ٢٢٤ ) والتبيين ص ٣٦٢ ، والانصاف ١ : ٣٣٦ وأسرار العربية ٢٤٦ وابن الشجرى ٢ : ٢٢٣ وارتشاف الضرب ٢ : ١٦٤ ، والتصريح ١ : ٢٣٨، والهمع ٢ : ١٩٩ والصبان ٢ : ٦ ،

٦) في الاصل و ج وإذا فصل بين اسم ان وبينها .

٧) كلمة ( إنها ) ساقطة من ب و ج

٨) في ج (( فإذا ))

٩) في أ يبطل وفي ب فيبطل :

١٠) انظر الكتاب ٢ : ٢٦٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ المقتضب ٤ : ٣٥٧ ومابعدها ، وجمل الزجاجي ص٢٣٨ وشرح اللمع لابن برهان ق ٥ ، وشرحه لابى البركات العلوى ق ٥٦ وشرحه للاصفهاني ص٤١١ ، وتوجيه اللمع ق٤١، ورصف المباني ٣٣٥ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣١٦ والامالي الشجرية ٢ : ٢١٩، والانصاف ٢٦٦١ ، وشرح المفصل ١ : ١٠٥ ، والرضى ١ : ٢٥٥ ، والمساعد ١ : ٣٣٩ ، والمغنى ١ : ٢٦٢ ، وابن عقيل ١ : ٣٣٥ والتصريح ١ : ٢٣٥ ، والأشموني ٢ : ٢ _

وأمّا[1] رفع خبرها فمنهم من يقول : يرتفع كما يرتفع خبر (( إنّ ))[2] ومنهم من يقول : يرتفع كما يرتفع خبر المبتدأ[3] .

فإن قلت : (( لا رَجُلَ ظريفٌ في الدار )) ففي الصفة ثلاثة أوجه :ـ النصب بالتنوين على اللفظ ، والفتح[4] بلا تنوين على (( فك لا ))[5] وبناء رجل مع[6] ظريف .

ومنهم من يجعل (( لا )) ورجلا كالشيء الواحد ويبنيه مع (( ظريف))[7] (( والأول أجود، لأنّ ثلاثة أشياء لاتبنى شيئا واحدا . وقد يجوز))[8] رفع ( ظريف )[9] مع التنوين على موضع (( لا ورجل ))[10] .

---

١) فى ج (( وإنَّما ))

٢) هذا هو اختيار الأخفش وجمهور البصريين وصححه ابن مالك ،انظر التبيين للعكبرى ص ٣٦٨ ، ومعانى القرآن للأخفش١ : ٢٣ ، والحجة ١ : ١٤٠ ، ١٤١ ،وشرح اللمع للأصفهانى ص ٤٠٨ ، وتوجيه اللمع ق٤١ ، والمساعد ١ : ٣٤١ والارتشاف ٢ : ١٦٥ ، ومغنى اللبيب ص ٢٦٣ والصبان ٢ : ٦ .

٣) قال بذلك سيبويه والكوفيون ونسبه أبوحيان فى الارتشاف الى المحققين انظر الكتاب ٢ : ٢٩٩ والرضى ١ : ١١٠ وابن يعيش ١ : ١٠٧ ، وانظر المراجع السابقة فى الحاشية (٢) وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٧٣ وتوضيح المقاصد ١ : ٣٦٣ .

٤) فى ج (( وفتح ))

٥) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

٦) كلمة مع ساقطة من ب .

٧) ذكر هذين الوجهين سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٨٨ وانظر كلام السيرافى فى حاشيته وانظر المقتضب ٤ : ٣٦٧ ، ومابعدها . وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٧٤ والملخص ١ : ٥٠١ ، ٥٠٢ والتسهيل ٦٨ والمساعد ١ : ٣٤٨ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٣٩ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٩٤٥ وتوضيح المقاصد ١ : ٣٦٧والرضى ١ : ١١١ وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :ـ

وَمفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍ يلِـي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَو ارْفَعْ تَعْدِلِ

٨) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

٩) فى ج (( ويرفع ظريفا ))

١٠) انظر المراجع السابقة فى الصفحات انفسها وهذا هو الوجه الثالث .

فإنْ عطفت وكررت (( لا )) فقلت : لَاحَوْلَ وَلَا قُوَةَ ((إِلَا بِاللّهِ ))[١] ففى الأول وجهان : الرفع بالتنوين على معنى (( ليس )) (( وعلى معنى الابتداء ))[٢] وفتح بلاتنوين على البناء .

وفى الثانى : ثلاثة أوجه : هذان اللذان فى الأول ، ونصب بتنوين على لفظ ((حول))[٣] فإن جعلت (( لا )) الثانية زائدة لم يجز أن تبنى[٤] (( قوة )) معها ؛ لانك إنّما تبنى معها إذا كانت نافية[٥] .

وهكذا إذا قلت : لا رجلَ وامرأةٌ فى الدار ، فيجوز فى (( امرأة )) الرفع والنصب على اللفظ ، وعلى الموضع ، ولا يجوز البناء ؛ لأنه ليس هنا (( لا )) فيبنى معها[٦]

---

١) قوله (( إلا بالله )) لايوجد فى أ و ب وهى موجودة فى متن اللمع .

٢) فى الاصل (( وعلى الابتداء )).

٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٩٢ والمقتضب ٤ : ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٤١ وشرح اللمع لابن برهان ق ١٦ ، وجمل الزجاجى ص ٢٣٩ ومعانى الحروف للرمانى ص ٨٢ ، والملخص ١ : ٥٠٣ ، وشرح اللمع للأصفهانى ٤١١ ، وشرحه لابى البركات العلوى ق ٧٠ وتوجيه اللمع ق ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٧٥ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ : ٩٤٧ والفوائد الضيائيه ١ : ٤٤٠ ، والمقتصد ٢ : ٨٠٦ وابن يعيش ٢ : ١١٢ والرضى ١ : ٢٣٩ ، والمغنى ١ : ١٩٦ وتوضيح المقاصد ١ : ٣٦٥ ،

٤) كلمة (( تبنى )) ساقطة من ب )

٥) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٣)

٦) انظر المراجع السابقة فى [illegible] الحاشية (٣)

فإنْ ثنيت الاسم المنفى أو جمعته جمع السلامة فهو مبنى ، كما أنَّ الواحد مبنى تقول : لا رجلين عندك ، ولا زيدين لك[١] ، وإنَّما ثبتت النون وانحذف التنوين ؛ لأن النون أقوى منه من ثلاثة أوجه :-

أحدها : أنَّها متحركة والتنوين ساكن ،

وأنها تثبت في الوصل والوقف ، والتنوين يثبت في الوصل ويحذف في الوقف ، والنون[٢] بدل من شيئين «من الحركة والتنوين[٣]»

وعند أبى العباس[٤] : أنّ[٥] التثنية والجمع معربان قال : لأنى لم أر اسما مبنيا مع اسم واحد هما[٦] مثنى ولامجموع .

فإن قلت (( لا رجلين ظريفين لك )) لم يجز حذف النون من رجلين للفصل بينه وبين الكاف بالصفة ، ولايجوز حذفها من (( ظريفين )) ؛ لأن هذا الاتساع كان في نفس النفي لا في صفته[٧] .

---

١) هذا هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ومنع المبرد بناء ، وقال : إن الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لاتكون مع ما قبلها اسما واحدا ، انظر الكتاب ٢ : ٢٩٠ ، ٢٩١ والمقتضب ٤ : ٣٦٦ ، والتبصره والتذكرة ١ : ٣٩١ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ١٥ ، والاصول ١ : ٣٨٣ ، وشرح اللمع للعلوى ق ٧١ ، وتوجيه اللمع ق ٤٣ ، والفوائد الضيائيه ١ : ٤٣٨ ، والمغنى ١ : ٢٣٨ والتسهيل ٦٧ ، والمساعد ١ : ٣٤٢ ، والتبيين ٣٧٠ والملخص ١ : ٥٠١ ،

٢) فى ب ( والتنوين )

٣) ما بين الأقواس (( )) ساقط من ( ب )

٤) هو : محمد ابن يزيد بن عبد الاكبر المبرد ينتهى نسبه إلى الأزد ، إمام العربية والنحو بعد سيبويه له مؤلفات شاع صيتها منها ( المقتضب ) والكامل ، وغيرهما توفي سنة ٢٨٥ هـ ، وقيل سنة ٢٨٦هـ انظر في ترجمته طبقات الزبيدى ص ١٠٨ ، معجم الأدباء ص ١٩ : ١١١ ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، نزهة الألباء ص ٢٧٩ ، وكنيته التى اشتهر بها هي ( أبو العباس ) وهذه الكنية يشتهر بها أيضا ثعلب ، والمراد هنا المبرد لورود هذا الكلام فى كتبه .

٥) كلمة ( أن ) ساقطة من ج .

٦) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٦٦ ( وليس القول عندى كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لاتكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ))

٧) انظر الكتاب ٢ : ٢٩٠ ، والأصول ١ : ٣٨٧ ، والمقتضب ٤ : ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، وانظر الحاشية (١) [illegible] .
- والملخص ١ : ٥٠٠ ، ٥٠١ .

فإن قلت: (( لَا أَبَا لَكَ )) فاللام ههنا[١] مراعاة من وجهٍ، وهو دخولها على المعرفة وغير مراعاة من وجهٍ وهو ثبات الألف، لأنها لو لم تكن لم يقل إلا (( لا[٢] )) أباك[٣].
وتقول: لازيد عندك ولا عمرو، فإذا[٤] أدخلت (( لا )) على المعرفة لزمك تكرير الاسم، لأنها جواب لمن سألك[٥]: هل زيد عندك أم عمرو؟، فقلت: لا زيد عندي ولاعمرو[٦].

---

١) في ج (( هنا ))
٢) كلمة (( لا )) ساقطة من أ و ج
٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٦ والمقتضب ٤ : ٣٧٣، ٣٧٨، والاصول ١ : ٣٨٨، والايضاح العضدي ١ : ٢٤٣، ٢٤٤، وانظر الحاشية (١) من تلك الصفحة والملخص ١ : ٥٠٠، ٥٠١)
٤) في ب (( وإذا )) وفي ج (( إذا )) بدون الواو والفاء.
٥) في ج (( من سألك ))
٦) انظر الكتاب ٢ : ٣٠٥ والمقتضب ٤ : ٢٥٩، ٣٦٠، والرضي ١ : ٢٣٧، والخزانة ١ : ٢٢٤، ٢ : ٨٩.

وقد تكون ((لا)) [1] بمعنى ((ليس)) فَيترتفع [2] ما بعدها وينون ولا تدخل إلا على نكرة [3] /٢٧أ
فإن قلت : ألا رَجُلٌ ، فإن كانت الألف للاستفهام فدخولها وخروجها واحد [4] ، وإن
كانت للتمنى/فسيبويه يزيل معنى الابتداء فلا يصف على الموضع ، ولا يعطف ، /٢٧ب
ولا يجعل له خبرا ، لأنَّ معناها ، أتمنى رجلا [5] . والمازني [6] لافرق عنده بينها
وبين ماهو للاستفهام فيصف ولا يعطف على الموضع [7] ويجعل لها خبرا [8] .

---

١) كلمة (( لا )) ساقطة من جـ
٢) فى أ و ب (فترفع )
٣) انظر الكتاب ١ : ٥٨ ، ٢ : ٢٠٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ والمقتضب ٤ : ٣٨٢ ، قال ابن مالك :
فى النكرات أعملت كليس لا وقد تلى لات وإن ذا العمـــلا
٤) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٠٦ ((وأعلم أنَّ ( لا )) فى الاستفهام تعمل فيما
بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ))
وانظر المقتضب ٤ : ٣٨٢ ، والأُصول ١ : ٣٩٦ ،
٥) انظر رأيه فى الكتاب ٢ : ٣٠٧ ، والمقتصب ٤ : ٨٣ ، والأصول ١ : ٣٩٧ والتسهيل
ص ٦٩ والمساعد ١ : ٣٥٠ ، ٣٥١
٦) تقدمت ترجمته في ص ٥٦
٧) قوله : (( على الموضع ) ساقط من أ و جـ
٨) انظر رأى المازنى فى المقتضب ٤ : ٣٨٣ ، والأُصول ١ : ٣٩٧ ، والتسهيل ٦٩ ،
والمساعد ١ : ٣٥١ .

والنفي ينقسم أربعة أقسام[١] : أقواه ماكان بـ (( ليس )) فهي تعمل على كل حال ، وتليها (( ما ))[٢] فتنقص عنها ، فلا تعمل إلا أن يليها الاسم ويتأخر الخبر ولم يفصل[٣] بينهما[٤] ، وتليها[٥] (( لا )) فتنقص عن (( ما )) فلا تدخل إلا على نكرة وتبنى مع مابعدها[٦] .

وتليها (( لات )) فتنقص عن (( لا )) فلا بد أن يكون[٧] اسمها أو خبرها محذوفا ، ويكون اسمها وخبرها (( حين ))[٨]

والحروف لا تؤنث إلا (( لا )) و (( رُبَّ )) و (( ثُمَّ ))[٩] ، تقول[١٠] لات ، و ربت ، و ثمت[١١]

---

١) فى جـ (( والنفي ينقسم على أربعة أقسام ))

٢) فى جـ (( ويليها ما ))

٣) فى أ (( ولا يفصل ))

٤) فى جـ (( ولم يفصل الا بينهما ))

٥) عمل ( ما ) هذا العمل خاص بلغة الحجازيين أما التميميون فلا يعملونها انظر الكتاب ، ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٩ ، ١٢٢ ، ١٤٦ ، والمقتضب ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، والأصول ١ : ٩٢ ، ٩٣ .

٦) تقدمت الاشارة إلى مراجعها فى الحاشية٢ ص ١٨٢

٧) فى ب (( فيكون ))

٨) انظر الكتاب : ١ : ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٢ : ٢٧٥ والأصول ١ : ٩٥ والتسهيل ٥٧

٩) فى جـ (( لا و ، ثم ، ورب ))

١٠) فى ب (( فيقال ))

١١) تمت وربت ،

## بــــاب معرفــة الاسمــاء المنصوبــة

وهي خمسة : ( مفعول مطلق ) وهو المصدر ( ومفعول به ، و مفعول فيه[١] ) وهو الظرف من الزمان والمكان والحال ، و ( مفعول لـه ) وهو العـــذر[٢] مثل((جئتك مخافةَ الشـــر ))

( ومفعول معه ) مثل : ( استوى الماءُ والخشبةَ )) ، وزاد أبو سعيد[٣]((فقال))[٤] : ومفعول منه (( مثل قوله جل وعز[٥] : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ((سَبْعِينَ رَجُلاً))[٦] ﴾

---

١) في أ ( وهو الظرفان ))

٢) قوله : ( وهو العذر )) ساقط من أ و في ج ( وهو الغرض والعذر ))

٣) تقدمت ترجمته في ص ٥٧

٤) كلمة (( فقال )) ساقطة من أ و ج

٥) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ و ج

٦) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف ، ومابين الأقواس (( )) لايوجد في أ و ج و ( قومه ) و ( سبعين ) في الآية يعربان مفعولين لاختار على تقدير حرف الجر ( مِنْ ) قبل (( قومه )) هذا هو الرأي الراجح عند أكثر المفسرين والنحاة ، ويجوز في ( سبعين ) وجه آخر وهو إعرابها بدلا من ( قومه ) ولكن هذا الرأي ضعفه أكثر النحاة انظر مجاز القرآن ١ : ٢٢٩ ، تفسير غريب القرآن ١٧٣ ، البيان ١ : ٣٧٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ : ٦٤٢ ، مشكل إعراب القرآن ١ : ٣٠٣ وإعراب القرآن للعبكري بحاشية الجمل ٣ : ٦٨ والجمل : ٢ : ١٩٥ وانظر الكتاب ١ : ٣٩ ، والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ، والكامل ١ : ٣٣ ومجالس العلماء ١٩٣ والإفصاح للفارقي ص٢٨٨ وقد زاد فيه وجها ثالثا فقال ( ونهب بعض أصحابنا إلى أن هذا مفعول فيه ) ومانسبه الشارح لأبي سعيد وردت نسبته له أيضا في شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٢٤ ، وذكر ابن الخباز في توجيه اللمع هذا القول ولكنه لم ينسبه بل أكتفى بقوله : وزاد بعض النحويين مفعولا منه ) والقول بأن المفاعيل خمسة هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : إنه ليس للفعل إلا مفعول واحد وهو المفعول به أما البقية فهي مشبهة به . انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٠١

فكل هذه مفعولات (١) وهي منصوبات (٢).

فإن قال قائل : ما العامل فى المفعول النصب؟

فلا يخلو إما أن يكون العامل فيه الفعل وحده (٣) أو (٤) الفعل والفاعل بمجموعهما (٥) أو الفاعل وحده (٦). وكلٌ قد قال به قائل (٧).

---

١) فى أ (( وهن ))
٢) لأنها فضلات فالنحاة يقولون: إنَّ الرفع للعُمَد والنصب للفضلات .
٣) قوله (( الفعل وحده )) ساقط من جـ ، وهذا هو رأى البصريين .
٤) فى جـ (( العامل فيه الفعل والفاعل ))
٥) نسب بعض النحاة هذا القول إلى الكوفيين عموما ونسبه بعضهم الآخر إلى (( الفراء )) خاصة .
٦) فى جـ (( أو الفاعل وحده . أو الفعل وحده ))
٧) قال بذلك هشام بن معاوية الكوفى ، وقال خلف الأحمر : إن العامل فيه هو معنى المفعولية ، ونسب ابن جمعة فى شرحه لألفية ابن معط إلى الكوفيين قولا آخر وهو أنه منصوب على الخلاف . وقد رد الأنبارى وابن عصفور وأكثر نحاة البصرة آراء الكوفيين ورجحوا انتصابه بالفعل وحده، انظر هذه الآراء والرد عليها فى ( الانصاف ) ١ : ٧٨ ومابعدها ، وأسرار العربية ٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٦٦ والرضي ١ : ١١٥ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٤٨٩ والتصريح ١ : ٣٠٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ : ٤٩ والهمع ١ : ١٦٥ ، والتسهيل ٨٣ والمساعد ١ : ٤٢٦ ، وتوجيه اللمع ق ٤٨ وأئتلاف النصرة ص٣٤ المسألة ٩

ولا يجوز أن يكونا عملا بمجموعهما ؛ لأن/ما كان العامل فيه جملة لا يجوز[١] ١٢٣/ب
تقديمه على الجملة كقولك :

هو زيد معروفا ، فلا يجوز تقديم (( معروفا )) على الجملة ، وأنت تقول :
عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ ، ولا يجوز أن يكون الفاعل وحده ؛ لأنه لوكان كذلك لجاز ،
أن يعمل من غير فعل ، وفاعل لايكون بلا فعل .

فإذا بطل هذان ثبت أنَّ العامل الفعل[٢]. فإن قيل : لوكان كذلك لجاز أن
يعمل الفعل بلا فاعل .

قيل له : الفعل له من التصرف والإمالة وغير ذلك ما ليس لغيره ومن جملة
ماله الفاعل . فكما يعمل وإن كان مُمالاً أو مُعَلًّا ، يجب أن يعمل وإن كان ،
لابد له من فاعـــــل[٣] .

---

١) فى أ (( لم يجز ))
٢) انظر هذين الردين فى المراجع السابقة فى الحاشية ٨ ص ١٨٥
٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشية ٨ ص ١٨٥

## بـــاب المصـــدر

المصدر أصل الفعل، أخذ الفعل منه عند البصريين[١] وعند الكوفيين أن المصدر مأخوذ من الفعل[٢]، واستدلوا على ذلك: بأنه يجئ بعده تقول: قام قياما وبأن الفعل عامل فيه، وبأنه[٣] يعتل باعتلاله.

واستدل البصريون بأن الاسم يفيد مع مثله، والفعل لايفيد مع مثله، وأيضا تسميتهم له بالمصدر دليل أنه[٤] قد صدر عنه كل شئ[٥] كما تقول: ـ مصـدر الإبل، وأيضا فإنّ الواجب أن يكون فى الفرع ما فى الأصل وزيادة، فالفعل[٦] يدل على زمان مخصوص، والمصدر يدل على زمان مبهم فالفعل[٧] أشد تخصيصـا فكان الفـــرع.

---

١) انظر رأيهم فى شرح اللمع لابن برهان ق ١٧، والانصاف ٢٣٥، وأسرار العربية ١٧١ ـ ١٧٦ والتبيين ص ١٤٣ والإيضاح الزجاجى ٥٦ والخصائص ١ : ١٦٣، ١٢١، والأصول ١ : ١٦٢، وتوجيه اللمع ق ٤٤، ٤٥، والايضاح العضدى ١٦٧ والتصريـح ١ : ٣٢٣ والرضى ٢ : ١٧٨ وتوضيح القاصد ٢ : ٧٦ و والاشمونى ٢ : ٣٤١، والمساعد ١ : ٤٦٤، وكشف المشكل ١ : ٤٣١ وفى ذلك يقول سيبويه فى الكتـاب ١ : ١٢ : ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء))

٢) انظر رأيهم فى المراجع السابقة فى الحاشيه (١) فى الصفحات نفسها ونسب لابن طلحة رأى ثالث وهو أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقـا من الآخر. انظر توضيح المقاصد ١ : ٧٦ والتصريح ١ : ٣٢٥.

٣) فى أ و ب (( وأنه ))

٤) فى جـ (( على دليل أنه ))

٥) فى جـ (( صدر عنه شئ ))

٦) فى جـ (( والفعل ))

٧) فى جـ (( والفعل ))

وأمّا ماقالوه : من[1] أنّه يجئ بعد الفعل فلا/دليل فيه فقد يجئ الاســـم ٢٣ب
بعد الحرف وليس بأصل له .

وأما قولهم ، يعتل باعتلال الفعل ، فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضــى
وليس هذا أصلا لهذا[2].

وإنّما يذكر المصدر ، لأحد ثلاثة أشياء :ـ

بيان النوع كقولك: قمت قياما حسناء(( وجلست جلوسا طويـــلا ))[3] .

أو عدد[4] المرات كقولك : قمت قومتين وضربت ثلاث ضربـــات. أو لتأكيد[5] الفعل
كقولك: قمت قياما (( وجلست جلوسا[6] )) .

---

١) كلمة (( من )) ساقطة من ج

٢) انظر حجج كل فريق ورد الفريق الأخر عليه في ايضاح الزجاجي ص٥٦ والانصاف
١ : ٢٣٥ ، واسرار العربية ١٧١ ، والتبيين ص١٤٣.

٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب.

٤) فى ب (( و عدد المرات ))

٥) فى أ و ب (( أو تأكيدا للفعل ))

٦) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

وانظر فى أقسام المصدر الكتاب ١ : ٣٥ ، والأصول ١ : ١٦٠ ، والتبصرة والتذكرة
١ : ٢٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ١٧، وشرحه للعلوى ق ٧٣ والرضـــى
١ : ١١٩ وأسرار العربية ١٧٥ والكافية ٨٤ والفوائد الضائية ١ : ٣٤٣، ،
والمقرب ١ : ١٤٤ ، وكشف المشكل ١ : ٤٣٢ وتوجيه اللمع ق ٤٥ ، والتسهيـــل
٨٧ ، والمساعد ١ : ٤٦٥ وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٢٨ ، وشروح الخلاصة
عند قول ابن مالك:

توكيدا أو نوعا يبيــن أو عدد   كسرت سيرتين سيرذى رشـــد

ويقول الآثارى فى كفاية الغلام فى اعراب الكلام :

أكدوبين عد أو بالوصــف   أو آلة تنوب عند الحـــذف

والمصدر لايثنى ولايجمع[1] من قبل أنَّه بلفظه يدل على قليله وكثيره فأشبه من هذا اسماء الأجناس[2] كالماء والزيت فكما لاتثنى ولا تجمع اسماء الأجناس فكذلك المصدر .

فإن اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه بأن يكون ضرب أشد من ضرب .
وكذلك[3] الماء إذا كان بعضه أصفر وبعضه أسود جُمع .

---

١) المصدر الذى لايثنى ولا يجمع هو ماكان مؤكدا لفعله، أما المبين للنوع والعدد فيثنى ويجمع وقد نص ابن مالك على ذلك بقوله فى الخلاصة :
وما لتوكيد فوحد أبدا    وثن واجمع غيره وأفردا
انظر شروح الألفيه عند الكلام على البيت .
واللمع ص ١٣٢ والرضى ١ : ١١٤ والتسهيل ٨٧ ، والمساعد ١ : ٤٦٥ وشرح اللباب للفالى ٣٠٣ ، والهمع ١ : ١٨٦ .

٢) اسم الجنس هو : ماوضع للحقيقه من حيث هى ، فهو من حيث وضعه صالح للواحد والاثنين وللأكثر . وهو نوعان اسم جنس إفرادى ، وهو مايدل على القليل والكثير للفظ واحد ولا يفرق بينه وبين واحده بالتاء كالماء والعسل واللبن .
واسم جنس جمعى وهو مايفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء وهى فى المفرد غالبا كعنب وعنبة وكَلِم وكلمة وقد تلحق الجمع نحو كمء وكماة .
انظر التصريح ١ : ٢٤ ومابعدها والاشمونى وحاشية الصبان ١ : ٢٦ ومابعدها وضياء السالك الى اوضح المسالك ١ : ٢٩

٣) فى جـ (( فكذلك :

والمصدر على ضربين : ضرب يكون من لفظ الفعل الذى يعمل فيه وضرب يكون من معناه .

فمن لفظه ك (( ضرب ضربا )) ومن معناه[1] : (( جلس القرفصاء )) ، والقرفصاء ضرب من الجلوس على صفة[2] ، فجلس عامل فيه[3] ، و(( أبو العباس[4] )) يجعله صفة لمصدر محذوف كأنه قال : جلس الجلسة القرفصاء ثم حذف (( الجلسة[5] )) .

---

١) فى ج (( فالذى من لفظه كضربت ضربا ، فهذا يعمل فى المصدر ، لأنه من لفظه و ماكان معناه جلس القرفصاء .

٢) فى ج (( فالقرفصاء )) والقُرفُصاء بضم القاف والفاء هى جلسة المحتبى بيديه دون ثوبه ، انظر الصحاح (( قرفص ))

٣) هذه المسألة للنحاة فيها عدة آراء هى :-

أولها :- القول بأنّ العامل فى المصدر هو الفعل المذكور ، وبذلك قال سيبويه والمازنى وأبو على وابن جنى وجمهور النحاة .

ثانيها :- القول بأنّ العامل فيه فعل مضمر من لفظه ونسب هذا القول إلى سيبويه وكلام سيبويه فى الكتاب يحتمله .

ثالثها :- التفصيل وهو أنّه إذا قصد به التأكيد عمل فيه المضمر الذى من لفظه ، لأنّ التأكيد اللفظى لابد فيه من اشتراكه مع عامله فى اللفظ ، وإن أريد به بيان النوع عمل فيه الظاهر ، وينسب هذا الرأى إلى ابن جنى . انظر المراجع التالية فى الحاشية (٥)

٤) تقدمت ترجمته فى ص (١٨٣)

٥) وافقه على ذلك ابن السراج والسيرافى .

وانظر فى هذا المبحث الكتاب ١ : ٣٥ ، الاصول ١ : ١٦١ ، الايضاح العضدى ١٦٨ شرح اللمع لابن برهان ق (١٧) متن اللمع ص٤٩ ، شرح اللمع لابى البركات العلوى ق ٧٤ شرح اللمع للاصفهانى ص٤٤٨ ، توجيه اللمع لابن الخباز ق ٤٦ ، الرضى ١ : ١١٥ ابن يعيش ١ : ١١٢ ، الايضاح شرح المفصل ١ : ٢٢٣ توضيح المقاصد ٢ : ٧٨ شرح الألفية لابن الناظم ٦٤ شرح عمدة الحافظ ٦٩١ شرح اللباب للفالى ٣٠٣ ، الفوائد الضيائيه ١ : ٣١١ ، شرح الألفية لابن جماعه ١٠٧ ، الهمع ١ : ١٨٦ .

وكل اسم أضفته إلى المصدر صار مصدرا بإضافته إليه، كما يكتسى الأول من الثانى التعريف[1] والاستفهام .

وإنما سرى من الثانى إلى الأول، لأنه واقع موقع التنوين وبالتنوين يتبين انصراف الاسم وتمكنه .

فالاسم الذى يضاف إلى المصدر يصير[2] مصدرا كقولك : قمت أحسن القيام ، وما يكتسى منه التعريف : غلام زيد / ١٢٤أ ، وما يكتسى منه الاستفهام نحو : غلامُ مَنْ يَضْرِبُ[3] ؟ وسمى هذا مفعولا مطلقا ، لأنه لم يقرن[4] به حرف جر[5] ،

١٢٤/أ

---

١) اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه سيأتى الكلام عليه فى مباحث المعرفة .

٢) فى أ و ب (( يعتبر ))

٣) فى ج (( تضرب ))

٤) فى ج (( يقترن ))

٥) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ : ٤٤٩ (( واختلف النحويون فى تسمية المصدر مفعولا مطلقا فمنهم من قال : إنما سمى مفعولا مطلقا ، لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولايقيد بصفة ، بخلاف باقى المفعولات فإنه لايطلق عليهما لفظ مفعول إلا بتقييد فيقال : مفعول به أو فيه أوله أو من أجله أو معه ، وقيل إنما سمى مفعولا مطلقا ، لأنه يصل إليه بنفسه وماعدا ذلك من المعمولات إنما يصل إليه بتقدير ( فى )

- وانظر الرضى ١ : ١١٣ والأشمونى ٢ : ١١٠ ، ١١٢ ، والفوائد الضيائية ١ : ٢٠٩

## بـــاب المفعـــول بـــه

الأفعال على خمسة أضرب :ـ فعل لايتعدى كقام وجلس ، وما كان من أفعال الذات(١). فإذا أردت تعديته(٢) عديته بأحد ثلاثة أشياء : بالهمزة(٣) (( كأ د قمته زيـــدا وبالتضعيف كقوّمتَ زيدا ، وبحرف الجر(٤) )) كقولك : قام(٥) زيد بعمرو ، . فموضع (( بعمرو )) نصب(٦) . يدل على ذلك(٧) عطفك عليه المنصوب . تقول : قمت بزيد و عمرا ،

---

١) أي : الأفعال التي لاتتجاوز ذات الفاعل إلى غيرها .
٢) في جـ (( فاذا أردت تعدية هذا ))
٣) في أ و ب (( الهمزة )) بدون الباء .
٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب
وفي الأشياء التي تعدى الفعل يقول الثمانيني في شرحه للمع ق ١٠٠(( فإذا أردت أن تعدىَ هذا الفعل الذى لايتعدى عديته بأحد ثلاثة أشياء ، إمَّا بالهمزة وهو أكثرها نحو: أقمت زيدا ، وأجلست عمرا وأقعدت خالدا، وإمَّا بتضعيف العين تقول : فَرِح زيدٌ وفرّحتُ زيدا ، وخَرجَ المتاعُ وخرّجتُ المتـــاعَ ويجوز أن يُعَدَّى الفعل إلى المفعول بحرف جر تقول : مررت بزيد وجلست إلى عمر .. )) وانظر شرح اللمع لأبي البركات الكوفي ، ٧٦ ، وشرحـــه للأصفهاني ص ٤٤٠ ، وانظر الخصائص ٢ : ٢١٤ والبسيط في شرح الجمل ١ : ٤١٦
٥) في جـ (( كقام زيد :
٦) اختلف النحاة في المنصوب المحل هل هو الجار والمجرور معا أو هـــو المجرور فقط، فذهب بعضهم إلي أنَّ المنصوب المحل هو المجرور فقـــط، أمَّا الجار فهو المُعَدِى للفعل ، وذهب آخرون إلى أنَّهما معا في محـــل نصب . انظر المقتصد ١ : ٣٥٣ ، وشرح اللباب للفالي القسم الثاني ص ٣٧١ والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢ : ٢٤١ .
٧) في جـ (( يدلك ))

وليست الباء في (( مررت بزيد )) زائدة فلا يجوز حذفها[1] إلا في الشعر[2] قال[3]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

---

١) في ج (( حذفه ))

٢) نسب أبو البركات العلوي إلى سيبويه منع حذف حرف الجر في الضرورة وفي غيرها ، فقال في شرحه للمع ق ٧٦ (( وعند سيبويه لايجوز حذف حرف الجر فتقول: (( مررت زيدا )) لا في ضرورة ولا في غيرها ، وعند أبي الحسن الأخفش يجوز ذلك في ضرورة الشعر.)) ومانسب لسيبويه من منع حذف الجار للضرورة مخالف لما في (( الكتاب )) فقد ذكر فيه عدة أمثلة حذف منها الجار لضرورة الشعر .
انظر / الكتاب ٣٧:١ ، وانظر شرح اللمع للأصفهاني ١ : ٤٤١ وتوجيه اللمع للخباز ق ٤٧ .

٣) القائل هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي وهو شاعر معروف وفارس مشهور في الجاهلية وقد أدركه الاسلام فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم على يديه ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ثم هاجر إلى العراق وأسلم وشهد القادسية ، معجم الشعراء ص ١٥٦ والشعر والشعراء ص١٧٧ . وقيل إن قائل هذا البيت هو . أعشى طرود وقيل العباس بن مرداس وقيل زرعة بن السائب وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ٣٧ والمبرد في المقتضب ٢ : ٣٦ وانظر جمل الزجاجي ص ٤٠ والبسيط ص٤٢٦ ، ٩٣١ ، والمحتسب ١ : ٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٠٥ وشرح أبيات الجمل لابن سيده ق ١١٢ والحلل ص ٣٤ والافصاح للفارقي ١٢٧ ، والفصول ٧٥ ، والأمالي الشجرية ١ : ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨ : ٥٠ ومغني اللبيب ٤١٥ وشرح أبياته للبغدادي ٥ : ٢٩٩ وشرح شواهده للسيوطي ٢ : ٧٢٧ والهمع ٥ : ١٨ والخزانة ١ : ١٦٤ .
والمال : الابل وقد يكون عاما والنشب هو المال الثابت كالضياع ونحوها ،
- ومحل الشاهد من البيت هو حذف الباء من (( أمرتك الخير )) وهذا البيت من بحر البسيط .

والباء تزاد في أربعة مواضع[1] : في المبتدأ تقول : بحسبك درهمٌ، وفي الخبر : حَسْبُكَ بِزَيد ، وفي الفاعل في (( كَفَى بِاللَّهِ )) (( تقديره : كَفَى اللَّهُ[2] )) يدل على ذلك أنَّ معناهما واحد ، وأنّه ليس في الكلام فاعل سواه[3] .

و[4] الرابع : زيادتهم لها في المفعول كقوله : تعالى[5] : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ[6] ﴾

---

١) أوصلها المالقي في رصف المباني إلى ستة مواضع وفعل ذلك أيضا المرادي في الجنى الداني ، انظر رصف المباني ص ٢٢٥ والجنى الداني ١١٠ ، وانظر معاني الحروف للرماني ص ٣٦ ومغني اللبيب ص ١١٢

٢) قوله (( تقديره : كفى الله )) ساقط من ج .

٣) ماذكره الشارح هنا هو رأي سيبويه وجمهور النحاة واختار فيها ابن السراج رأيا آخر وهو أن يكون فاعل (( كفى )) ضمير المصدر المفهوم من كفى قال ابن السراج في الاصول ١ : ٣٣٠ (( وقولهم : (( كَفَى بِاللَّهِ )) قال سيبويه : إنّما هو كَفَى اللَّهُ ، والباء زائدة ، والقياس يوجب أن يكون التأويل ، كفى كفايتي بالله ، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه ، وهذا في العربية موجود . )) وذكر ابن جني في سر الصناعة ١ : ١٥٨ رأي ابن السراج ثم قال : (( وهذا يضعف عندي ، لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف ، وهو الاكتفاء ومحال حذف الموصول وتبقية صلته . وإنّما حسن عندي قليلا أنّك قد ذكرت كفى فدل على الاكتفاء ، لأنه من لفظه كما تقول : من الكذب كان شرا له ، أي : كان الكذب شرا له ، فاضمرته ، لدلالة الفعل عليه فهاهنا أضمر اسما كاملا وهو الكذب ، وثَمَّ أضمر اسما وَبقَّى صلته التي هي بعضه ، فكان بعض الاسم مضمرا وبعضه مظهرا فلذلك ضعف عندي . )) وانظر معاني الحروف للرماني ص ٣٦ ورصف المباني ٢٢٥ والجنى الداني ١١٠ ومغني اللبيب ١١٢ .

٤) الواو ساقطة من ج

٥) كلمة (( تعالى )) غير موجودة في أ و ب

٦) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

فإن أدخلت الهمزة أو التضعيف أو حرف الجر على مايتعدى إلى (( واحد[١] )) تعدى إلى اثنين كقولك: (( أَضْرَبْتُ زَيْداً عَمْراً ، وكان قبل الهمزة يتعدى إلى واحد[٢] (( فأن أدخلت على مايتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة[٣] )) تقول[٤]: أَظننتُ زيداً عمراً عالِماً ، وإنما قبل الهمزة كان يتعدى إلى / اثنين . / ٢٤ ب

الثاني : مايتعدى إلى واحد تقول : ضرب زيد عمرا ، وقد ذكرت علة رفع الفاعل ونصب المفعول[٥].

ويجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل ورتبته أن يكون بعدهما[٦].

---

١) فى ج (( مايتعدى إلى الواحد ))
٢) فى أ و ب (( يتعدى الواحد ))
٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب
٤) فى أ و ب (( وتقول ))
٥) انظر باب الفاعل ص ١٠٦
٦) انظر فى هذه المسألة الكتاب ١ : ٣٤ ، والمقتصد ١ : ٣٣٤ ، والرضى ١ : ١٢٨ والمقتضب ٤ : ١٠٢ وشرح اللباب للغالى ص٣٧٢ والارتشاف ٢ : ٢٧٣، وانظر شروح الألفية عند قولك ابن مالك :-

وقد يُجَاء بخلاف الاصل ... وقد يجى المفعولُ قبل الفعل
وآخر المفعول إن لبسٌ حُذِر ... أو أُضمر الفاعلُ غيرُ مُنْحَصِر

الثالث : ( مايتعدى إلى اثنين ولك الاقتصار على أحدهما[1] )[2]. هذا الضرب يخالف باب (( ظننت )) من جهة أنَّ هذا يدخل على ماليس أصله ابتداء وخبرا وأنَّ الاقتصار (( فيه[3] )) على أحد المفعولين جائز ، وأنَّ الأول ليس الثاني، وذلك نحو : قولك أعطيت زيدا درهما ، ويجوز أن تقول أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا وتسكت ، وأعطيت زيدا وتسكت فإن التبس لزمك أن تبين، وذلك قولك[4] : أعطيت زيدا عمرا[5] ، وهكذا فيما يتعدى إلى واحد إذا قلت: ضرب موسى عيسى ، فلابد من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، لأجل الالتباس[6].

---

١) فى المتن (( ومتعد إلى مفعولين ولك الاقتصار على أحدهما ))

٢) قال الزجاجي فى جمله : ص ٢٧ (( وفعل يتعدى إلى مفعولين ، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر ))
وقال ابن أبى الربيع فى البسيط ١ : ٤٢١ (( ومتى كان المفعول الأول غير الثانى والثانى غير الأول فيجوز الاقتصار ، ومتى كان المفعول الأول هو الثانى والثانى هو الأول فلا يجوز الاقتصار.))
وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٤ ، ٤٨٣ ،
وقال الثمانينى فى شرحه للمع (( ضرب يتعدى إلى مفعولين لايكون الفعل فيه من أفعال الشك واليقين ولايدخل على مبتدا وخبر ولايكون المفعول المفعول الثانى فيه هو الأول ولاينعقد من المفعولين مبتدأ أو خبر ، إذا اسقطت الفعل والفاعل نحو ، اعطيت وكسوت، تقول : كسوت زيدا وأعطيت أباك درهما ، شرح اللمع ق ١٠٠، وانظر شرح اللمع لابن برهان ق ١٨ وشرحه لأبى البركات الكوفى ق ٧٦ وشرحه للاصفهانى ص ٤٤٣ وتوجيه اللمع ق ٤٨ وأسرار العربية ٨٦

٣) كلمة (( فيه )) ساقطة من ج

٤) فى ج وأن تبين ذلك نحو قولك

٥) انظر الأصول ١ : ١٧٧ وانظر بقية المراجع السابقة فى الحاشية ٢

٦) قال أبو البركات العلوى (( ولهذا إذا اتفق الاسمان مقصورين قدم الفاعل على المفعول ، ولايجوز تأخير الفاعل عن المفعول لأنه كان يشتبه فلا يعلم أيهما المفعول وذلك نحو : ضرب عيسى موسى ، فالمذكور فى اللفظ المقدم هو الفاعل ومابعده مفعول به )) شرح اللمع ق ٧٦
وانظر المراجع السابقة فى الحاشية ٢

فإن وصفت أحدهما جاز أن تقدم أيَّهما شئت، لأنَّهَ قد بان بالصفة[١].

وهكذا إن قلت[٢]: كسر زيد العصا، جاز أن تقدم المفعول[٣].

الرابع : مايتعدى إلى اثنين وليس لك الاقتصار على أحدهما[٤]، وهو باب ظننت[٥] وهي سبعة أفعال : ظننت، وحسبت، وخلت ووجدت ، وعلمت وزعمت ، ورأيت ، منها ثلاثة للعلم ، وثلاثة للشك ، وواحد يتردد بينهما ، فالذى للعلم : رأيت، وعلمت ، ووجدت.

والذى للشك : ظننت وحسبت وخلت، والمتردد بينهما :/زعمت[٦] ٢٥/ أ

---

١) انظر شرح ألفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٤٨٩ ، والرضى ١ : ١٢٨ والهمع ١: ١٦٦

٢) فى ج (( اذا قلت ))

٣) لوجود القرينة المعنوية ، انظر المراجع السابقة .

٤) أ و ب (( وهى ))

٥) فى ج (( ظننت واخواتها )).

٦) انظر فى هذا المبحث الكتاب ١ : ٣٩ ، ٤١ ، ٤٦ ، ١٢١ ، ٣ : ٦٣ والمقتضب ٢ : ١٠ ، ١١ ، ٣٠٠ ، ٣:٩٤ ، ١١٣ ، ١٨٩ ، ٢٩٧ ، ٤ : ٦٢ ، ٧٨ ، ٤٠٤ والاصول ١ : ١٨٠ والايضاح العضدى ١ : ١٣٣ والتبصره ١ : ١١٣ والمفصل ص ٢٥٩ وشرح الفية ابن معط ١ : ٥٠٤

وشروح الألفية عند قول ابن مالك :

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا    أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت.... الخ .

وهذه الأفعال على ضربين : منها مايتعدى إلى مفعولين لاغير ، وهو[١] ثلاثة : زعمت ، وخلت ، وحسبت.[٢] ، والباقى لها معنان ·

فأما (( وجدت )) فإن كان من وُجْدانِ الضالة تعدى إلى واحد وإن كان من وُجُود القلب[٣] تعدى إلى اثنين ·

وأما : (( رأيت )) فإن كان بمعنى أبصرت تعدى إلى واحد ، وإن كان من رؤية القلب تعدى إلى اثنين[٤].

وأما ظننت فإن كان بمعنى (( اتهمت )) تعدى إلى واحد ، وإن كان بمعنى (( حسبت تعدى إلى اثنين[٥] ))

وأما علمت فإن كان بمعنى عرفت تعدى الى واحد كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ[٦] ﴾

وان كان من علم القلب تعدى الى اثنين كقوله تعالى[٧] : ﴿ فإن علمتموهن مؤمنات[٨] ﴾ ·

---

١) فى ج (( وهى ))

٢) انظر الكتاب ١ : ٣٩ ، ٤٠ ، وبقية المراجع المثبته فى الحاشية ٢٣ ص ٢٥٥ والصحاح واللسان والقاموس (( حسب ، وخال ، وزعم ))

٣) انظر فى معانى (( وجد )) الصحاح )) والقاموس (( وجد )) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٠ (( وان قلت : رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة (( ضربت )) ولكنك انما تريد بوجدت علمت ، وبرأيت ذلك أيضا ، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيت زيدا الصالح ))

٤) انظرى الصحاح واللسان والقاموس (( رأى )) وسيبويه ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٦ ، والاصول ١ : ١٨٠ والتبصرة ١ : ١١٣ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠ ·

٥) انظر فى معانيها الصحاح واللسان والقاموس (( ظن )) وانظر فى أحكامها المراجع المثبته" فى الحاشية (٣) ص ٢٠٠

٦) الاية ٦٥ من سورة البقرة

٧) كلمة (( تعالى )) غير موجودة و أ و ب ·

٨) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة ·

وانظر فى أحكام (( علم )) المراجع المثبته فى الحاشية (٣) ص ٢٠١

وهذه الأفعال إذا تقدمت على المفعولين عملت لاغير، لأنها وقعت فى أقوى مراتبهـــا[(١)] .

ألا ترى أنك تقول : (( لزيد ضربت )) ، فتدخل اللام على المفعول لما تقـــدم على الفعل ، ولو قلت : ضربت لزيدا لم يجز .

وإن توسطت استوى الإعمال والإلغاء[(٢)] ، وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء ، والإلغاء أجود لبعدهـــا . ومن أعملها قدرها مقدمة[(٣)] .

---

١) هذا هو رأى جمهور البصريين وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوه ، والأخفش من البصريين فأجازوا الإلغاء مع ترجيح الإعمال ، وأجازه ابن مالك بقبح انظر التسهيل ص٧١ والمساعد ١ : ٣٦٤ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٠٥ وشفاء العليل ١ : ٣٩٧ وشرح الألفية للمرادى ١ : ٣٧٦ والهمع ١ : ١٥٣ .

٢) قوله (( والالغاء )) ساقط من ج

٣) انظر الكتاب ١ : ١١٨ ، ١١٩ وانظر المراجع السابقة ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :

وجوز الإلغاء لافى الابتداء :

وجواز الإلغاء مختص بالأفعال القلبيه وماتصرف منها ، وقد بقى على الشارح حكم من أحكام هذه الأفعال وهو تعليقها والتعليق هو ترك إعمالها لفظا لا محلا ، والمعلق لها عن العمل أحد ثلاثة أشياء : لام الابتداء نحو : علمت لزيد منطلق ، أو حرف النفى نحو : علمت مازيد قائم .

أو الاستفهام نحو : علمت من ترى أبوك

انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) والاصول ١ : ١٨٢ .

وإنّما جاز فى هذه الأفعال أن تلغى ولم يجز في (( ضربت )) ونحوه ؛ لأنّ باب (( ظننت ))[١] أفعال غير مؤثره ، فجاز أن تلغى و (( ضربت )) ونحوه فعل مؤثر[٢] فلم يجز أن يلغى![٣] / ٢٥ ب

فإن قلت : (( ظننت أنَّ زيدا قائم )) فعند سيبويه أنَّ (( أنَّ )) واسمها وخبرها قد سدت مسد المفعولين![٤]

وعند الأخفش هي واسمها وخبرها قد قامت مقام اسم واحد فتحتاج إلى اسم ثان .[٥]

---

١) فى ج (( لأن ظننت وأخواتها ))

٢) فى أ و ب (( وضربت ونحوه مؤثرة ))

٣) انظر الأصول ١ : ١٨٠ وشرح لابن برهان ق ١٨

٤) انظر الكتاب ٣ : ١١٩ ، ١٢٠ ، وشرح اللمع للأصفهانى ص ٤٥٩ .

٥) انظر شرح اللمع للأصفهانى ٤٥٩ والهمع ١ : ١٥١ والصبان ١ : ٣٦٧ ، وقد نسب هذا القول إلى المبرد كما فى الهمع والصبان .
وهذه النسبة مخالفة لما في المقتضب الذى صرح فيه بعدم الحاجة إلى مفعول ثان فقال :
(( فإن قلت : ظننت أنَّ زيدا منطلق، لم تحتج إلى مفعول ثان ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد فى الصلة ، لأن المعنى : (( ظننت انطلاقا من زيد ، فلذلك استغنيت ) المقتضب ٢ : ٣٤١ .
فكلام المبرد هنا صريح فى أنه يوافق سيبويه فى كون (( أن )) ومعموليها يسدان مسد مفعولى (( ظن ))

فإن قلت :(( ظننت زيدا إنَّه قائم )) لم يجز فى إنّ إلا الكسر وتكون ، (( إنَّ )) واسمها وخبرها جملة فى موضع نصب مفعولا ثانيا ، ولم يجز فتح (( إن )) ؛ لأنها ومابعدها[1] فى تأويل اسم مفرد[2] ، وإذا كان المفعول الثانى مفردا كان هو الأول وزيد ليس هو[3] القيام .

فإن قلت : ظننت أمورك أنّك منطلق جاز ؛ لأنّ الأمور قد تكون الانطلاق .

فإن قلت : زيد ظننته منطلق ، فزيد مبتدأ ، ومنطلق خبره ، وظننت ملغاه والهاء عائدة إلى المصدر[4] .

وهكذا إن نصبتها جعلت الهاء عائدة إلى المصدر وقد اعملت (( ظننت[5] ))

---

١) فى ج (( لأن أن ومابعدها ))

٢) أى المفتوحة الهمزة فهى التى تؤول مع مابعدها بالمصدر .

٣) كلمة (( هو )) ساقطة من أ و ب

٤) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ١١٩ (( فإن أُلغيت قلت : عبدالله أظن ذاهب ، وهذا أخال أخوك )) وقال السيوطى فى الهمع ١ : ١٥١ ويقبح توكيد الملغى بمصدر نحو : زيد ظننت ظنا منطلق ، لأن العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع ، ولايجوز الجمع بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو : ظننت ظنى قائم وبضمير أقل ضعفا نحو : زيد ظننته منطلق ))

وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٦ ،

٥) انظر المراجع السابقة .

ويجوز (( زيد ظننته منطلقا )) فالهاء المفعول الأول ومنطلقا الثاني والجملة خبر (( زيد )) والهاء عائدة إليه ..

فإن[١] قلت : زيدا ظننته منطلقا (( فزيدا )) منصوب بظننت أخرى تقديره (( ظننت زيدا ظننته منطلقا ))[٢]

فإن قلت : (( زيد ظننت[٣] ظنا منطلق )) لم يجز الالغاء ، لأن الفعل إذا أكد ضعف إلغاؤه[٤].

فإن جئت مكان (( ظنا )) ب (( ذاك )) حسن الالغاء قليلا[٥] وذلك قولك : ظننت ذاك منطلق ، فلا يخلو أن يكون ذاك إشارة إلى المصدر أو إلى أحد[٦] /٢٦أ الاسمين أو إلى الجملة[٧]. فلا يجوز أن يكون إشارة إلى المفرد ، لأنه كان يلزمك أن تأتي بالثاني كما لو أتيت بالمشار إليه ، ولايكون إشارة إلى الجملة ، لأنه لو كان كذلك لجاز أن يوصل ب (( الذى )) فلما[٨] لم يجز هذا ثبت أن الإشارة إلى المصدر .

---

١) فى أ و ب (( وان قلت ))

٢) لأن العامل اشتغل عنه بضميره

٣) فى ج (( ظننته ))

٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ : ٣١٢ (( فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالاعمال ليس إلا ، تقدمت أو تأخرت نحو (( ظننت ظنا زيدا قائما وزيدا قائما ظننت ظنا . وإنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما فى ذلك من التناقض وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعول مع إعمالك لها فى المصدر لكنت معملا لها ملغليا لها فى حين واحد )) وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠ ،

٥) قال ابن عصفور (( فإن أكدت بضمير المصدر أو بالاشارة إلى المصدر فالإعمال ولايجوز الإلغاء إلا قليلا جدا إلا مع التوسط والتأخر ، والالغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر )) المرجع السابقه في الحاشية (٢) ص ٢٠٢ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥١

٦) فى ج (( احدى ))

٧) فى أ و ب (( أو الجملة )) باسقاط (( الى ))

٨) فى ج (( فاذا لم ))

فإنا قلت: ظننت ظنا (( أو ظننت[١] )) ذاك : لم يلزمك أن تأتى بمفعول آخر[٢]
وكذلك إن قلت: ظننت فى الدار[٣] فإن قلت: ظننته زيدا منطلقا لم
يجز الإلغاء ، وكانت الهاء عائدة إلى المصدر لاغير[٤].

الخامس : مايتعدى الى ثلاثة مفعولين وهي أربعة أفعال : أعلم، وأرى
وأنبأ ، ونبأ[٥].

وكان أصلها أن تتعدى إلى اثنين[٦] اثنين ثم (( عديت ))[٧] إلى ثالث بالهمزة
والتضعيف : تقول: أعلم اللّهُ زيداً عمراً خيرَ الناس.

ولايجوز الاقتصار على المفعول الثاني بلا خلاف ؛ لأنه المبتدأ فى باب (ظننت)[٨]

---

١) فى ج (( وظننت ))

٢) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٠ (( وأما ظننت ذلك فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول ظننت فتقتصر كما تقول : ذهبت ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهبت فى الذهاب فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن .. )) وانظر الأصول ١ : ١٨١

٣) المرجعين السابقين

٤) انظر فى ج (( لاغيره ))

قال الأصفهانى فى شرحه للمع ص ٤٥٣ (( وتقول : ظننته زيدا قائما، وظننت ذاك زيدا منطلقا ، وظننت الظن زيدا قائما ، فالهاء وذاك جميعا كناية عن المصدر الذى هو الظن .
ويجوز أن تقول : ظننته زيد (( قائم )) فيكون الهاء للشأن والحديث وزيد قائم مبتدأ وخبر تفسير لذلك المضمر ))
وانظر الأصول ١ : ١٩٢ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٠

٥) زاد عليها بعض النحاة (( خبّر وأخبر وحدّث )) انظر التبصرة ١ : ١١٩ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥١٩

٦) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

٧) فى أ و ب (( ثم تعدى ))

٨) قال الصيمرى فى التبصرة ١ : ١٢١ (( ولايجوز أن تحذف الثالث وتأتى بالأول والثانى ؛ لأن المفعول الثالث خبر عن الثانى فلابد منهما )) وانظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٢٠ .

وأما(١) المفعول الأول(٢) فمنهم من يجيز الاقتصار عليه ، ومنهم من لايجيز(٣) ذلـــك(٤) ، قال : لما(٥) كان فاعلا كانت فائدته فيه ، فلما انتقل إلى المفعول لم تبـــق فيه فائدة .

---

١) فى ج (( فأما ))

٢) فى ج حاشية وهي (( لأنه الفاعل فى الباب الأول والفاعل يجوز الاقتصار عليـــه ))

٣) فى شرح اللمع لابن برهان ق ١٨ (( وفى الاقتصار على المفعول الأول من الثلاثة خلاف بين النحويين )) وفى التبصرة ١ : ١٢١ (( ويجوز أن تقتصـر فى هذا الباب على الأول ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبلـــه فتقول : أعلمت زيدا وأريته ، ولاتذكر ما الذى أعلمته وأريته ، كما تقول: أعطيت زيدا ، ولاتذكر ما الذى أعطيته )) وقال ابن مالك فى التسهيل : (( ويجوز حذفه والاقتصار عليه )) قال ابن عقيل (( وهذا منهب الأكثرين ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه )) المساعد ١ : ٣٨١
والقول بجواز الاقتصار عليه ينسب إلى المبرد وابن كيسان والقول بمنعه ينسب إلى سيبويه وابن البانشى وابن طاهر وابن خروف. انظر الهمـــع ١ : ١٥٨ والاقتصار يطلق عند النحاة على الحذف لغير دليل . الهمـــع الصفحة السابقة .

٤) فى ج زيادة (( لأنه المفعول ))

٥) فى ج (( ولما ))

وكل منصوب فلك (( الاقتصار عليه ، لأنه فضلة إلا باب ظننت )) وهذا الباب ،
فلا يجوز[١] الاقتصار على المفعول الأول[٢] ، لأن[٣] الفائدة في الثاني .
ولا يجوز الاقتصار على الثاني دون الأول ، لأنه يبقى غير مسند إلى شئ
وكل فعل لك أن تعديه / إلى المفعول على السعة ، لأنه إنما كان / ٢٦ب
يتعدى إلى اثنين ثم عدى إلى المفعول على السعة كان له مثال ،
وإذا كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فليس له مثال .
وأيضا فليس في الأفعال مايتعدى إلى أربعة فيشبه هذا به[٤] .

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج
٢) هذا الكلام مخالف لما سبق أن ذكره من أن بعض النحاة أجاز الاقتصار عليه انظر ص ٢٧٩
٣) في أ زيادة وهي : (( والاقتصار على الثاني دون الاول )) وهي زيادة الناسخ .
٤) انظر سيبويه ١ : ٣٩ وشرح اللمع للأصفهاني ١ : ٤٤٠ وتوجيه اللمع ق ٥٠ والتبصرة ١ : ١٢٣ .

## بــاب (( المفعــول فــيه )) (١)

الضرب الثالث من القسم الأول من المفعولات (٢) هو المفعول فيه ، وهو الظرف (٣) وهو (٤) على ضربين :-

ظرف يلزم الظرفية (٥) ولايخرج إلى حد الاسماء نحو (( بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ وَبكَرَ وَسَحَرَ

---

١) هذا العنوان من المتن المحقق وشرح اللمع لأبي البركات العلوى .

٢) فى جـ (( وهو ))

٣) تسمية المفعول فيه بالظرف تسمية بصرية وقد اعترض عليها الكوفيــون بأن الظرف الوعاء المتناهى الأطراف ، وليس كذلك الظرف ، وأجاب البصريــون بأنه اصطلاح ولا مشاحة فى الاصطلاح ، أما الكوفيون فمنهم من يسمى الظروف صفات كالكسائى ومنهم من يسميها محال كالفراء . قال أبو البركات العلوى فى شرح اللمع ق ٤٠ (( وإنما سميت الظروف ظروفا ، لأنها اشتملت على الأشياء وحلت الأشياء فيها ، فشبهت بظروف الأواني التى تحل فيهـــا الأشياء . فالخليل يسميها ( ظروفا ) والفراء يسميها (( محالا )) لحلــول الأشياء فيها والكسائى يسميها (( أوصافا )) ، لأنها تكون أوصافا للنكـرات . وانظر التصريح ١ : ٣٣٧ والأشموني وحاشية الصبان ٢ : ١٢٦ .

٤) فى جـ (( والظرف على ضربين ))

٥) الواو ساقطة من أ و ب .

٦) انظر الكتاب ١ : ٢٢٥ ، ٢٢٦ والمقتضب ٢ : ٢٧٨ ، ٣ : ١٠٣ والمقتصد ١ : ٦٣٥ والأصول ١ : ١٩ وشرح اللمع للأصفهاني ص ٤٦٧ والتبصرة ١ : ٣٠٦ والأمالـــى الشجرية ٢ : ٢٥٠ والرضي ٢ : ٤٨ وشرح اللباب للفالي القسم الثاني ٣٤٧

-

وظرف يكون تارة اسما وتارة ظرفا نحو :ـ خَلْفَ . تقول فيه إذا كان ظرفا :
(( زيد خَلْفَك ، وتقول فيه[1] إذا كان اسما : خَلْفُك[2] واسعٌ ، فترفعه كما ترفع
زيداً ، [3] ( والظرف[4] ) بعد هذا ( على ضربين . ظرف زمان ، وظرف مكان[5] )

---

١) فى أ (( وتقول انا ))
٢) فى أ و ب (( خلفنا ))
٣) انظر المراجع السابقة فى ص ( ٢٠٩ ) فى الحاشيه (٦)
٤) فى ج (( والظروف ))
٥) فى أ ب (( ظرف مكان وظرف زمان ))
وما فى ج موافق لمتن اللمع فلذلك اخترناه ،

## بـــاب ظـــرف الزمـــان(١)

( وهو مرور الليل والنهار نحو : اليومِ والليلةِ(٢) ) ويوم الجمعة ، وشهر كذا ، والناصب له فعل أو معنى فعل ، فالفعل : قام زيد يوم الجمعـــة .
ومعنى الفعل (( زيد خلْفَكَ )) تقديره : مستقر خلفك(٣) ، والفعل يتعدى إلـــى جميع ظروف الزمان ، المبهم ، والمختص ، فالمختص(٤) : يوم الجمعة ، والمبهـــم يوم من الأيام(٥) ، وإنما تعدى إلى الجميع ؛ لأن الفعل يدل عليه من طريـــق اللفظ والمعنى .

وظرف الزمان على أربعة أقسام :
قسم/ يَنْصَرِف وَيَتَصَرَّف(٦) ، وهو(٧) : ماتقدم مثل : خلف ويوم الجمعة(٨) . ١٢٧/أ

---

١) هذا العنوان لايوجد فى ج وفيها (( فالزمان ))
٢) فى متن اللمع (( اعلم أن الزمان مرور اليل والنهار نحو اليوم والليلة والساعة والشهر والسنة )) اللمع ص١٣٨
٣) قوله (( خلفك )) ساقط من ج
٤) انظر المقتضب ٤ : ٣٢٨ ومابعدها والمقتصد ١ : ٦٣٢ والاصول ١ : ١٩٠ والتبصره ١ : ٣٠٥ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٤٧ وابن يعيش ٢ : ٤٢ والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣١٦
٥) الظرف المبهم هو مايدل على زمن غير محدد ولامقدر بابتداء معيـــن ونهاية معروفة ولايقع جوابا لمتى وكم ، أما المختص فهو مايدل على زمن مقدر ويقع جوابا لكم )) ضياء السالك ٣ : ١٦٣
٦) فسر الشارح الظرف الذى لاينصرف بأنه هو الذى لايجر ولاينون وفسر الذى لايتصرف بأنه هو الذى لايرفع ولايجر انظر ص٢١٢
٧) فى ج (( نحو ))
٨) انظر المقتضب ٣ : ١٠٢

والقسم الثانى : مالاينصرف ولا يتصرف وهو : سَحَر[١] ، وبَكَر[٢] إذا أردت سحر يومك فلا ينصرف للعدل والتعريف[٣] .
ولايتصرف ، لأنه عرف من غير جهة التعريف[٤] ، لأن المعارف خمسة ليس هذا منها[٥] [٦] .

---

١) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٢٥ (( ومالايحسن فيه إلاالنصب قولهم :ـ
سير عليه سحر ، لايكون منه إلا أن يكون ظرفا ، لأنهم إنما يتكلمون به فى الرفع والنصب والجر بالألف واللام يقولون : هذا السحرُ وبأعلى السحر ولأنَّ السحر خير لك من أول الليل ، إلا أنَّ تجعله نكرة فتقول :ـ
سير عليه سَحَر (( من الأسحار ، لأنه يتمكن فى الموضع ))
وانظر المقتضب ٣ : ١٠٣ والاصول ١ : ١٩٢ والرضى ٢ : ٤٥ والبسيط ١ : ٤٨٢ وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص٣٤٧ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٠ والتبصرة ١ : ٣١٤

٢) انظر المراجع السابقة فى الصفحات نفسها .

٣) قال ابن جمعه فى شرحه لألفية ابن معط (( وأما عدم صرفه فللعلمية والعدل عن لام العهد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :ـ
معرفة عُدِل أعني سَحَـرا
وقيل امتناعه من الصرف للتأنيث والعلمية ، لأنه عبارة عن قطعة من الزمان ... فإن قيل : كيف يمكن دعوى العدل فى سحر وصيغة المعدول والمعدول عنه واحدة ويجب اختلافهما ؟
أجيب بأنَّ اللام لما كانت لازمة له قبل العدل تنزلت منزلة الجزء من الكلمة فلما عُدل بها عن اللام اختلفت الصفتان )) شرح الالفية ١ : ٥٤١
وهذا الذى ذكره الشارح هو رأى الجمهور ونهب السهيلي والشلوبين الصغير إلى أنه معرب مصروف ومنع تنوينه عند السهيلي أنه معرف بنية اللام أو الإضافة ، أما الشلوبين فالمانع لتنوينه عنده هو نية الألف واللام فقط .
ونهب ابن الطراوة وصدر الأفاضل إلى أنه مبنى وعلة بنائه عند ابن الطراوة هى اضطرابه وكونه لايقع فى كل موضع على صورة واحده ، أما عند الخوارزمى فعلة بنائه هى تضمنه معنى الألف واللام كما بنى (( أمس )) لتضمنه معناها ))
انظر هذه الآراء والرد عليها فى التصريح ٢ : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وانظر الأمالى الشجريه ٢ : ٢٥٠ وابن يعيش ٢ : ٤١ والرضى ١ : ١٨٨ ، والهمع ١ : ٨٧ ، وابن الطراوة النحوى ص ٢١٥ والفصول الخمسون ١٨٥ ، وما ينصرف ومالاينصرف ٩٨

٤) فى ج (( من غير وجه التعريف ))
٥) فى ج (( وليس ذلك ))
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين ( ١ ، ٣ )

الثالث : مايتصرف ولا ينصرف (( نحو ))[١] : غُدْوَةَ وبُكْرَةَ ، لاينصرف للتعريف والتأنيث.[٢]

والرابع : مالايتصرف وينصرف نحو : عتمة ليلتك وعشاء يومك.[٣]

ومعنى لاينصرف : لا يجر ولاينون ،

ومعنى لايتصرف : لايرفع ولايجر .

---

١) في ج (( وهو ))

٢) انظر الكتاب ٣ : ٢٩٣ ، والمقتضب ٤ : ٣٥٤ والاصول ١ : ١٩٠ والتبصرة ١ : ٣١٤ ، والبسيط ١ : ٤٨٦ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٢ والمساعد على التسهيل ١ : ٤٩١ وما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص ٩٨ والفصول الخمسون ١٨٥

٣) المراجع السابقة .

## بـــاب ظـــرف المكـــان (١)

وظرف المكان (٢) على ضربين متمكن وغير متمكن ، فغير المتمكن : سِوَى (٣) ، وعِنْدَ (٤) ، ومَعَ (٥) ، وحَيْثُ (٦) ، ولَدُنْ (٧) .

وكان الأصل فى هذا كله أن يبنى (٨) إلا أنَّ (( مع )) تمكنت من جهة أنــــك تقول : (( معى مال )) وإن كان بعيدا منك فأعربت لهذا (٩) .

وكذلك (( عند )) تقول : عندى مال ، وإن كان بعيدا فأعربت لهذا ، ولايدخـــل عليها من حروف الجر إلا (( مِنْ )) وحدها ، لكثرة تصرفها ، وأما (( لَدُنْ وسِوَى ، وحَيْثُ )) (١٠) فبقيت على أصلها فى البناء .

---

١) فى ج (( باب ظروف المكان ))

٢) فى ج (( وظروف المكان ))

٣) للنحاة فى سوى ثلاثة آراء :
الرأى الأول لسيبويه وجمهور النحاة وهو أنها ملازمة للظرفيه ، الثانـــى للزجاجى وابن مالك وهو أنها اسم مثل (( غير ))
الثالث : وهو للرمانى والعكبرى وابن هشام والاشمونى وهو أنها تقع ظرفا فى الكثير وتقع اسما قليلا ، انظر الكتاب ١ : ٢٢١ ، وانظر المقتضب ٣ : ١٠٣ والمقتصد ١ : ٦٥٢ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، وشرح الجمل ٢ : ٢٥٢ ، والتصريح ١ : ٣٦٢ ، والهمع ١ : ٢٠ والاشمونى ٢ : ١٦٣ .

٤) قال المبرد فى المقتضب ٤ : ٣٣٩ (( فأما عند فالذى منعها من التمكـن أنها لاتخص موضعا ولاتكون إلا مضافة ))
والأصل فى (( عند )) أن تكون للمكان وقد تستعمل للزمان كما فى قول خالد ابن الوليد :

عند الصباح يحمد القوم السرى :

انظر الأمالى الشجريه ٢ : ٢٠٨ ، وشرح اللباب للفالى القسم الثانى ص ٣٥٣ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٤ .
(( ويجوز فى عينها الضم والفتح والكسر وهو أفصحها )) شرح ألفية ابن معط

٥) لمَعَ حالتان : أحدهما (( مَعْ )) بسكون العين وقد اختلف فيها النحاة ==

= هل هي حرف أو اسم فذهب بعضهم إلى أنها حرف وزعم أبو جعفر النحاس أنَّ الاجماع منعقد على ذلك ورجحه المالقي ، وذهب فريق آخر إلى أنها اسم ورجحه المرادي وابن هشام .
الحالة الثانية : معَ بفتح العين وهذه أيضا فيها الخلاف السابق. واختلف النحاة في حركتها إذا نونت فذهب الخليل وسيبويه وكثير من النحاة إلى أنها حركة إعراب والكلمة ثنائية . وذهب يونس والأخفش إلى أنَّ الفتحة فيها كفتحة تاء (( فتى )) لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا ، انظر الكتاب ١ : ٤٢٠ ٣ : ٢٨٧ ، والأمالي الشجرية ١ : ١٤٥ ورصف المباني ٣٩٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٢٨ ، وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٥ والتسهيل ٩٨ ، والمغني ١ : ٣٠٧ والتصريح ٢ : ٤٨ والاشموني وحاشية الصبان ٢ : ٢٧٠ ، واللسان (( معع ))

٦) تقدم الحديث عن اللغات المسموعة فيها في ص ٧٤ .
وانظر في احكامها سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢ : ٤١٨ ، ٣ : ٥٨ ، ٢٩٢ ، ٤ : ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، والمقتضب ٣ : ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٤ : ٣٤٦ وابن يعيش ٤ : ٩٠ ، والتبصرة ١ : ٢١١ وشرح اللباب للغالي القسم الاول ص ٦٠٨ والعباب حاشيته ق ٣٥ ومغني اللبيب ١ : ١١٦ والهمع ١ : ٢١٢ والرضي ٢ : ١٠٨ والاشموني ٢ : ٢٦١ والتسهيل ٩٧ .

٧) فيها عدة لغات هي : لَدُنْ بضم الدال وسكون النون .
و لَدَنْ بفتح الدال وسكون النون
و لَدْنِ : بسكون الدال وكسر النون
و لَدْ : بسكون الدال وحذف النون
و لَدُ : بضم الدال وحذف النون
و لُدْنِ : بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
و لُدْ : بضم اللام وسكون الدال وحذف النون
و لَدَى : بفتح الدال وابدال النون ألفا مقصورة .
وابن مالك يرجح أنَّ (( لَدَى )) ليست بمعنى (( لدن )) بل معناها عِنْد ، انظر ابن يعيش ٤ : ١٠٠ ، وشرح اللباب للغالي القسم الأول ص ٦٣٥ ، واللباب ٣٦ والرضي ٢ : ١٢٣ والتسهيل ٩٧ وشرح الفريد ٤٣٦ ، والمقتضب ١ : ٥١ ، ٤ : ٣٤٠ ، وأوصل ابن مالك في التسهيل اللغات فيها إلى عشر لغات

٨) في جـ "في هذه كلها أن تبنى "

٩) في جـ (( فلهذا أعربت ))

١٠) في جـ (( وحيث وسوى ))

والقسم الثانى من الظروف وهو المتمكن نحو : خَلْفَ وقُدّام ،والجهات الست مما ليس له حد يحيط به ٠/ ٢٧ ب

فإن جعلته ظرفا نصبته تقول :« قمت خَلْفَك » والعامل فيه (( قمت )) وكذلك زيد (( خَلْفَك )) والعامل[1] فيه الاستقرار بتقدير (( فى )) (٢)

ولابد للظرف من (( فى ))[3] ولا تظهر إلى اللفظ ،فإن أظهرتها صارت هى الظرف وصار مابعدها اسما صريحا[4] ٠

نحو :« خَلْفُكَ وَاسِعٌ »[5] لما اخبرت عنه رفعته فخرج[6] عن الظرفية ٠

---

١) الواو ساقط من ج

٢) انظر الكتاب ١ : ٤٠٤ ، والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ، ٣٤١ ، والاصول ١ : ١٩٧ والتبصره ١ : ٣٠٦ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٤٣ والتسهيل ٩٦

٣) يقول الناظم فى ذلك :

الظرف منصوب على إضمار فى    زمانيا مكانيا أيضا يفى

وانظر المقتضب ٤ : ٣٢٨ والمقتصد ١ : ٦٣٢ ، والامالى الشجرية ٢ : ٢٤٧ ، وابن يعيش ٢ : ٤١ ، والأيضاح فى شرح المفصل ١ : ٣١٦ وشرح الكافيه للجافى ١ : ٢٤٥ وشرح الفريد ٢٦٥ والاشمونى ٢ : ١٢٨

٤) فى المتن ص ١١٠ (( فإن ظهرت إلى اللفظ كان مابعدها اسما صريحا وصار التضمن لفى تقول : سرت فى يوم الجمعة وجلست فى البصرة ))

٥) يبدو أن فى هذا المكان سقطا،لأن الكلام كان عن وقوع (( فى )) ظرفا إذا ظهرت فى الكلام ، والمثال المذكور مثال للظرف المنصرف الذى لا يلازم الظرفيه ٠

٦) فى (( وخرج ))

-

والفعل يعمل في المبهم من ظروف المكان دون المختص[1] تقول ( قمت خلفك ) فتنصبه على الظرف ، ولاتقول : قمت الدارَ ، لأنه مختص ، ومعنى المختص أنَّه محدود محصور القدر ، والظرف ليس كذلك[2] .
فأمَّا قولهم : مَنَاطَ الثُّرَيَّا[3] ، ومَقْعَدَ القَابِلَة ، ومَعْقِدَ الإزارِ ، ومَزْجَرَ الكَلْبِ[4] ، وما أشبه هذا فهو[5] شاذ ، لأنه مخصوص ، فكان[6] يجب أن لايتعدى الفعل إليه إلا كما يتعدى إلى الدار[7] .

---

١) قال ابن الربيع (( فإن كان ظاهرا فإنَّه ينقسم ثلاثة أقسام : قسم ينصبه كل فعل وهو المبهم والمقدر نحو : جلست أمامك ، وسرت ميلاً ، وقسم ينصبه فعل دون فعل وهو المشتق ، فإنه ينصبه فعله المشتق هو من مصدره نحو : جلست مجلسا حسنا ولا تقول : ضربت زيدا مجلسا ، وتقول : ضربت زيدا في مجلس سيء ، وقسم لاينصبه فعل وهو ماعدا ما ذكرته تقول : جلست في الحانوت )) الملخص ١ : ٣٧٠ ، وانظر الكتاب ١ : ١٢٤ والمقتضب ٤ : ٣٣٦ . وانظر الأصول ١ : ١٩٧ والتبصرة ١ : ٣٠٤ والبسيط ١ : ٤٩١ والتسهيل ص ٩٣ والمساعد ١ : ٣٧٥ ، والهمع ٢ : ٢٤٥ ، ٣ : ١٥٠ وشرح اللمع للاصفهاني ص ٤٧٢ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٠ وشرحه لأبي البركات ق ٨٢ و توجيه اللمع ق ٥٣ .
٢) انظر المراجع السابقة
٣) قال المبرد في المقتضب ٤ : ٣٤٣ : (( وإذا قال هو مَنَاطَ الثَّرَيَّا فإنَّما معنى هذا أبعد البعد .))
وقال ابن الشجري في الأمالي ٢ : ٢٥٤ ، ومما استعملوه من الاسماء المخصوصة استعمال الظروف قولهم : زيدٌ مَنَاطَ الثُّرَيَّا ، المناط موضع النوط مصدر نطت الشيء بالشيء إذا علقته به ، أي هو بالمكان الذي نيطت به الثريا ، شبهوا ارتفاع منزلته بارتفاع مكان الثريا .)) وانظر الكتاب ١ : ٤١٣ ، ٤١٤ .
٤) وقال سيبويه (( فصار كقولك منزلي مكان كذا وكذا ، وهو في مَزْجَرِ الكلب وأنت فني ، مَقْعَد القابلة وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك ...
وقال هو مني مَعْقِد الإزار ، فأجرى هذا مجرى قولك هو مني مكان السارية ، وذلك لأنها أماكن ، ومعناها هو مني في المكان الذي يقعد فيه القرباء وفي المكان الذي ينط به الثريا وبالمكان الذي ينزل به الولد ، وأنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة وبالمكان الذي يعقد عليه الإزار فإنما أراد هذا المعنى ولكنه حذف الكلام .
وجاز ذلك كما جاز : دخلت البيت وذهبت الشام ، لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان )) الكتاب ١ : ٤١٣ .
وانظر المقتضب ٤ : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، والأمالي الشجرية ٢٥٤ والرضى ١ : ١٧٠ والاصول ١ : ٢٠١ والتبصره ١ : ٣٠٩
٥) في أ (( فهذا ))
٦) في ج (( وكان ))
٧) في ج (( كما لايتعدى الى الدار ))

إذا قلت: (( قمت فى الدار )) فتعدى الفعل[1] بحرف الجر ومع شذوذه فلا بد من تقدير: (( مكان مناط الثريا )) ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، كما قالوا: مقدم الحاج، والمراد وقت مقدم الحاج ونحوه[2].

فأما (( دخلت البيت[3] )) فمنهم من ينصبه على حذف حرف الجر[4] ويحتج بالنظير والنقيض[5]، أما النظير فغرت[6].

وأما النقيض فخرجت وكلاهما لا يتعدى الفعل إليه إلا بحرف الجر تقول: دخلت البيت، وغرت فيه[7].

٢٨ أ

---

١) فى ج (( قمت الدار فإذا قلت: قمت فى الدار تعدى الفعل ))

٢) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٢٢ (( هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه ؟ فيقول: مقدم الحاج وخفوق النجم، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام ))
وانظر المقتضب ٤ : ٣٤٣ .

٣) فى ج (( فإذا قلت دخلت ))

٤) ممن رجح هذا الرأى ابن يعيش فى شرحه للمفصل ٧ : والرضى فى شرحه للكافيه ١ : ١٨٦ وابن جمعة فى شرحه لألفية ابن معط ١ : ٥٥١ ،
وانظر شرح اللمع للخباز ق ٥٥ وشرح اللباب للفالى القسم الثانى ص ٣٤٥
والملخص ١ : ٣٧٦ والهمع ١ : ٢٠٠

٥) فى ج (( ويحتج بالنقيض والنظير ))

٦) قال سيبويه (( غرت فى الشئ غوراً وغياراً إذا دخلت فيه )) الكتاب ، ٤ : ٥٠ وانظر اللسان (( غور ))

٧) انظر المراجع السابقة .

ومنهم من ينصبه نصب الظرف[1] ويكون قد جاء شاذا كمناط الثريا، وأما[2]: "ذهبت الشام" فعلى وجهين: من ذهبت إلى الجهة المخالفة لليمنة فنصبه عنده على الظرف.

ومنهم من يجعله على حذف حرف الجر ويكون عنده[3] هذا البلد بعينه[4]. وأما "فرسخين وميلين"[5] فنصبه على الظرف وجاز ذلك وإن كان معروف القدر لأنه مجهول العين[6].

---

١) في ج (( الظروف ))

٢) ذهب إلى ذلك سيبويه وخالفه فيه الجرمي والمبرد وأبو علي وقالوا: إن (( دخل )) فعل متعد والبيت مفعول به،
وقد تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه في هذه المسألة فقال:
(( ومن ذلك قوله في: "دخلت البيت" إنه حذف منه حرف الجر، وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح كما قال الله جل شأنه ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ )) نقد المبرد لسيبويه حاشية المقتضب ٤ : ٣٣٧
وانظر كلام المبرد في المقتضب في نفس الصفحة فوق، وانظر رأي سيبويه في الكتاب ١ : ١٣٥ ، ٤١٤ .
وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه ورد على المبرد فانظر كلامه في حاشية المقتضب
وانظر في هذه المسألة التبصرة ١ : ٣٠٥ ، والرضي ١ : ١٨١ ، وابن يعيش ، ٢ : ٤٤ ، والملخص ١ : ٣٧٦ وشرح ألفية ابن معط والمساعد ١ : ٥٢٢ والأمالي الشجرية ١ : ٣٦٧ وشرح الكافية لابن جماعة ص ١٤٦ وشرح اللباب للغالي: القسم الثاني ص٣٤٥ والهمع ١ : ٢٠٠ ، ومغني اللبيب ٢ : ١٤٢ ،

٣) في ج (( يكون عند هذا ))

٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)

٥) في أ و ب (( فرسخان ، وميلان ))

٦) انظر الأصول ١ : ٢٠١ وشرح الفريد ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، والأشموني ٢ : ١٢٩ ، وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٢)

والعلة فى أنَّ الفعل لا يعمل فى ظروف المكان المختصة ، ويعمل فى المبهم منها . أنَّ المختصة منها لها خَلْقٌ و جُثَّة كالأناسى، فكما لا يتعدى الفعل إلى الأناسى إلا بحرف الجر فكذلك الظروف المختصة .

وأيضا[1] فإن الفعل يدل على أنَّه وقع فى مكان مبهم فعمل فيه . يدل[2] عليه أنك إذا قلت : قمت،فهذا لايدل على مكان معين .[3]

---

١) الواو ساقطة من ج

٢) فى ج (( فعَمِل فيما يدل ))

٣) انظر هذه المسألة الأصول ١ : ١٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٣٠٤ والبسيط ١ : ٤٩١ ، والسهيلى ٧٣ ، والمساعد ١ : ٣٧٥ ، وشرح اللمع للأصفهانى ص ٤٧٢ وشرحه لابن برهان ق ٢٠ ، وشرحه لأبى البركات العلوى ق ٨٢ ، وتوجيه اللمع ق ٥٣ ، والهمع ٢ : ٢٤٥ ، ٣ : ١٥٠ .

## بـــاب المفعـــول لـــه[١]

((وهو قولك[٢]: جئتك مخافة الشر ((وكرهية[٣])) المأثم، تقديره[٤]: لمخافة الشر ولكراهية المأثم . ولهذا سمي المفعول له[٥] ثم حذفوا[٦] اللام استخفافا[٧].

---

١) هذا العنوان ساقط هو وأبواب المنصوبات التي قبله من ((ب))

٢) في (( كقولك ))

٣) في ب (( كراهة ))

٤) في جـ (( وتقديره ))

٥) قال الثمانيني في شرحه للمع ق ١١٣ :(( هذا المفعول إنما وقع في الكلام ، لأنه جواب لسؤال سائل في اللفظ أو التقدير ، وعذر للمجيب عند السائل وعلة في حصول الفعل وغرض للفاعل .)) وقال أبو البركات العلوي: ((اعلم أنَّ المفعول في هذا الباب يسمى الغرض ومفعولا له ، وهو جواب لمه ؟)) شرح اللمع ق ٤٢ ، وانظر شرح اللمع لابن برهان ق ٢١ والرضي ١ : ١٩١ وينسب إلى الزجاج القول بأنَّه يسميه مفعولا مطلقا ، ومانسبه له مخالف لما في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، فقد قال فيه عند قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت ﴾ . (( إنَّما نصبت (( حَذَرَ الموت )) ، لأنَّه مفعول له )) معاني القرآن ١ : ٩٧ ، فأنت تراه هنا يصرح بتسميته المفعول له ، ولعل الذي أدى إلى نسبة ما نسب له هو أنَّه يقدره تقدير المصدر فقد قال في تقديره له : (( والمعنى يفعلون ذلك لِحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنَّما نصبه أنه في تأويل المصدر كانه قال : يحذرون حذرا ، لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت .)) المعاني الصفحة السابقة وانظر في مانسب له الرضي ١ : ١٩١ والفوائد الضيائيه ١ : ٣٧٤ والنكت الحسان ١٠٣ والتصريح ١ : ٣٣٧ والاشموني والصبان ٢ : ١٢٢

======

--- 

=== والشارح هنا لم يذكر الآية والبيت اللذين مثل بهما المصنف،
والآية هي قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر
الموت ﴾ ١٩ البقره .
ومحل الشاهد منها هو (( حَذَرَ الموت ))
والبيت هو قول حاتم الطائي :ـ

وأغفر عوراء الكريم ادخارَه    وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

ومحل الشاهد منه هو قوله : (( ادخارَه )) و (( تكرُّما ))
وانظر هذا البيت في الكتاب ١ : ٣٦٨ وشرح أبياته للسيرافي ١ : ٣٤ وديوان
حاتم ٨١ ، والمقتضب ٢ : ٣٤٨ واللمع ١٥١ وشرحه للعلوى ق ٤٢ وشرحه لابن
برهان ٢١ ،
٦) في ب (( حذفت ))
٧) النص كما في المتن هو (( فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذى قبله )) :
المتن ١٤١ .
والقول بنصب المفعول له بالفعل الذى قبله هو رأى جمهور البصريين
قال سيبويه : في الكتاب ١ : ٣٦٩ (( فهذا كله ينصب ، لأنه مفعول له
كأنه قال له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ولكنه لما طرح
اللام عمل فيه ما قبله )) .
وانظر الايضاح العضدى ١ : ١٩٧ وشرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ٤٢
وشفاء العليل ١ : ٤٦٢ .
أما الكوفيون فيقولون : إنه مفعول مطلق والناصب له الفعل الذى قبله ؛
لأنه ملاق له في المعنى ، وإن لم يوافقه في اللفظ.) انظر المراجع
السابقة في نفس الصفحات. ـ

ويكون معرفة ، ونكرة[١].

ولايقام مقام مالم يسم فاعله[٢]، لماقد لحقه من التغيير الذى قد حصل فيه من الحذف ، وأيضا فانه (( عرض للفعل[٣] )) فإذا رفع زال عن ذلك المعنى .

ويحتاج إلى أربعة شرائط :ـ

أن يكون مصدرا[٤]، وأن يكون /فعله الذى عمله فيه من غير لفظه[٥] وأن يكون عذرا (( لوقوع[٦] )) الفعل[٧]، وجوابا لمن سألك[٨] لم فعلت[٩]؟ ٢٨ ك

---

١) ماذكره الشارح من جواز وقوع المفعول له معرفة ونكرة هو منهب جمهور البصريين .
قال أبو عليّ الفارسي :((يجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة ،ومما انشدته :
قد جاء فيه الأمران جميعا )) الايضاح العضدى ١٩٧
وقال الثمانيني : (( وهذا المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة )) شرح اللمع ق ٣٣ ، وقال ابن برهان :((ولا فرق بين تنكير المصدر وتعريفه))شرح اللمع ق ٢١ . وذهب الجرمى والمبرد والرياشى إلى أنَّ من شرطه التنكير وقالوا إنه إذا وُجدت فيه اللام فهى زائده لأن المراد ذكر ذات السبب العامل فتكفى فيه النكرة فالتعريف زيادة لايحتاج إليها .
انظر الكتاب ١ : ٣٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٤٥١ ، وشفاء العليل فى شرح التسهيل ١ : ٤٦٣ والهمع ١ : ١٩٤ ، والاشمونى وحاشية الصبان ٢ : ١٢٤ وشرح اللباب فى علم الاعراب للغالى القسم الثانى ج ٢ : ٣٣٦ ، رسالة ماجستير .

٢) هذا هو رأى جمهور النحاة ، وخالفهم الأخفش فأجاز إنابته، وأجازها أيضا الجامى بشرط كونه مجرورا باللام . انظر شرح اللمع لأبى البركات ق ٤٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ : ٨٣ ، والفوائد الضيائيه ١ : ٢٧١ ، وابن يعيش ٧ : ٧٦ والإيضاح فى شرح المفصل ٢ : ٥٧ والهمع ١ : ١٦٣ والتصريح ١ : ٢٩ وشرح اللباب للسيرافى الغالى : القسم الثانى ج ١ : ١١٩ .

٣) فى أ (( عرض الفعل )) ولعل الصواب عرضه للعامل.

٤) اشتراط كونه مصدرا هو منهب جمهور النحاة ، وزعم يونس أن (( العبيد )) من قولهم : (( أمَّا العَبِيدَ فذو عَبِيد )) مفعول له ، ـ

=== قال سيبويه (( وهو قليل خبيث )) الكتاب ١ : ٣٨٩ ، وقال السيرافي (( وكان المبرد لايجيز النصب، ولايرى له وجها ، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد، بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة وكان الزجاج يتأول في نصب (( العبيد )) ، تقدير الملك ، والملك مصدر كأنه قال :

(( أمّا ملك العبيد )) كما تقول أمّا ضرب زيد فأنا ضاربه )) حاشية الكتاب ١ : ٣٨٩ ، وانظر اللمع ١٤٠ ، وقال الثمانيني (( ولابد أن يكون هذا المفعول مصدرا ليصح حدوثه )) شرح اللمع ق ١١٣ ، وقال ابن برهان (( ومن شرطه أن يكون حدثا ، لأن الداعي إنما يكون حدثا دون أن يكون عينا )) شرح اللمع ق ٢١ .
وانظر المقدمه في النحو لابن فضالة ص ٣٥ وشرح الكافيه للرضى ١ : ١٩٢ وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ١ : ٤٦١ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ج ٢ : ٣٣٥ ، والهمع ١ : ١٩٤ والاشموني وحاشية الصبان عليه ٢ : ١٢٤ والنكت الحسان في شرح عناية الاحيان ١٠٣

٥) قال ابن برهان : (( وينبغي أن لايكون العامل فيه فعلا من لفظه ، لأن الشيء لايتوصل به اليه ، وإنما يتوصل به الى غيره ) شرح المع ق ٢١ وقال ابن يعيش : (( وإنما وجب أن يكون العامل فيه غير لفظه .... لأن المفعول به علة لوجود الشيء والشيء لايكون علة لنفسه إنما يتوصل به إلى غيره )) شرح المفصل ٢ : ٥٣ ، وانظر الأصول ١ : ٢٠٦

٦) في ب (( للوقوع الفعل ))

٧) قال سيبويه (( هذا باب ماينتصب من المصادر ، لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب ، لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة كما قبله و لامنه ، فانتصب كما انتصب (( الدرهم )) في قولك : عشرون درهما ، وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشر ، وفعلت ذلك مخافة فلان ، وادخار فلان الكتاب ١ : ٣٦٧ ، وانظر الأصول ١ : ٢٠٦ والايضاح العضدى ١٩٧ وكشف المشكل ١ : ٤٤٢ وشفاء العليل ١ : ٤٦١ ، والمساعد ١ : ٤٨٤ وشرح عمدة الحافظ ، ص ٣٩٥ .

٨) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٧)

٩) زاد بعض النحاة شروطا أخرى منها :-
أ ) أن يكون قلبيا نحو : خوفا ، وحذرا ، ورغبة ، وأجاز الفارس (( جئتك ضرب زيد )) أى : لتضرب زيدا ،
ب) اتفاقه مع الفعل في الفاعل والزمان .

## بـــاب المفعـــول معـــه

و (( هو قولك[١]: «استوى الماء والخشبة» تقديره : مع الخشبة ، ثم حذفوا (( مع )) فصار : « استوى الماء الخشبة »[٢] بالنصب ثم لم يقو الفعل على أن ينصب ، فأبدل[٣] مكانها الواو ، لأنها تشبهها من حيث كان[٤] معنى "مع " المصاحبة ، ومعنى الواو الجمع ، والجمع والمصاحبة يتقاربان .[٥]

---

١) في الأصل (( وذلك قولك ))
ونص اللمع هو كما يلي : (( وهو كل ما فعلت معه فعلا وجاز أن يكـــون معطوفا ، وذلك قولك : قمت وزيدا ، أى: مع زيد ، واستوى الماء والخشبـــة أى : مع الخشبة )) اللمع ص ١٤٢ .

٢) في ب استوى الماء والخشبة .

٣) في ب (( فأبدلوا ))

٤) في ب (( من حيث أنّ معنى ))

٥) قال السيرافي : (( فمذهب سيبويه أنّ ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى (( مع )) وهى والواو يتقاربان ، فإنّهما جميعا يفيدان الانضمام )) حاشية الكتاب ١ : ٢٩٧

والفعل ينصب الاسم بتقوية الواو[١]، لأنها قوته فأوصلته إلى المفعول[٢] كما قوت (( إلا )) الفعل في الاستثناء[٣].

---

١) ج (( والاسم ينصب بالفعل بتقوية الواو ))

٢) هذه المسألة محل خلاف بين النحاة ونلخص آراءهم فيما يلي :-

أولا : سيبويه وأبو عليّ وابن السراج وابن جني وجمهور البصريين يرون أنَّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبل الواو بواسطتها وهذا ما ذكره الشارح هنا .

ثانيا : الزجاج ويرى أن النصب في هذا الباب بإضمار فعل كأنَّه قال: ماصنعت ولابست زيدا ، والسبب عنده في ذلك أنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو .
وقد رد الأنباري والمرادي قوله هذا .

ثالثا : ذهب الأخفش إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب (( مع )) وعلى ذلك يكون ظرفا ، لان مع ظرف . وقد رد الانباري هذا القول أيضا .

رابعا : ذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بالخلاف أي: أنَّ الثاني خالف الأول وقد رد الانباري والمرادي هذا القول وبينا بطلانه .

خامسا : اضطربت أقوال عبدالقاهر الجرجاني فيه فقال مرة إنَّه منصوب ، بالواو وذكر ذلك في العوامل المائة بينما صرح في المقتصد بأن الواو مجرد واسطة أوصلت الفعل إلى المفعول معه .

أنظر هذه الآراء وحججها والرد عليها في : الكتاب ١ : ٢٩٧ والإيضاح العضدي ١ : ١٩٣ والأصول ١ : ٢٠٩ ، ومتن اللمع ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٢٤٠ ، وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ٤٢ ، والإنصاف ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ والمقتصد ١ : ٦٥٩ ، ٦٦ وشرح العوامل المائة ٢٣١ ، وابن يعيش ٢ : ٤٩ ، والرضي ١ : ١٩٥ وشرح اللباب للفالي ٣٥٨ ، والجنى الداني ١٨٦ والتصريح ١ : ٣٤٣

٣) هذه إشارة إلى رأي الجمهور وهو أنَّ العامل في المستثنى هو الفعل الذي قبل (( إلا )) بتوسطها وهي مسألة خلاف وسيذكرها الشارح في باب الاستثناء ص ( ٢٦٩

فإن قلت: (( مازلت وزيداً )) احتملت الواو أن تكون بمعنى (( مع ))
وبمعنى الباء[١]، وليس كذلك استوى الماء والخشبة ))
فان كان أول الكلام اسما كقولك: ما أنت وزيد ، وكيف أنت وزيد
فما مبتداة و (( أنت )) خبرها[٢] ، و (( زيد )) عطف على الخبر هذا هو الأجود.[٣]

---

١) قال سيبويه : ومثل ذلك مازلت وزيدا حتى فعل، أى : مازلت بزيد حتى فعل هو مفعول به ، ومازلت اسير والنيل ، أى : مع النيل ، واستوى الماء والخشبة )) الكتاب ١ : ٢٩٨ وانظر الاصول ١ : ٢١٠

٢) فى أ (( وهذا )) وكلمة (( هو )) ساقط من أ و ب

٣) لأنه هو الأكثر فى الأساليب العربية ، ولعدم وجود فعل نصب الاسم الذى بعد الواو .
قال سيبويه (( هذا باب معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول ؛ لأنها تعطف الاسم هنا على مالايكون بعده إلا رفعا على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته ، وما أنت وعبدالله ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد )) وأنها فرق بين هذا وبين الباب الأول ، لأنه اسم والأول فعل )) الكتاب ١ : ٢٩٩ ، وانظر ابن يعيش ٢ : ٥١ والهمع ١ :٢٢١ والتصريح ١ : ٣٤٣ والاشمونى ٢ : ١٤٠ ،

والنصب جائز على تقدير« كيف يكون وما تكون»(١)

والفرق بين هذا الفصل وبين المفعول له حيث عوضت من ذهاب (( مع )) الواو ولم تعوض في المفعول له أنَّ المفعول له أكثر في الكلام من المفعول معه فخفف بإسقاط العوض، لأنَّ ماكان (( في الكلام(٢) )) أكثر كان تخفيفه أولى(٣)، ٩٢/أ

---

١) ذكر ذلك سيبويه ونسبه لأناس فقال : (( وزعموا أنَّ أناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا، الكلام على (( ما )) ولا (( كيف )) ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لوظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (( ما وكيف )) كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد؟، وماكنت وزيدا، لأن (( كنت )) (( وتكون )) يقعان هاهنا كثيرا ، ولاينقضان ماتريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام وكأنَّه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها هاهنا كثيرا.

... وفي (( كيف )) معنى (( يكون )) فجرى (( ما أنت )) مجرى (( ماكنت)) كما أنَّ (( كيف )) على معنى (( يكون )) الكتاب ١ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،

وقد أشار ابن مالك في الخلاصة إلى هذه اللغة فقال

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

وانظرابن يعيش ٢ : ٥١ ، والتصريح ١ : ٣٤٣ ، والهمع ١ : ٢٢١ ، والاشموني ٢ : ١٤٠

٢) في (( ب )) في كلامهم )) وفي ج (( لأن ماكان أكثر في كلامهم ))

٣) قال ابن السراج في الاصول : (( لايجوز حذف الواو في (( ماصنعت وأباك )) ، كما جاز حذف اللام في قولك : فقلت ذاك حذار الشر ، تريد لحذار الشر لأنَّ حذف اللام لايلبس وحذف الواو يلبس ، ألاترى أنَّك لوقلت : ما صنعت أباك ، صار الأب مفعولا به )) الاصول ١ : ٢١٢

وهذه الواو ليست العاطفة ، لأنها لوكانت هى لجعلت إعراب الثانى كإعراب الأول.[١]

والواوات على أربعة اقسام :ـ

بمعنى (( مع )) وقد ذكرت ، وعاطفة نحو :[٢] (( جاء زيد وعمرو )) ، وواو القسم : (( والله )) ، وواو الحال : (( جانى[٣] زيدٌ وأبوه قائم[٤] )) والأصل فيها كلها الجمع ، لأنها قد تكون للجمع فلاتكون[٥] عاطفة ، وإذا كانت عاطفة فهى للجمع[٦]

---

١) يريد الشارح أنَّ ماقبل واو المعية أحيانا يكون مجرورا وأحيانا يكون مرفوعا ، أما مابعدها فيكون منصوبا ، دائما فلو كانت لمجرد العطف لأتبع مابعدها لما قبلها فى الإعراب بحيث يرفع إذا وقع ماقبلها مرفوعا ويجر إذا وقع ماقبلها مجرورا وينصب إذا وقع ماقبلها منصوبا .

٢) كلمة (( نحو )) ساقطة من (( ب)) و جـ

٣) فى ب (( جاء ))

٤) فى ب (( وأبوه منطلق . ))

٥) فى جـ (( ولاتكون ))

٦) الشارح فى حصره لأنواع الواو فى هذه الأقسام الأربعة تابع لابن جنى : فقد قال ابن جنى فى صناعة الإعراب (( فأمّا إذا لم تكن ممزوجة بانفس الامثلة ، فتأتى على أربعة أضرب وهى : واو العطف ، والواو التى بمعنى مع وواو الحال ، وواو القسم )) سر صناعة الاعراب ٢ : ٦٣٢ ، وزاد المالقى على هذه الأنواع نوعين أخرين هما :

أ ) واو الابتداء أو الاستئناف ، وهى التى تكون فى أول الجملة ، سواء كانت الجملة اسميه أو فعليه ، فلا يرتبط مابعدها بما قبلها نحو: قام زيد ، وأنتم اخرجو ، وقام زيدٌ ، وضرب عبدالله خالدا ؛

ب) الواو التى ينتصب بعدها الفعل نحو : قم وأُكرمَك ، ولاتقم وأُكْرِمَك

انظر رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٤٧٩ ، ٤٨٤ .

وهنا نقول إن الواو التى ينتصب بعدها الفعل تدخل فى قسم الواو العاطفة ، لأن الفعل الذى بعدها منصوب بأن مقدرة على رأى الجمهور، فالواو مجرد عاطفة لما بعدها على ماقبلها خلافا للكوفيين الذين ، يرون أنها هى الناصبة للفعل )) انظر فى ذلك الانصاف ٢ : ٥٥٥ ، والجنى الدانى ١٨٧ .

===

--------------------------

== يزاد على الأنواع المتقدمة أنواع أخرى ذكرها النحاة وهى :-

أ ) واو رب نحو : قول امرئ القيس :-

(( وليلٍ )) كموج البحر ارخى سدوله     عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

فالواو فى (( وليلٍ )) واو (( رب ))

ب) الواو التى بمعنى (( أو )) فقد ذهب بعض النحاه إلى أنّ الواو قد تاتى بمعنى (( أو )) .

كقول الشاعر : عمرو بن براقة الهمدانى :

وننصر مولانا ونعلم أنه     كما الناس مجروم عليه وجارم .

ج) الواو الزائدة وهى اللتى دخولها كخروجها وهذه الواو أثبتها الأخفش وابن مالك، ومثالها هو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ الزمر ٧٣ . وقول الشاعر أبى كبير الهذلى :-

فإذا وذلك ليس إلا ذكره     وإذا مضى شئ كأن لم يُفعل

وجمهور البصريين يجعلون الواو هنا عاطفة ويقولون إنّ الجواب محذوف .

د) واو الثمانية، فقد ذكر بعض النحاة والأدباء أنّ العرب كانوا إذا بدأوا فى العد ذكروا الأعداد بدون واو إلى أن يصلوا إلى الثمانية فيأتون قبلها بالواو إشعارا بأن السبعة عندهم عدد كامل .

ومن أمثلة هذه الواو عند من ذكرها قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ التوبة ١١٢

وقد ذهب أكثر النحاة إلى نكران واو الثمانية، وقالوا إن الواو فى الامثله المذكورة لا تخرج عن كونها واو عطف أو حال . انظر الانصاف ، ٢ : ٤٦٢ ، ٥٥ والخصائص ٢ : ٤٦٢ والجنى الدانى ١٨٥ ، ١٩٤ ورصف المبانى ٤٧٣ .

هـ) الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن إيصافة بها أمر ثابت، قال ابن هشام فى المغنى (( وهذه الواو أثبتها الزمخشرى ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو :﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ )) البقره ٢١٦ ،

انظر فى هذا المبحث سر صناعة الاعراب ٢ : ٦٣٢ ، والخصائص ٢ : ٤٦٢ ، والانصاف ٢ : ٤٦٢ ٢٦ : ٥٥٥ ، ورصف المبانى ٤٧٣ ، ٤٨٨ ، والجنى الدانى ١٨٥ ، ١٩٤ ، وابن يعيش ٨ : ٩٣ ، ٩٤ ، والرضى ٢ : ٣٦٨ ، والبحر المحيط ٥ : ٢٨٧ ومغنى اللبيب ١ : ٣٩١ ، ٤٠٣ ، والاشمونى ٣ : ١٠٨ .

-

# بـــاب الحـــال(١)

والحال(٢) : صفة الفاعل أوالمفعول(٣) على أيِّ حال وقع(٤) "تقول"(٥) جاء زيد راكبا ((فراكبا)) حال من ((زيد)) الذى هو الفاعل ، ((وضربت زيدا مشدودا))(٦) فمشدودا حال من ((زيد)) الذى هو المفعول .

ونحو(٧) : ((لقيت زيدا مُصْعِداً مُنْحَدِراً)) ففى الكلام حالان من الفاعل ، والمفعول ، كأنه(٨) قال : كنتُ (٩) مُصْعِداً وزيدٌ ((مُنْحَدِراً)) ( )

---

١) الحال فى اللغة يطلق على الوقت الذى فيه الشخص وعلى ماهو عليه من خير أو شر ، والحال يؤنث ويذكر ، والأشهر فى لفظه التذكير ، تقول : حال بلا تاء ، أما غير لفظه فالأشهر فيه التأنيث فيقال فى ضمير هاهى )) انظر التصريح ١ : ٣٦٥ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢ : ١٦٩ ، وقال أبو البركات العلوى : (( وإنّما سميت حالا ، لأنه لايجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلالما أنت فيه ، ولايجوز أن يكون قد مضى وانقطع ، ولما لم يقع من الأفعال )) شرح اللمع ق ٤٣ .

٣) فى م ، ب (( و المفعول )) // ٢- فى ب "الحال" بدون الواو .

٤) نص اللمع هنا هو (( الحال وصف هيأة الفاعل أو المفعول به )) اللمع ١٤٥ ، فكلام ابن جنى هنا يفهم منه أنّه يقصر الحال على مابيّن هيئة الفاعل أو المفعول به ، وهذا هو رأى الجمهور فإنّهم يقولون : إن الحال لاتأتى إلا من الفاعل أو المفعول به . والشارح هنا قال (( والمفعول )) بدون أن يقيده بكونه مفعولا به إلا أنّ المثال الذى ذكره مثال للحال من المفعول به . وقد ذكر بعض النحاة أن الحال قد تأتى من غير الفاعل والمفعول به ، فقد شُبهت من المفعول المطلق نحو : (( رأيت وجهَ هندٍ ضَاحِكةً )) وذكر النقره كار فى العباب أن الحال الجملة قد تأتى ولا صاحب لها ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

وقد اغتدى والطير فى وُكُناتها ...

انظر فى هذه المسألة الكتاب وحاشية ١ : ٤٤ وابن يعيش ٢ : ٥٧ والرضى ١ : ١٩٨ ، والفوائد الضيائيه ١ : ٣٨١ والعباب ق ٩٢ والتصريح ١ : ٣٦٦ ==

=== واعراب القرآن للنحاس ١ : ٢١٨ ، والكشاف ١ : ٣١٤ والبحر المحيط ١ : ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، وشرح اللباب للغالى ٢ : ٥٠٤ ، وخالف المبرد النحاة وقال : ان الحال مفعول فيها ، فقد قال فى المقتضب ٤ : ١٦٦ (( هذا باب من المفعول ، ولكنا عزلناه مما قبله ، لأنه مفعول فيه وهو الذى يسميه النحويون (( الحال )) وقال أيضا (( اعلم أنه لا ينتصب شئ الا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول فى لفظ أو معنى والمفعول أنواع ، ... )) الى أن قال : (( كذلك الحال هى مفعول فيها )) المرجع السابق ٤ : ٢٩٩ ، وقال أيضا : (( فاذا قلت : جاءنى زيد ماشيا لم ترد أنه يعرف بأنه ماشى ، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع فى هذه الحال ، ولم يدلك كلامك على ماهو فيه قبل هذه الحال أو بعدها ، فالحال مفعول فيها ، انما خبرت أن مجيئه وقع فى حال مشى )) المرجع السابق ٣٠٠ وابن يعيش ٢ : ٥٧ ، // ٥- كلمة « تقول » ساقطة من « أ » .

٦) قوله (( راكبا )) ساقط من ج

٧) فى ج (( وتقول ))

٨) فى ج (( بنُنه ))

٩) فى ج « كنت أنا )) :

١٠) قال المبرد (( ومن كلام العرب (( رأيت زيدا مصعدا منحدرا ، ورأيت زيدا راكبا ماشيا )) اذا كان أحدكما راكبا والآخر ماشيا وأحدكما مصعدا وأحدكما منحدرا )) المقتضب ٤ : ١٦٩ ، وقال ابن الشجرى فى أماليه ( وتقول: لقيت زيدا مصعدا منحدرا ، فتجعل (( مصعدا )) حالا من زيد ، لأنه ملاصق له ، ومنحدرا ، حالا من ضميرك ، ليكون فى الكلام فصل واحد ، وهو فصلك بزيد وحاله بين التاء وحالها ، ولوجعلت (( مصعدا )) حالا من التاء (( ومنحدرا )) حالا من زيد كان فى الكلام فصلان ، فصلك بزيد بين التاء وحالها وهو مصعدا ، وفصلك بمصعدا بين زيد وحاله التى هى منحدرا )). الامالى الشجرية ٢ : ٢٨٢ .

وتقول : (( أخذته بدرهم فصاعدا )) ، (( فصاعدا[١] )) نصب على الحال ، ودخلت الفاء كأنه كان بين يديه صُبْرَةٌ من الطعام[٢] فأخذ بعضها بدرهم وبعضها بدرهم وكسر فكأنه[٣] قال : ذهب الثمن صاعدا[٤] ))

---

١) كلمة (( فصاعدا )) ساقطة من ب و جـ / ٢) في ب و جـ " من طعام "

٣) الفاء من (( فكأنه )) ساقطة من ب :

٤) قال سيبويه (( هذا باب ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي ، )) وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا . وأخذته بدرهم فزائدا )) حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لوقلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولاتكون في موضع الاسم كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا .
ولايجوز أن تقول : وصاعد ، لأنك لاتريد أن تخبر أنّ الدرهم مع صاعد ثمن الشئ ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولا ثم قروت شيئا بعد شئ لأثمان شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ... وصاعد بدل من زاد ويزيد )) الكتاب ١ : ٢٩٠ ، ٢٩١ .
وقال السيرافي : لايحسن أن تقول : أخذته بدرهم فصاعد لأن صاعدا نعت ، ولايحسن أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، ولأن الثمن لايعطف بعضه على بعض بالفاء لاتقول : أخذت الثوب بدرهم فَدَانق ، لأن الثمن يقع جملة عوضا عن المبيع فلا يتقدم بعضه على بعض ، وإنما يعطف بالواو ، لأنها للجمع . حاشية الكتاب ١ : ٢٩٠ .

ولا يجوز أن تكون الحال إلا نكرة ، لأنها فضلة فى الخبر ، والخبر لايكون إلا نكرة ، فمازاد عليه أولى بالنكرة[١] ، ولاتكون إلامنصوبة ، لأنها أحد المفعولات[٢] والفرق بينها وبين المفعول به أن العامل فى الحال يكون فعلا ومعنى فعل[٣] وما[٤] هو معنى الفعل ثلاثة أشياء .

اسماء الاشارة ، نحو : (( هذا[٥] وذاك ، وتثنيتهما وجمعهما[٦] ، والظرف نحو : زيدٌ عندك قائما ، وعبدالله خلفك جالسا .

---

١) قال سيبويه (( ولايجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة ، فتلتبس بالنكرة ، ولوجاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدالله ، إذا كان عبدالله اسمهُ الذى يعرف به ، وهذا كلام خبيث يوضع فى غير موضعه) الكتاب ٢ : ١٤ ، وانظر ٢ : ٥٢، ١١٢ وانظر المقتضب ٤ : ١٥٠ و ١٦٨ .

وقال ابن السراج (( ولاتكون الحال إلانكرة ، لأنها زيادة فى الخبر والفائدة وإنما تفيد السائل والمحدث غير مايعرف )) الأصول ١ : ٢١٤ ، وقال ابن ، برهان (( فلشبهها بالتمييز لزم كونها نكرة كما يجب كون التمييز نكـرة شرح اللمع ق ٢٢ ، وانظر شرح اللمع لأبى البركات ق ٤٣ وشرح عمدةالحافظ ٤١٧ والفوائد الضيائية ١ : ٣٨٤

٢) قال الصبان (( وقد يجر لفظه بالباء و (( مِنْ )) بعد النفى لكن ذلك ليـس مقيسا على الأصح نحو : قول القحيف العقيلى :-

فَمَا رَجَعْتْ بَخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت (( مَاكَانَ يَنْبَغِى لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء )) ١٨ الفرقان بضم النون وفتح الخاء و (( من أوليا )) حال بزيادة ( من ) حاشية الصبان على الاشمونى ٤ : ١٧٤ وانظر شفاء العليل ٢ : ٥٢١

٣) قصر الشارح العامل فى الحال على الفعل ومعناه ، ولم يذكر شبهه بينما ذكره غيره من النحاة ، وشبه الفعل هو كل ماعمل عمله ، وكان فيه حروفه فعلى ذلك يكون يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ====

---

=== والمصدر وأفعل التفضيل . ومن أمثلة هذا النوع قولهم :
عهدى بزيد قائما ، وعجبت من المكرم أباه شيخا ، ومن المضروب أخاه مبطوحا،
وقد يكون الشارح يريد بالفعل الفعل وشبهه ؛ لأنه مأخوذ منه إلا أن عدم
تمثيله لهذا النوع يشكك فى ذلك :

٤) من هذا المكان بدأ السقط من أ و ج

٥) ذهب بعض النحاة إلى أنّ التنبيه قسم بذاته قال الرضى فى شرحه للكافية
(( وحرف التنبيه نحو : (( ها أنا زيد قائماً )) عند من جوزها التنبيه
من دون الإشارة ) شرح الكافيه ١ : ٢٠١ ، وقال أيضا وماحكى الزمخشرى من
قولهم : (( ها إنّ زيداً منطلق ، وها افعل كذا)) مما لم أعثرله على
شاهد ، فالأولى أن نقول إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة) شرح الكافية
للرضى ٢ : ٣٨١ ، وانظر مانسب للزمخشرى فى شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١١٣

٦) انظر الكتاب ٢ : ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والمقتضب ٤ : ٣٠٧ واصول ابن السراج ١ : ٢١٨.

والمجرورات نحو قولك: (( زيد فى الدار قائما ، ومررت بزيد راكبا ))(١) والمفعول به لايكون العامل فيه إلا الفعل . وأيضا فإن المفعول به يكون معرفة ونكرة والحال لايكون إلا نكرة .(٢) وأيضا فإنّ المفعول به غير الفاعل والحال هى ذو الحال ،

---

١) فى هذا المكان ينتهى السقط من أ و ج
الشارح هنا فرق بين الظرف والمجرور ولكن أكثر النحاة يجعلونهما قسما واحدا فيعبرون بأحدهما عن الآخر ، ونصب الحال بالظرف والمجرور امر مسلم به عند النحاة قال المبرد فى المقتضب ٤ : ٣٠٧ (( هذا باب تبيين الحال فى العوامل التى فى معنى الأفعال ، وليست بأفعال . ومايمتنع أن يجرى معه الحال ، تقول : هذا لك كافيا ، فتنصب الحال لما فى الكلام من معنى الفعل لأن معنى (( لك )) معنى (( تملكه ))
وقال ابن السراج فى الأصول ١ : ٢١٦ (( تقول : زيد فى الدار قائما ، فتنصب ((قائما )) بمعنى الفعل الذى وقع فى الدار ، لأن المعنى استقر زيد فى الدار . وانظر سيبويه ٢ : ٨٨ ومابعدها والايضاح العضدى ١٩٩ ، ٢٠٠ .
وقد بقى على الشارح من العوامل المعنوية حروف اتفق جمهور النحاة على إعمالها فى الحال وهى : (( ليت ، ولعل ، وكأن )) .
قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ١٤٨ (( وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما ، ولعلّ هذا زيد ذاهبا ، وكأنّ هذا بشر منطلقا ، وأنت فى ليت تمناه فى الحال ، وفى كأن تشبهه إنسانا فى حال ذهابه ، كما تمنيته إنسانا فى حال قيام ، وإذا قلت : لعل فأنت ترجوه أو تخافه فى حال ذهاب ))
وقال ابن الشجرى فى أماليه ٢ : ٢٧٧ (( وقد أعملوا فى الحال من حروف المعانى ثلاثة : كأن وليت ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل )) وانظر الخصائص ٢ : ٢٧٥ ، ٢٩٧ والبحر المحيط ١ : ٤٧٣

٢) عند جمهور البصريين خلافا للكوفيين الذين أجازوا تعريفها مطلقا وبعض البصريين الذى أجازوه فى بعض الصور . انظر النكت الحسان شرح غاية الاحسان ٩٩ ، وشفاء العليل ، فى إيضاح التسهيل ٢ : ٥٢٣ والسجاعى على ابن عقيل ١٩١ ، وحاشية عبادة على الشذور ٢/٥٦ .

[ الفرق بين الحال والتمييز ]

والفرق بين الحال والتمييز أن الحال يحسن فيها (( فى ))[١] والتمييز يحسن فيه مِنْ.[٢]

والحال يأتى بعد تمام الكلام ، والتمييز يأتى بعد تمام الكلام[٣] (( أو بعد تمام الاسم ))[٤]

والحال إذا كان عاملها متصرفا جاز تقديمها عليه ، وليس كذلك التمييز .[٥]

---

١) من أجل ذلك اعتبرها بعض النحاة مفعولا فيه ، انظر كلام المبرد فى الحاشية (٣) ص ٢٣١ ، ٢٣٢
وقال أبو على الفارسى (( الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك ) الايضاح العضدى ١٩٩ ، وقال ابن عصفور (( وهو كل اسم منصوب على معنى (( فى )) مفسر لما أبهم من الهيآت نحو جاء زيد ضاحكا )) شرح الجمل ١ : ٣٢٦

٢) قال أبو البركات العلوى (( والفرق بين الحال والتمييز أن الحال لاتكون الا مشتقة من فعل والتميز لاتكون إلا اسما جامدا ، والحال يحسن دخول فى عليها والتمييز يحسن دخول ((من )) عليها )) شرح اللمع ق ٤٢
وانظر شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٢ : ٥٢١ .

٣) سيأتى تفصيل هذه المسألة

٤) فى أ و ب (( وتمام الاسم ))

٥) سيأتى تفصيل هذه المسألة فى ص ٢٤٠ ومابعدها .

والحال تكون بالصفات[١]، والتمييز يكون بالاسماء الجامدة[٢]، وقد يعكس هذا[٣].
فيقال: الحال التى تجمع بينهما أنهما لايكونان إلا نكرتين ومنصوبتين،
وأنهما يأتيان بعد كلام محتمل لأشياء فيبينانها ؛ لأن قولك: (( جاءنى زيد ))
يحتمل أن يكون راكبا أوماشيا[٤] وعلى غير ذلك، فإذا قلت: ماشيا . بينته على
أى حال جاء، وكذلك التمييز[٥] إذا قلت: (( عندى عشرون )) احتمل أن
يكون درهما، ودينارا ، فإذا قلت: درهما ، بينت المحتمل .

---

١) قال ابن مالك فى باب الحال (( واشتقاقه وانتقاله غالبان)) التسهيل ١٠٨
وقال فى الخلاصة :-
الحال (( وصف )) فضلة منتصب مفهم فى حال كفردا انهب .
وقال الاسفرا يبين فى اللباب (( وهى فى الأمر العام اسم مشتق ) شرح
اللباب للفالى ٢ : ٥٣٠ .
٢) قال ابن السراج (( واعلم أن الاسماء التى تنصب على التمييز لاتكون إلا
نكرات تدل على الأجناس )) الأصول ١ : ٢٣٣ ، وقال الثمانينى : (( وهذا ،
المفسر لابد أن يكون اسما نكرة غير مشتق من فعل)) شرح اللمع ق ١١٧
٣) بأن يأتى الحال غير صفة نحو قوله تعالى { فانفروا ثبات }النساء ٧١ ،
ثبات ليست صفة ، ومثلها قولهم :هذا بسرا أطيب منه رطبا، فبسرا حال ،
وهى اسم جامد )) انظر فى ذلك الكتاب ١ : ٤٠٠ والايضاح فى شرح المفصل
١ : ٣٣٥ ، وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل ٢ : ٥٢٢ وشرح اللباب للفالى
٢ : ٥٣٢ وانظر شروح الألفيه عند قول ابن مالك :-
ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع .
ومن مجئ التمييز صفة قولهم : الله دره فارسا. ففارسا تمييز وهو صفة
وأجاز بعض النحاة كونها حالا ) انظر شرح الكافية للرضى ١ : ٢٢٢ ، وشرح
اللباب للفالى ٢ : ٦٠٧ والعباب اللوحه : ١٠٢
٤) فى ب (( ومايشيا وعلى ))
٥) فى ج (( يكون دراهم ودنانير ))

فأما قولهم :

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ(١)....

ونحوه ، فهنا واقع موقع (( تعترك )) وتعترك هي الحال(٢) ، وقد ناب ((العراك منابها ، وقام مقامها .

الدليل على ذلك أنهم لم يقولوا (( أرسلها اياها )) فيأتوا بالمضمر ، لأنه ليس فيه لفظ (( تعترك )) وفي / العراك )) لفظ تعترك . ٣٠/أ

---

١) هذا جزء من بيت من بحر الوافر وتمام البيت هو :

فأرسلها العراك ولم يذدها : ولم يشفق على نغص الدخال

وفي رواية (( فأوردها )) ويروى نغض بالضاد المعجمة ، وقائل البيت هو لبيد بن ربيعة أبو عقيل الشاعر المخضرم والصحابي الجليل الذي ، قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبايعه ، انظر ترجمته في طبقات الشعراء ص ٥٦ والشعر والشعراء ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ١٧٤ وانظر البيت في ديوان لبيد ص٨٦ ، والكتاب ١ : ٣٧٣ ، والمقتضب ٣ : ٢٣٧ والأمالي الشجريه ٢ : ١٦٤ وهو من الأبيات التي لايكاد يخلو منها كتاب نحو والنغص بالصاد المهملة عدم تمام الأمر تقول نغص الرجل اذا لم يتم أمره ، وكذلك البعير اذا لم يتم شربه ،

أما النغض بالضاد المعجمة فهو تحريك الرأس ، انظر الصحاح ( ن غ ض ))

٢) هذا أحد تأويلين للبصريين في مثل هذه المسألة ، والتأويل الثاني هو أن العراك بمعنى معتركة واللام زائدة ، فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة انظر ابن يعيش ٢ : ٦٢ والنكت الحسان ٩٩ ، وشرح اللباب ٢ : ٥٢٢ ، وشفاء العليل ٢ : ٥٢٣ والهمع ١ : ٢٣٩ .

( والعامل فى الحال على ضربين ) : ـ فعل ومعنى فعل ، فالفعل قولك : جاء[١] زيد ماشيا فيجوز تقديم الحال على الفعل[٢] ؛ لأن الفعل متصرف ، قال الله تعالى ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[٣] فقدم : خشعا[٤] على يخرجون .

---

١) فى أ و ب (( فالفعل جاء زيد ))

٢) قال المبرد :(( ولهذا كان العامل فى الحال فعلا صلح تقديمها وتأخيرها ؛ لتصريف العامل فيها ، فقلت : (( جاء زيد راكبا ، وراكبا جاء زيد ، وجاء راكبا زيد )) المقتضب ٤ : ٣٠٠ وانظره ٤ : ١٦٨ .

وقال ابن السراج : (( والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والكنى والظاهر إذا كان العامل فعلا )) الأصول ١ : ٢١٥ ، وقال أبو البركات العلوى :(( اعلم أن الحال من حقها أن تكون بجنب ذى الحال ، ملاصقة له كما أن المفعول به من حقه أن يكون بعد الفاعل ، إلا أن لما كان يعمل مقدما ومؤخرا ومتوسطا لقوته على العمل قدمت الحال والنية بها التأخير ، كما قدموا المفعول فيه والنية به التأخير هذا مذهب البصريين )) شرح اللمع ق ٤٣ ، واشترط الكوفيون لجواز تقديم الحال على عاملها أن يكون صاحبها الذى هو فاعل الفعل ضميرا . نحو : (( راكبا جئت )) أما إذا كان اسما ظاهرا نحو : راكبا جاء زيد فلا يجوز وعلتهم فى ذلك أنه فى مثل هذا المثال يحصل تقديم المضمر فى راكب على الاسم الظاهر الذى هو زيد ، وتقديم المضمر على المظهر لايجوز ، ومنع الأخفش تقديم الحال على عاملها فى مثل راكبا زيد جاء ، لبعدها عن العامل فيها ومنع الجرمى تقديم الحال على عاملها مطلقا .

ومثل الفعل فى ذلك شبهه ، وهو ما تضمن معناه وحروفه وقبل علاماته الفرعيه من تأنيث وتثنينة وجمع انظر المراجع السابقة والانصاف ١: ٢٥٠ والخصائص ٢ : ٣٨٥ وابن يعيش ٢ : ٥٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٦٢ ، والتصريح ١ : ٤٥٨ والرضى ١ : ٢٠١ والتسهيل ١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣١ ، ٤٣٢ ===

—

---

=== وقول الشارح هنا (( لأن الفعل متصرف ، احتراز عن الفعل الجامد فإنه لاتتقدم عليه الحال .

واشتراطنا فى الصفة أن تكون تقبل علامات الفعل الفرعيه لتخرج بذلك ، مالايقبل تلك العلامات وهو أفعل التفضيل فإنه لايجوز أن يتقدم عليها الحال.

٣) الآية ٧ من سورة القمر ))

قال أبو حيان : انتصب (( خشعا )) على الحال من ضمير (( يخرجون )) ، والعامل فيه (( يخرجون )) لأنه فعل متصرف ، وفى هذا دليل على بطلان مذهب الجرمى ، لأنه لايميز تقديم الحال على الفعل وإن كان متصرفا ، وقد قالت العرب (( شتى تؤب الحلبة )) وقيل هو حال من الضمير ، المجرورة (( عنهم )) من قوله تعالى ( فتول عنهم ) وقيل مفعول ب (يدع) وفيه بعد » البحر ٨ : ١٧٥ ورواية (( خاشعا )) التى وردت فى نسختي أ و ب قرأ بها أبو عمرو وحمزة والكسائى ، أما بقية السبعة فقرأوها ب (( خشعا » وهى رواية ج وقراءة ابن مسعود (( خاشعة )) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ : ٢٩٧ وحجة القرآت لابن زنجله ٦٨٨ والتيسير ٢٠٥ والحجة فى القراءات السبع ٣١٠ والنشر ٢ : ٢٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ : ٢٨٣ ومعانى القرآن للفراء ٣ : ١٠٥ ، وتفسير الطبرى ٢٧ : ٤٨

٤) فى أ و ب (( خاشعا ))

والثانى من العاملين فى الحال : المعنى تقول : هذا زيدٌ قائما ، وزيدٌ فى الدار واقفا ، فالعامل فى الحال (( ها )) التى للتنبيه ، أو (ذا) التى للاشارة[١] ، ولايجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى ، لأنه لايتصرف وليس بفعل[٢] .

---

١) قال المبرد (( وتقول : هذا عبدالله قائما فتنصب (( قائما )) ، لأن قولك : ها للتنبيه ، فالمبنى انتبه له قائما )) المقتضب ٤ : ٣٠٧ ، وقال ابن برهان (( العامل فيها إمّا فى (( ها )) من معنى التنبيه وإمّا فى (( ذا )) من معنى الإشارة )) شرح اللمع ق ٢٢
وانظر سيبويه ٢ : ٧٧ ، ٧٨ ، والأصول لا من السراج ١ : ٢١٩ ، والرضى ١ : ٢٠١ ٢ : ٣٨١ ، وابن يعيش ٨ : ١١٣ ، ١١٤ .

٢) هذا هو رأى جمهور النحاة ، قال سيبويه (( واعلم أنه لايقال : قائما ، فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة (( راكبا مر زيد )) وراكبا ، مر الرجل قيل له : فإنه مثله فى القياس ، لأن (( فيها )) بمنزلة (( مر )) ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن (( فيها )) وأخواتها لايتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهم انزلن منزلة مايستغنى به الاسم من الفعل ، فاجره كما أجرته العرب واستحسنت ، ومن ثم صار ((مررت قائما برجل)) لايجوز ، لأنه صار قبل العامل فى الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء )) الكتاب ٢ : ١٢٤ .
وقال ابن برهان (( والمعنى أضعف من الفعل فلم يصح لذلك أن يتقدم عليه الحال ، لأن ذلك يزيده ضعفا )) شرح اللمع ق ٢٢
وقال ابن مالك (( ولايجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة ، وحرف التنبيه ، وحرف التمنى ، وحرف التشبيه ، أو معناه والاستفهام المقصود به التعظيم ... ومن جملتها الظرف المضمن استقرارا وعديله من حروف الجر نحو : زيد عندك مقيما ، والمال لك خالصا ، وأكثر النحاة على إجراء هذين مجرى ماتقدم من العوامل القاصرة عن نصب الحال المتقدمة )) شرح عمدة الحافظ وعمدة الحافظ ص ٤٣٣ ، ٤٣٦ .

---

===== وانظر المقتضب ٤ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ومتن اللمع ١٤٦ ، ١٤٧ . وخالف الاخفش الجمهور ورجحه ابن مالك فأجاز تقدم الحال على المجرور بشرط تقدم صاحبها عليها نحو : زيد قائما فى الدار )) وذلك بناء على منهب الأخفش فى قوة الظرف والمجرور حتى جاز عنده أن يعملا بلا اعتماد على الظاهر )) انظر الامالى الشجريه ٢ : ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضى ١ : ٢٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٦ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٢ : ٥٣٣ ، واستثنى ابن برهان من ، ذلك الحال الواقعة ظرفا أو مجرورا فأجاز تقدمها على عاملها معنى الفعل فقال :(( ولو كانت الحال ظرفا أو حرف جر لصح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها ، لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيها فى باب العمل لفظهما فقط دون اعتبار ما نابا منابه وقاما مقامه ، ألا ترى أنه تعالى قال : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ وقال : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ فهما خبران وقد تقدما على اسمها ، ولو اعتبر فيهما ماقاما مقامة أو نابا منابة لماصح ذلك فيهما كما لايصح فى (( مستقر )) الذى خلفاه ، فكما اعتبرت فى صحة التقديم فى باب ان لفظهما دون مانابا عنه كذلك تعتبر فى التقديم على المعنى العامل فيه لفظهما دون مانابا عنه من الحال )) شرح اللمع لابن برهان ٢٣ .

ويجوز أن يأتى بعد (( هذا )) فتقول : هذا قائما زيد[١]، وتقول : هذا زيد قائم ، فترفع (( قائما ))[٢] من أربعة أوجه :ـ أحدها : على أن تكون خبر ابتدأ محذوف[٣]، والثانى : أن يكون خبرا بعد خبر كقولهم : (( هذا حُلْوٌ حَامِضٌ )) أى : قد جمع الطعمين ، قال الشاعر[٤] :

من يك ذا بت فهذا بتّى[٥] مقيظ مصيف مشتى

فجاء بأخبار كثيرة لمبتدأ واحد .

---

١) انظر ماعلق فى الحاشية (٢) ص ٢٤٢ .

٢) فى ب (( فترفع (( زيدا )) وفى ج (( فيرتفع (( قائم ))

٣) فى الاصل : أن يكون على ابتداء محذوف ) وفى ب (( احدها على خبرابتداء ))
وقال أبو البركات العلوى (( ولو رفعت (( قائما )) لكان خبرا لمبتدأ ))
شرح اللمع ق ٤٣

٤) هذا الرجز ينسب لرؤبة ابن العجاج التميمى أحد رجاز الاسلاميين وفصحائهم
وهو من مخضرمى الدولتين العباسيه والأموية مات فى خلافة المنصور
سنة ١٤٥ انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف ص ١٢١ ، والأغانى ٢ : ٣٢٥
وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ : ٤٩ ، ٥٠ وهذان البيتان اوردهما
سيبويه ٢ : ٨٤ ولم ينسبها الى قائل ، ولايكاد يخلو منهما كتاب نحو
وانظرهما فى مجاز القرآن ٢ : ٢٤٧ والأصول ١ : ١٠٥ والصحاح واللسان ،
(( ق ى ظ )) والانصاف ٧٢٥ ، وكشف المشكل ١ : ٣٢٠ وابن يعيش ١ : ٩٩ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٦٠ ، والمغنى ١ : ٥٦١ ، وديوان رؤبة ١٨٩

٥) الرواية فى الأصل (( مصيف مقيض )) وفى ب (( مقيظ مصيف )) وهو ما اشتبه .

والبت : كساء غليظ ومقيظ أى : يكفينى لقيظى
وكذلك مشت والمراد أنه يقيظ فيه ويتشتى

والثالث : أن يكو زيد بدلا من (( هذا ))

والرابع : أن يكون (( قائم )) بدلا من زيد ، ففى الرفع هذه الوجوه الأربعة[١] والنصب على الحال لاغير[٢] فإن قلت (( زيد في الدار قائما )) جاز في (( قائم )) الرفع والنصب فالنصب[٣] على الحال ،والرفع من وجهين[٤] :ـ على خبر ابتداء محذوف ، و على خبر بعد[٥] خبر[٦]

---

١) في ب (( هذه الاربعة الأوجه ))
وهذا المثال أورد سيبويه في كتابه مثالا قريبا منه وذكر فيه وجهين من الاعراب وزاد السيرافى عليه وجهين آخرين ، والأوجه الاربعة التى ذكراها هى الأوجه التى ذكرها الشارح هنا ، والمثال اذى اورده سيبويه هو :
(( هذا عبدالله منطلق ))
ذكر فيه سيبويه نقلا عن الخليل أنه يجوز فيه :ـ
أ ) تقدير (( هذا أوهو )) على أنها مبتدأ ومنطلق خبره
ب) أن يكون مابعد (( هذا)) إخبارا عنها .
زاد السيرافى
ج) أن يكون عبدالله معطوفا عطف بيان على (( هذا )) أو بدلا منها .
د) أن يكون (( منطلق )) بدلا من (( زيد )) فيكون التقدير (( هذا زيد رجل منطلق ) انظر الكتاب وحاشيته ٢ : ٨٧ .
وزاد ابن الخباز في توجيه اللمع وجها خامسا وهو : أن يكون هـذا مبتدأ وزيد مبتدأ ثانيا وقائم خبر المبتدأ الثانى والجملة خبـر المبتدأ الأول )) توجيه اللمع ق ٥٨
٢) كلمة (( لاغير )) ساقطة من ب
قال سيبويه : (( وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا جعلت الرجـل مبنيا على (( هذا )) وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها ) الكتاب ٢ : ٨٧
٣) فى أ و ب (( النصب )) بدون فاء
٤) فى ب (( والرفع على وجهين ))
٥) فى ب (( وخبر بعد خبر ))
٦) انظر فى مثل هذه المسألة سيبويه ٢ : ٨٨ ومابعدها ،وانظر توجيهاللمع ق ٥٨ .

ولايجوز تقديم الحال على المجرور[١] عند أكثر النحويين[٢]، وقد أجازه ابن كيسان[٣]، فمن أجازه؛ فلأن العامل متصرف ، ومن لم يجزه، فلأن العامل فى الحال أبدا هو العامل فى ذى الحال وهو هنا حرف الخبر ، وهو غير فعل ، وذلك قولك: مررت بزيد جالسا ، فهذا يجوز بلا خلاف . فإن قلت : (( مررت جالسا بزيد فقد (( ذكرنا[٤] )) أنه لايجوز إلا عند ابن كيسان[٥] .

---

١) فى ج (( الحال من المجرور ))

٢) انظر الحاشيه (٣) ص ٢٤٤ وشرح اللمع للاصفهانى ٤٨٨ والامالى الشجرية ، ٢ : ٢٨١ ، وشرح اللباب للفالى القسم الثانى ص٥١٥ .

٣) فى ب (( وقد أجاز ابن كيسان ذلك ))
وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن احمد بن كيسان النحوى، أخذ النحو عن المبرد وثعلب من مؤلفاته المهذب والحقائق والبرهان والمختار ، ومصابيح الكتاب توفى سنة ٢٩٩ أو ٣٢٠ هـ على خلاف فى سنة وفاتـه انظر ترجمته ، فى طبقات النحويين ١٥٣ وال ١٢٠ وتاريخ العلماء ، النحويين ٥١ ونزهة الألباء وتاريخ بغداد ١ : ٣٣٥ ، وانباه الرواة ٣ : ٥٧ ومعجم الادباء ١٧ : ١٣٧ ، والوافى بالوفيات ٢ : ٣١ ومفتاح السعادة ١ : ١٦٩ وكشف الظنون ١ : ٤٨٠ ، وهدية العارفين ٢ : ٢٣ . وهذا القول منسوب لـه فى شرح اللمع لابن برهان ق ٢٣ ومِمن قال به أيضا الأخفش والفراء ، وابن مالك ، إلا أن الأخفش وابن مالك اشترطا لجوازه تقدم صاحب الحال انظر فى ذلك : معانى القرآن ٢ : ٤٢٥ ، وتوجيه اللمع ق ٥٩ ، وشرح ، اللمع للاصفهانى ص ٤٨٧ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٣٥ ، والرضى ١ : ٨٩ او البسيط ١ : ٥٢٦ ، وشرح اللباب للفالى القسم الثانى ٥١٥ والتسهيل ص١١١ وشرح عمدة الحافظ ٤٣٦ ، وأوضح المسالك .. ٢ : ٣٣٧ والتصريح ١ : ٣٨٥ والهمع ٤ : ٣٢ ، ٣٣ .

٤) فى ب (( ذكر )) وانظر ماذكره فى ص٣٢٠

٥) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ و ج

واعلم أنَّ (( إنَّ وكان ولكنَّ ))[1] لايعملن فى الحال ، أما إنَّ ولكن فلأنهما ليس فيهما معنى الفعل ، وأما (( كان )) فلأنها فعل غير حقيقى ، هذا عند أكثر النحويين[2] . وأبو علىٍّ يجيز انتصاب الحال عن (( كان ))[3] .

---

١) فى ب و ج (( ان ولكن وكان ))
٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ١٤٨ ، وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما ولعل هذا زيد ذاهبا وكان هذا بشر منطلقا ، إلا أن معنى (( إنَّ ولكنَّ )) لأنهما واجبتان كمعنى هذا عبدالله منطلقا . ، وأنت فى البيت تمناه فى الحال وفى كأن تشبهه انسانا فى حال ذهابه كما عينته انسانا فى حال قيام )) وقال ابن الشجرى فى أماليه ٢ : ٢٨٦ (( ولايجوز فى إنَّ ماجاز فيهن ، لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل أكداه ))
وفى حاشية الصبان ٢ : ١٨٩ ، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر أن (( إنَّ وأنَّ ولكن كذلك )) وانظر شرح ألفية ابن معط للموصلى ١ :٥٦١
٣) انظر الحلبيات ١٧٦ ، ١٨٠ والايضاح العضدى ١ : ٢٠١ والمقتصد ١ : ٦٨١ ، والمساعد ٢ : ٣٠ . ، وانظر ابن يعيش ١ : ٦٠ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣٣٦ .

وأما «ليت ولعل ، وكأن[1] )) فيعملن[2] فى الحال ؛ لأن فيهن[3] معنى الفعل وهو التشبيه[4] ، والتمنى ، والترجى .[5]

فإن قلت : ضربى زيدا قائما ، فضربى مصدر (( ضربت ))[6] وهو مبتدأ ، والياء فاعلته ، «زيدا» مفعول به «وقائما» نصب على الحال ، تقديره[7] : إذ كان قائما ، فإذ ، ظرف من الزمان ، وهى[8] خبر المبتدأ ، وكان هى العاملة فى الحال وهى التامـــة .

---

١) فى ب (( ليت وكأن ))

٢) فى أ (( فتعمل ))

٣) فى أ و ج (( فيها ))

٤) فى أ (( بالتشبيه والتمنى والترجى ))

٥) هذا هو اختيار جمهور البصريين كما فى الكتاب ٢ : ١٤٨ والمقتضب ٤ : ٣٠١ والخصائص ٢ : ٢٧٥ والأمالى الشجريه ٢ : ٢٧٧ والرضى ١ : ٢٠١ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٥٦١ وشرح عمدة الحافظ ٤٢٩ وابن الناظم ١٢٨ وابن عقيـــل ١ : ٥٤٢ .

وخالف الرضى الجمهور فقال : (( وأما حرفا التمنى والترجى نحو : ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لان التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ماهو مذهب الأخفش لكونه هو المفيد )) الرضى ١ : ٢ وفى ارتشاف الضرب ٢ : ٣٥٢ (( وأما حرف التمنى والترجى وهما (( ليت ولعل )) فنص الزمخشرى على أنهما و (( كأن )) ينصبن الحال ، والصحيح أن ليت ولعل ، لايعملان فى الحال ، وفى كأن خلاف والصحيح أنها تعمل فى الحال ))

٦) كلمة (( ضربت )) ساقطة من أ و ج

٧) فى ج (( وتقديره ))

٨) فى ب (( وهـو ))

فإن قيل : ألا[١] كانت الناقصة وجعلت (( قائما )) خبرها ؟ قيل له[٢] : لوكانت الناقصة لجاء خبرها مرة معرفة ، ومرة نكرة (( كما )) تكون في كان[٣] الناقصة[٤] ، فلما لم يسمع من هذا[٥] إلا النكرة ، علم أنه منصوب على الحال لاغير[٦] ، فإن قلت بدل (( قائما )) : يومَ الجمعة أو شديدٌ كان هو خبر المبتدأ[٧] ؛ لأن الشديد هو الضرب ، ويوم الجمعة ظرف زمان ، وظرف الزمان يكون خبرا عن المصدر[٨].

---

١) في جـ (( هلا ))
٢) كلمة (( له )) ساقطة من ب و جـ
٣) كلمة (( كان )) ساقطة من أ و ب
٤) في ب (( كما تكون الناقصة ))
٥) في جـ (( في هذا ))
٦) قال عبدالقاهر الجرجاني (( فإن قلت : فماذا دعاكم إلى أن جعلهم (( قائما )) في قولهم : (( ضربي زيدا قائما )) حالا ولم تقولوا : إنه خبر كان ؟ فالجواب : أن (( كان )) في قولك : إذا كان زيد (( قائما )) بمعنى (( وجد )) فلا يتعدى إلى مفعول ، أي : فلا يكون له الخبر الذي يجري مجرى المفعول في وقوعه معرفة ونكرة ، فكأنك قلت : ضربي زيدا ، إذا وُجد قائما ، والذي دعاهم إلى ذلك أنهم لم يستعملوا هنا إلا النكرة ولو كان خبر (( كان )) لجاء في شيء من هذا النحو المعرفة )) المقتصد ، ١ : ٦٨١ .
٧) في أ (( الخبر المبتدأ )) وهو خطأ من الناسخ
٨) في أ (( ويوم الجمعة ظرف والظرف تكون اخبار المصادر )) وفي ب (( هو الظرف والظرف تكون اخبارا عن المصادر

-

فإن قلت: هذا بسراً أطيب منه رطبا )) فهذا مبتدأ، و (( أطيب منه[1] خبره تقديره / هذا إذا كان بسرا ، وإذا كان رطبا، والظرفان متعلقان بأطيب؛ / ٢١أ لأن (( أفعل )) يعمل[2] في الظرف متقدما ومتأخرا ، فأما "بسرا" فلا يخلو أن يكون العامل فيه (( أطيب))[3] أو هذا[4] (( أو إذا كان ، ))[5] فلا يجوز أن يعمل فيه (( أطيب))، لأن "بسرا" ، قبله[6] ، ولايتقدم على أفعل مايعمل[7] فيه ، ولايجوز أن يعمل فيه (( إذكان[8] )) لأنه بعده .

---

١) كلمة (( منه )) ساقطة من ج
٢) في ج (( لأنه أفعل وهو يعمل ))
٣) ممن رجح هذا الراى ابن الحاجب في شرحه للمفصل ١ : ٣٢٦ ، وينسب للمازني وابن كيسان وابن جني وابن خروف وابن مالك ) انظر ارتشاف الضرب ٢ :٣٥٣ والاشباه ١ : ٢٦٦ وانظر الرضى ١ : ٢٠٩ ، والمساعد ٢ : ٢٩ ، ٣٠ والهمع ، ١ : ٢٤٢ ،وشرح الكافية الشافية ٢ : ٧٣٢ وشرح اللباب للفالي ٢ ص٥٣٦ ،
٤) ممن رجح هذا الراى أبو علي في الحلبيات ص ١٧٨ ، وانظر ابن يعيش ٢ :٦٠، ٦١ ، والرضى ١ : ٢٠٩ وسيصرح الشارح بنسبته له في ص ٥١؟ والنحاة ، اختلفوا في العامل هل هو حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، انظر الآراء ، في ذلك في المساعد ٢ : ٢٩ والرضى وابن يعيش، الصفحات السابقة والارتشاف ٢ : ٣٥١ ،
٥) في ب و ج (( واذا كان ))
وهذا الرأى هو مايدل عليه كلام سيبويه في الكتاب ١ : ٤٠٠ ، وكلام المبرد في المقتضب ٣ : ٢٥١ ورجحه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ : ٦٠ ، ونسبه ابن عقيل في المساعد إلى الزجاجي والسيرافي وأبي عليّ وابن عصفور في أحد قوليهما )) انظر المساعد ٢ : ٣٠ وانظر الحلبيات ١٧٩ ، ١٨٠ والفوائد ، الضيائيه ١ : ٣٩٠ ، والهمع ١ : ٢٤٢ ، والأشباه والنظائر ١ : ٢٦٦
٦) في أ و ج (( لأنه قبله ))
٧) انظر رد هذه الحجة في الايضاح في شرح المفصل ١ : ٣٣٨
٨) في قوله (( إذا كان )) ساقط من أ ومضاف في الحاشية ، وفي ب (( إذ كان ))

قال أبو عليّ : العامل فيه «هذا»[1] فأما تقدير سيبويه : (( إذا كان )) فهو تفسير المعنى[2]، وقد يجوز أن يكون عاملا فى الرطب. ويجوز : هذا بسرٌ أطيبُ منه رطبٌ . على أن يجعل (( هذا )) مبتدأ وبسر خبره ومابعده جملة صفة للبسر[3].

فإن قلت : هذا بسرا أطيب منه رطب، على أن تجعل الجملة صفة للبسر لم يجز[4]، لأن (( إذا )) لاتكون خبرا لهذا ، لأن ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث[5].

فإن قلت : (( هذا بسرٌ أطيب منه عنبٌ )) لم يجز فيه إلا الرفع من قبل[6] أنه غيره .

---

١) فى أ و ج (( فالعامل ))

٢) فى ج (( فهو تفسير للمعنى ))
قال أبو علي فى الحلبيات ص١٧٨ (( فإذا اعملت (( هذا )) وتأولت ماذكره من قوله : (( إنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (( إذ كان )) على معنى إرادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه )) وانظر الحاشية ٤ ص٥٠٢ .
وأبو علي وسيبويه تقدمت ترجمة كل منهما .

٣) فى الارتشاف ٢ : ٣٥٤ ولو اشترك المختلفان فى وصف هو لأحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول : هذا بسرٌ أطيب منه عنب» فبسرٌ : خبر المبتدأ وأطيب ومابعده جملة من مبتدأ ، وخبر فى موضع الصفة لبسر .
ولم يوافق أبو عليّ على هذا الاعراب بل جعل الكلام لايستقيم به ، فقال فى الحلبيات ص١٧٩ ، ولم يستقم أن يكون (( بسرا خبرا لـ (( هذا )) مستقلا به ، ويكون (( أطيب منه رطب» جملة فى موضع الوصف لـ (( بسر )) النكرة ، لأن ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث و (( إذ )) و (( إذا )) جميعا من اسماء الزمان» وانظر تحفة النجبا» فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، ضمن الأشباه والنظائر ٤ : ٢٦٥ .

٤) فى ب (( صفة البسر ))

٥) هذا نص تعليل أبى عليّ فى الحلبيات ص ١٧٩ ، والاخبار بظرف الزمان عن الجثة تقدم الكلام عليه ) انظر ص ١٠٠ الحاشية (٣)

٦) كلمة (( قبل )) ساقطة من ب

وقد تقع الجمل حالا[١]، تقول : جاءنى زيدٌ وأبوه قائمٌ[٢]، فإذا كان كذلك فلابد من معلق يعلق الجملة الثانية بالأولى ، فإما أن تأتى بهاءٍ أو واو[٣] ، ))
وليست هذه الواو للعطف ، لأنه لايجوز دخولها فى المفرد[٤]، لاتقول : جاءنى زيدٌ (( قائما )) على الحال ، لأن الواو توجب أن يدخل الثانى فى إعراب الأول ، فلما لم يجز دخولها فى المفرد لم يجز دخولها على الجملة ، لأنها فرع عليه[٥] .

---

١) يشترط البصريون فى الجملة ، الحاليه أن تكون خبريه ، وأجاز الأمين المحلى وقوع جملة النهى حالا مستدلا بقول الشاعر :ـ
أطلب ولاتضجر من مطلب ...
وأجاز الفراء كونها غير خبرية ،
انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٤٩ ، وأوضح المسالك ٢ : ٣٤٦ والتصريح ١ : ٣٨٩ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢ : ١٩٣ ،
٢) فى ب (( جاءنى زيد أبوه قائم ))
٣) فى ب (( بواو وهاء ))
وانظر فى أقسام الرابط الكتاب ١ : ٣٩١ ، والرضى ١ : ٢١١ ، وابن يعيش ١ : ٣٩٣ والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٤ والفوائد الضيائيه ١ : ٣٩٣ والهمع ١ : ٢٤٦ وانظر المراجع السابقة فى الحاشيه (١)
٤) وتسمى أيضا واو الابتداء نص على ذلك ابن مالك فى التسهيل ص ١١٢ ، وانظر معانى الحروف للرمانى ص ٦٠ ورصف المبانى ٤٨٠ ، والمساعد ٢ : ٤٥ وشفاء العليل ٥٣٢ ، والجنى الدانى ١٩٢
٥) فى الأصل (( لأنه فرع عليه )) والصواب مافى بقية النسخ لأن الضمير يرجع إلى الجملة .

فإذا ثبت هذا فالجملة على ضربين :ـ (( جملة[١] )) من ابتداء وخبر وفعل ، وفاعل، فالابتداء والخبر قد ذكرناه[٢].

وأما الفعل والفاعل فعلى ثلاثة أقسام :ـ ماض ، وحاضر ، ومستقبل (( ولايقع[٣] من هذه الثلاثة حالا إلا فعل الحال ، لأنك تخبر عن حالة التي جاء عليها ، وأما المستقبل[٤] فلا يقع حالا لما في ذلك من البعد[٥].

فإن قلت : فقد[٦] قال سيبويه : (( مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ))[٧] فهذا قليل وأيضا فإنه يجوز في الاسماء ما لا يجوز في الافعال ، لأنها الأصول للأفعال .

---

١) كلمة (( جملة )) ساقطة من ب و ج

٢) ذكره في الصفحة (٢٥٢) عندما قال : جاءني زيد وأبوه قائم .

٣) في ب (( فلايقع ))

٤) في ب و ج (( فأما المستقبل ))

٥) انظر تقسيم ابن هشام لأزمنة الحال في المغني ٥١٧ وانظر الهمع ١ : ٢٤٥ والاشموني ٢ : ٢٠٠ ،

٦) في أ ب (( قد ))

٧) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٤٩ (( هذا بابُ إجراءُ الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه أجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبرا فتنصبه ، فأما ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر ، صائدٌ به ، إن جعلته وصفا ، وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت : مررت برجل معه صقرٌ صائدا به كأنه قال : معه بازٌ صائدا به ، حين لم يردان يحمله على الأول )) قال السيرافي ، ما ملخصه (( معه صقرٌ . جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل وصائد به صفة أخرى إذا حملته على رجل ، فإن حملته على الهاء في معه وهو الاسم المضمر المعروف الذي عناه سيبويه نصبته على الحال وهذا معنى قوله . )) حاشية الكتاب الصفحة السابقة .

وأما الماضي فلا يقع حالا لبعده من فعل الحال[1]، فإذا أدخلت عليه ( قد ) جاز أن تجعله حالا ، وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولا تنطق بها ؛ لأنهـــا تقرب الماضي إلى الحال[2].

---

١) هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون لايجيزون مجيء الماضي حالا إلا إذا اقترن بقد كما سيذكره الشارح .
وأما الكوفيون فيجيزون مجيئه حالا وإن لم يقترن بقد ،وقد أيد ابن مالك وأبو حيان رأى الكوفيين وذكرا له كثيرا من الشواهد القرآنية والشعرية.
وينسب هذا الرأى للاخفش .
انظر فى ذلك معانى القرآن للاخفش ٣٩٢ ، والانصاف ١ : ٢٥٢ والرضى ١ : ٢١٢ وشرح عمدة الحافظ ٤٥٠ والمساعد ٢ : ٤٧ وشرح اللباب للغالى القســـم الثانى ٥٤٩ ، والبحر المحيط ٣ : ٣٠٧ ، ٦ : ٣٥٥ ، ٧ : ٤٩٣ ، ٨ : ٤٢٣ والهمع ١ : ٢٤٧ .

٢) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

وأما قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[١]
فتقديره (( قَوْماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ))[٢] فحصرت صفة لقوم[٣]، وقد حذف «قوم»[٤] وعند الأخفش أنها حال على تقدير قد[٥].
وعند أبي العباس أن هذا دعاء عليهم[٦]، وأبو عليّ يرد ذلك لفساد المعنى فيما بعد[٧] من قوله تعالى[٨]: ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ[٩] ﴾
ونحن لاندعو عليهم أن تضيق قلوبهم عن قتال قومهم .

---

١) الآية ٩٠ من سورة النساء .
وللنحاة في إعراب هذه الآية عدة آراء منها ماذكره الشارح ومنها مالم يذكره وملخصها هو :ـ
الاول : الكوفيون غير الفراء والأخفش وابن مالك وأبو حيان من البصريين يرون أن جملة (( حَصِرَتْ صُدُورُهُم) حال ولاتلزمها (قد) وشواهد ذلك كثيرة في اللغة العربية ،
الثاني: جمهور البصريين يرون أنها حال على تقدير (قد) وهذا هو الذى نسبه الشارح هنا إلى الأخفش بينما الرأى الأول منسوب له في ، أكثر كتب النحو .
الثالث: أنها صفة لموصوف محذوف حال،أى:قوما حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، وينسب هذا الرأى لسيبويه ، وقال أبو حيان إنه أحد قولين عن المبرد ، وهو أحد قولين أجازهما أبو عليّ الفارسى،وذكر أبو عليّ في البغداديات أن الأخفش ذكر هذا الرأى في كتابه الكبير.)
الرابع: أنها صفة لـ (( قوم )) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾
الخامس: أنها دعاء وهو اختيار المبرد في المقتضب وهذا ماذكره الشارح .
السادس: أنها خبر بعد خبر أى كأنه قال:(أو جَاءُوكُم) ثم قال : (حَصِرَتْ صُدُورُهم )
====

---

===== السابع : أنها بدل اشتمال من (( جاءكم )) ،لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره .
انظر في هذه الآراء المقتضب ٤ : ١٢٤ ، ١٢٥ ، معاني القرآن للفراء ١ : ٢٤ ، ٢٨٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٢٤٤ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ : ٨٩ إعراب القرآن للنحاس ١ :٤٤٢ إملاء ما من به الرحمن ١ : ١١٠ ، البغداديات ٢٤٥ المقتصد ، ٢ : ٩١٣ ، ٩١٦ الانصاف ١ : ٢٥٢ الرضي ١ : ٢١٢ ، شرح عمدة الحافظ ٤٥٠ المساعد ٢ : ٤٧ ابن يعيش ٢ : ٦٦ ، كشف المشكل ١ : ٤٨٣ ، شرح اللباب للفالي القسم الثاني ٥٥٣ ، الفوائد الضيائيه ١ : ٣٩٤ البحر المحيط ٣ : ٣١٧ ، ٦ : ٣٥٥ ، ٧ : ٤٩٣ ٨ : ٤٢٣ النشر في القراءات العشر ١ : ٢٥١ ، والأشموني ٢ :١٩٧ الخزانة ١ : ٥٥٢

٢) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ.
٣) في ب (( فحصرت صفة القوم ))
٤) في ب (( وقد حذف القوم ))
٥) انظر الحاشية (١) ص ٢٥٥
٦) انظر الحاشية (١) ص ٥٥
٧) انظر المقتصد ٢ : ٩١٥ ، وشرح اللباب للفالي ٥٥٤ ، ٥٥٥
٨) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ.
٩) الآية السابقه .

فإن قلت: هو زيد حقاً، فهذا مصدر تقديره: أحقه حقا، وأمّا قوله[1] تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[2] (( وقول[3] الناس: هو زيد معروفا فهذه حال مؤكدة، لأن الحق[4] لايكون إلا مصدقا، وزيد لايكون إلا معروفا[5]. فإن قالوا[6]: هو زيد قائما، لم يجز؟ لجواز أن يكون قائما أو غير قائم[7]، والعامل في الحال الموكدة معنى الجملة[8]، ولايجوز تقديمها على الجملة. لاتقول: معروفا هو زيد[9]، فافهم ذلك[10] )).

---

١) في ج (( فاما ))
٢) جزء من الآية ٩١ البقرة
٣) في ب (( وقوله ))
٤) في ب و ج (( الكتاب ))
٥) انظر في هذه المسألة الكتاب ٢ : ٨٧ ، ٨٨ ، والبغداديات ٥٤٠ ، وشرح اللباب للفالي القسم الثاني ص ٥٦٢ ، والرضى ١ : ٢١٥ ، والفوائد الضيائيه ١ : ٣٩٦ والتصريح ١ : ٣٨٨
٦) في ب : قيل: وفي ج (( فان قلت ))
٧) في ب و ج وغير قائم ))
٨) اختلف النحاة في العامل في الحال الموكدة لمضمون الجملة الاسمية فذهب الجمهور إلى أنّ العامل فيها فعل مضمر. وقال الزجاج: إن العامل فيها هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى، وقال ابن خروف إن العامل فيها هو المبتدأ متضمنا معنى التنبيه انظر في ذلك ابن يعيش ٢ : ٦٥ والمساعد ٢ : ٤٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٠ ، وشرح اللباب للفالي ٥٦٣ ، والفوائد الضيائيه ١ : ٣٩٦ ، والتصريح ١ : ٣٨٨ والهمع ١ : ٢٤٥
٩) في ب لايجوز (( قائما هو زيد فافهم ))
لايجوز تقديم الحال الموكدة على الجملة لان رتبة الموكد تالية لرتبة المؤكد والعامل في الحال هو مافي الجملة من المعنى وهو ضعيف في العمل فلا يسبقه معموله. انظر الكتاب ٢ : ١٢٤ والمقتضب ٤ : ٣٠٢ ، واللمع ١٤٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٢ وشفاء العليل ٢ : ٥٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٦ .
١٠) قوله (( ذلك )) ساقط من أ

## بـــاب التمييـــز

ويقال (( له ))[١] التفسير ، والتبيين[٢] والتمييز[٣] هو الثانى والمميز هو الأول وهو العشرون وما أشبهه ، والتمييز لايكون إلا نكرة منصوبة بتقدير (( من ))[٤] وهو على ضربيـــن :-[٥]

ماكان من الثلاثة إلى العشرة فُسِّر بالجمع القليل[٦] (( تقول : ثَلاثَةُ أَثْوابٍ ، بالجمع والجر ))[٧] .

---

١) كلمة (( له )) ساقطة من ب

٢) قال أبو البركات العلوى (( اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد ))
شرح اللمع ق ٤٤ .
وهذا هو تعريف التمييز اللغوى .. أما فى اصطلاح النحويين فهو : اسم صريح نكرة بمعنى (( من )) مبين لأبهام اسم أو شبهه)) .
انظر كشف المشكل ١ : ٤٨٤ ، واوضح المسالك ٢ : ٣٦٠ ، والاشمونى والصبان ٢ : ٢٠٠

٣) فى ج (( المميز هو الثانى ))

٤) .قال ابن مالك فى الخلاصة :
(( اسم بمعنى (( من )) مبين نكرة : ينصب تمييزا بما قد فسره ))
وقال الآثارى فى ألفيته :-
وشرطه اسم ظاهر منكــــــــر جنس بمن فى جنسه مقـــــــدر
وفى توجيه اللمع (( وإنما كان نكرة لأن الغرض بيان الجنس والنكرة أخف من المعرفة )) توجيه اللمع ق ٥٩ .
هذا هو منهب البصريين ، أما الكوفيون فيجوز عندهم مجئ التمييز معرفـــة ، انظر البسيط ٢ : ١٠٨٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ : ١٧٥ ، وانظر فى تنكيره المقتضب ٣ : ٣٢ ، والاصول ١ : ٢٦٩ والتبصرة ١ : ٣١٦ وشرح عيون الاعراب ١٦١ .

٥) أى تمييز العدد

٦) فى ج بالجمع المجرور ))

٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج .

-

وما زاد على العشرة فُسِّر[١] بالواحد المنصوب[٢] وإنَّما[٣] فُسر بالواحد المنصوب[٤] اختصارا ، وكان الأصل فيه : عشرون من الدراهم ، فحذف لفظ الجمع وجعل المميز[٥] واحدا منكرا منصوبا ، لأنه أخف.

والدليل على أن الأصل فيه الجمع أنه قبل العشرة لايفسر إلا بالجمع.

وأما كونه منصوبا ، فلأنه فضلة في الكلام[٦].

---

١) في ج (( يفسر ))

٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٠٧ (( ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا )) وفي المقتضب ، ٢ : ١٦٥ (( فإن قال : فهلا جعل ماتبين به النوع جمعا فتقول : خمسة عشر رجالا ، كما تقول : زيد أفره الناس عبدا وأفره الناس عبيدا . قيل : الفصل بينهما أنك إذا قلت : زيد أفره الناس عبدا ) جاز أن تكون تعني عبدا واحدا ، وأن تكون تعني جماعة ، فإذا قلت عبيدا بينت الجماعة وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه فقد بيّنت العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكر يدل على جنسه ، لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة . )) وقال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٦٠ (( الأول مميز العدد وذلك ، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ... والإفراد فيه لازم ، لأن العدد قد يبين الكمية فهو جمع في المعنى وإن كان مفردا في اللفظ )) وقال الغالي في شرح اللباب ص٥٧٧ (( يفرد المميز في العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، لأن الغرض في التمييز رفع الإبهام وإذا حصل بمفرد استغنى به )) وانظر التبصره ١ : ٣١٧ وابن يعيش ٦ : ٢٠ والرضي ٢ : ١٥٢

٣) كلمة (( انما )) ساقطة من أ و ج

٤) كلمة (( المنصوب )) ساقط من أ

٥) في ج التمييز ))

٦) انظر التبصرة ١ : ٣١٦ ، وتوجيه اللمع ق ٦٠ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٥٧٣ ، وشرح عيون الإعراب ١٦٠ .

والعامل (( فيه[1] )) عشرون[2] ، لأنه يشبه (( ضاربون )) لفظا .[3]
وقد قيل إنه منصوب بفعل دل عليه (( عشرون ))[4]

---

١) ساقط من ج
٢) كلمة (( عشرون )) ساقطة من ج
٣) قال المبرد فى المقتضب ٣ : ٣٢ (( فأما النصب فإنما كان فيه ، لأن النون منعت الإضافة كما تمنعها إذا قلت : هؤلاء ضاربون زيدا ، ولولا النون لأضفت فقلت : هؤلاء ضاربو زيدٍ ، كما تقول : هذه عشرو زيدٍ ، إلا أن (( الضاربين )) وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تضاف كما تضاف الأسماء ، فإذا منعت النون الإضافة عملت هذه الأسماء فيما بعدها من معنى الفعل وكان المنصوب مفعولا صحيحا ، لأنها أسماء الفاعلين فى الحقيقة ، وفيها كنايتهم ، فإن قلت : عشرون رجلا ، فإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك .....
والتشبيه يكون للفظ وللتصرف والمعنى .)) وانظر الكتاب ١ : ٢٠٢ ، والتبصره ١ : ٣١٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٥ ، وشرحه للاصفهانى ٤٩٥ وشرحه لابى البركات العلوى ق ٨٨ ، ٨٩ ،
٤) هذا القول لم أعثر على نسبته فى المراجع التى تحت يدى .

وهو فى الأكثر على أربعة أقسام : مَكيل ، وموزون ، ومَمْسُوح ، ومَعْدود[١]!
فأما قولهم[٢]! (( لِى مِثْلُه/رَجُلا ، فليس من هذه الأربعة إلا أنه لما كان
فيه الإبهام[٣])) حمله على التمييز[٤]!

---

١) بعض النحاة يجعل هذه الأنواع الأربعة داخلة تحت قسم واحد هو((المقادير)
وبعضهم الآخر يجعل الثلاثة الأول داخلة تحت المقادير، ويجعل المعدود
قسما مستقلا ، ويلحق بالمقادير والعدد قسمان آخران :
أولهما : مايشبه المقادير مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق
المقدار وإن لم يكن منها لعدم دلالته على مقدار معين محدود.
كقولك: صببت عليه ذنوبا ماء ، وعلى التمرة مثلها زبدا .
ثانيهما : ماكان فرعا للتمييز نحو : خاتم حديدا ، فإنّ الخاتم فرع عن
الحديد ، انظر التبصرة ١ : ٣١٦ وشرح ألفية ابن معط لابن جمعه
١ : ٥٧٤ ، وأوضح المسالك ٢ : ٢٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨٧
و منحة الجليل بحاشيته وشرح اللباب للفالى ٥٧٧ ، وتوضيح المقاصد
٢ : ١٧٧ .
٢) فى ب (( قولة ))
٣) فى الاصل (( لماكان الأبهام )) وفى ب (( لمافيه من الابهام ))
٤) هذا النوع هو المراد بمايشبه المقادير ) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه(١

والمميز يجئ بعد (( أحد[1] خمسة أشيا[2] :ـ بعد النون «(عِشْرُونَ رَجُلاً ))
وبعد[3] التنوين : (( رَاقُودٌ[4] خَلاً ، ورِطْلٌ زَيْتاً )) وبعد[5] تقدير التنوين :
(( هو أَفْضَلُ مِنْكَ أَباً[6] ))

وبعد المضاف : ((وَيْلَهُ[7] فَارِساً )) وقد قالوا : وَيْلَهُ من فارس ، وإنما ثبتت (( من ))
هاهنا ، لأنه يمكن أن يكون (( فارسا )) نصب[8] على الحال وعلى التمييز ،
فأقروا (( من )) لِيُعلِمُوا أنه تَمْييزٌ لا حال[9] .

---

١) كلمة (( احد )) ساقطة من أ و ج

٢) قال أبو البركات العلوى فى شرحه للمع ق ١٩٠ ، (( والتمييز لايخلو أن يكون الفاصل بينه وبين المميـز أحد خمسة أشياء :ـ
أحدها الفاعل نحو قولك : طِبْتَ به نَفساً ، وقَرَرْتَ به عَيْناً ،
والثانى : النون نحو : عشرين وثلاثين وأشباه ذلك ،
والثالث : التنوين فى اللفظ نحو قولك : رَاقُودٌ خلا ومائة درهما وأشباه ذلك ،
والرابع : التنوين فى التقدير نحو قولك : خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَماً ، لأن التقدير : (( خمسةٌ وعشرةٌ ))
الخامس : الإضافة ، وذلك أن الإضافة فصلت بين المُمَيِّزِ والمُمَيَّزِ ولولاها لكان مجروراً بالإضافة ، فلما أضفت إلى غير المُمَيَّزِ خرج المُمَيَّزُ منصوبا وعلى هذا فقس )) وانظر المفصل ص٦٥ والمساعد ٢ : ٥٦ وشفاء العليل ٢ : ٢٥٤

٣) كلمة (( بعد )) ساقطة من أ و ج / وشرح اللباب للفالى ص ٥٦٧

٤) الرَّاقُودُ دَنٌّ طويل الأسفل يُطْلَى بالقار )) الصحاح واللسان (( رقد ))

٥) كلمة (( بعد )) ساقطة من أ و ج

٦) انظر فى هذا الأصول ١ : ٢٢٥ وشرح اللباب للفالى القسم ص٥٦٨ ، وانظر أيضا الكتاب ٢ : ١٥٧

٧) انظر أساس البلاغة ٦٩٢ والقاموس (( ويل ))

٨) فى ج (( نصبا ))

٩) انظر التبصره ١ : ٢١٨ .

ويأتي بعد الفاعل كقولك : تفقأ زيد شحما[1] ، ﴿ واشتعل الرأس شيبا[2] ﴾

وقد اختلف النحويون في تقديم هذا المميز على الفعل فمنهم من يجيز ، لأنه فعل متصرف[3] ، ومنهم من لايجيزه[4] لعلتين :-

(( إحداهما[5] )) أنه كان الأصل : لا تفقأ شحمي ؟ فلما نقل من الفاعل إلى المفعول ضعف .

والثانية[6] أنه كان فاعلا في الأصل والفاعل لايتقدم[7] على الفعل .

فهذه الخمسة الأشياء[8] التي تفصل بين التمييز والمميَّز[9] ، ولولا هي لجررت فكنت تقول : راقودُ خلٍ ، ولي مثلُ رجلٍ .

---

١) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢) ص ٢٦٢ .

٢) الآية ٤ من سورة مريم .
وللنحاة في إعراب (( شيبا )) ، في الآية رأيان :
احدهما : أنها تمييز وهو ما أورد الشارح الآية مثالا له وبهذا قال الزجاج والقرطبي وابن مالك .
الثاني : أنها مصدر من اشتعل ، لأنه بمعنى (( شاب )) وبهذا قال الأخفش ورجحه النحاس .
انظر الرأي معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ : ٣١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ : ٤٠١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٠١ ، والصحاح (( شيب )) ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ : ٤٤٩ ، وتفسير لقرطبي ١١ : ٧٧ وشرح عمدة الحافظ ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٥٧٦ .

٣) قال بذلك الكوفيون ، والمازني والمبرد وابن مالك من البصريين انظر المقتضب ٣ : ٣٦ ، والأصول ١ : ٢٢٣ والخصائص ٢ : ٣٨٤ ، والانصاف ٢ : ٨٢٨ واسرار العربية ١٩٦ والمتصد ٢ : ٦٩٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ٢ : ٢٨٤ و وشرح ألفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٥٧٨ ، والتسهيل ٣٦ وشرح عمدة الحافظ ٤٧٦ وهو مذكور في اغلب كتب النحو .

٤) قال بذلك سيبويه وجمهور البصريين انظر الكتاب ١ : ٢٠٥ ، وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٣)

٥) في ب (( أحدهما ))

٦) في ب (( والثاني ))

٧) في الأصل (( يقدم ))

٨) في ب (( الخمسة أشياء ))

٩) في ج (( بين المميز والتمييز ))

فإن تقدم ذكر جمع كنت[1] فى المميز بالخيار إن شئت أفردته ، وإن شئت جمعته ، وذلك قوله تعالى ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[2].
فطبن ، لفظ الجمع و (( نفسا )) تمييز ، ويجوز (( أنفسا )) فمن جمع حمله على الجمع الذى قبله[3] ومن وحد فلأنه لا يلتبس.

فأما قوله تعالى ﴿ قُلْ[4] هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[5]
فلا يجوز في هذا التوحيد وإن كان قد تقدمه لفظ الجمع ، لأنه كان يلتبس[6] لوقال : عملا ، كأن[7] الكل قد[8] خسروا فى عمل واحد ، فجمع لرفع[9] اللبس.
وأما قوله تعالى[10] : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[11] فوحده ، لأن الميم قبله قد دلت على الجمع فلم تحتج أن تقول[12] أطفالا.

---

١) فى ب (( جميع ))
٢) الآية (٤) من سورة النساء.
وقد استشهد بها سيبويه فى الكتاب ١ : ٢١٠ على وقوع الواحد موقع الجمع وانظرها فى المقتضب ٢ : ١٧٣ ، والاصول ١ : ٢٢٣ ومعانى القرآن للفرا ١ : ٢٥٦ ومعانى القرآن للاخفش ١ : ٢٢٧ ومعانى القرآن واعرابه للزجاج ٣ : ١٢ وانظر شرح عمدة الحافظ ٤٧٥ وشرح الفية ابن معط ١ : ٥٧٦.
٣) فى ب (( الذى ذكرناه ))
٤) كلمة (( قل )) لاتوجد فى أ و ب.
٥) الآية ١٠٣ من سورة الكهف ، وقد أوردها ابن السراج فى الأصول مثالا ملايجوز فيه التوحيد والجمع. انظر الأصول ٢٢٣ وانظر اعرابها فى معانى القرآن للاخفش ٢ : ٤٠٠ ، وانظر الكلام على هذه المسألة فى التبصرة ١ : ٣١٨ ، وشرح اللمع لأبى البركات الكوفي ص ٨٨ والرضي ١ : ٢٢٢ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثانى ص ٦١٦.
٦) فى ج (( يلبس ))
٧) فى ج (( كان كأن ))
٨) كلمة (( قد )) ساقطة من ج.
٩) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج
١٠) كلمة (( تعالى )) ساقطه من أ و ج

١١) من الآية ٥ من سورة الحج.
١٢) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب وفى ج (( يقول ))

## بـــاب الاستثنـــــاء(١)

وهو على ضربين :ـ

أحدهما : ( أن يُخرِجَ شيئا مما أدخلت(٢) فيه غَيرَه )(٣) نحو : (( جاء القوم إلا زيدا ))

فقد أخرجت (( زيدا )) مما أدخلت فيه القوم ، ( أو تُدْخِلَه فيما أُخْرِجَ(٤) منه

غيرُه ) تقول(٥) : (( ماجاء(٦) أحدٌ إلا زيدا )) أدخلت (( زيدا )) فيما خرج منه (( أحد ))

والمستثنى على ضربين : من إيجاب ونفي(٧) ، فإذا كان إيجابا قلت : (( قام القوم

إلا زيدًا )) فالنصب في (( زيد )) لاغير(٨) .

---

١) قال الأصفهاني في شرحه للمع (( قلت : الاستثناء مشتق من قولهم : ثنيت فلانا عن الأمر ، وثانيته عنه إذا صرفته عنه قال العجاج يصف مركبا من مراكب البحر :ـ

لأيا يُثَانيه عن الجُـــؤُور  جَذْبُ الصَّراريين بالكُــــرُورْ

فسمى الاستثناءَ استثناء ، لأن الاسم المستثنى مَصروف عن حيز المستثنى منه ووجه ثان وهو أنه مشتق من ثَنَّيت الشيء إذا ضاعفته فسمى استثناء ، لأنه ضوعف به الخبر إن كان الأول مثبتا ضوعف بالنفي ، وإن كان الأول نفيا ضوعف بالاثبات )) شرح اللمع ق ٥٠٣

٢) في ج (( نخل فيه ))

٣) انظر اللمع ص ١٢١

٤) في الاصل ج (( خرج )) وفي متن اللمع (( اخرجت )) اللمع ص ١٢١

٥) في ج (( نحو ))

٦) في ب (( ماقام ))

٧) في أ و ب (( ومنفي ))

٨) قال الثمانيني (( ولو استثنيت من موجب لم يجز في المستثنى إلا النصب سواء كان من جنس الأول أو لم يكن من جنسه ، تقول : قام القوم إلا حماراً ، كما تقول : قام القوم إلا زيدا ، لا اختلاف من العرب في هذا شرح اللمع ق ١٢٠ ، وانظر الكتاب ٢ : ٣٣٠ ، والمقتضب ٤ : ٣٨٩ ، والايضاح العضدي ٢٠٥ ، والمقتصد ٢ : ٦٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٥٤ والايضاح في شرح المفصل ١ : ٣٦٢ ، وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ص ٦١٩ ، وقال أبو حيان في النكت الحسان ص١٠٥ (( وإن لم يُفَرَّغ ، والكلام موجب نحو : قام القوم إلا زيداً ، فالأفصح النصب ، ويجوز رفعه ، قالوا : على النعت إذ لايصح فيه البدل إذ لايصح تكرار العامل هاهنا لوقلت : قام إلا زيد لم يصح .

والعامل فيه على قول المبرد (١) (( إلا )) بتقدير (( استثنى )) (٢) قال أبو عليّ (٣):
وهذا (٤) خطأ من وجوه (٥):

أحدها: أنّ معانى الحروف لاتعمل، إذ لو عملت لقلت: (( مازيدا )) على تقدير (( أنفى زيدا )).

والوجه الثانى: (٦) أنّ الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين، وعند (٧) أبى العباس الكلام جملتان (( قام القوم )) جملة و (٨) (( أستثنى زيدا )) جملة (٩) أخرى (١٠).

---

١) فى ج (( على معنى قول المبرد

٢) فى ج (( استثنى زيدا ))

٣) قال المبرد فى المقتضب ٤ : ٣٩٠ (( وذلك لأنك لما قلت: جاءنى القوم وقع عند السامع أنّ زيدا فيهم، فلما قلت: إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك أعنى زيدا، واستثنى فيمن جاءنى زيدا فكانت بدلا من الفعل )) وانظر الكامل ٢ : ٨٩، وانظر رأى المبرد فى شرح اللمع للاصفهانى ص٥٠٣، والخصائص ٢ : ٢٧٦، وسر صناعة الاعراب ١ : ١٤٦، وتوجيه اللمع ق ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٥٤، والمقتصد ٢ : ٦٩٩، وابن عقيل ٢ : ٢١١، وتبع المبردَ فى رأيه الزجاجُ وابنُ مالك وبه قال: جمهور الكوفيين انظر أسرار العربية ٢٠١، والانصاف ١ : ٢٦٠، وشرح عيون الاعراب ١٧٦ والتبيين ٣٩٩، والجنى الدانى ٥١٦،

٤) فى ب (( وقال ))

٥) فى ب (( هذا )) بدون الواو

٦) لم أعثر فى كتب أبى عليّ التى تحت يدى على هذه الأوجه التى نسبها له الشارح كما أننى لم أجد نسبتها له فى كتب النحو الأخرى مع أن أكثر كتب الخلافات النحوية ذكرتها، فقد أوردها الأنبارى فى الانصاف ١ : ٢٦٠، وأسرار العربية ٢٠١، وابن فضالة فى عيون الاعراب والعكبرى فى التبيين ص ٤١١.

٧) قوله (( والوجه )) ساقط من ج

٨) فى ج (( فعند ))

٩) قوله (( جملة )) ساقط من أ و ب

١٠) قوله (( جملة أخرى )) ساقط من أ و ب

والثالث يبطل أن العامل ((استثنى)) إذا قلت : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ : فرفعت فلو كان ب استثنى منصوبا لكان النصب لاغير ،
والوجه الرابع[(١)] أنك تقول :[(٢)] قام القوم غير زيد ، فلو[(٣)] قدرت ههنا[(٤)] (( استثنى))[(٥)] لكان الكلام على غير ما وضع له .
ووجه خامس : قوله تعالى : { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ }[(٦)] ، فلو كان استثنى هاهنا[(٧)] مقدرا لكان حرف العطف قد ثبت مع المفعول ، وأنت لا[(٨)] تقول : (( ضربت وزيدا )) فقد ثبت أن ما قاله أبو العباس ليس بصحيح ،
والعامل عند البصريين الفعل بتوسط (( الا )) ، لأنها قوته فأوصلته الى المفعول[(٩)] .

---

١) في (( ب )) ووجه رابع :
٢) في أ (( اذا قلت ))
٣) في أ (( لو قدرت ))
٤) في أ (( هنا ))
٥) في جـ (( استثني زيدا ))
٦) الآية ٤ من سورة الحج ،
٧) كلمة (( ههنا )) ساقطة من ب
٨) كلمة (( لا )) ساقطة من ب وفيها (( فأنت تقول ))
٩) هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين .
قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٠ (( هذا باب لايكون فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، رحمه الله ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ومررت بالقوم إلا أباك والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، والعامل فيه ما قبله من الكلام ، وانظر المراجع السابقة في الحاشتين (٢) و (٦) ص ٢٦٦
وهناك رأيان آخران احدهما للفراء وهو أنَّ (( إلا )) مركبة من (( إنَّ )) و (( لا )) فإن نصبت نصبت بـ (( إنَّ )) وإذا رفعت كانت (( لا )) للعطف ، الثاني للكسائي : وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز ))
انظر الاصول ١ : ٧ : ٣٦ ، والانصاف ١ : ٢٦١ ، واسرار العربيه ٢٠١ والتبيين ص ٤٠٠ ، وتوجيه اللمع ق ٦٢ وابن يعيش ٢ : ٧٧ والرضى ١ : ٢٠٧ ، و الجنى الداني ٥١٧ ، والهمع ١ : ٢٢٤ .

وقد يجوز أن ترفع (( زيدا )) فى هذا الباب[١] (( وتجعل «إلا» صفة بمعنى «غير» فيكون مابعد[٢] )) إلا على حسب ماقبلها إن كان رفعا فرفع ، وإن كان نصبا فنصب ، وإن جراً فجر[٣] ، والفرق بين أن تكون صفة[٤] وبين أن تكون استثناء[٥] أنها فى الاستثناء خارجة عن حكم الأول .

وإذا كانت صفة فالحكم فيها وفيما بعدها واحد ، لأن الصفة والموصوف لايختلفان تقول : فى (( إلا )) إذا كانت صفة : قام القوم إلا زيدٌ ، وكان[٦] يجب أن ترفع (( إلا )) ، لأنها هى الصفة ، إلا أنها حرف فنُقل الإعراب منها إلى مابعدها ، لأنه اسم[٧] كما أعربت (( غير )) بإعراب الاسم الواقع بعدها ، لأنها اسم فامكن فيها ذلك[٨] .

---

١) فى ب (( فى هذا الكتاب ))
٢) مابين الاقواس (( )) ساقط من ب
٣) فى ب (( ان رفعا فرفعا ، وان نصبا ، فنصبا وان جرا فجرا ) وفى ج (( فان جرا ))
والنحاة يشترطون لصحة تعاقب (إلا ) مع غير شروطا وهى :-
الشرط الأول : أن تكون قد تقدمها ذكر موصوف ملفوظ به ،
الثانى : أن يكون الموصوف بها جمعا .
الثالث : أن يكون مابعدها أسما مفردا لاجملة .
الرابع : أن يكون منكورا غير محصور .
انظر فى هذه المسألة : الكتاب ٢ : ٣٣١ ، المقتضب ٤ : ٤٠٨ ، ٤١١ ، المقتصد ٢ : ٧٠٨ الاستغناء : ٢٤٨ ، ابن يعيش ٢ : ٨٨ الايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣٦٩ ، القرطبى ١ : ١٠٣ ، ١١ : ٢٧٨ ، الكافيه ٣٨ ، مغنى اللبيب ١ : ٧٤ التصريح ١ : ٣٥٠ معنى لا إله إلا الله للزركشى ص ٨٢ ، الاشمونى ٢ : ٣٠٥ ،
٤) مابين الأقواس ساقط من ج
٥) فى ب و ج والفرق بين (( غير اذا كانت صفة وبين أن تكون استثناء )
٦) فى ج (( فكان ))
٧) فى ج (( لأنها ))
٨) انظر المراجع السابقة فى الحاشية رقم ٣

فإن (( كان ))[1] الاستثناء من منفى قلت : ماقام أحدٌ إلا زيد فالبدل أجود ، والنصب جائز على الاستثناء ، لأن الكلام قد تم فى النفى كما تـم فى الإيجـاب[2].

وقد تكون (( إلا )) غير عاملة وهو أن يكون مابعدها معمولا لما قبلها نحو: (( ماقام إلا زيدٌ )) وماضربت إلا زيدا : ومامررت إلا بزيد ، فالألم تعمل شيئا ، وإنما الاسم عمل فيه ماقبله من قام ، وضربت ، والباء[3]

---

١) كلمة (( كان )) ساقطة من ب

٢) أشار الى ذلك ابن مالك بقوله :ـ

وبعد نفى أو كنفي انتخب

لتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقـــع

هذا هو رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن مابعدها عطف نسق واحتجوا لرأيهم بأن مابعد (( إلا )) مثبت فكيف يبدل مما قبلها الذى هو منفــى

انظر الاشمونى ١ : ٣٩٢ ، وانظر فى هذه المسألة : الكتاب ٢ : ٣١١ ، ٣٣٤ والمقتضب ٤ : ٣٩٠ والمقتصد ٢ : ٧٠٠ ، ٧٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥٦ والمغنى ١ : ٧٣ ، وشرح اللمع لابى البركات العلوى ق ٩١ ، وتوجيه اللمع ق ٦٢ ، وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ٦٢٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢: ٣٢٤

٣) انظر المراجع السابقة فى الصفحات نفسها ومابعدها ، وانظر الايضاح العضدى ٢٠٦ ، والرضى ١ : ٢٣٦ .

وينسب الى الفراء القول بجواز نصبه على الاستثناء نظرا الى المقدر ولم اهتد الى مانسب اليه فى كتابه معانى القرآن .

( فإن قدمت[1] المستثنى لم يكن فيه[2] إلا النصب[3]) وذلك قولك : مالى إلا أباك[4] صديق فتنصبه على[5] الاستثناء ، ويبطل البدل لأنه تابع فلايكون قبل المتبوع .

وتقول : لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وإلا اللَّهَ ، فالرفع على موضع (( لا )) (مع إله[6])) ((والله[7] بدل من إله ، لأن تقدير البدل على أن يقع موقع المبدل منه[8]! ولو أوليت ((لا)) اسم الله[9] تعالى لم يجز ، لأنها لاتلى المعارف))[10] والنصب على الاستثناء .

---

١) فى اللمع (( تقدم

٢) كلمة (( فيه )) ساقطة من أ

٣) المتن ص ١٥٢

وقال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٣٥ (( هذا باب مايقدم فيه المستثنى وذلك مافيها الا أباك صديق ومالى الا أباك صديق ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم انما حملهم على نصب هذا أن المستثنى انما وجهه عندهم أن تكون بدلا ولايكون مبدلا منه ، لأن الاستثناء انما حده أن تداركه بعد ماتنفى ، فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه يجوز اذا اخرجت المستثنى .... الخ

وقال أيضا (( وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالى الا أبوك أحد فيجعلون (( أحدا )) بدلا كما قالوا : مامررت بمثله أحد فجعلوه بدلا وان شئت قلت : مالى الا أبوك صديقا ... الكتاب ٢ : ٣٣٧ ، وانظر المقتضب ٤ : ٣٩٧ وابن يعيش ٢ : ٧٩ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :-

ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم

وهذا ما أشار اليه ابن معط فى الفيته بقوله :

والنصب فى التكرير والتقديم والانقطاع واجب اللزوم

انظر شرح الفية ابن معط للموصلى ١ : ٦٠٠ ،

٤) فى ب و ج (( أخاك ))

٥) فى ب (( فتنصبه ))

٦) قوله (( مع اله )) ساقطة من أ و ب

٧) من هنا بدأ السقط من ج

٨) انظر فى إعراب كلمة التوحيد (( معنى لاإله الاالله )) للزركشى ص ٦٥ ، ٨١ والكتاب ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ وابن عقيل ١ : ٣٩٩ ، والتصريح ١ : ٢٤٠ ، والمساعد ١ : ٥٦٢ .

٩) فى (( ب )) الاسم الله ))

١٠) هنا ينتهى السقط من ج .

فإن قال[١]: ماجاءني من أحد إلا زيد[٢]) فلايجوز أن[٣] تبدل (( زيدا )) مــــن (( أحد )) من قبل أن (( من )) لاتزاد في الأعلام لاستغراق الجنس .
وأيضا لايجوز[٤] أن تزاد في الواجب ولكن تنصب (( زيدا )) على الاستثناء ، وترفعه على البدل من موضع (( أحد[٥] )) فإن قلت : ماضربت[٦] أحدا يقول ذلك إلا زيدا (( لم يجز[٧] )) (( في زيد إلا النصب[٨] )) .

---

١) في ب (( قلت ))
٢) في ب (( زيدا ))
٣) في أ (( فلا يخلو بأن (( وفي ج (( لم يجز ))
٤) في ج (( فلا يجوز ))
٥) في ب (( وترفعه على موضع من احد )) وفي ج (( على البدل من موضع من أحد )) وماذكره من عدم جواز الإبدال من (( أحد )) هو منهب جمهور البصريين وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش من البصريين فأجازوا : الإبدال ، منه ) انظر المساعد ١ : ٥٦٢ وشرح اللباب للغالي القسم الثاني ٦٣١
٦) في ب (( مارأيت )) وقد أثبت مافي ب وج لموافقته لعبارة سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب .
٧) في ج (( لم يجر ))
٨) في ب (( لم يجز في زيد الرفع إلا ومابين الأقواس (( )) ساقط من ج وقال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٢ وتقول : ماضربت أحدا يقول ذاك ، إلا زيدا ، لايكون في ذا إلا النصب ، وذلك ، لأنك أردت في هذا الموضــع أن تجيز وقوع فعلك ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا ) وانظر المقتضب ٤ : ٤٠٣

ولوقلت : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيدا[1] لجاز الرفع على أن تبدله من المضمر[2] (([3] وإنما جاز ذلك فى (( ظننت )) لأن من راعى اللفظ نصب ، ومن راعى المعنى ألغى « ظننت » فرفع وأبدل من المضمر فى (( يقول )) كأنه قال : ما أحد يقول ذلك إلا زيد[4] .

وأما « رأيت » فإنهم راعوا فيها اللفظ دون المعنى ، لأنها ليس مما يلغى فنصبوا لاغيـــر )[5] .

---

١) فى أ وجـ (( الازيد ))
٢) مابين الأقواس (( )) زيادة من (( ب ))
٣) من هنا بدأ السقط من (( ب : و جـ ))
٤) قال سيبويه (( وتقول : مامررت بأحد يقول ذاك إلا عبدالله ، ومارأيت أحدا يقول ذلك إلا زيداً هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذى فى الفعل فقلت : مارأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدٌ فعربى )) الكتاب ١ : ٣٦٠ بولاق وقال المبرد فى المقتضب ٤ : ٤٠٢ (( تقول : ماظننت أحدا يقول ذالك إلا زيدا ، وإن شئت قلت : إلا زيدٌ أما النصب فعلى البدل من أحد وإن شئت فعلى أصل الاستثناء ، وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر فى (( يقول )) ، لأن معناه ، ما أظنه يقول ذاك أحد إلا زيدٌ فالذى أضمرته فى « يقول » منفى عنه القول ))
٥) فى هذا المكان انتهى السقط من ب و جـ
وانظر فى إلغاء الافعال ص ٢٠٢ ومابعدها .

فإن قلت (( ما أكل أحد إلا الخبزَ إلا زيداً )) لم يجز فيه إلا النصب، لأن النفى قد عاد إلى الايجاب، فكأنك قلت: (( كل[1] )) الناس أكلوا الخبز إلا زيدا[2].

وقد يستثنى من المستثنى منه (( فيقولون[3]: لى عنده عشرةٌ إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً.

وأصل هذا أن يكون المستثنى نقصانا من الأول، (( والاستثناء الثانى[4] /٣٥ أ زيادة على الأول.

فإذا قلت: "له على[5] عشرةٌ الاخمسةً "، فقد اعترفت[6] بخمسة، فإذا قلت: " إلا أربعة )) زدتها على الخمسة فصار تسعة، فإذا قلت: إلا ثلاثة نقصّها من التسعة فبقيت[7] ستة، فإذا قلت: إلا اثنين[8]، زدتها على الستة، وهكذا، تفعل فى أشباه هذا، يكون الاستثناء الأول نقصانا مما معك والثانى زيادة عليه[9].

---

١) كلمة (( كل )) ساقطة من أ

٢) انظر المقتصد ٢ : ٧٠٥، ٧٠٦ والاصول ١ : ٢٩٩

٣) فى ب (( يقول ))

٤) فى الاصل (( والاستثناء بعده ))

٥) فى أ (( له عندى ))

٦) فى الاصل (( فقد اعترف ))

٧) فى ب (( فتصير ))

٨) فى ب (( الا اثنان ))

٩) انظر فى هذه المسألة منثور الفوائد للانبارى ص ٥٠، ٥١، والرضى ١ : ٢٤١ وشرح اللباب للغالى القسم الثانى ص ٦٦٢، ٦٦٣، ويس على التصريح ١: ٣٥٧ وحاشية الصبان على الاشمونى ١ : ٢٤١ والاستغناء فى الاستثناء ص ٤٧٨.

فإن قلت : « ماجاءني إلا زيدا إلا عمرا » تنصبهما [١] أو ترفعهما
لم يجز ، أما النصب فلئلا يبقى الفعل بلا فاعل ،
وأما الرفع ففعل واحد لايكون له فاعلان من غير عطف ولا تثنية .
فإن جئت بالواو جاز رفعهما ، وإن لم تجئ بالواو رفعت أحدهما ونصبت
الآخر ، فالذي ترفعه هو الفاعل ، والآخر المستثنى [٢] . (( فإن )) [٣] قدمت المستثنى
فقلت : ماجاءني إلا أباك أحد » لم يجز فيه إلا النصب من قبل أنه كان
قبل [٤] التقديم يجوز رفعه على البدل ، من « أحد » ويجوز النصب على الاستثناء
فإذا تقدم بطل البدل ، لأنه تابع والتابع لايكون قبل المتبوع [٥] .

---

١) في ب (( تنصبهما أو ترفعهما )) وفي جـ " رفعتهما جميعا أو رفعتهما جميعا "
٢) في جـ (( والاول المستثنى ) وانظر التبصرة ١ : ٣٧٧ والمساعد ١ : ٥٧٤
والاصول ١ : ٢٨٣ والمقتصد ٢ : ٧٠٦
٣) كلمة (( فان )) ساقطة من (( ب ))
٤) في الاصل (( من قبله ))
٥) هذا هو مذهب جمهور البصريين كما في الكتاب ٢ : ٣٣٥ والمقتضب ٤ : ٣٩٧
والتبصرة ١ : ٣٧٧ والملخص ١ : ٤٠٧ والمساعد ١ : ٥٥٧
وقال سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٧ : (( وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق
بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا : ما مررت
بمثله أحد فجعلوه بدلا ، وإن شئت قلت : مالي إلا أبوك صديقا كأنك قلت :
لي أبوك صديقا . "

فإن كان المستثنى من غير الجنس فالأجود النصب، ويجوز رفعه على لغة بنى تميم[١]، وذلك قولك، ماجاءنى أحد إلا حمارا ، وماله ابن الا التبنا ، ويجوز رفع هذا ، فحجة من نصب أنّ البدل لا يصلح فى هذا إلا على الغلط ، فأشبه الموجب[٢] ، فكما لايجوز أن تبدل فى الموجب ، لأنه لامعنى له ، فكذلك لاتبدل مما[٣] كان من غير الجنس (( وحجة من أجاز البدل فيما كان من غير جنسه[٤] )) من ثلاثة أوجه[٥] :- أحدها : أنه لما كانت[٦] هذه الأشياء مما يؤنس بها كما يؤنس[٧] بالاناسى أبدل منه .

---

١) نص على ذلك سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣١٩ وانظر المقتضب ٤ : ٤١٢ ، ٤١٤ ، وفيه يقول ابن مالك فى الخلاصة ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع ، انظر شروح الألفيه عند الكلام على هذا البيت :-
وانظر ابن يعيش ٢ : ٧٩ ، ٨٠ والاصول ١ : ٢٩٠ ، وشرح اللباب ٦٢١ ، ورجح ابن الحاجب فى شرحه للمفصل أن العامل فى المنقطع هو (( الا )) فقال :
فأما المنقطع فالعامل فيه (( الا )) لأنها تعمل عمل (( لكن )) ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم من يقول انه يظهر )) الايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣٦٣ ،
٢) فى ج (( الواجب ))
٣) فى ب (( فيما ))
٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب وفى ج (( من غير الجنس ))
٥) فى ب (( وأما الرفع فمن ثلاثة أوجه ))
٦) فى ب (( أن يكون لما كانت ))
٧) قوله (( بها كما يؤنس )) ساقط من ج

والثانى[1] أن يكون معناه ماجاءنى شئ فيدخل فيه الناس وغيرهم ثم استثنى بعض ماكان يحتمله[2] الكلام .

والثالث : أن يكون جاء هذا على السعة كما قالوا : عتابك السيف ومعاتبتك الشتم )) أى هذا يقوم مقام عتابك، وأما قوله تعالى ﴿ لَاعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَا مَنْ رَحِمَ ﴾[4] . فيحتمل[5] أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون (( عاصم))[6] فاعلا، و (( من رحم )) فاعلا[7] أيضا، فيكون قد استثنى من الجنس[8]

---

١) فى جـ (( الثانى )) بدون واو
٢) فى أ و ب (( يحتمل ))
٣) انظر فيما تقدم التبصرة ١ : ٣٨٠، وتوجيه اللمع ق ٦٣، والملخص ١ : ٤١٠ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٥ .
٤) الآية ٤٣ من سورة هود .
قال سيبويه (( هذا باب مايكون (( الا، على معنى (( ولكن )) فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ﴾ أى : ولكن من رحم )) الكتاب ٢ : ٣٢٥، وانظر المقتضب ٤ : ٤١٢، والأصول ١ : ٢٩١، وشرح اللمع للعلوى ق ٩٢، واعراب القرآن للنحاس ٢ : ٩٣ والملخص ١ : ٤٠٩ وشرح اللباب للفالى القسم الثاني ص٦٢١ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٥ .
٥) فى جـ (( يحتمل ))
٦) فى ب (( عاصما ))
٧) فى جـ (( فاعل ))
٨) ويكون التقدير : لاعاصم اليوم من أمر اللَّه إلَّا الراحم، وهو الله .

وتقول: لى عليه دراهم غَيْرُ قيراط ، وغَيْرَ قيراط[1])) فمن رفع فعلى الوصف معناه درهم تام ، ومن نصب فعلى الاستثناء ، فإن قلت: غير زائف لم يجز فيه[2] ، إلا الرفع[3] ، لأن الاستثناء لامعنى له ، فلا يجوز إلا زائفا (( كما جاز فى غير[4] )) ولوقلت: لى عليه[5] عشرةٌ إلا ثلاثةً جاز .

ولوقلت: إلا تسعة لم يجز ، لأنك قد استثنيت كثيرا ، وأثبت[6] القليل ، وكذلك لايجوز (( جاءنى زيد إلا عمرا )) ، لأن الاستثناء لايكون إلا بعضا من كل ، وعمرو لايكون بعضا لزيد .

وقد استثنى بالكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف :ـ

فالاسم (( غير وسوى )) ، والحرف (( إلا وحاشا وخلا )) والفعل (( ليس ، ولايكو ولايكون ، وحاشا وخلا وعدا[7] ، فذلك عشرة ، وأصلها كلها (( إلا )) ، لأنها تلزم الاستثناء ولاتفارقه[8] ، وغيرها تكون له[9] معان غير الاستثناء .

---

١) قوله (( وغير قيراط )) ساقط من أ
٢) كلمة (( فيه (( ساقطة من أ و جـ
٣) فى ب (( غير الرفع ))
٤) قوله (( كما جاز فى غير )) ساقط من أ و ب
٥) فى أ (( له على ))
٦) فى أ (( وثبت )) وفى ب (( ونفيت ))
٧) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٠٩ (( هذا باب الاستثناء فحرف الاستثناء ، (( الا )) وماجاء من الاسماء فيه معنى (( الا )) فغير وسوى ، وماجاء من الافعال فيه معنى (( الا )) فلايكون ، وليس ، وعدا ، وخلا ، ومافيه المعنى من حروف الاضافة ، وليس باسم محاشا ، وخلا فى بعض اللغات .
وانظر المقتضب ٤ : ٣٨٣ ، ومابعدها والمقتصد ٢ : ٦٩٩ ، وابن يعيش ٢ : ٧٥ ومابعدها والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٣٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ، ٢ : ٢٤٨ ، والتبصره ١ : ٣٧٥ ، ومابعدها ، والتسهيل ١٠١ ، وشرح عمد الحافظ ٣٧٧ . وتعين هذه الأشياء للفعلية اذا سبقتها ((ما)) المصدرية )) انظر المراجع السابقة
٨) فى أ و ب (( لاتفارقه )) بدون الواو .
٩) فى ب (( له معنى ))

فوجه مشابهة (( غير وسوى )) بإلا من جهة أنَّ ما بعد (( غير )) يخالف ، ماقبلها كما أن مابعد (( إلا كذلك ))[١]

وإعراب (( غير )) فى نفسها إعراب الاسم الواقع بعد (( إلا )) تقول : جاء القوم إلا زيدا )) فتنصب . فإذا جئت بغير قلت : جاء القوم غيرَ زيد )) فتنصب (( غيرا )) كما تنصب (( زيدا )) بعد (( إلا ))[٢]

وكان[٣] القياس فى (( سوى )) أن يكون كغير إلا أنَّهم لو أعربوها كما أعربوا (( غيرا )) لتمكنت فى الاسمية ، وهى لم تستعمل إلا ظرفا[٤] .

(( وأما[٥] حاشا فهى عند سيبويه حرف ، ودليله[٦] أنَّها تُعَلِّقُ الفعل ، كما تُعَلِّقُه حروف الجر[٧] إذا قلت : قمت إلى زيد[٨] وغيره يجعلها / فعلاً[٩] .   / ٣٦ أ

---

١) فى أ (( كما الا كذلك ))

٢) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٤٢ (( وأعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف اليه ولكنه يكون فيه معنى (( الا )) فيجرى مجرى الاسم الذى بعد (( الا )) وهو الاسم الذى . يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره وانظر المقتضب ٤ : ٤٢٣ والمقتصد ٢ : ٧٠٩ ، ٧١٣ ، والتبصرة ١ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، وتوجيه اللمع ق ٦٤ ، ٦٥ ،

٣) فى ج (( فكان ))

٤) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٢) .

٥) فى ب و ج (( فأما ))

٦) فى ج (( دليله )) بدون الواو .

٧) فى ج (( حرف الجر ))

٨) قال سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٠٩ (( ومافيه ذلك المعنى من حروف الإضافة فحاشا وخلا فى بعض اللغات .
وقال فى ٢ : ٣٤٩ و وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر مابعده كما ، تجر حتى مابعدها وفيه معنى الاستثناء )) وقد قال بقول سيبويه جمهور البصريين ، ويرى المبرد أنها تأتى حرفا فتجر مابعد وتاتى فعلا فتنصبه وسار على رأى المبرد ابن جنى ، انظر المقتضب ٤ : ٣٩١ ، واللمع ٢٣٢ ، وشرح اللمع للعلوى ق ٩٣ وتوجيه اللمع ق ٦٥ والتبيين ٤١٠ ، وانظر فى رأى البصريين فى الأصول ١ : ٣٠٣ ، والجنى الدانى ٥١٢ ، وشرح اللباب ، للخالى القسم الثانى ص ٦٤٥ والإنصاف ١ : ٢٧٨ ، والهمع ١ : ٢٣٢ ، والتصريح ١ : ٣٦٥ ، وحاشية الصبان ٢ : ١٦٦ .

٩) وهم الكوفيون فى جميع الحالات والمبرد فى بعضها . انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (٣) .

وحجته أن العرب قالت :ـ (١)

وَمَا أُحَاشِي مِن الأَقْوَامِ مِنْ أَحَـدٍ (٢)

فجعلوا لها مستقبلا (٣)، وأنَّهم حذفوا ياءها (٤) والحذف إنَّما (٥) يكون في الأفعال .

وأنَّهم أولوها حرف الجر في قولهم (٦) : حاشى لله ،

فأمَّا (( أُحَاشِي )) فليس فيه دليل ، لأنه ليس هذا مستقبلا ، لحاشا ، وإنما هو كقولك : حَوْلَقَ الرجل ((وَحَوْقَلَ)) (٧) إذا قال : لَاحول وَلَاقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ (٨) .

وأما حذفهم منها فقد حذف من الحروف يقال :

(( رُبَّ رَجلٍ وَرُبَ رَجلٍ (٩) )) بتخفيف الباء وتشديدها (١٠) .

---

١) القائل هو النابغة الذبياني أحد شعراء المعلقات السبع وهذا البيت من قصيدة بسيطيه قالها للنعمان بن المنذر يعتذر له فيها عما اتهم به عنده ، وهي صدر البيت هو :ـ
ولا أرى أحدا في الدار يشبهه ..
وفي بعض رواياته (( ولا احاشي :
وانظر هذا البيت في ديوان النابغة ٢٠ والاصول ١ : ٢٨٩ والتبصره ١ : ٣٨٥ ومجالس ثعلب ٥٠٤ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٢٢ ، وتوجيه اللمع ق ٦٦ والامالي الشجرية ٢ : ٨٥ ، والمقتصد ٢ : ٧١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٩ والمغني ١ : ١٣٠ ، والهمع ١ : ٢٣٣ والصبان ٢ : ١٦٧ ، والخزانة ٢ : ٤٤ ،

٢) قوله (( منبر أحد )) ساقط من أ و ج

٣) في ب و ج (( فجعلوها مستقبلا ))

٤) في أ و ج (( حذفوا منها ))

٥) قولة (( انما )) ساقط من أ و ج

٦) في أ (( قولة ))

٧) قوله (( وحوقل )) ساقط من أ و ب

٨) قوله (( الا بالله )) ساقط من أ

٩) كلمة (( رجل )) زيادة من ( ب )

١٠) انظر هذه الردود في المراجع السابقة في الحاشية (١) ، وأسرار العربية ٢٠٨ ، ٢١٠ .

وأما خلا ، فقد حكى سيبويه فيه الفعلية والحرفيه[1] ، (( وأما[2] عدا[3] ، فهى عند سيبويه فعل لاغير[4] ، وغيره[5] يُجَوِّزُ[6] فيها الحرفية أيضا[7] )) . فمن يجعل[8] (( حاشا وخلا وعدا )) أفعالا ينصب مابعدهن ومن جعلها حروفا يجر مابعدهن[9] .

فإذا أدخلت (( ما )) فقلت : ماخلا وماعدا نصبت ، لأن ، مامصدرية فلا توصل إلا بفعل .

(( وقد حكى الأخفش فيها الحرفية[10] )) فجعل[11] (( ما )) زائدة فيجوز فيها النصب والجـــر .

---

١) فى ب و جـ (( فقد حكى فيها الفعلية والحرفية ))

٢) فى الكتاب ٢ : ٣٤٩ ((وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبدالله فيجعل خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس إلا النصب ، لأن ما اسم ولاتكون صلتهما إلا الفعل )) وقال فى ص ٣٠٩ (( وما فيه ذلك المعنى من حروف الاضافة فحاشا وخلا فى بعض اللغات ))
وانظر المقتضب ٤ : ٣٩١ ، ٤٢٦ ، والاصول ١ : ٢٨٨ ، والمقتصد ٢ : ٧١٦

٣) من هنا بدأ السقط من أ

٤) فى ب (( فعلا ))

٥) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٨

٦) وهو الاخفش ومن معه كما فى المساعد ١ : ٥٨٥ ، وانظر شفاء العليل ، ١ : ٥١٠ ، واسرار العربية ٢١٣ ومغنى اللبيب ١ : ١٤٢ ، ورصف المبانى ١٨٥ والرضى ١ : ٢٢٩ وابن يعيش ٨ : ٤٩ والجنى الدانى ٤٣٣ .

٧) هنا انتهى السقط من أ وكلمة (( أيضا )) ساقطة من جـ

٨) فى جـ (( جعل ))

٩) فى ب (( حرفا بعد هن ))

١٠) فى ب (( وقد حكى فيها الأخفش الفعلية )) وهو خطأ لعله من الناســـخ لأن الأخفش هو الذى حكى فيها الحرفية كما سبقت الاشارة إلى ذلك فى الحاشية ٦ ، وقد اختلف النحاة فى فاعل هذه الافعال ، فذهب جمهورهم إلى أنه ضمير ===

وأما (( ليس ولايكون )) ففعلان[١] لاغير ، تقول : جاءنى القوم[٢] ليس زيدا ، ولايكون عمراً ، والمعنى : ليس بعضهم زيداً[٣] ،

ولايجوز إظهار الاسم فى الاستثناء من وجهين :ـ
أحدهما : أن (( بعضهم )) واقع موقع (( إلا )) وإلا لاتتصرف بأن تضمر وتظهر ،
[٤]والثانى : أنا لو أظهرنا بعضهم لكنا قد أقمنا (( ليس )) واسمها مقام (( إلا ))[٥] التى هى حرف ، فلم تقو وهى حرف أن يقوم مقامها شيئان :ـ
فأما[٦] قوله (( تعالى[٧] : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾[٨] (( قرئ[٩] )) بالرفع[١٠] والنصب[١١] والجر[١٢] ، فمن رفع فعلى الوصف[١٥] للقاعدين[١٣] ، ومن نصب فعلى الاستثناء[١٤] ، ومن جر فعلى الوصف للمؤمنين[١٦]

---

١) فى ب (( فعلان)) بدون الفاء الثانية
٢) كلمة (( القوم )) ساقطة من أ
٣) كلمة (( زيدا )) ساقطة من أ و ب
٤) فى ج (( الثانى )) بدون واو
٥) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٧ ، والاصول ١ : ٢٨٧ وشرح اللمع للاصفهانى ص ٥٢٢ والمقتضب ٤ : ٣٩١ ، والمقتصد ٢ : ٧١٣ ، ٧١٤ ، والتبصرة ١ : ٣٨٤ .
٦) فى ج (( وأما ))
٧) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ
٨) الآيه ٩٥ من سورة النساء وآخرها ساقط من الأصل .
٩) فى جـ (( فهى ))
١٠) قرأبه ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة ))
انظر الحجة للفراء السبعة ٣ : ١٧٨ وكتاب التبصرة فى القراءات السبع ٤٨١ ، ومشكل اعراب القرآن ١ : ٢٠٦ ، وحجة القرآت ٢١٠ والنشر ٢ : ٢٥١
١١) قراءة نافع وابن عامر والكسائى انظر المراجع السابقة . والعنوان فى القرآت السبع ٨٥ والاقناع ٢ : ٦٣١
١٢) قرأ بها الاعمش وابن حيوة وهذه القراءة ليست بسبعية ولاعشرية انظر ، مشكل إعراب القرآن ١ : ٢٠٦ والبحر المحيط ٣ : ٣٣٠ ،
١٣) أو البدليه منها المراجع السابقه
١٤) أو الحالية . المراجع السابقة
١٥) فى ج (( فعلى الصفة ))
١٦) أو البدلية منها ( انظر مشكل اعراب القرآن ١ : ٢٠٦ ، والبحر المحيط ٣ : ٣٣٠

وقوله[1] تعالى[2]: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ[3] ﴾ يقرأ بالرفع[4] والنصب[5] والجر[6]، فمن رفع فعلى موضع ﴿ مِنْ إِلَهٍ ﴾ ومن جر فعلى أنه وصف له[7]، ومن نصب فعلى الاستثناء[8].

---

١) فى ب و ج (( وأما قوله ))

٢) كلمة ( تعالى ) ساقطة من أ

٣) جزء من الآيات ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، من سورة الأعراف، ومن الآيات ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، من سورة هود ، ومن الآيتين ٢٣ ، ٣٢ المؤمنون

٤) قرأها بالرفع أبو عمرو وشعبه ونافع وعاصم وحمزة، وهى قراءة سبعية انظر إعراب القرآن للنحاس ١ : ٦٢١ تحبير التيسير ١١٤ ، والكشف ١ : ٤٦٧ والتصيرة فى القراءات السبع ٥١١ التيسير ١١٠ ، النشر ٢ : ٢٧٠ وحجة القراءات ٢٨٦ .

٥) قرأها بالنصب عيسى ابن عمر وهى قراءة شاذة ، وهى لغة لتميم وقضاعة وبنى أسد ، انظر المراجع السابقه ومعانى القرآن للفراء ١ : ٣٨٣ ، ومختصر الشواذ لابن خالويه ٤٤ والبحر المحيط ٤ : ٣٢٠ ،

٦) قرأية الكسائى وأبو جعفر انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٤) والغاية فى القرات العشر ١٥٥ ، والعنوان فى القراءات السبع ٦٥ ، والاتجاف ٢٢٦ وغيث النفع ١٠٤ .

٧) فى ج وصف لانه

٨) انظر المراجع السابقه

وقوله(١) تعالى(٢): ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾(٣) يُقرأ بالجر(٤) والنصب(٥)، فالجر(٦) من وجهين: أحدهما بدل من «الذين» أو وصف له(٧)، فالنصب من وجهين: حال أو(٨) استثناء(٩)،
وأما قوله تعالى(١٠): ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾(١١) فالنصب هو الوجه(١٢)،
وقد روى عن الخليل الرفع(١٣) وهو ضعيف، لأن المضمرات لاتوصف(١٤).

---

١) فى ج (( فأ ماقوله ))
٢) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ و ج
٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة.
٤) قراءة السبعة عدا ابن كثير فقد روى عنه الجر والنصب، انظر إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٢٥، ومعانى القرآن للأخفش ١ : ١٨، والبحر المحيط ١ : ٢٩ والحجة فى علل القراءات السبع ١ : ١١٩،
٥) فى ج (( بالنصب والجر ))
وقراءة النصب رواها الخليل عن ابن كثير، وتنسب لعمر وابن مسعود وعلى والزبير )) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٤) وانظر الشواذ ص (٦) ومعانى القرآن للفراء ١ : ٧ ومشكل إعراب القرآن ١ : ٧٢ وإعراب ثلاثين سورة ٣٢، ومعانى القرآن للزجاج ١ : ٥٢
٦) الفاء ساقطة من أ وفى ب (( والجر ))
٧) كلمة (( له )) ساقطة من ج
٨) فى ج (( واستثناء ))
٩) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين ٤، ٥
١٠) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ
١١) الآية ٢٤٩ من البقرة
١٢) فى ج (( فالنصب الوجه )) وبالنصب قرأ الجمهور.
١٣) وبه قرأ عبدالله وأبى، والأعمش. انظر معانى القرآن للفراء ١ : ١٦٦، والبحر المحيط ٢ : ٢٦٦
١٤) فى ب (( لأن المضمر لايوصف ))
ويزول ضعف الرفع بجعله بدلا.

وأما قوله تعالى : ﴿ «لَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ» إِلَّا امْرَأَتُكَ ﴾ [1] [2] فمن رفع فلانٌ قبله فعلا منفيا ، وهو قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ [3] إِلَّا امرأتك ﴾ وامرأتك [4] بدل منــه [5].

ومن نصب فلان قبله فعلا موجبا [6] «وهو قوله عز وجل : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ [7] ﴾ .

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ج

٢) الآية ٨١ من سورة هود

وقد قرأها ابن كثير وأبو عمر برفع (( امرأتك )) وقرأها الباقون بنصبها النشر ٢ : ٢٩٠ ، الشاطبية ٢٢٤ ، وغيث النفع ١٣٠ وحجة القراءات ص ٣٤٧ ، وانظر المقتضب ٤ : ٣٩٥ وابن يعيش ١ : ١٩٧ ، والكشاف ٢ : ٢٢٧ والبحر المحيط ٥ : ٢٤٨ ، والمغنى ٢ : ١٥٣ ، وشواهد التصحيح ٤٢ ، وبدائع الفوائد ٣ : ٦٥ ،

٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب

٤) قوله (( امرأتك )) ساقط من أ

٥) خرج ابن مالك قراءة الرفع على أن امرأتك ، مبتدأ والجملة بعده خبره وتبعه على ذلك ابن هشام وابن القيم . انظر شواهد التصحيح ٤٢ ، والمغنى ٢ : ١٥٣ ، وبديع الفوائد ٣ : ٦٥

٦) وعلى ذلك يكون منصوبا على الاستثناء .

٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب

## بـــاب الجـــــر

والجر يكون بشيئين أحدهما : انضمام حرف إلى اسم ،
والثاني[1] : إضافة اسم[2] إلى اسم . والحروف التي يجر بها معروفة[3] ومعدودة[4] .
( وهي : من وإلى وعن وعلى وفي ومع ورب[5] ) ( وحتى[6] إذا كانت غاية (والباء والكاف واللام الزوائد[7] ، والواو والتاء في القسم ، ومنذ ومذ )"[8]

---

١) في جـ (( والآخر ))
٢) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤١٩ (( والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه واعلم أن المضاف إليه يجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولاظرف وشيء يكون ظرفا ، وباسم لايكون ظرفا ... الخ
وانظر المقتضب ٤ : ١٣٦ ، واللمع ص ١٥٥ والمقتصد ٢ : ٨٢٢ والتبصـــرة والتذكره ١ : ٢٨٢ وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٧ ، وشرحه للأصفهاني ص ٥٢٧ وشرحه لأبي البركات العلوي ق ٩٣ وشرحه لابن الخباز ق ٦٦ .
٣) قوله (( معروفة )) ساقط من أ و ب
٤) ذكر ابن مالك هذه الحروف في الخلاصة فقال :
هاك حروف الجر وهـي من إلى حتى خلا حاش عدا في عن علـــى
مذ منذ رب اللام كي واو وتـا والكاف والباء ولعلّ ومتـــــى
٥) في جـ (( وفي ومع ورب والباء الزائدة ))
وفي اللمع ص ١٥٥ (( وهي : من وإلى وفي وعن وعلى ورب ))
٦) وقعت في المتن هي الأخيرة من حروف الجر // ٧) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٥
٨) في جـ (( واللام والكاف الزائدتان والواو والتاء في القسم ومنذ ومذ ))
وفي متن اللمع (( والباء واللام والكاف الزائدتان ، والواو والتـــاء ويذكران في القسم ، ومذ ومنذ ولهما باب مفرد ، وحتى ولها باب ))

تقول[١] : ماجاءنى من أحد ، ولايجوز عنده : جاءنى من أحد[٢] ، والأخفش يجيزه[٣] ،
وقوله تعالى : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ[٤] ﴾ ((من )) ههنا للتبعيض
عند سيبويه ؛ لأن المكفر بعض السيئات ههنا ، وعند الأخفش هى زائدة[٥] ،
زيد أفضل من عمرو " وهى[٦] ، لابتداء الغايه ، والمعنى : ابتداء فضله من هذا المكان .

---

١) فى ج (( كقولك ))
٢) انظر الكتاب ٢ : ٣١٤ ، ٣١٥ ، وانظر حاشية السيرافى عليه فى التعليقه(٣)
٣) ووافقه فيه الكوفيون انظر معانى القرآن للأخفش ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ،
ورصف المبانى ٣٩١ ، والبيان ١ : ٣٢٠ ، وإملاء مامن به الرحمن ١ : ٧٥ ، ٢٤٠
وابن يعيش ٨ : ١٣ ، ومفتاح العلوم ٤٨ ، والتسهيل ١٤٤ ، وابن الناظم
١٤١ ،
٤) الآية ٢٧١ من البقرة
٥) انظر معانى القرآن للأخفش ص ٩٩
٦) قوله (( وهى )) ساقط من أ و ب

وقوله تعالى[1]: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾[2] فمن الأولى لابتداء الغاية لاغير[3]، والثانية تحتمل وجهين: التبعيض وابتداء الغاية[4] ومن برد على وجهين: التبعيض[5] ومبينة تبين الصفة[6] ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[7] عند الأخفش هي زائدة[8] وغيره يجعلها مبعضة[9]، فإن قيل: كيف يبعض ذلك والواجب أن يغضوا جميع الأبصار؟ . وإنما جاز[10] ذلك من حيث[11] إنهم نهوا أن ينظروا إلى ماحرم الله عليهم[12] دون ماأحل[13] لهم .

---

١) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ

٢) الآية ٤٣ من سورة النور .

٣) انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ١٤١ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٥٤ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤ : ٤٩ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٤٤٧ ، والبيان ٢ : ١٩٩ ، والكشاف ٣ : ٧١ والبرهان ٤ : ٤١٧ والمسائل المشكلة ٢٤٢ والبحر المحيط ٦ : ٤٦٤ ، والحروف العاملة فى القرآن ص ٢٩٣ ، وشرح اللمع للأصفهانى ص٥٢٨ والمغنى ١ : ٣٥٢ ، والجامع لاحكام القرآن ١٢ : ٢٨٩

٤) وقيل إنها زائدة ، صرح بذلك مكى وابن الأنبارى ، انظر المراجع السابقة وروح المعانى ١٨ : ١٩٠

٥) فى ج (( على وجهين أيضا للتبعيض ))

٦) وقيل إنها زائدة انظر المراجع السابقة ورصف المبانى ص ٢٨٨

٧) من الآية ٣٠ من سورة النور .

٨) انظر مانسب للأخفش فى البيان ٢ : ١٩٤ والكشاف ٣ : ٦٠

٩) يرجح ابن الانبارى والنحاس ومكى أنها لتبيين الجنس ، انظر البيان ٢ : ١٩٤ وإعراب القرآن ٢ : ٤٣٨ ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٥١١ .

١٠) فى ج (( فانما ))

١١) فى ب و ج (( من قبل ))

١٢) فى ب و ج (( الى ماجرم عليهم ))

١٣) فى ب (( ماحلل ))

(( إلى )) وهى لانتهاء الغاية[١] كقولك: خرجت من بغداد إلى البصرة، فابتداء سيرك بغداد وانتهاؤه البصرة (( وجائز أن تكون دخلت البصرة[٢] )) وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها، فمما جاء فى التنزيل وقد دخل الحد فى المحدود قوله تعالى[٣]: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾[٤] فالمرافق داخلة فى الغسل.
ومما لم يدخل فيه[٥] قوله تعالى[٦]: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[٧] (( فالليل ))[٨] غير داخل فى الصيام[٩].

---

١) انظر الكتاب ٢ : ٢٣١، والمقتضب ٤ : ١٣٩، وحروف المعانى والصفات للزجاجى ص٦٩ ومعانى الحروف للرمانى ص ١١٥، وشرح اللمع للاصفهانى ٥٢٩، ٥٣٠، وشرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ٩٥، ورصف المبانى ١٦٦، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٧، والحروف العامله فى القرآن ص٣١٣، ٣١٤،
٢) مابين الاقواس (( )) ساقط من ج
٣) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ
٤) من الآية ٦ من سورة المائدة.
ودخول مابعد إلى فى حكم ماقبلها محل خلاف بين النحاة والمفسرين والفقهاء، فمنهم من يقول إن مابعدها داخل فى حكم ماقبلها مطلقا وعلى ذلك يكون غسل المرافق واجب، ومنهم من قال: إنه غير داخل فيهما مطلقا، وعلى ذلك يكون غسل المرافق غير واجب،
ومنهم من فصل فقال: إن كان من جنس الأول دخل فى حكمه وإلا فلا.
وهذا ماقصده الشارح هنا.
انظر الطبرى ٦ : ١٢٣، وشرح اللمع لابن برهان ق ٢٧، وشرحه للاصفهانى ص٥٣٠ وشرح لأبى البركات العلوى ق ٩٥ والبرهان ٤ : ٢٣٢، ٢٣٣، وصرف العناية ٣٦٦، ورصف المبانى ١٦٧، والبحر المحيط ٣ : ٤٣٥، ٤٣٧ والكشاف ٢ : ٣٢٥ والجنى الدانى ٣٧٣، والمحرر الوجيز ٥ : ٤٥، ومغنى اللبيب ٧٨ ومعانى القرآن وإعرابه ٢ : ١٥٣، وإعراب القرآن ٨ : ٤٨٥.
٥) كلمة (( فيه )) ساقطه من ج
٦) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ
٧) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة
٨) فى ب (( والليل ))
٩) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٤)

ومنها (( عن )) وهى على ضربين : اسم وحرف فإذا دخلت[١] عليها من كانت اسما[٢] ، وإذا لم تدخل عليها (( من )) فهى حرف[٣] ، ومعناها المجاوزة[٤] ، تقول : رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم[٥] ، أى: جاوز منه إلىّ الخبر[٦] .

ومنها مع وهى على ضربين أيضا إذا دخلتها[٧] (( من )) كانت اسما ، وإذا لم تدخلها[٨] (( من )) كانت حرفا[٩] ، وهذا مذهب أبى علــى[١٠] .

---

١) فى ب و ج (( دخل ))

٢) فى أ و ب فهى اسم ) وانظر الكتاب ١ : ٤٢٠ ، ٤ : ٢٢٨ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٢٨٣ ، ومعانى الحروف للرمانى ٩٤ ، وشرح اللمع للثمانينى ق ١٢٦ ، وشرحه للأصفهانى ص ٥٣١ ، وشرحه لابن برهان ق ٢٨ ، ورصف المبانى ٤٢٩ ، والجنى الدانى ص٢٦٠ والمغنى ١ : ١٥٧ ،
ونهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أنّها تظل على حرفيتها بعد دخول من عليها انظر الجنى الدانى الصفحة السابقه ومنهج السالك ٢٣٢

٣) فى أ و ب (( مابقى حرفا ))

٤) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٢)

٥) فى أ (( النبى عليه السلام ) وفى ب (( رسول الله صلى الله عليه وسلم

٦) فى ج (( جاوز منه الخبر الى ))

٧) فى ب (( دخلها ))

٨) فى ب (( يدخلها ))

٩) تقدم الحديث عنها فى الحاشية (٥) ص ٢١٤، ٢١٥ فارجع إليه .

١٠) لم اعثر على مانسب اليه فى كتبه التى تحت يدى وهو منسوب له فى أكثر كتب النحو انظر المراجع المذكورة فى الحاشية (٥) ص ٢١٤ ، ٢١٥

وأما غيره فيجعلها اسما على كل حال ، ويستدل بفتح آخرها ولو كان حرفا لم تبن على الفتح[1] إلا لعلة[2] وليس هاهنا علة توجب ذلك واستدل أبو علي بسكونها في قول الشاعر[3] :ـ

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[4]

(( قليل ))[5] ومعنى « مع » المصاحبة .

ومنها (( على )) وهي على ثلاثة أضرب[6] ، إذا كانت من (( علا يعلو )) فهي فعل ، فإذا[7] دخل عليها (( من )) فهي اسم ، ومابقي حرف وهي التي توصل معنى الفعل إلى الاسم بتوسطها[8] .

ومنها (( في )) وهي للوعاء[9] تقول : زيد في الدار ، والمال في الكيس ، أي : هو وعاؤه .

وقد يتسع (( فيها ))[10] فيقال : فلان ينظر في العلم[11] .

---

١) في ب (( بفتح ))

٢) في (( معلة ))

٣) القائل هو جرير بن عبدالله كما في ديوانه ١ : ٢٢٥ ، والامالي الشجرية ١ : ٢٤٥ وانظره في ابن يعيش ٢ : ١٢٨ ، واللسان (( مع )) وابن عقيل ، ٣ : ٥٢ ، والجنى الداني ٣١١ ، ورصف المباني ٣٩٤ ونسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٤٥ ، الى الراعي ، وليس في ديوانه ورواية الديوان (( وهواي فيكم )) ولاشاهد فيه .

٤) هذا البيت من بحر الوافر ، والريش مايستعمل في الباب الفاخر أو المال (( ولِمَامًا )) وقتا قصيرا ، أو قليلا كما فسره الشارح .

٥) كلمة (( قليل )) لاتوجد في ب و ج

٦) في أ (( أوجه ))

٧) في ج (( واذا ))

٨) انظر الكتاب ١ : ٤٢٠ ، ٣ : ٢٦٨ ، ٤١٢ ، ٤ : ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٧ ، ١٠٨ ، وحروف المعاني والصفات ص٣٧ ، والبرهان ٢ ٨١ ، والأزهية ٢١٢ ، ورصف المباني ٤٣٣ ، والمغني ١ : ١٥٢ ، وابن يعيش ٨ : ٣٧ ، والجنى الداني ١٩٠ ، والهمع ٢ : ٢٨ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٣٢ ، وشرحه للثمانيني ١٣ ، ١٢٦/ وشرحه لابن برهان ق ٢٨ والايضاح العضدي ١ : ٢٥٩ والمقتصد ٢ : ٢ : ٨٤٥

٩) انظر الكتاب ٤ : ٢٢ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٩٦ ، وحروف المعاني ص٢٧ وشرح اللمع للاصفهاني ص٥٣١ ، ورصف المباني ٤٥١ ، والجنى الداني ٢٦٦ ، والمغني ص ١٨٣ ، وقد ذكر بعض النحاة نفي عشرة معان فانظرها فيهذه المراجع

١٠) في الاصل (( بها )) وهي ساقطة من ج

١١) انظر المراجع السابقة في الحاشيتين (٨) و(٩)

ومنها (( رُبَّ ))[١] وهي على ثلاثة أقسام :ـ

قسم يدخل على النكرة كقولك : رُبَّ رَجُلٍ أكرمته ، ولايدخل على المعرفة من قبل أن تقليل الشئ يقارب نفيه ، وأنت لاتنفى المعارف بلا[٢]

والثانى من أقسام (( رُبَّ )) أن تقول : رُبَّهُ رجلاً[٣] فتضمر قبل الذكر ، على شريطة التفسير[٤]، وانّما دخلت على الضمير ، وهي لاتدخل / على المعارف /٣٨ أ من قبل أنّه لايرجع إلى المذكور فأشبه النكرة .

وعود الضمير على ثلاثة أقسام هذا أحدها ، والثانى[٥] أن يعود إلى مذكور : زيد ضربته ، الثالث : أن يعود إلى مذكور[٦] وإن لم يكن قبله مايعود إليه للعلم بذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ[٧] ﴾ يعنى القرآن . وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ (( بِالْحِجَابِ ))[٨] ﴾ يعنى الشمس .

---

١) انظر فيها الكتاب ١ : ٤٢٧ ، ٢ : ٥٤ ، ٥٦ ، ١٧٦ ، ٢٧٤ ، ٨١ والمقتضب ٢ : ٤٨ ، ٣ : ١٥ ، ٥٧ ، ٤ : ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٨٩ ، والاصول ١ : ٤١٦ ، ٤٢٣ ، والمقتصد ٢ : ٨٣١ ، ٨٣٩ ، وشرح اللمع للاصفهانى ٥٣٣ وحروف المعانى ٢٨ ، والملخص ١ : ٥١٦ ، ومعانى الحروف للرمانى ١٠٦ وكشف المشكل ١ : ٥٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٧٧ ، والانصاف ٢ : ٨٣٢ ورصف المبانى ٢٦٦ والجنى الدانى ٤١٧ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٤٣ ، وشرح الفريد ص٢٤٤ ، ٢٤٦ ،

٢) انظر المراجع السابقة

٣) كلمة (( رجلا )) زيادة من ب

٤) انظر الكتاب ٢ : ١٧٦ ، ومعانى الحروف للرمانى ص١٠٧ وشرح اللمع للاصفهانى للاصفهانى ٥٣٤ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٤٥٥ ورصف المبانى ص٢٦٨

٥) فى ب (( الثانى )) بدون واو

٦) فى ب (( الى معلوم ))

٧) الآية (١) من سورة القدر ومابين الأقواس (( )) لايوجد فى أ و ج

٨) من الآية ٣٢ من (ص) ومابين الأقواس (( )) لايوجد فى أ

الثالث: من أُقسام ربّ[١] أن تكف ب[٢] (( ما )) كقولك:[٣] ربما قام زيدٌ[٤]، وإنّما أدخلو عليها (( ما )) ليليها مالم يكن يليها وهو الفعل، ولايكون هذا الفعلُ إلا ماضيا، لأنّك إنّما تقلل ما قد[٥] ثبت دون مالم يثبت؛ إذ لافائدة فى تقليل ما لم يقع.[٦]

---

١) قوله : (( من أقسام رب )) ساقط من أ و ب
٢) فى أ و ب (( أن تكف رب ))
٣) فى ج (( فتقول ))
٤) انظر الكتاب ٣ : ١١٥ ، ١٥٦ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ١٠٧ ، والمقتصد ٢ : ٨٣٣ ،

وقد تكون ((ما )) الداخلة عليها زائدة غير كافة . كقول عدى بن رعلاء :
رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيـــل دُونَ بُصْرَى وطعنَةٍ نَجْــلاء
انظر الأمالى الشجرية ٢ : ٢٤٤ ورصف المبانى ٢٧١ ، وشرح اللمع للأصفهانـى ص ٥٣٤ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٤٦ ، والعينى ٣ : ٣٤٧ ، والخزانة ٤ : ١٨٧

٥) كلمة (( قد )) ساقطه من أ و ج
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه ( ٤ )

فأمَّا قوله تعالى:(١) ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾(٢) فأولاها المستقبل ففيه ثلاثة أوجه :ـ

أحدها ماقاله ابن السراج : يقدر (( كان )) فيكون المعنى : ربما كان يود الذين كفروا .(٣)

والثاني : ماقاله الرماني : لما كان الله تعالى(٤) صادقا فيما وعد ، جرى ذلك مجرى الماضي .(٥) (٦)

والثالث : ماقاله(٧) أبو علي على حكاية الحال ، كأنه(٨) حكى كما قال الله تعالى : ﴿ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾(٩) فنحن نشير الساعة إلى شئ قد مضى ، وقيل هذا كان مشارا إليه .

---

١) كلمة (( تعالى )) ساقط من أ

٢) الآية (٢) سورة الحجر ومابين الأقواس (( )) لايوجد في أ و ج

٣) قال ابن السراج في الاصول ١ : ٤١٩ (( ولما كانت (( رب )) إنما تأتي لما مضى فكذلك (( ربما )) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا فاذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان )) ، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٩٠ ، ومشكل اعراب القرآن ٣٠٢ ، والبرهان ٤ : ٢٨٠

٤) قوله (( تعالى )) ساقط من أ

٥) لم أجد مانسبه له في كتابه معاني الحروف فلعله ذكر ذلك في كتاب آخر وقد أشار الفراء الى هذا المعنى في معاني القرآن ٢ : ٨٢ ، وانظر المقتصد ٨٣٤٢ ، والارتشاف ٢ : ٤٥٨ ، والمغني ١ : ١٤٦ ،

٦) في (( ب )) المعنى

٧) كلمة (( ما )) ساقطة من ج

٨) في ب (( فانه ))

٩) من الآية ١٥ القصص .

وانظر مانسب لأبي علي في الايضاح العضدي ٢٥٤ ، وانظر المقتصد ٢ : ٨٣٤ ٨٣٦ ، والملخص ١ : ٥١٩ ، والارتشاف ٢ : ٤٥٩ .

ورب عند الأكثر حرف جر ويبتدأ[١] بها ، لأنها تشبه (( لا )) فجعل لها صدر الكلام لذلك.[٢]

وقد تحذف إحدى الباءين[٣] وليس يحذف من الحروف إلا أن تكون مضاعفة في الأكثر ، وقد حكى عن الأخفش أن رب اسم.[٤]

ويلزم المجرور بعد (( رب )) الصفة عوضا من حذف الجواب[٥]، تقول : رب رجل أكرمته[٦]، وتقديره: رب رجل جائني فأكرمته / فأكرمته بذلك من جاءني ٢٩ ب /

وأكثر مايجئ الجواب محذوفا فيستغنى[٧] عنه بالصفة.[٨]

---

١) في ب ورب " حرفا جر يبتدأ بها "

٢) انظر المراجع السابقة في الحاشية (١) ص ٢٩٤

٣) في ج (( فقد تخفف بحذف الباء ))

ذكر أبو حيان في (( رب )) ثلاث عشرة لغة . انظر الارتشاف ٢ : ٤٥٦ ، وانظر المراجع السابقة الحاشيه (١) ص ٢٩٤

٤) وهو في ذلك موافق للكوفيين ، وقد أيد الرضي وابن الطراوة منهبهم ، بينما أيد ابن مالك والانباري منهب البصريين ، انظر الانصاف ٢ : ٨٣٢ ، والرضي ٢ : ٣٣٠ ، والتسهيل ١٤٧ ، وأمالي السهلمي ص ٧٠ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٤٥٥ ، وانظر بقية المراجع المتقدمة في الحاشيه (١) ص ٢٩٤

٥) هذا هو رأي الجمهور ، وخالفهم فيه جماعة منهم الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد وابن طاهر وابن خروف انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٤٥٧ ، وانظر أيضا الاصول ١ : ٤١٧ والايضاح العضدي ١ : ٢٥١ والملخص ١ : ٥١٧ ، وابن يعيش ٨ : ٢٨ ، ٢٩ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٤٤ ، والصباب ص ٤٦٥ ، والجنى الداني ص ٤٢٥ ،

٦) هذا المقال متكرر في ب // ٧- في أ - رب رجل جاءني فأكرمته بذلك ،

٧) في أ و ج (( يستغنى ))

٨) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٤)

ومنها (( الباء )) وهى للالصاق[1] تقول : كتبت بالقلم، أى ألصقت كتابتى بالقلم ، وهى مكسورة ، وإنما كسرت للزومها الحرفية والجر[2].

ومنها اللام ، وهى على ضربين للملك فيما يصح فيه الملك[3] نحو : المال لزيد ، والتخصيص والتحقيق فيما لايصح فيه الملك[4] نحو : المسجد لزيد[5] ، وهى مكسورة إذا دخلت على الظاهر ، فإن أدخلتها[6] على مضمر فتحتها فقلت : لك مال ، وله ثوب .

---

١) قال سيبويه: "وباء الجر إنما هى للالزاق والاختلاط وذلك كقولك :ـ خرجت بزيد ودخلت به وضربت بالسوط، الزقت ضربك إياه بالسوط" الكتاب ٤ : ٢١٧
وقال العصام الاسفرايينى فى شرح الفريد ص ٢٢٦ .
(( الباء وهى تكون للالصاق ولم يكشف أحد إلى الآن عن حقيقة الالصاق إلا بأن الباء تلصق الفعل وتوصله بمجروره ، ولايخفى أنه لايخرج الباء ، بل حرف من حروف الجر من هذه الصفة ، فإن شئت الكشف عنه ، فاسمع فنقول : الباء فى معانيها الأخر لبيان أن ارتباط الفعل ومافى معناه بمجروره متحصل كتبيان أن المجرور آلة له كما فى باء الاستعانة أو سبب له كما فى الباء السببية ، أو مصاحب لمعموله كما فى باء المصاحبة أو ظرف له كما فى الباء الظرفيه أو بدل عن معموله كما فى باء البدل أو مقابل له كما فى المقابلة نحو : اشتريت هذا بهذا أو بعض تعلق به من كل نحو قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤسكم ﴾ (٦) المائده ، أى بعض رؤوسكم وقوله تعالى : ﴿ يشرب بها عباد الله ﴾ (٦) الانسان ، أى يشرب بعضها .
بخلاف باء الالصاق فإن الارتباط لم يلحظه المتكلم بل نظره إلى مجرد ربط الفعل بالمجرور ففى قولك : مررت بزيد مجرد اتصال المرور بزيد ، وفى (( به داء )) تفيد اتصال حصول الداء به ، ... ))
وانظر المفصل ص ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨ : ٢٢ ، والرضى ٢ : ٣٢٧ ، ورصف المبانى ١٤٣ ، والمغنى ١ : ١٠٦ ، والايضاح العضدى ٢٥١ ، والتبصره والتذكرة ١ : ٢٨٥
٢) كلمة (( والجر )) ساقطة من أ
٣) فى ج (( أن يملك ))
٤) فى ج (( أن يملك
٥) يذكر لها النحاة عدة معان أخرى انظر الكتاب ٢ : ٣٧٦ ، ٤ : ٢١٧ ، ومعانى الحروف للرمانى ٥٥ ، والمقتضب ١ : ٢٥٤ ، والرضى ٢ : ٣٢٨ ، والتسهيل ١٤٥ ، ١٨٤ ، والجنى الدانى ٩٦ ، والمقتصد ٢ : ٨٢٧ ، والمغنى ١ : ٢٣٤ ، والاشمونى ٢ : ٢١٥ وشرح الفريد ٢٣٩
٦) فى أ وان أدخلتها .

فالكاف هنا اسم، لأنك قد جئت بالفعل ولابد[1] من الفاعل، وتقديرها على هذا[2]: مثل الطعن[3]، وقال الأخفش: هى حرف هاهنا تقديره[4]: شئ كالطعن، فحذف الموصوف الذى هو الفاعل وأقام الصفة مقامه[5]، كما قال الله تعالى[6]: ﴿ ومن آياته يريكم البرق ((خوفاً وطمعاً))[7] ﴾ ((فتقديره[8] ((آية يريكموها)) فحذف ((آية)) والعائد وأقام الصفة مقامها.

---

==== والقصيدة من بحر البسيط والبيت فى ديوانه ص ٦٣، وفى المقتضب ٤ : ١٤١ والأصول ١ : ٤٣٩، والايضاح العضدى ٢٦٠، وسر صناعة الاعراب ١ : ٢٨٣ والبغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، والخصائص ٢ : ٣٦٨، والبصريات ص ٥٣٧، والبسيط ٢ : ٨٤٤، والايضاح ١٨٩، والامالى الشجرية ٢ : ٢٢٩، وابن يعيش ٨ : ٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٧٨، وتوجيه اعراب أبيات ملغزة ١١٥، والخزانة ٤ : ١٣٢ والدرر ٢ : ٢٩، ويروى ((هل تنتهون) فكان ((اتنهون: كما يروى ((لاينهى)) مكان ((لن ينهى)) و ((ينهب)) مكان ((يهلك)).

وانظر البيت أيضا فى كتاب الشعر ١ : ٢٥٦، والمغنى ١٨٠، والجنى الدانى ٨٩،

١) فى ج ((فلابد))

٢) فى ب ((وعلى مثل هذا ))

٣) هذا هو مذهب جمهور البصريين.

وأورد أبو علىّ البيت السابق فى الايضاح وقال: إن الكاف فاعلة، لان الفاعل لايحذف وأورده أيضا فى البصريات وذكر أنه لايجوز أن يكون حرفا، لأن الفاعل لايحذف وأورده فى البغداديات وقال بعده: (ولوقال قائل فيها إنها التى بمعنى الحرف الجار لم يكن عندى مخطئا .. الخ

انظر الايضاح ٢٦٠، والبصريات ٥٣٧ والبغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، وأجاز فيها ابن جنى الوجهين انظر سر صناعة الاعراب ١ : ٢٨٣.

٤) فى ب ((هى حروف تقديره))

٥) انظر مانسب له فى البسيط ٢ : ٨٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٧٧، والجنى الدانى ٨٩، ورصف المبانى ٢٧٢، وأمالى السهيلى ٤٠، ومغنى اللبيب ١٩٢،

٦) فى ج ((الله عز وجل))

٧) الآية ٢٤ من سورة الروم، ومابين الأقواس (( )) لايوجد فى أ

٨) فى ب ((قديره)) وفى ج ((وتقديره))

وقسم يكون[1] اسما وحرفا وهو قولك: زيد كعمرو، يحتمل الأمرين[2].
وقد تكون[3] زائدة كقول الراجز[4]:
لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ[5]:
ومعناه: فيها طول (( فالكاف ))[6] زائدة، ومثله قوله تعالى[7]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[8]
فهذه لاتكون للتشبيه لشيئين أحدهما أنك لوقدرتها للتشبيه (( لكان[9] )) المعنى
ليس مثل[10] مثله شيء (( فتثبت له مثلا ولامثل له[11] سبحانه وتعالى[12].

---

١) في ج (( تكون فيه اسما ))
٢) انظر الكتاب ١ : ٦٩ المقتضب ٤ : ١٤٠ ، وقد أطال ابن جني الحديث هذه المسألة في سر صناعة الاعراب ١ : ٢٩٢ ، ومابعدها وانظر الاصول ١ : ٤٣٧ ،
٣) كلمة (( وقد )) ساقطة من ب
٤) في ج (( الشاعر ))
والقائل هو رؤبة بن العجاج الراجز المشهور وهو في ديوانه ص١٠٦ وسر صناعة الاعراب ١ : ٢٩٢ ، ومتن اللمع ص١٥٨ ، ومعاني الحروف للرماني ص٥٠
٥) لواحق : أي ضوامر ، والأقراب الخواصر ، والممقق الطول .
٦) في ب و ج (( والكاف ))
٧) كلمة (( تعالى زيادة من ب ))
٨) من الآية (١١) من سورة الشورى وكلمة (( شيء )) لا توجد في أ
وانظر الكلام على هذه الآية في المقتضب ٤ : ١٤٠ ومعاني الحروف للرماني ٤٨ والاصول ١ : ٤٣٨ ، ومعاني القرآن للاخفش ١ : ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ٤ : ٣٩٥ ، والبيان في غريب القرآن ٢ : ٣٢٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٦٤٥ ، وتفسير غريب القرآن ص ٣٩١ وإعراب القرآن للنحاس ٣ : ٥٢ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ : ٦٧٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ : ٢٩١ والبسيط ٢ : ٨٥٣ ومفردات الراغب ٤٧٨ ، والرضي ٢ : ٣١٩ ، والمغني ١ : ١٥٣ ، والبحر المحيط ٧ : ٥١٠ .
٩) في أ و ب (( كان المعنى ))
١٠) كلمة مثل ساقطة من ب
١١) في أ و ب (( فكنت قد أثبت لها مثلا ولامثل له ))
١٢) قوله (( سبحانه وتعالى )) ساقط من أ و ب

(( والثانى : أنه[1] كان يكون المعنى : ليس مثل مثله شيء[2] )) فتثبت مثلا وتنفى الشبه عن مثله وهذا محال ، (( لأن الشيء إذا أشبه الشيء فذلك الشيء يشبهه أيضا[3] )) فإذا بطل كونها للتشبيه كانت زائدة[4] .

والكاف فى (( كَأَيِّ وَكَأَنَّ )) للتشبيه[5] جعلت[6] مع مابعدها كالشيء الواحد ،

ومنها : (( مُنْذ ومُذْ ))[7] (( إذا جرتا ))[8] (( فإذا كانتا حرفا ))[9] فمعناهما : (( مِنْ )) كقول : مارأيته منذ يومين ، ولهما باب يأتى فيما بعد[10] إن شاء الله تعالى[11] ))

ومنها : (( حاشا وخلا وعدا )) وقد مضى ذكر ذلك فى باب[12] الاستثناء[13] :

ومنها : حتى[14] ، واليا والتاء فى القسم[15] وستذكر[16] فى مواضعها .

---

١) كلمة (( أنه )) ساقطة من ب

٢) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج

٣) فى ب (( ولأن الشيء اذا أشبه مثل الشى يشبهه ))

٤) انظر سر صناعة الاعراب ١ : ٢٩١ وانظر بقية المراجع المتقدمة فى الحاشيه ٧ ص ٣٦٨

٥) فى ج والكاف فى كاى وكان وكذا للتشبيه :

٦) فى أ (( ثم جعلت ))

٧) تقدم ذكر الخلاف فى اسمتيها وحرفتيها فى الحاشيه (٣) ص ٢٧

٨) قوله (( إذاجرتا )) ساقط من ب

٩) قوله (( فاذا كانتا حرفا )) ساقط من أ و ج

١٠) قوله (( فيما بعد )) ساقط من أ و ج

١١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ وكلمة (( تعالى ساقطة من ب ))

١٢) فى ج (( ذكرها فى باب )) وكلمة باب ساقطة من أ و ب

١٣) قوله (( فى باب الاستثناء )) ساقط من أ

١٤) انظر باب حتى ص ٣١٥

١٥) فى أ (( والياء فى القسم والتاء ))

١٦) فى أ و ج (( وتذكر ))

-

(( فهذه ))[١] حروف الجر ، وإنما وجب لها أن تعمل الجر دون غيره ، لأنهم فرقوا بين مايتعدى الفعل إليه بنفسه وبين مايتعدى (( إليه ))[٢] بتوسط حرف آخر فأعطوا الأولَ النصبَ ، لأنه قوى ، وأعطوا هذا دون تلك الحركة وهى[٣] الجر ، لضعفه عن الأول[٤] .

---

١) فى ب (( هذه ))
٢) كلمة (( اليه )) ساقطة من الاصل و ج
٣) فى ب و ج (( وهو ))
٤) فى متن ج (( عن تلك الحركة )) وبين الاسطر (( عن الأول ))

## القسم الثانى مايجر بإضافة اسم إلى اســم

## بـــاب الإضافـــــــة (١)

والإضافة على ضربين : إضافة بمعنى اللام تقول : ثوبُ زيدٍ ودارُ عمرٍو ، والتقدير : ثوبٌ لزيدٍ ، ودارٌ لعمرٍو . أى : ((يملكانهما)) (٢) (٣) وقد يكون بمعنى اللام ماليس بملك لكن يختص به كقولك : مسجدُ زيدٍ وسَرْجُ الدابةِ ، (( فالمسجد)) (٤) لايُملَك والدابة لاتَملِكُ السرج (٥) .

والضرب الثانى من الإضافة : ماقدر بـ (( مِنْ )) . كقولك : (( ثوبُ خزٍ ، وقميص كتّانٍ وتلخيص هذا أن يكون (٦) الأول بعض الثانى ، ويوصف الأول بالثانى ، فأما يد زيد (( فمن )) (٧) إضافة اللام ، لأنه لايوصف الأول بالثانى (٨) .

---

١) العنوان ساقط من ب و ج

٢) فى الاصل (( يملكان ذلك و ج يملكانها .

٣) انظر المقتضب ٤ : ١٤٣ ، والاصول ٣ : ٥ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٦٧ والمقتصد ٢ : ٨٧٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ق ٣١ ، وشرحه للاصفهانى ص ٥٥١ ، وشرحه لابى البركات الكوفي ق ١٠١ وتوجيه اللمع ق ٧٤ ، والخصائص ٣ : ٢٦ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٣٠ ، والتبصره ١ : ٢٨٧ والمساعد ٢ : ٣٣ وشرح الألفية لابن عقيل ٣ : ٤٢ وتوضيح المقاصد ٢ : ٢٩٧ ، وفى أنواع الإضافة يقول ابن مالـــك :-

والثانىَ اجرر وانو (مِنْ) أو فى إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خـــذا
لما سوى ذينك واخصـــص أولا أو اعطه التعريف بالذى تـــلا

وقال الآثارى فى كفاية الكلام فى إعراب الكلام

وجر ثانيا على نِيَّـــةِ مِـنْ أو فى أو اللام بلائق قَمِن

٤) فى أ و ب (( والمسجد ))

٥) فى ب (( والمسجد والدابة لايملكان ))

٦) فى ب ((ويقتقى هذ أن يكون الأول)) وفى ج ((ويخص هذا الباب أن يكون))

٧) فى ب (( فهى ))

٨) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (٣)

وكل ما أضفته إلى شيء اكتسى من الثاني ، معرفة ، كان أو نكرة[١] تقول :
غلام زيد ، فبإضافتك الغلام إلى ((زيد)) صار معرفة وقد كان نكرة ،
وتقول :(( زيد[٢] رجل )) فقد صار (( زيد )) نكرة بإضافته إلى النكرة وقد كان معرفة[٣].

وقد تجيء[٤] أشياء نكرات[٥] لاتتعرف[٦] بما أضيف إليها[٧] ، وهي : مثل وغير ، واسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال كضارب ، وشاتم وباب حسن الوجه[٨] ومسجد الجامع . فأما مثلك وضريك وشبهك[٩] فلا تتعرف وإن أضيفت[١٠] إلى معارف ، لأن التقدير : مثل لك ، ولأنها[١١] لاتخص شيئا بعينه ، لأنك[١٢] إذا قلت : (( مثلك )) لايعلم في أي شيء يشابهه[١٣].

---

١) انظر المقتضب ٤ : ١٤٣ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٦٧ ، ٢٦٨ والاصول ٢ : ٥ ، والخصائص ٣٥٣ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، والمساعد ٢ : ٣٣١ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك
لما سوى ذينك واخصص أولا أو اعطه التعريف بالذى تلا
٢) كلمة (( زيد )) ساقطة من ب
٣) انظر المراجع السابقة
٤) كلمة (( قد )) ساقطة من ب وفي جـ (( اسما ))
٥) في متن ب (( معارف )) ولكنها مصححة في حاشيته
٦) في ب (( فلا ))
٧) قوله (( إليها )) ساقط من ب وفي جـ (( إليه ))
وإفادة التعريف أو التنكير خاصة بالاضافة المحضة ، انظر المقتضب ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٤٩ ،
٨) أى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .
٩) يقول النحاة إنَّ هذه الكلمات لاتتعرف بالاضافة لشدة توغلها في الإبهام وعدم دلالتها على شيء معين ، ولذلك وصفت بها النكرة نحو مررت برجل مثلك ومررت برجل ضريك ، وشبهك ، انظر الكتاب ١ : ٤٢٣ ، والمقتضب ٤ : ٢٨٩ والايضاح العضدى ١ : ٢٦٨ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ والمساعد ٢ : ٣٣١ والبسيط في شرح الجمل ١ : ٣١٢ ، ٢ : ١٠٤٣ ، ١٠٤٥ ،
١٠) في أ و ب (( أضيف ))
١١) في ب (( لأنها )) بدون الواو
١٢) كلمة (( لأنك )) ساقطة من أ وفي جـ (( فإذ قلت ))
١٣) هذا التعليل الذى علل به الشارح لعدم تعرف (( مثل )) وما أشبهها =====

وأما (( غير)): فلا تتعرف في الأكثر إلا أن يكون مابعدها مخالفا لما قبلها، فإنها[1] إذ ذاك تتعرف[2] إذ اقلت: مررت بالقائم غير القاعد[3]، وقد يجوز في (( مثله )): أن تتعرف[4] إذا كثرت الأشباه[5].

---

==== هو اختيار أبي علي الفارسي وابن السراج، أما سيبويه والمبرد فمذهبهما أن سبب عدم تعرفها هو كونها في معنى اسم الفاعل الذي لايتعرف بالاضافة، والمعنى رجل مغاير أو مماثل، انظر الكتاب ١ : ٤٢٣ ، ومابعدها والمقتضب ٤ : ٢٨٩ والايضاح العضدى ١ : ٢٦٨ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، والبسيط في شرح الجمل ٢ : ١٠٤٣ والمساعد ٢ : ٣٣١ والضوء الوهاج ٩٨ .

١) في متن ب (( لانها )) وأضيفت لها عند التصحيح ((فا ))

٢) في ب (( يتعرف ))

٣) قال بذلك ابن السراج وأبو علي الفارسي ووافقهم عليه جمهور النحاة، وجعلوا منه ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾ ونسب إلى السيرافي القول بأنها تتعرف بالاضافة بدون شرط وجعل منه الآية السابقة، وينسب إلى المبرد القول بأنها لاتتعرف بحال من الاحوال، انظر الايضاح العضدى ١ : ٢٦٨ ، والمقتصد ٢ : ٨٧٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٥٠٣ ، وشرح الكافية الشافيه ٢: ٩١٦ والاشموني ١ : ٤٩٥ والضوء الوهاج ٩٨ .

٤) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٨ (( وزعم يونس أنه يقول: مررت بزيد مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك فتجعل (( مثلك )) معرفة ويدلك على ذلك قوله : هذا مثلك قائما، كأنه قال: هذا أخوك قائما )) وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٣)

٥) في جـ (( اذا لم تكثر الاشياء )) وهو خطأ

وأما اسم الفاعل فإن[1] كان لما مضى تعرف ((بما بعده تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس[2])) وإن كان للحال أو الاستقبال لم يتعرف (( وإنما[3] جاز هذا في الماضي دون غيره ، لأن الماضي واقع ، وما وقع ثبتت عينه ، فإذا ثبتت العين صارت الإضافة إلى موجود ، وأما غيره فلم يقع وإذا لم يقع لم تثبت العين ، وإذا كان كذلك كانت الإضافة إلى غير معروف فلم يتعرف[4])) لتقديرك فيـــه[5] الانفصال تقول : هذا ضاربٌ زيداً غداً[6] . الدليل على أنه نكرة وصفك النكرة به تقول : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ[7] ،

---

١) في ج (( اذا ))
٢) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب
٣) من هنا بدأ السقط من أ و ج
٤) هنا انتهى السقط من ب و ج
٥) في ب صل (( فيهن
٦) في ب (( ضارب زيد غدا ))
٧) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٥ (( ومما يكون مضافا إلى معرفة ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين ، من ذلك مررتُ برجلٍ ضاربِك ، فهو نعت على أنه سيضربه ... ) وانظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب رقم (١) الصفحة نفسها وانظر المقتضب ٤ : ٢٨٩ وانظر بقية المراجع السابقة في الحاشيه (٣) ص ٣٠٦ وقال الاصفهاني في شرحه للمع ص ٥٤ (( والعلة في امتناع إعمال (فَاعِل) ، إذا كان ماضيا وجوازه إذا كان مستقبلا أو حالا علة معلومة . وهو أنَّ الفعل لما أشبه الفاعل أُعرب ، فالفاعل أيضا أعمل إذا كان بمعنى المضارع ، وهذا المعنى معدوم في الماضي ، ولأن (يَضْرِب وَضَارِب) سيان في الحركات والسكنات فجاز إعماله كما جاز إعراب يضرب ))

ومنه قوله (( تعالى[١] ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا[٢] ﴾ فلولا أنَّه نكرة لما وصفت به النكـرة .

فأما باب (( حسن الوجه )) فلا يتعرف وإن أُضيف إلى معرفة ؛ لأجل الفصل أيضا[٣] (( ولأنه[٤] قد يدخل عليه الألف واللام فتقول : الحسن الوجه (( فلوكان[٥] معرفا بالاضافة لم تدخل عليه الألف واللام ))[٦]

---

١) كلمة (( تعالى )) ساقطة من ج

٢) من الآية ٢٤ من سورة الاحقاف
وانظر الكتاب ١ : ٤٢٥ ، وشرح اللمع للاصفهانى ص ٥٥٣ ، والضوء الوهاج ٩٨
والبسيط ٢ : ١٠٣٨
وقد أشار ابن مالك إلى هذا النوع فى الكافيه الشافيه فقال :
ولن يضف وصف كفعل فى العمل فهو مضاف اللفظ رفعا للثقـــل
وكون ذا المضاف مقرونا بـأل مغتفر إن كان شرطه حصـــل
أعنى دخول أل على الجزأيــن كالمكثر الخير القرير العيـــن
انظر شرح الكافية الشافية ٢ : ٩٠٩

٣) قال سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٢٤ ، ومنه مررت برجل حسن الوجــه ......
ومثل ذلك مررت بامرأة حسنة الوجـــه .......
وحسن الوجه مضاف إلى معرفة صفة للنكرة ، فلما كانت صفة ، للنكرة
أجريت مجراها كما جرت مجراها أخوانها (( مثل )) وما أشبهها " وقال فى
ص٤٢٩ (( الأحسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لايكون معرفة ، وذاك أنه يجوز لك
أن تقول : هذا الحسن الوجه فيصير معرفة باللام كما يصير الرجل معرفة
بالالف واللام ولايكون معرفة إلا بهما " وقال الاصفهانى فى شرحه للمع
ص٥٥٥ (( فإضافة حسن : إلى الوجه غير محضة ، لأن حسنا أشبه الفاعل ،
فكما أن الفاعل الذى معناه المضارع إضافته غير محضة فكذا هاهنا ..."
والكلام فى هذه المسألة طويل فقد ذكر فيها الاصفهانى عشرة أوجه .
فأنظرها فيه .
وانظر المقتصد ٢ : ٨٨٣ والبسيط ٢ : ١٠٤٤ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، وشرح عيون
الاعراب ص ٢١٤ ، والضوء الوهاج ص ٩٨

٤) الواو ساقطة من ب

٥) فى أ (( ولو ))

٦) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب

فأما مسجد الجامع ،وحبة الخضراء ، ودار الآخرة ، وصلاة الأولى فكل هذا قد حذف الموصوف فيه وأقيمت[١] هذه الأشياء التي هي صفات[٢] مقامه ، فتقديره : مسجد الوقت الجامع ، ودار الساعة الآخرة،وحبة الشجرة الخضراء[٣] .

وإنما لم يكن هذا مضافا إلى ما معنا وقدرنا حذف الموصوف ، لأن الشيء لايضاف إلى صفته[٤]، وإنما استحق المضاف إليه[٥]، الجر دون الرفع والنصب، لأن الرفع إنما يكون للابتداء وللفاعل[٦](( أو بحمل عليهما[٧])) والنصب لايكون إلا بعدهما وبعد تمام الكلام ، فلما كان المجرور ليس من هذين الضربين خُصّ بحركة بين هذين وهي الجر[٨].

---

١) في ج (( وقد أقيمت ))
٢) في أ و ب (( الصفات ))
٣) انظر في هذه المسألة الاصول ٢ : ٨ ، والضوء الوهاج ٩٩ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٧١ وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٥٩ ، وشرح عيون الاعراب ص٢١٥ والمقتصد ٢ : ٨٩٣ ، والرضى ٢ : ٢٨٥ ، والتصريح ٢ : ٣٣ ، والاشمونى ٢ : ٢٤٩ ،
٤) منع إضافة الشيء الى نفسه أو مرادفه أو صفته مذهب بصرى أما الكوفيون فيجزون اضافة جميع ذلك إذ اختلف اللفظان ،انظر الانصاف ٢ : ٤٣١ ، والرضى ٢ : ٢٨٥ ، والتصريح ٢ : ٣٣ ، والاشمونى والصبان ٢ : ٢٤٩ ، وشرح الكافية الشافيه ٢ : ٩٢٣ ،
٥) كلمة اليه )) ساقطة من أ و ب
٦) في أ و ب بالابتداء وبالفاعل
٧) في ب (( أو مما يجعل عليهما ، وفي ج أو ما حمل
٨) اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه فذهب سيبويه إلى أنه مجرور بالمضاف ، ورجح هذا الرأى عبدالقاهرالجرجاني وقال آخرون انه مجرور بحرف مقدر بين الاسمين ، وذهب الزجاج وابن الحاجب إلى أنه مجرور بمعنى اللام ، وقال الأخفش إن العامل فيه هو الإضافة المعنوية - انظر الكتاب ١ : ٤١٩ ، والضوء الوهاج ٩٧ والاصول ٢ : ٥ ، وشرح اللمع لابن الخباز ، ق ٧٥ ، والبسيط ٢ : ٨٨٦ ، وشرح الكافيه الشافيه ٢ : ٩٠٢ ، ٩٥ والمساعد ٢ : ٣٢٩ ، والارتشاف ٢ : ٥٠١ . والهمع ٢ : ٤٦

## بـــاب مُنْــذُ ومُـــذْ (١)

وهما على ضربين : اسم وحرف(٢) فإذا كانا حرفين جرا ما(٣) بعدهما على معنى (( مِنْ ))، ولابد من تقدير الزمان مع (( منذ )) إذا كان (( معهما ))(٤) فعل كما لابد من تقدير (( مِنْ )) مع المكان(٥) .

---

١) فى ب و ج (( مذ ومنذ ))
وهذا الباب وباب (( حتى : وقعا فى المتن المطبوع وشرح اللمع لابن برهان وشرحه لأبى البركات العلوى وشرحه للاصفهانى وابن الخباز قبل باب الاضافة ولعل ذلك الموقع أنسب لهما لكى تتصل مباحث حروف الجر ولايفصل بينهما فاصل. كما حصل مع الشارح هنا .
٢) الكلام على (( منذ )) تقدم ص ٢٧ الحاشية (٣) وماقيل فى منذ يقال فى مذ .
٣) فى ج (( كانتا حرفين جرتا )) وقد اختلف البصريون والكوفيون فى منذ هل هى بسيطة أو مركبة ، فنهب البصريون إلى أنها بسيطة ونهب الكوفيون إلى أنها مركبة لكنهم اختلفوا في الذى تركبت منه فزعم بعضهم أنها مركبة من (( مِنْ )) الجارة و (( ذو )) الطائيه وقال فريق آخر إنها مركبة من (( مِنْ )) الجاره و (( إذ )) الظرفية ، وقال فريق ثالث إنها مركبة من (( مِنْ )) الجاره و (( ذا )) اسم اشارة .
انظر الانصاف ١ : ٣٨٢ ، وابن يعيش ٤ : ٩٥ ، ٨ : ٤٥ ، والرضى ٢ : ١١٨ ، والجنى الدانى ٤٦٤ ، والهمع ١ : ٢١٦ ، والأشباه والنظائر ٢ : ١٦٠ ،
٤) فى ب (( معهما ))
٥) قال ابن مالك فى الكافية الشافيه ٢ : ٧٨٩ ، واخصص ب مذ ومنذ وقتا ... وانظر المقتصد ٢ : ٨٥٣ ، ومابعدها ، وجمل الزجاجى ١٥٠ ، وشرح عيون الاعراب ٢٠٣ ، ومابعدها وتوجيه اللمع ق ٧٠ ، والبسيط فى شرح الجمل ١٦١ ، ٨٥٤ ، ٨٧٢ ، والمقتضب ٣ : ٣٠ ، وأنظر بقية المراجع فى الحاشيه ٣ ..

والضرب[1] الثاني : . تكون[2] اسما ، فإذا كانت كذلك رفعت مابعدها بتقدير خبر المبتدأ ، ولاتقع (( مُذ )) إذا كانت اسما إلا مبتدأة (( ومعناها إذا رفعت أمَدُ[3] )) تقول : مارأيته مُذْ يومان ، فمذ مبتدأة ويومان خبرها[5] ، وعلى هذا الكلامُ جملتان : « مارأيته » جملة ومذ يومان جملة أخرى فإذا قلت[6] : مارأيته مذ يومين فجررت فالكلام جملة واحدة ؛ لأن حرف الجر لا يقوم بنفسه ولابدله من فعل يتعلق به[7] .[4]

---

١) الواو ساقطة من أ و ج
٢) في ج (( أن تكون اسما ))
٣) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج
٤) في ج (( فمذ ابتداء ))
٥) هذا الرأي أحد أربعة آراء في اعراب مذ ومنذ اذا وقع بعدهما اسم مرفوع وبهذا الرأي قال المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي ونقله ابن مالك عن البصريين انظر المقتضب ٣ : ٣٣٠ ، والضوء الوهاج ص ٩٩ ، والايضاح العضدي ١ : ٢٦١ والتسهيل ٩٤ ، ومغني اللبيب ١ : ٣٧٣ والجنى الداني ٤٦٥ ،
أما الاراء الثلاثة الأخرى :
فأحدها : أنهما ظرفان في محل رفع خبر مقدم ، والمرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر ، وبهذا القول قال الاخفش والزجاج وطائفة من البصريين .
الثاني : أن المرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف تقديره : مذ مضى أوكان يومان ، وبهذا قال : ابن مضاء والسهيلي وابن مالك .
الثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف وبهذا قال بعض الكوفيين انظر في هذه الاراء التسهيل ومغني اللبيب والجنى الداني الصفحات السابقة ، وانظر الانصاف ١ : ٣٨٢ ، وابن يعيش ٨ : ٤٥ وارتشاف الضرب ٢ : ٢٤٣ ، والرضي ٢ : ١١٧ ، والمطامع السعيدة ٥٦٢ ، والهمع ١ : ٢١٦ والمساعد ١ : ٥١٢
٦) في ب و ج وانا ))
٧) انظر الايضاح العضدي ١ : ٢٦٢ والمقتصد ٢ : ٨٦١ ، وانظر بقية المراجع السابقة في الحاشية (٥)

فإذا كان الفعل لما مضى فالرفع فيما بعد (( مُنْذُ ومُذْ )) أجود ويجوز الجر ، وإذا كان[1] لما أنت فيه فالجر أجود/ فيما بعدهما[2] ويجوز الرفع[3] / أ ٤١ ومُذْ ، مبنية على السكون ، ومُنْذُ على الضم[4] ، وإنما بنيتا ، لأنهما لاتخلوان من أن تكونا حرفين أو اسمين ، فإن كانتا حرفين فالحروف كلها مبنية ، وإن كانتا اسمين فإنهما لما لزمتا[5] طريقة واحدة ، وهي أنهما لايقعان إلا مبتدأتين فاختصتا بالابتداء ، من جملة مايقع فيه الأسماء[6] ، قل تصرفهما فبنيتا[7] .

---

١) فى أ و ب (( فاذا ))
٢) فى ج (( فالجر فيما بعدهما أجود ))
٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٥) ص ٤٢٣
٤) فى اللمع ص ٧٦ (( ومنذ مبنية على الضم ومذ مبنية على الوقف )) .
٥) كلمة (( فانهما )) ساقطة من ج وفيها (( فلما لزمتا
٦) فى ب (( الأسم
٧) انظر شرح اللمع للأصفهانى ص ٥٤١ ، ٥٤٣ وشرحه لأبى البركات العلوى ق ٩٩ وتوجيه اللمع ق ٧١ .

وبنيت (( مُذْ )) على السكون ، لأنه الأصل فى البناء ، وإنما بنيت (( مُنْذُ ))
على الضم إتباعا لحركة الميم ، ولم يعتد بالنون حاجزا ، لأنها ساكنة والساكن
كالميت فلا يعتد به .

(( والاصل[1] فى (( مُذ )) (مُنذ )) و[2] الدليل عليه أنك لوسميت ب (( مذ ))
ثم صغرته قلت : مُنَيْذ : فرجع النون التى كانت فى الاصل[3] ، ومذ أشبه بالاسمية ،
ومنذ أشبه بالحرفية[4] ، لأن مذ قد[5] تصرفت بحذفهم النون منها ، والحرف لايحذف
منه فى الامر العام[6] .

---

١) فى ب و ج (( واصله (( مذ منذ ))
٢) الوا ساقطه من أ و ج
٣) فى الاصل (( فر جوع النون كان الأصل ، وفى ج كان الاصل منذ ))
وهذا الذى ذكره الشارح من أن أصله (( مذ : منذ )) هو مذهب الجمهور
واستدلوا على ذلك بعدة أدلة ، وخالف ابن ملكون الجمهور فقال : إن مذ
ليس أصلها منذ ، لأن الحذف والتصريف لايكون فى الحروف .
انظر فى ذلك سر صناعة الاعراب ٢ : ٥٤٧ وتوجيه اللمع ق ٧١ والجنى
الدانى ص ٣٠٩ ، والمساعد ١ : ٥١٢ ، ورصف المبانى ٣٨٧ ، والمغنى ٣٧٤
والاشمونى مع الصبان ٢ : ٢٩ ، والتصريح ٢ : ٢١ ،
٤) فى ج (( بالحرف ))
٥) فى ج (( تصيرف فيها ))
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (٣)

وإذا لقى (( مُذْ )) ساكنٌ بنيتها على الضم ، لأنه الأصل لها ؛ لأن أصلها :(( مُنذُ )) فرددتها إلى حركة تستحقها فقلت : مذ اليوم [١] [٢] ، ويجوز أن تبنيها على الكسر على أصل الحركة ، لالتقاء الساكنين [٣] .

---

١) فى أ (( لأنه الاصل وأصلها )) وفى ب (( الاصل لها ألاترى ))

٢) قال الاصفهانى فى شرح اللمع ص ٥٤٣ ، (( ومذ إن لقيها ساكن ضمت الذال ، لأن أصله منذ والحرف إذا كان له أصل فى الحركة ثم سكن ثم احتيج إلى تحريكه روجع الأصل ورد إليه ماكان فى الأصل ))

وقال الثمانينى فى شرحه للمع ق ١٢٩ ، (( وإنما اختاروا الضم فى الذال لوجهين أحدهما إتباعا لحركة الميم ، والآخر أن الضمة قد ألفت فى الذال فهى أولى من حركة اجنبية .

وانظر شرح اللمع للأصفهانى ق ٩٩ وتوجيه اللمع ق ٧١ والضوء الوهاج ٩٩

٣) انظر المراجع السابقة

نضيف هنا أنَّ النحاة ذكروا فى مذ ثلاث لغات وفى منذ لغتين ، قال ابن الخباز فى توجيه اللمع ق ٧٠ (( أما «مذ» ففيها ثلاث لغات يقال مُذْ بضم الميم وسكون الذال ، ومِذْ بكسر الميم وسكون الذال أيضا ، ومُذُ بضمهما ، واللغة الأولى هى الشائعة ، وأما «منذ» ففيها لغتان مُنْذُ بضم الميم والذال ، ومِنْذُ بكسر الميم وضم الذال والأولى هى الكثيرة ، وانظر المساعد ١ : ٥١٢ ، والجنى الدانى ٣٠٩ والارتشاف ٢ : ٢٤١ ،

## بـــاب حتـــى

وهى على أربعة أقســـــام[1] :ـ

قسم تكون فيه بمعنى (( إلى )) (فتجر الاسم[2] بعدها على معنى إلى )
تقول : قام القوم حتى زيدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ[3] ﴾
هذا مذ هب سيبويه[4] .

ومن الكوفيين من يجر الاسم بعدها بـ (( إلى )) التى هى نائبة عنها[5] ، ومنهم من يجر بحتى على طريق الخلف لـ (( إلى )) ويكون مابعدها جزءاً مما قبلها[6].

---

١) انظر فى حتى واقسامها الكتاب ١ : ٩٦ ، ٣ : ٢٠ ، ٤٥ ، ٤ : ٢٣١ ،والمقتضب ٢ : ٣٨ ، ومعانى القرآن للفراء ١ : ١٣٤ ، ومعانى الحروف للرمانى ١١٩ ، والانصاف ٢ : ٥٩٧ ، واسرار العربيه ٢٦٥ ، وشرح عيون الاعراب ٢٠٨ ، وشرح اللمع للاصفهانى ٥٤٥ ، وابن يعيش ٨ : ١٥ ، والمقتصد ٢ : ٨٤٠ ، وجمـــل الزجاجى ٦٦ ، ١٩١ ، وشرحها لابن هشام ١٥٦ ، ٢٧٣ ، والفريد ٢٣٥ ، وأمالى السهيلى ٤٢ ، والمضرب ١ : ١٩٨ والملخص ١ : ٥٢٢ ، والتسهيل ١٤٦ ، والمساعد ٢ : ٢٧١ ، ورصف المبانى ٢٥٧ ، والجنى الدانى ٤٩٨ ، والمغنـــى ١ : ٢٣١ ، .

٢) فى المتن المطبوع (( فتجر الاسماء ))

٣) من الآية ( ٥) من سورة القدر وأولها لايوجد فى ج

٤) انظر الكتاب ١ : ٩٦ ، ٤ : ٢٣١ ،

٥) قال بذلك الكسائى انظر شرح ألفية ابن معط ١ : ٣٨٠ والهمع ٢ : ٨

٦) قال بذلك الفراء انظر معانى القرآن ١ : ١٣٤ ، ١٣٨ ، والجنى الدانى ٤٩٨ وأسرار العربية ٢٦٤ ،

والثانى : أن تكون عاطفة تقول[١] : قدم الحاجُ حتى المشاةُ (( فمعناها[٢] ))
والمشاة ، فتأتى بحتى لأحد معنيين : إمّا لتعظيم أو لتحقير ، فالتعظيم
مات الناس حتى الأنبياءُ ، والتحقير اجترأ على[٣] الناسُ حتى الصبيانُ .
وإذا[٤] كانت عاطفة فهى كالواو إلا فى شيئين :ـ أحدهما لا يعطف إلا على
الجنس[٥] تقول : ذهب القومُ حتى عمرٌو ، ولوقلت : حتى حمارٌ )) لم
يجز ، وعلى هذا لايجوز صمت الأيامَ حتى يومَ العيد ، لأنه ليس مما يجوز
فيه الصيام[٦] ،
الثانى : تعطف بعضا من كل (( فتقول[٧] )): رأيت القوم حتى زيدا ، ولوقلت :
ضربت زيدا حتى عمرا ، لم يجز ، لأنه ليس عمرو بعضا لزيد ، وتقول : ركبت
الخيل حتى البراذين ، لأن البراذين من الخيل[٨] ولوقلت : ركبت الخيل حتى ،
الحمر[٩] ، لم يجز ، لأنهما جنسان .
وإنّما نقصت عن الواو ، لأن الواو هى[١٠] أمّ الباب وهذه مشبهة " بها "[١١] فنقصت عن
حكمهـــا[١٢] .

---

١) فى ج (( كقولك ))
٢) فى أ (( معناه ))
٣) قوله : (( على )) ساقط من ج
٤) فى ج (( فاذا ))
٥) لاتعطف إلا فى الاستثناء المتصل ،
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) ص ٣١٥
٧) فى ب و ج (( تقول ))
٨) فى ج لأن البراذين بعض الخيل ))
٩) فى ب (( الحمير ))
١٠) كلمة هى : ساقطة من ب // ١١) كلمة " بها " ساقطة من ؟
١٢) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (١) ٣١٥

وأما قول الشاعر[١]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[٢]

(( فيروى[٣] برفع النعل ونصبها وجرها ، فمن رفعها احتمل الرفع وجهين :[٤]

أحدهما : أن تجعل (( حتى )) حرفا من حروف الابتداء وترفع النعل بالابتداء ، وتكون (( ألقاها )) خبره[٥].

والوجه الثاني : أن تكون على مذهب[٦] من قال :/ ضربت زيداً وعمروٌ ٤٢/أ كلمته ، بالرفع فيكون قد عطفه على (( ألقى الصحيفة )) ويكون[٧] قد عطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة[٨] من فعل وفاعل ولم يشاكل .

---

١) هو مروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفره أحد أصحاب الخليل بن احمد المبرزين في النحو ، وقيل ابن مروان ، انظر ترجمته في معجم الادباء ١٩ : ١٤٦ ، وبغية الوعاة ٢٩٠ ، وخزانة الأدب ١ : ٤٤٥ .
وهو في ديوان المتلمس - ص ٣٢٧ ،

٢) هذا البيت من بحر الكامل وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ : ٩٧ ، والضوء الوهاج لابن السراج ص ٩٤ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٠ ، واسرار العربية ص ٢٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٢٧١ ، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٥٤٦ ، وشرحها لابن برهان ق ٣٠ ، وتوجيه اللمع ق ٧٢ ، وشرحه للثمانيني ق ١٢٩ ، والجمل ٨١ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ٤٢٣ ، والاصول ١ : ٣٣٩ واعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ : ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨ : ٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥١٩ ، والمساعد ٥٧ ، والرضي ١ : ١٧١ ، ٢ : ٣٢٥ ، والمخصص ١٤ : ٦١ والجنى الداني ٥٠١ ، والمغني ١٢٤ ، والتصريح ٢ : ٤١ ، والهمع ٢ : ٢٤ ، والصبان ٣ : ٩٧ ، والخزانة ١ : ٤٤٥ ، ٤ : ١٤٠ ، ورصف المباني ٢٥٨ ،
والبيت يروى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند فألقى الصحيفة التي كان فيها الأمر بقتله .
ويروى (( الحقيبة )) ويروى (( ألقى الحمية )) وهي ما يركب عليه الراكب .

٣) في الاصل (( يروى ))

٤) في ب (( من وجهين ))

٥) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٩٧ ، والرفع جائز كما جاز في الواو وثم .....
وهذا الوجه ذكره ابن السراج في الاصول ١ : ٤٢٥ ، وابن السيرافي في شرحه لابيات سيبويه ١ : ٢٧١ ، وانظر في المراجع السابقة في الحاشية ٢ ص ٣٩٧ ، والخلل في شرح أبيات الجمل ٨٩

٦) كلمة ( مذهب ) ساقطة بين ب وفي ج على قولك ضربت زيدا وعمرو كلمته ،

٧) كلمة ( ويكون )) ساقطة من أ وفي ب (( فيكون ))

٨) في ج (( من ابتداء على جملة ))

والنصب من وجهين أيضا :ـ

أحدهما : أنه يعطفها على (( الزاد )) ويكون ((ألقاها)) ، توكيدا ،

والثاني[١]: أن يكون نصبها بفعل دل عليه (( ألقاها )) وتقديره : ألقى نعله ألقاها )) ولايظهر هذا المضمر لدلالة (( ألقاها )) عليه ، ولايجوز حذف ((ألقاها)) في هذا الوجه ، كما جاز في الوجه الذى قبله ، لأن ذلك تأكيد وفضلة فجاز أن يحذف ، وفي هذا الوجه هو مفسر للفعل[٢] الناصب فلم يجز حذفه[٣]؛

والجر من وجه واحد وهو على معنى (( إلى )) فتكون (( ألقاها )) تفسيرا أو تأكيدا[٤]،

ولوقلت : قمت حتى زيدٍ[٥] لم يجز ، لأنه ليس مابعدها بعضا من كل[٦]؛ ولوقلت : قمت حتى يومِ الجمعة لجاز ، وإن لم يكن من جنس ماقبلها ؛ لأن الزمان يدل عليه الفعل . ولو كان موضعه ظرف مكان لم يجز ، لأن الفعل لايدل على ظرف المكان كما يدل على ظرف الزمان[٧] .

---

١) حرف الواو ساقط من (( ب ))

٢) في ج (( تفسير للفعل ))

٣) انظر في هذين الوجهين المراجع السابقة في الحاشيه ٢ ص ٣١٧

٤) كلمة (( تفسيرا )) ساقطة من ج وكلمة (( وتأكيد )) ساقطة من ب
وانظر في هذا الوجه المراجع السابقة في الحاشيه (٢) ص ٣١٧

٥) في أ بـ صل (( حتى زيدا )) والصواب مافي ب و ج لأن المعطوف عليه في محل رفع .

٦) في ج بعضا لما قبلها ))

٧) انظر الاصول ١ : ٤٢٤ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٤٦ ، والجنى الداني ٤٩٩ .

فلايجوز[١] أن تكون عاطفة ، لفساد المعنى ، لأنك لاتعطف[٢] على عجبا[٣] ، إذ لامعنى لذلك[٤] ، وأيضا فإنه قد يقع[٥] فعل الحال بعدها ، ولاتكون الجارة ، لأن حروف الجر لاتُعلَّق ، لأنها تعمل بحق الأصل ، ولوجررت كليبا لبقى (( يسبنى )) بغير شئ يتعلق به ، ولبقى (( أشكل )) مرفوعا لارافع له . فإذا بطل أن تكون عاطفة لفساد المعنى وأن تكون جارة ، لأنَّ حروف الجر لاتعلق ثبت أنها بمنزلة (( أمَّا ))[٦] . وتقول : أكلت السمكةَ حتىَ رأسِها )) فيكون رأسُها غيرَ مأكول . وحتى َرأسَها ، فيكون مأكولا ، وحتى رأسُها ، فتضمر خبرا تقديره : حتى رأسُها مأكولٌ[٧]

---

١) فى أ (( ولايجوز ))

٢) كلمة (( لا )) ساقطة من أ

٣) فى أ (( على عجبى ))

٤) فى ب (( له ))

٥) كلمة (( قد )) ساقطة من ج

٦) انظر فى هذه المسألة البصريات ص ٦٨٣ فقد ناقش فيها أبو على هذه المسألة مناقشة وافية .

٧) قال الرمانى فى معانى الحروف ص١١٩ : (( وعلى هذا تقول : أُكلت السمكة حتى رأسها إن جعلتها بمعنى مع كان الرأس مأكولا ، وإن جعلتها بمعنى إلى كان الرأس غير مأكول ، ولكن الأكل انتهى إليه . ))
وانظر فى هذه المسألة توجيه اللمع ق ٧٣ وأسرار العربية ٢٦٦ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٣٨٠ .

القسم[١] الرابع من أقسام ، حتى أنها تدخل على الفعل[٢] ، ودخولها فيه على ضربين : (( عاملة وغير عاملة ، والعاملة على ضربين :

ضرب[٤]: يكون الفعل الأول سببا للثانى فتكون حتى (( فيه[٥])) بمنزلة (( كى))

وذلك قولك : صليت حتى ادخل الجنة ، وكلمته حتى يأمر لى بشــى ، فالصلاة والكلام سببان لدخول الجنة ، والأمر بالشئ[٦] والثانى : أن لايكون الأول سببا للثانى فيكون التقدير (( إلى أن )) وذلك قولك : لاتنتظرنه حتى تطلع الشمس ، فالمعنى[٧] إلى أن تطلع الشمس ، وليس الفعل الأول سببا للثانى فــى هذا[٨] ، لأن طلوع الشمس ليس سببه انتظارك ، والفعل ينتصب فى الموضعين بإضمار (( أن ))[٩] ولايكون الفعل إلا مستقبــلا[١٠] .

---

١) فى ب (( والقسم ))
٢) كلمة (( أنها )) ساقطة من أ و ب
٣) اختلف النحاة فى (( حتى )) الداخلة على الفعل ، فذهب جمهور البصريون الـــى أنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بأن مقدرة والمصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه مجرور بـ (( حتى )) وذهب الكوفيون الى أنها حرف ينصـــب الفعل ، فالفعل بعدها منصوب بها ، وأجازوا إظهـار أن بعدها توكيدا لها . انظر فى هذا الكتاب ٣ : ١٧ ، ومعانى القرآن للفراء ١ : ٣٤ ، والانصــاف ٢ : ٥٧٩ ، ورصف المبانى ٢٥٨ ، والمغنى ١ : ١٢٢ ، والجنى الدانى ٥٠٦ والهمع ٢ : ٨ ، وشرح الفية ابن معط لابن جمعه ١ : ٣٤٥ .
٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من الأصل .
٥) ساقطه من ب
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (٣)
٧) فى أ و ب (( والمعنى ))
٨) فى ج (( وليس الفعل الأول فى هذا سببا للثانى ))
٩) عند البصريين وبحتى نفسها عند الكوفيين .
١٠) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (٣)

وحتى الناصبة للفعل هى الجارة للاسم ، والدليل على أن العمل لأنْ دون « حتى» هو أنَّ (( حتى )) تدخل على الاسم والفعل/ ولا تختص بأحدهما / ٤٢ وماكان هكذا فلا يعمل ، الدليل عليه هل[١]، وأما امتناع هذا الفعل المنصوب من أن[٢] يكون فعل الحال هو أن فعل الحال يشبه الأسماء ، وعوامل الأفعال لاتعمل فى الاسماء .

وأما إذا كانت غير عاملة فهى حرف من حروف الابتداء ويرتفع الفعل بعدها ويحتاج إلى شرائط :

أحدها : أن يكون بعدها فعل الحال ..

والثانى : أن يكون الفعل الأول سببا للثانى ، ويجوز أن يكون السبب قد وقع ، والمسبب لم يقع[٣] بعد .

ويجوز أن يقعا جميعا وذلك قولك : شرِبَتِ الابل حتى يجىء البعير يجر بطنه ، فيجىء[٤] هو فعل الحال وشربت سببه[٥].

---

١) هذه هى حجة البصريين كما فى المراجع السابقة فى الحاشية (٣) ٣٢١

٢) كلمة (( من )) ساقطة من أ و ج

٣) كلمة (( بعد )) ساقطة من أ و ب

٤) كلمة هو (( ساقطة من أ و ج

٥) انظر فى هذه المسألة المقرّب ١ : ٢٦٩ ، ورصف المبانى ٢٦٠ والمغنى ١ : ١٣٤ والجنى الدانى ص ٥٠٤ ، ٥٠٧ .

فإنّ قلت : ماسرت حتى أدخلها ، أو سرت حتى تدخلها لم يجز الرفع ، لأنّك لم تجعل الفعل الأوّل سببا للثاني[1] ، فإن قلت : رُبّمَا سرت أو قلّما سرت حتى أدخلها ، جاز الرفع ، لأنّكَ قد أثبت سيرا وإن كان قليلا[2].

وهكذا إن[3] قلت : أيهم سار حتى يدخلها جاز فيه[4] الرفع ، لأنك استفهمت عن السائر ولم تستفهم عن السير[5] . وكل موضع جاز فيه الرفع فالنصب جائز فيه[6]، وليس كل موضع جاز فيه النصب الرفع جائز[7].

ألاترى أنّك لو قلت : صليت حتى أدخلَ الجنةَ لم يجز الرفع ، لأنّ الثاني مستقبل ، ولو قلت : أيهم سار حتى يدخلها جاز[8] . فأما قوله عز وجل[9] ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[10] فالنصب لاإشكال فيه ، وأمّا الرفع فهي حكاية حال كأنّا نحكي الساعة ماقاله الرسول في ذلك الوقت[11].

---

١) قال ابن عصفور في المقرب ١ : ٢٦٩ (( وإن نفيته فإن قدرت النفي دخل بعد دخول (( حتى )) فالأمر على ماكان عليه قبل النفي من جواز النصب على معنى (( إلى ، أو (( كي )) والرفع على المعنيين المتقدمين الذكر .
وانظر مغني اللبيب ١ : ١٣٥ ، ورصف المباني ص ٢٦١ ، والجنى الداني ٥٠٧ والبسيط ٢١-٩٠٤ .

٢) انظر المراجع السابقة .

٣) في ب (( لو ))

٤) كلمة فيه ساقطة من أ و ب

٥) في ب (( عن المسير ))

٦) كلمة (( فيه ساقطة من أ و ب ))

٧) في ب (( يجوز فيه الرفع وكلمة فيه ساقطة من أ ))

٨) انظر المراجع السابقة ، في الحاشية (١)

٩) قوله (( عز وجل )) ساقطة من أ و في ج (( وأما قوله تعالى ))

١٠) الآية ٢١٤ من سورة البقرة، وقد قرأها السبعة الا نافعا بنصب (( يقول )) وقرأها نافع برفع (( يقول )) انظر حجة القراءات ص ١٣ ، السبعة ١٨١ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ : ٢٨٩

١١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ

فإن قلت : كان سيرى أمس حتى أُدخلها ، فكان هاهنا تحتمل أن تكون تامه فيجوز الرفع والنصب فى (( أدخلها ))[١] وتحتمل أن تكون ناقصه فيكون خبرها أحد شيئين : أمس وحتى[٢] وما بعدها ، فإن جعلت : خبرها أمس جاز فى (( أدخلها )) الرفع والنصب .

وإن جعلت (( أمس )) متعلقا بالخبر الذى هو : حتى أُدخلها لم يجز فيه إلا النصب[٣] .

---

١) مابين الأقواس (( )) سقط من ب عند كتابتها وأضيف لها عند التصحيح .
٢) فى ج (( أمس أو حتى ))
٣) انظر مغنى اللبيب ١ : ١٣٥ .

وإنما كان الوصف لايكون إلا بالفعل أو بما كان مشتقا منه ، لأن الأصل أن توصف النكرات دون المعارف ، لأن المعارف لا تحتاج إلى وصف[1]، لأنها لا إلباس فيها ، وأما النكرات فهي تحتاج إلى الصفة لما فيها من الشياع ، والفعل نكرة فتوصف النكرة به ، وكذلك ما أخذ منه ، وأما المعارف فحكمها في الأصل أن لاتوصف ، إلا أنه لما كان قد كثرت[2] التسمية بهذه الاسماء أعني (( زيدا وعمرا )) حصل فيها لبس فاحتاجوا إلى تفسيره بالصفة فقالوا : زيدٌ البزّاز وعمرو الظريف ، لتميزه ممن ليس[3] ببزاز ولا ظريف/ ٤٣/ ٤٤أ

---

١) في ب (( الوصف ))

٢) في ب و حـ (( لما كثرت )) بدون (( قد كان ))

٣) في ب (( للتميز من ليس )) وفي جـ (( ليتميز ممن ))

انظر المراجع السابقة في الحاشيه (٦) ص ٣٢٥، والاصول ٢ : ٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٩٣ والمساعد ٢ : ٤٠١ ، وماذكره الشارح من اشتراط كون الوصف فعلا أو مشتقا من الفعل هو رأى جمهور النحاه وخالف في ذلك ابن الحاجب فأجاز الوصف بغير المشتق بدون تأويله بالمشتق فقال في الكافية : ص ١٢٩ ولا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره إذا كان وصفه لغرض المعنى عموما مثل (( تميمي )) وذى مال ، أو خصوصا مثل : مر مررت برجل أىّ رجل ، ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ))

وقال في شرحه للكافيه (( إن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا فلا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره ، ولكن لما كان الاكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق ..) شرح الكافيه ص ٥٧ ، وانظر ابن يعيش ٢ : ٤٨ والايضاح في شرح المفصل ١ : ٤٤٢ والرضى ١ : ٣٠٣ ، والفوائد ٢ : ٣٤ .

وصفة المعرفة معرفة مثلها[١] وصفة النكرة نكرة مثلها ، ولاتوصف نكرة بمعرفة ولامعرفة بنكرة ، وإنما كان كذلك ، لأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد [٢]، والدليل[٣] على ذلك أنك تقول : مررت بزيد ، فإذا عرفت[٤] من هو زيد أغنى عن صفته ، وإذا لم يعرف احتجت إلى بيانه فقلت : زيد الطويل ، فقد صار زيد و الطويل بمنزلة : زيد الذى عرف أولا فهذا وجه ، ووجه ثان أنه لما كان إعرابهما واحدا أشبها الاسم الواحد[٥] .

---

١) كلمة (( مثلها )) ساقطة من أ

٢) أشار ابن مالك إلى وجوب مطابقة النعت للمنعوت فى التعريف والتنكير فقال فى الخلاصة :ـ

وليعط فى التعريف والتنكير ما لما تلا كامرر بقوم كرما

وقال ابن معط فى ألفية :

والنعت كالمنعوت فى التذكير وضده كذاك فى التنكير
وضده والجمع والافراد والضد اعنانى عن التعداد

وانظر الكتاب ١ : ٤٢٢ ، ٢٢٩ ، والمقتضب ٤ : ٢٩٨ ، ٤٩٤ ، والاصول ٢ : ٢٣ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٧٦ ، والضوء الوهاج ص١٠٠ ، وشرح عيون الاعراب ٢٢٧ والكافيه ١٣٠ ، والمساعد ٢ : ٤٠٦ ، والايضاح فى شرح المفصل ١ : ٤٤٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ : ١٣٣ وشرح ألفية ابن معط ١ : ٧٤٧ .

هذا هو رأى جمهور النحاة ونسب الرضى إلى بعض الكوفيين القول بجواز وصف النكره بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم . انظر شرح الكافية للرضى ١ : ٣١٠ .

وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت المعرفة وجعل الأوليان : صفة (( آخران )) فى قوله ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ نسبه له ذلك فى شرح الألفيه للمرادى ٣ : ١٣٥ ، والذى فى معانى القرآن للأخفش أنها بدل )) انظر معانى القرآن ص ٢٦٦ ، وانظر مانسب له أيضا فى الهمع ٢ : ١١٦ .

٣) الواو ساقطة من ج

٤) فى ب (( عرف ))

٥) انظر المراجع السابقة

ووجهٌ ثالث : أنه لما وقعت علامة الندبة على الصفة على قول من ندب بالصفة[١] وقالوا[٢] : (( وازيد الظريفاه )) علم أنهما كالشئ الواحد .

فإذا[٣] ثبت أنهما كالشئ الواحد فالمعرفة تدل على واحد مخصوص والنكرة[٤] تدل على أكثر من الواحد، فلو وصفوا المعرفة بنكرة لكان بعض الاسم واحدا وبعضه جمعا[٥] .

---

١) قوله (( على قول من يندب بالصفة)) ساقط من أ
٢) فى أ (وقالوا ))
٣) فى ج (( واذا ))
٤) فى أ (( الندبة ))
٥) فى ج (( لكان بعض واحد وبعضه جمعا ))

## فصـــــل

والموصوف على ضربين : اسم تكون الصفة[١] له في نفسه[٢] واسم تكون الصفة لشئ من سببه[٣].

فالأول[٤] كقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ،فالظرف للرجل.

والثاني : مررت برجلٍ ظريفٍ أبوه، فالظرف للأب، وجرى على الأول، لأنّه من سببه[٥]، والنكرة توصف بخمسة أشياء : بالمفرد كظريف، وبالفعل : كقام ، ويقوم وبذى : كقولك : مررت برجلٍ ذى مال ، والرابع[٦] النسبة[٧] (( كقولك )) [٨] مررت برجلٍ هاشمي[٩]. الخامس : ماكان كالخلقة فيه كقولك : مررت برجلٍ أزرق[١٠]، ويجوز أن تصف[١١] النكرة بالابتداء[١٢] والخبر ، كما تصفها بالفعل والفاعل[١٣].

---

١) في ج (( أن يكون الوصف ))
٢) هذا النوع هو الذي يسميه النحاة النعت الحقيقي
٣) هذا النوع يسمى النعت السببي
انظر الكتاب ١ : ٤٢٤ ، ٢ : ١٩ ، ٢٢ ، والاصول ٢ : ٢٤ ، والضوء الوهاج ))
وشرح عمدة الحافظ ٥٣٧ ، وشرح الفية ابن معط للموصلي ١ : ٧٤٧ ، وشرح
الالفيه للمرادي ٣ : ١٣٧ ، والهمع ٢ : ١١٦ ، والتصريح وحاشية والأشموني ،
وحاشية الصبان عليه ٣ : ٤٤
٤) في أ و ب (( الأول )) بدون الفاء
٥) أي : تعلق به بسبب الضمير العائد اليه في (( أبوه ))
٦) في أ و ب (( الرابع ))
٧) في ب (( النسب ))
٨) قوله (( كقولك : ساقط من أ
٩) قوله (( مررت ساقط من أ و ب وفي أ (( رجل )) بدون الياء ..
١٠) انظر في هذه المسألة الضوء الوهاج لابن السراج ص١٠٠ ، ١٠١ ، والايضاح العضدي ٢٧٥ ، وشرح عيون الاعراب ٢٣٠ ،والمقتصد ٢ : ٩٠٢ ،وشرح اللمع للعلوي ق ١٠٥ ،
والبسيط ١ : ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٩٣ ، والارتشاف ٢ : ٥٧٩ والملخص
١ : ٥٥٤ ، والمساعد ٢ : ٤٠٥ .
١١) أي : المبتدأ
١٢) في ب (( توصف ))
١٣) قال ابن السراج في الضوء الوهاج ص١٠١ ، والنكرات توصف بالفعل والابتداء
والخبر تقول : مررت برجل قام ورجل هذا أبوه ورأيت رجلا عمرو أخوه )
وانظر المراجع السابقه )) والمراد من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل
هو الجمله الاسمية والجملة الفعلية .

وقد جاءت اسماء مضافة إلى معارف ولم تتعرف لتقديرك فيهن الانفصال[١]. وأنهن[٢] لا (( تخص[٣] شيئا بعينه ، وذالك[٤] نحو : هذا رجل ضاربُ زيدٍ غدا ، أو الساعة ، فهذا نكرة ، وإن أضيف إلى معرفـــة[٥] .

ومثله : حسن الوجه ونظيف الثوب[٦]، ومثله : شبهك ، وغيرك ، ومثلك[٧]، فكل هذا توصف به[٨] النكرات تقول : مررت برجل (( مثلك فتجريه على النكرة لتقديره الانفصال )) وتقول : هذا رجل[٩] ضاربُ زيد غدا ، لأن تقديره : ضاربٌ زيداً[١٠]".
قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾[١١] فوصف ( عارضا وهو نكرة ب (( مستقبل أوديتهم وهو مضاف[١٢]، ولولا[١٣] أنه نكرة لم توصف به النكرة[١٤] .

---

١) فى أ (( لتقديره فيها ))
٢) فى ب (( وأنها ))
٣) فى أ (( تخص ))
٤) فى أ (( وذاك قولك ))
٥) نقدم الكلام عليه فى ص ٣٠٥
٦) نقدم الكلام عليه فى ص ٢٠٥
٧) تقدم الكلام على هذه الاسماء فى صف ٣٧٨ ، ٣٨٠ ،
٨) فى ب فكل هذه توصف بها وفى ج (( وكل هذه توصف بها ))
٩) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب و ج
١٠) كلمة (( زيدا )) ساقطة من ب و ج
١١) من الآية ٢٤ من سورة الاحقاف
١٢) فى قوله (( وهو مضاف )) ساقط من ج
١٣) فى (( أ )) ولولا :
١٤) فى ب (( لم يوصف بالنكرة ))

فأما (( شبيه )) فيجوز أن تصف به المعرفة لما فيه من المبالغة تقول :
مررت بزيدٍ شبيهٍ عمرو .
فإن قلت : مررت بزيدٍ ظريفٍ [١] على الوصف لم يجز ، ويجوز [٢] على البدل . وجميع المعارف يجوز وصفها إلا المضمر ، لانه [٣] لايضمر حتى يُعْرَفَ فاستغنى عن وصفه لذلك [٤] ، فإن قلت : مررت بزيدٍ مثلِك وشبهِك [٥] ، وكان قد كثرت المماثلة والمشابهة جاز أن تصف به زيدا لكونه حينئذ معرفة [٦] ))

---

١) لأنّ ظريفا نكرة و (( زيد )) معرفة
٢) في ج (( ولكنه يجوز ))
٣) في أ (( فانه ))
٤) انظر الكتاب ٢ : ١١ ، ٨٨ المقتضب ٤ : ٢٨١ ، وشرح عيون الاعراب ٢٢٧ ، وابن يعيش ٣ : ٥٦ ، وهذا هو المذهب الراجح المشهور ، وأجاز الكسائي نعت ضمير الغيبة نحو : اللهم صلى عليه الرؤوفِ الرحيمِ )) انظر الرضى ١ : ٣١١ ، والمساعد ٢ : ٤٢٠ ،
٥) في الكتاب ١ : ٤٢٣ (( ويونس يقول : هذا مثلك مقْبلا وهذا زيد مثلك إذا قدمه جعله معرفة وإذا آخره جعله نكرة ، ومن العرب من يوافقه على ذلك )) .
٦) مابين الاقواس ((   )) ساقط من أ و ب

-

## باب التوكيد (١)

وإنّما جئ بالتوكيد لرفع اللبس، لأن العرب تطلق على الأكثر لفظ الكل فتقول : مررت بالقوم وهى قد مرت (٢) على أكثرهم، فجاؤا بالتأكيد ليزول هذا الإلباس.

والتأكيد على ضربين : ضرب تكرر (٣) فيه لفظ الأول بعينه تقول : مررت بزيد زيدٍ وقام قام (٤)، وزيد منطلق زيد منطلق (٥)، فهذا (٦) الضرب يجوز أن تؤكد المعرفة فيه والنكرة (٧) والجمل والأفعال (٨)، والضرب (٩) الثانى الاسماء (١٠) على ثلاثة أقسام :

اسم يوصف ويؤكد، وهى المعارف سوى المضمرات (١١)، تقول : مررت بالقوم كلهم وبالقوم الظراف .

---

١) التوكيد فى اللغة إحكام الشئ يقال: وكّدتُ الحبل والسرج وأكدته أى أحكمته وفى الاصطلاح : هو لفظ يراد به تمكين المعنى فى النفس وإزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه ) انظر المقرّب ١ : ٢٣٨، وشرح اللمع لابن الخباز وشرح ألفية ابن معط ١ : ٧٥٥

٢) فى أ (( وقد مررت ))

٣) فى فى ب و ج (( يكون ))

٤) فى ج «قام زيد قام زيد»

٥) انظر الكتاب ٢ : ١٢٥، والضوء الوهاج ٩٩ والأصول ٢ : ١٩، وجمل الزجاجي وانظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) وشفاء العليل ٢ : ٧٣٥، وهذا النوع يسمى التوكيد اللفظى )

٦) فى أ (( وهذا ))

٧) فى ب (( تؤكد النكرة فيه والمعرفة ))

٨) انظر المراجع السابقة فى الحاشيتين (١) (٥)

٩) الواو ساقطة من ج

١٠) كلمة (( الاسماء )) ساقطة من ب

١١) انظر فى امتناع وصف المضمرات المراجع السابقة فى الحاشية ٥ وانظر فى جواز توكيدها الكتاب ١ : ٢٧٧، ٢ : ٣٥١، ٣٥٩، ٣٧٩، ٣ : ٣٨٥ والمقتضب ٣ : ٢١١، ٢١٢

الثانى : اسم يوصف ولا يؤكد ، وهى النكرات[1] تقول : مررت برجالٍ[2] قيامٍ ،
ولاتقول : مررت برجال كلهم ، لأن التأكيد ضرب من الوصف والنكرة لاتوصف بالمعرفة .
والثالث[3] : اسم يؤكد ولايوصف وهى المضمرات[4] تقول : مررت بهم كلِهم )) ولاتقول :
مررت بهم[5] الظرافِ . والاسم المفرد لايجوز تأكيده ، لاتقول : مررت[6] بالرجل كلِه[7] ،
والكوفيون يجيزون من ذلك ماجاز أن يتبعض نحو : أكلت رغيفاً كلَّهُ ،
والبصريون لايجيزونه[8] .

---

١) انظر شرح عيون الاعراب ٢٢٢ والبسيط ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، والمضرب ١ :٢٤٠
وشرح اللمع للاصفهانى ص ٥٧٩ وشرحه للعلوى من ٥٩ ، وماذكره الشارح
هو رأى الجمهور وخالف فى ذلك الأخفش والكوفيون وابن مالك فأجازوا
توكيد النكرة إذا أفادت : انظر المساعد ٢ : ٣٩٢ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٣٩

٢) فى ب (( برجل قيام )) وهو خطأ من الناسخ

٣) فى ج (( الثالث )) بدون واو

٤) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (١١) ص ٢٢٢

٥) كلمة (( مررت )) ساقطة من ب

٦) قال المبرد فى المقتضب ٣ : ٢٤١ (( ولايجوز مررت بزيدٍ كلِهِ ، لأن كلا لايقوم
فى هذا الموضع ))
وفى ابن يعيش ٣ : ٤٤ (( ولوقلت : جاء زيدٌ أو أقبل محمدٌ كله أو أُجمع
يفتح ، لأن المجئ والإقبال لايصح فى أجزائهما فإن أردت أنه جاء سالم
الاعضاء لم يفقد منها شيئا نحو اليدين والرجلين لم يبعد جوازه )) وانظر
الرضى ١ : ٣٠٩ ، والمساعد ٢ : ٣٨٦ ، وشفاء العليل ، ٢ : ٧٣٦ ، والبسيط
١ : ٣٧٢ .

٧) انظر فى ذلك شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٦٧

٨) ووافقهم الاخفش وابن مالك وابن هشام .
انظر مجالس ثعلب ٩٨ ، والانصاف ٢ : ٤٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٦٧
الهمع ٢ : ١٢٤ ، وأسرار العربية ص ٢٨٩ .

( والاسماء التي يؤكد[1] بها تسعة ) (( كلّ[2] )) وهي أم التسعة ، لأنها تكون تأكيدا وغير تأكيد ، ومبتدأ بها وفاعلةً ، ومفعولةً فلهذا كانت أم الباب، ولم يتقدم عليها من حروف التأكيد شيء . وأَجْمَعُونَ ، وَنَفْسه ، وَعَيْنه ، وأَجْمَع وَجَمْعَاء ، وجُمَع ، وكِلَا ، وكِلْتَا ، تقول : مررت بهم كلِّهم أَجْمَعِين ، ومررت بزيدٍ نَفْسِه ورأيته عَيْنَه، وتتبع (( أَجْمَعَ )) ، أَكْتَعُ ، أَبْصَعُ ، ويتبع (( أجمعين[3] )) أكتعون أَبْصَعُونَ . ويتبع (( جَمْعَاءَ )) كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ )) ويتبع (جُمَعَ )) كُتَعُ بُصَعُ[4]

وأجمع[5] وأخواتها مما يؤكد به معارف[6] تؤكد بها المعارف[7].

---

١) في المتن المطبوع ص١٤١ (( المؤكد بها ))

٢) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٨٣ (( وأما كل فمعناها الشمول والإحاطه ، وتؤكد بها كل مايجوز وقوع الحكم ببعض أجزائه تقول:جاء الجيشُ كلُّه ) وانظر شرح اللمع للاصفهاني ص ٥٨٠ ، وشرح المقدمه المحسبة ٢ : ٤١٠ ،

٣) في الاصل (( اجمعون ))

٤) انظر شرح اللمع للثمانيني ق ١٣٦ ، وشرحه للأصفهاني ٥٨٠ ، وشرحه للعلوى ٥٩ ، وتوجيه اللمع ق ٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٦٤ ، والضوء الوهاج ص١٠٠ ، والاصول ٢ : ٢١ والبسيط ١ : ٣٦٤ والمساعد ٢ : ٣٨٤ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٣٥ ، والتسهيل ١٦٤ والارتشاف ٢ : ٦٠٨ .

٥) قوله (( وأجمع )) ساقط من ب وفيها مكانه " وأجمعون "

٦) في ج (( خبر عن قوله (( واجمع ))

٧) في ج (( لوصفهم بها المعارف ))

وانظر الكتاب ١ : ٢٩٧ ، والاصول ٢ : ٢٣ وشرح اللمع للعلوى ق ٥٤ ، وشرحه للأصفهاني ٥٨٠ .

وأما "جُمَعا" فهي معرفة أيضا ، ولم تنصرف، لأنها ((مثل[١])) "حمراء" . فأما[٢] ((جُمَع))
فلاينصرف أيضا للتعريف والعدل . وقد اختلف عن أي شئ[٣] عدلت ،
فقال أبو سعيد: عدلت عن ((جُمَع))((كَحَمْرَاء وحُمْر[٤])) فلما عدل عن فُعْل[٥] إلى
((فُعَل)) لم ينصرف[٦] .
وقال أبو عليّ : لم ينصرف ((جُمَع))، لأنها معرفة و معدولة[٧] عن جَماعَى[٨] كصحراء
وصَحارى[٩] .

---

١) مضاف في ((ب)) عند التصحيح
٢) في ب (( وأما ))
٣) في ج (( لأى شئ ))
٤) ما بين الأقواس (( )) ساقط من أ
٥) في ج (( عدل بها عن فعل ))
٦) وهو مذهب الاخفش وابن عصفور وأبي البركات العلوى وابن الخباز) انظر
كلام السيرافي في حاشية الكتاب ٣ : ٢٢٤
وانظر ماينصرف ومالاينصرف للزجاج ص ٤٠ وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٠٩
وشرح اللمع للعلوى ق ٩٩ وشرحه لابن الخباز ق ٨٣ ، والمخصص ١٧ : ١٣٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٧٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ ، وتوضيح المقاصد
٤ : ١٥٤ ، والتصريح ٢ : ٢٢٢ والهمع ١ : ٢٨ ، ٢٩ والاشمونى ٣ : ٢٦٤
٦) في ج (( معرفة معدولة ))
٨) في أ (( عن جماع ))
٩) في ب (( كصحارى وصحارى ))
ولم اعثر على مانسب لأبي على في كتبه التي تحت يدى

وانظر المراجع السابقه في الحاشيه (٦)
وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٨٦ أنه معدول عن جمعاوات، لأنه جمع
فعلاء مؤنث أفعل ، وقد جمع مذكره بالألف والنون فكان حق المؤنث أن
- يجمع بالألف والتاء

وأما (( كِلَا )) فهى اسم مفرد كما أَنَّ كُلاًّ اسم مفرد يوكد به الجمع وكذلك كِلا اسم مفرد تؤكد به التثنية [1])) والدليل [2] على أنه اسم مفرد إخبارهم عنه بالمفرد وهو عند الكوفيين اسم مثنى واحده (كل) [3]

فإن قيل : "كلا " معتله و (( كل )) صحيح ، (( قيل [4] )) : لايمتنع هذا ويكون مثل (( أَمْلَيْت ، وأَمْلَلْت )) واستدلوا على أنه مثنى بما جاء في الشعر من تثنية خبرها فإنه [5] يجوز (( كلا الرجلين قاما [6] ))

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب
٢) الواو ساقطة من أ
٣) هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين فانظر الأراء فيها فى الانصاف ٢ : ٤٣٩ ومابعدها وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصره ص ٥٥ ، وشرح اللمع للثمانينى ق ١٣٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٠ وابن يعيش ١ : ٥٤
٤) فى ب و ج قالوا )) وفى أ و ب (( مايمتنع ))
٥) فى أ و ب (( وأنه ))
٦) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (٣)

فأما «كِلتا»[1]: فهو عند البصريين مفرد[2]، والدليل عليه قوله تعالى:( ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[3] ولو كان مثنى لقال: آتتا كما يقال: الرجلان قاما[4].

وأمّا ما استدلوا به من تثنية الخبر فلا دليل فيه، لأنه اسم يدل على التثنية ومعناه معناها[5] فحمل على معناه كقوله تعالى[6]﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾[7] فحمل على معنى «كل» دون لفظها وأما قوله عز وجل[8]: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾[9] فمحمول على اللفظ[10]

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب و ج

٢) فى ب و ج "وهو"

٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه ٢ ص

٤) من الاية ٣٣ من سورة الكهف
زاد ابن باشاذ فى شرحه للمقدمة المحسبة دليلا آخر على افراد كلا وكلتا فقال فيها (( ومن أدل الدليل على كونهما مفردين اضافتهما الى خبر الاثنين فلوكانا مثنيين وقد أضفتها الى ضمير الاثنيين لكنت قد اضفت الشئ الى نفسه، واضافة الشئ الى نفسه لايجوز كما لاتجوز اثناهما، واثنتاهما )) شرح المقدمه المحسبة ٢ : ٤١١، وانظر المقتضب ٣ : ٢٤١، وحاشية الصبان ١ : ٧٨ والتصريح ١ : ٦٨

٥) قوله (( ومعناه معناها )) ساقط من أ

٦) من هنا بدأ السقط من ب

٧) من الآية ٨٧ من سورة النحل والآية بتمامها ﴿ ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السماوات والأرض الا من شاء الله وكل أتوه داخرين ﴾

٨) هنا ينتهى السقط من ب

٩) من الآية ٩٥ من سورة مريم (( وتمامها ﴿ يوم القيامة فردا وهذا المثال لايوجد فى أ

١٠) فى ب فحمل على معنى كل دون لفظها " وهو خطأ

وأما (( كلتا )) فعند الجرمى (( وزنها[1] )) فِعْتَل ، والتاء زائدة[2]، وعند غيره من البصريين لاتخلو ((كلتا )) أن تكون (( فعتل )) والتاء زائدة أو تكون التاء منقلبة عن واو[3]، أو تكون للتأنيث ، ((فلايجوز[4] أن تكون فِعْتَلاً[5]؛ لأنه لامثال له فى الاسماء ، ولاتكون التاء للتأنيث ؛ لأن (( حرف[6] ) التأنيث لايقع[7] حشوا فبقى أن تكون التاء منقلبة عن واو[8] فيكون[9] أصلها (( كِلْوَا )) انقلبت الواو تاء[10] كتراث ، وحكم (( كلتا )) كحكم (( كلا)) فى الافراد . واعلم أن ((كلا وكلتا )) كان يجب أن يكونا بألف على كل حال[11] فى الرفع والنصب والجر كإحدى ، إلا أنهما/لما لزمتهما الإضافة لم تفارقهما[12]/٤٦ب وإحدى تكون مضافة وغير مضافة ، فاشبهت من هذا الوجه إلى فكما أن إلى مع الظاهر بألف ومع المضمر[13] بياء تقول : بعثت إلى زيد وإليه . فكذلك جعلت (( كلا وكلتا )) مع الظاهر بألف فى الاحوال الثلاث ، تقول : جاءنى كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين .

---

١) كلمة (( وزنها )) ساقطة من ج

٢) قوله (( والتاء زائدة )) ساقط من أ و ب ))
وانظر رأى الجرمى فى الخصائص ١ : ٢٠٣ ، وشرح اللمع للاصفهانى ص ٥٨٣
وابن يعيش ١ : ٥٤ ، ٥٥ والرضى ١ : ٣٢ ،

٣) ينسب القول بذلك لسيبويه انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ : ٣٢ ، وشرح اللمع للاصفهانى ص ٥٨٣ ،
وينسب إلى السيرافى القول بأن التاء منقلبة عن ياء انظر المراجع السابقة

٤) فى أ (( ولا ))

٥) فى أ (( فعتل ))

٦) فى أ (( حروف ))

٧) فى أ (( لايكون ))

٨) انظر المراجع السابقة من الحاشيتين (٢) (٣) فى ب (( وانقلبت ))

٩) فى ج (( ويكون أصلها ))

١٠) فى ب (( وانقلبت ))

١١) فى ج (( على حال ))

١٢) فى ب (( ولم تفارقهما ))

١٣) فى أ (( ومع المضمرات ))

فإنا صرت إلى المضمر[1] كان بألف[2] في الرفع وبياء[3] في النصب والجر تقول في الرفع جاءني الرجلان كلاهما وفي النصب[4])) : رأيت الرجلين كليهما[5] ، ومررت بالرجلين[6] كليهما[7] .

والألف[8] من (( كلا )) منقلبة عن واو ، لأن أكثر ماتقع اللامات إذا كانت حروف علة واوات كبنت وأخت ، ويجوز أن تكون منقلبة عن الياء[9] لإمالتهم ألفها[10]))

---

١) في أ (( مضمر ))
٢) في ج (( بالألف ))
٣) في الاصل (( وياء ))
٤) قوله في الرفع )) ساقط من أ و ب
٥) مابين الاقواس ((( )) ساقط من أ و ج
٦) في الاصل (( ومررت بهما كليهما )) وهذا المثال متقدم في ج على ماقبله .
٧) انظر في إعراب (( كلا وكلتا )) المقتضب ٣ : ٢٤١ ، والانصاف ٢١٠ ، والأمالي الشجريه ١ : ١٨٨ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٨١ ، وابن يعيش ١ : ٥٤ ، والرضي ١ : ٢٩ ، والمغني ١ : ١٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٧٥ والارتشاف ٢ : ٦٠٩ وشرح ألفية ابن معط للموصلي ١ : ٣٧١ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :

كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريـــــان

والملخص ١ : ١٠٨ ، والتسهيل ص ١٢
٨) في الاصل (( فالألف ))
٩) في ب (( ياء ))
١٠) في ج (( إياها ))
وانظر الكلام عليها في ص ٢٣٨ الحاشيتين (٢) (٣)

## بـــاب البـــدل (١)

(البدل يجرى مجرى التأكيد فى التحقيق والتشديد (٢)، ومجرى الصفة فى الإيضاح والتخصيص (٣)) وعبرته (٤): أن تسقط (٥) الأول وتقيم الثانى مقامه فيصح الكلام ، وهذا عند بعض النحويين شرط فى البدل لابد منه (٦) وهذا غلط ، لأنك تقول: الذى مررت به أبى محمدٍ قائم .

---

١) قال ابن الخباز فى توجيه اللمع ق ٨٤ : (يقال بِدْلٌ وبَدَلٌ ، وبَدِيلٌ كعِدْلٍ وجَمَل وقتيل ، والبدل فى اللغة كل شئ قام مقام غيره ، وهو عند النحويين عبارة عن كل اسم يعتمده الحديث) وانظر فى البدل الكتاب ١ : ١٥٠ ، والمقتضب ٤ : ٢١١ ، والأصول ٢ : ٤٦ والإيضاح العضدى ٢٨٣ ، وفى البدل يقول ابن مالك:

التابع المقصود بـــلا واسطة هو المسمى بـــدلا

٢) قال ابن الخباز فى توجيه اللمع ق ٨٤ (( وأما جريه مجرى التوكيد فى التحقيق والتشديد فلأنك إذا قلت: قام أخوك زيد ، فالبدل والمبدل منه عبارتان عن معنى واحد فكأنك قلت : قام أخوك قام أخوك .....)

٣) كلمة (( التخصيص )) زيادة من ب

وفى توجيه اللمع ق ٨٤ (( وأما جريه مجرى الصفة فى الايضاح والتخصيص فلأنك إذا قلت: قام أخوك زيد لم يخل بعض من يسمع ذلك من أن يكون غير عارف بالمذكور من كلتا جهتيه : اسمه وقرابته ، فإذا قلت: قام أخوك وهو لايعرف أن اسمه زيد ، وقام زيد وهو لايعرف أنه أخوك ثم جمعت بين الاسمين أفدت بمجموعهما بيانا لايحصل بأحدهما ))

٤) أى : بيانه وتفسيره .

٥) أن تنحى

٦) ممن قال بذلك المبرد كما فى المقتضب ٤ : ٢١١ ، وذكر ابن عقيل فى المساعد المساعد ٢ : ٤٢٨ ، أن هذا هو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وابن مالك ، وقال الاصفهانى فى شرح اللمع ص ٥٨٧ ( هذا فيه نظر وقد اعتمده أكثر الحذاق ).

فلو كان يصح بطرح الأول لم تصح هذه المسألة وكان يجيء لفظهما: الذى مررت بأبي محمد قائم[1]، فلا يرجع إلى الذى عائد[2] ويدل على فساد[3] ذلك قول الشاعر[4]:

وكأنه لَهَقُ السَّراةِ[5] كأنَّه ... ما حاجبيه مُعَيَّنٌ[6] بِسَوادِ

فالهاء اسم كأن وما زائدة (( وحاجبيه )) بدل من الهاء بدل البعض ، و (( معين )) خبر (( كأن ))[7] فقوله : معين يدلك على أنَّ الأول ليس فى نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لقال معينان لكونه خبرا عن الحاجبين وهما مثنيان وخبر المثنيين مثلهما[8] .

---

١) كلمة (( قائم )) ساقطة من أ و ب
٢) انظر فى تعليل الشارح المراجع السابقة فى الحاشيه (٦) ص ٣٤١
٣) كلمة (( فساد )) ساقطة من أ
٤) وهو الأعشى ميمون قيس كما فى الصبح المنير فى شعر أبى بصير ص ٢٤٠ ، والكتاب والامير ١ : ٨٠ ، وقد اسقط عبدالسلام نسبته من نسخته حيث لم تصح عنده/ الكتاب ١ : ١٦١ ، وقد جاء فى إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأ فى موضعين فى ص ٥٧٩ ، وص ٧٠٨ ، وهو فى الموضع الأول ملفق من بيتين منسوبين لأبى حية النميرى وهما :
وكأنها ذو جدتين كأنه ... ما حاجبه معين بسواد
لهق السراة كأنه فى قهره ... مخطوطة يعق من الاسناد
أما الموضع الثانى فقد ورد فيه البيت وحده بدون نسبه وقد ورد غير منسوب فى كتاب الشعر لأبى على ص ٧٧ ، و ص ٥١٧ ، وفى البغداديات ص ٣٤٣ والشيرازيات لوحه ١١٥ ب ١٣٥ أ ، وورد أيضا فى شرح اللمع لابن برهان ق ٣٧ وشرحه للاصفهانى ص ٣٢٢ و ٥٨٧ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٧ ، والافصاح ١٦١ ، والانتخاب ٣٥ واللسان (( عين )) والهمع ٢ : ١٥٨ ، وتذكرة النحاة ٢٤٧ ، والخزانة ٥ : ١٩٧ والروض الانف ٣ : ١٦٥ وشرح ألفية ابن معط للموصلى ١ : ٨٠٠ ، والدرر اللوامع ٢ : ٢٢١ وهو من بحر الكامل
٥) مابين الاقواس ساقط من ب والروانية فى الأصل :
(( لهق السراب : والتصحيح من المراجع السابقة التى أوردته فقد جاء فيها جميعا لهق السراه )) واللهق هو البياض والسراة أعلى الظهر .
٦) المعين هو النور الذى بين عينيه سواد ،
قال الشاعر يشبه جمله فى نشاط وحدته بثور الوحـــــن
٧) انظر فى إعراب البيت المراجع السابقة فى الحاشيه (٤)
٨) فى الاصل (( وخبرهما مثنى مثلهما ))

والبدل أقسام : ـ بدل الشئ من الشئ وهو كقولك :[1] ـ
مررت بأخيك زيد ،ومثلة قوله تعالى[2] : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ[3] ﴾
وبدل البعض كقولك[4] : ضربت زيداً رأسه ، وصرفت وجوهها أولها . ومنه قوله
تعالى[5] : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا[6] ﴾ فمن بدل من
الناس بدل البعض من الكل[7] لأن المستطيع بعض الناس لاكلهم[8]

---

١) ذكر ابن مالك أقسام البدل فقال فى الخلاصة
مطابقا أو بعضا أو مايشتمل عليه يلفى أو لمعطوف ببـــل
وذاك للاضراب ان قصدا صحب ودون قصد غلط به سلــــــب
٢) قوله (( قوله تعالى : )) ساقط من أ و ب
٣) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة والشاهد فيهـا ، هو أن (( صراط الذين ))
بدل من الصراط المستقيم ))
٤) كلمة (( قولك )) ساقطة من ج
٥) فى ج (( ومثله )) وكلمة (( تعالى )) لاتوجد فى أ
٦) الآية ٩٧ من آل عمران
٧) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب و ج
٨) لم يحدد البصريون فى بدل البعض قدرا معينا ، فأجازوا أن يكون النصف
أو أقل أو أكثر ، ولكن الكسائى وهشاما الكوفيين اشترطا أن يكون دون
النصف ، انظر المساعد ٢ : ٤٣٣ .

وبدل الاشتمال كقولك : سُلِبَ زَيدٌ عَقلُه ، أو ثوبُه[١] ، ومثله قوله تعالى[٢] : ﴿ قُتِلَ أَصحابُ الأُخدودِ النَّارِ ذاتِ الوَقودِ ﴾[٣] وقوله ﴿ يَسئلونك عَن الشَّهرِ الحَرَامِ قِتالٍ فِيهِ ﴾[٤] . ومعنى الاشتمال أن يكون معنى الكلام الأول دالا على الثانى[٥] .

---

١) قوله : (( أو ثوبه )) ساقط من ج

٢) كلمة تعالى لاتوجد فى أ

٣) سورة البروج الآيتان ٤ ، ٥ ، وقوله (( ذات الوقود )) لايوجد فى أ و ب

٤) سورة البقرة الآية ٢١٧

وقد اختلف النحاة فى خفض (( قتال )) فقال البصريون على بدل الاشتمال ، وقال الكسائى على التكرير أى عن قتال فيه .
وقال الفراء على نية (( عين )) ، وقال أبوعبيده على الجوار .
انظر معانى القرآن للفراء ١ : ١٤١ ، ومجاز القرآن ١ : ٧٢ ، واعراب القرآن للنحاس ١ : ٢٥٨ ، والبحر المحيط ٢ : ١٤٥
وقرأها ابن عباس والربيع والاعمش (( عن قتال فيه )) باظهار (( عن ))
وقرئ شانا قتال فيه )) بالرفع ،
قال النحاس (( فأما قتال فيه بالرفع مغامض فى العربية ، والمعنى : يسألونك عن الشهر الحرام أجائز قتال فيه ) اعراب القرآن الصفحة السابقة
انظر البحر المحيط الصفحة السابقة وشرح اللمع للاصفهانى ص٥٨٨ ،

٥) قال ابن أبى الربيع فى البسيط ١ : ٣٩١ ، واختلف النحويون فى تسميته بدل اشتمال فمنهم من قال : سمى بدل اشتمال ، لأن المعنى علق بالأول وهو طالب فى المعنى للثانى فهو مشتمل على الثانى ، وهذا هو ظاهر كلام أبى اسحاق ومنقول عن المبرد وينكر هذا عليهم ببدل البعض من الكل ، لأن بدل البعض من الكل علق فيه الفعل وهو فى المعنى طالب بالثانى ..
ومنهم من قال سمى بدل اشتمال لاشتمال الأول على الثانى ..
وهذا ظاهر كلام أبى على فى الايضاح ....
ومنهم من قال : سمى بدل اشتمال لاشتمال الثانى على الأول ...
ومنهم من قال سمى بدل اشتمال لأن كل واحد من الاسمين مشتمل على صاحبه
وانظر المقتضب ٤ : ٢٩٧ ، والأصول ٢ : ٤٧ ، والايضاح ٢٨٤ ، والارتشاف ٢ : ٦٤٢
وشرح المقدمة المحسبه ١ : ٤٢٨ ، والتصريح ٢ : ١٥٧ ، ١٥٨ ، الهمع ٢ : ١٢٧

وبدل الغلط كقولك : مررت برجلٍ حمارٍ ، إما أن تكون أردت : مررت بحمار فغلطت بالرجل ، أو تكون نسيت (( ذلك[١] )) فأبدلت .

ومثل هذا البدل لايكون فى القرآن ولا فى الشعر ، لأن القرآن أنزله (( من لايجوز عليه النسيان والغلط[٢] )) (( والشاعر لايعمل قصيدته حتى ينظر فيها[٣] ))

والبدل يجوز فيه بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة ، والمظهر من المضمر ، والمضمر من المظهر . والكوفيون لايجيزون بدل النكرة من المعرفة حتى توصف ، كقوله تعالى[٤] ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[٥] وهو عند البصريين جائز[٦] .

---

١) كلمة (( ذلك )) ساقطة من أ و ب

٢) فى ب (( من لايجوز الغلط عليه والنسيان سبحانه وتعالى ))
وانظر فى هذه المسألة الجمل ص ٣٥ ، والبسيط ١ : ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والمساعد ٢ : ٤٣٤ .
وهذه هى الأنواع الأربعة المتعارف عليها وزاد السيوطى نوعا خامسا وهو بدل الكل من البعض فقال : (( والمختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده فى الفصيح نحو : قوله تعالى . ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ولايظلمون شيئا جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ مريم ٦٠ ، ٦١ ، فجنات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة )) الهمع ٢ : ١٢٧

٣) مابين الاقواس (( )) لايوجد فى ب وفيها بدلا منه :
(( والشاعر فلا يستمر عليه مثل هذا الغلط ))

٤) فى أ (( قال الله تعالى ))

٥) سورة العلق الآية ١٥ ، ١٦

٦) فى الاصل (( وعند البصريين جائز ))
وانظر رأى الفريقين فى شرح اللمع للاصفهانى ص ٥٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٨٦ ، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٢ : ٨٠٥ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٠ ، وفى جواز التخالف بين البدل والمبدل منه يقول الآثارى فى كفاية الغلام :-
عرفهما واعكس وخالف أربعـه      أظهرهما واعكس وخالف اجمعـه
والفعل من فعل يجوز فى البدل      ونحو : ماهذا أخل أم عسل

## بـــاب عطـف البيـــان[١]

(/ وهو أن تقيمَ[٢] الاسماء[٣] غير المأخوذة من الأفعال[٤] مقام الأوصاف المأخوذة ٤٢/ من الأفعال[٥] ) وذلك قولك : هذا أخوك زيدٌ ، ورأيت أخاك زيداً ومررت بأخيك زيدٍ ، فتبين الأول بالثاني ، كما تبين بالصفة ، (( فهذا[٦] )) يُسَمَّى عطف البيان ، وتقدير هذا أن رجلاله أخوان : زيد ، وبكر ، ولا يعرف أحدهما ، فاذا قلت : مررت بأخيك زيد أختص من بكر .

---

١) انظر فى هذا الباب الكتاب ٢ : ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، والمقتضب ٤ : ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، والاصول ٢ : ٤٥ ، ٤٦ ، وفيها يقول ابن السراج معللا لهذه التسمية (( وسموه عطف البيان ، لأنه للبيان جيء به وهو مفرق بين الاسم الذى يجرى عليه وبين ماليس له مثل اسمه نحو : رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا )) وانظر الضوء الوهاج ١٠١ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٨٣ ، وشرح عيون الاعراب ٢٣٤ ، والكافية ١٤٠ ، وشرحها للمصنف ٦٣ ، وشرحها للرضى ١ : ٣٣٧ ، والفوائد الضيائيه ٢ : ٦٨ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ وشرح الكافية الشافيه ٣ : ١١٩١ ، والتسهيل ١٧١ والمقرب ٢٤٨ ، وفى المساعد ٢ : ٤٢٣ سمى بذلك لتكرير الأول زيادة فى البيان ، فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف فجاء أخوك زيد أصله :(( وهو زيد )) فحذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ، ويسمى الكوفيون عطف البيان الترجمة .) وانظر شرح اللمع للاصفهانى ص ٥٩٥ ،

٢) فى المتن ص ١٧٨ ومعنى عطف البيان أن تقيم الاسماء الصريحه

٣) فى المتن (( الاسماء الصريحة ))

٤) فى المتن الفعل ))

٥) فى المتن (( الفعل ))

٦) فى ب و جـ (( وهذا ))

والفرق بين البدل والصفة أن العامل يعمل فى الصفة وهو فى موضعه، ويعمل فى البدل وهو فى موضع الثانى، تقول: فى الصفة: مررت بزيد الظريف، فالباء قد عملت فى (( الظريف )) وهى فى موضعها ، وتقول فى البدل: ضربت زيداً رأسه ،فضربت عامل فى الرأس وتقديره[1]: ضربت رأس زيد[2].

---

١) فى ب و ج والتقدير
٢) قال ابن السراج فى الاصول ٢ : ٤٦ (( والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره التابع للاسم الأول والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول )) وانظر شرح اللمع للأصفهانى ص ٥٨٦ ، وشرحه لأبى البركات العلوى ق ١١٢ وتوجيه اللمع ق ٨٧ .

## فصـــل مـــن الصفــــة

تقول : مررت برجلين : مسلمٍ ، وكافرٍ ، ومسلمٌ وكافرٌ ، فالجر على البدل ، (( وإن شئت على الصفة[١] )) .

والرفع على القطع من الأول كأنك قلت : أحدهما مسلمٌ والآخر كافرٌ ، وإن قلت[٢] مررت بثلاثةِ رجالٍ : مسلمٍ وكافرٍ ، وعاقلٍ (( فإن استوفيت عدة الموصوفين[٣] جاز الرفع والجر[٤] كما مضى وإن قلت[٥] مسلم وكافر ، ولم تستوف العدة[٦] لم تجز الصفة ، لأن الصفة أبداً وفق الموصوف[٧] ، وإن كان مثنى أو مجموعا كانت كذلك (( فلا يجوز[٨] الآن إلا الرفع على القطع[٩] .

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب

٢) فى ب و ج فان قلت

٣) فى ب (( فأن استوفيت هذه العدة )) وفى ج (( عدة الصفة ))

٤) فى ب (( فيجوز )) وهو خطأ

٥) زيادة من ب

٤) فى ج (( جاز الجر والرفع ))

٥) فى ج (( فان قلت ))

٦) فى ج (( ولم تستوف عدة الصفة ))

٧) فى ج (( توافق الموصوف ))

٨) فى ب و ج (( فجوز الآن الرفع ))

٩) قوله (( على القطع )) ساقطة من أ

–

فتقول[١] : مسلمٌ وكافرٌ على القطع من الأول ، وتقول مررت بزيدٍ الظريفِ على الصفة ، والظريفَ على المدح ، كأنك قلت : أعنى الظريفَ ، ويجوز الظريفُ بالرفع[٢] ، فالرفع والنصب فى الظريف على المدح ، وكذلك تقول[٣] : مررت بزيدٍ الفاسِقِ ، والفاسِقَ على الذم ، ومثله قوله تعالى[٤] : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ[٥] ﴾ (( برفع[٦] حمالة ونصبها[٧] قرأ القراء[٨] )) .

وتقول : إنّى لأمرُّ بالرَّجلِ مثلِكَ ، ففى[٩] هذا خلاف بين النحويين فمذهب الأخفش أن تجعل الألف واللام فى الرجل زائدة وتصفه بمثلك ، لأن[١٠] النية فيه الانفصال[١١] ـ

---

١) فى أ و ب (( تقول :

٢) كلمة بالرفع ، ساقطة من جـ

٣) كلمة (( تقول )) ساقطة من جـ

٤) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ ـ

٥) الآية ٤ من سورة المسد .

٦) وهى قراءة السبعة ماعدا عاصم ، وفى رفعها توجيهان أحدهما على أنها صفة لامراته ، التى هى معطوفة على فاعل (( يصلى ))
والثانى : أن امرأته مبتدأ وحمالة صفة لها .

٧) قرأية عاصم ، وهى منصوبة على الذم عند الجمهور ، وأجاز الفراء فى النصب وجها آخر فارجع إليه فى معانى القرآن ٣ : ٢٩٨ ، وانظر إعراب القرآن للزجاج ٥ : ٢٧٥ ، وحجة القراءات ص٧٧٦ والتيصرة فى القراءات السبع ٧٣٤

٨) مابين الأقواس ساقط من أ و ب

٩) فى ب (( وفى هذا ))

١٠) كلمة (( أن )) ساقطة من ب

١١) انظر رأيه فى شرح الألفية للمرادى ٣ : ١٣٥ والهمع ٢ : ٨٠

والألف واللام فى الكلام على أربعة أقسام :ـ زائدة كقولهم : أم العمرو[1]، والثانى[2]أن تكون للجنس كقولهم : كثر الدينا رو الدرهم[3]، والثالث[4]: العهد كقولهم[5]: مررت بالرجل، تقول ذلك لمن بينك، وبينه عهد . والرابع[6]: للحضور[7] كقولك : هذا الرجل ، ويا أيها الرجل فى هذين الموضعين فقط[8]

---

١) لأن عمرا معرفة بالعلمية فأل لم تفد فيه تعريفا، وأل الزائدة نوعان : زائده زيادة لازمه وهى التى تكون فى بعض الاعلام وضعا كالعزى واللات وتكون فى بعض اسماء الموصولات كالذى والتى وفروعها .
النوع الثانى : زائدة زيادة غير لازمه وهى نوعان :
زائدة زيادة ليس سببها الضرورة وهى الداخلة على بعض الصفات التى صارت أعلاما للمح اصلها .
الثانية الزائدة زياده سببها الضرورة وهى التى توجد فى الشعر داخلة على الاسماء التى حكمها التنكير كالتميز والحال .
وقد ذكر ابن مالك هذه الأنواع فى الخلاصة فقال :

وقد تزاد لازما كاللات والآن واللذين ثم اللاتى
وفى اضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى
وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

انظر شروح الالفية عند الكلام على هذه الأبيات

٢) فى ب و ج (( والثانى تكون للجنس ))
٣) فى ب و ج كثر الدرهم والدينار )) وانظر التصريح ١ : ١٤٨ والهمع ١ : ٧٨
٤) فى ب و ج الثالث (( بدون الواو ))
٥) فى ب (( كقولك ))
٦) فى ب (( الرابع )) بدون الواو
٧) فى ب (( تكون للحضور ))
٨) انظر فى أل الجنسيه والحضوريه والعهديه البسيط ١ : ٣١٠ ، ٣١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ : ١٣٧ ، والارتشاف ١ : ٤٦٠ ، والهمع ١ : ٧٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٨ ، ٣٩ ، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٢ : ٧٢٣

ومنهب الخليل أنَّ الألف واللام مقدرة فى (( مِثْلِك فتقديره عنده بالرجل المثلك[١] ·))

ومنهب الأخفش أجود من وجهين[٢] :ـ

أحدهما : أنَّ زيادة حرف ملفوظ به[٣] أولى من زيادة حرف غير ملفوظ به ،

والثانى : أَنَّ الألف واللام لايجوز (( دخولهما على مثلك فى اللفظ ، لأجل الإضافة ، فمالايجوز زيادته فى اللفظ أولى أن لاتجوز[٤] )) زيادته فى التقدير، لأن اللفظ حكما ليس هو[٥] للمعنى[٦] ·

---

١) فى أ و ج ( ومنهب الخليل زيادة الألف واللام فى (( مثلك )) فتقديره عنده بالرجل المثلك ))

ورأى الخليل صرح به سيبويه فى الكتاب فقال (( وزعم الخليل رحمه الله أنَّه إنما جر هذا على نية الألف واللام، ولكنَّه موضع لاتدخله الألف واللام )) الكتاب ٢ : ١٣ ·

وأورد المرادى المنهبين فى شرحه للألفية ٣ : ١٣٥ ، ثم قال (( قال المصنف وعندى أنَّه أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما ))

٢) فى ج (( أجود وهو من وجهين ))

٣) كلمة (( به )) ساقطة من أ

٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ

٥) كلمة (( هو )) ساقطة من آ و ب

٦) فى ب (( المعنى ))

## باب حروف النسق [1]

( وهى عشرة [2]: الواو ، والفاء ، وثُمَّ وأَوْ ، ولا ، وبل ، ولَكِنْ ، وإِمَّا ، وحتى ، وأم ) فهذه الحروف كلها [3] تعطف اسما على اسم ، وفعلا على فعل ، وتشرك الثانى فى إعراب الأول ،

وأما معانيها فمختلفة فأولها : الواو / [4] وهى على أربعة أقسام [5] : ٤٨ /

واو العطف : (( جاء زيدٌ وعمرو ، واو القسم : والله لأفعلَنَّ ، واو الحال : (( جاء [6] زيد وأبوه منطلقٌ ، وواو بمعنى (( مَعَ )) استوى الماءُ والخشبةَ ، وهذه هى الأصل أى [7]: واو الجمع ؛ لأن كل واو عاطفة فهى للجمع [8] ، وليس كل [9] ماكان للجمع (( عاطفا )) [10] ، ألاترى أنَّ الخشبة لوكانت معطوفة على الماء لكانت [11] مرفوعة .

---

١) فى ب (( حرف النسق ))

٢) عند جمهور النحاة وأوصلها بعضهم إلى أكثر من ذلك فقد زاد عليها الأخفش والفراء (( إِلَّا )) وجعل الأخفش من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنهم فَلَا تَخشَوهُمْ ﴾ ١٥٠ البقرة )) وجعل الفراء منها قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَاشَاءَ رَبكَ ﴾ هود ١٠٧ ، قال ابن عقيل فى المساعد ٢ : ٤٤٢ (( وخُرِّجت الأولى على أن الذين مبتدأ خبره (( فلا تخشوهم )) وإِلَّا بمعنى لكِنَّ و إِلَّا مَاشَاءَ )) على الاستثناء . فلأهل النار أنواع من العذاب غير النار ، ولأهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة . ))
انظر رأى الفراء فى معانى القرآن ٢ : ٢٨ ، وانظر الرأيين فى التسهيل ص ١٧٤ ، والمساعد ٢ : ٤٤٢ ، ولم أعثر على رأى الأخفش فى كتابه معانى القرآن وانظر الانصاف ١ : ١٦٦ ، ومغنى اللبيب ١ : ٧٣ تحقيق محى الدين والرضى ١ : ٢١٣ ، وزاد الكوفيون وقيل البغداديون (( ليس )) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٥ والتسهيل والمساعد الصفحات السابقة وشفاء العليل ٢ : ٧٧٨ والتصريح ٢ : ١٣٥ والهمع ٢ : ١٣٨ .

---

وزاد الكوفيون أيضا (( أى ، وكيف وإين وَهلًا ووافقهم فى (( أى )) صاحب المستوفى : أبو سعيد على بن مسعود الفرحان )) انظر المراجع السابقة وفى ه١ ٣٥
وقد ضعف ابن عصفور وابن مالك القول بان هذه الاشياء من أدوات العطف انظر المراجع السابقه .

٣) كلمة (( كلها )) ساقطة من ج
٤) فى ج (( فهى ))
٥) أوصلها ابن هشام فى المغنى إلى خمسة عشر نوعا )) انظره ص ٣٩١
وانظر فى الأنواع التى ذكرها الشارح شرح العوامل المائة ص ١٩٤
والجنى الدانى ص ١٨٥ ،
٦) فى ج (( جاءنى ))
٧) فى ج (( اعنى ))
٨) فى أ (( واو الجمع ))
٩) كلمة (( كل )) ساقطة من ب
١٠) فى الاصل (( عطفا ))
١١) فى الاصل (( كانت ))

واعلم أنّ النحويين قد اختلفوا هل العامل مقدر مع هذه الحروف[١] أو قد حذف؟[٢]
فبعضهم يقول : هو[٣] مقدر ، والدليل عليه نصبه للفعل بعد (( حتّى )) إذا
قال : حتى يقومَ ، فلولا أنّ (( أنْ )) مقدرة بعد (( حتّى )) ماجاز النصب[٤] ،
وبعضهم لايقدر العامل بعد هذه الأحرف[٥] ودليله أنه يقول : لوكان العامل
مقدرا بعد هذه الاحرف لوجب النصب[٦] في قولك : مازيدٌ قائما ، لأن معنى ( ما )
أنفي ، وإنّما حذفه اختصارا واجتزاءً[٧] بحرف العطف عنه ،

---

١) في ب و ج (( الاحرف ))
٢) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ق ٨٨ (( وقبل تفسير الحروف نذكر
العامل في المعطوف وفيه ثلاثة أقوال :
أحدها : أنّ العامل الأول لتوسط الحرف وحجة هذا القائل أنّك تقول :
اختصم زيد وعمرو ، ولايجوز تكرير العامل .
الثاني : أنّ العامل حرف العطف وحجته أنه لو سقط لاختل الكلام والعامل
لايقتضيه .
الثالث : أن العامل محذوف دل عليه العامل المذكور ، وحجته تكرير العامل
كقولك : مررت بزيد وعمرو ...)
وفي شرح اللمع لابن برهان ق ٣٨ (( ومذهبنا أن العامل في الثاني هو
العامل في الأول فضربت نصب (( زيدا وعمرا )) جميعا في قولك : ضربت زيدا
وعمرا ، وقال أبو عليّ وأبو الفتح والرّبَعي نصب زيدا ضربت ، ونصب عمرا ،
الواو بحق النيابة عن ضربت ، وقال آخرون : عمرا ، انتصب بفعل مقدر
بعد الواو وكان الأصل : ضربت زيدا وضربت عمرا فحذفت ضربت الثانية لدلالة
ضربت ، الأولى عليها وبقي عملها في (( عمرا )) وانظر شرح الألفية للمرادي
٣ : ٢٣٧ ،
٣) كلمة (( هو )) ساقطة من أ
٤) انظر المراجع السابقة في الحاشيه (٢) والانصاف ٢ : ٥٥٥ والجنى الداني ١٨٧
٥) انظر المراجع السابقة
٦) في أ (( لوكان مقدرا بعدها لوجب النصب ))
٧) في أ (( اقتصارا ))

والواو توجب الجمع بين الشيئين ولاتوجب[1] الترتيب، وهذا مذهب الأكثر[2].
ودليله من طريق القياس والسماع[3]، فمن طريق القياس أنها نظير التثنية،
فكما أن التثنية لاترتب فكذلك العطف[4] لاترتب[5]، وإنما كان العطف نظير التثنية
من قبل أن الاسمين إذا اتفقا لم يجز إلا التثنيه كقولك: جاءني الزيدان[6]،
(( ولا تقل : جاءني زيد وزيد ))[7]
فإن اختلف الاسمان قلت : جاءني زيد وعمرو[8]، ولم يجز إلا العطف، (( لاختلاف
الاسمين ))[9] (( فهذا دليله من طريق القياس ))[10]

---

١) فى ج (( فلا توجب ))
٢) فمن قال بذلك سيبويه وابن السراج وينسب لأبى على والسيرافى والسهلى
القول باجتماع النحاة عليه انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، والأصول ٢ : ٥٥
والايضاح العضدى ١ : ٢٨٥ ، واسرار العربية ٣٠٢ ، والتبصره والتذكرة ١ : ١٣١
وشرح اللمع لابن برهان ق ٣٨ ، وشرح اللمع للاصفهانى ص٥٩٦ ، وشرحه لأبى
البركات العلوى ق ١١٣ ، وتوجيه اللمع ق ٨٨ والمقتصد ٢ : ٩٣٧ ، ٩٣٨ .
٣) فى ب (( من طريق السماع والقياس ))
٤) فى ب (( فكذلك الواو ))
٥) قوله (( لاترتب )) ساقط من أ و ب
٦) فى (( ب )) جاء الزيدان :
٧) فى ب (( ولاتقول جاء زيد وزيد ))
٨) فى ب (( جاء زيد وعمرو ))
٩) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ
١٠) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و ب

-

وأمّا من طريق السماع فقوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[١]
وقال (( عز وجل ))[٢] فى موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً ﴾[٣] والقصة
واحدة[٤] ، فلولا أنّ[٥] الواو لاترتب لم يجز هذا[٦] .
يدلك[٧] على ذلك قول الشاعر[٨] :ـ

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْتُ ... سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ[٩]

والسقى بعد الاستقاء .
وأيضا[١٠] قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي[١١] لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾[١٢] والركوع قبل
السجود ، فكل هذا[١٣] يدل على أنّ الواو لاترتب .

---

١) الآية ٥٨ من سورة البقرة
٢) قوله (( عز وجل )) لايوجد فى أ و ب
٣) الآية ١٦١ من سورة الاعراف
٤) قال الأصفهانى فى شرحه للمع ص ٥٩٦ (( والدليل )) على ذلك قوله تعالى : ﴿ وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ﴾ ثم ذكر فى سورة الأعراف ﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ﴾ والقصة واحدة ،
٥) كلمة ﴿ أنّ )) ساقطة من ب
٦) فى ب (( لم يجز ذلك ))
٧) فى ج (( ويدلك ))
٨) هو أبو محمد الفقعسى كما فى العباب الزاخر حرف الفاء ص ٤٨
٩) هذين البيتين من بحر الرجز واولهما غير موجود فى أ و ب
وقد ورد فى اللسان (( عفف )) ٩ : ٢٧١ ، ومعهما بيت آخر واقع بينهما هو:
كأنه من الأجون زيت :
وورد البيت الأول فى الصحاح (( عفف )) ٤ : ١٤١٧ ، وورد الأول والبيت الشاهد فى شرح ألفية ابن معط ١ : ٧٧٧ [illegible]
١٠) كلمة (( أيضا )) ساقطة من أ
١١) قوله ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي ﴾ لايوجد فى أ
١٢) الآية ٤٣ من سورة آل عمران .
١٣) فى أ (( وكل هذا ))

ومن النحويين من يجوز فيها (١) الترتيب (٢) ويستدل بقول سيبويه :

(( مررت (٣) برجل وحمار ، إن شئت (٤) جعلته مرورا واحدا ، وإن شئت جعلت المرور بالرجل (٥) ثم بالحمار ، أو بالحمار ثم بالرجل (٦) )) فقد جوز في أحد (٧) أقسامها أن تكون مررت بالرجل ثم بالحمار بعده ، وأيضا فإن الظاهر (٨) في قولك : (( مررت برجل وحمار (٩) )) أن تكون ، مررت بالرجل أولا ثم بالحمار (( بعده مطابقة بين اللفظ والمعنى (١٠) ))

---

١) في ج (( يجيز فيها ))

٢) ينسب هذا الرأي إلى قطرب وثعلب والفراء وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب والرَّبعي وهشام وأبي جعفر الدينوري والشافعي والكسائي ، وذكر ابن مالك في التسهيل أنها تحتمل المعية برجحان بكثرة والتأخر بقلة ، بينما قال في شرحه للكافية الشافية (( فأما الواو فإنها تعطف مابعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة )) وبدأ بعد ذلك يمثل لما ذكره ثم قال بعد ذلك (( وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب وليس بمصيب لما تقدم من الدلائل ، وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول لكنه مقول » انظر في هذه المسألة معاني القرآن ، للفراء ١ : ٣٩٦ ، ومجالس ثعلب ٢ : ٣٨٦ ، والتسهيل ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٠٤ ، ١٢٠٦ ، والبسيط ١ : ٣٣٤ وشرح ألفية ابن معط للموصلي ١ : ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، وابن يعيش ٨ : ٨٨٨ ، واسرار العربية ٣٠٢ ، وشرح اللمع للاصفهاني ٥٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٧ وابن عقيل ٢ : ٢٢٥ وشرح المفصل ٨ : ٨٨ ، والتصريح ٢ : ١٣٥ ، والمغني ١ : ٣٩٢ ، والمغني ١ : ٣٩٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ : ١٩٥ ، والجنى الداني ١٨٨ ، ١٨٩ ، والصبان ٣ : ٩١ والهمع ٢ : ١٢٩ ، وشرح اللمع لأبي البركات العلوي ق ١١٣ ،

٣) في ب (( تقول مررت ))

٤) في ج (( فان شئت ))

٥) في أ و ج (( وان شئت مررت بالرجل ))

=======

---

٦) === الكلام بهذه الصيغة لم اعثر عليه فى كتاب سيبويه فالذى وجدته من كلام سيبويه فى هذا الموضوع هو قوله :ـ(( وذلك قولك : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو اشركت بينهما فى الباء فجرتا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : مررت بهما ، فالنفى فى هذا أن تقول :ما مررت برجل وحمار ، أى : ما مررت بهما ، وليس فى هذا دليل ، على أنه بدأ بشئ قبل شئ ، ولاشئ مع شئ ، لأنه يجوز أن تقول مررت بزيد وعمرو والمبدوء به فى المرور عمرو ويجوز أن يكون زيدا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما فى حالة واحدة الكتاب ١ : ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،

٧) فى ب (( بعض ))

٦) فى ب (( فان الظاهر فى قولك : مررت برجل وحمار أن تكون .

٨) فى أ (( الظاهر فيه ))

٩) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ

١٠) مابين الأقواس (( )) لايوجد فى أ و ب ، وفيهما بدلا منه (( اتباعا للفظ )) .

ويدل على ذلك أيضا[١] ماروى أنَّ عمر رضى الله عنه[٢] لما سمع قول الشاعر[٣] :

كَفَى الشيبُ والإِسلامُ لِلمَرْءِ ناهِيـــا[٤]

قال[٥]: لوبدأت بالإسلام[٦] لأجزتك[٧].

فلولا أنها ترتب (( لما قال : لوبدأت بالإسلام))[٨] ولا استوى عنده الأمران .

---

١) قوله أيضا : ساقط من أ

٢) فى ب و جـ (( ماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سمع ))

٣) القائل هو سحيم عبد بن الحسحاس الشاعر المخضرم المشهور ) أنظر الإصابة ٣ : ١٦٣ ،

٤) هذا الشطر عجز بيت هو مطلع قصيدته الطويلة المشهورة ، والشطر الأول هو :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا ..

والبيت فى ديوانه ص ١٦ ، والكامل ٥٨٥ وطبقات الشعراء ١٥٦ ، والكتاب ، ٢ : ٢٦ ، وابن يعيش ٢ : ١١٥ ، ٧ : ٨٤ ، ٨ : ٢٤ ، والخصائص ٢ : ٤٨٨ ، والانصاف ١٦٨ ، والاصابه ٣ : ١٦٣ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ : ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، والخزانه ١ : ٢٧٣ والعينى ٣ : ٦٦٥ ،

٥) فى ب و جـ (( قال عمر رضى الله عنه ))

٦) فى الاصل زيادة (( اولا ))

٧) وردت القصة فى أكثر المراجع السابقة فانظرها فى الكامل والاصابة وشرح شواهد المغنى والخزانه الصفحات السابقه .

٨) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ

ويدل على ذلك[(١)] قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفَا[(٢)] وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ[(٣)] ﴾
فقالوا : يارسول الله بم نبدأ[(٤)] ؟ فقال صلى الله عليه وسلم[(٥)] ، ابدأوا[(٦)]
بما بدأ الله (( عز وجل[(٧)] به[(٨)] )) .

قال[(٩)] : وليس فى قوله :

(( سقيت منه القوم ، واستقيت[(١٠)] ))

دليل ، لأنه جائز أن يكون أخبر بسقيه الناس[(١١)] على حدة ، وباستقائه على حدة
فهذا على كلامين ، وليس فى قوله تعالى[(١٢)] ﴿ وَاسْجُدِي[(١٣)] وَارْكَعِي[(١٤)] ﴾ دليل لجواز[(١٥)]
أن يكون قد تُعُبِّدوا فى تلك الشريعة بجواز السجود قبل الركوع[(١٦)] فلا يكون فيه
دليـــل .

---

١) فى الاصل (( ويدل عليه ))
٢) ساقطة من ب
٣) سورة البقرة الآية ١٥٨
٤) فى أ و ب (( بما نبدأ )) والقواعد الإملائية تقتضي حذف الألف .
٥) ساقط من أ
٦) فى ب (( أبدأ بما بدأ الله به
٧) عز وجل ساقط من أ و ب
٨) انظر هذا الحديث في سنن الدار قطنى ٢ : ٢٥٤ ، وفيض القدير ١ : ٧٦ ،
وذكر محقق البسيط أنه فى صحيح مسلم وسنن النسائى وموطأ مالك ومسند
احمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان ، انظر البسيط فى
شرح الجمل ١ : ٣٣٥ الحاشيه (٧) . وقد استشهد به ابن أبى الربيع فى
البسيط الصفحة السابقه وابن جمعه فى شرحه لألفية ابن معط ١ : ٧٧٧ ،
٩) فى ب (( قالوا ))
١٠) كلمة (( واستقيت )) ساقطة من أ وفى ج (( سقيت منه الناس ))
والبيت تقدم تخريجه فى الحاشيه (٩) ص ٣٥٥
١١) فى ب (( للناس ))
١٢) ساقط من أ
١٣) ساقط من ب
١٤) سورة آل عمران الايه ٤٣
١٥) فى ج (( يجوز ))
١٦) فى ج (( بالسجود قبل الركوع ))

وأمّا الفاء فتوجب الترتيب بلا مهلة[1]، تقول : جاءني[2] زيد فعمرو )) فعمرو/ ٤٩أ جاء بعد زيد بلا مهلة ، والدليل على أنّها[3] توجب الترتيب بلا مهلة[4])) وقوعها في الجزاء جوابا (( إذا[5] قلت )) إنْ تكرمني فإنّك كريمٌ[6] (( فكما أنّ[7] جواب الجزاء لايجوز تأخيره عن الشرط فكذلك[8] الفاء في العطف .

والفاء على ثلاثة أقسام :ـ

عاطفة[9]، وللجزاء[10]، وزائدة في قول الأخفش إذا قلت : (( زيد فقام[11])) وأمّا قوله :

... بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ[13]

فالفاء هاهنا يجوز أن تكون زائدة ، ويجوز أن تكون الدخول اسما لمواضع فيكون التقدير[12]، بين هذا وهذا[14]، وقد روى بالواو[15].

---

١) انظر في (( الفاء )) الأصول ٢ : ٥٥ ، والايضاح العضدي ١ : ٢٨٦ ، والتبصره والتذكره ١ : ١٣١ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٦ ، والجمل ص١٧ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٥٩٨ ، والمساعد ٢ : ١ : ٤٤١ ، ٤٤٧ وشرح اللمع للعلوي ق ١١٤ وشرح ألفية ابن معط للموصلي ١ : ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، والبسيط ١ : ٣٣٦ ، ...
وهذا الذي ذكره الشارح هو مذهب الجمهور وخالفهم بعض الكوفيين فذهبو إلى أنّها لاترتب ، وقال الفراء إنّها للترتيب إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب الآخر ، وذهب الجرمي إلى أنّها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فهي فيها ليست للترتيب ) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ، والتصريح ٢ : ١٣٨ ، والهمع ٢ : ١٣١ ، والجنى الداني ١٢١ والرصف ٤٤٠ ،

٢) في ب (( جاء ))

٣) في أ (( على ذلك ))

٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ

٥) في أ (( تقول ))

٦) في ب و جـ (( ان تكرمني فأنت كريم ))

٧) في الأصل (( كما أن ))

٨) في الاصل (( كذلك ))

====

---

٩) === انظر فيها المراجع السابقه فى الحاشيه (١) ص ٣٦٠

١٠) انظر فيها شرح اللمع للأصفهانى ص٥٩٨ ، والجنى الدانى ١٢٤ ، ومعانى الحروف للزجاجى ص ٤٨ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٤٣ ، وسر صناعة الاعراب ١ : ٢٥١ ورصف المبانى ص ٤٤٢ ،

١١) انظر فى زيادة الفاء معانى القرآن للأخفش ١ : ٣٤ ، وكذلك المراجع السابقة فى الحاشية (٩)

١٢) هذا جزء من مطلع معلقة امرئ القيس وأول البيت هو :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنـزل  بسقط اللوى بين الدخول فحومـــل

والدخول وحومل موضعان • انظر البيت فى شرح القصائد المشهورة للنحاس ١ : ٣ وشرح القصائد العشر للتبريزى ص ١١ ، ١٣ ، وشرح المعلقات العشر لاحمد بن الامين الشنقيطى ص ٥٨ ،

١٣) كلمة (( التقدير )) ساقطة من أ و ج

١٤) قال النحاس فى شرحه للقصائد المشهورات ص٤ (( وأما الاحتجاج لمن روان بالفاء؛ فلأنه هذا ليس بمنزلة قولك : المال بين زيد وعمرو، لأن الدخول موضع يشتمل على مواضع فلو قلت : عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لتم الكلام كما تقول : دربنا بين مصر، تريد بين أهل مصر ، فعلى هذا قوله : «بين الدَّخُول» ، ثم عطف بالفاء ، وأراد بين مواضع الدَّخُول، وبين مواضع حَوْمَل ، ولم يرد موضعا بين الدَّخُول فَحَوْمَل ))

وانظر شرح المعلقات العشر للتبريزى ص ١٣ ، ٣ ، وشرحها للشنقيطى ص٥٨

١٥) رواها بالواو الأصمعى كما فى المراجع السابقة فى الحاشية ١٣

وفى الفعل مالايستغنى عن اثنين كقولهم : اختصم[١] زيد وعمرو ، والمال بين[٢] زيد وعمرو، فلا يجوز مكان الواو غيرها من حروف العطف، لأنها أم الباب، ويدلك أيضا على أنَّها كذلك[٣] أنَّ كل حرف فيه معنى العطف ومعنى آخر كالفاء هى عاطفة وتكون لمعان أُخر[٤]، والواو تدل على العطف مجردا ، والواحد قبل الاثنين فلذلك كانت أُم الباب . ومنها : ثُمَّ[٥] وهى توجب أنَّ الثانى بعد الأول[٦] كالفاء ، إلا أنَّ فيها مُهلة[٧]، يدلك على ذلك أنَّهم لم يُجازُوا بها كما جازَوا بالفاء .

والحروف على ضروب: على حرف[٨] واحد كواو القسم، وبائه ، فإذا كان هكذا كان مفتوحا لاغير، إلَّا أنَّهم كسروا من ذلك باء الإضافة ولامها ، وقد مضى ذكر ذلك[٩] ، واللام تفتح مع المضمر على الأصل تقول: لَهُ مَالٌ[١٠] وتكسر مع الظاهر تقول : لِزَيْدٍ[١١]، فعل ذلك لِلْفَرق بينها[١٢] وبين لام الابتداء[١٣] فى قولك : لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو[١٤].

---

١) لأن الخصومة لاتحصل الا من اثنين فأكثر .
٢) لان البينية لاتكون إلا بين اثنين .
٣) فى ب (( ويدلك على أنَّها أم الباب ))
٤) فى ج (( بمعنى آخر ))
٥) فى ب و ج (( ومن حروف العطف ثم ))
٦) وقوع الثانى بعد الأول قد يكون فى الفعل والخبر معا وقد يكون فى الخبر فقط .
وبعض العرب يقول : فُمَّ فيبدل الثاء فاء على حد قولهم :حَثَّ وَحَنَّفْ ومنهم من يقول : ثمت) انظر معانى الحروف للرمانى ص ١٠٥ ، وانظر حروف المعانى ص ٣٠ ، وشرح اللمع للاصفهانى ص ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، والاصول ٢ : ٥٥ ، والايضاح العضدى ١ : ٢٨٦ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣١ ، والجمل ١٧ ، ورصف المبانى ص ٨٤٩ ، وابن يعيش ٨ : ٩٤ ، والجنى الدانى ١٧٢ ، والمغنى ص ١٢٤ ،
٧) انظر المراجع السابقة
٨) فى ب (( منها على حرف واحد ))
٩) تقدم فى ص ٢٩٨
١٠) فى ج (( له ذلك ))
١١) فى أ (( ومع الظاهر تقول لزيد بالكسر ))
١٢) فى ج (( بينهما ))
١٣) فى ج (( وبين الابتداء ))
١٤) قوله «أفضل من عمرو» ساقط من أ و ب

فإن قيل : فبالحركات يتبين الفرق وكان[١] يستغنى عن كسر اللام قيل : فى الاسماء مالا يتبين فيه الإعراب كموسى وعصا[٢] ، وأيضا فالوقف لايكون على الحركة[٣] ، وأَمّا اللام[٤] فى قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ[٥] ﴾ فإنَّما كُسِرَتْ ؛ لِأَنَّهَا فى حَيِّز الظاهر إذ التقدير : لأَنْ يَغْفِرَ لَكَ[٦] فأَنْ ومابعدها فى موضع الغفران ، وهو جر باللام ، وقد بنى (( ما هو على حرف واحد[٧] )) على السكون ، وذلك لام التعريف[٨].

وقد اختلف النحويون فى التعريف بم يكون فالخليل يقول بالألف واللام ، كهل وبل[٩] ، ومنهم من يجعله باللام وحدها ويقول : إنَّما جئ[١٠] بالهمزة[١١] لئلا يُبتَدَأَ بالساكن ، ودليل هذا القول هو أنَّ التعريف باللام[١٢] يعاقب التنوين فلا يجتمعان[١٣] (( فكما[١٤] أنَّ التنوين على حرف واحد فكذلك مُعاقِبُه .

فإنْ قيل : لم خُصَّت اللام بذلك ولم كان التعريف بحرف واحد وجعل ساكنا وجعل فى أول الكلمة[١٥] دون وسطها وآخرها[١٦] ؟

---

١) فى ج (( فكان ))
٢) فى ب و ج (( كعصا ))
٣) فى ب (( لايكون بالحركات وفى ج على الحركات ))
٤) فى ج (( فاما اللام )) وكلمة قوله ساقطة من أ و ب
٥) سورة الفتح من الآية (٣) وفى ج ( ليغفر لك الله من ذنبك ) وليس ذلك بآية ،
٦) ساقط من أ
٧) فى الاصل (( ماهو حرف واحد ))
٨) عند سيبويه الذى يرى أن أداة التعريف هى اللام وحدها انظر الخلاف فى ( أل ) ص٣٥٠ الحاشيه (( ١ ))
٩) انظر الكتاب ٣ : ٣٢٤ ، اللامات ١٨ ، والخصائص ٢ : ٢٥٥ ، ومعانى الحروف للرمانى ٦٩ ، وانظر شروح الألفية عند قول ابن مالك :
أل حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط
وانظر رصف كمبانى ص ١٥٨ ، المنصف ١ : ٦٥ ، والجنى الدانى ٢١٦
١٠) فى أ (( ومنهم من يجعل التعريف باللام ويقول جئ ))
١١) فى ج (( بالهمز )) وصاحب هذا القول هو سيبويه انظر كتابه ٤ : ١٤٧ ، وانظر المراجع السابقة فى الحاشية (٩)
١٢) فى ج (( بدليل أن التعريف باللام ))
١٣) فى ب (( ولا ))
١٤) فى الاصل (( وكما ))
١٥) فى (( وجعل ساكنا فى أول الكلمة ))
١٦) انظر فى ذلك كله المراجع السابقه فى الحاشيه (٩)

فالجواب أنَّ اللام أولى مازيد، لكثرة مايدغم فيها من الحروف، ألا تراها تدغم عند[١] السين والصاد، والضاد، والشين، والراء والطاء، والدال، والثاء والظاء، والذال، والتاء، والزاى، واللام، والنون[٢]

وزيدت ساكنة، لأنَّ الساكن كالميت ولهذا لم يعتد به فصلا فى ((أُقْتُل )) فاتبعت الألف التاء وإن حجزت القاف بينهما • وزيدت على حرف واحد لتختلط بما بعدها وتكون كالجزء منه، لأن للحرف الواحد حكما ليس للاثنين •

ألا ترى أنَّهم حذفوا فى النسب ألف التأنيث، وتاء التأنيث فقالوا فى حُبْلَى حُبْلِىّ[٣]، وفى / طَلْحَة[٤] طَلْحِىّ • ولم يحذفوا حرفين وإن كانا[٥] للتأنيث، / ٥٠ أ فابدلوا واوا فى قولهم[٦]: حَمْرَاوِى ولم يقولوا حَمْرِى كما قالوا : حُبْلِى[٧].

---

١) فى ب و ج (( عند حروف طرف اللسان التسعة )) والقول بأن حروف طرف اللسان تسعة خطأ، فقد صرح سيبويه بأنها أحد عشر حرفا، انظر الكتاب ٤ : ٤٥٧ •

٢) ترتيب هذه الحروف فى ب و ج متقارب، وهو مخالف لترتيبها فى أ وسقط من ب الذال والراء، وزادت فيها الجيم وزيادتها خطأ، لأنها لاتدغم فى اللام • وسقطت من ج الدال والطاء، وتكررت فيه الثاء •

٣) تجوز فيها ثلاثة أوجه (( حُبْلِىّ كما ذكر الشارح وحُبْلَوِىّ بقلب الألف واوا، وحُبْلَاوِىّ بالفصل، وإلى الحذف والقلب أشار ابن مالك بقوله :
وإن تكن تَرْبَعُ ذا ثان سكن    فقلبها واوا وحذفها حسن
وانظر شروح الألفية عند الكلام على هذا البيت :ـ
وانظر ارتشاف الضرب ١ : ٢٨٢، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٢ : ١٢٥٤،

٤) قال ابن مالك فى الألفية :
ومثله مما حواه احذف وتا    تانيث أو مدته لا تثبتا

٥) فى الاصل (( بأن كانا ))

٦) فى ج (( فى قولك ))

٧) لخص ابن معط هذه المسألة بقوله :
وإن يكن تأنيثه بالألف    مقصورة فإن نسبت فاحذف
ألفه كالهاء قل حُبْلِىّ    وان مددت قلت صَحْرَاوِىّ

فلهذا زادو اللام مفردة ، وجعلوها أولا ، (( لئلا يتطرق عليها الحذف، فلو[1] زادها أخيرا لتطرق عليها الحذف ، وعمدوها بالألف دون غيرها معاوضة من اعتماد الألف عليها ))[2] كما جعلوها[3] في قولهم (( لا )) فاللام في (( لا )) زادوها ؛ لأن[4] الابتداء بالألف لايمكن وهي ساكنة ، فكذلك[5] زادوا الألف لما لم يمكن الابتداء باللام .

(( وقد بني ماهو على حرف واحد على الضم في قولهم : "مُ اللّهِ" فالميم وحدها حرف ))[6]

(( ومن الحروف ))[7] ماهو على حرفين نحو : "مِنْ وَهَلْ وَيلْ"[8]. وعلى ثلاثة أحرف نحو[9] )) (( إنَّ )) وعَلَى أربعة أحرف[10] ، نحو : "حَتَّى" وعلى خمسة نحو : لَكِنَّ[11] ))

وأصل الحروف أن تُبنَى كلها على السكون ؛ لأنها كبعض الاسم أو الفعل[12]، وماحرك[13] منها[14] فلالتقاء الساكنين .

---

١) في ج ولو ))
٢) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ
٣) قوله (( كما جعلوها )) ساقط من ب و ج
٤) في ب (( زادها هنا )) وفي ج فاللام في لا هاهنا زادوها ))
٥) في ج (( كذلك ))
٦) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ
٧) قوله (( ومن الحروف )) ساقط من أ
٨) كلمة (( ويل )) ساقطة من ب
٩) قوله (( آحرف نحو )) ساقط من أ وكلمة (( احرف )) ساقطة من ج
١٠) كلمة (( احرف ساقطة من أ و ب
١١) في ج (( نحو كأن ولكن )) وكأن ليست على خمسة أحرف ))
١٢) في ج (( كبعض الاسم أو بعض الفعل
١٣) في أ (( فما ))
١٤) كلمة (( منها )) ساقطة من ج

ومنها : "أو"[1] وهى أبدا لأحد الشيئين تقول : قام زيد أو عمرو، وهى على أربعة أقسام : للشك : تقول[2] : أكلت خبزا أو تمرا ، وللتخيير ، تقول[3] : خذ درهما أو دينارا[4] )) أى : خذ[5] أحدهما ، وللإباحة تقول[6] جالس الحسن أو ابن سيرين )) أى أنت، مباح فى مجالسة[7] هذا الضرب من الناس. والأصل فى الفرق بين الإباحة[8] والتخيير أنَّ فى الإباحة أىَّ الشيئين شاء فعل وله[9] فعلهما جميعا .

وفى التخيير له فعل أحدهما ، لأنَّ الأصل فى الأموال الحظر فإذا خيرك ببعض ماله لم يجز أخذ غيره ، وليس كذلك الجلوس[10].

---

١) انظر فيها الكتاب ٣ : ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ٢٦١ ، ٤ : ٢٢٠ ، والاصول ٢ : ٥٥ ، ٥٦ ، والايضاح العضدى ٢٨٧ ، وجمل الزجاجى ص ١٨ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣٢ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٧٧ ، ٧٨ ، وحروف المعانى للزجاجى ص ٥٧ ، ورصف المبانى ص ٢١٠ ، والجنى الدانى ٢٤٥ ،

٢) اوصلها المالقى فى رصف المبانى إلى خمسة أقسام ، وأوصلها المرادى فى الجنى الدانى الى ثمانية أقسام . الصفحات السابقه .

٣) كلمة (( تقول )) ساقطة من أ و ج

٤) كلمة (( تقول )) ساقطة من أ و ج

٥) كلمة (( خذ )) ساقطة من أ و ج

٦) كلمة (( تقول )) ساقطة من ج

٧) فى ج (( أى لك مباح فجالسة ))

٨) فى ب و ج (( والفصل فى بين الاباحة والتخيير ))

٩) فى أ (( فله ))

١٠) انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١)

وتكون للإبهام كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(١) ومعنى الإبهام هو أن يكون غرضك(٢) أن تُلْبِس على السامع ، فإذا قال : عندى زيد أو عمرو ، فهو يعلم من عنده ، وإنَّما يريد (( أن لايعلم السامع ))(٣) فإن قيل : البارى جلت قدرته لايريد أن يُلْبِس علينا(٤) وإنَّما يريد البيان ، قيل(٥) : قد تكون المصلحة تارة فى الإلباس ، وتارة فى البيان كقوله تعالى : ﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلْ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾(٦) ولم يبين بهذا الكلام .

---

١) سورة الصافات الآية ١٤٧ ، والشارح فى جعله (( أو )) فى هذه الآية للإبهام تابع للصيمرى فإنه قال بذلك فى التبصرة والتذكرة ١ : ١٣٢ ، ونسبه له الرمانى فى معانى الحروف ص ٧٨ ، وانظر القول بمجيء ( أو ) فى هذه الآية للابهام فى رصف المبانى ص ٢١١ ، ومغنى اللبيب ١ : ٦٤ والجنى الدانى ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وفى الآية أراء اخرى سيذكر الشارح بعضها وانظرها فى معانى القرآن للفراء ٢ : ٣٩٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ٤ : ٣١٤ ، ومجاز القرآن ٢ : ١٧٥ ، والبيان فى إعراب القرآن ٢ : ٣٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٧٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٦١٩ والمحتسب ٢ : ٢٢٦ .

٢) فى الاصل (( الغرض )) وفى ج (( هو أن الغرض ))

٣) فى ب (( وانما يريد الإبهام للسامع ))

٤) فى الاصل (( لايريد الالباس )) وفى ب (( لايلبس علينا ))

٥) فى ج (( قيل له ))

٦) الآية ٨٥ من سورة الاسراء .

وقد قال قوم معنى (( أو )) ههنا معنى الواو[١] ، وقال قوم معناها معنى (( بل ))[٢] وهذا لايجوز ؛ لأن الحرف إذا أمكن حمله على لفظه[٣] لم يحمل على غيره[٤].

(( فأما قوله تعالى[٥]: ﴿ وَلا يُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾[٦] فأو ههنا للإباحة[٧]، لأنك لوقلت: اطع زيدا أو عمرا كنت مبيحا له ذلك ، فإذا دخل النفى كان كذلك[٨] ، لأن النفى على حد الإيجاب .

وقوله[٩] تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ[١٠] ﴾ فأو فيه للإباحة[١١])) أى : إن مثلتموهم بالموقد نارا[١٢]، فهو مثلهم ، أو بالصيب فهو مثلهم[١٣].

---

١) ينسب هذا القول إلى الكوفيين والأخفش والجرمى ، انظر المراجع السابقة فى الحاشية (١) ص ٣٦٧ ، والانصاف ٢ : ٤٧٨ ، والأمالى الشجريه ٢ : ٣١٧ ، ٣١٨ ، وشرح اللمع للاصفهانى ص ٦٠٠١ ،

٢) ممن قال بذلك الفراء وأبو عبيده انظر معانى القرآن ٢ : ٣٩٣ ، ومجاز القرآن ٢ : ١٧٥ وانظر المراجع السابقه فى الحاشيه (١)

٣) فى الاصل (( على اللفظ ))

٤) فى (( وأما ))

٥) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ

٦) الآية ٢٤ ، من سورة الانسان وانظر مناقشة هذا المثال فى شرح اللمع للأصفهانى ص٦٠١

٧) فى جـ (( النهى ))

٨) فى جـ (( وكذلك النفى ))

٩) فى جـ (( فقوله ))

١٠) سورة البقرة الآية ١٩ ومابين الأقواس (( )) لايوجد فى أ

١١) فى ب (( الاباحة )) وكون (( أو )) هنا للاباحة نص عليه الانبارى فى البيان ١ : ٦٠ ، وقال أبو حيان إنها للتفصيل انظر البحر المحيط ١ : ٨٣ ،

١٢) كلمة (( نارا )) ساقطة من أ

١٣) فى الاصل (( فهو مثله ))

(( وقوله تعالى[١] ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً[٢] ﴾ يحتمل أن تكون (( أو )) فيه للإباحة أى : إنّ مثلتم قلوبهم فى القسوة بالحجارة فهى مثلها[٣] ، وإن مثلتموها بما هو أشد من الحجارة[٤] فهى[٥] مثله[٦] )) وتحتمل أن تكون للإبهام[٧] .

ومنها : (( لا ))[٨] وهى فى الكلام على أربعة أقسام[٩] :

زائدة[١٠] كقولك : ماقام زيد ولاعمرو ، فالواو هى العاطفة ولا دخلت لمعنى النفى ، فإن كان الكلام إيجابا لم يجز ، لاتقول : قام زيد ولا عمرو

والثانى : من أقسام (( لا )) : النهى نحو : لاتَذْهَبْ ))

الثالث : من أقسامها النفى نحو : لا رجل فى الدار .

الرابع : العطف[١١] ومعناها أن تنفى عن الثانى ماوجب وثبت للأول تقول : ضربت زيدا لاعمرا ، فالضرب واقع بزيد و قد نفيته عن عمرو . ولهذا لايجوز : ماضربت زيدا لاعمرا ، لأنك لم تثبت للأول شيئا فتنفيه . عن الثانى[١٢] .

---

١) مابين الأقواس (( )) ساقط من أ و فى ب (( فأما قوله تعالى : وكلمة تعالى ساقطة من ج

٢) سورة البقرة الآية (( ٧٤ ))

٣) فى ب (( فهو (( مثلها )) وفى ج فهو مثلهم :

٤) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب

٥) فى الاصل (( فهو ))

٦) فى ب (( مثلهم ))

٧) انظر فى ذلك مغنى اللبيب ١ : ٦٧ ، والجنى الدانى ص ٢٤٦

٨) انظر فيها حروف المعانى ص ٤٣ ، ومعانى الحروف ٨٣ ، ٨٤ ، ورصف المبانى ٣٢٩ ، والجنى الدانى ٣٠٠ ، والآمالى الشجرية ٢ : ٢١٩ ، والمقتضب ١ : ١١ ، ٤ : ٩٨ ، ٣٥٧ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٠ ، ٨ : ١٠٧ ، والمضرب ١ : ١٠٤ ، ومغنى اللبيب ٢٦٢ والأصول ٢ : ٥٦ ،

٩) انظر فى هذه الأقسام المراجع السابقه

١٠) فى ج (( زائد ))

١١) فى ب (( تكون للعطف )) وفى ج (( أن تكون للعطف وتكون معناها أنّها تنفــــى .

١٢) انظر المراجع السابقة والتيصرة والتذكرة ١ : ١٣٧ ، وشرح اللمع للأصفهانــى ـ ٦٠٢ ، والتصريح ٢ : ١٤٩ .

ومنها : (( بل))[1] وهى للإضراب/ كأنك إذا قلت : ضربت زيدا بل عمرا )) / ٥١ أ
أضربت عن ذكر زيد وأوجبت الضرب لعمرو ، وتكون فى الإيجاب والنفى[2] فإن
قلت : مازيد قائماً بل قاعدٌ لم يجز فى "قاعد" إلا الرفع ؛ لأنك لو نصبت
فسد المعنى .[3]

---

١) انظر فى (( بل )) الكتاب ١ : ٤٣٥ ، وحروف المعانى ٢٩ ، والمقتضب ١ : ١٢
والتبصرة والتذكره ١ : ١٣٦ ، والجمل ١٧ ، ١٨ ، والاصول ٢ : ٥٧ ، ومعانى
الحروف ٩٤ ، ورصف المبانى ٢٣٠ ، والمضرب ١ : ٢٣٢ ، وابن يعيش ٨ : ١٠٤ ،
ومغنى اللبيب ١ : ١١٩ ، وشرح اللمع للأصفهانى ٦٠٢ ، والجنى الدانى ٢٥٣ ،

٢) هذا هو مذهب البصريين واختلف النقل عن الكوفيين فقد نسب إليهم ابن
الأنبارى فى الانصاف ٢ : ٤٨٤ ، موافقة البصريين ونسبه إليهم أيضا الرضى
فى شرحه للكافية ٢ : ٣٧٨ ، بينما صرح ابن فارس فى الصاحبى ص ١٢٥ ،
والرمانى فى معانى الحروف ص ٩٤ ، وابن هشام فى المغنى ١ : ١٢٠ ،
والسليلى فى شفاء العليل ٢ : ٧٩٠ ، والمرادى فى الجنى الدانى ص٢٥٤ ،
صرح هؤلاء كلهم بأن الكوفيين يجيزون أن تقع بعد الايجاب ، وانظر ،
الهمع ٢ : ١٣٦ .

٣) لأن النصب يكون بتقدير (( ما )) النافية فيكون القعود منفيا ، وهذا عكس
المراد من إثبات القعود .
وذكر بعض النحاة أن بل قد تأتى جارة مثل (( رب )) واستشهدوا على
ذلك بقول رؤبة :
بَلْ بَلَدٍ ملءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَايُشْتَرى كِتَّانُه وَجَهْرَمُهْ
انظر حروف المعانى ٢٩ ، والانصاف ٥٢٦ ، ورصف المبانى ٢٣٢ ،

ومنها (( لَكِنْ ))[١] وهى للاستدراك تقول : ما قام زيدٌ ، لَكِنْ عمرٌو ، ولاتكون إلابعد النفى[٢] إلا أن يخرج من قصة إلى قصة كقولك : جاءنى عمرو لكن زيدٌ لم يأت[٣] ، ومنها (( أم[٤] )) وهى على ضربين[٥] : منقطعة ومتصلة ، فالمتصلة[٦] لها شرائط:

أحدها : أن تكون مع الهمزة وحدها من حروف الاستفهام كقولك : أقام زيد أم عمرو؟ ،

وتكون مستدعيا[٧] مثل أن تعلم[٨] أنّ شخصا فى الدار فتقول : أزيد فى الدار أم عمرو؟[٩])) ويكون[١٠] الكلام جملة واحدة ، فإذا وجدت[١١] هذه الشرائط كان جوابها كجواب (( أى )) فيكون بالتعيين وإن[١٢] اختل شرط من هذه الشرائط فهى المنقطعة[١٣] ،

---

١) انظر فى لكن الكتاب ١ : ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٢ : ٨ ، ٣ : ٧٨ ، ٤ : ٢٣٢ ، والتبصره والتذكره ١ : ١٣٧ ، وحروف المعانى ٤٤ ، ورصف المبانى ٣٤٥ ، والمضرب١ :٢٣٣ ومغنى اللبيب ٣٢٣ ، والجنى الدانى ٣٣٦ ،

٢) فى ب (( زيادة (( فإن جاءت بعد إثبات خرجت ))

٣) انظر فى ذلك المراجع السابقة فى الحاشيه (١)

٤) انظر فى (( أم )) الكتاب ٢ : ١٦٩ ، ٣ : ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، والمقتضب ٣ : ٢٨٦ ، والاصول ٢ : ٥٧ ، وحروف المعانى والصفات ص ٥٥ ، ومعانى الحروف للرمانى ٧٠ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣٥ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٣٣٣ ، والمضرب ١ : ٢٣٠ ، وابن يعيش ٨ : ٩٧ ، ورصف المبانى ١٧٨ ، والمخصص ١٤ : ٥٤ ، والجنى الدانى ٨١ ، والمغنى ٤٠

٥) بقى على الشارح ضرب ثالث وهو (( أم )) المعرفة كما فى قوله : صلى الله عليه وسلم : (( ليس من امبر امصيام فى امسفر )) فى إحدى روايتيه ، وقد يكون الشارح قصد عدم ذكر (( أم )) هذه ، لأن حديثه عن العاطفة وهذه ليست عاطفة انظر فيها المراجع السابقة فى الحاشيه (١)

٦) المتصلة هى التى تكون معادلة لهمزة الاستفهام بمعنى أيهما وأيهم ))

٧) فى ب (( مدعيا )) وفى جـ (( مدعيا مثل أى شخص فى الدار ))

٨) قوله : (( أن تعلم )) ساقط من ب

٩) فى أ (( أزيد أم عمرو ))

١٠) فى جـ (( فيكون ))

١١) فى الاصل (( دخلت ))

١٢) فى أ (( فان ))

١٣) انظر المراجع السابقة فى الحاشيه (١)

وجواب المنقطعة (( نعم )) أو (( لا )) كجواب (( أو ))(١) فإن أجبت(٢) فيها بالتعيين كجواب المتصلة كان محالا ، فأمّا قول الشاعر(٣):

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَـــالَا(٤) ))

فتحتمل وجهين(٥): أحدهما أن تكون المعادلة وقد حذفت الهمزة من كذبتك للضروره ، والثانى أن تكون المنقطعة كقولهم : إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَـاءٌ .

وأَمَّا(٦) قوله تعالى(٧) ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا(٨) ﴾ فيحتمل ثلاثة أوجه :ـ

---

١) انظر المراجع السابقه فى الحاشيه (١) ص ٣٧٠

٢) فى ب (( فإن أوجبت )) وهو خطأ من الناسخ ))

٣) الشاعر هو الأخطل غياث بن غوث التغلبى أحد الشعراء البارزين فى العصر الأموى انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ص ٤٨٣

٤) الشطر الأخير من البيت ساقط من ب.
وهذا البيت مطلع قصيدة من بحر الكامل قالها الأخطل فى هجاء جرير وهى فى ديوانه ص ٤١ ، وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب ٣ : ١٧٤ ، وهو فى المقتضب ٣ : ٢٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢ : ٧٨ ، والأمالى الشجريه ٢ : ٣٣٥ ومغنى اللبيب ١ : ٤٥ ، واللسان (( أمم )) والخزانه ٤ : ٤٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١ : ٢٥

٥) نص على الوجهين سيبويه فى الكتاب ٣ : ١٧٤ ، والمبرد فى المقتضب ٣ :٢٩٥

٦) فى ج (( فأما ))

٧) فى ب (( عز وجل ))

٨) سورة الزخرف الآية ٥٢ ، وكلمة (( هذان )) لاتوجد فى ج

أحدها : أن تكون زائدة [١] ، أو تكون معادلة [٢] فيكون حملا على المعنى كأنه لما قال : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ قال : أم أنتم بصراء [٣] والتقدير [٤] / ٥١ ب /
أى هذين كائن منكم [٥] ؟
والثالث : أن تكون منقطعة [٦] . فأما قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ [٧] فهذه منقطعة والتقدير : بل يقولون افتراه )) [٨]
قبل [٩] للاضراب عن ماتقدم ، والهمزة للاستفهام كما كان فى قوله : إنَّها لَإبلٌ أم شاء (( بل أهى شاء )) [١٠]

---

١) قال المبرد فى المقتضب ٣ : ٢٩٦ (( فأما أبو زيد فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم فيقول : (أم ) زائدة ومعناه : أفلا يبصرون ..
وهذا لايعرفه المفسرون ولا النحويون لايعرفون (( أم )) زائدة ،
٢) (( أم )) المعادلة هى التى يعبر عنها النحاة بالمتصلة ،
٣) ممن صرح بأنها متصلة الزمخشرى فى الكشاف ٣ : ٤٩٢ ، ونسب أبو حيان القول باتصالها إلى سيبويه وتابعه على نسبته له ابن هشام فى المغنى انظر البحر المحيط ٨ : ٢٢ ومغنى اللبيب ١ : ٤٣ وانظر الهمع ٢ : ١٣٢ ، والخزانة ٤ : ٢٢
٤) فى ج (( فالتقدير ))
٥) فى ج (( كان منكم ))
٦) هذا هو رأى سيبويه والمبرد والزجاج والانبارى وجمهور البصريين ، انظر الكتاب ٣ : ١٧٣ ، والمقتضب ٤ : ٩٥ ٢ ، ومعانى القرآن للزجاج ٤ : ٤١٥ ،والبيان ٢ : ٣٥٤ ، والكشاف ٣ : ٤٩٢ .
٧) سورة يونس الآية ٣٨ ، وسورة السجدة الآيه ٣
٨) ساقط من ب
٩) فى ب (( وبل ))
١٠) قوله ( بل أهى شاء )) ساقط من ب وفى ج ( أى بل أهى شاء ) نشير هنا إلى أن النحاة اختلفوا فى معنى أم المنقطعة فذهب جمهور البصريين إلى أنها تقدر ب (( بل )) والهمزه مطلقا ، وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (( بل)) مطلقا ، وذكر ابن مالك أن الأكثر فيها أن تقدر ببل والهمزة وقد تدل على الاضراب فقط .
وذهب بعضهم إلى أن أم قد تأتى بمعنى الهمزة وحدها وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ الشورى (٩) انظر الكتاب ٣ : ١٧٢ ، وابن يعيش ٨ : ٩٧ ، ورصف المبانى ١٨٠ ، والتسهيل ١٧٦ ، والمساعد ٢ : ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، وحروف المعانى ٥٥ ، ٥٦ ، ومعانى الحروف ٧٠ ، والجنى الدانى ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ومغنى اللبيب ٤٤ ، ٤٥ ،

وأما ((إمَّا )) فهي[1] مكسورة ومفتوحة ، فإذا كانت مفتوحة ففيها معنى الشرط وتلزمها الفاء[2] (( تقول ))[3] : أمَّا زيد ، فغفر[4] الله له ، والتقدير : مهما يكن من شئ فغفر الله لزيد ، ثم قدم بعض ما كان بعد الفاء ، وهو زيد ، فيجعل[5] : قبلها عوضا من الحذف[6].

وأما المكسورة فلا تكون إلا مكررة[7] وأقسامها[8] كأقسام (( أو )) لافرق بينهما إلا أنَّ (( أو )) يمضى صدر كلامك[9] على اليقين ثم يدركك الشك فيرجع الشك إلى أول الكلام[10] تقول : (( قام زيد أو عمرو ، فقيام زيد لم يكن .. وإنَّما صار شكا للشك في عمرو[11] .

---

١) في ج (( هي ))
٢) في الاصل (( يلزومها الفاء ))
٣) زيادة من (( ب ))
٤) في ج فيغفر ))
٥) كلمة فجعل )) ساقطة من أ و ب
٦) انظر الكتاب ٤ : ٢٣٥ ، وحروف المعانى ٦٨ والمقتضب ٣ : ٢٧ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٣٤٣ ، ورصف المبانى ١٨١ ، والجنى الدانى ٢١١ ، ومغنى اللبيب ٥٧ )) في ج
٧) انظر فيها المقتضب ٣ : ٢٨ ، والأصول ٢ : ٥٦ ، والايضاح العضدى ٢٨٩ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٣٤ ، والامالى الشجريه ٢ : ٣٤٣ وحروف المعانى ٦٧ ، وابن يعيش ٨ : ٩٧ ، والمقرب ١ : ٢٣١ ، ورصف المبانى ١٨٣ ، والمغنى ٦١ ، والجنى الدانى ٢١٣ ، والمساعد ٢ : ٤٦٠ ، ٤٦١ .
٨) هذا هو مذهب البصريين ونسب إلى الفراء وثعلب القول بجواز الاستغناء بالثانيه عن الاولى ووافقهما على ذلك ابن مالك فقال في التسهيل ص ١٧٦ « وقد يستغنى عن الاولى بالثانية » وانظر المساعد ٢ : ٤٦١ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٨٨ ورصف المبانى ١٨٥ ، وقد تبدل فيهما الأولى ياء فيقال : (( ايما )) انظر المراجع السابقة ، وانظر معانى القرآن للفراء ١ : ٣٩٠ ،
٩) في ج الكلام .
١٠) في ج (( ساريا من أخر الاسم الى أوله ،
١١) في ب (( للشك في غيره )) وفي جـ « لمن شك »

وأمّا «إمّا» فتبتدئ بها شاكا[1] تقول: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، وقد اختلف فيها هل هي من حروف العطف أم لا؟ فأبو عليّ[2] لا يجعلها من حروف العطف لشيئين:

أحدهما: الابتداء[3] بها وحروف العطف لا يبتدأ بها،

والثاني: دخول حروف العطف[4] عليها، وحروف العطف لايدخل عليها مثلها.[5]

ومنهم من يجعلها من حروف العطف[6] لما[7] رأى مابعدها تابعا لما قبلها حملها[8] على حروف العطف.

---

١) عبارة الشارح هنا تكاد تكون مطابقة لعبارة ابن السراج في الاصول ٢: ٥٦ وانظر المراجع السابقة في الحاشيه ٧ ص ٣٧٤.

٢) تعدمت ترجمته في ص ٣١

٣) في أ و ج (( للابتداء بها ))

٤) في الاصل (( دخول الحروف للعطف )) وفي ج « دخول حرف العطف »

٥) في ب (( وحرف العطف لايدخل عليه مثله )).

وقال أبو علي في الايضاح ١: ٢٨٩ « وليست إمّا بحرف عطف، لأن حروف العطف لاتخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول: ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول: ((وإما عمرا )) فتدخل عليه الواو، ولايجتمع حرفان لمعنى )) ونسب هذا القول أيضا ليونس وابن كيسان انظر الجنى الداني ص٤٨٧، ومغني اللبيب ١: ٦٢ ومعاني الحروف للرماني ص ١٣١.

٦) ينسب هذا الرأي إلى الجمهور انظر ١: ٢٦٦، ٢: ٨ وانظر المراجع السابقة في الحاشية (٧) ص ٣٧٤

٧) في أ « إذ » وفي ب اذا ))

٨) في ج (( فلذلك حملها »

وقد جاءت فى الشعر بلا (( ما )) [١] فى قوله [٢]: / ٥٢ أ

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا [٣]

أراد (( وَإِمَّا ))

(( ومنها (( حتى )) وهى كالواو إلا أنها تفارقها فى أنَّ مابعدها يكون من جنس ماقبلها وقد مضى ذلك )) [٤]

( واعلم أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا فى الحال نحو [٥]: قام زيد وعمرو ، لأنَّ القيام يصح منهما [٦] ولاتقول : مات زيد والشمس ، لأنها لاتوصف بالموت [٧] )

---

١) صرح بذلك سيبويه فى الكتاب ١ : ٢٦٣ ، فقال : (( ولايجوز طرح )) (( ما )) من (( اما )) الا فى الشعر قال النمر بن تولب :

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وإنما يريد : وَإِمَّا من خريف ... ))

٢) القائل هو النمر بن تولب الشاعر المخضرم الذى كان يسمى الكيس لحسن شعره ، انظر ترجمته فى طبقات الشعراء ٦٧ ، والشعر والشعراء ١٤١

٣) هذا بيت من بحر المتقارب وصدره مكتوب بخط مغاير للخط فى الاصل وهو ساقط من (ب).

وهو من شواهد سيبويه كما سبق ذكره ، وانظره فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص١١٤ ومجاز القرآن ٢ : ٢٣١ ، والخصائص ٢ : ٤٤١ ، وابن يعيش ٨ : ١٠٢ ، والرضى ٢ : ٣٧٢ ، وابن الناظم ٢٠٩ ، الجنى الدانى ٣٣٢ ، وديون البحر ص١٠٤ ومختارات ابن الشجرى ٦٩ ، المقتضب ٣ : ١١٥ والبحر المحيط ١ : ٢١٠ وشفاء العليل ٢ : ٧٩٠ ، والعينى ٤ : ١٥١ والخزانة ٤ : ٣٣٤ وانظر ديوانه ص١٠٤

٤) مابين الاقواس (( )) مضاف فى (( ب )) عند التصحيح

وانظر الكلام على حتى والفرق بينها وبين الواو ص٣١٥ ومابعدها .

٥) فى متن اللمع (( تقول )) الهمع ص١٨٣ ، وهذه الأمثلة جاءت فيه متأخرة عن قوله : (( والفعل على الفعل إذا اتفقا فى الزمان ))

٦) فى المتن (( من كل واحد منها )) اللمع ص١٨٣ تحقيق حسن محمد شرف

٧) فى المتن ص١٨٣ ، لابن الشمس لايصح موتها ))

وقال الثمانينى فى شرحه للمع واعلم أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا فى المعنى تقول : قام زيد وعمرو فتعطف عمرا على زيد ، لأن القيام يصح من (( عمرو )) كما يصح من زيد ألاترى أنك لوقلت : قام عمرو لصح فاذا صح بانفراده صح مع اشتراكه ، ولاتقل : مات زيد والشمس ، لأن الشمس لايصح موتها ألاترى أنك لوقلت ماتت الشمس لم يجز فاذا لم يجز بانفراده لم يجز باشتراكه ... ، ٢٠ ق ١٤٤ ، نقلا حاشية المتن تحقيق حامد المومن ص١٧٥٥

وانظر شرح اللمع لأبى البركات العلوى ق ١١٩

( وتعطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان نحو[1]: قام زيد ، وقعد[2] ، ولاتقول : قام زيد ويقعد[3] ) ، فأما ماجاء من قوله[4] تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[5] فيجوز أن يكون معناه كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون ، ولايكون معطوفا على الأول[6].

ويجوز أن يكون أراد يكفرون ثم اسقط حرف المضارعة تخفيفا[7] ، وجاز هذا ؛ لأن[8] الذي فيها معنى الجزاء ، والجزاء يقرب الماضي[9] إلى الاستقبال .

---

١) في متن اللمع ص١٨٣ (( تقول )) وكذلك ج
٢) في ب (( وقعد عمرو )) وفي المتن زيادة (( لاتفاق ، مابينهما ))
٣) في ب (( ويقعد عمرو )) وفي المتن (( يقوم زيد وقعد ، اللمع. ق ١٨٣ ، وفي شرح اللمع لابن الدهان ق ٤٦٧ (( فأما عطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان فحسن فأما إذا اختلفا في الزمان فإنه لم يجز عطف أحدهما على الآخر لتباين وجوبهما فيصير بذلك بمنزلة عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم )) نقلا عن حاشية المتن تحقيق حامد المؤمن ص ١٥٥ ،
٤) في ج (( في قوله ))
٥) سورة الحجر الآية ٢٥ وقوله (( عن سبيل الله )) لايوجد في أ و ب
٦) في ب (( وتكون مقطوعا عن الأول ))
وانظر في هذا التوجيه اعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٩٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ : ٤٨٩ ، واملاء مامن به الرحمن حاشية على حاشية الجمل ٤ : ٣٤ والبيان في إعراب القرآن ٢ : ١٧٣ ، والبحر المحيط ٦ : ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وشرح اللمع للاصفهاني ص ٦١٠ .
٧) لم اعثر على هذا التوجيه في المراجع التي اطلعت عليها فلعله مما انفرد به الشارح ، وفي الآية توجيهات أخرى منها :
أ ) أنَّه من العطف على المعنى ، فيكون تقدير الكلام (( إنَّ الكافرين والصادين )) ذكر هذا الوجه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣ : ٤٢٠
ب) أنَّه من عطف الجملة على الجملة ) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ ٣٢٢
ج) أنَّه من باب عدم ملاحظة زمان معين في المضارع ، وإنَّما يراد به الاستمرار انظر النهر والبحر المحيط ٦ : ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وحاشية الجمل ٣ : ١٦٢
د) أنَّ المضارع مؤول بالماضي لعطفه عليه ) البحر المحيط وحاشية الجمل الصفحات السابقة .
هـ) أنَّ الواو زائدة ، وبذلك قال الكوفيون ) انظر مشكل إعراب القرآن ٢ : ٤٨٩ ، والبيان في إعراب القرآن ٢ : ١٧١ ، والبحر المحيط وحاشية الجمل الصفحات السابقة .
٨) في الاصل لأن المعنى الذي فيها ))
٩) في ب (( يقرب الماضي منه ))

ولايجوز في الأكثر عطف الفعل على الاسم[1]، وقد جاء في قوله تعالى[2]: ﴿ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[3] فعطف (( يقبضن )) على (( صافات )) وهو اسم[4] وإنما جاز ذلك لأن قوله تعالى[5]: ﴿ وَيَقْبِضْنَ ﴾ في معنى (( قابضات ))

ولايعطف اسم على فعل[6] وقد جاء[7] في قوله :

يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرُ[8] .

فعطف (( جائرا )) وهو اسم على (( يقصد )) وهو فعل[9]

---

١) اشترط النحاة لجواز عطف الفعل على الاسم شرطا وهو أن يقع الفعل موقع الاسم وذلك بأن يقع خبراً لذى خبر (( المبتدأ والأفعال والحروف الناسخة )) أو حالا أو صفة لموصوف.

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله في الخلاصة :

واعطف على اسم شبه فعل فعــلا   وعكسا استعمل تجده سهــلا

وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والمساعد ٢ : ٤٧٧ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٩٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٣ : ٢٤٣ وأوضح المسالك ٣ : ٢١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٧١ .

٢) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ

٣) سورة الملك الآية ١٩ ))

٤) في ج (( وهو فعل على اسم ))

٥) كلمة (( تعالى )) ساقطة من أ

٦) في ب (( باسم ))

٧) أجاز النحاة ذلك إذا كان الاسم المعطوف شبيها بالفعل بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول ، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ٩٥ الانعام ، فمخرج وتابعه معطوف على (( يخرج )) هذا هو رأى جمهور النحاة في اعراب الآية ونهب الزمخشرى وأبو حيان الى أن مخرج معطوفة على (( فالق الحب )) وعلى ذلك لايكون فيها شاهد . انظر الكشاف ٢ : ٣٧ ، والبحر المحيط ٤ : ١٨٥ ، وانظر المراجع السابقة في الحاشيه (١)

٨) هذا البيت من بحر الرجز ولم اعثر على من نسبه الى قائله وهو في الأمالي الشجريه ٢ : ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٧٢ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٩٨ ، والعيني ٤ : ١٧٤ ، والاشموني ٣ : ١٢٠ ، والخزانة ٢ : ٣٤٥ ، وقبله في هذه المراجع:

بات يعيشيها بعضب باتــر

وانظر البيت الشاهد في معاني القرآن للفراء ١ : ٢١٣ ، ٢ : ١٩٨ وكتاب الشعر لأبى على ٢ : ٤٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤٩ ، والمحكم ٣ : ٢٠٧ ، وفي شرح الكافية الشافية اسوا قعها ))

ويقصد من القصد وهو التوسط وعدم مجاوزة الحد ، والأسوق )) جمع قلة لساق وجائر من جار يجوز اذا مال عن القصد .))

٩) في ج زيادة لعلها كانت حاشية وهي (( بمعنى جائر يؤول إلى يجور ))

## فصـــل

( ويعطف المظهر على المظهر )[1] كقولك : ( قام زيدٌ وعمرٌو ) ( والمضمر على المضمر ) كقولك : ( رأيتك وإيّاه )[2] ( والمظهر على المضمر )[3] كقولك : ( رأيتك وزيداً )[4] ( والمضمر على المظهر ) كقولك : ( قام زيد/ و/ أنت ) ( كل ذلك جائز ) / ٥٢ ب ( فإذا كان المضمر[5] متصلا مرفوعا )[6] لم يجز أنْ تعطف حتى تؤكده[7] ، فتقول[8] : (( قم أنت وزيدٌ )) ، وإنّما وجب التأكيد ؛ لأنّ الفعل مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، فإذا قلت (( قم وزيدٌ )) من غير تأكيد تُوهِّمَ أنّكَ عطفت اسما على فعلٍ وهذا لايجوز[9] ، وإنّما لم يجز أن تعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل[10]

---

١) في ج (( ويعطف المظهر على المضمر ))

٢) في ب (( رأيته اباه ))

٣) في ج (( تقديم وتأخير لبعض هذه الأشياء ))

٤) في المتن المطبوع (( رأيته وزيدا )) والمقصود هنا المضمر المنصوب وسيأتي الكلام على غيره ) وانظر في ذلك شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤١ وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، والتسهيل ١٧٧ والمساعد ٢ : ٤٦٨ وشفاء العليل ٢ : ٧٩٢ . والرضى ١ : ٣٢٠ والتوضيح ٣ : ٢١٠ ، والتصريح ٢ : ١٥١ والصبان ٣ : ١١٤ والهمع ٢: ١٣٩

٥) في ب (( الضمير ))

٦) في المتن (( فإن كان المضمر مرفوعا متصلا ) اللمع ص١٥٦ ، تحقيق حامد المؤمن .

٧) أشار ابن مالك إلى هذه المسألة فقال في الكافية الشافية

وإن على مضمر رفع متصـــل تعطف فقبل العطف جيء بالمنفصـــل
أو بسواه افصل وربّما ورد عطف بلا فصـل كسرنـا والمـــدد

وقال في الخلاصـة :ـ

وإن على ضمير رفع متصـــل عطفت فافصـل بالضمير المنفصـــل
أو فاصل ما وبلا فصـــل يرد في النظم فاشيا وضعفـه اعتقـــد

انظر شرح الكافيه الشافيه ٣ : ١٢٣٦ ، وشرح الألفية للمرادى ٣ : ٢٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤١ ، والمساعد ٢ : ٤٦٨ وانظر بقية المراجع السابقة في الحاشية (٤) .

٨) في الاصل (( تقول ))

٩) انظر الكلام على عطف الاسم على الفعل ص٣٧٨ ، الحاشية (٧)

١٠) في ج (( أن تعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم .

لأنَّ العطف نظير التثنية ، فكما لاتثنى أسماً[1] مع فعلٍ ، ولا فعلاً[2] مع اسمٍ ولا اسمين مختلفين[3] ، فكذلك لاتعطف اسماً[4] على فعلٍ ولا فعلاً[5] على اسمٍ ، ويدلك على أنَّ الفعل والفاعل كالشئ الواحد أنَّهم[6] سكَّنُوا له ماقبله[7] في قولهم : ( قُمْتُ وضَرَبْتُ ) لئلا يجمعوا بين أربع متحركات ، ((لأنَّ الفعل والفاعل كالشئ الواحد ))[8] (( وقالوا : ضَرَبَنِي ، فجمعوا بين أربع متحركات ))[9] ، لأنَّ الفعل والمفعول ليسا كالشئ الواحد ، يدلك على ذلك مجئ النون التي هي إعراب في الفعل بعد الفاعل[10] في قولك[11] : يضربان ، وأيضا قولهم[12] في النسب إلى "كنت" : (( كنتى[13] )) : ويدل[14] على أنهما كالشئ الواحد (( أيضاً[15] )) قولهم : حبذا زيدٌ : فَحَبَّ فعل وذا فاعله ، وقد جُعِلا كالشئ الواحد ، ألاترى أنَّه لايجوز الفصل بينهما لاتقول : حَبَّ في الدار ذا[16] )) .

---

١) في ب (( يثنى اسم ))
٢) في ب (( ولا فعل ))
٣) في ب (( واسمان ومختلفان ))
٤) في ب (( ولايعطف اسم ))
٥) في ب (( ولا فعل ))
٦) في أ (( وانهم ))
٧) في ج (( سكنوا له لام الفعل قبله ))
٨) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب و ج
٩) مابين الأقواس (( )) ساقط من ج
١٠) في ب و ج ويدلك على أن الفعل والمفعول ليسا كالشئ الواحد مجئ النون التي هي في الفعل اعراب بعد الفاعل ))
١١) كلمة (( قولك )) ساقطة من ب
١٢) في ج (( قوله ))
١٣) الكنتى هو الذى يردد ماضيه فيقول : كنت كذا وكذا .
وفيه يقول الشاعر :
فاصبحت كنتيا وأسيت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن
والعاجن هو الذى يصعب عليه القيام .
١٤) في ج (( ويدلك ))
١٥) كلمة (( أيضا )) ساقطة من ج
١٦) الكلام على (( حبذا )) له مبحث مستقل سيأتي ص ٥١٨

وقد يجوز فى الشعر العطف على الضمير المتصل[١] المرفوع بلا تأكيد قال الشاعر[٢]:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى  كنِعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٣]

فعطف (( زُهْرا[٤] )) على الضمير[٥] فى (( اقبلت )) ولم يؤكدها[٦] (( وتعطف على الضمير المتصل المنصوب ولايلزمك التأكيد[٧] تقول : (( لأَضْرِبَنَّكَ وَزَيْداً[٨] ، لأنَّ الفعل والمفعول ليسا كالشئ الواحد ، فلايلتبس بعطف الفعل على الاسم[٩].

---

١) ساقط من ب

٢) هو عمر بن أبى ربيعه الشاعر القرشى المشهور . انظر ديوانه ص ٣٤٠ وسيبويه ٢ : ٣٧٩ ، والكامل ١ : ٣٢٢ ، والخصائص ٢ : ٣٨٦ ، وشرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، والانصاف ١ : ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٤٥ ، وابن يعيش ٣ : ٧٦ ، وابن عقيل ٢ : ١٧٦ ، والمرادى ٣ : ٢٢٩ ، والكودى ١٢٢ ، والاشمونى ٢ : ٤٢٩ ، والعينى ٤ : ١٦١ ،

٣) هذا البيت من بحر الخفيف وبعده فى الديوان :

قَدْ تَنقَّبْنَ بالحَرِيرِ وأَبْدَيْنَ عُيُونا حُورَ المَدامعِ نُجْلا

وزُهْرٌ جمع زَهْرَاء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء ، وتهادى تتمايل وتتبختر والنعاج جمع نَعْجَة والمراد بها هنا المهاة من الوحش والملا ، الفلاة والصحراء ، وفى البيت رواية ب (( الفلا )) وتعسفن ، ملن عن الطريق .

٤) فى أ و ب (( يزهر ))

٥) فى ج (( المضمر ))

٦) فى ب و ج (( ولم يؤكد ))

٧) فى ب و ج (( واذا عطف على الضمير المتصل المنصوب لم يلزمك التأكيد ))

٨) فى ب و ج (( ضربتك وزيدا ))

٩) انظر فى هذه المسألة شرح الكافية الشافيه ٣ : ١٢٣ ، ١٢٥٦ ، والمساعد ٢ : ٤٧٠ وشفاء العليل ٢ : ٧٩٣ .

فأمّا المضمر المجرور فلا يكون إلا متصلا[1] ولايجوز أن يعطف عليه إلا بإعادة الجار[2] تقول : مررت بك وبزيدٍ ، ولاتقول : مررت بك وزيدٍ ، قال أبو عثمان المازني[3] : إنّما لم يجز هذا ، لأنه لاينعكس ((كما ينعكس))[4] الظاهر ، إذا قلت : مررت بزيدٍ وعمرو ، وإنْ شئت قلت[5] بعمرو وزيدٍ . ولايجوز في المضمر أن تعكسه ، فلا تقول : مررت بزيدٍ و ((ك))[6] وأيضا لايجوز العطف[7] عليه من قبل أنّ المجرور يقع موقع التنوين من الاسم الأول المضاف[8] ، ولايجوز أن يعطف على التنوين ، لأنّه حرفٌ .

---

١) في ب (( فلايكون متصلا ))

٢) هذا هو مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الجرمي والزيادي العطف بدون إعادة الجار بشرط تأكيد الضمير ، وأجازه يونس والأخفش والشلوبين وابن مالك والكوفيون غير الفراء من غير شرط ، والجميع متفقون على اختيار إعادة الجار ) انظر في هذه المسألة الكتاب ٢ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ : ٢٥٢ ، ومجالس ثعلب ١ : ٣٢٤ واعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٢ :٣٠٢ والانصاف ٢ : ٤٦٣ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ، ١ : ٢٤٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١ : ٣٤٥ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ والقرطبي ٥ : ٦٠٢ ، واعراب القرآن للنحاس ١ : ٣٩١ ، واللمع ١٨٥ ، ووشرح الكافية الشافيه ٣ : ١٢٤٦ ، والمساعد ٢ : ٤٧٠ ، وشفاء العليل ٢ : ٧٩٣ ، وشواهد التوضيح ٥٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٩ ، والبحر المحيط ٢ : ١٤٧ ، ٣ : ١٥٩ والتوضيح ٢ : ١٠٤ ، والتصريح ٢ :١٥١ ، وائتلاف التبصرة ٦٢ والهمع ٥ : ٢٦٨٨ والصبان ٣ : ١٩٢ والخزانة ٢ : ٣٣٩

٣) لفظة المازني ساقطة من أ و أبو عثمان المازني تقدمت ترجمته في ص٥٦

٤) ساقط من ب

٥) ساقط من ب

٦) في ب منقول ))

٧) في ج فكما لاتقول : مررت بزيدوك فلا يجوز العطف .

٨) في ج (( المضاف اليه ))

فإن قيل: فالظاهر يقع موقع التنوين أيضا وأنت تعطف عليه فتقول: جاءني «غلامُ زيدٍ وعمرٍو» فتعطف على زيد وهو مجرور واقع موقع التنوين.

فالجواب[1] أنّ للمضمر حكما ليس للمظهر[2] وهو أشبه بالتنوين، ألا ترى[3] أنّهم يحذفونه في النداء من قولهم[4]: «يا غلامِ أقبل» ولايجوز مثل هذا في الظاهر إذا قلت: «يا غلام زيد» «لايجوز حذف زيد»[5] كما حذفت الياء من «غلامي».

وقال أبو عليٍّ[7]: إنّما لم يجز أن تعطف على المضمر المجرور، لأنهما كالشيء الواحد، لأنه لايجوز أن يُفصَل بينهما بغير الظرف في الشعر[8].

---

١) في ب «والجواب»

٢) في ب و ج «للظاهر»

٣) كلمة «ترى» ساقطة من ب

٤) في الأصل «يقولون»

٥) مابين الأقواس «  » ساقط من ب وفي ج «لايجوز»

٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ق ٤٢، وشرحه للأصفهاني ص٦١٤، ٦١٥.

٧) أبو علي الفارسي وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٣، وهذا القول منسوب له في شرح اللمع للأصفهاني ص ٦١٤، وتوجيه اللمع للخباز ق ٩١ ولم أعثر عليه في كتبه التي بين يدي.

٨) في ب «من غير أن تفصل بينهما بغير الظرف في الشعر» وكلمة «لأنه» ساقطة من ب

وأما قراءة من قرأ ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ[٢] ﴾ فيمن قرأ بالكسر[٣] فعطفه على (( به )) فقدره قوم لما مضى من الحجة ، ووجه جوازه أنّ الواو للقسم ، وجواب القسم ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ[٤] ﴾

ويجوز أن يكون أُعمل حرف الجر وهو محذوف كقولهم : (( ألله لأذهبنَّ[٥] فأعمل حرف القسم وهو محذوف (( ويضعف إعمال حرف الجر وهو محذوف.[٦]

---

١) في الاصل (( وأما قول من قرأ )) وفي ج (( فأما ))

٢) سورة النساء الآية الأولى ، وقد قرأها ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي وحمزة والاعمش وابن وثاب وأبو رزين بالخفض ، وقرأها الباقون بالفتح ، انظر التيسير ص٩٣ ، والسبعة ص٢٢٦ ، والكشف١ : ٣٧٥ ، والحجة ٨٨ ، والنشر ٢ : ٢٤٧ ، والاتحاف ٢٢٠ ، وفي المحرر الوجيز أن عبدالله ابن يزيد قرأها بالرفع وذلك على الابتداء والخبر مقدر انظره ٤ : ٨ .
وقد وجه النحاة قراءة النصب بتوجيهين :ـ
التوجيه الأول : أنها معطوفة على لفظ الجلالة أي : اتقول الله والارحام أن تقطعوها .
الثاني : أنه محمول على موضع الجار والمجرور كما يقال : مررت بزيد وعمرا أي : الذى تعظمونه والارحام ، انظر البيان في اعراب القرآن ١ : ٢٢٧
أما قراءة الجر فقد كثر فيها الحديث بين النحاة فمنهم من ردها وقال بعدم جواز القراءة بها وينسب هذا القول الى رؤساء نحو البصرة وعلتها عندهم أنه لايجوز أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض من ، لأنَّ المعطوف ، والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه فكما لايجوز مررت بزيد وك . فكذلك لايجوز مررت بك وزيد )) انظر معاني القرآن واعرابه للزجاج ، ٦١٢ ، والمحرر الوجيز ٤ : ٩٠٨ والبيان ١ : ٢٤٠ ، واعراب القرآن للنحاس ١ : ٣٩٠ ، وأجازها الكوفيون بقبح ، انظر المراجع السابقة .
وقد دافع عن هذه القراءة أبو حيان وشنع على من ردها حيث إنهم عمدوا إلى قراءة متواترة خرجت من بين شفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتلقاها منه كثير من الصحابة فردوها ) انظر البحر المحيط ٣ : ١٥٧
ونهب بعض النحاة إلى أنّ الارحام ليست معطوفة بل هي قسم ، قال النحاس في إعراب القرآن ١ : ٣٩١ ( وقال بعضهم (( والارحام )) قسم وهذا خطأ من المعنى والاعراب.. الخ ) وانظر البيان ١ : ٢٤١ ، ووالبيان في اعراب القرآن ١ : ٢٢٧ ، انظر المراجع السابقة في الحاشية ١٢٠ ، ص٤٩٥ ،

٣) قوله (( فيمن قرأ بالكسر )) ساقط من أ و ب

٤) انظر المراجع السابقة في الحاشية (٢) ص٥٢٩

٥) في ب (( لأمعلن ))

٦) مابين الأقواس (( )) ساقط من ب

وقد جاء في الشعر عطف الظاهر على المضمر (( المجرور ))[١] ولم يعد الجار[٢] قال[٣] الشاعر[٤] :ـ

فَالْيَوْمَ قربتَ تهجونا وتشتمنـا فاذهبْ فما بِكَ والْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٥]

(( يريد وبالأيامِ ))[٦].

---

١) قوله : (( المجرور )) ساقط من أ و ج

٢) في ب (( الخافض ))

٣) في أ و ج (( فقال ))

٤) كلمة (( الشاعر )) ساقطة من أ و ج

٥) هذا البيت من بحر البسيط وهو من شواهد سيبويه التي اشتهرت بأنه لايعلم لها قائل وقد قال الدكتور عبدالجليل شلبي في حاشية معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢ : ٧ . إنَّهُ للاعشى، ونسب لعمرو بن معد يكرى، والخفاف ابن نلابة ولغيرهم ثم ذكر مرجعين هما ابن يعيش والكامل، وبعد الرجوع لهما لم أجد فيهما نسبته إلى قائله والبيت في سيبويه ٢ : ٣٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٩١ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ومتن اللمع ١٨٥ ، والكامل ٢ : ١٦٨ ، والرضي ٢ : ٣٢٠ ، والتبصرة والتذكرة ١ : ١٤١ ، وشرح شواهد التوضيح ص ٥٥ ، والانصاف ٤٦٤ ، وشرح الكافية الشافيه ٣ : ١٢٥ ، والبحر المحيط ٢ : ١٤٨ ، ٣ : ١٥٨ ، والهمع ١ : ١٢٠ ، والعيني ٤ : ١٦٣ ، والصبان ٣ : ١٩٢ ، والخزانة ٢ : ٣٣٨ ،

٦) مابين الاقواس (( )) ساقط من أ